



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: تحليل استراتيجي، صناعي، مالي ومحاسبي

من طرف:

بزازي سامية

عنوان الأطروحة:

الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر: واقع وتحديات وآفاق

دراسة حالة - كل من ولايات قالمة، أم البواقي، عنابة -

أطروحة مناقشة بتاريخ 29 / 10 / 2024 أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	طلوش فارس	أستاذ	جامعة أم البواقي	رئيسا
02	بوعزيز ناصر	أستاذ	جامعة قالمة	مشرفا
03	خوني راج	أستاذ	جامعة بسكرة	ممتحنا
04	أولاد زاوي عبد الرحمان	أستاذ	جامعة سوق أهراس	ممتحنا
05	غنام نعيمة	أستاذ محاضر	جامعة أم البواقي	ممتحنا
06	مزيان سعديّة	أستاذ محاضر	جامعة أم البواقي	ممتحنا

2024 / 2023



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: تحليل استراتيجي، صناعي، مالي ومحاسبي

من طرف:

بزازي سامية

عنوان الأطروحة:

الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر: واقع وتحديات وآفاق

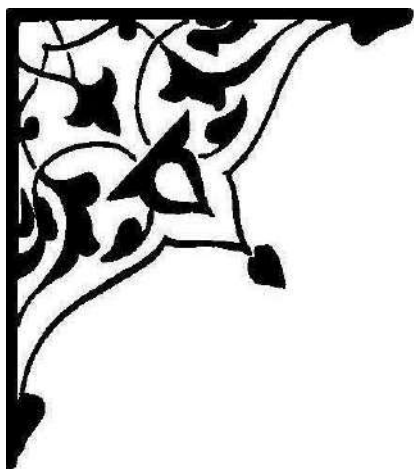
دراسة حالة - كل من ولايات قالمة، أم البواقي، عنابة -

أطروحة مناقشة بتاريخ 2024 / 10 / 29 أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

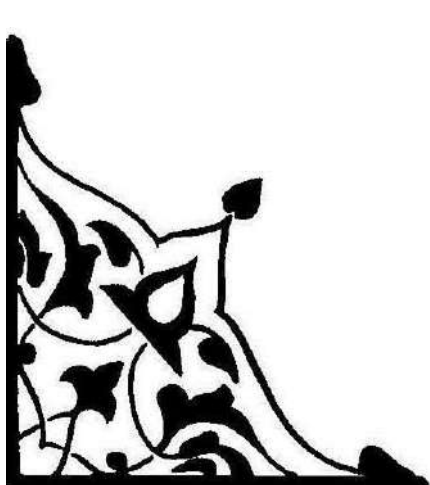
الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	طلوش فارس	أستاذ	جامعة أم البواقي	رئيسا
02	بوعزيز ناصر	أستاذ	جامعة قالمة	مشرفا
03	خوني رابح	أستاذ	جامعة بسكرة	ممتحنا
04	أولاد زاوي عبد الرحمان	أستاذ	جامعة سوق أهراس	ممتحنا
05	غنام نعيمة	أستاذ محاضر	جامعة أم البواقي	ممتحنا
06	مزيان سعديّة	أستاذ محاضر	جامعة أم البواقي	ممتحنا

2024 / 2023





الملخصات



الملخص:

تواجه التنمية المحلية في الجزائر العديد من التحديات التي تعرقل تنفيذ مشاريعها والأهداف التنموية. في هذا السياق، تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرًا حيويًا يمكن الاعتماد عليه لدفع عجلة التنمية المحلية وتنشيط الاقتصاد الجزائري بفضل مرونتها وقدرتها على التكيف مع الظروف السائدة. وعليه، تستهدف هذه الدراسة تقييم مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز التنمية المحلية في الجزائر، كونها تشكل محورًا رئيسيًا في استراتيجياتها، وأساسًا لبناء اقتصاد متنوع على المستويين المحلي والوطني، من خلال إسقاط البحث على دراسة حالة ولايات قلمة وأم البواقي وعنابة. وبعد القيام بتحليل البيانات والمعطيات المتحصل عليها من مختلف الجهات الرسمية خلال الفترة (2015 – 2022) على المستوى المحلي في الولايات المذكورة، تبين لنا أن إسهام هذه المؤسسات في التنمية المحلية لا يزال متواضعًا ولا يرقى إلى التطلعات المنشودة رغم الرهان الكبير عليها. إذ أظهرت الدراسة أن هذه المؤسسات لم تستطع استغلال الإمكانيات المحلية المتاحة في الولايات محل الدراسة بشكل كامل، خصوصًا في القطاعات الاستراتيجية الفلاحية والصناعية والسياحية بها، ولم تُسهم بشكل كبير في التشغيل، كما أن تركيز أكثر من 65% منها في المناطق الحضرية، بحثًا عن البنية التحتية الملائمة والمناطق الصناعية، أثر سلبيًا على تحقيق التوازن الجهوي بهذه المناطق.

بناءً على هذه المعطيات، تتضح ضرورة مضاعفة الجهود لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية والوطنية، وذلك من خلال البحث عن الاستراتيجيات المناسبة لتهيئة محيطها بتوفير الوسائل والإمكانيات اللازمة والتركيز على استغلال الإمكانيات المحلية، وتوزيع المؤسسات بشكل أكثر توازنًا، ودعم الابتكار والتكنولوجيا بها لتمكين من أداء أدوارها بشكل فعال مما يُسهم في الخروج من دائرة التبعية النفطية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – التنمية – التنمية المحلية – ولاية قلمة – ولاية أم البواقي – ولاية عنابة.

Résumé :

De nombreux défis sont confrontés par le développement local en l'Algérie. Cela entrave la mise en œuvre de ses projets et pour atteindre ses objectifs. Dans ce contexte, les Petites et moyennes entreprises (PME) sont un élément vital sur lequel on peut compter pour stimuler le développement local et revitaliser l'économie algérienne grâce à leur flexibilité et à leur capacité d'adaptation aux conditions actuelles.

Ainsi, l'étude vise à évaluer dans quelle mesure les PME peuvent promouvoir le développement local en Algérie, étant un axe clé dans ses stratégies, et une base solide pour construire une économie diversifiée aux niveaux local et national, en prenant l'exemple du cas de Guelma, d'Oum El-Bouaghi et de Annaba. Après avoir analysé les données obtenues auprès de divers organismes officiels compétents au cours de la période (2015-2022) au niveau local dans les dits wilayas, nous avons constaté que la contribution de ces entreprises au développement local reste modeste et ne répond pas aux attentes recherchées malgré les enjeux élevés qui leur sont imposés. L'étude a montré que ces entreprises ne pouvaient pas exploiter pleinement les possibilités locales disponibles dans les wilayas considérées, en particulier dans leurs secteurs stratégiques : l'agriculture, l'industrie et le tourisme. Elles n'ont pas contribué de manière significative à l'emploi. Plus de 65% d'entre elles sont concentrées dans les zones urbaines, à la recherche d'infrastructures adéquates et de zones industrielles. Cela avait un impact négatif sur l'équilibre régional dans ces zones.

En basant sur ces données, il est clair qu'il faut redoubler d'efforts pour activer le rôle des PME dans le développement local et national en Algérie. Cela passe par la recherche de stratégies appropriées pour créer leur environnement en fournissant les moyens nécessaires et en se concentrant sur l'exploitation du potentiel local, la distribution plus équilibrée des institutions et le soutien de l'innovation et de la technologie, afin qu'elles puissent remplir efficacement leurs rôles, contribuant ainsi à sortir de la dépendance aux pétrole souffert par l'économie algérienne.

Mots clés :

Petites et moyennes entreprises - développement - développement local – wilaya de Guelma - wilaya d'Oum El Bouaghi - wilaya de Annaba.

Summary:

Many challenges are faced by local development in Algeria. This hinders the implementation of its projects to achieve its objectives. In this context, small and medium-sized enterprises (SME) are a vital element that can be relied upon to stimulate local development and revitalize the Algerian economy through their flexibility and adaptability to current conditions.

Thus, the study aims to assess the extent to which SMEs can promote local development in Algeria, being a key axis in its strategies, and a solid basis for building a diversified economy at local and national levels, taking the example of Guelma, Oum El-Bouaghi and Annaba. After analysing the data obtained from various competent official bodies during the period (2015-2022) at the local level in the so-called wilayas, we found that the contribution of these institutions to local development remains modest and does not meet the expectations sought despite the high stakes imposed on them. The study showed that these companies could not fully exploit the local opportunities available in the wilayas under consideration, especially in their strategic sectors: agriculture, industry and tourism. They have not contributed significantly to employment. More than 65% of them are concentrated in urban areas, looking for adequate infrastructure and industrial areas. This had a negative impact on the regional balance in these areas.

Based on these data, it is clear that efforts must be redoubled to activate the role of SME in local and national development. This involves finding appropriate strategies to create their environment by providing the necessary means, focusing on exploiting local potential, more balanced distribution of institutions, and support for innovation and technology, so that they can effectively fulfil their roles, thus contributing to overcoming the dependence on oil suffered by the Algerian economy.

Keywords:

Small and medium-sized enterprises - development - local development - wilaya of Guelma - wilaya of Oum El Bouaghi - wilaya of Annaba.

الشكر

لا يطيب الكلام إلا بشكر الله فالحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه؛

ولا تطيب اللحظات إلا بذكره ولا تطيب الآخرة إلا بعفوه؛

ولا تطيب الجنة إلا برؤيته؛

نتوجه قبل كل شيء إلى الله عز وجل بالشكر العظيم والامتنان الوفير على ما منحنا إياه من

نعمة العون والتوفيق والسداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [سورة الضحى: 11]

صدق الله العظيم

بداية أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور "بوعزيز ناصر" لقبوله الإشراف على هذه الأطروحة وكل الدعم المقدم في ظل الظروف التي رافقتنا وقبوله إنهاء هذا المشوار برفقتنا؛ كما لا أنسى في هذا المقام التقدم بشكري وترحي على أستاذي "معطي الله خير الدين" و"عياط الشريف" أين شئت الأقدار أن يغيبوا عنا اليوم فنسأل الله أن يرحمهما ويغفر لهما ويجازيهم عنا وعن كل طلبتهم خير الجزاء؛

شكري موصول إلى الأستاذ الدكتور "بلعرج بلقاسم" متخصص في اللغة والأدب العربي صاحب الفضل في التصحيح والتدقيق اللغوي للفصلين النظريين الأول والثاني للأطروحة، جزاه الله خيرا وجعلها في ميزان حسناته؛

شكري موصول كذلك إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه ومقامه وصفته لتفضلهم الموافقة على المشاركة في مناقشة هذه الأطروحة وإثراء هذا العمل بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة؛

نشكر كذلك كل من مد (ت) لنا يد العون في جميع المديرات والإدارات التي توجهنا إليها على مستوى الولايات الثلاثة قائمة وأم البواقي وعنابة؛

إلى كل هؤلاء أقول لهم شكرا جزيلا

س. بزازي

الإهداء

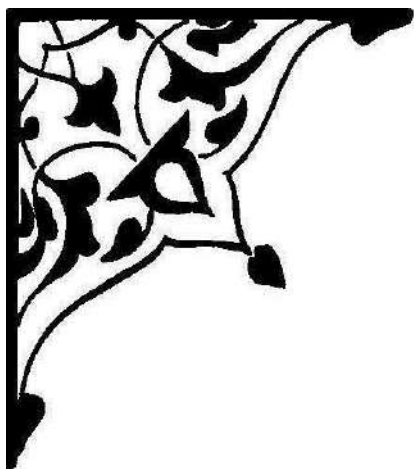
أمي وأبي إقرارا بالجميل؛
أختي وأخي معنى المؤازرة الأصيل؛
زوجي سندي في الحياة؛
أسرتي: جدي رحمه الله، الجدة، الخالة، الخال وزوجته والأبناء، الأعمام والعمات...تقديرًا واحترامًا؛
أسرة زوجي تقديرًا واحترامًا؛
صديقاتي محبة، أخوتا واحترامًا؛
كل من علمني حرفا اعترافا بالجميل؛
غزة وشهداء الأقصى شعورا بالضمير؛

وطني الغالي

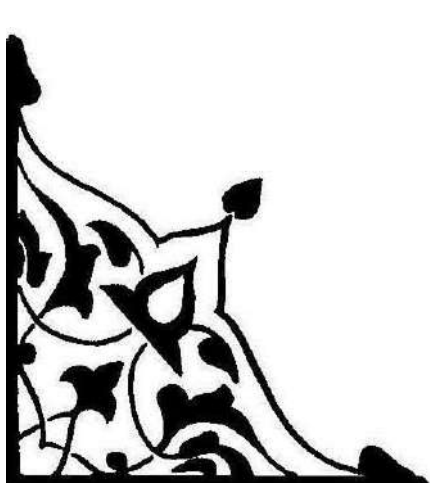
أهدي هذا العمل

س. بزازي

Samiya.eco@live.com



الفهارس



1. فهرس المحتويات

	الملخص	
	الشكر	
	الإهداء	
[VIII – I]	فهرس المحتويات	
[XIV – IX]	فهرس الجداول	
[XVII – XV]	فهرس الأشكال	
XVIII	قائمة الملاحق	
[أ – ط]	المقدمة	
[82 – 18]	1. التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
19	تمهيد	
20	1.1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
20	1.1.1. إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
20	1.1.1.1. صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
22	2.1.1.1. اختلاف اهتمام كل من علماء الإدارة والاقتصاد	
22	3.1.1.1. تعدد معايير تعريف التصنيف	
23	2.1.1. معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
23	1.2.1.1. المعايير الكمية	
25	2.2.1.1. المعايير النوعية	
27	3.1.1. غرض وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائص التعريف الصحيح	
27	1.3.1.1. غرض وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
28	2.3.1.1. خصائص التعريف الجيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
29	4.1.1. بعض التعريفات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
34	2.1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها ومجالات نشاطها	
34	1.2.1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
34	1.1.2.1. سهولة التأسيس وبساطته	
35	2.1.2.1. الجمع بين الإدارة والملكية	
35	3.1.2.1. الكفاءة والفعالية	
36	4.1.2.1. المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق	
36	5.1.2.1. قوة العلاقات بالمجتمع	
36	6.1.2.1. انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطوير والتحديث	
36	7.1.2.1. معدلات الوفاة والفشل العالية	
37	8.1.2.1. الضعف المالي	

37	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2.2.1.
37	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني	1.2.2.1.
42	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها	2.2.2.1.
43	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار النشاط	3.2.2.1.
44	مجال أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.2.1.
44	النشاط التجاري	1.3.2.1.
44	نشاط الإنتاج والتصنيع	2.3.2.1.
44	النشاط الفلاحي	3.3.2.1.
45	النشاط الخدمي	4.3.2.1.
45	نشاط المقاولات	5.3.2.1.
45	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، المشاكل والتحديات التي تواجهها	3.1.
45	الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.3.1.
46	تأثيرها الإيجابي على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية	1.1.3.1.
46	توفير مناصب الشغل	2.1.3.1.
47	المحافظة على استمرارية المنافسة	3.1.3.1.
47	القدرة على مقاومة الاضطرابات وتحقيق التطور الاقتصادي	4.1.3.1.
48	الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2.3.1.
48	إشباع رغبات واحتياجات المجتمع	1.2.3.1.
48	التخفيف من المشكلات الاجتماعية	2.2.3.1.
48	تدعيم دور المشاركة الوطنية في التنمية الاقتصادية القومي	3.2.3.1.
48	المساهمة في التوزيع العادل للدخل	4.2.3.1.
49	المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.3.1.
49	المشاكل التي تتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.3.3.1.
50	المشاكل التي تتعلق بالبيئة الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2.3.3.1.
52	مشاكل تتعلق بالبيئتين الداخلية والخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معا	3.3.3.1.
55	التحديات التي تواجه تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4.3.1.
55	التحديات من منظور أصحاب المؤسسات	1.4.3.1.
57	التحديات من منظور الاقتصاد الكلي	2.4.3.1.
58	سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4.1.
59	مجال سياسة التشريع والتنظيم	1.4.1.
59	تفعيل القوانين المرتبطة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.1.4.1.
59	تبسيط إجراءات التعامل	2.1.4.1.
60	زيادة التسهيلات والدعم الحكومي	3.1.4.1.
61	2.4.1. مجال سياسة التمويل	2.4.1.
61	1.2.4.1. ضرورة تأمين التمويل اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.2.4.1.

68	الإدارة الفعالة لمالية المؤسسة	2.2.4.1
69	مجال سياسة الدعم الفني والإداري	3.4.1
69	حاضنات المشروعات	1.3.4.1
74	العناقيد الصناعية	2.3.4.1
76	مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل	3.3.4.1
78	الامتياز التجاري (الفرانشيز)	4.3.4.1
82	خلاصة الفصل الأول	
[83 – 151]	II. التنمية المحلية وآلية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها	
84	تمهيد	
85	مدخل للتنمية	1.2
85	تطور مفهوم التنمية	1.1.2
85	المراجعات الفكرية لمفهوم التنمية	1.1.1.2
89	مفهوم التنمية	2.1.1.2
91	نظريات التنمية	2.1.2
91	نظرية المراحل الخطية للنمو	1.2.1.2
95	نظرية التغيير الهيكلي	2.2.1.2
96	نماذج التبعية الدولية	3.2.1.2
97	نموذج الثورة المضادة للنموذج النيوكلاسيكي	4.2.1.2
98	نظرية النمو الحديثة	5.2.1.2
99	أبعاد التنمية	3.1.2
99	البعد الاقتصادي	1.3.1.2
100	البعد الاجتماعي	2.3.1.2
100	البعد البشري	3.3.1.2
101	البعد السياسي	4.3.1.2
101	البعد الإداري	5.3.1.2
101	البعد الثقافي	6.3.1.2
102	البعد البيئي	7.3.1.2
102	عقبات التنمية	4.1.2
102	العقبات الاقتصادية	1.4.1.2
104	العقبات الاجتماعية	2.4.1.2
105	العقبات السياسية	3.4.1.2
105	العقبات التنظيمية والتكنولوجية	4.4.1.2
106	نشأة التنمية المحلية، مفهومها وركائزها	2.2
106	تطور مفهوم التنمية المحلية	1.2.2
109	مفهوم التنمية المحلية	2.2.2

112	ركائز التنمية المحلية	3.2.2.
112	الإدارة المحلية	1.3.2.2.
115	اللامركزية	2.3.2.2.
118	التخطيط التنموي	3.3.2.2.
122	تكامل المشروعات	4.3.2.2.
125	آليات تحقيق التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها	3.2.
125	نماذج التنمية المحلية وبرامجها	1.3.2.
125	نماذج التنمية المحلية	1.1.3.2.
128	برامج التنمية المحلية	2.1.3.2.
130	مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية	2.3.2.
131	تنظيم الجهود	1.2.3.2.
131	تقييم الاقتصاد المحلي	2.2.3.2.
131	إعداد الاستراتيجية	3.2.3.2.
132	تنفيذ الاستراتيجية	4.2.3.2.
132	مراجعة الاستراتيجية	5.2.3.2.
133	مقومات التنمية المحلية الفعالة	3.3.2.
133	المقومات المالية	1.3.3.2.
133	المقومات البشرية	2.3.3.2.
134	المقومات التنظيمية	3.3.3.2.
134	معوقات التنمية المحلية	4.3.2.
135	المعوقات الإدارية	1.4.3.2.
135	المعوقات الاقتصادية	2.4.3.2.
136	المعوقات الاجتماعية	3.4.3.2.
137	المعيقات السياسية	4.4.3.2.
138	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفتها مدخلا لتحقيق التنمية المحلية	4.2.
138	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحريك المدخرات واستغلال الموارد المحلية	1.4.2.
138	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تعبئة المدخرات المحلية	1.1.4.2.
139	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في استغلال الموارد المحلية	2.1.4.2.
139	إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل والتقليل من البطالة على المستوى المحلي	2.4.2.
139	مدخل للبطالة	1.2.4.2.
142	آليات إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة	2.2.4.2.
144	أهم الاعتبارات التي تؤثر في إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من البطالة	3.2.4.2.
145	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفتها مجالا خصبا للإبداع والابتكار	3.4.2.

145	مدخل للإبداع والابتكار	1.3.4.2
147	آليات إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة والمبتكرة في التنمية المحلية	2.3.4.2
148	متطلبات نجاح عمليات الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.3.4.2
148	إسهامات أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية.	4.4.2
148	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي	1.4.4.2
149	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة	2.4.4.2
151	خلاصة الفصل الثاني	
[152 – 249]	III. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المحلية بالجزائر	
153	تمهيد	
154	التنمية المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول	1.3
154	الإدارة المحلية في الجزائر: الواقع والإصلاحات	1.1.3
154	تطور نظام الإدارة المحلية في الجزائر	1.1.1.3
157	تنظيم الجماعات المحلية في الجزائر	2.1.1.3
159	صلاحيات الإدارة المحلية وآليات دعمها للتنمية المحلية في الجزائر	3.1.1.3
166	آليات تجسيد التنمية المحلية بالجزائر	2.1.3
166	برامج التنمية المحلية بالجزائر	1.2.1.3
167	مراحل سياسات التنمية المحلية بالجزائر ومخططاتها المرافقة	2.2.1.3
180	معوقات التنمية المحلية بالجزائر	3.1.3
180	عدم التجسيد الفعلي للامركزية التخطيط للتنمية	1.3.1.3
181	المعوقات المالية	2.3.1.3
182	محدودية الموارد البشرية لتجسيد المخططات التنموية المحلية:	3.3.1.3
183	مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وتطورها التاريخي	2.3
183	الإطار التنظيمي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	1.2.3
186	التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قبل سنة 2001	2.2.3
186	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1962 . 1979)	1.2.2.3
188	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1980 . 1989)	2.2.2.3
190	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1990 . 2000)	3.2.2.3
191	التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد سنة 2001	3.2.3
192	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001 . 2009)	1.3.2.3
194	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010 . 2022)	2.3.2.3
200	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	3.3
200	إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير اليد العاملة	1.3.3
204	إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام	2.3.3
205	إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	3.3.3
206	إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات والواردات الجزائرية	4.3.3

208	العوائق المؤثرة في نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر والوسائل المسخرة للحد منها	4.3.
208	العوائق المؤثرة في نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتطورها	1.4.3.
208	العوائق المرتبطة بالعقار الصناعي	1.1.4.3.
210	العوائق المرتبطة بالإجراءات الإدارية	2.1.4.3.
210	العوائق المتعلقة بالعملية التمويلية	3.1.4.3.
211	العوائق المتعلقة بالمنافسة	4.1.4.3.
211	أهم الوسائل المسخرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	2.4.3.
211	أهم هيئات الدعم المسخرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	1.2.4.3.
232	أهم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	2.2.4.3.
246	الآليات المستحدثة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	3.4.3.
246	الجائزة الوطنية للمؤسسة الصغيرة والمبتكرة	1.3.4.3.
247	مسرعات الأعمال "ألجيريا فانتور"	2.3.4.3.
249	خلاصة الفصل الثالث	
[413 – 250]	IV . مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولايات قالة وأم البواقي وعنابة بين التحديات والآفاق	
251	تمهيد	
252	بطاقة تعريفية لكل من ولاية قالة وأم البواقي وعنابة	1.4.
252	التعريف بولاية قالة	1.1.4.
252	الموقع الجغرافي لولاية قالة	1.1.1.4.
252	التقسيم الإداري لولاية قالة	2.1.1.4.
254	التضاريس والمناخ بولاية قالة	3.1.1.4.
256	التعريف بولاية أم البواقي	2.1.4.
256	الموقع الجغرافي لولاية أم البواقي	1.2.1.4.
256	التقسيم الإداري لولاية أم البواقي	2.2.1.4.
258	التضاريس والمناخ بولاية أم البواقي	3.2.1.4.
258	التعريف بولاية عنابة	3.1.4.
258	الموقع الجغرافي لولاية عنابة	1.3.1.4.
259	التقسيم الإداري لولاية عنابة	2.3.1.4.
260	التضاريس والمناخ بولاية عنابة	3.3.1.4.
260	نظرة عن واقع التنمية المحلية بكل من ولاية قالة وأم البواقي وعنابة	2.4.
261	التنمية المحلية بولاية قالة	1.2.4.
261	أهم مؤشرات التنمية المحلية لولاية قالة	1.1.2.4.
279	برامج التنمية المحلية بولاية قالة	2.1.2.4.
282	التنمية المحلية بولاية أم البواقي	2.2.4.

282	أهم مؤشرات التنمية المحلية لولاية أم البواقي	1.2.2.4
298	برامج التنمية المحلية بولاية أم البواقي	2.2.2.4
301	التنمية المحلية بولاية عنابة	3.2.4
301	أهم مؤشرات التنمية المحلية لولاية عنابة	1.3.2.4
317	برامج التنمية المحلية بولاية عنابة	2.3.2.4
320	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية بولاية قلمة وأم البواقي وعنابة	3.4
320	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية بولاية قلمة	1.3.4
321	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قلمة	1.1.3.4
322	الدور التنموي المحلي الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قلمة	2.1.3.4
331	الدور التنموي المحلي الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قلمة	3.1.3.4
337	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الجانب البيئي بولاية قلمة	4.1.3.4
338	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية بولاية أم البواقي	2.3.4
338	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي	1.2.3.4
340	الدور التنموي المحلي الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي	2.2.3.4
348	الدور التنموي المحلي الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي	3.2.3.4
353	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الجانب البيئي بولاية أم البواقي	4.2.3.4
355	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية بولاية عنابة	3.3.4
355	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة	1.3.3.4
356	الدور التنموي المحلي الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة	2.3.3.4
366	الدور التنموي المحلي الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة	3.3.3.4
374	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الجانب البيئي بولاية عنابة	4.3.3.4
375	آليات دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قلمة، أم البواقي وعنابة بين الواقع والتحديات والآفاق	4.4
375	التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قلمة وأم البواقي وعنابة	1.4.4
376	العقار	1.1.4.4
376	التمويل	2.1.4.4
378	عدم القدرة على الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المحلية	3.1.4.4
379	آليات دعم بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قلمة وأم البواقي وعنابة	2.4.4
380	آليات دعم الجانب العقاري بولايات قلمة وأم البواقي وعنابة	1.2.4.4
388	آليات تنظيم وتحفيز الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قلمة وأم البواقي وعنابة	2.2.4.4
394	آليات دعم القدرة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قلمة وأم البواقي وعنابة	3.2.4.4

407	آفاق تطوير الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة	3.4.4.
413	خلاصة الفصل الرابع	
[429 – 414]	الخاتمة	
[448 – 430]	قائمة المراجع	
	الملاحق	

2. فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1.	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول الغربية	30
2.1.	تعريف "هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" بسلطنة عُمان	31
3.1.	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي	32
4.1.	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تعديل ماي 2003	33
5.1.	الخصائص الرئيسية لنموذج حاضنات المشروعات في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين	70
1.3.	توزيع استثمارات المخططات الوطنية للفترة (1967 . 1989)	168
2.3.	المخصصات المالية لبرامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات للفترة (1967 . 1989)	169
3.3.	توزيع الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 . 2004)	171
4.3.	تطور بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001 . 2004)	172
5.3.	توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2004 . 2009)	172
6.3.	تطور بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005 . 2009)	174
7.3.	محاو برنامج التنمية الخماسي ومخصصاته المالية للفترة (2010 . 2014)	175
8.3.	تطور بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010 . 2014)	175
9.3.	تطور بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2020 – 2022)	180
10.3.	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق القانون رقم 01 . 18 لسنة 2001	184
11.3.	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق القانون رقم 17 . 02 لسنة 2017	185
12.3.	مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة للفترة (1967 . 1979)	187
13.3.	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب نوع النشاط خلال الفترة (1980 . 1984)	189
14.3.	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2001 . 2009)	192
15.3.	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001 . 2009)	193
16.3.	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2010 . 2014)	195
17.3.	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2010 . 2014)	196
18.3.	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2015 . 2019)	197
19.3.	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2015 . 2019)	198
20.3.	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2020 . 2022)	199
21.3.	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2020 . 2022)	199

200	مناصب الشغل الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة (2001- 2009)	22.3.
202	مناصب الشغل الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة (2010 . 2022)	23.3.
203	نسبة المساهمة الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل بالجزائر خلال الفترة (2010 – 2020)	24.3.
204	إسهام القطاع العام والخاص خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001- 2016)	25.3.
205	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2001 . 2021)	26.3.
216	حصيلة نشاطات حاضنات المؤسسات للفترة (2018 – 2022)	27.3.
218	إنجازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنتي 2020 و2021	28.3.
220	وضعية الملفات المدروسة من طرف FGAR منذ سنة 2004 إلى غاية 2019/12/31	29.3.
223	إنجازات CGCI-PME إلى غاية 31 ديسمبر 2022	30.3.
226	حوصلة نشاطات NESDA منذ نشأتها إلى غاية 2021/12/31	31.3.
228	أنماط التمويل وفق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	32.3.
229	حوصلة نشاطات ANGEM منذ نشأتها في 2004 إلى غاية 2019/12/31	33.3.
231	حوصلة نشاطات CNAC منذ نشأتها إلى غاية 2022/12/31	34.3.
233	نتائج برنامج التأهيل الصناعي للفترة (2002 . 2006)	35.3.
238	نتائج البرنامج الوطني للتأهيل للفترة (2006 . 2010)	36.3.
253	التقسيم الإداري لولاية قالمة	1.4.
257	التقسيم الإداري لولاية أم البواقي	2.4.
259	التقسيم الإداري لولاية عنابة	3.4.
261	توزيع سكان ولاية قالمة حسب البلديات وفق إحصاء سنة 2008	4.4.
263	توزيع المؤسسات التعليمية حسب بلديات ولاية قالمة وفق الأطوار الثلاثة إلى غاية سنة 2022	5.4.
265	توزيع طلبة جامعة 8 ماي 1945 حسب الكليات للموسم 2020/2021	6.4.
266	تعداد الوحدات الصحية في ولاية قالمة إلى غاية 2022	7.4.
269	أنواع المستثمرات الفلاحية بولاية قالمة إلى غاية 2022	8.4.
269	تطور المساحة والإنتاج النباتي بولاية قالمة للفترة (2015 . 2022)	9.4.
271	التعداد الحيواني بولاية قالمة للموسم 2021 . 2022	10.4.
271	تطور الإنتاج الحيواني بولاية قالمة للفترة (2015 . 2022)	11.4.
272	المنشآت الفلاحية بولاية قالمة لسنة 2022	12.4.
275	أهم فروع نشاط المؤسسات الصناعية بولاية قالمة	13.4.
277	المنايع الحموية بولاية قالمة	14.4.

279	المخصصات المالية للتنمية المحلية بولاية قالمة للفترة (2001 . 2024)	15.4.
280	توزيع المخصصات المالية للمخطط البلدي للتنمية بولاية قالمة خلال الفترة (2020 . 2022)	16.4.
281	توزيع المخصصات المالية للبرنامج القطاعي غير الممركز بولاية قالمة للسنوات 2020 و 2021 و 2022	17.4.
282	توزيع سكان ولاية أم البواقي حسب البلديات وفق إحصاء سنة 2021	18.4.
284	توزيع المؤسسات التعليمية حسب بلديات ولاية أم البواقي وفق الأطوار الثلاثة إلى غاية سنة 2022	19.4.
286	توزيع مراكز التكوين المهني حسب بلديات ولاية أم البواقي إلى غاية سنة 2022	20.4.
287	توزيع دور الشباب والمراكز الثقافية بولاية أم البواقي إلى غاية سنة 2022	21.4.
288	الوحدات الصحية بولاية أم البواقي إلى غاية 2022	22.4.
290	تطور المساحة والإنتاج النباتي بولاية أم البواقي للفترة (2012 . 2022)	23.4.
292	التعداد الحيواني بولاية أم البواقي للموسم 2021 . 2022	24.4.
292	تطور الإنتاج الحيواني بولاية أم البواقي للفترة (2012 . 2022)	25.4.
293	المنشآت الفلاحية بولاية أم البواقي إلى غاية 2022	26.4.
299	المخصصات المالية للتنمية المحلية بولاية أم البواقي للفترة (2001 . 2024)	27.4.
300	توزيع المخصصات المالية للمخطط البلدي للتنمية المحلية بولاية أم البواقي لسنة 2022	28.4.
300	توزيع المخصصات المالية للبرنامج القطاعي غير الممركز بولاية أم البواقي لسنة 2022	29.4.
302	تعداد سكان ولاية عنابة حسب البلديات وفقا لإحصاء سنة 2021	30.4.
303	توزيع المؤسسات التعليمية للأطوار الثلاثة حسب بلديات ولاية عنابة إلى غاية سنة 2022	31.4.
305	تعداد الوحدات الصحية في ولاية عنابة إلى غاية 2022	32.4.
308	تطور المساحة الزراعية والإنتاج النباتي بولاية عنابة للفترة (2012 . 2022)	33.4.
309	تطور التعداد الحيواني بولاية عنابة خلال الفترة (2017 . 2022)	34.4.
309	تطور الإنتاج الحيواني بولاية عنابة للفترة (2012 . 2022)	35.4.
310	المنشآت الفلاحية بولاية عنابة إلى غاية 2022	36.4.
310	واديان وشعب ولاية عنابة	37.4.
312	توزيع البنية التحتية للموانئ والإنتاج السمكي لولاية عنابة حسب البلديات إلى غاية سنة 2022	38.4.
316	مناطق التوسع السياحي بولاية عنابة	39.4.
318	المخصصات المالية للتنمية المحلية بولاية عنابة للفترة (2001 . 2024)	40.4.
319	توزيع المخصصات المالية للبرنامج القطاعي غير الممركز بولاية عنابة للفترة (2020 . 2022)	41.4.

321	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة خلال الفترة (2015 . 2022)	42.4
323	نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة خلال الفترة (2015 . 2022)	43.4
324	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بولاية قالمة خلال الفترة (2015 . 2022)	44.4
326	وضعية الاستثمارات المدعمة (قرض التحدي) بولاية قالمة حسب الشعب خلال الفترة (2014 --- 2019/12/31)	45.4
327	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بولاية قالمة خلال الفترة (2015 . 2022)	46.4
328	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداعمة للقطاع السياحي بولاية قالمة خلال الفترة (2015 . 2022)	47.4
329	توزيع الحرفيين حسب طبيعة النشاط بولاية قالمة إلى غاية فيفري 2022	48.4
331	هيكل العمالة بولاية قالمة خلال الفترة (2015 . 2022)	49.4
332	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل بولاية قالمة خلال الفترة (2015 . 2022)	50.4
334	كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة وفق تصنيف البلديات لسنة 2022	51.4
339	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي خلال الفترة (2015 . 2022)	52.4
341	نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي خلال الفترة (2020 . 2022)	53.4
342	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بولاية أم البواقي خلال الفترة (2015 . 2022)	54.4
344	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداعمة للقطاع السياحي بولاية أم البواقي خلال الفترة (2020 . 2022)	55.4
345	توزيع الحرفيين بولاية أم البواقي حسب طبيعة النشاط إلى غاية 2022	56.4
346	تطور قيمة الإيرادات الجبائية لبلديات ولاية أم البواقي خلال الفترة (2016 . 2021)	57.4
349	هيكل العمالة بولاية أم البواقي خلال الفترة (2015 . 2022)	58.4
349	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل بولاية أم البواقي خلال الفترة (2015 . 2022)	59.4
351	كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي حسب البلديات لسنة 2022	60.4
355	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2022)	61.4
356	نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2022)	62.4

357	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2022)	63.4
358	تطور ملفات ومبالغ قرض الرفيق لصالح المستثمرين بولاية عنابة للفترة (2015 . 2022)	64.4
359	وضعية الاستثمارات المدعمة (قرض التحدي) بولاية عنابة حسب الشعب خلال الفترة (2015 --- 2019/12/31)	65.4
360	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2022)	66.4
361	بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بولاية عنابة	67.4
362	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداعمة للقطاع السياحي بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2022)	68.4
364	توزيع الحرفيين بولاية عنابة حسب طبيعة النشاط إلى غاية 2022	69.4
365	تطور قيمة الإيرادات الجبائية لبلديات ولاية أم البواقي خلال الفترة (2016 . 2021)	70.4
367	توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بولاية عنابة للفترة (2015 . 2022)	71.4
368	هيكل العمالة بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2022)	72.4
369	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2022)	73.4
371	كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة حسب البلديات لسنة 2021	74.4
382	نسبة تهيئة المناطق الصناعية بولايات قلمة وأم البواقي وعنابة لغاية سنة 2022	75.4
383	مدى استغلال المناطق الصناعية بولاية قلمة حتى سنة 2022	76.4
384	مدى استغلال المناطق الصناعية بولاية أم البواقي حتى سنة 2022	77.4
384	مدى استغلال المناطق الصناعية بولاية عنابة إلى غاية 2022	78.4
385	وضعية مناطق النشاط بولاية قلمة إلى غاية 2022	79.4
386	وضعية مناطق النشاط بولاية أم البواقي إلى غاية 2022	80.4
387	وضعية مناطق النشاط بولاية عنابة إلى غاية 2022	81.4
389	حصيلة نشاطات وكالة ANDI في ولايات قلمة وأم البواقي وعنابة خلال الفترة (01 . 01 . 2012 إلى 30 . 03 . 2022)	82.4
393	حصيلة مشتلة المؤسسات بولاية عنابة خلال الفترة (2011 . 2021)	83.4
396	تمويل البنوك العمومية للمؤسسات المصغرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولايي أم البواقي وعنابة خلال الفترة (2015 . 2021)	84.4
398	توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب البلديات بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2021)	85.4
399	الحصيلة النهائية لوكالة NESDA بولايات قلمة وأم البواقي وعنابة للفترة (2015 . 2022)	86.4

400	تمويل البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار وكالة NESDA بولايات قائمة وأم البواقي وعنابة خلال الفترة (2015 . 2022)	87.4.
401	توزيع المشاريع الممولة في إطار NESDA حسب قطاع النشاط بولايات قائمة وأم البواقي وعنابة للفترة (2015 . 2022)	88.4.
404	توزيع الملفات الممولة حسب قطاع النشاط للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولايات قائمة وأم البواقي وعنابة خلال الفترة (2015 . 2021)	89.4.
405	توزيع المشاريع في إطار الفرع الجهوي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة خلال الفترة (2016 . 2018)	90.4.
406	حصيلة الفرع الجهوي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة الخاصة بولايات قائمة وأم البواقي وعنابة خلال الفترة (2016 . 2018)	91.4.

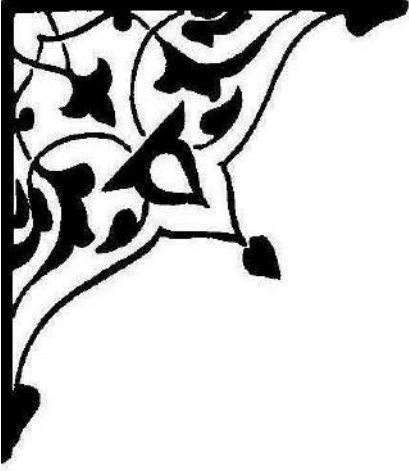
الرقم	العنوان	الصفحة
1.1.	الأشكال القانونية الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
2.1.	محاسن ومساوئ الشركة الفردية	39
3.1.	مميزات ومساوئ شركات التضامن (المشاركة)	39
4.1.	العلاقة الثلاثية لعملية الليزنغ	62
5.1.	مراحل تطور بروز حاضنات الأعمال	71
1.2.	التطور التاريخي لمفهوم التنمية	85
2.2.	الحلقة المفرغة للفقر	103
3.2.	نموذج لمسار برامج التنمية المحلية	129
4.2.	المراحل الخمس لاستراتيجية التنمية المحلية	130
5.2.	إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل	142
6.2.	مراحل عملية الابتكار	146
7.2.	العلاقة التكاملية بين الإبداع والابتكار في المؤسسة	147
1.3.	تطور بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015 . 2019)	177
2.3.	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تصنيفها سنة 1999	191
3.3.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة (2001 . 2009)	194
4.3.	مجال اهتمام البرنامج الخماسي 2010 . 2014 بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	194
5.3.	تطور الواردات الجزائرية للفترة (2001 . 2022)	206
6.3.	حصيلة نشاطات مراكز الدعم والاستشارة للفترة (2018 – 2022)	215
7.3.	توزيع عروض الضمان المقدمة حسب قطاع النشاط من قبل صندوق FGAR إلى غاية 31 / 12 / 2022	221
8.3.	توزيع عروض الضمان المقدمة حسب المنطقة من قبل صندوق FGAR إلى غاية 31 / 12 / 2022	221
9.3.	توزيع ضمانات القروض الممنوحة المقدمة حسب قطاع النشاط من قبل CGCI-PME إلى غاية 31 / 12 / 2022	223
10.3.	توزيع ملفات المؤسسات المحتفظ بها في مرحلة التشخيص حسب القطاعات	233
11.3.	توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج EDPme I حسب قطاع النشاط	236
12.3.	نتائج برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة للفترة (2010 - 2014)	242
13.3.	توزيع الملفات المودعة لدى ANDPME حسب قطاع النشاط	242
1.4.	الموقع الجغرافي لولاية قالة	252

256	الموقع الجغرافي لولاية أم البواقي	2.4.
259	الموقع الجغرافي لولاية عنابة	3.4.
268	تقسيم المساحة الفلاحية الإجمالية لولاية قلمة لسنة 2022	4.4.
270	خريطة استغلال الأراضي الفلاحية بولاية قلمة لسنة 2022	5.4.
273	تقسيم قيمة الإنتاج النباتي لولاية قلمة حسب الشعب خلال الموسم الفلاحي 2021/2022	6.4.
273	تقسيم قيمة الإنتاج الحيواني لولاية قلمة حسب الشعب خلال الموسم الفلاحي 2021/2022	7.4.
274	تطور المساحة مسقية لولاية قلمة خلال الفترة (2015 . 2022)	8.4.
290	تقسيم المساحة الفلاحية الكلية لولاية أم البواقي لسنة 2022	9.4.
291	خريطة استغلال الأراضي الفلاحية بولاية أم البواقي لسنة 2022	10.4.
294	تطور المساحة المسقية بولاية أم البواقي خلال الفترة (2015 . 2022)	11.4.
297	الخريطة السياحية لولاية أم البواقي لسنة 2022	12.4.
307	تقسيم المساحة الزراعية الإجمالية لولاية عنابة لسنة 2022	13.4.
311	تطور المساحة المسقية لولاية عنابة للفترة (2015 . 2022)	14.4.
313	التوزيع الجغرافي للمحاجر وعددها حسب المادة المستخرجة بولاية عنابة حتى سنة 2022	15.4.
314	التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية بولاية عنابة حتى سنة 2022	16.4.
322	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قلمة حسب الحجم خلال الفترة (2015 . 2022)	17.4.
325	تطور ملفات ومبالغ قرض الرفيق لصالح المستثمرين بولاية قلمة للفترة (2018 . 2022)	18.4.
330	تطور قيمة الإيرادات الجبائية لولاية قلمة خلال الفترة (2015 . 2021)	19.4.
333	العلاقة بين نسبة مساهمة PME في التشغيل ومعدلات البطالة بولاية قلمة للفترة (2015 . 2022)	20.4.
340	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي حسب الحجم خلال الفترة (2015 . 2022)	21.4.
343	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بولاية أم البواقي خلال الفترة (2020 . 2022)	22.4.
350	العلاقة بين نسبة مساهمة PME في التشغيل ومعدلات البطالة بولاية أم البواقي للفترة (2015 . 2022)	23.4.
354	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة المباشرة بالمجال البيئي بولاية أم البواقي للفترة (2020 . 2022)	24.4.
362	استغلال المواد المنجمية بولاية عنابة للفترة (2016 - 2020)	25.4.

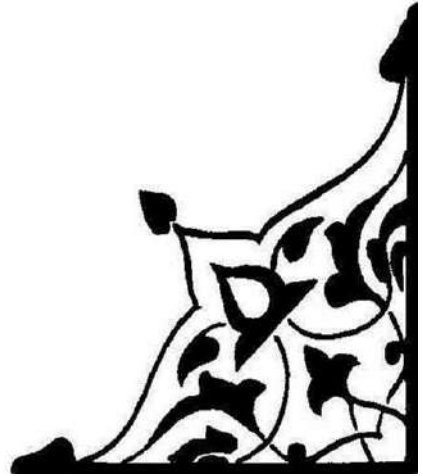
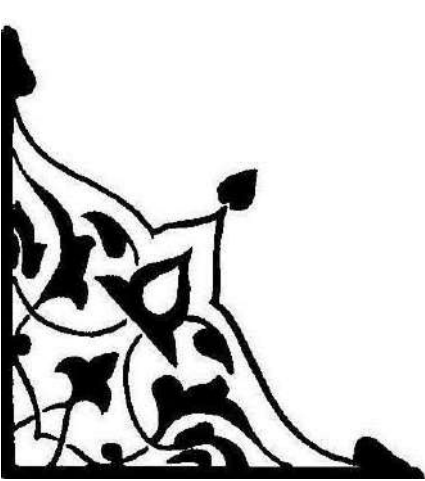
366	العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإيرادات الجبائية لبلديات ولاية عنابة لسنة 2021	26.4
369	العلاقة بين نسبة مساهمة PME في التشغيل ومعدلات البطالة بولاية عنابة للفترة (2015 . 2022)	27.4
373	توزيع مناصب العمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط بولاية عنابة لسنة 2022	28.4
381	المناطق الصناعية بولاية قالمة وأم البواقي وعنابة إلى غاية سنة 2022	29.4
393	توزيع المشاريع المقيمة حسب المستوى التعليمي بمشتلة المؤسسات بولاية عنابة خلال الفترة (2011 . 2021)	30.4
395	حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولايي أم البواقي وعنابة خلال الفترة (2015 . 2021)	31.4
397	توزيع تعداد المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط بولايي أم البواقي وعنابة للفترة (2015 . 2021)	32.4
398	توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب المستوى التعليمي بولاية أم البواقي للفترة (2015 . 2021)	33.4
402	حصيلة الوكالة الوطنية في تسيير القرض المصغر بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة خلال الفترة (2015 . 2021)	34.4
403	توزيع الملفات الممولة حسب الصيغ التمويلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولايات قالمة وأم البواقي وعنابة خلال الفترة (2015 . 2021)	35.4
403	توزيع الملفات الممولة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع المنطقة لولايات قالمة وأم البواقي وعنابة خلال الفترة (2015 . 2021)	36.4
406	مناصب الشغل الموفرة من قبل المشاريع المتحصلة على الضمانات من طرف الفرع الجهوي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة خلال الفترة (2016 . 2018)	37.4

4. قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01.	المواد من 01 حتى 11 القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
02.	الموارد من 01 حتى 15 القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
03.	كيفية تمويل المشروع في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
04.	أهم الصناعات التقليدية بولاية قالمة وأم البواقي وعنابة
05.	وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية بولاية قالمة وأم البواقي وعنابة للفترة (2015 - 2021)
06.	وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية قالمة وأم البواقي وعنابة إلى غاية 2022
07.	حوصلة نشاطات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية قالمة وعنابة للفترة (01-01-2012 إلى 30-03-2022)
08.	حوصلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات بولاية قالمة وأم البواقي وعنابة للفترة (2015 – 2022)
09.	حوصلة نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالمة وأم البواقي وعنابة للفترة (2015 – 2021)



المقدمة



1. تمهيد

في العصر الحديث، أصبحت دراسة التنمية أكثر أهمية من أي وقت مضى. هذا الاهتمام المتزايد ينبع من الحاجة إلى فهم العوامل التي تؤدي إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم. فالتنمية ليست مجرد مسار اقتصادي يهدف إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، أو تعزيز النمو الاقتصادي، بل هي عملية شاملة تضم أبعادًا اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية، يتضمن تحقيقها تحسين مستويات التعليم والصحة والتكوين... الخ مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة لجميع الأفراد.

عليه، تؤدي التنمية دورًا حيويًا في تقليل الفجوات بين الدول المتقدمة والدول النامية. لذا يساعد الفهم العميق لعمليات التنمية على صياغة سياسات فعالة تستهدف معالجة الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي. من خلال دراسة تجارب دول مختلفة، تُمكن من تحديد النماذج الناجحة وتطبيقها في سياقات مختلفة، مما يُسهم في تحقيق التنمية لفترات زمنية طويلة.

علاوة على ذلك، فإن دراسة التنمية تُعزز من القدرة على التنبؤ بالتحديات المستقبلية والاستعداد لها في عالم يتسم بالتغيرات السريعة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية مما يعمل على تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فالمجتمعات التي تحقق مستويات أعلى من التنمية تكون أكثر قدرة على تجنب النزاعات والصراعات الداخلية، كما تساعد التنمية العادلة والشاملة على زيادة التماسك الاجتماعي وتقليل الفوارق الطبقية، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر استقرارًا وسلامًا. لذا تعد الدراسات التنموية أدوات تحليلية تساعد الحكومات والمنظمات الدولية على صياغة سياسات وبرامج تنموية أكثر فعالية وشمولية لمواجهة هذه التحديات.

لذا نجد أن جُل الدول سعت جاهدة ولا تزال تسعى إلى إيجاد التركيبة المثلى لتحقيق هذا الهدف الطموح. وتختلف طرق وأساليب التنمية تبعًا للاحتياجات والظروف الخاصة بكل دولة من خلال تبني استراتيجيات تتماشى مع متطلبات كل مجتمع.

في هذا السياق، أدركت العديد من الدول أن تحقيق التنمية يمكن أن يبدأ من القاعدة، أي من المستوى المحلي. فالتنمية المحلية تعزز القدرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية عبر التركيز على استثمار القدرات والإمكانات المتاحة، وتحفيز المجتمعات على المشاركة الفعالة في عمليات التنمية. هذا النهج يعزز الشعور بالملكية والمسؤولية اتجاه المشاريع التنموية، مما يُمكن أن يُسهم في تحقيق نتائج أكثر فعالية. بالإضافة إلى ذلك، تتيح التنمية المحلية الاستجابة السريعة للاحتياجات والتحديات الفريدة لكل منطقة، بدلاً من الاعتماد الكلي على الحلول المركزية التي قد لا تكون ملائمة لجميع المناطق. وهذا

النهج يمكن أن يسهم في بناء أساس قوي يدعم التنمية على المستوى الوطني، عبر الاستثمار في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، وتجسيد المشاريع التي توفر فرص العمل في المجتمعات المحلية، مما قد يؤدي إلى تحسينات ملموسة في حياة الأفراد.

وبناء على ما سبق، تسعى الدول جاهدة لتحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال اعتماد مجموعة متنوعة من الوسائل والاستراتيجيات التي تشمل تطوير البنية التحتية، وتعزيز القدرات البشرية، ودعم الاستثمار في القطاعات الرئيسية للتنمية. ومن بين الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها بشكل خاص لتحقيق الأهداف التنموية السابقة تبرز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور حيوي في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي على المستوى المحلي. فبالنظر إلى طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي غالباً ما تكون مرنة وقادرة على التكيف مع التغيرات في السوق، علماً أن تأثير هذا النوع من المؤسسات يعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وقد تكون النتائج متفاوتة بين الدول والمناطق. فمن الممكن أن تواجه بعضها صعوبات في التنافسية والنمو نتيجة للكثير من العوامل المحلية ومع ذلك، يمكن أن تظهر الكثير من النتائج الإيجابية عندما تكون البيئة التنظيمية والاقتصادية مواتية لنمو هذه المؤسسات، مما يعمل على تعزيز التنوع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، فتقل تبعية الاقتصاد لقطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات الرئيسية. ونتيجة لذلك، يصبح الاقتصاد أكثر مقاومة للصدمات الخارجية وأكثر استقراراً على المدى الطويل، وهو ما يمكن أن يساعد في تعزيز الفرص لتحسين الظروف المعيشية ورفاهية المجتمعات في المناطق المحلية وعلى المستوى الوطني.

الجزائر كغيرها من الدول النامية، واجهت تحديات تنموية متعددة ناتجة أساساً عن الحقبة الاستعمارية والتي سعت لمعالجتها بعد الاستقلال من خلال نهج التخطيط المركزي. ومع ذلك، لم يراعِ هذا النهج الخصائص الفريدة لكل ولاية أو منطقة فيها، مما أدى إلى تفاقم المشكلات التنموية. وتماشياً مع الإصلاحات التي تبنتها الجزائر بحلول تسعينيات القرن 20، كانت هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر في أسلوب التنمية المنتهج، مدركةً بذلك ضرورة تبني نهج التنمية المحلية كأساس لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة. فهي تعمل على استثمار الإمكانيات المتاحة وتفعيل المشاركة المجتمعية لتحقيق الأهداف المرجوة. لتعزيز هذه الرؤية، اعتمدت الجزائر مبدأ اللامركزية، مما منح الجماعات المحلية المنتخبة بها الممثلة أساساً في الولاية والبلدية دوراً محورياً في عملية التنمية، مع صلاحيات واسعة واستقلالية مالية. هذا النهج يهدف إلى بناء قاعدة قوية تدعم التنمية الوطنية عبر استثمار القدرات المحلية وخلق المزيد من فرص العمل، مما يسهم في تحسين نوعية حياة المواطنين.

ولتحقيق أهداف التنمية التي تسعى إليها، أعطت الجزائر في البداية الأولوية للمؤسسات الكبيرة في إطار استراتيجية دعم الصناعات الثقيلة، التي لم تكن نتائجها في مستوى التطلعات المنشودة وهو ما دفع بالجهات الوصية إلى تغيير نظرتها اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بداية من تسعينيات القرن الماضي. في ظل التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وما رافقه من تغيرات في هياكل الاقتصاد الوطني. وتجسدت بداية الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات من خلال إنشاء وزارة خاصة بها زاولت نشاطها سنة 1994، ليأتي المشرع الجزائري ويجسد الخطوة الثانية لبداية الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال سنه القانون رقم 01 - 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001. علما أن هذا التحول جاء إدراكا من الأجهزة الإدارية والتنظيمية في الجزائر آنذاك لقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف بسرعة مع المتغيرات الاقتصادية وتلبية احتياجات الأسواق المحلية بكفاءة أعلى في ظل بيئة مناسبة وداعمة لهذه المؤسسات لضمان نجاحها وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد والمجتمع.

من هذا المنطلق، فتحقيق التنمية المحلية بولايات قائمة وأم البواقي وعنابة يعد جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية الشاملة، إذ يمكن أن تؤدي الولايات السابقة دورًا حيويًا في هذا السياق، فكل منها تتمتع بمؤهلات وموارد فريدة، يمكن أن تسهم بشكل فعال في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال استثمار هذه الموارد ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفعالة في الاقتصاد والتنمية، وتعزز الشعور بالملكية والمسؤولية تجاه المشاريع التنموية. لذا فإنه إذا ما استُغلت هذه المقومات بشكل استراتيجي، قد يتم خلق بيئات اقتصادية مزدهرة تعزز من رفاهية المجتمعات المحلية وتسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية على المستوى الوطني.

2. إشكالية الدراسة

استنادا إلى ما سبق، تسعى الجزائر بجديّة إلى توفير بيئة مناسبة تسهل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل على دعمها وتعزيز دورها في التنمية المحلية كخطوة استراتيجية نحو تحقيق التنمية الشاملة. في هذا السياق، يعد تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولايات قائمة وأم البواقي وعنابة جزءًا حيويًا من السياسة الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة. تستفيد الجزائر من المزايا والقدرات الفريدة التي تتمتع بها هذه المؤسسات في هذه الولايات، مما يعزز من إسهامها في دعم التنمية المحلية ويمهد الطريق لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى الوطني. تأتي هذه الجهود كجزء من استراتيجية شاملة تهدف إلى الاستفادة من كافة الموارد المحلية، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال لضمان مستقبل مزدهر ومتنوع للاقتصاد الجزائري.

بناءً على الرؤية السابقة، تتمحور الإشكالية حول التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى تُسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية ودعمها بولايات قائمة وأم البواقي وعنابة؟

ولمعالجة هذا التساؤل نقوم بطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. كيف تسهم الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية بالجزائر؟
2. ما هي المكانة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الاستراتيجيات التنموية بالجزائر؟
3. ما هي الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني؟
4. هل تمتلك ولايات قائمة وأم البواقي وعنابة ما يؤهلها لتحقيق مستويات فعالة من التنمية المحلية يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى التنمية الوطنية؟
5. هل يمكن تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية قائمة وأم البواقي وعنابة بالمساهمة الفعالة؟

3. فرضيات الدراسة

- بعد توضيح إشكالية الدراسة يمكننا البحث فيها انطلاقاً من اختبار مجموعة من الفرضيات الآتية:
- (1) تعتمد فعالية التنمية المحلية في الجزائر على قدرة الجماعات المحلية على تنسيق الجهود بين مختلف الأطراف المعنية من مجتمع مدني، قطاع خاص والحكومة المركزية؛
 - (2) أبدت الدولة الجزائرية اهتماماً كبيراً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأولتها مكانة مهمة ضمن استراتيجياتها التنموية؛
 - (3) أسهمت الإجراءات والسياسات والوسائل المسخرة من قبل الجهات الوصية في دعم الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛
 - (4) تمتلك ولايات قائمة وأم البواقي وعنابة إمكانيات تنموية هائلة تسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المحلية بها؛
 - (5) تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في دعم التنمية المحلية بولاية قائمة وأم البواقي وعنابة.

4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع التي تدرسه والمتمثل في الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر، من خلال التركيز على ولايات قالمة وأم البواقي وعنابة. إذ يمكن لهذا النوع من المؤسسات أن يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي نظرا لجملة الخصائص المتنوعة التي تتمتع بها. علاوة على ذلك تظهر أهمية هذه الدراسة في توفير فهم معمق للتحديات التي تواجه هذه المؤسسات في تحقيقها للأهداف السابقة، مما يُمكن من صياغة تصورات فعالة للتغلب عليها وتعزيز قدرتها على النمو والازدهار. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتحليل الدور التنموي المحلي لهذه المؤسسات أن يحفز ريادة الأعمال بين الشباب والسكان المحليين، مما يعزز النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المحلية.

كما تسلط هذه الدراسة الضوء على المزايا والإمكانيات التي تتمتع بها ولايات قالمة وأم البواقي وعنابة، مما يساعد على جذب الاستثمارات ويعزز التنمية المحلية في هذه المناطق. من خلال تقديم اقتراحات مبنية على أسس علمية تلقي الضوء على بعض الحلول التي قد تكون لها مكانة في تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مثل تحسين الوصول إلى التمويل، تقديم الدعم الفني، وتطوير البنية التحتية اللازمة. بالتالي، تعد هذه الدراسة أداة علمية وعملية لتوجيه الجهود نحو تحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجزائر عامة وفي الولايات محل الدراسة بصفة خاصة، وهو ما يسهم في بناء اقتصاد قوي ومتنوع، يدعم أسس التشارك بين الجهود الشعبية والحكومية في تحقيق أهداف التنمية المحلية مما يساعد على مواجهة التحديات وتحقيق رفاهية المجتمع المحلي.

5. دوافع اختيار الموضوع

تتجلى مبررات ودوافع اختيار هذا الموضوع في عدد من النقاط، منها:

- قناعتنا بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل فرصة لكل فرد لإنشاء مؤسسته الخاصة، مما يمكنه من الخروج من دائرة البطالة والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة لأصحاب الكفاءات. لذلك، يمكن أن تكون مثل هذه الدراسات أداة فعالة لجذب هذه الفئة؛
- الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع في الجزائر والتي تظهر من خلال الاهتمام المتزايد الذي توليه السلطات العمومية له. إذ يُنظر إليه على أنه بديل استراتيجي لقطاع المحروقات، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والتحول الجارية في الساحة الاقتصادية. هذا القطاع لا يسهم فقط في تنويع

الاقتصاد الجزائري، بل أيضاً في تعزيز النمو المستدام وخلق فرص عمل جديدة، مما يجعله محورياً رئيسياً في الاستراتيجيات الاقتصادية المحلية والوطنية؛

- الآمال المعلقة بشدة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كداعم رئيسي للتنمية المحلية، نظراً لقدرته الفريدة على التكيف مع الظروف المحلية المتغيرة والاستفادة الفعالة من الموارد المحلية. مما يسهم في تعزيز دور وأهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المناطق؛
- محاولة تقديم فرصة لاستكشاف الآفاق المستقبلية والإمكانيات الجديدة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة في ظل المستجدات الحالية وتوجيها نحو تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر.

6. أهداف الدراسة

- تتمثل أهداف هذه الدراسة في الوصول إلى النقاط الآتية:
- تسليط الضوء على أهمية تحديد مفهوم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لكل دولة؛
- إبراز الأهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي؛
- استكشاف أهم المشاكل والعقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على مفهوم وأسس تحقيق التنمية المحلية؛
- دراسة واقع التنمية المحلية بالجزائر ومقومات تحقيقها؛
- الوقوف على أهم الإصلاحات التي مست صلاحيات الجماعات المحلية بالجزائر كونها المنفذ الأساسي للبرامج التنموية؛
- تشخيص مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؛
- تبيان أهم المشكلات التي تقف كعثرة أمام تحقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للأدوار المنتظرة منها اتجاه التنمية المحلية ومن ثم التنمية الوطنية؛
- الوقوف على أهم الآليات المسخرة لدعم الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونتائجها المحققة وفق الجهات الرسمية المسؤولة عنها؛
- تقديم صورة عن واقع التنمية المحلية بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة للوقوف على مدى استفادتها من البرامج التنموية المنفذة بها؛

— تقييم مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دعم مستويات التنمية المحلية بالولايات محل الدراسة؛

— تقديم التوصيات التي قد تساعد القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تذليل المصاعب والمشكلات والعقبات التي قد تقف عائقا أمام نمو وتطور هذه المؤسسات ومن ثم المساهمة في تعزيز دورها في الارتقاء بالمجتمعات المحلية بها.

7. حدود الدراسة

إن عرض حدود الدراسة لابد أن يبين للقارئ الحدود المكانية والزمانية التي تم تناولها. في هذا السياق، تناولت هذه الدراسة موضوع الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وتحديات وآفاق من خلال دراسة حالة كل من ولايات قالمه وأم البواقي وعنابة، أين أملت في جانبها النظري بمختلف المفاهيم ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره متغير مستقل والتنمية المحلية باعتباره متغير تابع ضمن الفصلين الأول والثاني. لتتم بعد ذلك دراسة الجانب التطبيقي ضمن فصلين الثالث والرابع، اختص الفصل الثالث بدراسة الاقتصاد الجزائري من خلال تسليط الضوء على التنمية المحلية بالجزائر وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في دعم الاقتصاد الجزائري مع التركيز على الفترة (2001 – 2022). تم اختيار سنة 2001 كبداية للتحليل لأنها تمثل نقطة تحول هامة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصدر القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، إلى جانب كونها بداية تطبيق البرامج التنموية الضخمة انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) ووصولاً إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020 – 2024). وتمتد الدراسة حتى سنة 2022 لأنها آخر سنة تتوفر فيها الإحصائيات الرسمية اللازمة.

علاوة على ذلك، تم في الفصل الرابع تناول الموضوع على مستوى ولايات قالمه وأم البواقي وعنابة من خلال دراسة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية بها للفترة (2015 – 2022) كونها أكثر فترة استطعنا فيها حصر البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة بالنسبة للولايات الثلاثة معا.

8. منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات

تفاوتت المناهج باختلاف المواضيع المدروسة، إذ يُمثل المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث لتحقيق أهدافه والوصول إلى نتائج محددة. ولتحقيق موضوع الدراسة والإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، سنعتمد على عدة مناهج كالآتي:

- المنهج التاريخي: الذي يظهر لنا من خلال السرد التاريخي لنظريات التنمية ونشأ التنمية المحلية، تطور نظام الإدارة المحلية والتطور التاريخي لنشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛
 - المنهج الوصفي: الذي يُستخدم لجمع وتلخيص البيانات والحقائق المتعلقة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإطار المفاهيمي الخاص بالتنمية المحلية؛
 - المنهج التحليلي: والذي يوظف وبصفة خاصة في الفصل الثالث عبر تحليل آليات تجسيد التنمية المحلية بالجزائر، ودراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر ذ للوقوف على مدى مساهمتها التنمية المحلية، بصفته الأداة الأمثل لتحليل المعطيات الإحصائية والقوانين والتشريعات ذات الصلة بالموضوع؛
 - منهج دراسة الحالة: يظهر هذا المنهج في الجانب التطبيقي ضمن الفصل اربع والأخير من الدراسة للوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولايات قلمة وأم البواقي وعنابة.
- وفيما يتعلق بأدوات جمع البيانات والمعلومات، فقمنا باستخدام المسح المكتبي باللغة العربية والأجنبية للتعرف على الدراسات المتعلقة بموضوع البحث، والتي تشمل الكتب والأبحاث والمقالات المنشورة في المجلات والملتقيات المؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى أطروحات الدكتوراه التي تمثل دراسات سابقة لتغيرات الموضوع. ومختلف المواد والمراسيم القانونية التي تم إصدارها في الجرائد الرسمية عند الحاجة إليها. كما اعتمدنا على المقالات المتاحة على الإنترنت ومواقع الويب الرسمية للهيئات والمؤسسات للحصول على المعلومات والإحصائيات لتحليلها وتقييمها. بالإضافة إلى ذلك، استندنا إلى الوثائق والمعلومات المقدمة من مختلف المديريات في ولايات قلمة وأم البواقي وعنابة لدراسة الفصل الأخير.

9. الدراسات السابقة

تم إجراء العديد من الدراسات والأبحاث العلمية الأكاديمية التي تناولت متغيرات الدراسة، سواء المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو التنمية المحلية، بالإضافة إلى تلك التي حاولت توضيح العلاقة بينهما. في هذا الإطار يُعد تحليل وتقديم الدراسات السابقة ذات الصلة من المعايير الأساسية لتحديد البناء البحثي السليم، حيث تسهم في تعزيز الفهم حول العديد من النقاط ذات الصلة بموضوع الدراسة. وعليه، سنستعرض في هذا الجزء، وبترتيب زمني تنازلي، أهم هذه الدراسات كالآتي:

♦ الدراسة الأولى: محي الدين مكاحلية (2015)، بعنوان "تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة" وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه ل م د. سعت هذه الدراسة إلى تحليل أهمية توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العناصر الأساسية التي تعزز قدرتها التنافسية، مما يساهم في تفعيل دورها التنموي وتعظيمه. بالإضافة إلى ذلك قامت بالبحث عن مدى امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بشكل عام، وتلك الناشطة في ولايتي قالمة وتبسة بشكل خاص، لعوامل تعزز قدراتها التنافسية وتساهم في تنشيط دورها التنموي المحلي وذلك من خلال سعيها لتحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تعزيز التنمية المحلية على المستويين البلدي والولائي وفق رؤية جديدة؛
- تحليل مدى تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل عام، وبالأخص في ولايتي قالمة وتبسة، وفهم طبيعة هذه التنافسية في هذا القطاع؛
- دراسة وتقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، مع التركيز على مدى استفادة ولايتي قالمة وتبسة من آليات دعم وترقية القدرة التنافسية لهذا القطاع؛
- استخلاص المحاور الرئيسية التي يمكن أن تشكل أساساً لبناء سياسة اقتصادية تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عموماً، وفي ولايتي قالمة وتبسة خصوصاً. ليتوصل الباحث في ختام نتائجه إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايتي قالمة وتبسة استطاعت أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز التنمية المحلية من خلال مساهمتها البارزة في خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، بالإضافة إلى فعاليتها في تلبية الاحتياجات المحلية للولاية وزيادة الإيرادات الضريبية للبلديات المختلفة. كما تساهم هذه المؤسسات في تطوير القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية. ومع ذلك، لم تصل هذه المساهمة إلى مستوى يجعل من هذه المؤسسات استراتيجية تنموية فعالة، نظراً لافتقارها إلى العديد من العوامل الضرورية لبناء وتعزيز قدرتها التنافسية.
- وبناءً على ذلك، نجد أن هذه الدراسة تتفق مع دراستنا ويمكننا الاستفادة منها إضافة إلى الجانب النظري، نجد الجزء الذي تناولت فيه بالتحليل ولاية قالمة كجزء من الحدود المكانية لدراستنا ومع ذلك، تختلف في الجزء الآخر المتعلق بولايتي أم البواقي وعنابة في دراستنا وولاية تبسة في أطروحة الباحث. كما أن الدراسة لا تتفق مع دراستنا في الحدود الزمنية. بالإضافة إلى ذلك، تتناول الأطروحة متغير القدرة التنافسية، أين حاول الباحث تفسير النتائج السلبية للدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الولايات التي شملتها دراسته بناء على ضعف عوامل بناء قدراتها التنافسية، بينما تناولتها درستنا بشكل أوسع.

♦ الدراسة الثانية: سهيلة غمري (2015) بعنوان:

"Impact des programmes de mise à niveau sur la compétitivité des entreprises algériennes"

عبارة عن أطروحة دكتوراه، سعت من خلالها الباحثة لمعرفة مدى انعكاس برامج التأهيل المطبقة على القدرات التنافسية من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية الآتية: هل كان لعملية التأهيل تأثير إيجابي على القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية التي أكملت برامج التأهيل؟ من خلال اختبار الفرضية التالية: لعملية التأهيل أثر إيجابي على القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية التي انتهت برنامج التأهيل. في سياق اختبار الفرضية السابقة قامت الباحثة بالتوجه إلى مجموعة من المؤسسات الجزائرية العامة والخاصة على اختلاف أحجامها والتي تنشط في مختلف ربوع الوطن في العديد من المجالات. وهو ما مكن الباحثة من تأكيد الفرضية الموضوعة والتي تم إثباتها من خلال الفصل الأخير للدراسة، غير الباحثة ضمن خاتمة الأطروحة أكدت على ضرورة إدخال المؤسسات الجزائرية ممارسات إدارية جديدة وعملية كجزء من التحديث لرفع قدراتها التنافسية. مؤكدة أن ما سبق لا يعتمد فقط على إرادة مديريها حتى وإن كان لديهم نصيب من المسؤولية ولكن يعتمد أيضا على بيئة الأعمال. وبناء على ما سبق تمثلت الاستفادة من هذه الدراسة في الاطلاع على مختلف برامج التأهيل ونتائجها بصفتها أحد أهم وسائل الدعم التي سطرتها السلطات الجزائرية للارتقاء بمستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

♦ الدراسة الثالثة: ملتقى دولي نظم من طرف مخبر الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية

بالتعاون مع جامعة البليدة 2، ولاية البليدة والمجلس الشعبي لولاية البليدة (20 و 21 أكتوبر 2014) بعنوان: "آليات تطوير الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة". دراسة بعض التجارب الدولية". تضمن هذا الملتقى مشاركة العديد من الباحثين المختصين في مجال التنمية المحلية من دول مختلفة تمثلت في إيطاليا، الأردن، مصر، فلسطين، السودان، العراق، المغرب، تونس، ليبيا، بالإضافة إلى باحثين من الجامعات الجزائرية. من خلال تقديم العديد من المقالات العلمية ذات الطابع في محاولة عن إشكالية الملتقى متمثلة في: ماهي السبل الفعالة لتطوير أداء الإدارة المحلية؟ وما دور ذلك في إحداث التنمية المحلية المستدامة بالاستناد إلى تجارب بعض الدول؟

قدم الباحثون من خلاله مجموعة من النتائج كل حسب موضوع بحثه استطاع من خلالها القائمون على الملتقى بالخروج بالعديد من النتائج تم لخصها في الفكرة التالية: تتعلق التنمية المحلية بإقليم ما وتجمع بين أصحاب المصلحة في هذا الإقليم. مما يتطلب تحرك أصحاب المصالح بصفة مستمرة نحو تحقيق مهامهم. حيث تقع هذه الأخيرة ضمن صلاحيات الجماعات المحلية. غير أنه لإنجاز هذه المهام هناك شرطان أساسيان، يتمثل أولهما في ضرورة التحلي بالوعي والمعرفة التامة للغايات المراد تحقيقها وثانيهما يتمثل في ضرورة توفر الوسائل اللازمة لذلك.

فالتنمية المحلية في المقام الأول تعد ثمرة ديناميكية خاصة. يتطلب الحصول على حركو الأعمال في منطقة ما التسوية والتوافق بين الفاعلين فيها. وهنا لابد على الدولة أن تلعب الدور الأساسي الذي بدوره يصبح الحافز للقيام بالأعمال التجاري متواضعا كما لابد لها أن تشجع المجتمعات المحلية على تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل تنفيذ مشاريعهم.

لقد كانت الاستفادة من هذه الدراسة قيمة خاصة فيما يتعلق بالجانب النظري للتنمية المحلية إلى جانب أهم الأسس والأطر القانونية التي تحكم الجماعات المحلية بالجزائر التي تسهر على تنفيذ برامج التنمية المحلية وتعمل على تحقيق الأهداف المرجوة، إلى جانب التعرف على أهم التحديات التي تواجهها الجماعات المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية المنشودة في الجزائر.

♦ الدراسة الرابعة: أحمد بوسهمين (2010) بعنوان "الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري" هي عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم، سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحليل النتائج التنموية للاستثمار في المؤسسات المصغرة في منطقة الجنوب الغربي الجزائري، وبالأخص في الولايات الثلاث: بشار، أدرار، وتندوف، وذلك للوقوف على أهم المعوقات التي تواجهها واستكشاف السبل الممكنة لتنميتها وتعزيز دورها التنموي المنوط بها. وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم الاستثمار في المؤسسات المصغرة في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري؟ وفي محاولته للإجابة عن التساؤل السابق سطر الباحث الأهداف التالية:

- توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالاستثمار وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة؛
- شرح الأسس الرئيسية للتنمية المحلية؛
- استعراض مراحل تطور الاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر؛
- تحليل الواقع والدور التنموي لاستثمارات المؤسسات المصغرة في الجزائر، مع التركيز على أهم المؤشرات التنموية في منطقة الجنوب الغربي الجزائري، وتحديد أهم المعوقات وسبل تطويرها.

وخلصت الدراسة بالاعتماد على طريقة الاستقصاء وبالضبط عن طريق توظيف الاستبيان إلى مجموعة من النتائج الأساسية نذكر أهمها فيما يأتي:

- هناك نقص واضح في المقومات التي تجذب وترضي المستثمرين في المؤسسات المصغرة في منطقة الجنوب الغربي الجزائري؛
 - يوجد تأثير واضح للاستثمار في المؤسسات المصغرة على الجانب التنموي في منطقة الجنوب الغربي الجزائري؛
 - كلما تغيرت مقومات الاستثمار في المؤسسات المصغرة تغير الدور التنموي لها؛
 - كلما كانت آليات الرقابة والمتابعة للاستثمار في المؤسسات المصغرة ذات فعالية أكبر كلما كان الدور التنموي أكبر؛
 - تواجه المستثمرين في المؤسسات المصغرة في الجنوب الغربي الجزائري عدة مشاكل تتمثل في: نقص السيولة، مشكلة البيروقراطية مع الهيئات الداعمة، مشاكل مع مصلحة الضرائب، مشاكل في الحصول على المواد الأولية... الخ.
- بناءً على ما سبق، يمكن القول إن هذه الدراسة تتيح لنا فهم العديد من النقاط المتعلقة بمتغيرات الدراسة من الناحية النظرية، وتسلط الضوء بشكل خاص على المؤسسات المصغرة، التي تشكل الجزء الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهي محور بحثنا الذي يشمل كلا النوعين. بالإضافة إلى ذلك، تختلف الحدود المكانية والزمانية لهذه الدراسة عن تلك التي سيتم تناولها ضمن دراستنا الحالية؛ حيث سنقوم بإسقاط الجانب النظري على ثلاث ولايات من الشمال الشرقي الجزائري، بينما ركزت الدراسة السابقة على ثلاثة ولايات من الجنوب الغربي الجزائري وهنا لا بد من الإشارة إلى التباين الكبير بين المنطقتين من حيث الإمكانيات والمقومات المتعلقة بالتنمية المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، توقفت الدراسة السابقة عند برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)، بينما استمر تحليلنا حتى سنة 2022، مما يسمح بتغطية المزيد من الإصلاحات والبرامج والقوانين ذات الصلة بمتغيرات الدراسة.

♦ الدراسة الخامسة: عمار علوني (2010)، بعنوان "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية: حالة ولاية سطيف" أطروحة دكتوراه علوم، عمل الباحث من خلالها، بالبحث في أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مع التركيز على معالجة البطالة والفقر واستغلال الموارد المحلية بإضافة إلى إبراز الخصائص والمزايا التي تؤهلها للانتشار والتوطن في مختلف

أقاليم الدولة. وهذا من خلال الإجابة عن الإشكالية الآتية: إلى أي مدى استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المحلية؟
انطلق الباحث فيها من مجموعة من الفرضيات نذكر أهمها في:

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من العديد من المشكلات التي تعيق نموها وتطورها؛
 - يرتبط تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمستوى المحيط المحلي؛
 - تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في التنمية الجماعات المحلية بولاية سطيف.
- توصل الباحث في ختام بحثه إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المجتمعات المحلية بولاية سطيف تعتبر ضعيفة من حيث النتائج المحققة. حيث تتركز معظم هذه المؤسسات في عدد محدود من المدن، وخاصة تلك القريبة من المناطق الصناعية التي أنشئت في السبعينيات. ونتيجة لذلك، لم تستفد غالبية البلديات من استثمارات كبيرة في هذا القطاع. ويُعزى ذلك إلى غياب بيئة ملائمة تدعم تطور هذه المؤسسات وانتشارها. مما أسهم في تسريع حركة الهجرة الداخلية للسكان باتجاه المراكز الحضرية الكبيرة، خاصة عاصمة الولاية والمدن المتوسطة التي تشمل مقرات الدوائر.
- وبناء على ما سبق، رغم اختلاف الحدود مكانية والزمانية لدراستنا عن هذا الأطروحة، غير أننا استطعنا الاستفادة مما قدمته من خلال الصورة المقدمة عن كيفية تحليل البيانات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقياس مدى تأثيرها على التنمية المحلية بولاية سطيف.

♦ الدراسة السادسة: سعد عبد الرسول محمد (1998) "الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي"، جاءت الدراسة في شكل كتاب شامل يتضمن أربعة فصول مترابطة سلط فيها الباحث في الفصل الأول الضوء على المفاهيم الأساسية للصناعات الصغيرة، تمهيدا لدراسة هذا النوع من المؤسسات ومكانته ضمن اقتصاديات بعض الدول النامية والمتقدمة، الأفريقية والآسيوية. لينتقل في الفصل الثالث يقوم بدراسة معوقات الصناعات الصغيرة وأساليب تنميتها في مصر. ليختم الباحث كتابه بالفصل الرابع الذي تناول الصناعات الصغيرة وتنمية المجتمع المحلي.

من خلال العرض السابق لمحتوى الكتاب نجد أن الباحث حاول من خلال هذا المرجع أن يقدم الحلول الكفيلة بالنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة وتعزيز قدرتها على دعم المجتمع المحلي في مصر مقدما التطور التاريخي للصناعة المصرية مبرزا الإطار العام لاستراتيجية الصناعات الصغيرة بخطة التنمية بمصر خلال فترة الثمانينيات موضحا مختلف النقاط التي استهدفتها لتحقيق الأهداف المرجوة من الصناعات الصغيرة.

رغم الاختلاف السائد بين الجزائر ومصر من حيث الطبيعة الاقتصادية وأنظمة الإنتاج المحلي وتركيبية المجتمع المصري تمثلت الاستفادة من هذه الدراسة في الاطلاع على التجربة المصرية وألية دعمها لهذا القطاع ومدى مساهمته في التنمية المحلية بها إلى جانب الحلول المتبعة في تذليل المعوقات السائدة، لمحاولة استنباط بعضا منها وفق ما يتلاءم مع طبيعة وتركيبية المجتمع المحلي الجزائري في الوقت الحالي.

10. صعوبات الدراسة

- لقد صادفتنا خلال انجاز هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات نذكر أهمها في:
- عدم القدرة على توحيد فترة الدراسة نظرا لغياب الإحصائيات المقدمة من قبل الجهات الرسمية بطريقة متسلسلة تمكنا من تكوين سلسلة زمنية لفترة محددة؛
- تضارب الاحصائيات التي تتعلق ببيانات الفصل الثالث سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو التنمية المحلية بالجزائر من مصدر لآخر أو حتى داخل المصدر نفسه من سنة إلى سنة أخرى؛
- من أهم الصعوبات التي تم تسجيلها أيضا هو غياب شبه تام للأرشيف لدى بعض المصالح على مستوى بعض المديريات ذات الأهمية في استكمال الأطروحة التي تم توجه إليها من أجل انجاز الفصل الرابع؛
- عاشت الولايات محل الدراسة قامة وأم البواقي وعنابة ظروفًا استثنائية على غرار باقي ولايات الوطن بسبب جائحة كوفيد 19 مما أدى إلى عدم استقبال الطلبة الباحثين من طرف المؤسسات والمديريات لفترة فاقت السنتين؛
- إضافة إلى ما سبق فإن أكبر عائق صادفنا وتكرر معنا وأجبرنا على تمديد فترة إنجاز هذه الأطروحة يتمثل في عدم تجاوب الكثير من الهيئات والإدارات على مستوى الولايات الثلاثة ورفضهم إما استقبالنا أو الترخيص لنا بالحصول على المعلومات اللازمة عن طريق تقديم العديد من الحجج التي نذكر منها: المدير (ة) استلم المهام حديثا فلا بد من الانتظار لفترة أطول - دامت لدى بعض المديريات أكثر من 7 أشهر - حتى يتم استقبالنا ومن ثم دراسة إمكانية الموافقة على طلبنا من عدمه، أو بحجة سرية المعلومات، أو بحجة أخرى صادفتنا كثيرا وهي الأوامر الفوقية من المؤسسة الأم بعدم تقديم أي بيانات أو معلومات بحجة تسريها للصحافة رغم تأكيدنا على أن البيانات ستوظف فقط في إطار البحث العلمي.

11 . هيكل الدراسة

للخوض في موضوع هذه الدراسة ارتأينا البدء بمقدمة تشكل بابا رئيسيا لاستكشاف جوانب الموضوع تقدم للقارئ فكرة واضحة عن الغاية من هذه الدراسة وتوضح الدوافع التي دعتنا إلى اختيار موضوعها. بعد ذلك تمت مراحل البحث وفق أربعة فصول متسلسلة ومترابطة تتناول النقاط الأساسية لمتغيرات الدراسة، يتضمن كل فصل تمهيد و خلاصة له ويجزأ إلى أربعة أقسام. لنقوم في النهاية بوضع خاتمة للموضوع، تقدم حوصلة للدراسة، تضمنت الإجابة عن المشكلة التي تمت معالجة واختبار الفرضيات المقدمة، وأجملنا فيها بعض نتائج البحث ثم قدمنا بعض الاقتراحات وطرحنا بعض الإشكاليات التي يمكن التوسع فيها مستقبلا.

وجاء محتوى الفصول الأربعة كالآتي:

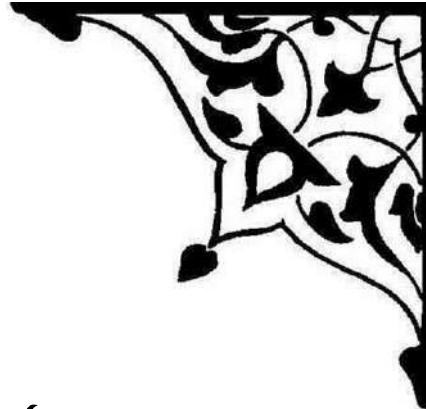
♦ الفصل الأول: الذي عنون بـ " التأسيس النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " تناولنا فيه مختلف النقاط الأساسية التي تقدم للقارئ فهما شاملا عن المتغير المدروس بدراسة مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها، أهم أنواعها ومجالات نشاطها. لنقف على الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ثم قمنا بإبراز أهم التحديات التي تعترضها لتأدية الأدوار المنوطة بها. لنعرض في نهاية الفصل أهم السبل التي اتبعتها الدول في دعم مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة من الصعيد المالي والقانوني وفي على الصعيد الفني والإداري.

♦ الفصل الثاني: بعنوان " التنمية المحلية وآلية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها " قمنا في الثلاثة أقسامه الأولى لها بالتأسيس النظري للتنمية المحلية تناولنا في البداية مدخلا للتنمية من مفهوم ونظريات وأبعاد وبعض العقبات التي تواجه تحقيقها، لندرس بعد ذلك نشأة التنمية المحلية ومفهومها وأهم ركائزها لنتناول بعدها آليات تحقيق التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها. لنحاول من خلال القسم الرابع لهذا الفصل تبيان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاه التنمية المحلية بصفتها أداة لتحريك المدخرات واستغلال الموارد المحلية، وقدرتها على توفير فرص العمل والتقليل من البطالة على المستوى المحلي، بصفتها أيضا مجالا خصبا للإبداع والابتكار وكذا مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي والتوازن الاجتماعي.

♦ الفصل الثالث: حمل عنوان " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المحلية بالجزائر " عالجنا فيه واقع التنمية المحلية بالجزائر مروراً بتطور نظام الإدارة المحلية وصلاحياتها التي تخولها لدعم التنمية المحلية بالجزائر، ثم التطرق لآليات تجسيد التنمية المحلية للوقوف بعدها على

أهم المعوقات التي تعرقل مسار التنمية المحلية. لنسلط الضوء بعد ذلك على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وتطوره منذ الاستقلال حتى سنة 2022، وذلك من خلال عرض وتحليل مختلف البيانات المقدمة من الجهات الوصية على هذا القطاع لنتمكن من الوقوف على دوره في الاقتصاد الجزائري من خلال عرض مدى مساهمته في بعض المتغيرات الاقتصادية كالناتج الداخلي المحلي، القيمة المضافة... الخ، ضف إلى ذلك العوائق المؤثرة في نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر والوسائل المسخرة للحد منها.

♦ الفصل الرابع: بعنوان " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة بين التحديات والآفاق " وهو الفصل الذي قمنا من خلاله بإسقاط الجانب النظري على الواقع سعيا منا لاختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة من خلال التعريف بالولايات الثلاثة محل الدراسة من موقع وتضاريس وتقسيم إداري. لنقوم بعدها بتسليط الضوء على واقع التنمية المحلية بكل من ولاية قالمة وأم البواقي وعنابة من خلال عرض أهم الإمكانيات الطبيعية، البشرية، الفلاحية، الصناعية... الخ بكل ولاية بالإضافة إلى أهم برامج التنمية المحلية التي تم تنفيذها في هذه الولايات بالتطرق إلى حجم المخصصات المالية ومنافذ صرفها للوقوف على مدى دعمها للمسار التنموي في هذه الولايات. لندرس بعد ذلك الدور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات محل الدراسة للوقوف على مدى مساهمتها في دعم مستويات التنمية المحلية بها. الأمر الذي مكنا بعد ذلك من دراسة آليات دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قالمة، أم البواقي وعنابة بين الواقع والتحديات والآفاق.



I. التأصيل النظري للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

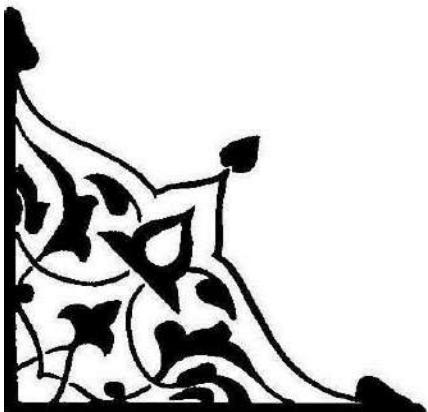
1.1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2.1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها ومجالات نشاطها

3.1. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والمشاكل والتحديات التي تواجهها

4.1. سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة الفصل الأول



تمهيد

في ظل التطور الاقتصادي والانفتاح الذي يشهده العالم، يتزايد الاهتمام بشكل متنامي بإيجاد وتطوير وسائل جديدة تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتماشى مع التقدم التكنولوجي السريع. وفي هذا السياق، تشير الدراسات والتحليل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن لها أن تؤدي دورًا أساسيًا في تحقيق هذه الأهداف، لذا نسجل الاهتمام المتزايد من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية والباحثين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لدورها الحيوي في تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل وتعزيز التوازن الاجتماعي من خلال قدرتها على دعم مختلف فئات المجتمع باختلاف امكانياتها، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وبالتالي، فإن دعم هذه المؤسسات وتشجيعها يمكن اعتباره استثمارًا استراتيجيًا لتعزيز التنمية.

غير أنه وعلى الرغم من الإيجابيات التي ذكرت، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشاكل وصعوبات تحد من قدرتها على تحقيق الأهداف المذكورة سابقًا، مما يتطلب تكثيف الجهود لوضع الحلول المناسبة لاستنباط أفضل الوسائل والأساليب التي يمكن استخدامها لكفالة التطور الممكن والأمثل لها.

ومن أجل إثراء موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ارتأينا تقسيم الفصل الأول للدراسة المعلنون بـ "التأسيس النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" إلى أربعة أقسام مترابطة يتضمن أولها البحث في مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما له من أهمية في تحديد وضبط معالم وحدود هذا النوع من المؤسسات، وثانيها تناولنا فيه الخصائص، الأنواع ومجالات النشاط التي تنشط بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما ثالثها فتم فيه الوقوف على الدور التنموي لها من خلال التطرق إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي، مع إبراز أهم المعوقات التي تحد من قدرتها على تأدية الأدوار السابقة، في حين تم في القسم الرابع عرض أهم سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتذليل التحديات التي تواجهها، مما يسهم بشكل مباشر في تعزيز فرص النجاح لهذه المؤسسات من جهة، ودعم قدراتها على تحقيق الأهداف المنتظرة منها من جهة أخرى.

1.1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المعلومات النسبية وليست المطلقة، إذ تشير الأدبيات الاقتصادية إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين والمختصين على مفهوم محدد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة. ولعل السبب الرئيس في ذلك هو اختلاف المعايير المعتمدة من الجهات المختصة لتحديد ماهية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد عن الآخر ودرجة التقدم ومدى التقدم في استخدام التكنولوجيا في الصناعة إضافة إلى مستوى معيشة الأفراد.

1.1.1. إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يبدو مسألة بسيطة، إلا أنه في الواقع يثير تحديات كبيرة. فالتعريف الشامل والواضح لهذا القطاع يبقى غير محدد وغير متفق عليه بين الباحثين والمهتمين.

1.1.1.1. صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك تحدي كبير يعترض إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يكمن المشكل في تحديد الحدود بين هذه المؤسسات وبين المؤسسات الكبيرة. هل تكون هذه الحدود متماثلة في كل الدول؟ وهل تختلف عند مقارنة الدول النامية بالدول المتقدمة؟ بالإضافة إلى ذلك، هل تختلف هذه الحدود في نفس البلد عند المقارنة بين المؤسسات التجارية والصناعية؟ تلك أسئلة تطرح نفسها وتجعل التعريف أمراً معقداً.

أولاً. العوامل الاقتصادية

تضم العوامل الاقتصادية ما يلي:

أ. اختلاف درجات النمو: اختلاف درجات النمو في العالم ينتج عنه بالضرورة اختلاف في الرؤى تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لعدم توافق مستويات التطور بين الدول. يتركز هذا الاختلاف بشكل خاص على هياكل الاقتصاد والتطور التكنولوجي بين الدول المتقدمة والنامية. فمن الممكن اعتبار مؤسسة صغيرة أو متوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان مؤسسة كبيرة بالنسبة لدول نامية، نظراً للفوارق الكبيرة في البنية الاقتصادية ومستوى التطور التكنولوجي بين هذه الدول والدول النامية¹.

ب. تنوع النشاط الاقتصادي: تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي²:

♦ قطاع أول: يضم المؤسسات التي تعتمد على أحد عوامل الطبيعة كالزراعة والصيد... الخ؛

¹ A.SALAMI, "Petite et moyenne entreprise et développement économique", ENAL, Alger, Algérie, 1985, p 27.

² Gilles Bressy, "Economie d'entreprise", éditions Sirey, Paris, France, 1990, p 56.

- ♦ قطاع ثانٍ: يضم المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل السلع وإنتاجها؛
- ♦ قطاع ثالث: يمثل قطاع الخدمات كالنقل والتوزيع والتأمين...إلخ.

فاختلاف القطاع الذي تنتهي إليه المؤسسة وتمارس فيه نشاطها ينجم عنه بالضرورة اختلاف في التنظيم الداخلي للمؤسسات. فمثلا تتميز المؤسسات التابعة للقطاع الصناعي بكثافة رأس المال لتعدد استثماراتها في شكل مبانٍ، معدات...إلخ، وتعداد مناسب من المورد البشري إلى جانب توظيف التكنولوجيا المناسبة، على عكس المؤسسات التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط نظرا لبساطة عملياتها عادة ويوظف فيها رأس مال أقل من المؤسسات الصناعية نظرا لاعتمادها على عناصر دورة الاستغلال. ولتوضيح ذلك أكثر يمكن استعمال لغة الأرقام، فمؤسسة تضم 500 عامل مثلا تعد مؤسسة كبيرة في قطاع النسيج، في حين تصنف مؤسسة صغيرة في قطاع السيارات¹.

لهذا من الصعب - أمام اختلاف النشاط الاقتصادي - إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على أساس عدد العمال.

ج. تعدد فروع النشاط الاقتصادي: ينقسم كل نشاط اقتصادي؛ إلى مجموعة من الفروع فالنشاط الصناعي مثلا ينقسم إلى صناعة استخراجية وتحويلية وكل منهما يتفرع إلى مجموعة من الأقسام فالصناعة التحويلية مثلا تضم الصناعة الغذائية، والصناعات الكيماوية، وصناعة النسيج... إلخ أما النشاط التجاري فنجد فيه تجارة الجملة والتجزئة وقد تكون هذه الأقسام في إطار التجارة الخارجية أو الداخلية... إلخ².

لذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فمؤسسة صغيرة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى تنشط في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعد متوسطة كما قد تعد كبيرة.

ثانيا. العوامل التقنية

يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي ذلك إلى توحيد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، ومن ثم يكبر حجم المؤسسات، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة على عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة³.

ومن ثم يمثل مستوى الاندماج أحد العوامل المساهمة في صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ A.SALAMI, Op.Cit, P 27.

² Ibid, P 27.

³ راجع خوني، رقية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، إيتراك، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 18.

ثالثاً. العوامل السياسية

تتمثل هذه العوامل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعاب التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه.

وفي ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

2.1.1.1. اختلاف اهتمام كل من علماء الإدارة والاقتصاد

لا شك في أن اختلاف اهتمام كل من علماء الإدارة والاقتصاد والحكومات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينعكس على تعريفهم إياها.

إذ نجد أن بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (وحتى الكبيرة) بحسب تعريف علماء الإدارة قد تكون صغيرة بحسب تعريف علماء الاقتصاد. فعلماء الاقتصاد والحكومات الغربية مثلاً يعدون شركات النفط التي تستخدم أقل من 100 ألف عامل "صغيرة" لأن حصتها في السوق هي أقل من 1%، وهو سوق يهيمن عليه عدد محدود من المؤسسات شبه الاحتكارية، عكس علماء الإدارة الذين يعدون هذه المؤسسات "كبيرة"¹. ويعود ذلك في الأساس إلى اختلاف نظرة كل منهما إلى هذا النوع من المؤسسات.

3.1.1.1. تعدد معايير تعريف التصنيف

إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف إيجاد تعريف مناسب لها، تصطدم بتنوع المعايير والمؤشرات المستخدمة لتصنيف هذا النوع من المؤسسات. تعتمد بعض التعاريف على المعايير الكمية المحددة للحجم، مثل الحجم الصغير أو الكبير للمؤسسة، في حين يركز آخرون على تمييزها بين المؤسسات الأخرى، مثل المؤسسات الحرفية أو الكبرى. وهناك من يستخدم المعايير النوعية، التي تعطي تفسيراً لطبيعة هذه المؤسسات.

ومن ثم، إن تعدد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى اختلاف المهتمين بها وتعدد المعايير تنتج عنه صعاب كثيرة في اختيار التعريف المناسب، الذي يحدد أصناف المؤسسات، على اختلاف أوجه نشاطاتها والقطاعات التي تنتهي إليها.

¹ سعاد نائف برونوطي، "إدارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة (أبعاد الريادة)"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 38.

2.1.1. معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم الصعاب التي تواجه وضع تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه وقع شبه إجماع بين مختلف الهيئات المهتمة بهذا النوع من المؤسسات وذلك بالاحتكام إلى مجموعة من المعايير كمية كانت أم نوعية.

1.2.1.1. المعايير الكمية

يعتمد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة معايير ومؤشرات كمية لتحديد أبعادها ومحاولة تمييزها من المؤسسات الأخرى. ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين¹:

❖ المجموعة الأولى: وهي المجموعة التي تضم المؤشرات التقنية والاقتصادية منها عدد العمال، حجم الطاقة المستعملة، والقيمة المضافة...الخ.

❖ المجموعة الثانية: وهي المجموعة التي تضم المؤشرات النقدية، ونجد ضمنها الحصيلة السنوية، رأسمال المستثمر، رقم الأعمال...الخ.

ومع ذلك، يظهر أن أكثر هذه المعايير استخداماً وانتشاراً هي: معيار حجم العمالة والمؤشرات النقدية، نظراً لسهولة الحصول على المعلومات ذات الصلة بهاذين الجانبين.

أولاً. حجم العمالة

يُعد هذا المعيار واحداً من أهم المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتمد على عدد العاملين للتمييز بينها. وتظهر فروقات كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية في تطبيق هذا المعيار. فتنقسم المؤسسات الاقتصادية حسبها إلى ثلاثة أنواع كما يأتي:

أ. المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي: تكون في العادة وحدة إنتاج، أو توزيع أو تسيير، تحت قيادة مسير واحد مسؤول عن المؤسسة الذي يكون عادة هو مالكيها والمسؤول المباشر عن نشاطها، ويتحمل بذلك كافة المسؤوليات المالية، والتكنولوجية والاجتماعية للمؤسسة²؛

ب. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تحتل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة؛

ج. المؤسسات الاقتصادية الكبرى. توظف عددا كبيرا من العمال يُعدون بالآلاف وحتى مئات الآلاف في بعض الأحيان. وتنقسم إلى مؤسسات دولية وأخرى محلية.

¹ شهرزاد زغيب، ليلي عيساوي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - واقع وآفاق"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة عمار الثليجي، الأغواط، الجزائر، يومي: 08 و 09 أفريل 2002، ص 169.

² Robert Wtterwulge, "la PME une entreprise humaine", édition De Boeck, Paris, France, 1998, P 15.

إلا أن هناك صعاباً في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على معيار حجم العمال ويرجع هذا إلى الأسباب الآتية:

- ♦ اختلاف ظروف البلدان النامية وتباين مستويات النمو؛
 - ♦ اختلاف ظروف الصناعة من فرع إلى آخر في البلد نفسه؛
 - ♦ المستوى التكنولوجي المستخدم الذي يميل إلى تكثيف العمالة على رأس المال في البلدان النامية.
- لهذا فعلى الرغم من شيوع استخدام هذا المعيار تبقى التساؤلات الآتية مطروحة:
- . هل يحدد حجم المؤسسة بعدد عمالها؟ وإذا تساوت مؤسسات في عدد العمال هل يعني هذا أنها متساوية بالحجم؟
- . هل تعد المؤسسة التي توظف 499 عاملاً هي مؤسسة متوسطة بينما تعتبر التي توظف 500 عاملاً هي مؤسسة كبيرة؟

نتيجة لما سبق يستحسن دمج هذا المعيار مع معايير أخرى لتحديد تعريف أكثر دقة.

ثانياً . المعايير النقدية

تضم هذه المعايير جملة من المؤشرات، نتطرق إلى الأكثر استخداماً منها في الآتي:

أ . معيار رقم الأعمال: يُعد أحد المعايير المهمة لتحديد قيمة المؤسسات وأهميتها وتصنيفها بحسب الحجم. يتمثل هذا المعيار في إجمالي مبيعات المؤسسة، ويعكس الأهمية الاقتصادية النسبية للمؤسسة، مما يُظهر مدى أهميتها ونشاطها في السوق. يُستخدم هذا المعيار لتحديد مستوى القدرة التنافسية للمؤسسة وقدرتها على النمو والتوسع. يُستخدم هذا المقياس بشكل واسع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث يُصنف المؤسسات التي تحقق مبيعات تقل عن مليون دولار ضمن فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من أن هذا المعيار يُعتبر أكثر استخداماً في القطاع الصناعي، إلا أنه يمكن تطبيقه أيضاً على المؤسسات في القطاعات الخدمية والتجارية¹.

غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص التي تجعله لا يعبر بصورة دقيقة عن حسن أداء المؤسسة، فارتفاع رقم الأعمال يقدم صورة أولية، مفادها تطور أداء المؤسسة غير أن هذا الاعتقاد قد لا يعبر عن الحالة المنتجة لأنه قد ينجم عن الارتفاع المتواصل في الأسعار. لهذا وبغية توضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الإسمي يتم الاعتماد على الرقم القياسي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن هذا المعيار يواجه صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في كثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية، ومن ثم يصعب اعتماده بشكل فردي في تحديد نوع المؤسسة.

¹ P.A. Julien, "les PME bilan et perspectives", édition Economica, Paris, France, 1997, P 06.

ب. معيار رأس المال: يُعد معيار رأس المال أحد المقاييس الأساسية المتداولة في تقييم حجم المؤسسات، حيث يُمثل عنصراً حيوياً في تحديد قدرتها الإنتاجية. يتفاوت هذا المعيار من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، حيث يُلاحظ تبايناً كبيراً في الأرقام المعتمدة بين الدول المختلفة. مثلاً في بعض الدول الآسيوية مثل الفلبين والهند وكوريا الجنوبية وباكستان، يتراوح حجم رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 35 إلى 200 ألف دولار، بينما يصل في بعض الدول المتقدمة إلى 700 ألف دولار¹. تظهر هذه التفاوتات الكبيرة صعوبة اعتماد رأس المال كمعيار لتوحيد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج. معيار معامل رأس المال: يعد كل من معيار رأس المال ومعيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة. لذا فإن الاعتماد على أي منها منفرداً يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة. لذا وجد معيار معامل رأس المال/العمل الذي يمزج بين المعيارين ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة إلى الوحدة الواحدة من العمل، ويحسب بالطريقة الآتية: K/L حيث يمثل K : رأس المال الثابت ويمثل L : عدد العمال. والنتائج تعني كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، وغالباً ما يكون هذا المعيار منخفضاً في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبرى العملاقة ذات التقدم الفني الصغيرة والمتوسطة) ومرتفعاً في القطاعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التقدم الفني العالي وتحتاج إلى رأس مال كبير².

وعليه، يمكن القول إن معيار حجم العمال يعد أكثر المعايير قبولاً على المستوى الدولي. وغالباً ما يتوقف المعيار المرجح على طبيعة القطاع الذي ينتمي إليه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الغرض من التحليل والدراسة ونوعية البرامج المقترحة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الخدمات الداعمة.

2.2.1.1. المعايير النوعية

نظراً للأسباب التي تم التطرق إليها سابقاً، نرى أنه لا يكفي الاعتماد على المعايير الكمية وحدها لتحديد أو وضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يستوجب إدراج مجموعة من المعايير النوعية لضمان الحصول على مفهوم دقيق وشامل.

¹ حسين رحيم، "نحو نظام اقتصادي دولي عادل، التناقضات الكامنة في العولمة والبدل العادل"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 29 و 30 أكتوبر 2001، ص 97.

² محمد الصيرفي، "البرنامج التأهيلي لإعداد أصحاب المشروعات الصغيرة"، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 27.

أولاً. المعيار التنظيمي

يمكننا في هذا الإطار، الاعتماد على النقاط التي وضعتها لجنة التطوير الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية بصفته الأكثر شيوعاً، ويمكن تلخيصها في الآتي¹:

♦ حجم المشروع صغير نسبياً مقارنة مع المشاريع الأخرى في القطاع نفسه وهذا مفهوم نسبي، فقد نصادف مشروعاً يوظف عدداً قليلاً من العمال غير أن موجوداته ومبيعاته كبيرة مقارنة بمشروع ما في قطاع آخر؛

♦ التمويل يقدمه شخص أو مجموعة صغيرة من الأشخاص نظراً لكون معظم المديرين هم أنفسهم المالكون. الأمر الذي يترجم الاعتماد الكبير على المصادر الداخلية في التمويل؛

♦ تتم عمليات المشروع ضمن منطقة جغرافية واحدة وهو ما يعلل محلية نشاط هذا النوع من المؤسسات.

ثانياً. الملكية والمعيار القانوني

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير التابعة لأي مؤسسة كبرى، كما أن معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات فردية ومؤسسات الأشخاص الأسرية والتضامنية... الخ نظراً لصغر رأسمال هذا النوع من المؤسسات مقارنة بشركات الأموال².

ثالثاً. الاستقلالية

الاستقلالية في السياق المؤسسي تعني أن المدير أو المالك يتخذ القرارات دون تدخل من جهات خارجية، ويتحمل بذلك المسؤولية الكاملة تجاه التزامات المؤسسة وعلاقاتها مع الأطراف الأخرى. يعني ذلك أن المدير يتمتع بحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة دون تدخل خارجي يؤثر على توجهاتها أو سياساتها. ويتضمن ذلك أيضاً استقلال المؤسسة عن أي تكتلات أو مجموعات اقتصادية، مما يعني أنها لا تتبع أو تتأثر بسياسات أو توجهات الشركات الكبيرة أو المؤسسات الأخرى، وبالتالي تحافظ على هويتها واستقلاليتها³.

¹ هایل عبد المولى طشطوش، "المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية"، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 25، 26.

² السعيد بريش، عبد اللطيف بلغرسة، "إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعيد، الشلف، الجزائر، يومي: 16 و17 أفريل 2006، ص ص 320، 321.

³ كاسر ناصر المنصور، شوقي ناجي، «إدارة المشروعات الصغيرة»، دار حامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 42.

رابعاً . الحصّة السوقية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحصتها السوقية المحدودة، وذلك يرجع إلى مجموعة من العوامل المتشعبة التي تتضمن صغر حجمها وتنوع نشاطها، وقيود رأس المال والإنتاج. فالمؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط تجد نفسها غالباً محدودة في استغلال فرص السوق، بسبب تحديات الوصول إلى الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة للتوسع، وهذا يعوق قدرتها على المنافسة بفعالية مع المؤسسات الكبيرة¹.

وعليه نجد أن المعايير المستخدمة لتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتباين بين الكم والنوع، مما يجعل من الصعب وضع تعريف دقيق وشامل وموحد لها. نظراً لتعدد الأسس التي يُختار من خلالها المعايير المناسبة، يفضل استخدام معايير متعددة ومرنة، بشرط توافر البيانات والمعلومات اللازمة لاستخدامها بطريقة تتناسب مع خصائص القطاع ونشاط المؤسسة المعنية.

3.1.1. غرض وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائص التعريف الصحيح
إن وضع تعريف رسمي داخل كل دولة يساهم في تعزيز التخطيط والتنسيق والإدارة الفعالة للجهود المبذولة لتطوير وتعزيز القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب مراعاة بعض التحفظات أو الخصائص المحلية لضمان قبول التعريف الرسمي على نطاق واسع وتلبية الأغراض المرجوة من وضعه.

1.3.1.1. غرض وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الإقبال على وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الدولة الواحدة، يعد خطوة مهمة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب تهدف إلى تحقيق الآتي²:

- أ . تحديد . وبدقة - المؤسسات المعنية لتوفير الاستشارات الضرورية التي تؤدي إلى تنمية السياسات مما يعمل على مساعدة القطاعات الفرعية؛
- ب . ضبط التعريف يحدد عدد المؤسسات ونوعها المنتمية إلى هذا القطاع مما يؤدي إلى وضوح المسؤوليات والحقوق بالنسبة إلى المؤسسة وحتى الهيئات الداعمة؛
- ج . يساعد كذلك على تكوين بنك للمعطيات والبيانات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يسهل ترقية هذا القطاع ويدعمه؛

¹ راجع خوني، رقية حساني ، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² Robert Wetterwulge, Op.Cit, P 16.

د - تنسيق الجهود والعمل على جمع كل المهتمين للتوافق على تعريف واحد يُعتبر الطريقة الفعّالة لتحقيق التقارب بين الأطراف المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم وضع تعريف موحد في تحقيق العديد من النتائج الإيجابية، نذكر أهمها في الآتي¹:

- ♦ تمكين القيام بمقارنات داخلية بين حجم وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات داخل البلد، وأيضاً قياس أدائها مقارنة بالدول الأخرى؛
- ♦ تيسير التواصل مع جهات التمويل الدولية والمؤسسات الدولية ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أوضح؛
- ♦ الحد من الاحتيال والتلاعب من خلال تحديد المستفيدين الحقيقيين من المزايا المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدقة أكبر؛
- ♦ تسهيل إدراج وتسجيل هذه المؤسسات في القطاع الرسمي للأعمال، مما يسفر عنه العديد من الفوائد لكل من المؤسسات والدولة، بما في ذلك زيادة التوعية حول أهمية التسجيل للمؤسسات للاستفادة من المزايا المتاحة، وتحقيق إيرادات للدولة من التسجيل والضرائب المستحقة، بالإضافة إلى تحديد ورصد عدد المؤسسات ومدى تأثيرها وإنتاجها واستيعابها للقوى العاملة.
- وعلیه نجد ان وضع التعريف الموحد يسهم بشكل مباشر في توجيه الجهود وضبطها لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.3.1.1. خصائص التعريف الجيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قد يتفاوت تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول وحتى داخل نفس الدولة بناءً على اختلاف السياقات الاقتصادية والقوانين التنظيمية. هذا التباين يعكس تنوع الاحتياجات والظروف المحلية، مما يؤدي إلى وجود مجموعة متنوعة من التعاريف. بالتالي، ينبغي أن يكون التعريف شاملاً ومرناً، مع مراعاة الاستخدامات المتعددة التي قد تطبق عليه. ومن الجوانب المهمة التي ينبغي أن يتضمنها التعريف نذكر النقاط الآتية²:

أولاً. علاقته المباشرة بالمعلومات المتوفرة

ينبغي أن يشمل التعريف تحديداً مناسباً يتناسب مع مدى توافر المعلومات، دون تجاوز إمكانية الوصول إلى البيانات أو الطرق المتاحة لجمع المعلومات.

¹ محمد عبد الحميد بصل، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، عن الموقع: <http://www.megaupload.com/?d=YDVCTPL6>، يوم 2013/01/19.

² "مندی الرياض الاقتصادي، تنمية اقتصادية مستدامة، دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود"، الغرفة التجارية بالرياض، الرياض، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2003، ص 26.

ثانياً. البساطة وسهولة الاستخدام

يجب أن يتسم التعريف بالوضوح والبساطة لأصحاب الأعمال، وكذلك لصانعي السياسات ومقدمي الخدمات، دون أن يكون معرضاً للتفسيرات المتعددة أو الغموض. إذ يمكن أن يسهم هذا الأمر في تحديد الفئات المستهدفة التي سيتم التعامل معها من خلال هذا التعريف.

ثالثاً. مبني على حقائق اجتماعية واقتصادية

ينبغي أن يتم التركيز على تحديد تعريف مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع مراعاة الوضع الاقتصادي الراهن وأهداف التنمية الوطنية. لذا يجب أن يعبر التعريف المقترح عن الظروف الفعلية للقطاع ويكون متناسباً معها، بحيث يمكنه أن يعكس دور هذه المؤسسات في الاقتصاد والمجتمع. رابعاً. مرن وقابل للتعديل وفق التغيرات الاقتصادية.

قد تكون عملية تعديل التعريف دورية حسب المتغيرات الاقتصادية أو التغيرات التي تحدث بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذاته، ولذلك لا بد أن يكون التعريف مرناً وقابلاً للتعديل، وإلا ستدفع التغيرات الاقتصادية بمختلف جوانبها ومصادرها إلى تغيير التعريف كاملاً كلما أُريد تعديله، ولا بد أيضاً من وجود آلية لتغيير التعريف إذا ما طرأت أية تغيرات، أو تغيرت دقته بتغير الظروف الاقتصادية. وعليه، يجب على كل دولة أن تضع تعريفاً رسمياً خاصاً بها تسهل تعاملاتها مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكنها من الاستفادة منه، ويمكن لهذا الأخير بدوره من الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الدولة. لذا ينبغي أن يتميز هذا التعريف بالبساطة والسهولة وأن يكون قادراً على التكيف – التعديل – مع المتغيرات الاقتصادية.

4.1.1. بعض التعريفات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما سبق أن ذكرنا، إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر صعب إلا أنه لا ينفي وجود العديد من محاولات التعريف التي ترتب عليها وجود اتجاهات مختلفة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ففي ألمانيا تم وضع العديد من التعريفات اعتماداً على المعايير الكمية والنوعية، فتم اعتماد 500 عامل و 5 مليون مارك ألماني (ما يفوق 2.5 مليون أورو تقريباً) فيما يتعلق برقم الأعمال كحد أقصى لهذا النوع من المؤسسات، تتم إدارتها من قبل عدد من المستثمرين، يعملون بصفة مستقلة أو بصفة فردية ويتحملون كل الأخطار كما لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي¹.

¹ Hull G.S, "la petite entreprise à l'ordre du jour", édition L'Hermatten, Paris, France, 1987, p 77

أما بريطانيا فشهدت عدة محاولات لوضع تعريف موحد بدءاً من القانون البريطاني (THE SMALL BUSINESS ACT 1953) ثم "لجنة بولتن" (BOLTON COMMITTEE) لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1969، ليتم في الأخير صدور قانون " الشركات البريطاني" الذي صدر عام 1985 والذي عدّ المؤسسات الصغيرة كل مؤسسة بها 50 عاملاً ورقم أعمالها لا يتجاوز 2,8 مليون جنيه استرليني أما المؤسسات المتوسطة فلا يتجاوز عدد عمالها 250 عاملاً برقم أعمال 11,2 مليون جنيه استرليني كحد أقصى¹.

والجدول الآتي يجمع تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول الغربية:

الجدول رقم 1.1: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول الغربية

الدولة	التعريف
الولايات المتحدة الأمريكية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي توظف أقل من 500 عامل. وفي بعض الأحيان تعرف على أنها توظف أقل من 100 عامل. الدولة والمقاطعات تستطيع أن تقر تعاريف أخرى.
كندا	المؤسسات الصغيرة هي التي توظف أقل من 50 عاملاً (وأقل من 100 عامل إذا تعلق الأمر بالمؤسسات الصناعية) وتحقق أقل من 5 مليون دولار كرقم أعمال لها. أما المؤسسات المتوسطة فهي التي توظف بين 50 (100 بالنسبة للمؤسسات الصناعية) وأقل من 500 عامل برقم أعمال ينحصر بين 5 و20 مليون دولار.
اليابان	حسب القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (small and medium enterprise basic law) والذي يعتبر بمثابة دستور لهذه المؤسسات. والذي عدل في 1999/12/03 عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات فمؤسسات القطاع الخدمي هي التي توظف 100 عامل أو أقل ورأسمالها 50 مليون ين أو أقل أما المؤسسات الصناعية والقطاعات الأخرى فهي التي توظف 300 عامل أو أقل ورأسمالها 300 مليون ين أو أقل. أما تلك التي تمارس مبيعات الجملة فهي التي توظف 100 عامل على الأقل ورأسمالها 100 مليون ين أو أقل والتي تمارس مبيعات التجزئة فهي التي توظف 50 عامل أو أقل ورأسمالها 50 مليون ين أو أقل.
أستراليا	المؤسسة الصغيرة هي التي تمتاز بالملكية الفردية والمدايرة من قبل المدير الذي عادة هو المالك. خارج القطاع الزراعي توظف أقل من 20 عامل وأقل من 100 عامل في الصناعة. أما المؤسسات المتوسطة فتوظف بين 20 و 499 عامل في القطاع الخدمي و بين 100 و 499 عامل في قطاع الصناعة.

Source: Mokhtar Kheladi, "le développement local", office des publications universitaires, Alger, Algerie, 2012, P 102.

1 مروة أحمد، نسيم برهم، "الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 86.

الجدول السابق يبين الاختلاف بين التعريفات المعتمد في الدول المدروسة، إذ سعت كل دول لوضع التعريف الذي يناسب توجهاتها التنموية غير أننا نلاحظ أن جلها اعتمد على المعيار الكمي عدد العمال إلى جانب اعتماد كل من كندا واليابان على معيار رأس المال ورقم الأعمال.

أما عن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية فكان لها هي الأخرى نصيب منها. ففي مصر، عد مشروع قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة المشروع الصغير والمتوسط كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم ويكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة، ويقل عدد العمال فيه عن مئة عامل ويقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه وتقل قيمة الأصول الثابتة به (دون الأراضي والمباني) عن عشرة ملايين جنيه¹.

أما التعريف الذي تم تبنيه لتصنيف مؤسسات الأردن فهو التعريف الذي يعتمد على تصنيف الجمعية العلمية الملكية والتي تعدّ المشروع صغيراً إذا قل عدد عماله عن الخمسة والمشروع المتوسط الذي ينحصر عدد عماله بين خمسة عمال وتسعة عشر عاملاً².

كذلك تولي سلطنة عُمان أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره قطاعاً حيوياً في اقتصادها أين تم وضع "هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" لتولي مهمة تنمية هذا القطاع ودعمه وتعزيز دوره في تنمية اقتصادها. وقد قامت هذه الهيئة بضبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم 2.1: تعريف "هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" بسلطنة عُمان

المعيار	المؤسسات الصغرى	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
عدد العمال	1-10	11-50	51-150
الإيرادات السنوية (ريال عماني)	أقل من 150.000	من 150.000 إلى 1.250.000	من 1.250.000 إلى أقل من 5.000.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي لـ "هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" لسلطنة عُمان، عن الموقع: <https://sme.gov.om/ar/about/sme-categories/> ، يوم: 29 / 12 / 2020.

وعليه نلاحظ أن الهيئة التي تم اعتمادها بموجب المرسوم 107 / 2020 بسلطنة عُمان قدمت تعريفاً خاصاً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصنفة إياها إلى مؤسسات صغرى وصغيرة ومتوسطة وفق معياري عدد العمال والإيرادات السنوية.

¹ نبيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجزائرية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص 25.

² فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، "الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة"، دار حامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 67.

أما الجزائر، شهدت عدة محاولات لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بدأت هذه المحاولات بالتقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستمرت منذ ذلك الحين من خلال عدة ملتقيات، بهدف تحديد تعريف أوضح وأكثر دقة.

ومع إقرار وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993. تم وضع التعريف الرسمي لها من خلال إصدار القانون رقم 01- 18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م، غير أنه وابتداءً من سنة 2017 تم وضع تعريف جديد وضوابط جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتعلق الأمر بالقانون رقم 17 . 02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي نص في مواده 8 و 9 و 10 على أن عدد عمالها لا بد أن لا يتجاوز 250 عامل، وبحصيلة سنوية لا تتعدى 1 مليار دج ورقم أعمال لا يتجاوز 4 مليار دج إلى جانب تمتعها بالاستقلالية

إلى جانب التعريفات السابقة التي تم تبنيها من قبل الدول سواء المتقدمة أو النامية نجد أن بعض الهيئات والتكتلات الدولية بدورها سعت جاهدة لضبط مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد دائرة الدعم الخاصة بهذا النوع من المؤسسات.

فنجد البنك الدولي (عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل *société Financière internationale*) يصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 3.1: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

حجم المؤسسة	عدد العمال	قيمة الأصول (دولار أمريكي)	رقم الأعمال السنوي (دولار أمريكي)
مصغرة	أقل من 10 عمال	أقل من 100000	أقل من 100000
صغيرة	أقل من 50 عامل	أقل من 3 مليون	أقل من 3 مليون
متوسطة	أقل من 300 عامل	أقل من 15 مليون	أقل من 15 مليون

Source: le guide des services bancaires aux PME (services conseil de l'IFC/accès au financement), **rapport de la société Financière internationale (IFC)**, groupe de la banque mondiale, en collaboration avec le Japon, Hollande, et le Norvège, éditions IFC, 2009, p 09.

أما الاتحاد الأوروبي فأصدر بتاريخ 03 أبريل 1996 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن توصيات المفوضية حسب التعليمات CE/280/96 وعُدل في 06 ماي 2003 بالتعليمات CE/361/2003. والجدول الآتي يلخص هذا التعريف بعد تعديله.

الجدول رقم 4.1: تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تعديل ماي 2003

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون أورو)	إجمالي الميزانية (مليون أورو)	الاستقلالية
المؤسسات المصغرة	[9 . 1]	أقل من 2.	أقل من 2	أقل من 25 % من رأس المال أو حقوق التصويت ملك لمؤسسة أخرى.
المؤسسات الصغيرة	[49 . 10]	أقل من 10.	أقل من 10	و
المؤسسات المتوسطة	[249 . 50]	أقل من 50.	أقل من 43	

Source: Nadine Levratto, "Les PME: Définition, rôle économique et politiques publiques", édition de Boeck, Bruxelles, Belgique, 2009, p 22.

الملاحظ أن غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قامت بتطبيق التعريف المقترح من قبل المفوضية إلى جانب إدخال بعض التعديلات عليه بما يتلاءم مع اقتصاداتها.

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة كيف أن كل دولة انفردت بتعريف خاص بها ذلك على الرغم من محاولة بعض التكتلات وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل خدمة مصالحها. فكل هذه الاختلافات كانت نتيجة لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتباين مستويات النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى.

أمام كثرة الصعاب التي تواجهها الدول وتعددتها عند محاولتها القيام بوضع تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن جل هذه الدول اعتمدت على معايير كمية أو نوعية أو على النوعين معا في محاولة منها لوضع تعريف يرضي جميع الأطراف التي لها علاقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما لغرض بحثنا الحالي، فضلنا أن نتبنى التعريف الذي جاء به المشرع الجزائري الوارد في القانون 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعدل بالقانون رقم 17 . 02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017.

2.1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها ومجالات نشاطها

نظراً إلى وزن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الوطنية للعديد من الدول، نرى أنه لا بد من الوقوف عن أهم خصائصها، مع إبراز أهم الأنواع التي توجد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتناسب مع مميزاتها، للوقوف على مختلف الأنشطة التي يمكن لها أن تمارسها.

1.2.1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يلاحظ أن خصائص المؤسسات الصغيرة منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، غير أن الجوانب السلبية فيما لا ترتبط بها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها. هذا وتتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص من أهمها:

1.1.2.1. سهولة التأسيس وبساطته

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية. وهذا الأمر مُجسّد في القوانين الخاصة بمزاولة الأعمال والأنشطة التجارية والخدمية في أغلب الدول. إن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة والسهولة والوضوح فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي الصغير أن يكون وراء قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونجد في الغالب أن هذا الأمر يمكن من إقامة هذه المؤسسات من قبل أشخاص عاديين أو أقارب، حيث لا يحتاج الأمر إلى إمكانيات كبيرة أو ثقافة خاصة لدى المؤسسين أو مزيد من الدراسات والوثائق، إضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية والرسمية وإلى بساطة مستلزمات إيجاد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومتطلباتها¹.

كما تستند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب على عامل السهولة في إنشائها، نظراً لانخفاض متطلبات رأس المال المطلوب نسبياً. وتعتمد بشكل أساسي على جذب استثمارات الأفراد وتوظيفها لتحقيق منفعة محلية في مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية. لذا نجد أن هذا النمط يتماشى مع الظروف السائدة في البلدان النامية، حيث يكون هناك نقص في المدخرات بسبب ضعف الدخل². لذلك فإنه عادةً، ما تكون الأفكار الإبداعية هي المحرك الرئيسي وراء نجاح هذه المؤسسات، وليس الإمكانيات الضخمة، سواء كانت رؤوس أموال أو موارد أخرى.

¹ طاهر محسن منصور الغالي، "إدارة واستراتيجية: منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 27.

² اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، "التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحث مقدمة إلى الدورة العلمية التدريبية الدولية حول: "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس، سطيف، بالتعاون مع المعهد الإسلامي، جدة، بسطيف، المملكة العربية السعودية، الجزائر، أيام: 25 - 28 ماي 2003، ص ص 836، 837.

2.1.2.1. الجمع بين الإدارة والملكية

عادة ما يكون مالك المؤسسة هو مديرها وهذا ما يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الصغيرة، إذ يؤدي المدير دورا كبيرا في جميع المستويات فيتولى بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمؤسسة¹، الأمر الذي ينعكس مباشرة على بساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ما يُسوغ سرعة اتخاذ القرار فيها ومرونته².

وما تملكه هذه الخاصية من فوائد لصاحب المؤسسة الفردية، على عكس ما نجده في حالة الشركاء. من حيث الحصول على الاستقلال عن سلطة الآخرين والتحرر منها وامتلاك حرية القرار، أو التحكم فيما يفعل وكيفية ما يفعل، وأن ما يجنيه من أرباح سيؤول إليه مباشرة وإلى ما هنالك من مزايا. غير أنها تحمل كذلك عدة عيوب يتمثل أولها في المجازفة برأس المال الذي يملكه أو الذي اقترضه والعمل لساعات أطول، كما أن مسؤولية النجاح أو الفشل ورعاية من يعملون لحسابه ستقع على عاتقه³.

3.1.2.1. الكفاءة والفعالية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفر الظروف التي تمكّنها من تحقيق الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. ويتحقق ذلك لأسباب عديدة منها 4:

- ♦ التركيز على إدارة الأعمال والموارد ذات القيمة لتحقيق عوائد سريعة ومرتفعة؛
- ♦ القدرة على تحقيق الأداء والإنجاز في فترة زمنية مقتضبة نسبياً؛
- ♦ القدرة على التعامل مع تغيرات السوق بسرعة وفعالية، بفضل الوعي المباشر من قبل إدارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بتطورات المنافسة واتجاهاتها؛
- ♦ التأثير المباشر للدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسات على صيانة استثماراتهم، مما يدفعهم للتفاني في تحقيق النجاح والتميز للمؤسسة.

إن الأسباب السابقة تساعد على توفير المعلومات التي تؤدي إلى سرعة اتخاذ القرارات خاصة في ظل إمكانية تطبيق أساليب التسيير الحديثة كالإدارة بالتجوال، ما يمكن المدير من تطبيق مقولة " الصغير أجمل ... الصغير فعال " ⁵.

¹ Louis Jacques Filion, "Management des pme: de la création à la croissance", Edition Pearson Education, Paris, France, 2007, p 06.

² Jacques Liouville, Constantin Nanopoulos, "Stratégie de spécialisation et compétitivité des PME en environnement global", revue Gestion 2000, Paris, France, Volume 15, N 02, 1998, P 36.

³ ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، "المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 28.

⁴ علي سلمي، "المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة"، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص ص 15، 16.

⁵ محمد رشدي سلطاني، "الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة"، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 70.

4.1.2.1. المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبًا ما يكون محدودًا نسبيًا، والتفاعل المباشر مع العملاء يساعد على فهم شخصياتهم واحتياجاتهم وتوقعاتهم المستقبلية، مما يمكن من تحليل هذه الاحتياجات والتكيف معها بسرعة. هذا التفاعل المستمر يضمن تحديث دائم لقاعدة البيانات والبقاء على اطلاع دائم بأحدث المعلومات¹. لذا لا يفاجئ صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالتغيرات والتطورات الحاصلة في رغبات واحتياجات العملاء.

5.1.2.1. قوة العلاقات بالمجتمع

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعلاقات الوثيقة التي تربطها بالمجتمع المحلي الذي تنشط فيه، حيث تعتبر هذه العلاقات الشخصية مع العملاء وفهم أحوال وظروف المجتمع جزءًا أساسيًا من نجاحها وتمكنها من التصدي للتحديات².

إذن فالمجتمع يُعد بمثابة شريك استراتيجي يساهم في ترويج وتعزيز سمعة المؤسسة ومنتجاتها، كما أنه يمثل فريقًا داعمًا يقدم الدعم في حالات المنافسة، حيث يميل المجتمع المحلي غالبًا إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

6.1.2.1. انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطوير والتحديث

إن انخفاض الطاقات الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقلل من قدرتها على التوسع والتطوير والتحديث، مما يفرض عبئًا كبيرًا على الجهات المسؤولة عنها. ومع زيادة المتطلبات المالية والتقنية للعمليات الصناعية، يزداد هذا العبء والمسؤولية بشكل مستمر³.

7.1.2.1. معدلات الوفاة وال فشل العالية

تُعد خاصية ارتفاع معدلات الوفاة والفشل واحدة من السمات اللافتة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذا النوع من المؤسسات يشهد احتمالات أكبر للفشل والإغلاق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. علما أن هذا التهديد يتجلى على مدار حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكون أكثر تفاقمًا خلال مراحل تأسيسها الأولى⁴.

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف، "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 26.

² سمير علام، "إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة"، مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1993 ص 22.

³ محمد فتحي صقر، "واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحث مقدمة إلى الندوة الدولية حول: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكالية والآفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، يومي: 18 و 19 جانفي 2004، ص 25.

⁴ سعاد نائف برنوطي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

علما أنه ليست كل حالة تصفية تعتبر نتيجة للفشل، إذ يمكن أن تحدث لأسباب مختلفة. لكن الجزء الأكبر من التصفيات يعود إلى عدم رغبة أصحاب المؤسسات في المضي قدماً بسبب تكبدتهم للخسائر المالية، مما يجبرهم على إغلاق أنشطتهم التجارية.

8.1.2.1. الضعف المالي

من بين الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبرز ضعفها المالي كميزة أساسية لها، وتعود إلى عدة أسباب¹:

- ♦ تكاليف الإنتاج المرتفعة: سببها عدم قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من مزايا الحجم، ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم استخدام التكنولوجيا المتطورة؛
- ♦ تكاليف الإدارة العالية: تشمل تكاليف تطبيق اللوائح الحكومية والقوانين الرسمية، وتتضمن أيضاً تكاليف التنظيم والإدارة؛
- ♦ تكاليف التمويل المرتفعة: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على التمويل، وعندما يتم الحصول عليه فإنه غالباً ما يكون بتكلفة أعلى من تكلفة التمويل للمؤسسات الكبيرة؛
- ♦ صعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو: يعود ذلك إلى صعوبة تحقيق الأرباح الكافية للاستثمار في التوسع، وينجم ذلك جزئياً عن استخدام الأرباح للاستهلاك الشخصي لأصحاب المؤسسات ومن ثم التردد في التوسع المالي.

بعد الذي ذكرته الإشارة إلى أن هذه الخصائص تختلف من بلد إلى آخر ومن اقتصاد إلى آخر. كما أن الخصائص السلبية تكون أكثر تأثيراً بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في الدول النامية.

2.2.1. أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

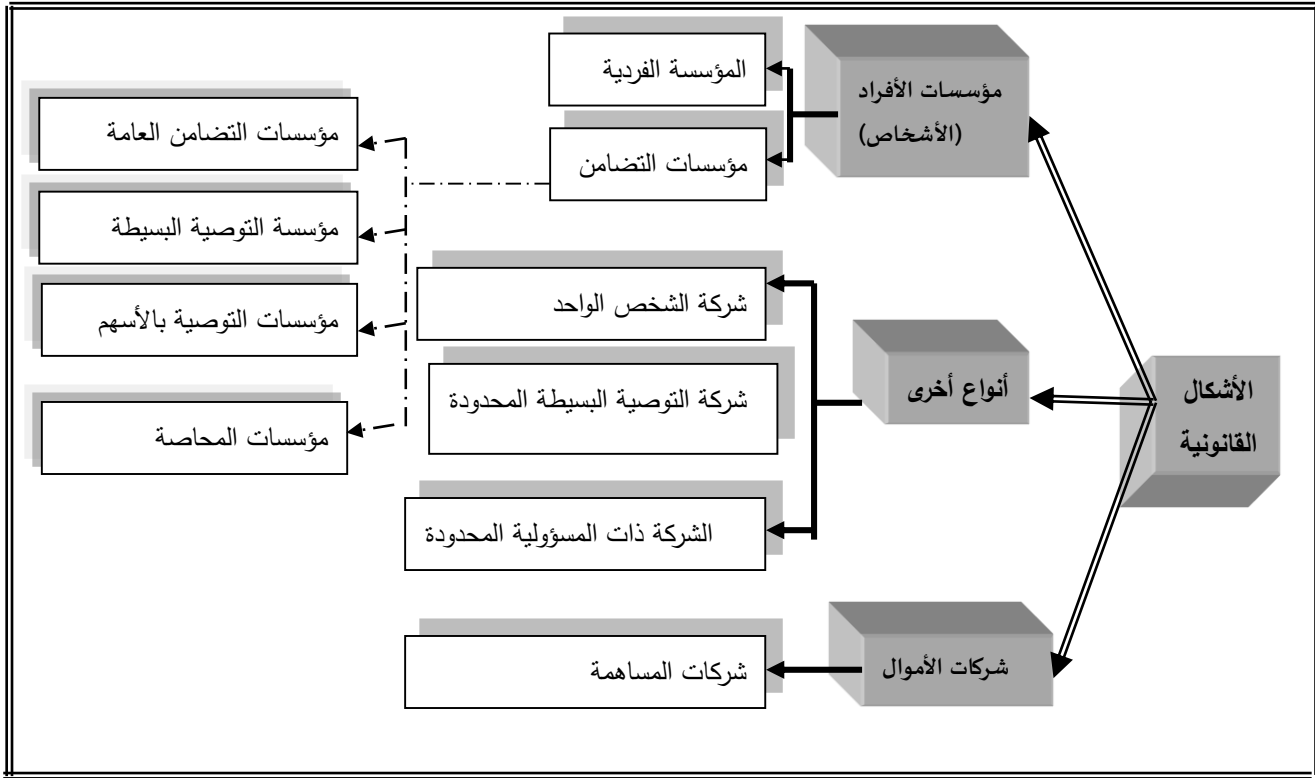
نظراً لما تم عرضه من خصائص ومميزات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجدها تأخذ أشكالاً مختلفة ومتنوعة حسب العديد من التصنيفات يمكن عرض أهمها فيما يلي:

1.2.2.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني

يقصد بالشكل القانوني الإطار أو الهيئة التي يتخذها العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على الترخيص والإجازة القانونية الرسمية لممارسة النشاط الذي أقيم في إطار هذا العمل. ويمكن عرض مختلف الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الشكل الآتي:

¹ سعاد نائف بزنوطي، مرجع سبق ذكره، ص - ص 84 - 87.

الشكل رقم 1.1: الأشكال القانونية الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: طاهر محسن منصور الغالي، "إدارة واستراتيجية: منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 138.

ويمكن شرح أهم الأنواع المعروضة في الشكل أعلاه وفق ما يلي:

أولاً. شركات الأشخاص (الأفراد)

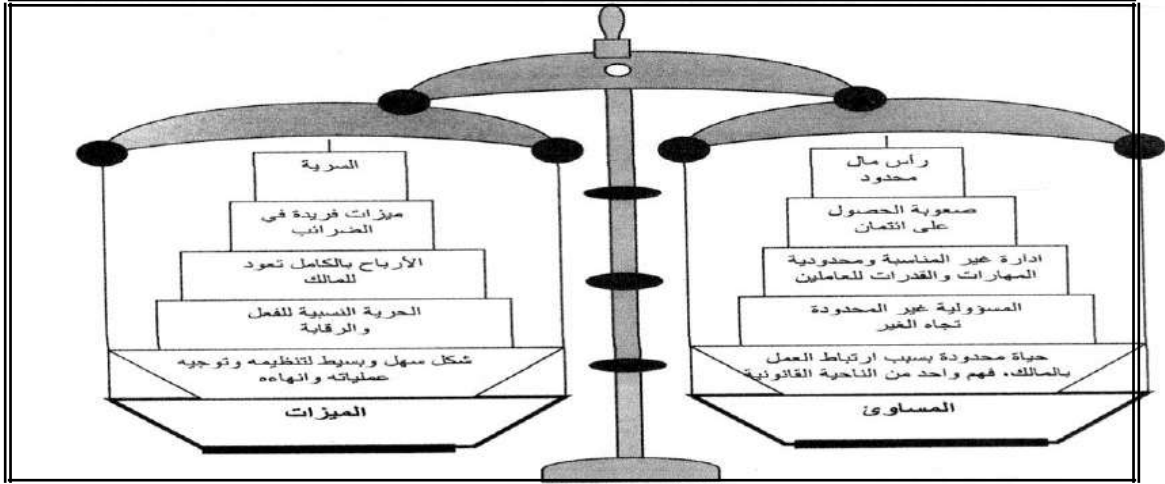
تمثل شركات الأفراد أو الأشخاص اليوم النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأخذ مجموعة من الأشكال بعضها مملوك من شخص واحد وبعضها الآخر تشاركي بصيغ عديدة منها:

أ. الشركة الفردية: في هذا النوع من المؤسسات، يتعذر تمييز المؤسسة عن صاحبها، إذ يكون صاحب في غالب الأحوال المدير والمسؤول عن وضع السياسات وتحمل المسؤوليات التجارية، وتكون أمواله ضامنة لالتزاماته التجارية. يتميز هذا النوع من المؤسسات بحرية كاملة لصاحبه في الإدارة والتصرف في الأموال وتنفيذ الأعمال، إلا أن عيبها الأساس فهو تحمل صاحبه المسؤولية الكاملة¹. والشكل الآتي يوضح أهم محاسنها ومساوئها:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص 34.

١. التأسيس النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

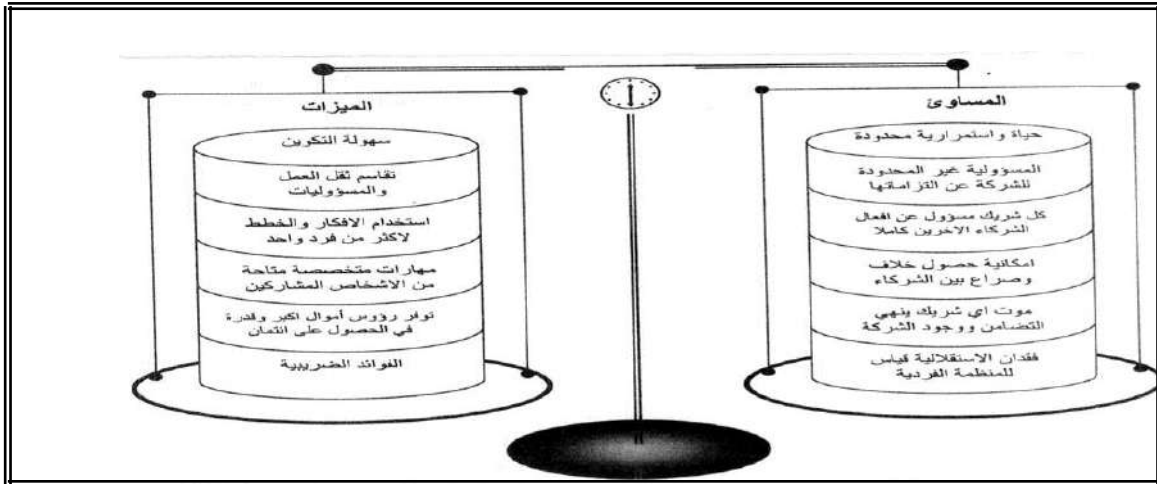
الشكل رقم 2.1: محاسن ومساوئ الشركة الفردية



المصدر: طاهر محسن منصور الغالي، "إدارة واستراتيجية: منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 140.

ب . المؤسسات التشاركية (التضامن): تعد هذه المؤسسات من أكثر الشركات شيوعاً في الحياة المهنية لأنها تتكون من عدد محدود من الشركاء يعرف بعضهم بعضاً ويتوفر فيهم عامل الثقة، وعادة ما تكون بين أفراد الأسرة الواحدة أو الأصدقاء يتعاونون فيما بينهم لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وقد تنشأ أيضاً للحاجة إلى رؤوس الأموال عند وجود أزمة مالية ك تدخل صديق مقابل الحصول على الأرباح فيقدم حصة مالية في الشركة التي تقوم بينهما¹. وتتمثل محاسن هذا النوع ومساوئه في الشكل الآتي:

الشكل رقم 3.1: ميزات ومساوئ شركات التضامن (المشاركة)



المصدر: طاهر محسن منصور الغالي، "إدارة واستراتيجية: منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 141.

¹ نادية فوزيل، "أحكام الشركة طبقاً للقانون التجاري الجزائري"، دار هومة، الجزائر، الجزائر، 1997، ص 101.

- كما نجد للمؤسسات التشاركية عدة أنواع منها:
- ♦ شركات التضامن العامة: تظهر هذه المؤسسات عندما يتفق شريكان أو أكثر على إنشاء مؤسسة صغيرة لتحقيق أهداف محددة، حيث يتميز هذا النوع بالثقة الكاملة بين الشركاء، وينص العقد على التزامات كل شريك بالنسبة لحصصه في رأس المال والمسؤوليات الإدارية¹؛
 - ♦ شركات التوصية البسيطة: يتكون هذا النوع من المؤسسات بالطريقة السابقة نفسها، غير أن شركات التوصية البسيطة تتميز بوجود نوعين من الشركاء² :
 - ◀ شريك متضامن يتشارك في المسؤولية والإدارة مع الشريك الآخر بنفس الطريقة كما في مؤسسات التضامن العامة؛
 - ◀ شريك موص مسؤوليته محدودة وغير تضامنية ولا يشارك في إدارة المؤسسة.
- قد تحمل شركة التوصية البسيطة اسماً أو أسماء بعض الشركاء الضامين مقرونة بكلمة "وشركائه". ولكون هذه الشركة شركة أشخاص فإن انسحاب أي من الشركاء الموصين أو بيع حصته لآخرين تخضع لموافقة الشركاء المتضامين³؛
- ♦ شركات التوصية بالأسهم: "تؤسس شركة التوصية بالأسهم (أي التي يكون رأس مالها مقسماً إلى أسهم)، بين شريك متضامن أو أكثر، له صفة تاجر ومسؤول - دائماً وبصفة متضامنة - عن ديون الشركة وشركاء موصين مسهمين ولا يتحملون الخسائر إلا بما يعادل حصصهم"⁴. قيمة هذه الأسهم صغيرة، مما يسمح للشركاء الموصون بتداولها أو النازل عنها دون الحاجة للموافقة من الشركاء الآخرين⁵؛
 - ♦ شركات المحاصة: هذه الشركات مؤقتة وتنتهي بانتهاء الغرض الذي تم إنشاؤها من أجله، ويمكن أن تكون بناءً على اتفاق شفهي بين الشركاء أو بعقد مكتوب يحدد الواجبات والالتزامات، ويُشار إليه باسم "بنود الشراكة"⁶.

¹ ماجدة عطية، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 35.

² توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 39.

³ فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 301.

⁴ المادة 715، من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993، من القانون التجاري **code de commerce**، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ONTE، الجزائر، الجزائر، 2003، ص 227.

⁵ سعاد نائف برنوطي، "الأعمال والخصائص والوظائف الإدارية"، دار وائل، عمان، الأردن، 2001، ص 110.

⁶ طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 143، 144.

ثانيا. شركات الأموال

تتمثل في شركات المساهمة التي يتم فيها تقسيم رأس المال إلى أسهم، وتشكل من قبل شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بنسبة حصتهم في الشركة¹. وتكون درجة المخاطرة فيها محدودة وفقاً لمساهمتهم في رأس المال، ومسؤولية المساهمين محدودة وغير تضامنية.

هنا يجب الإشارة إلى أن إنشاء هذا النوع من الشركات يتطلب إجراءات طويلة ومعقدة، على عكس الشركات الأخرى التي يمكن إنشاؤها بسهولة فور توقيع العقد. وتعتبر من الشركات الأكثر جاذبية لرؤوس الأموال من قبل المساهمين الكبار أو المدخرين الصغار الذين يرغبون في الاستثمار بسندات مالية تحدد مسؤوليتهم دون تحملهم للمسؤولية المطلقة عن ديون الشركة².

ثالثا. أنواع أخرى

يتم ضمن هذه الأنواع الاستفادة من ميزات شركات الأشخاص مثل الإعفاءات الضريبية وسهولة التأسيس، بالإضافة إلى الميزات التي تقدمها شركات الأموال مثل المسؤولية المحدودة وسهولة نقل الملكية واستمرارية الشركة. ومن أهمها نذكر:

أ. شركة الشخص الواحد: هي شركة يمكن من خلالها لفرد واحد أن ينشئ شركة بمفرده باستثمار جزء من ممتلكاته المالية في مشروع معين. يكتسب فيها المشروع شخصية قانونية مستقلة شريطة أن تكون مسؤولية المؤسس محدودة في قيمة المبلغ المستثمر في الشركة، دون أن يتحمل مسؤولية المديونيات الأخرى التي قد تكون لديه³.

هذا النوع من الشركات يستفيد من تحديد المسؤولية مثلما يحدث في شركات الأموال، كما يستفيد من الإعفاءات الضريبية وسهولة التأسيس مثلما يحدث في شركات الأفراد.

ب. شركة التوصية البسيطة المحدودة: تتشابه مع شركات التوصية البسيطة باستثناء أن جميع الشركاء هم موصون ولا يوجد ضامن فيها. هذا النوع من الشركات يلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يضمن للمشارك مسؤولية محدودة في إطار المبلغ المخصص للشركة، ويستفيد أيضاً من الإعفاءات الضريبية وسهولة التأسيس ونقل الملكية بين الأطراف بسهولة⁴.

ج. الشركة ذات المسؤولية المحدودة: تعرف بأنها شركات تجارية يتحمل كل شريك فيها مسؤولية محددة تتناسب مع حصته في رأس المال، ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية

¹ المادة 592، من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993، القانون التجاري، مرجع سبق ذكره، ص 164.

² نادية فوزيل، "شركات الأموال في القانون الجزائري"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص 151.

³ الياس نصيب، "شركة الشخص الواحد"، موسوعة الشركات التجارية، مكتبة الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الجزء الخامس، 1996، ص 15.

⁴ طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الواردة في عقد الشركة¹. ظهر هذا النوع من الشركات لأول مرة في ألمانيا عام 1892، حيث كان الغرض الأساسي من تطبيقه وهو توفير صيغة مناسبة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة². تنحصر مسؤولية شركة ذات المسؤولية المحدودة في حجم استثماراتها فقط، وتوزع الأرباح وفقاً للنسب المحددة مسبقاً. ونظراً لأن مخاطرة الشريك المحدودة تقتصر على فقدان الاستثمار، فإن حصته من الأرباح الإجمالية عادة تكون أقل من حصة الشريك في الشركات المساهمة العامة³.

بعد استعراض الأشكال القانونية المختلفة التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتخاذها، تجدر الإشارة إلى وجود عدة عوامل تؤثر في اختيار إحدى هذه الأشكال، أهمها:

- رغبة المالكين في السيطرة على العمل والإدارة؛
- الأهداف الاستراتيجية المراد تحقيقها للمؤسسة؛
- هيكل الضرائب وطرق الاستفادة منها؛
- الأشكال القانونية والتنظيمية المعمول بها في البلد.

ومنه، يتعين على المؤسسة دراسة هذه العوامل لتحديد دور كل منها وأهميته بالنسبة إلى المؤسسين.

2.2.2.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها

ينبثق عن هذا التصنيف عدة أشكال كالآتي:

أولاً. المؤسسات الأسرية

يتم إنشاؤها بمساهمة أفراد الأسرة، وتتميز باستخدامها الأيدي العاملة الأسرية، وإنتاج منتوجات تقليدية بكميات محدودة وفي الدول المتقدمة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع⁴.

ثانياً. المؤسسات التقليدية

تعتمد هذه المؤسسات بشكل رئيسي على العمل الأسري، باستخدام تقنيات إنتاج بسيطة نسبياً تتناسب مع رأس المال المتاح، وتقوم بتصنيع منتجات تقليدية بكميات محدودة. ومع ذلك، فإن هذا النوع من المؤسسات يمكن أن يستفيد من توظيف العمالة المؤقتة، وهذا يمثل خصوصية تميزه عن المؤسسات العائلية والمنزلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موقع عمل هذه المؤسسات غالباً ما يكون مستقلاً عن المنزل، حيث يمكن أن تكون ورشة صغيرة مكاناً لعملها التقليدي⁵.

¹ راجع خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² إلياس نصيب، "الشركة ذات المسؤولية المحدودة"، موسوعة الشركات التجارية، مكتبة الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الجزء السادس، 1998، ص ص 18-19.

³ جلال إبراهيم، "التحليل المالي والأعمال التجارية"، الموسوعة الاقتصادية الإدارية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2009، ص 26.

⁴ محمد رشدي سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 88.

⁵ جالين سبنسرهل، "منشأة الأعمال الصغيرة"، ترجمة: صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998، ص 10.

ثالثا. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة

يتميز هذا النوع من النوعين السابقين باستخدامه تقنيات الصناعة الحديثة وتكنولوجياتها، سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل، أو حتى من ناحية منتجاته المنظمة والمطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية¹.

3.2.2.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار النشاط

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس هذا المعيار إلى الأنواع الآتية²:

أولا. المؤسسات الإنتاجية

أساسها التحويل، فهي المؤسسات التي تنتج قيمة مضافة وتنقسم بدورها إلى نوعين:

- ﴿ مؤسسات تنتج سلعا استهلاكية مثل الصناعات اليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية؛
- ﴿ المؤسسات التي تنتج سلعا إنتاجية لأجزاء تسهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات أو الصناعات الغذائية.

ثانيا. المؤسسات الخدمية

هي المؤسسات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها كخدمات المواصلات والسياحة... الخ.

ثالثا. المؤسسات التجارية

أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما، أو عدة سلع مختلفة، من أجل إعادة استثمار الربح. وهنا نشير إلى أن المؤسسات الخدمية هي بطبيعتها تجارية وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع.

بعد العرض السابق لأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتبين لنا أن الهدف من الشكل هو تنظيم العلاقات العملية، عن طريق توضيح صلاحيات الملاك أو الشركاء ومسؤولياتهم لتفادي وقوع النزاعات، وبخاصة في مسائل مثل توزيع الأرباح وصدق الديون، بالإضافة إلى ذلك، يتم تسجيل وتصنيف هذه المؤسسات، ومعالجتها من الناحية الضريبية. وبالنسبة للتصنيف حسب توجه المؤسسة، فيضع الحدود بين الملاك والعمال، ويسلط الضوء على ما إذا كان العمال هم أفراد الأسرة أم أجراء، بالإضافة إلى تحديد مكان إقامة المؤسسة. ويُبين التصنيف حسب النشاط طبيعة المؤسسة، سواء كانت إنتاجية، أم خدمية أم تجارية.

¹ محمد رشدي سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 88، 89.

² ميساء حبيب سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32.

3.2.1. مجال أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء أكان صناعياً أم تجارياً أم زراعياً. ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها على النحو الآتي:

1.3.2.1. النشاط التجاري

تقوم فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوزيع السلع وذلك بشرائها ثم بيعها دون تغيير في جوهرها أي دون أن تجري عليها أي عمليات إنتاجية، وهنا نجد تجار الجملة والتجزئة¹. إلا أنه تجدر الإشارة أن أغلب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينحصر في نجارة التجزئة في المجالات الآتية²:

- ♦ متاجر عامة: وهي التي تباع سلعاً كثيرة ومتنوعة وهي صغيرة الحجم؛
- ♦ متاجر الأقسام: وتقع غالباً في الأحياء التجارية وفي وسط المدن وتختص بأحد مجموعات السلع؛
- ♦ المتاجر المتخصصة: وتتخصص في نوع معين من السلع كالأثاث، والأطعمة، والحقائب... الخ؛
- ♦ متاجر الخدمات: وهي التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل الكي وصالونات الحلاقة والتنظيف... الخ.

2.3.2.1. نشاط الإنتاج والتصنيع

توجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي لإنتاج السلع الملموسة وإيجاد منفعة للزبائن والمجتمع. علماً أن هذه المؤسسات تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، أما في الدول النامية فيلاحظ قلة أعدادها كون الاستثمارات في هذا القطاع تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، لذلك فإن الطابع الإنتاجي الحرفي أو التصنيع البسيط والتجميع الأولي يمكن أن يكون هو السائد في الدول النامية. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه عادة ما يتكامل هذا النوع من المؤسسات مع المؤسسات الكبيرة³.

3.3.2.1. النشاط الفلاحي

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفلاحة فيكون مجال نشاطها الأرض وزراعتها بالإضافة إلى تربية الحيوانات، وتقوم على العموم بأحد الأنشطة الآتية: تربية المواشي، والنحل، الزراعة المحلية، الصيد البحري... الخ⁴.

¹ محمود أحمد فياض وآخرون، "إدارة المشروعات الصغيرة: اقتصاديات المشروعات الصغيرة"، دار الشروق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 23.

² ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، "المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"، دار حامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 26، 27.

³ طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

⁴ عباس علي المجرن، "الصناعات الصغيرة في الكويت: مؤشرات العمال والكفاءة"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد السابع، العدد 02، ماي 2000، ص 253.

4.3.2.1. النشاط الخدمي

تنشط الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، وتضم خدمات متعددة مثل الصحة والخدمات الطبية، والمطاعم والفنادق وخدمات التنظيف، وخدمات تصليح الأجهزة على اختلاف أنواعها... الخ، كما يمكن للمؤسسات الخدمية أن تقدم خدماتها إلى المؤسسات الصناعية الكبرى مثل: الخدمات المحاسبية، والاستشارية والقانونية... الخ¹.

5.3.2.1. نشاط المقاولات

يقصد بالمقاولات اعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب مثل²:

♦ مقاولات الإنشاءات المدنية من نحو: المباني أو تركيب المباني الجاهزة أو إنجاز الطرق، والجسور، والسدود... الخ؛

♦ مقاولات المشاريع الكهربائية من نحو: محطات توليد الكهرباء أو شبكات النقل أو الإلكترونيات... الخ؛

♦ مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

وعليه، فنظرا للخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها تستطيع أن تمارس نشاطها في العديد من المجالات، وهو الأمر الذي يمكنها من احتلال مكانة مهمة في اقتصاديات الدول.

3.1. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، المشاكل والتحديات التي تواجهها

في ظل التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محورا أساسيا للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي نظرا للدور الكبير الذي تقوم به في خلق الثروة وتوفير فرص العمل. فهي ليست فقط مولدة للدخل والازدهار الاقتصادي، بل تُعدّ أيضا محركا للتقدم الاجتماعي وتعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ومع ذلك، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات التي تعوق نموها وتطورها.

1.3.1. الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لقدرتها على تأدية العديد من الأدوار الاقتصادية التي نستعرض أهمها فيما يأتي:

¹ سليم مجلح، وليد بشيشي، "دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد استراتيجيات ترقية التنمية الصناعية في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلالة، الجزائر، يومي: 09 و 10 ديسمبر 2014، ص 466.

² ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

1.1.3.1. تأثيرها الإيجابي في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية

تسهم هذه المؤسسات في دفع نمو العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة، من أهمها¹:

أولاً. الناتج القومي الإجمالي

تُسهم في زيادة الإنتاج من السلع والخدمات سواءً لإشباع طلب نهائي أو وسيط، كما تُسهم في رفع معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج.

ثانياً. الاستهلاك الخاص والعام

تعمل المؤسسات الخاصة على زيادة معدلات الاستهلاك الكلي، لأن العاملين فيها يحصلون على أجور منخفضة إذا ما قورنت بتلك التي يحصل عليها العاملون في المؤسسات الكبيرة، لا سيما أن الميل الحدي للاستهلاك يكون مرتفعاً لدى أصحاب الدخل المنخفض، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي ومن ثم توسيع دورة الانفاق والإنتاج والاستثمار، وكذلك دورة النشاط الاقتصادي والنمو في المجتمع.

ثالثاً. الادخار والاستثمار

تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جذب كثير من المدخرين الصغار، والإسهام في زيادة الادخار الخاص قوي تمويل المشروعات الرائدة. كما أن مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال فتُسهم بذلك في زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد القومي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بفعل عمل مضاعف الاستثمار المعجل.

رابعاً. الصادرات

من اللافت للنظر قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دخول الأسواق الخارجية من خلال إنتاجها الذي يحمل خصائص مميزة، تمثل طبيعة رجال الأعمال الرواد وثقافتهم في بلد المنشأ. وبهذا فإنها قادرة على زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة والإسهام في تخفيف عجز ميزان المدفوعات.

2.1.3.1. توفير مناصب الشغل

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في توفير فرص العمل، حيث تعتبر من أبرز الآليات التي تسهم في توفير فرص العمل الجديدة. إذ أنه رغم مواردها المحدودة، فإنها تفوق حتى بعض المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا الجانب. ففي ظل ارتفاع معدلات البطالة، تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقوة رئيسية تسهم في تقليل هذه الظاهرة بشكل كبير². فهي بذلك تعد بديلاً يساعد في القضاء على هذه المشكلة، نظراً لقدرتها على استقطاب عدد معتبر من طالبي العمل ممن لم يتلقوا

¹ مصطفى يوسف كافي، "بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2014، ص ص

76، 75.

²Xavier Greffe, "les PME créent –elles des emplois?" , Economica, Paris, France, 1984, p p 9, 10.

التدريب والتكوين المناسبين، وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعياً وراء فرص عمل أفضل، إذ تقام في التجمعات السكنية والقرى والمدن الصغيرة التي تكثر فيها نسب البطالة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فرص العمل الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، بتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بتكلفة إيجاد فرص العمل في الصناعات الكبرى ومن ثم تخفيف عبء ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال¹.

3.1.3.1. المحافظة على استمرارية المنافسة

يتطلب الاقتصاد الحديث أن نولي الاهتمام اللازم للمنافسة، إذ تمثل إدارة التغيير والتطوير من خلال الابتكار جوهر المنافسة في عصر التطور السريع، فنجد أشكالاً متعددة من المنافسة منها المنافسة في الأسعار وشروط الائتمان وجودة الخدمة وتحسين جودة الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، تظهر المنافسة بين الصناعات في تجديد الأساليب والسياسات... الخ².

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على تحقيق درجات أعلى من المنافسة في الأسواق وهذا يرجع لعدة أسباب نذكر منها³:

« العدد الكبير لهذه المؤسسات التي تمتاز بظروف داخلية متشابهة وبصغر الحجم والتقارب بينها؛

« ضعف الموارد المالية والحصة السوقية المحدودة... الخ.

هذه الأسباب وغيرها تؤدي إلى عدم تمكن أي مؤسسة من فرض سيطرتها على الأسواق إلا في الحالات الاستثنائية، غير الدائمة مما يمنع أي شكل الاحتكار، ويبقى المنافسة عالية بين هذا النوع من المؤسسات.

4.1.3.1. القدرة على مقاومة الاضطرابات وتحقيق التطور الاقتصادي

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة، إذ في حالة زيادة الطلب فإن لها القدرة على زيادة الإنتاج أما في حالة الركود فلها القدرة والمرونة على تخفيض الإنتاج والتأقلم مع الظروف السائدة. فهي بذلك أكثر قدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة كونها تضع نفسها في أغلب الأحيان في القطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل. كما نجدها تنشط كثيراً في مجال التكنولوجيا، والاتصالات الذي يعد سمة الاقتصاد الجديد، وبذلك فهي تُسهم بشكل واضح في تحقيق التطور الاقتصادي⁴.

¹ عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، "دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص 31، 32.

² عبد السلام عبد الغفور وآخرون، «إدارة المشروعات الصغيرة»، دار الصفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 12.

³ راجح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 52.

⁴ وفاء عبد الباسط، "مؤسسات رأس مال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 20، 22.

2.3.1. الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إلى جانب الدور الاقتصادي الذي تؤديه هذه المؤسسات فهي تقوم بتأدية أدوار متعددة على الصعيد الاجتماعي يمكن إجمال أهمها في النقاط الآتية:

1.2.3.1. إشباع رغبات المجتمع وحاجاته

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل وسيلة للأفراد لتحقيق طموحاتهم وتلبية حاجاتهم، وبالتالي تسهم في تلبية حاجات المجتمع بشكل عام. من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم، وتقديمها في الواقع.

2.2.3.1. التخفيف من المشكلات الاجتماعية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير كبير في حياة المجتمعات، فهي تؤثر في الحياة اليومية للفرد من خلال رفع الدخل الفردي، كما تحافظ على الاستثمار في الصناعات والمهن التقليدية من خلال إنشاء مؤسسات أسرية حرفية متخصصة، تنشئ أجيالا من الشباب يملكون زمام المبادرة وينظرون للمستقبل بنظرة تفاؤل¹. لذلك تملك هذه المؤسسات القدرة على توفير فرص عمل جديدة وتوفير تدريب وتطوير للعمال المحليين، وبالتالي تقليل معدلات البطالة. كما يمكن لها أن تسهم في تعزيز التنمية المجتمعية والاقتصادية للمجتمعات المهمشة من خلال توفير الخدمات والدعم المحلي، فهي بذلك تؤمن الاستقرار النفسي والمادي للفرد الي يساعد على احتواء مشكلات المجتمع وما يترتب عنها من آثار سلبية.

3.2.3.1. تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي

تُعَدُّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد وسائل تعزيز المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد، فهي تعتمد على رؤوس الأموال المحلية ومدخرات المستثمرين فيها، كما أنها لا تعتمد على جذب رؤوس أموال أجنبية، مما يزيد من مشاركة أفراد المجتمع في التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه المؤسسات في إعداد العمال وتأهيلهم، وتدعم تكوين مجتمع صناعي من الحرفيين².

4.2.3.1. الإسهام في التوزيع العادل للدخل

نظرا لكثرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة، تقاربها في الحجم والإمكانات، ونظرا لكم العمال المعتبر فيها فإن ذلك يحتم تحقيق العدالة في توزيع الدخل المتاح، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد إلا في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة التي لا تعمل في ظروف تنافسية³.

¹ أحمد بوسهمين، "نتائج تفعيل رقابة ومتابعة تمويل المؤسسة الصغيرة بمنطقة بشار: دراسة ميدانية لتمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمنطقة بشار"، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، العدد 13، مارس 2009، ص 197.

² فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، "الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 76.

³ عبد الرحمان يسري أحمد، "تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1996، ص 27.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد تمتلك أهمية كبيرة، إذ تشكل مصدرًا جيدًا لاستغلال الموارد المحلية نظرًا لتوجهها الرئيسي نحوها. ومن ثم، فهي تسهم في زيادة الإمدادات المحلية من خلال تلبية الحاجات المحلية وتقلل الاعتماد على الواردات، بالإضافة إلى مساهمتها في تعزيز الصادرات من خلال تقديم السلع ذات الميزة النسبية.

3.3.1. المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات والصعوبات التي تعيق نموها وتطورها واستمراريتها. يمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى مشاكل تتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسات نفسها مثل نقص التمويل والإدارة الضعيفة، وأخرى تتعلق بالبيئة الخارجية التي تشمل السياسات الحكومية والتشريعات، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون هناك تحديات تتعلق بكل من البيئتين الداخلية والخارجية في الوقت نفسه.

1.3.3.1. المشاكل التي تتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المشاكل المتعلقة بمحيطها الداخلي من أبرز المشاكل، بالإضافة إلى أنها كثيرة ومتعددة وتؤثر بصفة مباشرة في مردود المؤسسة. عليه، ويمكن إيجاز أهمها في العناصر الآتية:

أولاً. المشاكل التنظيمية والإدارية

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص واضح في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية. ويمكن عرض أهمها في الآتي:

أ. تتصف المؤسسات بغياب تنظيم واضح للأقسام والاختصاصات والمهام، إضافة إلى عدم وجود لوائح منظمة تحكم سير العمل، ومن ثم يظهر عدم اتساق القرارات وتوافقها بسبب نقص القدرات والمهارات الإدارية للمدير؛

ب. تبدأ مظاهر سوء الإدارة من إهمال التخطيط المتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل (المواد، والعمل، والآلات...الخ)، وضع برامج العمل وتخطيطها... الخ وتبعها إهمال في التنظيم والتوجيه والرقابة لضعف الخبرة في هذا المجال¹؛

ج. نقص القدرات والمهارات الإدارية لدى القائمين على الإدارة فيها، يتسبب في سيطرة نمط المدير المالك غير المحترف، الذي قد لا يكون قد تلقى تدريباً مهنيًا في مجال الإدارة، ويتصرف تصرف المالك الحقيقي، بالإضافة إلى احتمال تدني مستواه التعليمي والتدريبي، وما ينتج عن كل ذلك من ممارسات إدارية خاطئة².

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² علي سلمي، مرجع سبق ذكره، ص 30، 31.

ثانياً. مشاكل الحصول على المواد الأولية

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحلية نشاطها ويعود ذلك أساساً إلى اعتمادها الواسع على المواد الخام المحلية، وعادة ما يلاحظ أن المتاح من المواد الخام يشكل عنق الزجاجة بالنسبة إلى هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم المشاكل المتعلقة بالخامات ما يلي¹:

أ- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمييزاً حكومياً في الحصول على المواد الخام المحلية، حيث تُمنح الأولوية للمؤسسات الكبيرة. وفي بعض الحالات، تحصل على مواد خام منخفضة الجودة وغير ملائمة، مما يؤثر سلباً على جودة الإنتاج وقدرتها التنافسية؛

ب- عدم استفادة هذه المؤسسات من التخفيضات والامتيازات المتاحة عند شراء بعض المواد الخام بسبب طلباتها المحدودة للمواد؛

ج- عدم توفر أجهزة متخصصة لتسهيل عمليات استيراد المواد الأولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
ثالثاً. مشكل تدبير الآلات

من بين المشاكل الداخلية الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد مشكل تدبير الآلات، الذي يظهر بصفة أكبر في الدول النامية. فيلاحظ أن غالبية هذه المؤسسات تعتمد على معدات وآلات مهتلكة، معظمها في حاجة ماسة للتحديث الشامل. ومن ثم فإن الاستمرار في استخدام المعدات والآلات القديمة يؤدي إلى زيادة التكاليف وعدم انتظام الإنتاج وتراجع جودة المنتجات، وهذه العوامل تضعف القدرة التنافسية للمؤسسة. ويعزى هذا الوضع جزئياً إلى نقص الوعي - لدى غالبية أصحاب هذه المؤسسات - بأهمية أعمال الصيانة، وعدم توفر نظام دوري للصيانة والإصلاح.

2.3.3.1. المشاكل التي تتعلق بالبيئة الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنشط هذه المؤسسات ضمن محيط خارجي تتأثر به وتؤثر فيه. ولا يخلو ذلك من مواجهة كثير من العراقيل تكاد تكون يومية. نوجز أهمها في الآتي:

أولاً. مشاكل إجرائية مع الأجهزة الحكومية

يمكن عرض أهم هذه المشاكل في النقاط الآتية:

أ. مشاكل البنية الأساسية ونقص الخدمات العامة: يعد الحصول على موقع عمل مناسب أمراً معقداً لهذه المؤسسات، حيث يُفضل أصحابها وجود موقع في مركز المدينة لسهولة الوصول إلى البنوك والأسواق والمستهلكين. ومع ذلك، يواجهون صعوبات عديدة مثل حظر إقامة المؤسسات في مناطق معينة للحد من التكدس السكاني أو نسبة لمعايير بيئية معينة أو بسبب تكاليف الأراضي العالية في تلك المناطق. بالإضافة

¹ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 97، 98.

إلى ذلك، يجب على أصحاب المؤسسات توفير شروط صحية وأمنية محددة للحصول على تراخيص التشغيل، والتي تستغرق وقتاً طويلاً بسبب الفحوصات التي تقوم بها الجهات المختصة للتأكد من الامتثال لكل الشروط المحددة، لاسيما في الحالات التي تتطلب تحقيق كافة الشروط المطلوبة قبل حصولهم على التراخيص¹.

هذه الصعوبات قد تدفع بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى اختيار مناطق نائية، مما يزيد من معاناتهم بسبب نقص الخدمات العامة. فعلى سبيل المثال، يعاني الكثير من تلك المناطق من انقطاع متكرر للتيار الكهربائي خلال فترات العمل، وذلك بسبب قصور في أعمال الصيانة والتجديد للشبكات والمحطات الكهربائية. كما يتأثر توفر الكهرباء بصورة منتظمة بمدى توطن تلك المؤسسات في مناطق بعيدة عن مراكز العمران.

ب. مشاكل التشريعات المنظمة لسوق العمل: تتسبب هذه المشاكل في تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يحدد تدخل الحكومات والنقابات الحد الأدنى للأجور، وسن الالتحاق بالعمل، ونظم الإجازات والمكافآت، مما يزيد من تحديات التشغيل لصاحب المؤسسة. إذ يخشى هذا الأخير من تقديم العمال لشكاوى لدى الجهات المعنية، مما يجعله يتجنب توظيف عمالة ثابتة ويعتمد بدلاً عن ذلك على العمالة الأسرية والمؤقتة والموسمية. وتؤدي هذه الاعتبارات إلى ارتفاع معدل الغياب والانقطاع عن العمل وانخفاض الإنتاجية وعدم انتظام الإنتاج، مما يعرض المؤسسة لمشاكل جديدة.

ج. مشكلة التأمينات الاجتماعية: غالباً ما يتجاهل العديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - الذين يعتمدون على عدد قليل من العمال - الالتزام بالتأمين على هؤلاء العمال، سواء بسبب عدم فهمهم الكافي لمفهوم التأمينات الاجتماعية أو بسبب عدم رغبتهم في تحمل التكاليف المرتبطة به. وغالباً ما يتأخر بعضهم في تسديد المستحقات المتعلقة بالتأمينات، مما يعرضهم لخطر دفع غرامات وعقوبات تأخير تزيد من أعبائهم المالية. وفي بعض الحالات، يمكن أن يؤدي عدم التزامهم بالتأمين إلى عدم قدرتهم على الحصول على قروض من هيئات التمويل بسبب الالتزامات المالية المترتبة عليهم نتيجة عدم دفع المستحقات المترتبة عليهم².

د. مشكلة الضرائب: غالباً ما تنطلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنشطتها باعتمادها على التمويل الذاتي والأسري، مما ينجم عنه زيادة الأعباء الضريبية، حيث تُعتبر الفوائد المستحقة على هذا التمويل مصاريف خاضعة للضريبة. إضافة إلى ذلك، يُعاني أصحاب هذه المؤسسات من نقص الخبرة في استخدام

¹ مروة أحمد، نسيم برهم، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 99.

الأساليب التي تقلل من الضريبة، ويواجهون صعوبة في مسك دفاتر الحسابات بانتظام. وهو ما يدفع مصلحة الضرائب بتقدير الأرباح بطريقة جزافية. يترتب على ذلك سلسلة من الإجراءات التي يضطر أصحاب المؤسسات لاتخاذها، بدءاً بالاعتراض على التقدير الضريبي واللجوء إلى اللجان الداخلية ولجان الطعن، وقد يصل الأمر في بعض الحالات إلى رفض الاعتراض وتأييد تقديرات مصلحة الضرائب¹. ومن ثم يصبح من الصعب على أصحاب المؤسسات تسديد الديون المترتبة عليهم، مما يجعلهم يضطرون إلى إعلان الإفلاس ووقف النشاط التجاري. كما يمكن أن يكون هذا الدين عائقاً للمؤسسة في حال رغبتها في الحصول على قروض من البنوك لشراء معدات جديدة أو توسيع نطاق أعمالها.

ثانياً. مشكلة الإطار التنظيمي وتعدد جهات الاختصاص

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة نتيجة لتعدد التشريعات واللوائح التي تضعها الهيئات الحكومية المسؤولة عن الإشراف عليها ورقابتها. وتعتبر هذه التشريعات أحد أهم العوائق التي تعيق تطور هذا القطاع، حيث إن بعض القوانين التي تصدرها الحكومة تميل إلى مراعاة احتياجات ومتطلبات المؤسسات الكبيرة دون النظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ونتيجة لذلك، تجد هذه المؤسسات نفسها غير قادرة على التأثير أو تغيير السياسات الحكومية لضمان تعديل أو إصلاح القوانين غير الملائمة لها، مما يقلل من قدرتها على التفاعل مع الجهات الحكومية والمطالبة بحقوقها المشروعة.

ثالثاً. مشاكل الركود الاقتصادي: عندما تبدأ بوادر الركود الاقتصادي في الظهور، يقرر العديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التوقف عن العمل، ولو بشكل مؤقت، خوفاً من تكبد الخسائر في حال استمراره. ويعتبر هذا القرار مناسباً نظراً لضعف قدرة هذه المؤسسات على تحمل الخسائر والاستمرار في العمل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. فعلى الرغم من أن استمرارية عمل هذه المؤسسات تعتمد بشكل أساسي على مبيعاتها، إلا أن الركود الاقتصادي قد يؤدي إلى انخفاض حاد في حجم المبيعات، مما يجعل البعض منها غير قادر على الصمود. وتعود هذه الظروف إلى عدم توفر احتياطي مالي كافٍ لديها لمواجهة هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة².

3.3.3.1 مشاكل تتعلق بالبيئتين الداخلية والخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معاً

بعد الاطلاع على المشاكل المتعلقة بالمحيطين الداخلي والخارجي كلا على حدا، نجد أن هناك مشاكل

مشتركة بينهما يمكن إجمالها في الآتي:

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² رايح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 78.

أولاً. مشكلة عدم توافر المعلومات والبيانات

يعاني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص كبير في البيانات والمعلومات الضرورية التي تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على أسس اقتصادية سليمة. ونتيجة لهذا النقص، يجد صاحب المؤسسة صعوبة في تقدير فرص الاستثمار المتاحة أو في فهم جدوى التوسع أو تنويع الأنشطة التجارية. بالإضافة إلى ذلك، فعدم معرفته بتطورات الإنتاج والطلب في السوق، ومستويات الأسعار وحجم الواردات المنافسة، يصعب عليه وضع سياسات مناسبة للإنتاج والتسويق، تمكنه من تعزيز قدرته التنافسية في السوق. ومنه يصبح من الصعب بناء علاقات تكاملية مع المؤسسات الكبيرة في السوق، مما يقلل من قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تحقيق النجاح والاستمرارية في العمل.

ويمكن عد هذا المشكل داخلياً إذا افتقدت المؤسسة إلى سياسة أو استراتيجية تمكنها من جمع المعلومات والبيانات، أو كان هناك ضعف في تسيير الإدارة المكلفة بالبحث عن هذه المعلومات وجمعها، كما يمكن عده مشكلاً خارجياً، إذا كان هناك شح أو ندرة في المعلومات الرئيسية وهي أمور خارجة عن نطاق المؤسسة. ثانياً. مشكلة العمالة الفنية المدربة.

تبرز مشكلة العمالة الفنية المدربة والمؤهلة كواحدة من الصعوبات الأساسية. إذ يفضل أغلبية العمال ذوي الكفاءات والخبرات التوجه للعمل في المؤسسات الكبيرة، وحتى عندما يتم توظيفهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعتبرون غالباً أن هذا الوضع مؤقتاً ويتحنون فرصة الحصول على عمل أفضل في مؤسسة كبيرة، أو ينظرون إلى هذه المؤسسات على أنها مكاناً لاكتساب الخبرة فقط، قبل أن ينضموا إلى مؤسسة كبيرة تلي طموحاتهم¹.

ويعود سبب استقطاب العمالة المؤهلة من قبل المؤسسات الكبيرة إلى ما يلي²:

♦ عدد ساعات العمل أقل؛

♦ توفر المؤسسات الكبيرة العديد من الامتيازات التي تفتقدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه، فإن توظيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعمالة غير ماهرة باستمرار وتحملها مشاكل وأعباء تدريبها، إلى جانب دفع أجور مرتفعة لبعض التخصصات النادرة لضمان استمراريته في العمل، كلها تعد عوامل تُسهم في تخفيض الإنتاج وتزيد من رداءة السلع والخدمات المقدمة.

وعليه، يمكن اعتبار هذا المشكل خارجياً تسببت فيه ظروف خارجة عن سيطرة المؤسسة. ومع ذلك، قد يصبح المشكل داخلياً إذا تقاعست هي نفسها في تدريب عمالها وعدم إنفاق المبالغ الكافية لهذا الغرض.

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² سمير علام، مرجع سبق ذكره، ص 28.

ثالثاً. مشكلة التمويل

تُعدُّ مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أبرز المشاكل التي تعيق تطويرها ونموها، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. يمكن أن يعدّ مشكل التمويل داخلي عندما يرتبط الأمر بسوء إدارة الموارد المالية، مما يؤدي إلى عدم وجود سياسة تمويلية واضحة، وتترتب عن ذلك أخطاء مثل الاحتفاظ غير المبرر بمخزون المواد الأولية بصورة تفوق الحاجة أو زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة دون مبرر، وحتى عدم اختيار البديل التمويلي المناسب لكل مرحلة، من جهة أخرى، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عقبات خارجية عدة عند البحث عن التمويل الخارجي، بما في ذلك الشروط القاسية المفروضة من طرف المؤسسات البنكية ولاسيما المتعلقة بجانب الضمانات وقلة البدائل التمويلية المتاحة في الدول النامية¹.

رابعاً. مشكلة التسويق

تُعدّ العمليات التسويقية من أبرز العوامل التي تؤثر على نجاح المؤسسات في الوقت الحالي، حيث تولي المؤسسات الكبيرة اهتماماً كبيراً بها، بينما تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الوعي الكافي بأهمية التسويق، وهو ما يجعلها تعاني من هذا النقص. فنجدها مشكلاً داخلياً نظراً للنقاط الآتية²:

- الافتقار للمهارات التسويقية: يدفع المؤسسات إلى الاعتماد على الوسطاء، مما قد يُجبرها على تقبل شروط غير مرغوبة أو تتعارض مع استراتيجيات التسويق الخاصة بها؛
 - الإخفاق في اختيار موقع البيع: يعد من الأخطاء الشائعة التي ترتكبها الشركات الجديدة خاصة، إذ يتم اختيار الموقع دون دراسة جيدة للسوق وتحليل الطلب المتوقع فيه؛
 - تجاهل المنافسين: يمكن أن يؤدي إلى فشل المشاريع حتى بعد سنوات من الاستقرار، حيث يُغفل عن دراسة ومراقبة المنافسين والمحتملين والتكيف معها؛
 - إهمال التغيرات البيئية: ويُعد عاملاً مؤثراً في فشل المؤسسات الناجحة، حيث يتم تجاهل التحولات البيئية المهمة التي يمكن أن تؤثر على استمرارية الأعمال.
- إضافة إلى ما سبق، يُمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق أن تواجه تحديات بسبب بيئتها الخارجية، وذلك للأسباب الآتية³:

¹ طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 40، 41.

² سعاد نائف بزنوطي، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 95.

³ فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 91.

- ♦ عدم وجود نظام لربط الموزعين بالخارج بالمنتجين في الداخل: إذ تواجه هذه المؤسسات صعوبة في توسيع قاعدة عملائها الدوليين لعدم وجود آليات فعالة للتواصل والتعاون مع الموزعين الخارجيين؛
- ♦ صعوبة المشاركة في المعارض الأجنبية وتنظيم عمليات الدعاية والترويج في الخارج: حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات مالية تعيقها عن القيام بتلك الأنشطة الدعاية في أسواق خارجية بسبب تكاليفها المرتفعة؛
- ♦ عدم القدرة على المنافسة في المناقصات الحكومية: فنجد الوزارات والأجهزة الحكومية تطرح مناقصات ذات حجم كبير يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنافسة فيها، مما يحد من فرصها في الحصول على عقود حكومية وتطوير أعمالها.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست موحدة في شدتها أو خطورتها، بل تتفاوت وفقاً للعديد من العوامل المختلفة، مثل نوع الصناعة والسوق المحلية والدولية التي تعمل فيها، بالإضافة إلى السياسات الحكومية والقوانين التنظيمية التي تطبق عليها. ومن هنا، فإن فهم هذه المشكلات وتحليلها بشكل دقيق يُعتبر أمراً ضرورياً لتطوير استراتيجيات فعالة لمعالجتها.

4.3.1. التحديات التي تواجه تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى المشاكل السابق ذكرها، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق أهدافها في النمو والتوسع وزيادة الاستثمار.

1.4.3.1. التحديات من منظور أصحاب المؤسسات

يواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة متعددة ومتنوعة من التحديات التي يمكن إجمال أهمها في النقاط الآتية:

أولاً. كفاءة القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ينطلق هذا التحدي من عدم وجود مراكز تدريب متخصصة في إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعداداً فنياً وإدارياً خاصة في الدول النامية. علماً أن التدريب في مجال هذه المنشآت له خصوصياته، إذ عليه أن يمنح المتدرب معرفة بالفرص الملائمة ومهارات في التخطيط والتنظيم والتحليل والاتصال والأداء والتقويم والتدوين، ومهارات خاصة بتطوير المشاريع وقدرات على العمل في تعاون مع المتغيرات وتجاوب، كذلك القدرة على المجازفة. وهنا لابد من الإقرار أن لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مراكز التدريب يمثل تكلفة إضافية عليها في ظل إمكانياتها المالية المحدودة¹.

¹ أحمد محمد لقمان، "المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل"، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، البند الأول، القسم الأول، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة، مصر، أيام: 15 . 22 ماي 2011، ص 43 . 46.

ثانيا. الإجراءات الحكومية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات متعددة فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية التي تتسم بالتعقيد وارتفاع التكاليف من خلال ضعف الإعفاءات الجمركية والضريبية إلى جانب الإجراءات المعقدة في منح التراخيص والإعفاءات، إضافة إلى عدم وجود معاملة تفضيلية في القوانين والتشريعات الخاصة بالضرائب والرسوم الجمركية، فضلا عن تعدد الجهات التي يتعامل معها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مما يؤثر في قدرات هذا النوع من المؤسسات وفي تطوره¹.

ثالثا. النظام الضريبي ونظم التأمينات الاجتماعية

تعد هذه الأنظمة في العديد من الدول غير محفزة على الإنتاج نظرا للأسباب الآتية²:

- ❖ ارتفاع سعر الضريبة حتى بالنسبة لذوي الدخل المنخفض؛
- ❖ قصور الإدارة الضريبية في التحصيل بصورة منتظمة مما يؤدي إلى تراكم الضرائب لمدة قد تصل إلى عدة سنوات قبل المطالبة بها، مما يجعل المؤسسة الصغيرة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الضريبية المتراكمة، وهذا يؤدي إلى إفلاسها ومن ثم إغلاقها؛
- ❖ ارتفاع سعر الاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية بالنسبة إلى أصحاب العمل والعمال.

رابعا. التمويل

تعاني أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم حصولها على الخدمات التمويلية المناسبة لتغطية احتياجاتها من رأس المال العامل أو الثابت، وذلك لعدة أسباب نذكر منها³:

- ❖ ارتفاع تكلفة التمويل ونسبة المديونية بالمقارنة مع موجودات المؤسسة (عدم كفاية التمويل المتاح)؛
- ❖ تدخل البنوك والمؤسسات المالية وفرض الوصاية على هذه المؤسسات.

لابد كذلك من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءًا بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطورها وتنميتها وتحديثها، كذلك في حالة انطلاق المؤسسة نحو الأسواق التصديرية إضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها المؤسسة إلى حدث استثنائي.

¹ هيا جميل بشارت، "التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 40، 41.

² صلاح حسن، "التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية: دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013، ص 282.

³ أحمد عارف العساف وآخرون، "الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 51، 52.

خامسا. التسويق والتصدير

لا تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرص كبيرة في دخولها الأسواق التصديرية لضعف قدرتها التسويقية والترويجية في تلك الأسواق نظرا لعدم قدرتها على الحصول على المعلومات الكافية المتعلقة بالأسواق الداخلية والخارجية لضعف قدرتها على الاستثمار في مجال بحوث التسويق والانفاق على الدعاية التسويقية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ضعف قدراتها الإنتاجية في مواجهة متطلبات تلك الأسواق وحاجاتها لاسيما أسواق الدول غير التقليدية كالأوروبية والأمريكية، إلى جانب ضعف مهاراتها في مجالي التعبئة والتغليف الأمر الذي يضعف من مركزها التنافسي في هذه الأسواق¹.

2.4.3.1. التحديات من منظور الاقتصاد الكلي

يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما زالت تفتقر إلى العديد من المقومات التي تجعلها قادرة على المنافسة سواء في السوق المحلية أو السوق الأجنبية، ويرجع ذلك إلى ضعف إمكانياتها، وتواضع الفنون الإنتاجية المستخدمة وقصور الخدمات التكنولوجية المقدمة لها. ومن ثم النتيجة الطبيعية لهذا الوضع أنها أصبحت غير قادرة على منافسة المنتج المستورد في الأسواق العالمية حتى إن عددا متزايدا من المؤسسات قرر الإغلاق وتسريح العمال في ظل عدم قدرتها على المنافسة محليا... ومن ناحية أخرى، فما زال دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير محدودا للغاية... الخ. بالإضافة إلى ما سبق، فإن علاقات التشابك الصناعية بين المؤسسة الصغيرة والكبيرة تكاد تكون منعدمة وتتم في أضيق الحدود، مما يحرمها من الاستفادة من الخبرة الفنية التي يمكن أن تمد بها المؤسسة الكبيرة والسوق التي يمكن أن تفتحها أمامها، وفي الوقت نفسه، فإن هذا يحرم الاقتصاد القومي من الاستفادة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة بصفقتها صناعات مغذية للمؤسسات الكبيرة أو صناعات قادرة على إحلال عدد متزايد من الواردات².

إلى جانب ما سبق، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد نفسها مجبرة على مواجهة تحديات العولمة، إذ تضعها التحولات الجارية على الصعيد العالمي أمام تحديات كبيرة يتمثل أهمها في الآتي³:

- تحدي التكتلات الاقتصادية: سينجم عن النظام العالمي الجديد خلق تحالفات اقتصادية، وسيعزز من توجه العديد من الدول صوب التكامل الاقتصادي للقادرة على البقاء والاستمرار مما سيقود إلى تأجيج درجة المنافسة بين التكتلات الاقتصادية مما سينعكس بدوره على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 285.

³ أحمد عارف العساف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 69، 70.

• تحدي الإصلاح الاقتصادي: تتبنى الدول في الوقت الحالي سياسة تحرير الأسواق والانفتاح على العالم الخارجي، كما تسعى معظمها لتشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول في المشاريع الاقتصادية الوطنية، كما تبنت برامج لخصخصة المؤسسات الحكومية وتحويلها إلى مؤسسات خاصة. وكل ذلك يتطلب إعادة هيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يكفل قدرته على التفاعل مع البرامج والخطط التنموية وإسهامه في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي؛

• تحدي ثورة المعلوماتية: تشير الدلائل إلى أن سمة القرن الحادي والعشرين هي المعلوماتية، مما يضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام وجوب الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة بقصد توسيع خدماتها وتطويرها بما يحقق التأقلم مع الحاجات المستقبلية للمتعاملين؛

• تحدي المنافسة العالمية: سيقود الانفتاح على العالم الخارجي ورفع القيود أمام حركة التجارة الدولية إلى تزايد المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يستدعي انطلاق روح الابداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة، حتى تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من غزو الصناعات الأجنبية.

مما سبق، يظهر جلياً معاناة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل عديدة ومتداخلة. ومن الملاحظ أن هذه المشاكل قد تكون داخلية تتصل بكل مؤسسة على حدة، تعزى غالباً إلى وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمؤسسة، أو تكون خارجية ترتبط بمناخ النشاط الاقتصادي والوضع التشريعي الذي تعمل فيه، مما يجعلها أمام العديد من التحديات.

4.1. سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تفرض زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمل على تقليل الصعوبات والتحديات التي تواجهها، وذلك بهدف تعزيز نموها وتطويرها بشكل أفضل. لتحقيق هذا الهدف، ينبغي توجيه البرامج الداعمة لها بدقة وفعالية من خلال إدارة متخصصة ومتميزة. وبناءً على ذلك، يجب وضع خطة وطنية واضحة تحدد أهداف الدعم والتعزيز والرعاية لهذه المؤسسات، والآليات والأدوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة بشكل متناسق وفعال، مع تحديد جدول زمني دقيق لتنفيذ الخطوات المحددة. على أن تتماشى هذه الاستراتيجية مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية، وتشجع التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والمؤسسات ذات الصلة.

وعليه، يمثل تنفيذ استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهوداً متكاملة تشمل سياسات متعددة في عدة مجالات، بهدف تحقيق التوازن والاستدامة في تطوير هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد.

1.4.1. مجال سياسة التشريع والتنظيم

تكمن نقطة البداية الأساسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة وتطويرها وإنشاء مؤسسات جديدة في ضرورة وجود جهاز حكومي يختص بكل ما يتعلق بهذا النوع من المؤسسات على أن يتولى هذا الجهاز وضع تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستند إلى معايير محددة وملموسة، وينبغي أن يكون هذا التعريف مصحوباً بمسح شامل لهذه المؤسسات، ومن ثم التعرف على واقعها بإيجابياتها وسلبياتها حتى يتم تعزيز نقاط القوة والعمل على تفادي نقاط الضعف وإصلاحها. إلى جانب ذلك لابد من مراعاة النقاط الآتية:

1.1.4.1. تفعيل القوانين المرتبطة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أساليب التنفيذ وآلياته فيما يأتي¹:

- ♦ متابعة أعمال هيئات الدعم المختصة ورصد العوائق القانونية والتنظيمية والمالية التي ما زالت قائمة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتراح أسلوب جديد لمواجهتها؛
- ♦ اقتراح التعديلات والصياغات القانونية والتشريعية الكفيلة بإزالة المعوقات وتحفيز انطلاقها؛
- ♦ منح دور رئيس لمنظمات المجتمع المدني في عرض معوقات التنمية واقتراح الحلول مع دور خاص للربط بين الحرفيين والمهنيين وجمعيات صغار المستثمرين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممثلي القطاع غير الرسمي.

2.1.4.1. تبسيط إجراءات التعامل

ويمكن تحقيق ذلك من خلال²:

- ♦ تعيين جهة أو جهتين على الأكثر لتكون مسؤولة عن كافة التعاملات مع هذه المؤسسات، مما يسهل عليها الوصول إلى الخدمات والدعم المطلوب بسرعة وكفاءة؛
- ♦ توفير البيئة المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشمل جهوداً لتبسيط الإجراءات المحاسبية، من خلال تقليل عدد الدفاتر المحاسبية المطلوبة للإمسك بها، وتبسيط القوائم المالية المطلوبة، وكذلك تيسير الإعلانات الضريبية. هذا التبسيط يُعد ضرورياً لمواكبة القدرات الإدارية المحدودة لهذه المؤسسات، ويسهم في تمكينها من الالتزام بالتزاماتها المالية والضريبية بشكل أكثر فاعلية وسهولة، مما يُسهم في تعزيز فعالية عملها وتحفيز نموها المستدام؛
- ♦ من الضروري توفير إطار قانوني يحمي هذا النوع من المؤسسات، ويُمكن من التعامل السريع مع المشاكل ويوفر الحماية اللازمة لها، من خلال إجراءات قانونية مخصصة لتلائم احتياجاتها الفريدة.

¹ صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 102.

² نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 99.

3.1.4.1. زيادة التسهيلات والدعم الحكومي

ويتحقق ذلك من خلال النقاط الآتية¹:

- ♦ توجيه وسائل الإعلام نحو الترويج والتعريف بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات، وتشجيع المواطنين على دعمها واقتنائها في إطار سياسة دعم المنتج المحلي والوطني؛
- ♦ إعداد دليل شامل يوضح خطوات تأسيسها والعمل على إجراء تقييم منتظم يشمل جميع البيانات اللازمة لمساعدة الجهات المسؤولة في اتخاذ القرارات المناسبة لدعم نمو وتطوير هذه المؤسسات؛
- ♦ إن تعزيز الاهتمام بتطوير مرافق المناطق الصناعية يُعتبر خطوة ضرورية لزيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنافس والنمو. مما يُساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة فعاليتها التنافسية، وذلك على الصعيدين المحلي والإقليمي.

هنا لابد من الإشارة إلى أن توفير البيئة المناسبة لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعني السماح لها بالعمل خارج التنظيمات الرقابية والحكومية، بل تخفيض القيود والحدود المفروضة على هذا القطاع من دون التأثير في الأهداف الأخرى التي تتوخاها الحكومة في المجالات الاجتماعية والإنسانية. فالقوانين والسياسات تعكس العلاقة بين الدولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهناك ثلاثة أدوار للدولة توضح علاقتها ومستوى دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوردتها في الآتي²:

أ- الحكومة بصفتها منظماً: فهي تنظم وتطبق القوانين والتعليمات التي تحكم أنشطة الوحدات الصناعية الصغيرة؛

ب- الحكومة بصفتها مسيراً: تؤمن بيئة تؤدي إلى تعزيز دور الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال تحشيد موارد القطاع العام والخاص اللازمة لدعم وتطوير هذه المشاريع؛

ج- الحكومة بصفتها مروجاً: عندما تتدخل الحكومة بصفة مباشرة في مشاريع وعمليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتقوم بتخصيص الموارد (البشرية، المالية) عبر الخدمات والتسهيلات المالية أو خدمات تطوير الأعمال من أجل تحقيق نتائج تنمية محددة.

وعليه، يعد الإطار السياسي والقانوني والتنظيمي من العناصر المؤثرة في عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأحد أهم مكونات البيئة التي تُسهم في نموها وتعزيز دورها فهو يشجع الأنشطة التي تضطلع بها هذه المؤسسات ويعترف بكونها من المساهمين الفعليين في النشاط الاقتصادي.

¹ نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 114، 115.

² كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، "الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها"، دار الأيام، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 52.

2.4.1. مجال سياسة التمويل

يعد مشكل التمويل أحد أهم العقبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة في الدول النامية، نظرا لخصوصية هذا النوع من المؤسسات، فقد تحصل هذه الأخيرة على القروض القصيرة الأجل أو التسهيلات الائتمانية ذات الأمد القصير في حين تبرز حاجتها إلى تمويل رأس المال الثابت وليس العامل، ومن ثم يتبين هنا أنه ليس الحصول على التمويل هو الإشكال بل نمط هذا التمويل هو التحدي الذي يواجهها إضافة إلى طريقة تسيير الموارد المالية التي تمتلكها وإدارتها. فدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل يتطلب الوقوف عند العديد من النقاط، نذكرها في:

1.2.4.1. ضرورة تأمين التمويل اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يكون ذلك عن طريق مؤسسات تمويلية تراعي خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للاختلاف الكبير بينها وبين المؤسسات الكبيرة فلا يجوز أن تعامل بالطريقة نفسها. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بالدرجة الأولى على خبرة أصحابها ومهارتهم، فنجاحها مرتبط بشكل كبير بشخصية صاحب المؤسسة الذي هو في العادة المدير والمسير والمالك في الوقت نفسه. لذا، فإنه وإن كانت الدراسة الائتمانية لا تختلف بين المؤسسة الكبيرة والمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة، فهناك ضرورة تستدعي أن يكون عنصر الشخصية في مقدمة عناصر الدراسة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ إن هذه الأخيرة لا تحتاج إلى حجم كبير من الاستثمارات وهو ما يفسر عزوف بعض البنوك والمؤسسات التمويلية عن تمويل هذا النوع من المؤسسات.

إلى جانب ما سبق، ينبغي أن يرفق تأمين التمويل اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من المحفزات كتقديم قروض ميسرة من حيث فترات السماح والسداد المناسبين وأسعار الفائدة المشجعة، كذلك تقديم الحوافز الضريبية والإعفاءات منها.

وحتى تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجنب مشاكل ضمان الاقتراض ومعدلات الفائدة المرتفعة لابد من توفير مجموعة من آليات التمويل الحديثة التي نستعرض أهمها فيما يأتي:

أولا. التمويل عن طريق الاعتماد الإيجاري

يعرف الاعتماد الإيجاري أنه " أسلوب تمويلي يتضمن شراء أصول محددة من قبل شركة متخصصة أو شركة تأجير، ثم يتم تأجيرها للمستأجر. في هذه العملية، يُمنح المستأجر خيار شراء جزء أو كل ما تم تأجيره مقابل رسم معين، مع مراعاة الأقساط المدفوعة للإيجار"¹.

¹ J-C. BAGNERIES et autres, "introduction à la finance d'entreprise", Vuibert, Bruxelles, Belgique, 2004, P206.

ويعرف عقد الإيجار- والمعروف أيضًا بـ"عقد الإيجار مع خيار الشراء"- أنه "ذلك العقد الذي يحدث عندما تقوم المؤسسة بتحديد استثماراتها وتختار الانتقال إلى مؤسسة متخصصة في تقديم عقود الإيجار. تطلب المؤسسة من هذه الأخيرة شراء الأصل المحدد في العقد لصالحها، وليس لبيعها لها، بل لتأجيرها إليها. يُطبق هذا النوع من العقود عادة على المباني، مما يُعرف بـ"قرض الإيجار العقاري"، أو على المعدات، مما يُعرف بـ"قرض الإيجار للمعدات"¹.

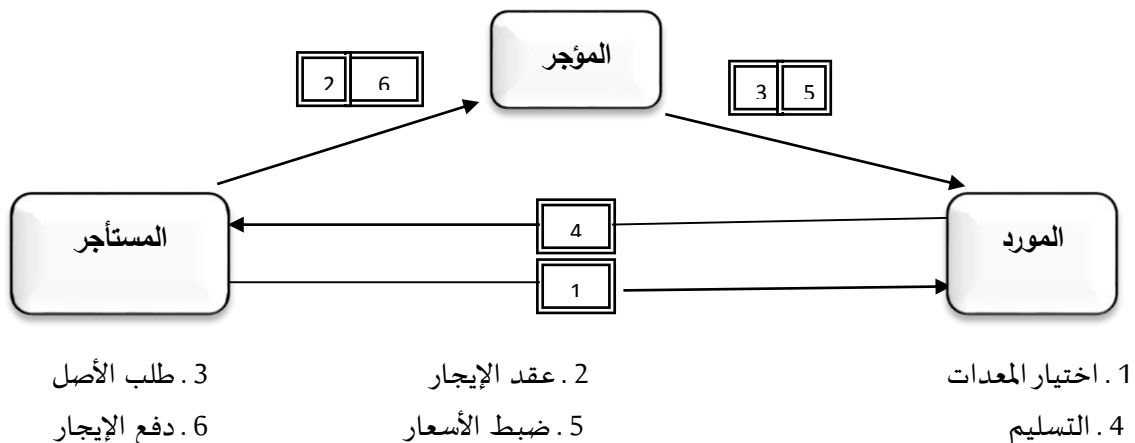
ومما سبق عرضه، يمكن تعريف عقد الاعتماد الإيجاري أنه "عقد كتابي يتم توقيعه بين المؤجر والمستأجر، بهدف استئجار عقارات أو معدات محددة لأغراض استثمارية. يتم اختيارها من قبل المستأجر، ويكون قد اكتسبها المؤجر من طرف ثالث يتمثل في البائع أو المورد. يتم في هذا العقد منح المستأجر الحق في استغلال العقارات أو المعدات والاستفادة منها، مقابل دفع أجرة محددة خلال فترة معينة متفق، لا يمكن إلغاؤها. وعند انتهاء صلاحية العقد، يكون للمستأجر الخيار في تملك العقارات أو المعدات مقابل الثمن المتفق عليه مسبقًا.

وهنا لابد من الإشارة أنه عند انتهاء عقد التأجير، يواجه المستأجر ثلاثة خيارات ممكنة وهي²:

- ♦ استخدام خيار الشراء، حيث يمكنه شراء الأصل والحصول عليه بشكل نهائي؛
- ♦ التفاوض لتجديد العقد، مع إعادة النظر في الرسوم وشروط الشراء في نهاية العقد المتجدد؛
- ♦ إعادة الأصل إلى المؤسسة المؤجرة، وانتهاء الالتزام بالتأجير.

والشكل الموالي يلخص عملية الاعتماد الإيجاري وأهم العلاقات التي تربط بين أصحابها.

الشكل رقم 4.1: العلاقة الثلاثية لعملية الليزنج



Source: Jean François Gervais, "les clés du leasing", organisation, Paris, France, 2004, p 06.

¹ S.GREIFFTHS.DEGOS, "Gestion financière: Analyse à la stratégie", Organisation, Paris, France, 1997, P18.

² Jacqueline DELAHAYE, Florence DELAHAYE, "Finance d'entreprise, Manuel et Applications", Dunod, Paris, France, 2007, P 374.

بناءً على ما سبق نجد أن هناك العديد من الفوائد التي تشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاعتماد على التأجير بدلاً من الشراء. نذكر بعضها فيما يلي:

♦ توفير التمويل بنسبة 100 %: يوفر هذا النوع تمويلًا كاملاً لقيمة الأصول الرأسمالية، مما يسمح للمؤسسات بالحصول على الأصول التي تحتاجها بسرعة أكبر، وهي خاصية تفتقدها العديد من البدائل التمويلية الأخرى¹؛

♦ توفير ثمن شراء الأصول: يمكن الاستفادة من التأجير لامتلاك الأصول الرأسمالية الضرورية لنشاط المؤسسة دون الحاجة إلى تجميد رأس مالها في هذه الأصول، مما يتيح لها استخدام السيولة بشكل أكبر في أغراض أخرى²؛

♦ اختيار الأصل ومواكبة التطورات: يمكنها الاعتماد الإيجاري من تحديد المواصفات الفنية للأصول التي تحتاجها، مما يتيح لها اختيار أحدث التقنيات والمعدات التي تتناسب مع احتياجاتها وتساعد في مجابهة التغيرات الحديثة³.

وعليه نجد أن توفر هذا النوع من التمويل يسهم بشكل كبير في معالجة الكثير من العقبات التمويلية التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً. التمويل عن طريق مؤسسات رأس مال المخاطر

تعرف مؤسسات رأس مال المخاطر على أنها "المؤسسات التي توفر مصادر تمويلية للشركات الناشئة في مرحلة البداية مقابل حصولها على حصص في رأس المال، وهي تقدم الدعم المالي والاستراتيجي للشركات خلال مرحلة نموها الأولى. تُختار هذه المؤسسات الشركات التي تظهر قدرة على النمو السريع والكبير، مما يمكنها من تحقيق عوائد استثمارية مرتفعة. إضافة إلى ذلك، يدرك أصحاب رأس المال المخاطر أنه ليست جميع الشركات في محفظتهم قادرة على تحقيق العوائد المرتفعة المتوقعة، لذا يعتمدون على استراتيجيتين أساسيتين: الاستثمار في الشركات ذات الإمكانيات الممتازة لتحقيق النجاح وتحقيق أرباح عالية، ودعم الشركات الموجودة في محفظتهم بالإرشادات الفنية والإدارية عبر جميع مراحل نموها"⁴.

¹ سمير محمد عبد العزيز، "التأجير التمويلي ومداخله: المالية، المحاسبية، الاقتصادية، التشريعية والتطبيقية"، مكتبة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص 9.

² المرجع نفسه، ص 8.

³ بسام هلال مسلم القلاب، "التأجير التمويلي (دراسة مقارنة)"، درا الراية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 30.

⁴ Nicole Gravagna, Peter K.Adams, "Venture Capital for dummies", JOHN Wiley & sons, New Jersey, Unites States of America, 2013, pp 8, 9.

وفيما يأتي عرض لأهم الأسباب التي تدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوجه لمؤسسات رأس مال المخاطر¹:

- ♦ لا تقتصر مشاركة مؤسسات رأس مال المخاطر على المساهمة المالية فقط، بل تتضمن أيضاً الدعم والإرشاد، إلى جانب توفير التسهيلات في مجالات التسويق والعمالة والتخطيط والتكنولوجيا، وذلك استناداً إلى العلاقة التعاقدية بين ممول رأس المال المخاطر ورائد المشروع.
- ♦ عدم اعتماد مؤسسات رأس مال المخاطر على الضمانات للحصول على حقوقها، على عكس المقرضين التقليديين، حيث يكون صاحب رأس المال المخاطر مالِكاً ولا يحصل على أمواله إلا من خلال نجاح المشروع نفسه، وذلك لأنه يعتبر جزءاً من أمواله الخاصة.
- بالإضافة إلى الأسباب السابقة التي تشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى اللجوء إلى هذا النمط من التمويل، يجب التأكيد على أن أموال المخاطرين لا تكون مستحقة أو مطلوبة إذا كانت حالة المؤسسة لا تسمح بذلك، حيث أصبحت تمثل جزءاً من رأسمالها الخاص².

ثالثاً. التمويل عن طريق تحويل الفاتورة (الفاكتورينغ)

الفاكتورينغ هو عملية تتمثل في بيع المؤسسة (المنتسبة) لحساباتها المستحقة (الفواتير التي تُظهر الديون المستحقة من عملائها) إلى مؤسسة خدمات مالية تُعرف بشركات الفاكترينغ بسعر مخفض، يُدفع عندما يتأكد العوامل من قدرة العملاء على السداد. يساهم هذا في استمرار سير العمليات اليومية في المؤسسة دون انقطاع، إذ تحمل مؤسسات الفاكترينغ عبء جمع الديون. وبالإشارة إلى تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لعام 2017، تميزت عمليات الفاكترينغ بالتوسع رغم الأزمات المالية التي شهدتها الفترة بين عامي 2009 و2014، وذلك بوصفها بديلاً جذاباً للتمويل التقليدي من البنوك، الذي انكمش بشكل كبير خلال تلك الفترة. ورغم انخفاض حجم الفاكترينغ في عام 2015، نجده عاد الحجم العالمي للفاكترينغ للارتفاع في العام التالي، مما يُظهر أن هذه العملية تعتبر مورداً مالياً هاماً لدعم نمو المؤسسات وبخاصة الصغيرة والمتوسطة³.

وتتصف عملية تحويل الفاتورة بالخصائص الآتية⁴:

- ♦ تُمكن المؤسسة من الحصول على التمويل اللازم في أي وقت تحتاج إليه؛

¹ إبراهيم عبد الحليم حمادة، "مؤشرات الأداء"، دار النفائس، عمان، الأردن، 2008، ص 151.

² وفاء عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 77.

³ Eletta Onaepemipo and others, "FACTORIZING AS AN EFFECTIVE WORKING CAPITAL OPTION: A CRITICAL REVIEW", International Journal of Commerce and Finance, Istanbul, Turkey, Vol 5, Issue 1, 2019, P 61.

⁴ Yve simon , Samir Manai, "pratique de commerce international", Foucher, Paris, France, 19^{ème} édition, 2005, p 624.

♦ تُعدّ تقنية التمويل في الأجل القصير؛

♦ يعد عقد تحويل الفاتورة وسيلة للضمان والتأمين ضد مخاطر عدم القدرة على السداد.

عند الحديث عن تقنية تحويل الفاتورة، لابد أن نشير إلى أنها لا تقتصر على التمويل القصير الأجل فحسب، بل تمثل نظامًا متكاملًا من الخدمات التي تُقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يُشجع هذه الأخيرة على اللجوء إليها. ومن بين الخدمات التي توفرها نذكر:

للم توفير التمويل للعميل: يعد حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم أحد أهم المزايا التي تحصل عليها من خلال تقنية تحويل الفاتورة. حيث تتنازل المؤسسة عن حقوقها التجارية تجاه زبائنها لصالح مؤسسة تحويل الفواتير، ويتم دفع قيمة الفواتير من قبل هذه المؤسسة خلال فترة تتراوح حوالي 48 ساعة أو في تاريخ محدد يتم الاتفاق عليه مسبقاً¹؛

للم التأمين ضد مخاطر عدم التسديد: يُعرض بيع السلع على الحساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخطر عدم سداد العميل لمستحققاته، لكن عندما تلجأ إلى مؤسسة تحويل الفاتورة، تتحمل هذه الأخيرة عبء المخاطر الناجمة عن عدم السداد، وبالتالي لا تحتاج المؤسسات إلى احتساب مخصصات للديون المشكوك فيها؛

للم تسير حسابات القبض (العملاء): حيث تقوم مؤسسة تحويل الفاتورة بإدارة حسابات عملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحصيل مستحققاتهم ومتابعة التحصيل في حال عدم السداد، مما يُعفي هذه المؤسسات من المخاطر المحاسبية والإدارية²؛

وعليه، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من تقنية تحويل الفاتورة لتحسين وضعها المالي عبر تحويل ديونها الآجلة إلى سيولة فورية، وإلى الاستفادة من الخدمات الأخرى المذكورة سابقاً.

رابعاً. التمويل عن طريق أحد صيغ التمويل الإسلامي

لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يضع أمامها خيارات متعددة للتمويل، نظراً لإمكانية استفادتها مع صيغ متنوعة حسب حاجاتها ومتطلباتها. وفيما يأتي بعض هذه الصيغ:

أ. المشاركة: تعني مشاركة طرفين أو أكثر، أحدهما رب المال والآخر هو المضارب، في رأس المال أو العمل، بهدف تقاسم الأرباح وتحمل الحقوق والتزامات المتماثلة. إذ يقوم كل طرف فيها بالمساهمة في رأس مال المشروع بدرجات متساوية أو متفاوتة لإنشاء مشروع جديد أو لامتلاك حصة في مشروع قائم، ويصبح كل

¹ Jaques Paveau, et autres, "Technique du commerce international", Economica, Paris, France, 7^{ème} édition, 2001, p 595.

² A. barrelier et autres, "pratique du commerce international", Foucher, Paris, France, 9^{ème} édition, 1992, p 631.

طرف منهما مالكا لرأس المال بشكل دائم أو متناقص، وله حصته المستحقة من الأرباح. ومع ذلك، تتقاسم الخسائر بنسبة تناسب مع المساهمة في رأس المال، ولا يجوز أن يُشترط غير ذلك^١.

ب. المضاربة: تعد المضاربة اتفاق بين طرفين يعهد أحدهما يسمى رب المال "المستثمر" بالمال إلى طرف آخر يسمى المضارب لغرض التجارة^٢. على أن الربح يكون على حسب ما يتفقان عليه من البداية من النصف والربع أو الثلث وما إلى ذلك. والخسارة تكون على رب المال، ويكفي العامل خسارته لجبهده المبذول، إذ ليس من العدل أن يخسر العامل أكثر من جهده، من غير تقصير منه أو إهمال^٣.

ج. السلم: يُعرف ببيع السلم بأنه صيغة بيع يتم فيها دفع رأس المال حالا، بينما يتأخر دفع الثمن لاحقاً. وبناءً على ذلك، فإنه يُعتبر أي بيع يتم فيه دفع الثمن حالا مقابل سلعة يتم دفع ثمنها لاحقاً بيعاً بالسلم^٤. د. المربحة: من أكثر الصيغ انتشاراً، وهي مشتقة من كلمة "ربح"، يقوم فيها أحد الطرفين بشراء سلعة بمبلغ خاص به وبيعها للطرف الآخر مع زيادة هامش للربح يكون معلوما لدى هذا الأخير، ويمكن فيها أن يتم السداد فوراً أو في وقت لاحق أو على دفعات^٥.

هـ. الاستصناع: لقد تعددت التعاريف فيما يخص عقد الاستصناع إلا أنها عموماً تتفق على أنه "اتفاق يتعهد فيه أحد الأطراف بصناعة عين غير موجودة أصلاً وفقاً للمواصفات التي يتم تحديدها ويلتزم بها الصناع بموجب هذا الاتفاق، مقابل دفع مبلغ معلوم ثمناً للعين المصنوعة"^٦. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة الاستصناع، تستخدم المؤسسة المواد الخاصة بها لإنتاج الأصل وتصنيعه، فإذا لم تكن المادة الخام بحوزتها وجب عليها الحصول عليها وفقاً للمواصفات المطلوبة، أما في حال عدم توفر المواد الخام اللازمة وقامت المؤسسة باستخدام عمالها أو مهارتها فقط فهنا الصيغة تصبح الإجارة وليس الاستصناع^٧.

¹ Hanudin Amin, Abdul Rahim Abdul Rahman, " **Islamic Banking An Introduction to Islamic Accounting** ", Universiti Malaysia Sabah Press, Malaysia, 2016, PP 77,78

² Abdul Rauf Mahar and others, "**Financial Reporting for Islamic Financial Institutions**", Poutledge, London, Great Britain, 2024, P51.

³ محمود عبد الكريم أحمد إرشد، "الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية"، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 41.

⁴ أحمد سفر، "المصارف الإسلامية: العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص 176.

⁵ Hans Visser, "**Islamic Finance: principles and practice**", Esward Elgar publishing limited, Cheltenham, UK, 2^{eme} Edition, 2013, P66.

⁶ وائل عربيات، "المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية: أساليب الاستثمار، الاستصناع، المشاركة المتناقصة (النظرية والتطبيق)"، دار الثقافة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 132.

⁷ Syeda Fahmida Habib, "**Fundamentals of Islamic Finance and Banking**", Wiley, Cornwall, UK, 1st edition, 2018, P 163.

و. الإجارة المنتهية بالتملك: تعني هذه الصيغة أن يقوم البنك الإسلامي بتأجير أصل ما لشخص حقيقي أو مؤسسة لفترة زمنية محددة، قد تتجاوز فيها الأقساط الإجارية قيمة الأصل نفسه، بهدف أن يصبح المستأجر مالكا له بمجرد دفعه لكامل الأقساط المتفق عليها. فعندما يرغب المستأجر في أن يمتلك الأصل المالي بشكل نهائي، يمكنه أن يحصل عليه سواء عبر هبة أو بدفع مبلغ رمزي، أو عند دفع القسط الأخير من قيمة الأصل¹.

ز. القرض الحسن: وهي قروض خيرية ولا يتم فيها فرض أي فائدة عليها. وهي مخصصة عادة لأولئك الذين هم أقل ثراءً مثل المزارعين ورجال الأعمال الصغار، كما قدمت في بع الدول الإسلامية لطلاب العلم الذين يقومون بالدراسات المتقدمة والهادفة لإنشاء المؤسسات المشاريع².

عليه، فإن صيغ التمويل الإسلامي تتسم بكثير من المرونة في التطبيق، والعدالة في توزيع الناتج بين أطراف العلاقة التمويلية، أضف إلى هذا فتنوع وكثرة هذه الصيغ يفتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمفاضلة بينها حسب إمكاناتها ومتطلباتها.

خامسا. التمويل عن طريق اللجوء إلى السوق الثانية

السوق الثانية هي منصة تداول مفتوحة إلى جانب السوق الأولي، حيث تشمل الشركات المساهمة التي لا تلي المعايير القائمة في السوق الأولي. عادةً ما تُخصص هذه السوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستوفي المتطلبات القائمة في السوق الأساسية.

وعليه فإن السوق الثانية هي سوق تنظم بشكل مشابه للسوق الأساس من حيث القوانين والمعايير، ولكن بمتطلبات أقل. غير أن بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن السوق الأساس في قواعد القيد والإفصاح، وذلك لتناسب الظروف الخاصة بها مع الحفاظ على مستوى مقبول من الجودة والكفاءة في السوق. وفي حال كانت شروط الإفصاح أقل صرامة في السوق الثانية، يتم فإنه يتم تطبيق آلية تنفيذ مختلفة عن السوق الرئيسية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون نظام التنفيذ في السوق الثانوية هو (T + 1)، (T + 2) وقد تصل حتى (T + 5)، مما يعني أن عمليات البيع والشراء والانتقال بين الأسهم لا تتم في نفس اليوم بل في اليوم التالي أو بعد يومين أو أكثر. هذا التنظيم يهدف إلى ضبط السوق وتعويض النقص في الشفافية، والتي قد تكون أقل في هذا النوع من الأسواق³.

¹ محمود عبد الكريم أحمد إرشد، مرجع سبق ذكره، ص 63، 64.

² Hans Visser, Op.Cit, P 71.

³ سامية عمر عبدة، محفوظ جبار، "السوق الثانية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "سبل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 12 و13 ماي 2009، ص 08.

وتتماشى السوق الثانية بشكل كبير مع حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لمجموعة من الخصائص المميزة لها، نذكر منها¹:

- ♦ تخصيصها كسوق متخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ♦ السماح للشركات المسجلة فيها بتداول عقود السيولة؛
- ♦ التنوع في حجم وطبيعة المؤسسات المدرجة فيها، وعدم تجانسها؛
- ♦ مرونة الشروط المتعلقة بالإدراج فيها وتكلفتها المنخفضة نسبياً مقارنة بالسوق الأولي؛
- ♦ إمكانية تنازل المساهمين عن حصصهم دون خسائر أو ضرورة تصفية المؤسسة.

وعليه، تُعد السوق الثانية وسيلة لتعزيز بيئة الاستثمار في سوق الأسهم ودعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لتسهيلات التمويل المتاحة فيها. ومن المعروف أن هذه المؤسسات تواجه صعوبات في الحصول على التمويل البنكي، وبخاصة في الدول النامية، بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة. لذلك، تشكل السوق الثانوية بشروطها المرنة وسيلة لتلبية احتياجات التمويل لهذه المؤسسات. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن السوق الثانية تواجه تحديات عديدة في الدول النامية، بسبب تردد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الدخول فيها بسبب ضعف الخبرة أو الجهل بكيفية التعامل في البورصة.

2.2.4.1. الإدارة الفعالة لمالية المؤسسة

تتطلب الإدارة المالية في هذا النوع من المؤسسات تحديداً جيداً لمفهومى المثابرة والموازنة. فيجب فهم الأدوار المختلفة لهذين المفهومية وكيفية تطبيقها بشكل جيد في إدارة العمل اليومي لضمان الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهداف التوسع والنمو. وفيما يأتي شرح لمفهومى: المثابرة والموازنة²:

أولاً. المثابرة

غالباً ما يُعد التمويل الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامل الرئيسي الذي يحدد قدرتها على النمو والاستمرارية. ويمكن تحسين الوضع المالي للمؤسسة عادة من خلال طريقتين:

- ♦ التوسع التدريجي: حيث تستخدم الأرباح لتمويل التوسعات الإضافية تدريجياً؛
- ♦ اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية: عدم الاعتماد الكلي على المصادر الذاتية ومحاولة اختيار البديل الخارجي المثالي لتغطية احتياجات المؤسسة.

كلتا الطريقتين تتطلبان وقتاً وجهداً وتواجهان تحديات متعددة. في هذا السياق، تكمن أهمية المثابرة، حيث أن إصرار صاحب المؤسسة على الاستمرارية والتوسع، واستعداده لتعديل خطته، يمكن أن يساعده في التغلب على تلك الصعوبات.

¹ سامية عمر عبدة، محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص 09.

² أحمد عارف عساف، مرجع سبق ذكره، ص 305، 306.

ثانياً. الموازنة

في هذا الصدد، ينبغي لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مراعاة توازن الجوانب المالية والتشغيلية أثناء مراحل نمو الشركة. فمثلاً في فترة النمو، يتعين على قسم التسويق العمل على تجاوز قدرة المؤسسة المالية لضمان استمرارية النمو. لتجنب هذا الإشكال، ينبغي تبني بعض السياسات المحكّمة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الجوانب التشغيلية والمالية للشركة خلال فترات التوسع والنمو. من السياسات الممكن اعتمادها:

- ♦ وضع استراتيجيات مالية محكمة لتمويل عمليات التوسع دون التأثير السلبي على الاستدامة المالية للمؤسسة؛
- ♦ تحديد أولويات الاستثمارات والتوسعات الجديدة استناداً إلى تقديرات دقيقة للعائد المتوقع ومقارنتها بتكاليف التمويل؛
- ♦ تطوير نماذج للتوسع تستند إلى تحليل القدرة الشرائية وتوقعات السوق لضمان تحقيق أقصى قدر من العوائد؛
- ♦ تنفيذ أنظمة مراقبة مالية فعالة لتتبع أداء الاستثمارات والتكاليف والعائدات؛
- ♦ تعزيز التواصل والتنسيق بين أقسام المؤسسة المختلفة لضمان تنفيذ السياسات المالية والتشغيلية بكفاءة وفعالية.

3.4.1. مجال سياسة الدعم الفني والإداري

تعمل هذه السياسة على تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير مجموعة متنوعة من الخدمات الفنية. تشمل هذه الأخيرة التدريب والتأهيل إدارياً كما أم فنياً، تساعد في التحضير للمشروع وتشمل الدراسات التسويقية والاستشارات. ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذه الخدمات من خلال اللجوء إلى المؤسسات المختصة في هذا المجال التي أثبتت فعاليتها في هذا المجال. مما يضمن لها النجاح والاستمرار في مرحلة التوسع والتطوير. وفيما يأتي إشارة إلى بعض الهيئات الدعمة في هذا الصدد:

1.3.4.1. حاضنات المشروعات

استطاعت حاضنات المشروعات أن تفرض وجودها كأحد أهم الآليات التي ترفع من معدلات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة داخلها واستمراريتها.

أولاً. نشأة حاضنات المشروعات

تعود بدايات ظهور حاضنات المشروعات لسنة 1959م في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ظهرت لأول مرة متمثلةً بما يعرف بـ (مركز صناعات باتافيا)، لتتبعها العديد من دول العالم وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي التي استفادت من تلك التجربة وأقامت أول حاضنة في أوروبا عام 1986م. أما على المستوى العربي فتعد مصر أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجيا تابعة لوزارة الصناعة وذلك في عام 1998م. وقد شهدت الفترة الزمنية التي تلت نشوء هذه الحاضنات تطورات متلاحقة، ففي الثمانينيات وبدايات التسعينيات من القرن الماضي أضحت الحاضنات الأداة المجتمعية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو والاستمرار، بوصفها عاملاً أساسياً ومهم للنمو الاقتصادي في المنطقة التي نشأت فيها. ومنذ ذلك الحين بدأت وكالات التنمية الاقتصادية المحلية، والمؤسسات الحكومية والخاصة بتبني الحاضنات بوصفها أداة تقليص للاحتمالية الفشل، فضلاً عن كونها أداة تسريع عمليات الابتكار في الأعمال.

ولكن ما شهده العالم في النصف الثاني من التسعينيات مما يعرف بثورة تكنولوجيا المعلومات وما أسهمت به تلك الثورة من تغيير في القواعد الأساسية السائدة في الأسواق وفي صناعة الحاضنات والمتمثل في سرعة الوصول إلى السوق والبقاء فيها، كان العامل الرئيس لنجاح الحاضنات في عصر الإنترنت، فنشأت المشاريع المشتركة، وتزايدت جاهزية رأس المال وبرزت أحداث كثيرة استدعت الحاجة إلى الإدارة أكثر من الحاجة إلى الجانب الفني والخبرة. تلك التغيرات السوقية استدعت إعادة إنعاش أو إحياء ومن ثم إعادة تحديد مفهوم الحاضنات.

الجدول رقم 5.1: الخصائص الرئيسية لنموذج حاضنات المشروعات في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين

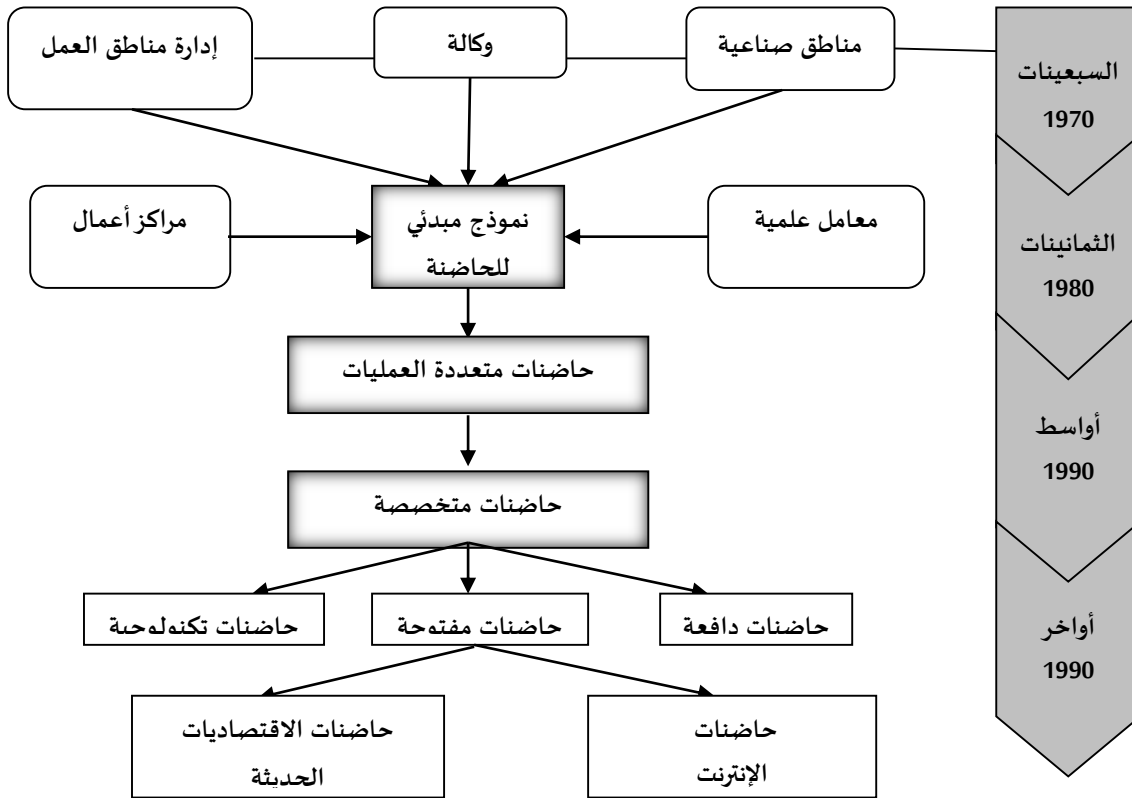
الحاضنات في الثمانينيات	الحاضنات في التسعينيات
ملكية عامة أو شبه عامة	ملكية خاصة
لا تهدف إلى الربح	لا تهدف إلى الربح
التوجه نحو المجتمع	التوجه نحو الأعمال
الرسوم لأغراض الخدمة	الملكية لأغراض الخدمة
تهدف إلى تقليص كلف الأعمال	تهدف إلى تقليص وقت الوصول إلى السوق
استخداماتها متنوعة	تركيز محكم وبالأخص على تكنولوجيا المعلومات

المصدر: توفيق جوادي، مفيد عبد اللاوي، عباس فرحات، "حاضنات الأعمال: نموذج عملي للقضاء على البطالة وتحقيق اقتصاد مستدام"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "استراتيجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي: 15 و 16 نوفمبر 2011، ص 05.

بجانب المرحلتين الزمنيتين السالفتي الذكر أعلاه يشير بعضهم إلى أن ما شهدته الحاضنات بدءاً من العام 1998م يعد نقطة تحوّل جوهريّة تعبر عن التحوّل، ويطلق بعضهم الآخر على حاضنات هذه المرحلة بحاضنات الجيل الثالث، إذ تمّ التحول إلى إنشاء حاضنات تهدف إلى الربح مستفيدة من التطورات الحاصلة في مجال المعلومات والاتصالات لتقديم الدعم والإسناد الذي أسهم في خلق نوع جديد من الحاضنات يعرف بالمشاريع المستندة إلى المعرفة، وأدت هذه التطورات كذلك إلى ظهور ما يعرف بالحاضنات الافتراضية أو ما يعرف بالحاضنات عديمة الحدود¹.

وقد تحققت منذ السبعينيات ولحد الآن تطورات متلاحقة في مجال إنشاء حاضنات الأعمال وقيامها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 5.1: مراحل تطور بروز حاضنات الأعمال



المصدر: ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعد الله المعضبيدي، "الأدوار الاستراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال: أنموذج مقترح لحاضنة عراقية للأعمال والتقانة"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث حول: "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، أيام: 27 . 29 أبريل 2009، ص 05.

¹ توفيق جوادي، مفيد عبد اللاوي، عباس فرحات، "حاضنات الأعمال: نموذج عملي للقضاء على البطالة وتحقيق اقتصاد مستدام"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "استراتيجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي: 15 و 16 نوفمبر 2011، ص 05.

ثانياً. مفهوم حاضنات المشروعات

أثار مصطلح الحاضنة نقاشاً وجدلاً بين المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات، مما أدى إلى تعدد التعريفات غير أن ما يمكن ملاحظته هو عدم خروج أغلب هذه التعريفات مرتبط بالمهام الأساسية المتمثلة عموماً في توفير البيئة السليمة لتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممارسة نشاطها.

في هذا الإطار عملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCAW) سنة 1992 بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP) بمشاركة مجموعة من المؤسسات الاقليمية والمحلية على وضع تعريف للحاضنة، ونصّه: " الحاضنة هي مؤسسة قائمة لها كيان قانوني وذات علاقة مباشرة بالريادين الذين يرغبون بإقامة مؤسسات، تستهدف تقديم حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والاستشارات والآليات المساندة بهدف تجاوز كل الصعاب المرافقة لمرحلة الانطلاق"¹.

كما يمكن عد الحاضنة هي ذلك الكيان المصمم لتسهيل بدء المؤسسات الفتية وتشغيلها وتطويرها، إذ تتيح للمقاولين وأصحاب المشاريع الصغيرة مختلف الخدمات المحلية المصممة خصيصاً لتلبية حاجاتهم². وعليه فالحاضنات تمنح الدعم اللازم لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يستطيعوا تطوير مؤسساتهم والاندماج في النسيج الاقتصادي.

ثالثاً. أنواع حاضنات المشروعات

نظراً لتعدد المجالات التي يمكن للمؤسسات الفتية والصغيرة والمتوسطة ممارسة نشاطها فيها، وحتى تستطيع الحاضنة تقديم مختلف الخدمات التي تساعد هذا النوع من المؤسسات على تجاوز العراقيل التي تواجهها تباينت أنواع الحاضنات، نقدم فيما يلي أهمها بناء على مجموعة من المعايير: أ - من حيث الاختصاص: يمكن تقسيم الحاضنات من حيث هذا المعيار إلى حاضنات متخصصة وحاضنات متعددة الاختصاص كما يلي³:

♦ حاضنات متخصصة: وهي الحاضنات التي تنحصر خدماتها المقدمة في جانب معين ومحدد تقدم فيه مختلف الاستشارات والمساعدات الفنية والمالية مما يسهل على المؤسسات الصغيرة تحديد حاجاتها واختيار نوع الحاضنة المناسب، فنجد حاضنات تكنولوجية وحاضنات تصنيعية وحاضنات بحثية... الخ؛

¹ "حاضنات الأعمال التكنولوجية"، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 1995، ص 03.

² "Qu'est-ce qu'une pépinière d'entreprises ?" , sur site : <http://www.gralon.net/articles/commerce-et-societe/services/article-qu-est-ce-qu-une-pepiniere-d-entreprises--2472.htm>, le : 03/ 01/ 2015.

³ "التقرير السنوي لسنة 2003 للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، الأمم المتحدة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2004، ص ص 17، 18.

♦ **حاضنات متعددة الاختصاص:** على عكس النوع السابق نجد ضمن الحاضنات متعددة الخدمات تلك الحاضنات التي تقدم جملة من الخدمات المتكاملة لوفرة أصحاب الاختصاص بها. كما نجد ضمن هذا النوع ما يطلق عليه الحاضنات المفتوحة التي تقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل بصفتها مركزا متكاملًا لدعم المؤسسات المحيطة.

ب - من حيث الجهات الراعية لها: تعددت الجهات الراعية للحاضنات فنجد:

♦ **الحاضنات الحكومية:** وهي الحاضنات التي تدعمها وترعاها الحكومات وهدفها الأساس دعم مستويات التنمية الاقتصادية من خلال نجاح نشاط المؤسسات واستمراريتها؛

♦ **الحاضنات الخاصة:** هي الحاضنات التي يرعاها الخواص ويتمثل هدفها الأساس في تحقيق الأرباح والعوائد الاستثمارية.

ج - من حيث الأهداف: يمكن تصنيف الحاضنات من حيث الأهداف التي تسعى لتحقيقها إلى ¹:

♦ **حاضنات ربحية:** وهي تلك الحاضنات التي تعتمد في تعاملاتها على مدى قدرتها على تحقيق الأرباح وتنشئها عادة المؤسسات التمويلية لتقدم من خلالها كل الخدمات التي تحتاجها المؤسسات ويتنشر هذا النوع خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي؛

♦ **الحاضنات غير الربحية:** تورعاها عادة الحكومات، لتجسد من خلالها استراتيجية دعم مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكون عادة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي.

رابعا. أهداف حاضنات المشروعات

تسعى الحاضنات إلى تحقيق الأهداف الآتية ²:

- ♦ الترويج لروح الريادة ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة صعاب مرحلة الانطلاق؛
 - ♦ ربط المؤسسات الكبيرة بالمؤسسات الصغيرة بصفتها مشروعات مغذية لها؛
 - ♦ تحقيق معدلات نمو عالية للمؤسسة من طريق الخدمات المقدمة؛
 - ♦ توفير فرص عمل دائمة وغير دائمة بالمؤسسات؛
 - ♦ تعمل مركزا تنمويا للمجتمع المحيط بالحاضنة مع تقديم خدماتها الفنية للمؤسسات خارج الحاضنة.
- خامسا. الخدمات التي تقدمها الحاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل الحاضنة الإطار المفضل لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منحها المساعدات اللازمة إلى جانب مختلف الحوافز الاستثمارية المقدمة. كما أنها مسؤولة عن تقديم الخدمات الآتية ³:

♦ تقديم النصح والمشورة في مجال المحاسبة والقانون والتجارة والتمويل من خلال التعريف بفرص مصادر التمويل المتاحة؛

¹ حاضنات الأعمال التكنولوجية"، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 39، 40.

³ Farida Merzouk, "PME et compétitivité en Algérie", revue économie & management, faculté des sciences économiques & gestion, université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algérie, N 09, Octobre 2009, p 07.

- ♦ إدارة تأجير المحلات التجارية؛
- ♦ استقبال المؤسسات التي أنشئت حديثا لفترة محددة ومرافقتها؛
- ♦ تقديم الدعم للتدريب على مبادئ الإدارة وأساليبها في مرحلة نضوج المشروع من خلال لجانها المتخصصة.

وعليه، فالحاضنة تقدم حزمة من الخدمات المتكاملة التي ترتبط مباشرة بالصعاب التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعند انتساب هذه الأخيرة إلى الحاضنة يمكنها بذلك الحصول على مزايا متعددة من دعم مالي وفني ودعم تسويقي إلى جانب استفادتها من علاقات وتعاون الحاضنة مع مختلف الجهات ذات العلاقة مع المؤسسة وذلك داخل أو خارج الحاضنة.

2.3.4.1. العناقيد الصناعية

بدأت معالم هذا المفهوم تتبلور عام 1990 عندما قام الأستاذ في كلية هارفارد للأعمال Michael Porter بإصدار كتابه الشهير "الميزة التنافسية للأمم" *The competitive Nation of advantage* وقد أحدث هذا الكتاب ما يشبه الثورة في نظريات توطين المشروعات الصناعية حيث قام الكاتب بتحليل نماذج من المشروعات الصناعية ودراستها في عشر دول صناعية ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات أطلق عليها وصف العناقيد الصناعية *"Cluster Industrial"*¹.

أولا. مفهوم العناقيد الصناعية

تعدد تعريفات العناقيد الصناعية وفيما يأتي بعضها:

- ♦ تعد العناقيد الصناعية بصفتها مصطلحا اقتصاديا التجمعات الجغرافية محلية كانت أو اقليمية أو عالمية لعدد من المؤسسات المرتبطة بعضها ببعض في مجال معين فتنتج منظومة من الأنشطة تعمل على إحداث التكامل والتنافس في آن واحد. وعلى هذا الأساس تتضمن العناقيد الصناعية المصنعين والموردين للمدخلات كعناصر الإنتاج، والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية وكذا الموردين لبعض عناصر البنية التحتية الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى الوكالات التسويقية ومنتجي المواد المكملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة².

¹ Wessem Dey, "Les clusters comme une plate-forme territoriale d'incubation des PME/PMI : Quel modèle du financement possible ? Citation au cas Algérien", Communication présentée lors du colloque national : "Le rôle des regroupements et clusters industriels dans le développement des petites et moyennes entreprises et dans leur soutien à la compétitivité locale et internationale", la Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, Laboratoire d'Auto Développement et Bonne Gouvernance , l'Université du 8 Mai 1945, Guelma, Algérie, le: 29 et 30 mai 2013, p. 8.

² هشام طراد خوجة، صلاح الدين سولم، "تعظيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التكامل مع المشاريع الكبيرة بإتباع استراتيجية العناقيد الصناعية: قراءة في تجربة اليابان وكوريا الجنوبية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها محليا ودوليا"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 29 و 30 ماي 2013، ص 10

♦ يعرف العنقود الصناعي على أنه "سلسلة من الصناعات المترابطة، تتميز بالتعاون والتنسيق بين عناصرها، وذات العلاقة فيما بينها سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو أساليب الانتاج أو التكنولوجيا المستخدمة، أو شريحة المستهلكين المستهدفة أو قنوات التوزيع... الخ. هذه الصناعات المتميزة تستطيع أن تنافس على المستوى المحلي والعالمي عندما تتشكل المؤسسات الداعمة والمرتبطة بها لتكون عنقود صناعيا متكاملًا تتعاون في إطاره لتحقيق أعلى ربحية"¹.

ومنه، فإن العناقيد الصناعية هي مجموعة من الشركات التي تتركز في موقع جغرافي مشترك تدعمها وترتبط بها مؤسسات أخرى مشكّلةً نظامًا متكاملًا من الأنشطة يحقق ربحية أعلى.

ثانيا. معايير تصنيف العناقيد الصناعية

تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي يُنظر للعنقود من خلالها وتبحث في أنواع العناقيد حسب النشأة أو المنتج أو درجة التخصص أو نوعية الترابط أو حسب الهيكل. فحسب النشأة يمكن أن يتكون العنقود بشكل طبيعي نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة نتيجة لتوفر الموارد الطبيعية أو وجود المهارات اللازمة لدى السكان وارتفاع الطلب المحلي. وحسب النوع يمكن أن يصنف على أنه عنقود صناعة السيارات أو عنقود خدمات مالية أو عنقود صناعة الاتصالات... الخ. وقد يصنف العنقود حسب درجة التخصص في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة إلى الصناعة أو في التخصص في سوق جغرافي معين. أما حسب الحجم فقد يكون العنقود كبيراً أو صغيراً حسب معايير الدراسة والتي تعتمد على حجم المبيعات أو الانتشار الجغرافي أو عدد الشركات، ومن حيث العدد تفترض منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن العنقود الصناعي يجب أن لا يحتوي على 100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ليصل إلى الحجم الحدي لمستوى الفعالية الداخلية الذي يمكنه من مقاومة أية صدمات خارجية².

ثالثا. أهداف انضمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العناقيد الصناعية

انضمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العناقيد الصناعية يمكنها من تحقيق العديد من الأهداف نذكر أهمها فيما يأتي³:

¹ بلقاسم زايري، "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، سطيف، الجزائر، العدد 07، 2007، ص 173.

² محمد طرشي، "العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 13، جانفي 2015، ص ص 8، 9.

³ G. Duranton, Alii, "Les pôles de compétitivité : que peut-on en attendre ?", ENS édition, Paris, France, 2008, pp 21, 22.

- ♦ ارتباط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعنقود يمكنها من الحصول على مستلزماتها في وقت أقل من منافسيها، ما يسمح لها باستغلال فرص المحيط الخارجي؛
- ♦ تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان إلى العمالة الماهرة، غير أن انضمامها إلى العنقود الصناعي يمكنها من جلب الكفاءات وتطويرها بصفقتها أحد مفاتيح النجاح لمواجهة المنافسة؛
- ♦ تمركز المؤسسات الخاصة بالصناعة نفسها جغرافيا داخل العنقود يساعد على زيادة إنتاجها بـ 5% من خلال الاستفادة من تخفيض التكاليف في إطار تحقق العلاقة مورد - عميل؛
- ♦ زيادة ارتباط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات الكبيرة من خلال علاقات العنقود بهذه الأخيرة، مما يكسبها مزايا عديدة؛
- ♦ الوصول إلى الأسواق الدولية باستغلال امكانات العنقود وعلاقاته في التعريف بمنتجاتها. وعليه، فتشجيع الحكومات إنشاء العناقيد يعد إحدى الخطوات التي تعمل على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المنتمية إليها، مما يسهم في تطوير المنتجات على المستوى المحلي وفتح لها فرص الولوج إلى الأسواق العالمية.

3.3.4.1. مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل

عمدت العديد من الدول إلى توفير المشاتل ومراكز التسهيل كآليات إضافية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا. مشاتل المؤسسات

مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عادة ما تكون عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها ومساعدتها¹.

أ. أهداف مشاتل المؤسسات: تسعى المشاتل لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها²:

- ♦ تطوير التعاون مع المحيط المؤسسي؛
- ♦ المشاركة في الحركة الاقتصادية؛
- ♦ تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة؛
- ♦ ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- ♦ تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

¹ محمد رشدي سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 150.

² "هياكل دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، عن المديرية الولائية للصناعة والمناجم لولاية بسكرة، عن الموقع: http://www.dipmepi-biskra.com/page.aspx?page_id=42 ، يوم: 14/02/2015.

- ب - مهام مشاتل المؤسسات: تحقيق الأهداف السابقة لمشاتل يعتمد على قيامها بجملة المهام الآتية^١:
- ♦ استقبال حديثة النشأة واحتضانها ومرافقتها لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
 - ♦ تقوم المشاتل بوضع محلات تحت تصرف المشاريع، تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع، كما تتولى عملية تسييرها وإيجارها؛
 - ♦ فحص مخططات الأعمال للمستأجرين المحتملين الحاملين للمشاريع داخل المشتلة؛
 - ♦ دراسة كل أشكال المساعدة والمتابعة؛
 - ♦ إعداد مخطط توجيه لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة؛
 - ♦ دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الجديدة وإقامتها؛
 - ♦ مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعاب والعراقيل التي تواجهها؛
 - ♦ وضع الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية اللازمة تحت تصرف المؤسسات المحتضنة؛
 - ♦ إعداد برامج العمل.

ثانيا. مراكز التسهيل

مراكز التسهيل هي هيئات استقبال وتوجيه ومرافقة لحاملي المشاريع ومنشئي المؤسسات والمقاولين، كما أنها قاطرة لتنمية روح المؤسسة فهي تجمع بين كل من رجال الأعمال، المستثمرين والمقاولين والإدارات المركزية والمحلية ومراكز البحث وكذا مكاتب الدراسات والاستشارة ومؤسسات التكوين وكل الأقطاب الصناعية والتكنولوجية والمالية^٢.

أ - أهداف مراكز التسهيل: تسعى مراكز التسهيل لتحقيق الأهداف الآتية^٣:

- ♦ وضع شبك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
- ♦ تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع والمقاولين؛
- ♦ مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية؛
- ♦ تطوير ثقافة المقابلة؛
- ♦ البحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛
- ♦ تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
- ♦ ترقية تعميم المهارة وتشجيعها؛

^١ "هياكل دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، عن المديرية الولائية للصناعة والمناجم لولاية بسكرة، مرجع سبق ذكره>

^٢ ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

^٣ "هياكل دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، عن المديرية الولائية للصناعة والمناجم لولاية بسكرة، مرجع سبق ذكره.

- ♦ تـثـمـيـن الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية؛
 - ♦ نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها؛
 - ♦ مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.
- ب - مهام مركز التسهيل: تقوم مراكز التسهيل بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المهام الآتية¹:

- ♦ دراسة الملفات التي يقدمها حاموي المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها؛
- ♦ مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية؛
- ♦ تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مساهمهم المهني؛
- ♦ مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير؛
- ♦ تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية والاستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع؛
- ♦ تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ♦ دعم تطوير القدرة التنافسية؛
- ♦ المساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن المشاتل ومراكز التسهيل عادة ما تكون ذات طابع عام، غير أن نجاحها في دعم المؤسسات الناشئة خاصة شجع كثيرا من الدول على اعتماد مشاتل ومراكز متخصصة ومنها مراكز التجديد على وجه الخصوص ويقتصر دور هذه الأخيرة فعلى دعم المشروعات الجديدة.

4.3.4.1. الامتياز التجاري (الفرانشيز: Franchise)

استطاعت عقود الامتياز التجاري دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول نظرا للامتيازات التي تمنحها هذه التقنية لهذا النوع من المؤسسات.

أولا. نشأة الامتياز التجاري

كانت البدايات الأولى لظهور الامتياز التجاري بفرنسا في السنوات 1928 . 1929 مع العلامات التجارية Pigier ، و Coryse Salomé . غير أن الظهور الفعلي بالمواصفات الحالية للامتياز التجاري كان بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1930، بغرض التملص من قوانين " مكافحة الاحتكار Anti Trust – " المفروضة على توزيع السيارات وحضر البيع المباشر من المصنع إلى المستهلك. حيث قام افراد

¹ عن المديرية الولائية للصناعة والمناجم لولاية بسكرة، مرجع سبق ذكره.

سلون "Alfred Sloan" رئيس شركة جنرال موتورز ومساعد بصياغة حيثيات المشهد الاقتصادي، القانوني والتجاري لنظام الامتياز التجاري. وإذا كان الامتياز التجاري قد ظهر بداية في مجال السيارات (مبيعات السيارات وتوزيع البنزين) مع العلامات التجارية المعروفة مثل جنرال موتورز أو فورد، فإنه سرعان ما انتقل إلى قطاعات أخرى خاصة المطاعم كالكتاكي مثلاً¹. ومن ثم، هدف التجار من ورائه إلى مضاعفة رقم أعمالهم والزيادة في أرباحهم دون اللجوء إلى الاستثمارات المباشرة ذات التكاليف المرهقة. أما بالنسبة إلى الدول الأوروبية فلم تعرف هذه النوعية من العقود إلا ابتداءً من خمسينيات القرن العشرين، لكن البداية الفعلية لهذا الأسلوب الجديد تعززت وبشكل رسمي ابتداءً من سنة 1972 التي صادفت تأسيس الفدرالية الأوروبية للامتياز التجاري (Fédération Européenne de la Franchise F.E.F) التي كان لها الفضل في الإسراع بإخراج المدونة الأوروبية للامتياز التجاري التي تمخض عنها مفهومه سنة 1991، حيث اعتمد من قبل دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا التي عززته فيما بعد بقانون دوبان "Loi Doubin" والقوانين التنظيمية الأخرى، هذا بالإضافة إلى ما جاء به اجتهاد القضاء الأوروبي عموماً والفرنسي على وجه الخصوص².

وهو ما جعل أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تظهران في الواجهة، باعتبارهما أحد أهم رواد استعمال هذه التقنية. حيث تم تسجيل سنة 2013 بفرنسا، 1800 امتياز يضم 100 ألف مؤسسة بما يعادل 183 مليار أورو كرقم أعمال بالنسبة إلى الأعمال المحققة، وذلك في مجالات الإطعام (الأكل السريع، البيتزا... الخ)، الخدمات (التنظيف والحلاقة... الخ) والسيارات... الخ³.

ثانياً. مفهوم الامتياز التجاري

يعرف عقد الامتياز التجاري على أنه اتفاقية يقوم بموجبها منتج، تاجر، موزع أو مقدم خدمات يسمى مانح الامتياز (le Franchiseur) بالسماح للطرف الثاني المسمى ممنوح الامتياز (le Franchisé) باستخدام علامة تجارية أو حقوق الملكية الفكرية بصفة عامة مقابل دفع رسوم خاصة للاستفادة من الخدمات الممنوحة له⁴.

كما عرفته الفدرالية الأوروبية للامتياز في مدونتها لقواعد السلوك المعمول بها في 01 جانفي 1991 على أنه: "نظام تجاري للسلع و / أو الخدمات و / أو التكنولوجيات، يستند على تعاون وثيق ومستمر بين

¹ Michel kahn, "franchise et partenariat : développer ou intégrer un réseau d'enseigne en commerce organisé indépendant", Dunod, Paris, France, 6^{ème} édition, 2014, 2014, P 04

² "عقد الامتياز التجاري"، عن الموقع: www.fptetouan.tk/wp-content/uploads/2013/12/imitiyazTijari.pdf ، يوم: 2015/01/12.

³ Michel kahn, Op. Cit, P 07.

⁴ "Contrat de Franchise: définition et typologie", publications du CCI D'ALSACE, (le : 08/ 09/2014), sur site : http://www.alsaeco.com/publicmedia/pdf/CONTRAT_DE_FRANCHISE___DEFINITION_ET_TYPOLOGIE.pdf, le : 15/ 01/2015.

مؤسسات مستقلة قانونيا وماليا تكون لنا أطراف عقد الامتياز. أين يقوم المانح للامتياز بمنح الممنوح له الحق في استغلال مؤسسة بما يتوافق كع مفهوم الامتياز مقابل مساهمة مالية مباشرة أو غير مباشرة لاستخدام العلامة التجارية للسلعة و / أو الخدمة والمعرفة وغيرها من حقوق الملكية مع إمكانية تقديم الدعم والمساعدة التجارية والتقنية في إطار ما جاء به العقد بين طرفين الامتياز خلاله مدته"¹.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن عقد الامتياز يكون عادة أكثر تعقيدا من عقد ترخيص العلامة، فهو يتضمن منح الترخيص على العلامة، منح تراخيص لاستعمال حقوق ملكية فكرية أخرى، منح تراخيص لاستعمالها لخطط التسويق وتوزيع المنتجات المعنية وبعض المعارف التقنية. ومن أشهر أمثلة عقود الامتياز هي أنواع الامتياز الممنوحة بخصوص سلاسل محلات الطعام الجاهز السريع "الماكدونالدز McDonald's" حيث تعد محلاتها بالعلامة نفسها وبالمظهر نفسه والهوية العامة لكل محلات مانح الحق². على هذا الأساس، يعد نظام الامتياز التجاري استنساخا للمشاريع الناجحة وتطبيقاتها بنفس الأسلوب التي نجحت به، كما أن عامل الاسم التجاري الناجح له تأثير كبير في جذب المستهلك للمشروع والتعامل معه وهو ما يفتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجاوز العديد من الصعاب وبخاصة في بداية حياتها ويمكنها من اكتساب الخبرة اللازمة لذلك.

ثالثا. فوائد الامتياز التجاري بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك أربعة أبعاد لفوائد تطبيق إدارة نظم الامتياز التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي فوائد استراتيجية، مالية، تسويقية وفوائد تشغيلية وإدارية. نوجها كالاتي³:

أ - الفوائد الاستراتيجية: وتتمثل في:

- ◆ حجم مخاطرة استثمارية أقل؛
- ◆ فرصة التركيز على المتغيرات السوقية المحلية؛
- ◆ حجم منافسة أقل نسبيا؛
- ◆ توفير برامج بحث السوق؛
- ◆ الفرصة للتطوير المستمر للمنتجات والخدمات؛
- ◆ الانضمام إلى شبكة ممنوحي الامتياز من رجال الأعمال.

¹ "Caractéristiques de la Franchise", publications de la société ST Développements, sur site: http://www.toute-la-franchise.com/images/zoom/pdf/tout_sur_les_franchises.pdf, le : 15/ 01/2015.

² الأحمر كنعان، "الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالعلامات التجارية لأغراض عقود الترخيص والامتياز"، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة الوطنية حول: "الملكية الصناعية من أجل ريادة الأعمال والتجارة والبحث والتطوير"، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، دمشق، سوريا، يومي: 11 و 12 ماي 2014، ص ص 8، 9.

³ ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

ب - الفوائد المالية: وتتمثل في:

- ◆ استثمار أقل بسبب تفادي عنصر التجربة والخطأ؛
- ◆ الاستفادة من القوة الشرائية لمناح الامتياز؛
- ◆ مصروفات تسويقية وتشغيلية مدروسة بعناية؛
- ◆ فرصة أكبر لزيادة الأرباح والعائد على الاستثمار.

ج - الفوائد التسويقية: وتتمثل في:

- ◆ اسم تجاري أكثر انتشاراً ومصداقية؛
- ◆ منتجات وخدمات محل ثقة الجمهور؛
- ◆ خطط تسويقية مجربة ومعتمدة؛
- ◆ الضخ المستمر للأفكار الجديدة للمنتجات والخدمات وطرق ترويجها.

د - الفوائد التشغيلية والإدارية: وتتمثل في:

- ◆ إمكانية التشغيل بهيكل تنظيمي صغير نوعاً ما؛
- ◆ توفر برامج مراقبة الجودة؛
- ◆ توفر برامج تدريب معدة مسبقاً؛
- ◆ ارتفاع مستوى جودة المنتجات أو الخدمات؛
- ◆ استمرارية الجودة وتوحيد مستوياتها؛
- ◆ فرصة وافرة في التحسن المستمر في الأداء.

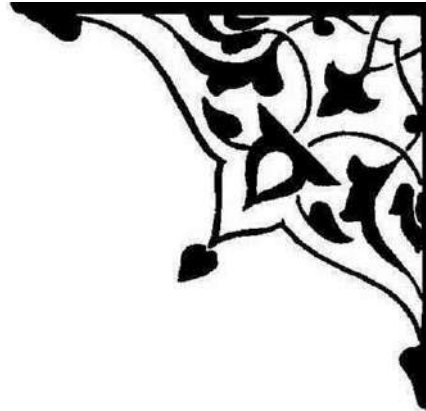
وعليه، نجد أن وضع الإطار التشريعي لنظام الامتياز التجاري يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من أحدث نظم التسويق والإدارة ونقل التكنولوجيا والخبرات وتوفير فرص العمل وذلك في معظم القطاعات الإنتاجية والخدماتية.

مما سبق، نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل ركيزة أساسية في الاقتصادات الوطنية، تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز التنمية المحلية والوطنية. غير أنه لتحقيق الأهداف المرجوة منها والمساهمة بفعالية في التنمية، فإنها بحاجة إلى دعم شامل من مختلف الجوانب، بما في ذلك التشريعات الداعمة والتمويل الملائم والأمور الفنية... الخ.

خلاصة الفصل الأول

يعد الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدول تحولاً ملموساً نحو فهم أعمق لدور هذا القطاع الحيوي في دفع عجلة التنمية. إذ يُشكل دورها محورا أساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز الابتكار وخلق فرص العمل، مما يساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي. ومن الملفت للانتباه أن هذا الاهتمام لا يعكس فقط الوعي بأهمية دور هذه المؤسسات في الاقتصاد، بل ينطوي أيضاً على التعرف على التحديات والعقبات التي تواجهها، والعمل على تطوير السياسات والبرامج التي تساهم في تذليل هذه العقبات وتعزيز النمو الاقتصادي. وبالتالي، يُظهر هذا التطور الحالي تحولاً ملموساً في الرؤية نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم السعي لتوفير الدعم المالي والفني للمقاولين الشبان وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في إنشاء بيئة داعمة ومشجعة للريادة والابتكار واستمرارية هذه المؤسسات وتطورها.

ومن جهة أخرى، يتعين على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يكونوا على دراية تامة بالمشكلات والصعاب التي تعيق استمرارية مؤسساتهم وتطورها، والعمل على تحديد أولوياتها ومدى تأثيرها على نمو مؤسساتهم واستدامتها. فالتعرف على المشكلات وفهمها بشكل جيد يمثل الخطوة الأولى نحو إيجاد الحلول المناسبة التي تضمن استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها، وتعزيز قدرتها على التنافسية في السوق المحلية والعالمية ومن ثم مساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف المنتظرة منها اتجاه التنمية المحلية والوطنية.



II. التنمية المحلية وآلية دعم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة لها

تمهيد

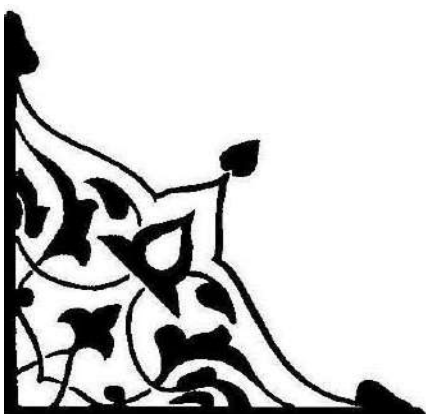
1.2. مدخل للتنمية

2.2. نشأة التنمية المحلية، مفهومها وركائزها

3.2. آليات تحقيق التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها

4.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفتهما مدخلا لتحقيق التنمية المحلية

خلاصة الفصل الثاني



تمهيد

يعد الوعي بضرورة تبني التنمية المحلية تحولا جوهريا في المفاهيم التنموية الحديثة، إذ أصبحت عملية التنمية في وقتنا الحاضر تستند إلى المشاركة الفعلية للسكان المحليين. هذه المقاربة التشاركية تتيح تظافر الجهود المحلية والحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمواطنين مما يُسهم في تعزيز مستويات التنمية، من خلال القدرة على تفعيل الموارد المحلية وتطوير القدرات الذاتية، إلى جانب توفير فرص العمل. وعليه، يسمح هذا النهج المتكامل بتحقيق تحسينات ملموسة في مستوى معيشة المواطنين.

ورغم ذلك تواجه التنمية المحلية العديد من الصعاب والعقبات التي تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها المنشودة، ما يؤدي إلى تعثر تنفيذ المشاريع الأساسية مثل بناء المدارس والمستشفيات، وتطوير شبكات المياه والصرف الصحي، والمشاريع الإنتاجية والخدمات التي تلبي حاجات المجتمع المحلي، ما يؤثر بشكل مباشر على جودة حياة السكان المحليين. وهو ما يدفع الحكومات والجهات المسؤولة إلى وضع استراتيجيات تنموية شاملة لتحقيق التكامل بين مختلف الأطراف الفاعلة في العملية التنموية مما يُسهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المرجوة ومن ثم تنمية متوازنة تشمل جميع المناطق.

في هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون أحد أهم البدائل التي تعتمد عليها الدول لتحقيق أهداف التنمية المحلية نظرا لطبيعة هذه المؤسسات وقدرتها على تلبية متطلبات التنمية المحلية بأبعدها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن أجل التعمق فيما سبق، ارتأينا تقسيم الفصل الثاني للدراسة المعنون بـ "التنمية المحلية وآلية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها" إلى أربعة أقسام متسلسلة يضم القسم الأول مدخل للتنمية يوضح أهم المفاهيم والنظريات الخاصة بالتنمية. أما القسم الثاني فقمنا بدراسة نشأة التنمية المحلية ومفهومها وركائزها، لندرس في القسم الثالث آليات تحقيق التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها أين تم التركيز على أهم نماذج وبرامج التنمية المحلية مقوماتها وأهم المعوقات التي تصادف تحقيقها لأهدافها المنشودة. أما في القسم الرابع، فيشمل تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفتها مدخلا لتحقيق التنمية المحلية للوقوف على آلية إسهامها في دعم المسار التنموي.

1.2. مدخل للتنمية

يعد موضوع التنمية من أهم الموضوعات التي تشغل تفكير الاقتصاديين سواء في الدول التي بلغت اقتصادياتها درجة عالية من التقدم أو الدول التي لاتزال حديثة النمو. ومنه، فالبحث عن متطلبات التنمية بأبعادها المختلفة التي تمكن من التغلب على عوائق تحقيقها، كان ولا يزال يمثل عاملا مشتركا في اهتمام المجتمعات.

1.1.2. تطور مفهوم التنمية

تتعدد التعريفات التي قدمها الباحثون لمفهوم التنمية، وذلك تبعا للدائرة المحورية التي يستند إليها كل باحث ويرى أنها تمثل جوهر التنمية.

1.1.1.2. المراجعات الفكرية لمفهوم التنمية

شهد مفهوم التنمية سلسلة مترابطة من التطورات التي حملت في طياتها العديد من المقاربات الفكرية. يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 1.2: التطور التاريخي لمفهوم التنمية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- محمد غنيم عثمان، ماجدة أحمد أبو زنت، "التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 15.

ويمكن شرح السابق كالآتي:

أولا. المرحلة الأولى: التنمية بصفتها مرادفا للنمو الاقتصادي

ساد هذا المدخل بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية الستينيات، وتأتي التنمية حسب مرادفا للنمو الاقتصادي من خلال التركيز على الجوانب الاقتصادية. حيث كان ينظر لهما بأنهما الطاقة الانتاجية الاقتصادية، حتى أن بعضهم قام في هذه الفترة بتقديم تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة في الناتج

القومي الإجمالي تتناسب مع خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة ومعدلات التزايد السكاني في الدول النامية¹.

تدعم هذا الاتجاه مع ظهور كتاب روستو * بعنوان "The stages of economic growth" سنة 1960 الذي تضمن ما أطلق عليه (نظرية مراحل النمو)، والتي تفسر من خلالها المراحل التي يتعين أن تمر بها الدول النامية حتى تصل إلى تحقيق النمو والتنمية. إلى جانب ظهور نموذج هارود **. دومار ***، كانت بداية نموذج دومار سنة 1949 تركز على أن الاستثمار يمارس تأثيراً مضاعفاً في الاقتصاد. فمن جانب الطلب (في المدى القصير) نجد التغير في الاستثمار (I) يحدد عن طريق المضاعف الكينزي، مستوى الدخل والطلب الكلي. تأثير الدخل يرتبط بالزيادة في الاستثمار ويساوي $\Delta I [1/(1-C)]$ وهذا يعني أن $\Delta I [1/S]$ أو S $= 1-C$ مع العلم أن C و S يمثلان على التوالي الميول الحدية للاستهلاك والادخار. أما من جانب العرض (في المدى الطويل)، فنجد الاستثمار (I) يسهم في زيادة القدرة الإنتاجية وذلك بنسبة $1/V$ حيث V هي معامل رأس المال ويمثل مقلوب متوسط إنتاجية رأس المال $V = k/y$ (k: مخزون رأس المال و y: الإنتاج)².

ثانياً. المرحلة الثانية: ربط التنمية بعملية إعادة التوزيع

كما سبقت الإشارة إليه، دأب الفكر الاقتصادي ما بين 50 . 60 على جعل النمو مرادفاً للتنمية واستخدام نمو الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للتنمية، غير أن تجارب البلدان في تحقيقها معدلات نمو موجبة ومرتفعة نسبياً بخلاف سنوات الثمانينيات، حيث ألفت أزمة التنمية العالمية بظلالها على البلدان النامية من خلال تحقيقها معدلات نمو سالبة منعها من اللحاق بالبلدان المتقدمة، أدت إلى إعادة النظر في مدلول مصطلح التنمية.

¹ إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، دار الشروق للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2001، ص 13.

* والت ويتمان روستو Walt Whitman Rostow [07 أكتوبر 1916 / 13 فيفري 2003]: هو خبير اقتصادي أمريكي، شغل عدة مناصب استشارية أهمها: مساعد خاص لشؤون الأمن القومي للرئيس الأمريكي ليندون جونسون من 1964 حتى 1968. من أهم أعماله كتابه "The stages of economic growth".

** هارود Sir Henry Roy Forbes Harrod [13 فيفري 1900 / 08 مارس 1978]: اقتصادي إنجليزي، من مقالاته "An Essay on Dynamique Theory"، والذي اعتمد في إنجازه على أفكار النظرية العام للعمل لكينز، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي أفسى دومار من خلال نموذج هارود-دومار.

*** دومار Evsey David Domar [16 أبريل 1914 / 01 أبريل 1997]: اقتصادي روسي أمريكي، ارتبط اسمه بالاقتصادي هارود في إطار نموذج هارود . دومار

² Arnald DIMER, "croissance économique", cours en Economie générale de l'université Blaise Clermont Fernand II IUFGM Auvergne, sur site: <http://www.oeconomia.net/private/cours/economiegenerale/CAPET/04.croissance.pdf>, le : 20 / 09 / 2014.

ومن ثم، نادى كثير من الاقتصاديين وصناع السياسة بخلع التركيز على الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي والتركيز على معالجة الفقر المتفشي وعدم العدالة في توزيع الدخل والبطالة المتصاعدة.

باختصار، فإنه في فترة السبعينيات أعيد تعريف التنمية في صورة التقليل من الفقر وعدم المساواة والبطالة في سياق اقتصاد يرفع شعار إعادة التوزيع من النمو¹.

ثالثا. المرحلة الثالثة: ظهور مصطلح التنمية الشاملة

نظرا لكون الحياة الإنسانية لا تقتصر على جملة العوامل الاقتصادية والاجتماعية فقط هناك الجوانب الثقافية والسياسية...وما إلى ذلك، دعت الضرورة إلى ظهور مفهوم آخر يعالج النقص الحاصل في مفهوم التنمية. بناءً على ذلك بدأ التوجه نحو التنمية الشاملة في منتصف السبعينيات. والشمولية تحث على مشاركة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في السياسات التنموية والتنظيمية².

فُعُرفت التنمية الشاملة بأنها "عملية تطوير بنية المجتمع أو التغيير الهيكلي الذي يشمل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والفكرية، بهدف تحقيق الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع، ومن ثم التركيز الأساسي على الفرد داخل المجتمع، وتلبية رغباته واحتياجاته، وتحقيق ذلك ضمن الإطار السياسي والفكري الذي يعبر عن هويته، وذلك داخل حدود القيم الدينية التي توجهه"³.

وعليه، جوهر هذا المفهوم هو الفرد وكل ما يحيط به من متطلبات، ذلك أننا إزاء مشروع واسع متكامل يمس جميع جوانب الحياة، والتعامل مع هذا النوع من مشاريع يتطلب تضافر جميع الجهود الفاعلة.

رابعا. المرحلة الرابعة: التنمية البشرية

بدأ ظهور مصطلح التنمية البشرية مع إصدار أول تقرير للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990م ولقي هذا المفهوم اهتماما من المختصين بالعلوم الاجتماعية والاقتصادية، ويرى بعضهم أن تاريخ التنمية البشرية يعود إلى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية منذ القرن الثامن عشر، وامتد إلى القرن العشرين. غير أن المفهوم عند تلك المدارس يختلف عن المفهوم في حالته الجديدة، فالأول عدّ العمل عنصرا من عناصر الإنتاج، وأنه يعكس النمو والتقدم، فيما ذهب

¹ ميشال تودارو، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة: محمد حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 52.

² نور الدين رواينية، "التنمية بين إشكالية تحديد المفهوم ومتطلبات الواقع"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 23، نوفمبر 2011، ص 189.

³ عصام عمر مندور، "التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص ص 29، 30.

المفهوم الجديد إلى أن الإنسان هو جوهر التنمية وأن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والإدارية والسياسية ومجالات عديدة أخرى¹.

عُرفت التنمية البشرية في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية سنة 1990م على أنها: "عملية توسيع الخيارات المتاحة لكل فرد، مع العلم أن هذه الخيارات غير محدودة وتتطور مع مرور الوقت. ومهما كانت مستويات التنمية، لا بد من تحقيق الشروط الأساسية التالية: العيش لمدة طويلة وبصحة جيدة، اكتساب المعارف والحصول على الموارد الضرورية للاستمتاع بمستوى معيشي مقبول، وإذا لم يتحقق أحد الشروط السابقة فإن العديد من الفرص سيتعذر الوصول إليها"².

كما يدعو هذا المنهج الجديد إلى إعطاء مكانة مهمة لنظم التعليم والصحة عند تبني عمليات التنمية وسياساتها من خلال التركيز على حاجات المورد البشري ومتطلباته في عملية التنمية³.

خامسا. المرحلة الخامسة: التنمية المستدامة

يعود استخدام المصطلح لناشطين في منظمة غير حكومية سنة 1980م تدعى World Wild Life Fund، وترجم آنذاك إلى اللغة العربية بعدة مسميات منها التنمية القابلة للإدامة، أو التنمية القابلة للاستمرار، التنمية المتواصلة... الخ. وتُعد رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brundtland أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987م في تقرير «Notre avenir à nous» للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية⁴.

فتم تعريف التنمية المستدامة حسب Brundtland على أنها: "التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحالي دون حرمان الأجيال القادمة من إمكانية تلبية احتياجاتهم الخاصة"⁵.

أما عن التعريف الرسمي للتنمية المستدامة، فقد تناوله المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر ريودي جانيرو حول "البيئة والتنمية" للجمعية العامة للأمم المتحدة بالبرازيل خلال الفترة 03 - 14 جوان 1992م، وجاء فيه: "إن حقيقة التنمية لا بد أن تضمن الوفاء بطريقة منصفة للاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية"⁶.

¹ جمال حلاوة، علي صالح، "مدخل إلى علم التنمية"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 197.

² "Rapport mondial sur le développement humaine 1990", Economica, Paris, France, 1990, P10.

³ Michel Vernières, "Le développement" humain: un mot lourd de sens éthique et politique", Communication présentée lors du colloque national : "Les mots du développement : genèse, usages et trajectoires", la Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion université de Paris – Dauphine, Paris, France, le : 13 et 14 Novembre 2008, P 01.

⁴ أحمد جابر بدران، "التنمية الاقتصادية المستدامة"، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية: سلسلة كتب اقتصادية جامعية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 90.

⁵ Gro Harlem Brundtland, "Notre avenir à tous", rapport Brundtland, Also, Norvège, 20/03/1987, P37.

⁶ "Annex I: report of the United Nations conference ON Environment and development", Rio De Janeiro, (le: 3 – 14/06/1992), sur site : www.un.org/documents/ga/conf151/aconf15126-1annex1.htm, le: 31/ 12/ 2014.

ويتحقق ذلك من خلال السعي لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة تتمثل في ¹:

- ♦ الأهداف الاقتصادية: مثل تحقيق النمو الاقتصادي، الكفاءة في استخدام الموارد... الخ؛
- ♦ الأهداف الاجتماعية: وتتضمن تحقيق العمالة الكاملة، العدالة الاجتماعية، توفير خدمات الصحية والتعليم... الخ؛
- ♦ الأهداف البيئية: تتمثل في تحقيق بيئة صحية للبشر واستخدام عقلاني للموارد المتجددة والحفاظ على الموارد غير المتجددة... الخ.

نلاحظ أن جوهر التنمية عرف تطورات ملحوظة من الحرب العالمية الثانية تماشياً مع زيادة الاهتمام بها واحتلالها مركزاً محورياً في الأفكار والسياسات الاقتصادية. ما أدى للاستغناء عن المفهوم الذي يقر بأن التنمية هي النمو الاقتصادي وإضافة عنصر إعادة التوزيع في نهاية الستينيات، ليتطور ويشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية في منتصف السبعينيات وقد ترجم بمصطلح (التنمية الشاملة). ثم تحول الحديث بعد ذلك إلى التركيز على التنمية البشرية التي تقوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية. لتأتي بعد ذلك قمة ريودي جانيرو سنة 1992 وتحدد تعريف التنمية المستدامة الذي أدخل متغيراً جديداً يدعو إلى أحداث توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وحماية البيئة من ناحية ثانية.

2.1.1.2. مفهوم التنمية

اختلف مفهوم التنمية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة، كما كان لاختلاف الأيديولوجيات والمدارس الفكرية دور في ذلك، ناهيك - طبعاً - عن اختلاف الآراء الشخصية لكل باحث. التنمية لغة معناها النماء أو الازدياد التدريجي، فيقال نما المال ونما الزرع أي تراكم وكثر. أما التنمية اصطلاحاً، فقد أثار مفهومها كثيراً من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعلمية والتطبيقية) وتحمل العديد من المؤلفات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية العديد من التعريفات لهذا المصطلح. ومنه يصبح مصطلح التنمية لا يؤدي المعنى نفسه عند استخدامه في مختلف الدراسات. ولعل أو من استعمل هذا المصطلح هو "بوجين ستيلي" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889.

فيما يأتي عرض لبعض التعريفات المقدمة للتنمية:

- ♦ تعرف التنمية - بشكل عام - التنمية بأنها "تغيير دائم في المواقف والهياكل التي تسبب ظاهرة النمو المستمر مع مرور الوقت" ².

¹ "Développement durable et entreprise: un défi pour les managers", Afnor édition, Saint-Denis, France, 2^{ème} édition, 2008, P06.

² Ahmed Silem, "Encyclopédie de l'économie et de la gestion", Hachette édition, Paris, France, 1994, P 330.

♦ وتعرف بأنها "إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد المتاحة وحسن توزيع ذلك الاستغلال"¹.

♦ كما تعرف بأنها مزيج من التغيرات الذهنية والاجتماعية لتركيبه سكان منطقة معينة، تجعلها مناسبة لتحقيق نمو لمنتجاتها الفعلية بشكل تراكمي وبشكل دائم².

♦ تعرف التنمية بأنها "مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعاً مستمراً لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه"³.

♦ كذلك تعرف التنمية بأنها "عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة إنتاجية ذاتية لتحقيق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية وموفراً ضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي"⁴.

♦ فالتنمية هي "عملية متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الرئيسية في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية"⁵.

وهكذا فإن هدف تنمية المجتمع يكمن في تعزيز بيئة مادية واجتماعية متطورة وتحقيق أقصى قدر من النمو والتطور والسعادة لأفراد المجتمع، سواء كانوا أفراداً أو أعضاء فاعلين في ذلك. ويتحقق ذلك من خلال عملية دراسة وتخطيط وتنفيذ منظمة ومنسقة⁶.

¹ ابراهيم حسين العسل، "التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 25.

² Matouk BELATTAF, « Economie Du Développement », OPU, Alger, Algérie, 2010, P 34.

³ صالح صالحي، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 90.

⁴ محمد حسين الدخيل، "إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص 17.

⁵ عيبر شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاس، "التنمية الاقتصادية ومشكلاتها"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013، ص 83.

⁶ سهر حامد، "إشكالية التنمية في الوطن العربي"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 24.

مما سبق، يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية على أنها تحول وتغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي طويل المدى يتم من خلال تطوير الاقتصاد، وذلك من خلال تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي، وزيادة في متوسط نصيب الفرد منه. من خلال الاهتمام بإجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي والاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة، ما يوفر الحياة الكريمة لأفراد المجتمع في ظل وجود عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى وجود نظرتين لمفهوم التنمية:

- ♦ **النظرة الأولى:** تُقر أن التنمية هي (عملية) على اعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق ومن ثم في الوظائف المرتبطة بها وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة، وهي تسير في اتجاه واحد؛
- ♦ **أما النظرة الثانية:** فتتنظر إلى التنمية بوصفها (أداة) وهذا يرجع إلى عدم اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية هدفا في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموح المجتمع وربما يعكس هذا مفهوم " الإرادة " بالنسبة إلى المجتمع.

2.1.2 نظريات التنمية

نعرض من خلال هذا المطلب المدارس الفكرية التي تناولت موضوع التنمية من طريق دراسة خمس نظريات رئيسة في التنمية حسب تقسيم ميشل تودارو* وستيفان سميث**، وذلك على النحو الآتي:

1. نموذج المراحل الخطية؛
2. نظريات التغيير الهيكلي؛
3. نماذج الثورة على التبعية الدولية؛
4. نماذج النيوكلاسيكية المضادة وحرية الأسواق؛
5. نظرية النمو الحديثة.

1.2.1.2 نظرية المراحل الخطية للنمو

كان التنظير في مجال التنمية من عام 1950م حتى أواخر 1960م يرى عملية التنمية سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي المتتابعة التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول وعليه تضمنت هذه النظرية كلاً من نظرية مراحل النمو ونموذج هارود . دومار.

* ميشل تودارو Michael Paul Todaro: [من مواليد 14 ماي 1942] اقتصادي أمريكي رائد في مجال التنمية الاقتصادية، تم اختيار مقاله "Migration, unemployment and Development: A2-sector analysis" من بين أهم 20 منشور للمجلة الاقتصادية الأمريكية في أول سنة من وجودها سنة 2011.

** ستيفان سميث Stephen Charles Smith: [من مواليد 24 أبريل 1955] اقتصادي أمريكي يعمل كأستاذ للاقتصاد والاقتصاد الدولي في جامعة بورج وشنطن، إضافة إلى أنه شغل العديد من المناصب أهمها مدير برنامج أبحاث جامعة واشنطن المتعلق بالفقر، التنمية والعملية.

أولاً. نظرية مراحل النمو

يعود الفضل في تأسيس هذه النظرية للمؤرخ الأمريكي روستو الذي وضعها في كتابه بعنوان "The stages of economic growth" سنة 1960، قام من خلالها بتحليل التخلف على شكل مراحل يجب أن تمر عليها كل دولة حتى تصل إلى مصاف الدول المتقدمة. ويمكن إيجاز خصائص كل مرحلة فيما يأتي¹:

أ. مرحلة المجتمع التقليدي: يتميز المجتمع التقليدي ببداية أساليب الإنتاج وبميول اجتماعية تتصف بالاستسلام للمحيط الخارجي الذي يوجد فيه الانسان، وليس معنى هذا أنه لا توجد عناصر ديناميكية في هذا المجتمع، بل يمكن أن نلاحظ بعض الزيادة في الإنتاجية غير أنها تظل على العموم منخفضة.

سادت هذه المرحلة - حسب روستو - معظم الدول قبل الثورة الصناعية ولا تزال موجودة إلى الآن في بعض دول العالم التي تؤدي فيها الطائفية والعرقية دوراً كبيراً وبخاصة في إفريقيا وآسيا، إلا أن بعض الدول؛ كالصين ودول الشرق الأوسط ودول حوض البحر المتوسط... الخ استطاعت اجتياز هذه المرحلة.

ب. مرحلة التهيؤ للانطلاق: يرى (روستو) أن هذه المرحلة ضرورية، إذ يحتاج المجتمع إلى فترة زمنية لكي يتحول من المرحلة التقليدية إلى وضع يتم فيه استغلال أساليب العلم والتمتع بمزايا الاختيارات المتعددة. من مظاهرها سعي الأفراد لتحقيق مستوى معيشي أفضل لهم ولأن خلفهم، كما تظهر البنوك ومؤسسات الوساطة التمويلية، ويزيد نوعاً ما حجم الاستثمار، غير أن كل هذه المظاهر تكون محدودة الحجم ولا تحصل إلا في نطاق ضيق تظل فيه الإنتاجية منخفضة.

ج. مرحلة الانطلاق: هي المرحلة التي يصبح فيها النمو في حالة عادية ويتم فيها القضاء على العادات الرجعية والمعوقات الرئيسية. ويرى روستو أن هذه المرحلة لا بد أن تتوفر فيها ثلاثة عناصر مرتبطة بعضها ببعض وتتمثل في:

١٥٠ ارتفاع معدل الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيد على 10 %؛

١٥١ نمو أحد القطاعات الرئيسية أو أكثر مع تميزها بمعدل نمو عالٍ؛

١٥٢ ظهور أو وجود تنظيمات سياسية واجتماعية تقوم باستغلال فرص التوسع التي تمول من طريق استغلال المدخرات الداخلية أو واردات رأس المال من الخارج.

د. مرحلة النضج: عرفها روستو على أنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع تطبيق التكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع وتتميز بارتفاع درجة التصنيع والإنتاجية وتعمق آثارها في ظل التقدم الاقتصادي القائم.

هـ. مرحلة الاستهلاك الوفير: وتكون الدولة فيها قد بلغت شأنًا من التقدم الاقتصادي يمكن الفرد من التمتع بأنماط استهلاكية عالية، يتزايد فيها متوسط نصيب الفرد من السلع الاستهلاكية المعمرة

¹ محمد سلطان أبو علي، "نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها"، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006، ص. 47. 49.

والكفالية، كما تتميز بزيادة الإنتاج الفكري والأدبي. وبهذا فإن المجتمع فيها حسب (روستو) سيسعى لتحقيق ما يسمى بدولة الرفاهية وحل المشكلات.

ثانيا. نموذج النمو هارود . دومار

اهتم كل من روي هارود و أفسى دومار بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي. وقد وضع كل منهما في البداية نموذجا منفصلا بناءً على مجموعة من الفرضيات وفيما يلي تعريف نموذج كل منهما:

أ. نموذج هارود: كان هارود من الأوائل الذين حاولوا تطوير الفكر الكينزي بحيث بدأت أبحاثه في سنوات الثلاثينيات لإيجاد نموذج للنمو. وقد اقترح ثلاثة افتراضات أساسية لوضع نموذج يهدف إلى إثبات النمو المتوازن. ويمكن عرضها في الآتي¹:

- ♦ الادخار الفعلي وهو يعادل الاستثمار الفعلي في التوازن؛
 - ♦ نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج؛
 - ♦ الطلب على المدخلات دالة على معدل الزيادة في الدخل في ظل تساوي الطلب والعرض.
- كما وضع هارود في تحليله لعدم توازن النمو طرح ثلاثة أشكال لمعدل النمو كالتالي²:

➤ معدل النمو الفعلي: $Taux de croissance effectif (g_{ef})$

وهو نسبة الادخار (S) لمعامل رأس المال (a) وعليه:

$$g_{ef} = s / a$$

➤ معدل النمو المضمون: $Taux de croissance garanti (g_w)$

يمثل نسبة الادخار (S) لمعامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون (a_R) وعليه:

$$g_w = s / a_R$$

➤ معدل النمو الطبيعي: $Taux de croissance naturel (g_n)$

هو المعدل الذي يتوجب أن ينمو به الاقتصاد لتفادي البطالة ويمكن التعبير عنه وفق المعادلة التالية:

ويعتمد معدل النمو الطبيعي على كل من معدل النمو الطبيعي

$$g_n = g_{ef} = g_w = n + u$$

للقوى العاملة (n) وإنتاجية العمل (u).

حسب ما سبق، يرى هارود أن الاقتصاد يمكن أن يكون في إحدى الخانات الثلاثة التالية:

- ♦ $g_{ef} > g_w$: الاقتصاد يعاني من حالة تضخم؛
- ♦ $g_w > g_n$: الاقتصاد يعاني من حالة كساد؛
- ♦ $g_w > g_{ef}$ و $g_w > g_n$: الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتالي بسبب وجود فائض في السلع مما يؤدي إلى خفض الطلب على الاستثمارات الجديدة؛

¹ Alexandre NSHUE Mbo Mokime, "Théorie de la croissance et des fluctuation économiques : partie I. La croissance économique", publication du département des sciences économiques, faculté d'admiration des affaires et des sciences économiques, université Protestante au Congo, Kinshasa, Congo, 2011/2012, P16.

² "la croissance économique: le modèle Keynésien Harrod - Domar", p p 2,3, sur site : http://hermet.org/pages/textes/croissance_28pour_site_internet29.doc, le: 03/ 03/ 2014.

♦ $g_n > g_w$ و $g_w > g_{ef}$: الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتالي بسبب وجود عجز في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى أن تكون الاستثمارات الجديدة المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية،

ب. نموذج دومار: حاول جمع كل أبحاثه التي تربط عملية التوسع بالعمالة ضمن مؤلف واحد بعنوان " مقالات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1957، وضع فيه ركائز نموذجيه. اعتماداً على الفرضيات الآتية¹:
♦ اعتمد في بناء نموذجيه على كل من الدخل الصافي والاستثمار الصافي وأيضاً الادخار الصافي أي أن كل المتغيرات تمثل قيما صافية؛

♦ عدم وجود فواصل زمنية بين جميع القرارات الاقتصادية؛

♦ ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

$$\Delta y = I \text{ £}$$

ويقوم نموذجيه على المعادلة الآتية:

حيث يمثل:

Δy : التغير في الدخل و £ : الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات و I : الاستثمار.
ويرى أن المحافظة على استمرارية التوظيف الكامل تتطلب ضرورة نمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة.

ج. نموذج (هارود ودومار).

بناءً على الانتقادات الموجهة لكل نموذج من النموذجين السابقين، قام عدد من الاقتصاديين بتطوير نموذج يكون أكثر قابلية للتطبيق، ومن أهم الجهود التي بذلت في هذا المجال تلك التي قام بها هارود نفسه بوضعها ونشرها في طبعات تالية من كتابه وتمثلت في ادخال عنصر تغير سعر الفائدة بصفته عاملاً مؤثراً في كل من العرض والطلب للمدخرات ومن ثم نتج لديه المعادلة الآتية:

$$R_N = P_C \cdot G_N / e$$

حيث تمثل: R_N : معدل الفائدة الطبيعي P_C : نصيب الفرد من الناتج

G_N : معدل النمو الطبيعي e : المنفعة المتناقصة للدخل (دائماً أقل من واحد)

من هذه المعادلة بين هارود أن المعدل الطبيعي لسعر الفائدة يتحدد أساساً بقيمة المنفعة المتناقصة للدخل e ، وعلى ذلك فإن كلا من R_N و e يرتبطان في علاقة عكسية بعضها مع بعض. إذ كلما صغرت قيمة e ارتفعت قيمة R_N والعكس صحيح².

¹ محمد مدحت وآخرون، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، مصر، 1999، ص ص 189، 190.

² اسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج، استراتيجيات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 98.

2.2.1.2. نظرية التغير الهيكلي

تركز نظرية التغير الهيكلي بنماذجها المختلفة على الآلية التي تُحول بها الاقتصاديات المختلفة هيكلها الاقتصادي الحالية من التركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية التي تعيش عليها إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصادي الخدمي من خلال التوسع في القطاعين الصناعي والخدمي. تشمل هذه النظرية نموذجين أساسيين هما:

١٥ نموذج النظرية لفائض العمالة في القطاعين لآرثر لويس؛

١٥ أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عملياً لهوليس تشينري.

أولاً. نظرية التنمية لـ آرثر لويس *

يعد هذا النموذج أحد أهم النماذج الثنائية استناداً إلى التشكيلة القطاعية للاقتصاد المتخلف الذي يقوم على فكرة أساسية مفادها أنه كلما كان معدل التراكم الرأسمالي أكبر زادت معدلات النمو وزاد الطلب على العمالة من خلال خلق فرص عمل جديدة في القطاع الصناعي، وهو ما يفسر التحولات القائمة في الاقتصاد، المتمثلة أساساً في تحول النشاط الاقتصادي من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة¹. وأول ما ركز عليه النموذج هو عملية تحول العمالة، ونمو الناتج والتوظيف في القطاع الحديث اللذان يأتيان من طريق توسع الناتج في هذا القطاع.

تعد نظرية لويس امتداداً للقواعد الاقتصادية الكلاسيكية وتطبيقاتها في العالم الثالث، من دون الأخذ في الاعتبار أية اختلافات تاريخية أو ثقافية فكل شيء يعتمد على افتراض أن السوق "رأس المال + العمل" يتفاعل مع الأسعار، وأن الربح يعاد استثماره وهو ما يؤدي إلى زيادته مرفوقاً بارتفاع في نسبة العمالة².

ثانياً. التغير الهيكلي ونماذج أنماط التنمية لـ هوليس تشينري **

أكد هذا النموذج تأثير كل من القيود المحلية والدولية في التنمية، فالأولى تشتمل على قيود اقتصادية (الموارد الطبيعية وحجمها المادي والسكاني... الخ) وأخرى مؤسسية (السياسات الحكومية وأهدافها... الخ) أما الثانية فتتمثل في التكنولوجيا ورأس المال الخارجي بالإضافة إلى التجارة الدولية.

* آرثر لويس Arthur Lewis: [23 جانفي 1915 / 15 جويلية 1991] ولد في سنت لوسي (Sainte-Lucie) التي كانت آنذاك تابعة للأراضي البريطانية في منطقة الكاريبي، تحصل لويس سنة 1979 على جائزة نوبل في الاقتصاد نتيجة لأعماله في التنمية الاقتصادية.

¹ عبد الوهاب أمين، "التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسة المقترحة"، دار حافظ، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 63.

² عزت عبد الحميد البرغ، "استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مركز المحروسة والخدمات الصحفية، القاهرة، مصر، 2004، ص 167.

** هوليس تشينري Hollis Burnley Chenery [06 جانفي 1918 / 01 سبتمبر 1994]: خبير اقتصادي أمريكي عرف بأبحاثه الرائدة في

فالاختلاف في مستوى التنمية بين الدول النامية والمتقدمة أو حتى الدول النامية فيما بينها يرجع فيه بشكل كبير إلى هذه القيود المحلية والدولية¹.

بناء عليه، فإن تشيئري يؤكد أن الدول النامية جزء من نظام دولي متكامل وكبير يمكن أن يسهل تنميتها كما يمكن أن يعيقها.

3.2.1.2. نماذج التبعية الدولية

ترى نماذج التبعية الدولية أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية منها أو الدولية بالإضافة إلى وقوعها في تبعية الدول الغنية المسيطرة من خلال علاقتها بها ويوجد في هذا المدخل ثلاثة تيارات فكرية تتمثل في:

➤ نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة؛

➤ نموذج المثال الكاذب؛

➤ فرضية الثنائية التنموية.

أولاً. نموذج التبعية الاستعمارية

يقدم هذا النموذج إطاراً فكرياً يحتوي على الجوانب العديدة لوظائف الاقتصاد الرأسمالي العالمي وعمله وأنواع الهيمنة والتبعية. فالتطور غير المتكافئ أمر حتمي لأن تنمية بعض الأجزاء من النظام تحدث على حساب الأجزاء الأخرى، كما أن القوى التجارية الاحتكارية التي يمارسها المركز تقود إلى الفائض الاقتصادي من البلدان التابعة إلى بلدان المركز. وبموجب هذه الفكرة فإن العلاقة بين بلدان المركز وبلدان الأطراف هي التي مكنت البلدان المسيطرة من تحقيق النمو الاقتصادي في حين أن البلدان الأخرى قد حققت بعض النمو كانعكاس للتحويلات الجارية في البلدان المتقدمة².

ومنه، فإن رؤية هذا النموذج (الماركسيون الجدد) تعزو الجزء الأكبر من مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية وامتداد تلك السياسات من خلال النخبة المحلية (ملاك الأراضي والحكام والعسكريين... الخ) أصحاب الدخل المرتفع من جماعات المصالح التابعة لها.

ثانياً. نموذج المثال الكاذب

يقوم هذا النموذج على المعطيات والنصائح المغلوطة وغير المناسبة التي تقدم إلى دول العالم الثالث من قبل خبراء الدول المتقدمة العاملين بالوكالات والمنظمات الدولية، وما هي في الغالب إلا انعكاس للفلسفة الفكرية للاقتصاديات الرأسمالية. كما يبين هذا النموذج التأثير الكبير لمفكري الدول النامية بالفكر الغربي الذي تلقوا تعليمهم في رحابه، الأمر الذي يدفعهم في الكثير من الأحيان إلى تبني هياكل

¹ ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 139.

² مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات"، داروائل، عمان، الأردن، 2007، ص 115.

اقتصادية تبدو جيدة لكنها غير مناسبة وغير قابلة للتطبيق في الدول النامية ولا تنسجم مع أهداف التنمية بها وأولوياتها¹.

ثالثا. فرضية التنمية الثنائية

يشير مفهوم الثنائية إلى وجود تزايد الفرق واستمراره بين الدول الغنية والدول الفقيرة على اختلاف المستويات.

ومنه، فإن مفهوم الثنائية يشتمل على أربعة عناصر أساسية هي²:

1. توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتا الإنتاج الحديثة والتقليدية في الريف والمدينة... الخ؛
2. اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس المرحلية، ويعود ذلك أساسا إلى أن مسبباته ليست ظواهر عرضية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها؛
3. لا تُبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب بل العكس فإنها تميل إلى التباعد، بسبب الفرق الواضح بين إنتاجية العامل في الدول المتقدمة ونظيرتها في الدول النامية؛
4. من أهم خواص الثنائية أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيرا بالرواج والانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، فبدلا من جذبه إلى أعلى قد تتسبب ظروف وجود القطاع المتقدم في دفع القطاع المتأخر إلى أسفل مما يزيد تعميقه وتخلفه.

4.2.1.2. نموذج الثورة المضادة للنموذج النيوكلاسيكي

استندت الثورة المعاكسة في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، في الدول المتقدمة إلى سياسات الاقتصاد الكلي التي تركز على العرض، وعلى نظريات التوقعات الرشيدة بالإضافة إلى الاعتماد على عمليات الخصخصة مع انحصار دور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي. وتتمثل الحجة الرئيسية لهذا النموذج في أن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد التي سببها السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث³. وقد قسم هذا النموذج إلى ثلاثة مناهج كالآتي⁴:

¹ صليحة مقاوسي، هند جمعوني، "نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "قراءات حديثة في التنمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، يومي: 12 و 13 ديسمبر 2009، ص 13.

² ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 144.

³ المرجع نفسه، ص 146.

⁴ صليحة مقاوسي، هند جمعوني، مرجع سبق ذكره، ص 16، 17.

أولا. منهج السوق الحر

أساس هذا المنهج أن الأسواق تتسم بالكفاءة، فأسواق السلع تعطي الإشارة للاستثمار في الأنشطة الجديدة، وأسواق العمل تستجيب لشأن هذه الصناعات الجديدة بالطريقة المناسبة.

ثانيا. منهج الاختيار العام

يعرف هذا المنهج كذلك بالاقتصاد السياسي الجديد، أساسه أن الحكومات لا تفعل أي شيء بشكل سليم إلى جانب وجود الموظف والمواطن اللذين يعمل كل منهما لمصلحته الخاصة. فيكون بذلك رد الحكومة بمصادرة الممتلكات الخاصة من الأفراد. وعلى ذلك فنتيجة الممارسات السابقة هي سوء تخصيص الموارد بالإضافة إلى النقص العام في الحريات الفردية. فالخلاصة هنا، أن التدخل الضئيل من قبل الحكومة هو الأفضل.

ثالثا. منهج السوق غير التمييزي

يركز هذا المنهج - بخلاف المنهجين السابقين - على وجود كثير من صور عدم كمال الأسواق سواء للسلع أو لعوامل الإنتاج، كما يقر هذا النموذج بإمكانية تدخل الدولة في تسيير عمل الأسواق من خلال صور التدخل الانتقائي اللاتمييزي.

5.2.1.2. نظرية النمو الحديثة

يعد نموذج روبرت سولو **Robert Solow** * النيوكلاسيكي للنمو إسهاما جديدا حمل بذور تطوير النظرية النيوكلاسيكية في النمو. اقترحه سولو تحت عنوان " Une contribution à la théorie de la croissance économique " ويستند إلى أن دالة الإنتاج تركز على عاملين هما رأس المال والعمل (هذا الأخير يعد عنصرا إضافيا للنموذج) ومن ثم تحدد الإنتاجية من خلال إيجاد التوليفة المناسبة من كمية معينة من رأس المال والعمل. كما أضاف سولو متغيرا ثالثا مستقلا هو المستوى التكنولوجي الذي عد أنه يتحدد خارج إطار النموذج ويمكن من تفسير تغير النمو في المدى الطويل¹.

وعلى العموم، يسلط نموذج سولو الضوء على التفاعلات بين النمو في مخزون رأس المال وقوى العمل من ناحية والتقدم التكنولوجي من ناحية أخرى وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج. غير أن لهذا النموذج عيبين على الأقل، أولهما أنه يستحيل استخدام الإطار النيوكلاسيكي في تحليل محددات التقدم التكنولوجي لأنها

* روبرت سولو: **Robert Solow** [23 أوت 1924]: اقتصادي أمريكي ولد ببروكلين نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية. يشتهر بنموذج سولو الذي نال عليه جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1987.

¹ Bernard GUERRIN, "la théorie économique néoclassique : macroéconomie et théorie de jeux", la Découverte, Paris, France, 1999, p-p 43 – 53.

مستقلة تماما عن القرارات الاقتصادية، وثانيهما يتجسد من خلال فشل النظرية الحديثة في شرح الاختلافات الكبيرة بين الدول التي تستخدم تقنيات تكنولوجية مشابهة¹.

في ظل ما سبق، نلاحظ أن معالم نظرية النمو الحديثة لم تكتمل كليا كباقي المداخل الأربعة السابقة مما أدى إلى بروز نظرية النمو الحديثة التي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي للناتج القومي الإجمالي الذي يحكم العملية الإنتاجية. فهي تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الناتج القومي الإجمالي ومعدله الذي لم يفسر ويحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي لسولو. فعلى عكس نموذج سولو نجد أن نظرية النمو الحديثة تفسر التغيرات التكنولوجية بأنها نتائج داخلية للاستثمار العام والخاص في رأس المال البشري والصناعات كثيفة المعرفة. فعلى العكس من نظريات الثورة المضادة للنيوكلاسيك فإن نموذج النمو الداخلي يقترح بأن يكون الدور الفعال للسياسة العامة في تشجيع التنمية من خلال الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في مكونات رأس المال البشري إلى جانب تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في الصناعات كثيفة المعرفة².

بناءً على ما سبق عرضه فيما يتعلق بنظريات التنمية يمكننا القول إنه بالرغم من الاختلاف السائد بين مضمون كل نظرية، إلا أن كل واحدة منها قدمت إضافة جديدة تتناسب مع ظروف ظهورها وفرضياتها فحتى النظرية الحديثة في النمو التي لا تزال في مرحلة التكوين، أسهمت في تقديم تفسير نظري مقبول لآليات النمو طويل الأجل في العالم المتقدم والنامي بالتركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي.

3.1.2. أبعاد التنمية

في ظل التطورات التي رافقت تطور مفهوم التنمية، وأدت إلى تغيير أهداف التنمية أصبح الهدف النهائي من عملية التنمية هو الوصول إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والذين لهما علاقة مباشرة بالجانب السياسي والثقافي والبشري... الخ لذا فإن تحقيق الهدف السابق مرتبط بتحقيق توافق وترابط بين كل الجوانب السابقة التي تشكل في مضمونها أبعاد التنمية على اختلاف أوزانها في عملية التنمية.

1.3.1.2. البعد الاقتصادي

يتم من خلال هذا البعد إحداث تغيير جذري في كل الهياكل الاقتصادية في الدولة مما يسمح بالانتقال من الوضع المتخلف إلى الوضع المتقدم. ويشمل جانبين هما³:

¹ Michel P.Todaro, Stephen C.Smith, **Op.Cit**, P150.

² ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 153 . 159.

³ أحمد عبد السميع علام، "علم الاقتصاد السياسي"، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 284.

1. الجانب الكمي، المتمثل في الزيادة في الدخل والإنتاج والعمالة إضافة إلى التحسن في ظروف المعيشة؛
 2. الجانب المتضمن التغيرات الهيكلية، التي تسعى عملية التنمية إلى إحداثها كتعديل هيكل الإنتاج وتطوير طرقه ووسائله إضافة إلى تطوير أنواع السلع والخدمات والتغيير في هيكل التجارة الدولية.
- وحتى يتم التوفيق بين الجانبين السابقين لابد من تسطير استراتيجية محددة لفترة زمنية معينة تسمح بإدخال تغيرات هيكلية من شأنها تحسين الأنماط الإنتاجية اعتماداً على الاستغلال الأمثل للكفاءات والمهارات البشرية وكذا زيادة رأس المال المتراكم.

2.3.1.2. البعد الاجتماعي

ينبع البعد الاجتماعي للتنمية من كون الإنسان غاية التنمية ومداها الأساسي. إذ يجب أن يكون الإنسان هدف كل تنمية ووسيلتها الفعالة. إذ يرتبط الفرد في كل مجتمع بمجمعه الذي يعيش فيه وثقافته ارتباطاً شديداً، لذا فالتغيير والتطوير الاجتماعي على مستوى التنمية أمر ضروري كون الحياة الإنسانية تتطلب تجديدات تدفع الأفراد إلى حال أفضل¹.

يهدف البعد الاجتماعي للتنمية إلى رفع مستوى معيشة الشعوب عن طريق تنسيق جهود الأفراد والهيئات الحكومية وتوحيدها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، مما يسمح بتحقيق الأمان فيه وضمان استقامته وعدم جنوحه إلى مبادئ هدامة تشيع الفقرة بين أفرادها².

3.3.1.2. البعد البشري

يشكل البعد البشري جوهر العملية التنموية بصفاتها تتناول كافة حياة الناس من أجل تطويرها على نحو مستمر مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. لذا، لابد من إعداد المورد البشري واستثماره، بكفاءة في تنمية المجتمع، من خلال إعداد الأفراد للإسهام في الحياة الاجتماعية من مختلف نواحيها والاستمتاع بحياتهم على أكمل وجه.

وعلى هذا الأساس، تعتمد عملية التنمية إلى حد كبير على تنظيم نشاط الثروة البشرية للمجتمع وتنميتها وإكساب أفرادها المهارات والقدرات والاتجاهات والقيم والعادات السلوكية المرغوب فيها لإحداث عملية التنمية وزيادة سرعتها، ويدخل في ذلك التعليم والتدريب والصحة والخدمات الرياضية والاجتماعية والثقافية³.

¹ يعقوب حسين نشوان، "التربية التنموية"، دار الفرقان للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 30.

² فيصل محمود الغرابية، "أبعاد التنمية الاجتماعية العربية: في ضوء التجربة الأردنية"، يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 68.

³ فيصل محمود الغرابية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

4.3.1.2. البعد السياسي

يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة. فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكاملة للإمكانات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصادياتها¹.

يعد البعد السياسي شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية، وذلك من خلال توفير حد أدنى من الاستقرار السياسي والأمن للنظام الداخلي فضلاً عن تطبيق القانون. لذلك كان لزاماً أن تنطوي التنمية على أبعاد سياسية خصوصاً فيما يتعلق بزيادة إسهام الجماعات والفئات المختلفة في المجتمع من صنع القرارات بمختلف أنواعها وعلى جميع المستويات وخصوصاً تلك التي تهم مصالحهم بشكل مباشر².

5.3.1.2. البعد الإداري

إن اعتبار عنصر الإدارة أحد أبعاد التنمية نابع أساساً من أن عمليات التنمية تحتاج إلى جهاز له القدرة على ترجمة رغبات المجتمع إلى واقع ملموس عن طريق صياغتها وتنفيذها من خلال برامج وخطط تنفيذ فعالة لكي تسهم في ارتفاع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع³. فالتنمية لن تتحقق بطريقة عشوائية، إنما تتطلب وضع فلسفة تنموية محددة بأهداف وأجهزة ومؤسسات تنموية تسهر على وضع الأطر التنسيقية العامة لمحتويات عملية التنمية التي تكفل إنجاز الأهداف المسطرة.

فالبعد الإداري للتنمية هو الذي يسمح بتحديد الأولويات وفقاً لأهميتها، إضافة إلى العمل على تحديد نهج التنمية ومسارها ومستقبلها.

6.3.1.2. البعد الثقافي

يكتسي إدراج البعد الثقافي للتنمية أهمية في كافة المستويات سواء كانت محلية أو عالمية، فالتنمية عمل حضاري شمولي يمس مختلف جوانب حياة الأفراد والجماعات. ومع بداية السبعينات أضحى موضوع ارتباط الثقافة بالتنمية من أهم القضايا التي توليها الدوائر الرسمية الدولية والمحلية عناية كبيرة ومستمرة. ويعود ذلك إلى الارتباط الوثيق بين التنمية والثقافة كون الإبداع الثقافي مصدر

¹ هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، دارالصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 132.

² السيد عبد الحليم الزيات، "التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي"، دارالمعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 2002، ص 09.

³ موسى اللوزي، "التنمية الإدارية"، داروائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 36.

ازدهار الإنسان والتنوع الثقافي عامل أساس في التنمية كذلك، كما أن الدفاع عن الثقافات المحلية والإقليمية المهددة من قبل الثقافات ذات الانتشار العالمي يجب أن لا يعرقل مسار التنمية¹.
لذلك تعد السياسات الثقافية هي أحد المكونات الأساسية للسياسات التنموية.

7.3.1.2. البعد البيئي

يشير هذا البعد إلى العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة، فالأولى تقوم على موارد الثانية فلا يمكن أن تقوم التنمية من دون الموارد البيئية ومنه فإن الإخلال بالموارد وإفسادها سيكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية والإخلال بأهدافها².

إلا أن الاهتمام بالبيئة والتنمية كان بصفة منفصلة، حتى شهد هذا الاهتمام اندماجا كاملا في مؤتمر "البيئة والتنمية" الذي عقد في ريو دي جانيرو البرازيلية سنة 1992 برعاية الأمم المتحدة. وتمخض عنه مفهوم التنمية المستدامة الذي يضع في عين الاعتبار محدودية الموارد البيئية الطبيعية وحدود قدرة الأرض في تحمل إجهاد الاستنزاف من ناحية والتلوث والتدهور من ناحية أخرى. مما يحد من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم. الأمر الذي يتطلب بالضرورة إدماج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي. لا يمكن الوصول إلى أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ إلا بمعرفة العقبات التي تواجهها لوضع الحلول المناسبة لتجاوزها.

4.1.2. عقبات التنمية

على اعتبار أن قضية التنمية هي قضية معقدة ومتشابكة، نجد أن العقبات التي تواجهها على الرغم من تعددها فهي تتشابه إلى حد كبير وإن اختلفت قوتها وتأثيراتها من دولة إلى أخرى.

1.4.1.2. العقبات الاقتصادية

يعد هذا الصنف من العقبات أحد أهم العقبات التي تواجه التنمية، كما يظهر جليا في الدول النامية لأنه يعمل على تعطيل مشاريعها وعملياتها التنموية. وفيما يأتي عرض موجز لأهم العقبات التي تندرج ضمن هذا الصنف:

أولا. الحلقة المفرغة للفقر

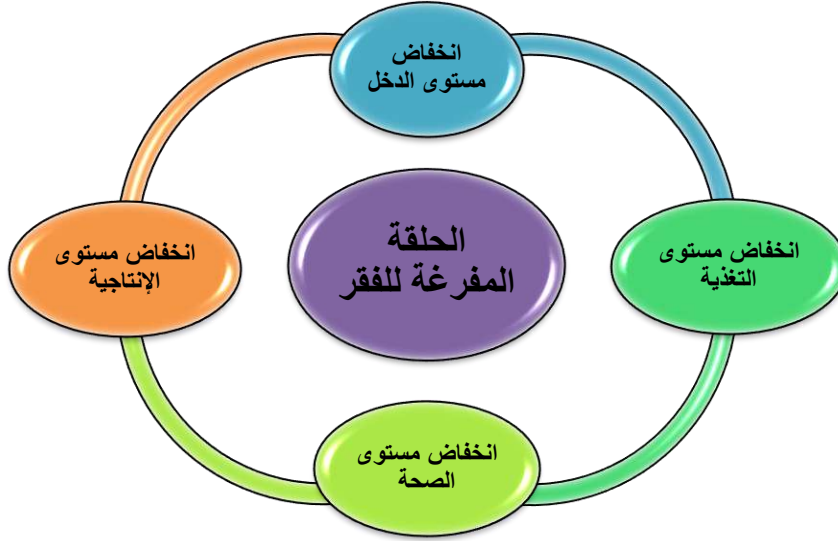
إن مضمون حلقة الفقر المفرغة أو الحلقة المفرغة للفقر يشير إلى أن الدول لا تواجه عقبات منفصلة، بل تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، فكل عقبة من هذه العقبات هي سبب ونتيجة في الوقت ذاته للعقبات الأخرى. وتأخذ حلقة الفقر المفرغة الشكل المبسط الآتي:

¹ مخلوف بوكروح وآخرون، "الدليل إلى الإدارة الثقافية"، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2009، ص 26.

² عبد الحكيم محمود، "العلاقة بين البيئة والتنمية: صراع البيئة والتنمية"، (15 / 09 / 2012)، عن الموقع:

www.arsco.org/detailed/7b807e3a-7981-41ea-9bc8-d5f9c19847d5 ، يوم: 30 / 12 / 2014.

الشكل رقم 2.2: الحلقة المفرغة للفقير



المصدر: فايز إبراهيم الحبيب، "التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية"، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1985، ص 37.

من خلال الشكل، نجد أننا لو تحركنا باتجاه عقارب الساعة، فإن انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية وبدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة ومستوى الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستوى الدخل. والملاحظ أننا بدأنا بانخفاض مستوى الدخل وانتهينا به. ولو تحركنا بعكس عقارب الساعة، ونظرنا إلى الحلقة بعلاقة سببية سنمر بالمراحل السابقة نفسها انطلاقاً من انخفاض مستوى الدخل وصولاً إلى انخفاض مستوى التغذية والذي سيكون بدوره سبباً في انخفاض مستوى الدخل.

فالحلقة تعبر أساساً على أن الفقر يولد الفقر، كونها تبدأ من نقطة معينة وتنتهي إلى النقطة نفسها مرة أخرى.

في هذه الحالة لو استطاع المجتمع أن يوقف إحدى هذه الحلقات عند مستوى معين، فإن نوعاً آخر من التراكم سوف يبدأ ويكون تصاعدياً في طريق التنمية.

ثانياً. الازدواجية الاقتصادية

إن مصطلح الازدواجية الاقتصادية يصف الحالة التي تجد فيها البلدان نفسها خلال المراحل الأولى للتنمية، ومثل هذه الظاهرة تترك آثارها على نمط التنمية ووتيرتها. وهناك تفسيرات مختلفة للازدواجية، ولكنها تشير - بشكل عام - إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد والتي تنعكس في الفروق التكنولوجية فيما بين القطاعات والأقاليم، وكذا الفروق في درجة التطور فيما بينها وكذلك في

العادات والتقاليد الاجتماعية والمواقف فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج¹.

ثالثا. محدودية السوق

تمثل محدودية السوق أحد أبرز العقبات التي تعترض عملية تحقيق التنمية، ويستند في ذلك إلى أن التنمية تحتاج إلى وفورات الحجم في الصناعة كأحد مظاهرها الرئيسية، الأمر الذي يستدعي ضرورة وجود سوق واسعة تستوعب الحجم الكبير من الإنتاج². لذا فإن عكس ذلك يعد أحد العقبات في تحقيق التنمية، وتبرز هذه العقبة بصفة أكبر ضمن الاقتصاديات التي تعتمد على آلية السوق الحرة وذلك لأن السوق فيها تعترضها عقبات كبيرة تبعتها عن النموذج النظري للسوق وهو سوق المنافسة التامة إلى حد كبير³.

رابعا. عدم القدرة على الادخار

يمثل عدم توفر المال الكافي لتمويل المشاريع التنموية أحد العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية، وهنا يمكننا أن ننظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار، والتي تعود أساسا إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل، الأمر الذي يدفع الدولة إلى توجيه أغلب الدخل تقريبا إلى توفير السلع والخدمات الاستهلاكية اللازمة للفرد، مما يترتب عليه عدم تحقيق أية ادخارات صافية تستحق الذكر⁴.

2.4.1.2. العقبات الاجتماعية

هذه العقبات ذات طابع تأثير اجتماعي معرقل للتنمية وتظهر بصفة خاصة في الدول النامية، نذكر من أبرزها⁵:

- ♦ تخلف البيئة الاجتماعية: ويتثل في نقص التعليم والتدريب ومحدوديتهما، ندرة المهارات الفنية والإدارية... الخ؛
- ♦ العقبات السكانية: غالبا ما يصطدم المخططون للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات بمشكلة التضخم السكاني بالشكل الذي لا يتناسب مع الموارد المتاحة أو المتوقعة، لذا تعد الزيادة المطردة في عدد السكان مصدرا لإجهاد للمحاولات التي تبذل من أجل إحداث التنمية فيها.

¹ مدحت القريشي، 2007، مرجع سبق ذكره، ص 153.

² المرجع نفسه، ص 152.

³ فليح حسن خلف، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 210.

⁴ محمد عبد العزيز العجمية، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية: مفاهيمها، نظرياتها، سياساتها"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 127.

⁵ إبراهيم مشروب، "التخلف والتنمية: دراسات اقتصادية"، دار المنهل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص 20.

3.4.1.2. العقبات السياسية

يفترض في الحكومات أن تكون قادرة على تهيئة بيئة مستقرة للمشروعات وتعزيزها سواء كانت قطاعا عاما أو خاصا، وكحد أدنى يتوجب على الحكومة تجنب الحروب الأهلية، وإطالة بقاء العصيان والعدوان الخارجي من قبل القوات المعادية¹، وبالرغم من أهمية وضوح هذه النقطة إلا أنها تهمل غالبا عند الحديث عن طبيعة التنمية.

فعدم توفر الاستقرار السياسي يعد مرضا مزمنًا لعملية التنمية، لأنه يخلق نوعا من عدم الاستقرار في اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة لعملية التنمية. الأمر الذي يجعل علاجه صعبا، ويرى بعض المهتمين بأمور التنمية أن التنمية نفسها هي العلاج وذلك عن طريق توزيع منافعها على جميع أفراد المجتمع وعدم قصرها على طبقة دون أخرى².

4.4.1.2. العقبات التنظيمية والتكنولوجية

العقبات التنظيمية والتكنولوجية التي تواجه التنمية لا تقل أهمية عن العقبات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، من ذلك³:

أولا. النواحي الإدارية والتنظيمية

تعرض عملية التنمية بعض الأعباء والمسؤوليات الملقة على عاتق المؤسسات الحكومية وموظفي الجهاز الحكومي. فالحكومة في عرصنا الحاضر، أيا كان نوع المجتمع، تؤدي دورا رئيسا في تحريك عجلة التنمية ورعايتها، غير أنه في ظل العبء الكبير للجهاز الإداري للدولة أضحى كثير من الدول يواجه عائقا أمام متطلبات السير بالتنمية نحو تحقيق أهدافه. كون هذه الأخيرة (الأهداف) تتطلب الحركة والمرونة والتفاعل. ومن هنا تتولد الحاجة إلى تطوير الجهاز الإداري للدولة بصورة فعالة، فيبتعد عن اتباع الأساليب الإدارية العقيمة من رتبة وبيروقراطية والقيام باستغلال الكفاءات وتشجيع المبادرات المنتجة التي تفيد في انجاز الأهداف.

ثانيا. مشكلات تطبيق التكنولوجيا الحديثة

أدى التقدم التكنولوجي دورا كبيرا في تنمية الدول الصناعية الكبرى، التي أحسنت استغلال البحوث المنجزة التي استثمر فيها كثيرا من الأموال، غير أن الوضع بالنسبة إلى الدول النامية يختلف باختلاف تركيبها مقارنة بالدول المتقدمة، فهي تحتاج إلى نوع مبسط من التكنولوجيا يتناسب مع طبيعتها وظروفها.

¹ محمد صالح تركي القرشي، "علم اقتصاد التنمية"، دار إثراء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 52.

² مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

³ فايز إبراهيم الحبيب، "التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية"، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1985، ص 56، 58.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن نقل التكنولوجيا الحديثة لهذه الدول بنفس مواصفاتها التي تستخدم بها في الدول المتقدمة لن يحل مشكلات التنمية بها، بل يعتبر عقبة جديدة أمام عملية التنمية.

مما سبق يمكن القول إن التنمية تهدف أساساً لتحسين حياة الفرد والمجتمع وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحسين الدخل والثروة وتوفير الفرص العادلة للتعليم والصحة وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا... الخ. غير أن تحقيق هذه الأهداف تعترضه جملة من العقبات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية... الخ تتطلب تضافر الجهود لاحتوائها والتقليل منها.

2.2. نشأة التنمية المحلية، مفهومها وركائزها

إن اتباع التنمية المحلية كأسلوب عمل يقتضي استيعاب مفهومها والتطرق لظهورها والوقوف على ركائزها التي تعد الدعامة الأساسية التي لا بد من توفرها حتى تتمكن التنمية المحلية من القيام بالدور المنتظر منها في تحقيق التنمية الشاملة.

1.2.2. تطور مفهوم التنمية المحلية

ارتبط مفهوم التنمية المحلية بتنمية المجتمع المحلي، فالكثير من المؤرخين والباحثين يرون أن بدايات التنمية المحلية تعود إلى العقد الثاني من القرن العشرين، في إشارة منهم إلى جملة البرامج والسياسات التي تبنتها الحكومات والهيئات التطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية أو في المستعمرات البريطانية التي حصلت على استقلالها في وقت مبكر، والتي عملت جاهدة على تحسين مستويات الحياة والمعيشة فيها¹.

وكما ورد في العديد من الكتابات، فقد أطلق مفهوم التنمية المحلية لأول مرة على عملية تنمية المناطق الريفية والمحلية عام 1944، عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، واعتبارها نقطة البداية في السياسة العامة².

وفي عام 1948، عرف مؤتمر كامبريدج تنمية المجتمع المحلي على أنه: «حركة مصممة للرفع من مستوى الحياة في المجتمع بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي وبمبادرة تلقائية من جانب سكانه إن أمكن»³، وفق هذا التعريف فإن تنمية المجتمع المحلي تضم كافة أشكال تحسين مستوى الحياة في

¹ محمد فريد قوت القلوب، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 20.

² سمير محمد عبد الوهاب، "الحكم المحلي والتنمية المحلية"، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة: "التنمية المحلية الريفية والمحلية: وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر"، القاهرة، مصر، أيام: 6 - 10 ماي 2007، ص 19.

³ سوسن عثمان عبد اللطيف، "دراسات في التنمية المحلية الريفية والحضرية والمستحدثة والصحراوية"، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، مصر، 1989، ص 65.

المجتمع، كما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة سواء تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير الحكومية الهادفة إلى تحسين أحوال المجتمع المحلي المعيشية وظروفه.

وفي سنة 1954، ركز مؤتمر أشريدج الذي انعقد في المملكة المتحدة على ضرورة تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع بأكمله، مما يسهل ويسهم في معالجة مشكلات الإدارة في المستعمرات البريطانية من أجل تحسين مواردها واستغلالها¹. وقد عُرِفَت التنمية المحلية من خلال هذا المؤتمر على أنها "التربية الشعبية"، أي بمعناها نفسه "تنمية المجتمع"، هدفها تحسين المستوى المعيشي مستندة على مشاركة شعبية إيجابية واسعة النطاق ومن الأفضل أن تكون المبادرة شعبية، وإذا لم تتوفر فيتوافق التعريف عندها مع تعريف كمبريدج بالاستعانة بوسائل منهجية لإيجادها واستشارة الناس بالشكل الذي يولد فيهم الحماس تجاه هذه الحركة التنموية².

أما على مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فقد تم التركيز بها على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، فأقر تقرير الأمم المتحدة عن "مساعدة المحتاجين في المناطق الأقل نمواً: دراسة استقصائية لأساليب إدارة المساعدات في عدة دول" سنة 1956 بأن تنمية المجتمع هي "عملية تهدف إلى تعزيز وتحسين ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية من خلال مشاركتهم الفعالة ومبادراتهم الذاتية"³.

والملاحظ آنذاك هو تزامن مفهوم تنمية المجتمع مع مفهوم التنمية الحضرية والريفية. وفي هذا الصدد، قام مارشال كلينارد Marchall.B.Clinard أخصائي في علم الإجرام الأمريكي بدراسة عن المجتمع الهندي في محاولة منه للخروج ببعض النظريات عن الفقر وعلاقته بالتنمية الحضرية، قدمها في شكل كتاب بعنوان «Slums and Community Development» سنة 1966، قدم من خلاله تعريفاً شاملاً للتنمية المحلية في المناطق الحضرية حيث عدها "أحد أهم وأنجع المداخل التي يمكن الاعتماد عليها للتصدي لمشكلات المناطق الحضرية الفقيرة، من خلال الاعتماد المباشر على سكان هذه المناطق ذاتها عن طريق استغلال الموارد المتاحة وأخذهم للمبادرة الذاتية"⁴.

ونجد في المقابل أن كثيراً من الدول ركزت على تبني التنمية الريفية على غرار باكستان التي قدمت مفهوماً واضحاً المعالم للتنمية الريفية مبنيًا على النتائج المنتظرة منها، وذلك في التقرير الرسمي الذي

¹ أحمد بعلبكي، "التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية: مفاهيم وتجارب"، منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا WSCWA، الأمم المتحدة، نيويورك، 1998، ص 03.

² سوسن عثمان عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 65.

³ "Assistance to the needy in less-developed Areas: A survey of methods of administering assistance in various countries", report of department of Economic and social affairs, United Nations, New York, 1956, P181.

⁴ Marchall.B.Clinard, "Slums and Community Development : Experiments in SELF-HELP", Free Press, New York, 1966, P219.

أعدته الحكومة الباكستانية في الحلقة الدراسية الدولية عن التنمية الريفية التي عقدت في لاهور Lahore عام 1972، إذ حدد التقرير مسعى التنمية الريفية في زيادة إنتاجية المناطق الريفية من خلال المشورة الفنية وزيادة مدخلات الإنتاج الزراعي وتحسينها، وكذلك تحسين أساليب التخزين والتسويق بإقامة مرافق عامة جيدة ومؤسسات تعاونية تحمي صغار المنتجين وتساعدهم في تصريف منتجاتهم¹.

لكن الملاحظ آنذاك، أنه على الرغم مما حققه مفهوم التنمية الريفية من نتائج، إلا أن معظم إيجابياتها انعكست على الأثرياء. كما يرجع القصور أيضا إلى تواضع الإنجاز الذي تحقق من جراء برامج التنمية الريفية في معظم الدول النامية. فوفقا لما أشار إليه تقرير البنك الدولي في منتصف السبعينيات، كان أكثر من 80% من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية المناسبة. وهو ما أدى إلى بروز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي نتج عنه تقرير البنك الدولي سنة 1975 عندما أقر أن التنمية الريفية عملية متكاملة واستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف. وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة والعمل على تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالية للسكان².

الملاحظ هنا، أن مفهوم التنمية الحضرية ركز على المناطق الحضرية فقط ومفهوم التنمية الريفية المتكاملة ركز على المناطق الريفية فقط، مما استدعى ضرورة تبني مفهوم جديد يجمع بين جميع المناطق وهو ما تجلّى في ظهور مفهوم التنمية المحلية في فترة الثمانينيات، تصدر اهتمامات المسؤولين إدراكا منهم أن التنمية لا تتحقق إلا بالنسبة للجماعات التي تتوفر على مؤهلات وقادرة على جذب المشاريع الإنمائية التي تكون فيها فرص الاستثمار والربح أسرع³.

واستمر بعد ذلك اهتمام الباحثين والخبراء والمنظمات الدولية بمجال التنمية المحلية، الأمر الذي تجلّى من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات لإتاحة فرص تبادل المعارف ومعاينة التجارب التنموية المحلية. فتعاونت المنظمات المتخصصة مثل منظمة الأغذية والزراعة "فاو" مع منظمات إقليمية مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على تأسيس شُعب مشتركة إضافة إلى تنظيم ندوات مشتركة أيضا نذكر منها على سبيل المثال الندوة التي عقدت عن التنمية الريفية المحلية بعمان في أكتوبر 1993 تحت عنوان "سياسات وبرامج التنمية الريفية"، إذ تم

¹ عبد الباسط عبد المعطي، محمد أبو مندور الديب، "تنمية المجتمعات المحلية والريفية في الوطن العربي"، سلسلة الدراسات الاجتماعية في التدريب الاجتماعي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1989، ص 15.

² سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21.

³ Nacer Taleb, "Espace rural et développement local", Communication présentée lors du colloque international: «Gouvernance locale et développement territorial : le cas des pays du sud », Faculté des sciences économiques et sciences de gestion, Université Mentouri, Constantine, en collaboration avec l'université Pierre Mendès, Grenoble 02, France, à Constantine, Algérie, le: 26 et 27 avril 2003, P78.

التركيز على أهمية المشاركة الشعبية كأحد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية الريفية والمحلية من خلال تنمية الشعور بالمسؤولية وضمان توزيع أفضل وأكثر عددا لثمار العمل¹. لتسهم بعد ذلك مثل هذه المؤتمرات والبحوث في تسليط الضوء على مفهوم التنمية المحلية وأهميتها بالنسبة للمجتمع وتفتح المجال أمام البحث عن آليات دعم التنمية المحلية وأساليبها وسبل التقليل من العقبات التي تحول دون تأديتها للدور المنوط بها.

2.2.2. مفهوم التنمية المحلية

تعددت التعريفات التي تبحث في مفهوم التنمية المحلية واختلفت، وقد تأثر هذا الأخير بسياق الفترة أو المرحلة التاريخية. الفكرية. التي استعمل فيها، كما ارتبط بمصالح من صاغوه ومراميهم. إضافة إلى تأثره بالنظريات التنموية السائدة آنذاك.

قبل الوقوف على أهم التعريفات التي تناولت هذا المفهوم تجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنمية المحلية يشير إلى النطاق الجغرافي للتنمية الذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة. وهنا يمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية: المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق. ويشمل المستوى الواسع إقليمًا محددًا وفقًا للتقسيمات الإدارية السائدة في دولة ما. أما المستوى الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية صغيرة نسبيًا.

كما ارتبط مفهوم التنمية المحلية في الدراسات الأوروبية وأمريكا الشمالية بتنمية المجتمع، إذ تبنت الأولى مصطلح "التنمية المحلية" وعبرت عنه على أساس أنه "تلك العملية الشاملة، الاستراتيجية المتكاملة. وبصفة خاصة بالتنمية المحلية هي ذلك التغيير الاجتماعي الذي يمتاز بنماء الشراكة، ظهور الأعوان الاقتصاديين الجدد، البحث عن الحلول البديلة للوحدات الاقتصادية الكلية (الدولة والتجمعات الكبرى) وإدخال المعايير الاجتماعية والثقافية إلى جانب العقلانية الاقتصادية البحتة". أما في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فيتم التكلم عن تنمية المجتمع والتي توصف بأنها "استراتيجية شاملة ومتكاملة ذات هدف اجتماعي. وعليه فهي الاستراتيجية التي يتم من خلالها استغلال الموارد المحلية مع الاستعانة بمختلف أشكال التعاون والتنسيق بين المنظمات والمؤسسات الموجهة ديموقراطيا من قبل ممثلي المجتمع المحلي التي تم إنشاؤها"².

وتعني عبارة المجتمع الحضري ذلك المجتمع الذي يتميز بانتشار العلاقات الاجتماعية الثانوية، والحراك الاجتماعي المتزايد والاتصالات السطحية واللامبالاة... الخ لذلك فتتضمنية هذا الصنف من

¹ أحمد بعلبكي، مرجع سبق ذكره، ص 5، 6.

² عبلة الأفندي، "نظم المعلومات وأثرها في التخطيط بتنمية المجتمعات المحلية (دراسة ميدانية)"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1995، ص 36، 37.

المجتمعات يعتمد على مجموعة العمليات الديناميكية المتكاملة التي تحدث في المجتمع الحضري من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة تُمكن من إدماج المجتمع الحضري في الحياة القومية وتُمكنه من الإسهام بأقصى قدر في التنمية الحضرية الشاملة¹.

في حين تعني عبارة المجتمع المحلي الريفي ذلك المجتمع ذو الطابع الأسري الريفي الذي يتميز بالصغر والبساطة، لذلك يتطلب تحقيق التنمية داخل هذا المجتمع وضع مجموعة من البرامج والمشروعات التي تنفذ من خلال استراتيجية التنمية القومية بغية تحقيق تنمية فاعلة في النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والثقافية بحيث تستفيد منها معظم المناطق القروية والريفية².

وعلى العموم، فقد تعددت المصطلحات التي تعبر عن جوهر التنمية المحلية إلا أنها تبقى تسميات قاصرة وغير جامعة للمفهوم الواسع للتنمية المحلية. وفي المقابل إننا إذا تجاوزنا مشكلة المصطلحات، نقع في إشكال أكثر تعقيدا كما سبق وأشرنا إليه، والمتمثل في إيجاد تعريف جامع لمفهوم التنمية المحلية، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات الواردة في هذا الصدد:

▲ التنمية المحلية هي "عملية تجميع وتوجيه جهود الأفراد والحكومة نحو تحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي، بهدف تقليص الفجوات الحضارية بين المجتمع المحلي والمجتمعات الأخرى في نفس الدولة"³.

▲ التنمية المحلية هي "تلك الحركة التي تهدف لتحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك فإن لم تظهر المبادرات تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة"⁴.

▲ تعرف التنمية المحلية أيضا على أنها "ثمرة انجاز تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان القاطنين في منطقة ما بكيفية مستدامة على المستويات المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية"⁵.

¹ محمد عبد الفتاح محمد، "تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 1991، ص 188.

² أحمد الربابعة، "مقومات التنمية ومعوقاتها (دراسة تطبيقية في الريف الأردني)"، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 42.

³ محمد عثمان السمان، "فلسفة التنمية الريفية المتكاملة"، ورقة بحث مقدمة إلى الندوة العلمية حول: "التنمية الريفية المتكاملة"، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الرباط، المغرب، يومي: 23 و 24 ماي 1983، ص 441.

⁴ موسى رحمان، وسيلة السبتي، "تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 23، نوفمبر 2011، ص 294.

⁵ جهاد أبو السندس، خالد العواملة، مارتن بك، "اللامركزية والتنمية المحلية: بناء مجتمعات محلية فاعلة في الأردن"، مركز الرؤى للدراسات التنموية والاستراتيجية، عمان، الأردن، 2011، ص 119.

▲ التنمية المحلية فضاء متعدد الخدمات، دائم وشامل، فهو عملية تنويه وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال تعبئة وتنسيق موارده وطاقاته¹.

▲ التنمية المحلية هي نهج موحد لتعبئة الفاعلين في إقليم جغرافي معين اتجاه مجموعة من المشاريع الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمؤسسية لخلق ديناميكية مستمرة ومستدامة داخل الاقليم².

▲ التنمية المحلية هي عملية ومنهج وبحث وإرادة والتزام يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. يتم ذلك في إطار من العدالة واحترام الآخرين والطبيعة، دون الخضوع لثقل القرارات المتخذة في أماكن أخرى التي قد تستنزف الموارد الفردية والجماعية. هذه التنمية تسعى إلى تحقيق التوازن والاستدامة من خلال الاستفادة القصوى من الإمكانيات المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار³.

▲ تعد التنمية المحلية مفهوما حديثا لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس ومناهج من العلوم الاقتصادية والاجتماعية، مدعّن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وتوجيهه نحو اعتماد المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جميع أطراف البيئة المحلية في كل المستويات عمليا وإداريا⁴.

▲ يعبر مفهوم التنمية المحلية عن تلك الرؤية المشتركة الهادفة إلى تعزيز الإقليم وتحقيق تطلعاته. ويتمثل جوهرها في بناء شراكات قوية بين المجتمع المحلي والقطاعين العام والخاص، وتكامل الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في هذا السياق، وعليه تعمل التنمية المحلية الفعّالة على تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين السكان من اتخاذ القرارات التي تؤثر في مستقبلهم، مما يُسهم في بناء مجتمعات أكثر استدامة وازدهاراً⁵.

من خلال ما سبق عرضه من تعريفات مختلفة يمكن القول: إن التنمية المحلية هي مجموع العمليات والأنشطة التي تهدف إلى تطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمحليات والمجتمعات المحلية. يمكن ملاحظة في هذا المفهوم تفوق المحتوى الاجتماعي على الجانب الاقتصادي في عملية التنمية، ومن دون الخوض في المناقشات الترتيبية، فإن الحقيقة الثابتة هي أن التنمية المحلية لا تختلف مضموناً عن

¹ Xavier Greffe, "Territoires en France", Economica, Paris, France, 1984, P10.

² Pierre – Noël Denieul, Houda Laroussi, "le développement social local et la question des territoires", Edition Harmattan, Paris, France, 2005, P 109.

³ Georges Goutcharoff et autre, "Vous avez dit développement local ?", Edition la librairie des territoires, Toulouse, France, Tome 2, 2019, P 07.

⁴ ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "أثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية بالجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمين العقال الحاج موسى آق أخاموك، تامنغست، الجزائر، يومي: 13 و 14 جوان، 2012، ص 05.

⁵ Valérie Angeon, Jean-Marc Callois, "Fondements théoriques du développement local : quels apports du capital social et de l'économie de proximité ?", Association Économie et Institutions, en ligne, 2019, p 23.

التنمية الشاملة، حيث تكون العلاقة بين عمليات التنمية في جميع مستوياتها عضوية وتتأثر بعضها ببعض. ونظراً لهذا التكامل بينهما، يعكس مفهوم التنمية المحلية السمات الأساسية للتنمية الشاملة وأبعادها، ولكن على مستوى الجماعات والوحدات المحلية.

من خلال التعريفات السابقة يمكن عرض أهم الأسس اللازمة لإحداث التنمية المحلية فيما آتي¹:

- ✓ ضرورة الاعتماد على مشاركة الجماعة في إيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها المجتمعات المحلية، عن طريق تضافر جهود السلطات المحلية والمواطن. وهنا لابد من إدراك أن نجاح مشروع المشاركة يعتمد أساساً على ضرورة اعتراف كل طرف بأهمية الدور الذي يقوم به الطرف الآخر وتقديم الدعم اللازم له لتحقيق أهداف التنمية المحلية²؛
- ✓ تحديد الفروق بين المجتمعات المحلية والسعي للتقليل منها؛
- ✓ توفير الظروف المناسبة لتحقيق مصالح مختلف فئات المجتمع، من خلال تبني التخطيط وتفاذي العشوائية في إقامة مشاريع التنمية المحلية؛
- ✓ اعتماد مبدأ المبادرة في خدمة برامج التنمية؛
- ✓ ضرورة دعم المجتمعات المحلية من الخارج عن طريق تقديم المساعدات في مختلف المجالات من نحو: الصحة والتربية والتعليم...الخ؛
- ✓ تعد اللامركزية أحد الأسس الضرورية في بعض الوظائف الحكومية لتحقيق التنمية المحلية.

3.2.2. ركائز التنمية المحلية

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من الركائز تمكنها من تحقيق الرقي للمجتمعات المحلية سواء من حيث تقديم الخدمات الأساسية لها والإسهام في إشباع حاجاتها ومن ثم حل مشكلاتها أو القيام بالمشروعات الإنتاجية التي تُسهم بطريقة مباشرة في تنمية المجتمع المحلي. نوجز أهم هذه الركائز في النقاط الآتية:

1.3.2.2. الإدارة المحلية

إن التغير السريع في شتى مناحي الحياة بفعل التقدم العلمي الكبير، وتزايد أعداد السكان وحاجاتهم إلى تنمية مجتمعاتهم أثقل كواهل الحكومات مما اضطرها إلى التنازل عن جزء من مسؤولياتها الإدارية لهيئات محلية منتخبة تنوب عنها تحت إشرافها ومراقبتها.

¹ Marchall.B.Clinard, Op.Cit, p-p 24 – 36.

² Pierre-Jean Roca, "le développement local et les associations : gouvernance et subsidiarité", Communication présentée lors du colloque international : "les acteurs du développement local durable en Algérie : comparaison méditerranéenne", le centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle (CRASC) en partenariat avec Chaire UNESCO, Oran, Algérie, le : 12 - 14 Mai 2003, P 27.

1. مفهوم الإدارة المحلية:

تعد الإدارة المحلية من الفروع الرئيسة للإدارة العامة تطورت بدورها الأولى بتطور المجتمعات الإنسانية التي أدركت حاجتها للتضامن وتضافر الجهود لإشباع حاجاتها. وبناء على ذلك تعددت التعريفات التي توضح مفهوم الإدارة المحلية تبعاً لتعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون إليها. فتعرف الإدارة المحلية على أنها "شكل من أشكال التنظيم المحلي، يتم بموجبه توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، تؤدي وظيفتها تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها"¹.

وتعني الإدارة المحلية أيضاً: هيئات محددة أنشئت بفعل دساتير وطنية من نحو (البرازيل والدنمارك وفرنسا والهند وإيطاليا واليابان والسويد) أو عن طريق التشريعات والقوانين التي تقرها الحكومة المركزية من نحو (المملكة المتحدة ونيوزيلندا) أو بموجب أمر تنفيذي مثل (الصين) ... الخ وذلك بهدف تقديم مجموعة من الخدمات المحددة لمنطقة جغرافية صغيرة نسبياً².

وتعرف أيضاً بأنها: "أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة وتقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات المركزية والمحلية، بغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة وإدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة وتحقيق أغراضها المشروعة"³. كما أنه عادة ما يعبر مصطلح الإدارة المحلية عن اتجاهين، يشير الأول إلى سلطة اتخاذ القرارات الذاتية من قبل الهيئات السياسية المستقلة عن الهيئات المركزية، ويشير الاتجاه الثاني إلى اتجاه بعض السلطات المحلية نحو تخصيص الولاية العامة على أراضيها⁴.

من خلال ما سبق، نجد أن الإدارة المحلية تعبر عن قيام وحدة محلية بإدارة نفسها وتصريف شؤونها الخاصة. ويكون ذلك تحت رقابة الحكومة المركزية وإشرافها، ويعود اعتماد نظام الإدارة المحلية أساساً إلى تزايد مهام الدولة الأمر الذي دفعها إلى تفويض بعض مهامها إلى هيئات رسمية، سعياً منها لتجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي.

¹ ناجي عبد النور، "دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الأول، جوان 2009، ص 153.

² Anwar Shah, "local governance in developing countries", the world bank publications, Washington, New work, USA, 2006, P P 1,2.

³ عبد الرزاق إبراهيم الشخيلي، "الإدارة المحلية: دراسة مقارنة" دار المسيرة، عمان، الأردن، 2001، ص 19.

⁴ François Rangeon, "Le Gouvernement local", in Jacques Chevalier (dir), la gouvernabilité, presses universitaire de France PUF, 1996, P168.

ثانيا. خصائص الإدارة المحلية

تتميز الإدارة المحلية بمجموعة من الخصائص نوجز أهمها فيما يأتي¹:

- ◀ وجود منطقة أو أقسام جغرافية محددة طبيعيا أو اصطناعيا؛
- ◀ تتمتع الإدارة المحلية بالشخصية القانونية؛
- ◀ التغلغل في حياة الأفراد السياسية والاجتماعية ومشاركتهم في إدارة شؤونهم بأنفسهم؛
- ◀ الإدارة المحلية لا تعمل بمعزل عن الحكومة المركزية، وعليه فإن الرقابة والتعاون بينهما ضروري.

ثالثا. وظائف الإدارة المحلية

تهتم الإدارة المحلية بكل ما له علاقة مباشرة بتحسين الظروف المحلية، وذلك بتوفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية. وتنقسم وظائف الإدارة المحلية عموما إلى وظيفتين أساسيتين²:

أ- الوظيفة السياسية: تتمحور أهدافها أساسا في دفع السكان المحليين والتابعين لسلطة الإدارة المحلية إلى الإسهام والمشاركة الفعالة في أداء وممارسة الدور المنوط بهم اتجاه المنطقة، إضافة إلى سعيها لتحقيق الديمقراطية السياسية وتجسيدها محليا عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية؛

ب- الوظيفة التنموية: تؤدي الإدارة المحلية دورا رئيسا في دعم مسار التنمية المحلية من خلال تحديد الاحتياجات الأساسية لسكان المنطقة والعمل على توفيرها من خلال التخطيط الحالي والمستقبلي.

رابعا. أهمية الإدارة المحلية في دعم التنمية المحلية

إن الوظائف التي تضطلع بها الإدارة المحلية يكمل بعضها بعضا بغية إيجاد مجتمع محلي متكامل ومتعاون وواع ومتفهم لمتطلبات التنمية المحلية والتغيير وعامل منتج يتحمل المسؤولية ويسهم في الإنجاز ويحافظ على المنجزات، ويوفر لأفراده العمل ويقلص من هجرة أبنائه ويستقطب المستثمرين فتتمو المنطقة المحلية وتعم ثمار التنمية على مستويات المجتمع ككل. ويتكامل جهد الإدارة المحلية عموما بنقل المجتمع من المظاهر التقليدية إلى الحديثة ومواكبة التطور مع المحافظة على سمات البيئة المحلية وعدم المساس بها وتشويهها، ويستلزم ذلك تضافر الجهود الرسمية وجهود المواطنين³.

¹ محمد غردي، نصر الدين بن نذير، "نظام الإدارة المحلية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة" ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: "آليات تطوير الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة تجارب بعض الدول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة 2، الجزائر، يومي: 02 و 03 جوان 2014، ص 05.

² أحمد محيو، "محاضرات في المؤسسة الإدارية"، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2006، ص 450.

³ أيمن عودة المعاني، "الإدارة المحلية"، داروائل، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2013، ص 151.

ومن ثم، فإن نظام الإدارة المحلية يستطيع أن يحقق المزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة على المستوى المحلي. ويعود ذلك بالدرجة الأساس، إلى طبيعة مهمة الإدارة المحلية التي تتجلى في تحقيق الرفاهية للمجتمعات، لأن الأجهزة المحلية تعمل على توعية الجماهير في مجال التنمية وتمنحهم كل وسائل الإقناع والحماسة الفعلية لذلك.

2.3.2.2. اللامركزية

إن الاختلال في الأقاليم المناخية والجغرافية والديموغرافية إلى جانب العامل المالي داخل الدولة الواحدة فرض بقوة الاستعانة بالإدارة المحلية لتسيير شؤون المناطق المحلية وفي هذا الصدد، يعد أسلوب اللامركزية أحد أنجح الأساليب التي ساعدت القائمين على شؤون الإدارة المحلية على تأدية الدور المنوط بهم.

أولاً. مفهوم اللامركزية

تعبر اللامركزية عن نقل تدريجي لجزء من صلاحيات الحكومة المركزية للشعب في قاعدة الهرم، من خلال هيئات منتخبة في مجال معين¹.

ينظر للمركزية كنظام إداري اعتمد من قبل العديد من الدول، يستند على الديمقراطية، من خلال مشاركة الأفراد في إدارة الخدمات وتقديمها للمواطنين تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها. يمكن تعريف اللامركزية أيضاً على أنها النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات إدارية أخرى اقليمية أو مصلحة مستقلة قانونياً عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة². فاللامركزية تهدف إلى تقديم مهارات معينة وتوفيرها للهيئات المحلية وهي تختلف عن تلك التي تتوفر لدى الحكومة المركزية من خلال سلطات منتخبة من قبل السكان مما يضمن توازناً أفضل للسلطة في كامل التراب الوطني، مما يساعد على تحسين كفاءة عمل الدولة من خلال نقل بعض الصلاحيات الإدارية المركزية للمسؤولين المحليين³.

من خلال ما سبق، يتضح لنا جلياً أن للامركزية جانبين أحدهما سياسي يتمثل في تمكين الأجهزة المحلية المنتخبة من تسيير شؤونها بنفسها، مما يرسخ مبدأ الديمقراطية الإدارية، والثاني قانوني يتمثل في توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية.

¹ "Clarification des rôles et responsabilités des acteurs de la décentralisation", Rapport final de la Ministère de l'aménagement du territoire et des collectivités locales, Direction de la décentralisation, programme national de développement local (PNDL), République du Sénégal, Janvier 2011, P08.

² محمد الصغير بعلي، "قانون الإدارة المحلية بالجزائر"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص 09.

³ Sidi Ould Mouloud, "Décentralisation et démocratie : quel lien ?", Communication présentée lors du colloque national : "la décentralisation et le développement local en Mauritanie", le centre Maghrébin d'études stratégiques, Nouakchott, Mauritanie, le : 13 et 14 décembre 2014, P 04.

ثانياً. أشكال اللامركزية ومقوماتها

تكمن أهمية اللامركزية في ارتباطها بنقل الاختصاصات واستقلالية القرار بهدف رفع مستوى تقديم الخدمات الأساسية. ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير مجموعة من الأركان والمقومات التي تستند عليها اللامركزية. أ. أشكال اللامركزية: تظهر اللامركزية من خلال أحد الأشكال والأنماط الآتية¹:

♦ اللامركزية السياسية: تعد أسلوباً موازياً للديمقراطية بحيث تكفل حرية الرأي واستقلال الإعلام واستقلال القضاء ويتكامل أسلوب اللامركزية السياسية بشكل قوي مع اللامركزية الإدارية والمالية؛

♦ اللامركزية المالية: يكفل هذا الأسلوب للمحليات والمستويات الإدارية المتوسطة الحق في مناقشة ميزانية الإدارة المركزية والمشاركة في اتخاذ القرارات المالية العامة. فضلاً عن حق تلك المحليات في الاستفادة المباشرة من الموارد المالية المحصلة من الضرائب أو الوفورات الاقتصادية لتلبية احتياجات سكانها وتمويل مشروعات تحسين خدماتها. ومن ثم فاللامركزية المالية تمنح صلاحيات أكبر في جمع الأموال وانفاقها مما يحقق استخداماً أفضل للموارد؛

♦ اللامركزية الإدارية: تعد القاسم المشترك بين اللامركزية السياسية والمالية، حيث تهدف إلى توزيع أعمال الإدارة والتخطيط واستغلال الموارد الاقتصادية على عدة مستويات متدرجة شبه مستقلة. من خلال نقل سلطة اتخاذ القرار إلى مستويات أدنى في السلم الإداري من أجل الاستجابة لاحتياجات القاعدة العريضة من المواطنين.

ب. مقومات اللامركزية: يمكن بيان المقومات والأركان التي تستند عليها اللامركزية على النحو الآتي²:

♦ وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطني: يرجع سبب قيام النظام المركزي إلى وجود مصالح أو شؤون محلية، تتمثل في التضامن الذي يعبر عن اهتمامات سكان إقليم أو جهة معينة واحتياجاتها تختلف عن الاحتياجات والمصالح والشؤون الوطنية العامة المشتركة بين جميع المواطنين في الدولة. إن اعتراف القانون بهذا التمايز الموجود حقيقة بين المصالح المحلية والمصالح الوطنية يشكل الركن الأساس لوجود اللامركزية، من حيث تكفل الإدارة المركزية بالمصالح الوطنية والتخلي عن المصالح المحلية لهيئات محلية بصفتها الأقدر على تلبيتها وإشباعها؛

♦ إنشاء أجهزة محلية مستقلة ومنتخبة: يقتضي النظام اللامركزي الإداري أن يعهد بإدارة المصالح المحلية المتميزة وتسييرها، مثلما ورد في الركن الأول، إلى هيئات وأجهزة محلية مستقلة عن الإدارة المركزية، وذلك بإضفاء الشخصية المعنوية عليها وأن تكون منتخبة من سكان الإقليم ذاته؛

¹ عمر محمد الحسيني عبد السلام، غادة فاروق حسن، "تأثير اللامركزية للإدارة الحضرية لدعم اتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العربي الاقليمي حول: "تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة"، القاهرة، مصر، أيام: 15 . 18 ديسمبر 2003، ص 04.

² محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 10 . 22.

♦ **الخضوع للرقابة الإدارية:** إن تجسيد الركن الأول والثاني للامركزية يستلزم قيام علاقة بين الإدارة المركزية ووحدات الإدارة اللامركزية في صورة رقابة إدارية. سواء على هيئات الإدارة المركزية ومجالسها أو على الأشخاص والأعضاء في تلك الهيئات أو على الأعمال والتصرفات الصادرة عن الإدارة اللامركزية.

ثالثا. اللامركزية ودورها في دعم التنمية المحلية

يتمثل الدور الأساس في اللامركزية في تفعيل دور السلطات المحلية، وذلك بإسناد مهام إدارية وتنموية لها لتزيد من فاعليتها، وتعزز دورها في تحمل مسؤولياتها وصلاحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحليين في عمليات التنمية المحلية ويؤدي في النهاية إلى نجاحها. وفي هذا الإطار، يعد الجانب الإداري في عملية إعداد خطط التنمية المحلية ومتابعتها وتنفيذها قضية ضرورية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، إذ كان فشل كثير من خطط التنمية وبالذات الريفية منها في العديد من دول العالم النامي ناجما في أساسه عن الأساليب الإدارية المتبعة في إدارة خطط التنمية وليس عن فقر في محتوى عملية التخطيط نفسها.

من جهة أخرى تبرز أهمية اللامركزية في قدرتها على تحديد أهداف التنمية المحلية التي تعكس خصوصية المنطقة قيد التخطيط، إذ إن هناك - دائما - فرقا كبيرا بين أهداف التنمية المحلية التي تضعها هيئات ومؤسسات تخطيط إقليمية محلية، وأهداف التنمية التي تضعها هيئات التخطيط المركزي، وإن كانت الأولى يجب أن تكون مكملية ومنسجمة مع الثانية.

إضافة إلى أن تطبيق اللامركزية بفاعلية في مجال التنمية المحلية، يعمل على تطويع برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظرا إلى أنها تسمح بمشاركة سكان الوحدات الإدارية المختلفة في عملية إعداد الخطط التنموية لمناطقهم وتنفيذها، كما أنها توفر دعما ضروريا لحشد الطاقات وتعبئة الموارد وهو ما يبرئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن يضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان، ويسهم في تحقيق التوازن الجهوي وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات التنمية والتخطيط المركزية ونظيراتها المحلية، وذلك على اعتبار أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه¹.

وعليه، نجد أن اللامركزية تعد أحد أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشؤون العامة المحلية لمجتمعهم، كما أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المحلية وتجسيدها من دون تطبيق سليم للامركزية ولاسيما في ظل عجز

¹ سليمان ولد حامدون، "اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية"، (17 / 01 / 2011)، عن الموقع:

<https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/4gh8aLqSdC0/mbklOZsjo9oJ>، يوم: 25 / 03 / 2014.

الحكومات على الوفاء بكافة احتياجات المجتمع، وبخاصة مع تنامي عدد السكان من ناحية وندرة الموارد الطبيعية والبشرية وسوء استغلالها من ناحية أخرى.

3.3.2.2. التخطيط التنموي

تميزت عملية التنمية فيما مضى بالبساطة والاستقرار النسبي إذا ما قورنت بعملية التنمية التي تتجه أكثر نحو التعقيد والتحرك المستمر في وقتنا الحاضر. مما يتطلب ضرورة تبني تخطيط محكم لها كونه يرسم معالم التسيير الأساسية وخطوطها لدعم التنمية المحلية.

أولاً. مفهوم التخطيط التنموي

للتخطيط في معناه الاصطلاحي تعريفات كثيرة ومتنوعة ويعزى ذلك إلى ¹:

أ- التخطيط مفهوم تطور بسرعة منذ نشأتها الأولى في العشرينيات من القرن الماضي استجابة لواقع البلدان وظروفها؛

ب- التخطيط أداة: الغرض منه تحقيق أهداف مجتمعية معينة. تختلف تبعاً لاختلاف المجتمعات وظروفها وإمكاناتها وطموحاتها؛

ج- التخطيط يتجزأ إلى خطط قطاعية مختلفة، ويتشكل وفقاً لنوع الأنشطة في المنظمات والمؤسسات والشركات؛

د- التخطيط يقوم على أساس الإيديولوجيا الاقتصادية والسياسية التي تختلف من بلد إلى آخر، وتتميز بسمات ناشئة من واقع اجتماعي اقتصادي وسياسي متميز... الخ.

وعلى هذا الأساس تعدد تعريفات مصطلح التخطيط، نذكر منها:

« التخطيط عملية ديناميكية تتضمن التبادل المستمر للمعلومات من الأعلى إلى الأسفل (من الاقتصاد إلى القطاعات ومن المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي ومن المستوى الإقليمي إلى المستوى المحلي... الخ) لاتخاذ القرارات المناسبة لضمان مسابقة الخطة الموضوعة لمختلف مستويات التسلسل الهرمي لعملية التخطيط ².

« يمثل التخطيط منهجاً علمياً وأداة فعالة وحيادية، يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع، فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه طاقات المجتمع وموارده واستثمارها عن طريق مجموعة القرارات الصائبة التي يشترك في

¹ وليد عبد مولا، "التخطيط الاستراتيجي للتنمية: الأهداف الإنمائية للألفية"، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عن الموقع: <http://www.arabapi.org/ar/training/course.aspx?key=6&year=2012&iframe=true&width=100%&height=100%>، يوم:

² R. Hamlish, "Méthodologie et directive pour la planification du développement des pêches avec examen particulier des pays en développement de la région Afrique", FAO document technique sur les pêches, N 297, , Rome, Italie, 1989, P 11.

اتخاذها الخبراء وأفراد المجتمع وقادتهم السياسيون لتحقيق وضع اجتماعي واقتصادي أفضل للمجتمع في كافة مستوياته كندسق في فترة زمنية في ضوء الإيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب¹.

يعرف التخطيط التنموي أيضا بأنه سياسة تخطيطية تمثل أحد مستويات التخطيط القومي الشامل، وتهدف إلى إحداث تنمية متوازنة من خلال حصر جميع موارد الثروة، طبقا للنشاطات الاقتصادية المختلفة مع تعبئة جهود المواطنين وتنظيمها في البيئة المحلية وتوجيهها للعمل المشترك بإشراف السلطات المحلية ضمن استراتيجية التخطيط المركزي لتحقيق أهداف الخطة في فترة زمنية معينة².

بناءً على هذه التعريفات، يمكننا تلخيصها في تعريف شامل للتخطيط التنموي وهو أنه إعداد وتنفيذ برنامج اقتصادي واجتماعي متناسق معتمد على شيء من المركزية في الإعداد واللامركزية في التنفيذ، متضمنا تنبؤات الأهداف المرتقبة خلال فترة زمنية معينة. هادفا إلى تحقيق تنمية سريعة ومنظمة لجميع فروع النشاط الاقتصادي وجميع مناطق الدولة.

ثانيا. مبادئ التخطيط التنموي

هناك عدة عوامل مبدئية لابد أن تتوفر في عملية التخطيط التنموي ، يتمثل أهمها في الآتي³:

أ- الواقعية: التخطيط لابد أن يقوم على أساس واقعي يقدر إمكانيات المجتمع، وحاجات الأفراد، ثم يعمل على تحقيق أفضل تطابق ممكن بين الإمكانيات المتوفرة والحاجات المطلوبة وفقا لمعايير دقيقة تتناسب مع الوضع القائم في المجتمع من حيث عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي ومعدلات الاستهلاك والاستثمار والعمالة والبطالة...الخ.

ب- المرونة: حتى يستطيع التخطيط تحقيق الأهداف المرجوة، ينبغي مراعاة مبدأ المرونة عند وضع الخطة، بحيث تكون عناصرها قابلة للتبديل أو التغيير بناءً على ما تُسفر عنه الحقائق الواقعية، وما تأتي به المفاجآت التي قد يكون من العسير التنبؤ بها، كما ينبغي مراعاة مبدأ المرونة المكانية* والزمانية**.

¹ أحمد شريفي، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، ص 05، عن الموقع: http://sciencesjuridiques.blogspot.com/2009/05/blog-post_31.html ، يوم: 01 / 04 / 2014.

² محمد أزهر سعيد السماك، "مدخل فكري للعلاقة بين الجغرافيا والتنمية الاقليمية"، مجلة تنمية الرافين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 31، المجلد، 12، 1990، ص 134.

³ فيصل محمود الغرابية، مرجع سبق ذكره، ص 94، 96.

* المرونة المكانية للتخطيط: أين يكون التخطيط الذي يوضع على المستوى الوطني قابلا للتنفيذ على المستويات المحلية بعد إدخال تعديلات بسيطة تستلزمها طبيعة المجتمعات المحلية.

** المرونة الزمانية للتخطيط: يقصد بها مراعاة مبدأ التغيير الاجتماعي التلقائي الذي قد يحدث خلال المجال الزمني المحدد لتنفيذ الخطة.

ج- الشمول: يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ التخطيطية للتنمية، إذ يجب مراعاة شمولية الخطة للجوانب الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية كما ينبغي أن يتم وضع برامج التنمية ومشروعاتها على مستوى جميع المناطق الجغرافية حتى يمكن تجنب أي اختلال في التوازن الجغرافي للنمو.

د- التنسيق: يعد كذلك أحد المبادئ الأساسية للتخطيط التنموي، ويكون على مستويين هما:

♦ التنسيق بين الأهداف التي تسعى الخطة لتحقيقها؛

♦ التنسيق بين الوسائل والإجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة وإمكانات تحقيق أهدافها.

ثالثاً. مراحل التخطيط التنموي

تتكون عملية التخطيط من مجموعة من المراحل التي تمثل حلقات مترابطة ومتفاعلة، وبالرغم من اختلاف تفصيلات التخطيط نسبياً في الواقع العملي إلا أنه يمكن تحديد أهم الخطوات الرئيسية لعملية التخطيط كما يلي¹:

أ- تحديد الأهداف والطموحات المشمولة بالخطة المراد إعدادها ضمن تصور زمني وموضوعي ومكاني محدد: تعد الأهداف محور أي خطة وتشكل مُسَوِّغاً لوجود الخطط وعملية التخطيط. ومن ثم إن غياب التحديد الدقيق للأهداف يحمل بذور الفشل في التخطيط. ويكون التحديد الكمي والدقيق للأهداف بناءً على مقاييس مادية مثل الأرقام والمساحات والأحجام وغيرها، كما يتم التعامل مع الأهداف النوعية بطريقة التقدير أو المؤشرات الكمية المناسبة. مع ضرورة ترتيب الأهداف المختلفة وفقاً لسلم أولويات مدروسة بعناية وبأسلوب عقلاني (رشيد)، موضوعي وعملي.

ب- تحديد البدائل المتاحة لإنجاز الأهداف المرسومة: إن تحديد الأهداف هو المفتاح الأساس للتخطيط الفعال ولكن لابد من التفكير بعدئذ في كيفية الوصول إليها بعد تحديدها بدقة. حيث توجد احتمالات بديلة أو عديدة لإنجاز أي هدف بشكل عام. ويتضمن ذلك تحليل طبيعة البدائل المتاحة من حيث المستلزمات والخطوات والتكاليف والفوائد وغيرها من الجوانب المرتبطة ببدائل إنجاز الأهداف. ولا تقتصر المفاضلة بين البدائل لا تقصر على مقارنة الفوائد والتكاليف وإنما تمتد لتشمل الملاءمة والعملية (القابلية للتنفيذ) والآثار وغيرها من عوامل مقارنة البدائل.

ج- اختيار البدائل الملائمة القابلة للتنفيذ وتبنيها: لابد من دراستها بعناية ثم المفاضلة السليمة بينها في إطار علمي وموضوعي وعملي وقانوني. وهذه المرحلة تمثل مبدئياً عملية اتخاذ القرار بخصوص بدائل إنجاز الأهداف. ويمكن تسمية هذه المرحلة أيضاً بمرحلة صنع القرار.

¹ نائل عبد الحافظ العواملة، "إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 79، 80.

د- مصادقة الجهات المخولة قانونيا على الأهداف وعلى بدائل إنجازها: تمثل هذه الخطوة مرحلة اتخاذ القرار الفعلي والنهائي. وبعد الانتهاء من مرحلة المصادقة تصبح الخطط جاهزة للتنفيذ العملي.

هـ- التنفيذ العملي للخطط: ببذل الجهود واتخاذ كافة الإجراءات من قبل الجهات المعنية، وفقا لبرنامج تنفيذي محدد بدقة من حيث الأشخاص والجهات والموضوع والزمن والمكان وغيرها من المحددات.

و- المتابعة والرقابة والتقييم: تتم من خلال نظام اتصال فعال ومتطور. حيث يجب أن تكون هذه النشاطات عمليات مستمرة وموازية لكافة الخطوات السابقة

ز- إعادة التخطيط في ضوء التنفيذ العملي للخطط والمعلومات الراجعة بهذا الخصوص: تأتي هذه الخطوة لتأكيد أهمية المعلومات الحديثة والمستجدات الطارئة التي يجب أخذها بعين الاعتبار كلما استدعى الأمر ذلك.

وفي الأخير يجدر التأكيد، أن أي خلل في النظرة النظامية لعملية التخطيط بمختلف مراحلها وخطواتها، يؤثر سلبا على الخطوات الأخرى

رابعاً. أهمية التخطيط التنموي في دعم التنمية المحلية

مرَّدُّ أهمية التخطيط التنموي على المستوى المحلي وضرورته، عدم التجانس البيئي والاقتصادي والاجتماعي بين المناطق المختلفة للوطن الواحد. لذا يعد التخطيط التنموي على المستوى المحلي أحد أهم الوسائل القادرة على معالجة مشاكل المجتمعات المحلية. فهو يعمل على مراعاة أهمية مشروعات معينة دون أخرى نظرا لحاجة المواطنين إليها، فكلما أشبع المشروع حاجة من حاجات المواطن الملحة كان ذلك نجاحا للإدارة المحلية.

ويمكن إجمال أهمية التخطيط في التنمية المحلية في النقاط التالية¹:

♦ يحقق الموازنة بين الموارد والاحتياجات عن طريق استغلال الإمكانيات المتاحة والحرص على استخدامها استخداماً أمثلاً؛

♦ ينظم البرامج والمشروعات في المجالات المختلفة في إطار شامل ومتكامل مما يساعد على توفير الوقت والجهد والتكلفة مما يضمن سلامة التنفيذ ويجنب العشوائية في العمل؛

♦ يساعد على الاستفادة من كل الطاقات البشرية المتاحة للعمل وعلى تقليص معدلات البطالة؛

♦ يتفاعل التخطيط والسوق في عملية تخطيط التنمية المحلية، كل وفق مزاياه، وبمزيج مختلف من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة من أجل تخصيص الموارد وإرسال الإشارات وتصحيح الانحرافات.

¹ مصطفى الجندي، "الإدارة المحلية واستراتيجياتها"، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، دون سنة، ص 139، 140.

- إلا أن نجاح التخطيط على المستوى المحلي يستلزم مراعاة النقاط الآتية¹:
- ♦ حصر شامل لجميع أنواع الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي يلزم توفيرها للوفاء بالاحتياجات؛
 - ♦ تحديد أولويات الخطة؛
 - ♦ تحديد المستويات المطلوب الوصول إليها لكل نوع من أنواع الخدمات؛
 - ♦ حصر الخدمات الحالية ومدى توافرها وتوزيعها على المناطق المختلفة؛
 - ♦ تحديد الزيادة اللازمة في كل أنواع الخدمات للوصول إلى المستوى المطلوب مع عدالة التوزيع؛
 - ♦ حساب تكاليف الانشاء وتوزيعها على السنوات طبقا لإمكانات الوطن؛
 - ♦ توفير المواد اللازمة لعمليات الإنشاء والتجهيز على اختلافها؛
 - ♦ إعداد الفنيين اللازمين لإدارة مختلف الانشاءات؛
 - ♦ إعداد البرامج والنظم التي تسير عليها المؤسسات الجديدة لتحقيق الأغراض المرجوة منها؛
 - ♦ الارتقاء بمستوى الخدمات الحالية إلى أقصى كفاءة بأقل النفقات؛
 - ♦ حساب تكاليف التجهيز والإدارة لجميع المؤسسات للحصول على صورة كاملة للأعباء المالية المطلوبة؛
 - ♦ التنسيق الكامل بين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والعمراني حتى يتحقق التوازن بين الحاجات والامكانيات على طول المدى؛
 - ♦ انطباق البرامج على حاجات الأفراد وتماشيا مع التطور الاقتصادي والاجتماعي المستهدف.
- وخلاصة القول، إن التخطيط الكفء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد المحلية المادية، الطبيعية والبشرية بطريقة علمية وعملية لكي تحقق الخير لأفراد المجتمع المحلي وتوفر لهم رفاهية الحياة مما يساعد على رفع مستويات التنمية المحلية.
- #### 4.3.2.2. تكامل المشروعات
- إضافة إلى اللامركزية والإدارة المحلية والتخطيط التنموي لابد من العمل على تحقيق التكامل بين مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها للعمل على استغلال الموارد المحلية بغية دعم التنمية المحلية.
- #### أولا. مفهوم تكامل المشروعات
- معنى التكامل من الناحية اللغوية تكمل الأشياء بعضها بعضا، بحيث لم تحتاج إلى ما يكملها من خارجها. أما المقصود بالتكامل في عرف الاقتصاد هو جمع صناعات مختلفة يكمل بعضها بعضا وتتعاون في الوصول إلى غرض واحد².

¹ مصطفى الجندي، مرجع سبق ذكره، ص ص 139، 140.

² معجم المعاني الجامع "عربي عربي"، عن الموقع: www.almaany.com/ar/dict/ar-ar، يوم: 09 / 05 / 2014.

ومن ثم، فتكامل المشروعات يقود بالضرورة إل دعم المشروعات بعضها بعضا من خلال التنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد مما يعود بالمنفعة عليها أولا ومن ثم على الاقتصاد ككل.

ثانيا. أنواع تكامل المشروعات

هناك العديد من أشكال تكامل المشروعات وفيما يأتي عرض لأهم هذه الأشكال¹:

أ. التكامل الإنتاجي: يحفز هذا الشكل الأطراف المتكاملة على تحقيق وفورات متبادلة للعمليات الإنتاجية الحالية والمستقبلية من خلال تبادل الإمدادات الإنتاجية بين الوحدات والمشاريع مما يؤدي إلى انخفاض ملموس في تكاليف الإنتاجية.

ب. التكامل الإنمائي: يبحث هذا الشكل في تهيئة فرص استثمارية جديدة ضمن ما تتيحه الموارد الطبيعية المتاحة بما يحقق لها النفع العام، إذ إن الطرف القادر على التمويل والطرف الذي يتمتع بوفرة موارد محددة وآخر يتمتع بالخبرة والمهارة والموارد البشرية المؤهلة يمكن أن ينشئ على هذا التعاضد مشاريع إنمائية متكاملة.

ج. التكامل التسويقي: يدعو التكامل التسويقي إلى استخدام نطاق الأسواق المحلية للمتاجرة بالمنتجات النهائية من السلع والخدمات على اختلاف أنواعها وبما يشجع على إقامة مشروعات إنتاجية ذات حجوم كبيرة، مستفيدة من وفورات الإنتاج الواسع وتخفيض التكاليف الحدية وما يترتب عليها من تعزيز العائدات الناجمة من أحجام الاستثمارات في هذه المشروعات. ولا يقف الأمر عند المسألة التسويقية وإنما يتعداها إلى تحقيق مرامٍ إنمائية متعددة الأغراض. ومع مرور الوقت واكتساب الخبرة في مجال الإنتاج والسوق فإنه - وفقا لمفهوم منحنى الخبرة (Experience Curve) - كلما تضاعفت الخبرة المتراكمة في إنتاج محصول معين فإن الكلفة الخاصة بالوحدة لأنشطة الإنتاج والتسويق تنخفض بنسبة 20 % إلى 30 % ويتحقق ذلك من خلال ستة عوامل هي:

- ♦ تحقيق وفورات الحجم الكبير؛
- ♦ زيادة فعالية أداء القوى العاملة؛
- ♦ تحسين العملية الإنتاجية بذاتها؛
- ♦ الوصول إلى تنميط المنتج؛
- ♦ الوصول إلى التصميم الأمثل للمنتج؛
- ♦ تنمية عدد من البدائل في مكونات المنتج ذاته.

¹ طارق شريف يونس، "العلاقة المنطقية بين استراتيجيات التكامل والاداء الاقتصادي للمنشآت الصغيرة في الوطن العربي"، عن الموقع:

<http://www.minshaw.com/other/unis.htm> ، يوم: 30 / 05 / 2014.

ثالثا. فوائد التكامل الاقتصادي بين المشروعات

تشير العديد من الدراسات إلى مجموعة اعتبارات ضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين منشآت الأعمال، والذي يؤدي إلى إقامة علاقات متعددة الأوجه والأبعاد، تعكس اعتمادية هذه المنشآت بعضها على بعض كوحدة متكاملة ومتكافئة، لاسيما في ظل وجود عناصر النقض التي تنشأ بسبب حاجة الهياكل الإنتاجية الحالية أو الموارد الإنمائية أو الإمكانيات التسويقية. وبذلك فإن عنصر العوز يعد أحد دوافع التكامل مع الغير، وهذه هي إحدى صيغ بناء العلاقات التبادلية بين الوحدات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تحقيق منافع أكبر بكثير للأطراف المكونة للتكتل المتكامل من تلك التي يمكن أن تنالها منشآت الأعمال وهي فرادى. وعلى هذا النحو فإن تكامل المشروعات هو تدير هادف، متعدد الغايات والوسائل يخدم مختلف التطلعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها لأطراف التكامل. الأمر الذي يُسهم في توفير المستلزمات وفي انسيابية الاحتياجات بين الأطراف. إضافة إلى ذلك تمتد فوائد تكامل المشروعات مع الوقت لإنشاء مؤسسات إنتاجية كبيرة الحجم بما يحقق الوفورات المتبادلة ضمن معطيات المجال الاقتصادي وما يتصل بها من تجاوز التكاليف المزدوجة في إطار محلي. فضلا عن تحقيق الوفورات الداخلية التي قد تنشأ عن قيام مشروعات متخصصة ذات حجم كبير قادرة على تطبيق أساليب إنتاجية متطورة، وتدور عملية خفض التكاليف في دائرة الأطراف التي مردها ظاهرة النفع المتبادل ضمن إطار التوسع في الإنتاج وتدفقاته على أسواق المنطقة بأسرها، وتعد هذه العملية بحد ذاتها بمثابة حوافز مغرية للعمل على تطوير صيغ وحلقات جديدة لتكامل مشروعات الخدمات¹.

رابعا. تكامل المشروعات بصفته آلية دعم التنمية المحلية

إن تكامل المشاريع والتنسيق بين أعمالها يؤدي إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من الكلفة ويعطيها مجالات وظيفية أوسع خاصة على المستوى المحلي، وذلك أنها أقيمت أساسا لحل مشكلات المجتمع وعلاجها. ويمكن إبراز آلية إسهام تكامل المشروعات في دعم التنمية المحلية في النقاط الآتية²:

- ♦ تغطية جميع جوانب التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو عمرانية؛
- ♦ العمل على تحقيق التوازن بين قطاعات التنمية المختلفة أي الاهتمام بكل قطاع بقدر حاجة المجتمع والقطاعات الأخرى إليه؛
- ♦ يساعد التكامل على التنسيق ومنع التداخل والتكرار والتضارب بين جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية سواء كانت حكومية أو أهلية؛

¹ محمود الحمصي، "خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة لآراء التكامل الاقتصادي العربي 1960 . 1980"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1980، ص. ص 115. 98.

² فيصل محمود الغرابيه، مرجع سبق ذكره، ص 71.

♦ يعمل على تشجيع التعاون المستمر والجاد بين أطراف التنمية حتى تبدو جهدا واحدا ومتوازنا.

يتبين مما سبق، أن التنمية المحلية تقوم على تضافر الجهود الحكومية والمشاركة الشعبية للارتقاء والوصول إلى مستويات التنمية، التي تضمن تحقيق الرفاهية للمجتمع المحلي، في إطار المخططات التنموية لتفادي العشوائية في التنفيذ. ولتحقيق ذلك لابد من وجود إدارة محلية تتمتع بدرجة من اللامركزية تضمن لها نوعا من الاستقلالية في التسيير.

3.2. آليات تحقيق التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها

يستدعي الوصول إلى الأهداف المنتظرة من التنمية المحلية ضرورة وضع البرامج والخطط المناسبة الكفيلة بتلبية حاجات المجتمع المحلي، مع الأخذ بعين الاعتبار العقبات التي تعرقل نجاح تلك البرامج والخطط للحد من أثارها.

1.3.2 نماذج التنمية المحلية وبرامجها

لا تتم عملية التنمية المحلية بصفة عشوائية إنما تتم وفقا لمراحل محددة، مرتبة ومترابطة ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية وفق منهج علمي تحكمه مبادئ المجتمع وقيمه. ويتم تحقيق ذلك وفق مجموعة من النماذج تدعمها مجموعة من البرامج الفعالة التي يمكن من خلالها تطبيق هذه البرامج.

1.1.3.2 نماذج التنمية المحلية

تناولت العديد من الدراسات نماذج التنمية المحلية التي تعرض في مجملها خطوات العمل الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية، ويمكن تصنيف هذه النماذج إلى صنفين أساسيين في الآتي:

أولا. التصنيف على أساس علاقتها بالمستوى القومي

يمكن تصنيف أهم نماذج التنمية المحلية على أساس علاقتها بالمستوى القومي إلى ثلاثة نماذج رئيسية: أ. النموذج التكاملي: يتمثل هذا النموذج في مجموعة البرامج التي تنطلق على المستوى القومي، وتشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذا كافة المناطق الجغرافية. أي أن النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، وتحقق أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستشارة. علما أنه يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج من خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية من خلال لجان دائمة أو مشتركة، كما يتطلب توافر قدر من اللامركزية في اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة¹.

¹ أحمد مصطفى خاطر، سميرة كامل محمد علي، "التنمية الاجتماعية: الأطر النظرية ونموذج المشاركة"، المكتبة العامة لأمانة، عمان، الأردن، 1993، ص 19.

ب. النموذج التكيفي: يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في أن برامج كل منهما تنبثق من المستوى المركزي. وأن الخلاف بينهما هو أن النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي واستشارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وقد سمي هذا النموذج التكيفي لأنه لا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم كما هو الأمر في النموذج التكاملي، ذلك لأن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، كما يمكن أي يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم. وعادة ما تلجأ كثير من الدول - خاصة عقب استقلالها - إلى هذا النوع من النماذج نظرا لندرة العوامل المادية والفنية في هذه المجتمعات، ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي؛ حيث إنه الأقدر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية معا¹.

ج. نموذج المشروع: يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة، ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين. ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية بعينها، في حين أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل. ويرى بعضهم أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذج تجريبي أو استطلاعي، يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه وفعالته في المناطق التجريبية².

ثانيا. التصنيف على أساس مراحل تنفيذ البرامج وكيفية

فيما يأتي عرض لأهم النماذج التي قدمت مراحل تنفيذ البرامج الإنمائية وكيفية:

أ. نموذج العمل الإنمائي لـ "كارل تايلور": قدم تايلور نموذجا لخطوات العمل الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية يمكن إجمالها فيما يأتي³:

- ♦ المناقشة المنهجية للحاجات العامة: يتم ضمن هذه المرحلة التركيز على المشكلات وتحديد بدقة وتشخيص أسبابها الموضوعية عن طريق مجلس يتكون من ممثلي أهالي المجتمع المحلي؛
- ♦ التخطيط المنهجي لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية: هنا، يتم وضع الخطة في ضوء الأهداف لمواجهة المشكلات وتلبية حاجات المواطن، ويتم ذلك بمشاركة المواطنين مما يولد الشعور بالمسؤولية؛
- ♦ تعبئة الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لجماعات المجتمع المحلي وتسخيرها: تقوم هذه الخطوة على نجاح المشروعات السابقة والاستفادة منها، ويتضح هنا مدى الاستفادة من الموارد المحلية؛
- ♦ تنمية الطموح المحلي: يولد الوصول إلى النتائج الملموسة الشعور بالاعتزاز والثقة بالنفس لدى أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تماسكه.

¹ أحمد مصطفى خاطر، "تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في إيطار قافة المجتمع"، المكتبة العامة لأمانة عمان الكبرى، عمان، الأردن، 1998، ص ص 26، 27.

² أحمد مصطفى خاطر، "تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، نماذج الممارسة"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2000، ص ص 55، 56.

³ محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 58، 60.

ب . نموذج العمل الإنمائي لـ "وليام بيدل": قدم نموذجا ينظر إلى مراحل العمل الإنمائي من زاوية مسؤول التغيير ، وتتمثل مراحل هذا النموذج في ¹:

♦ مرحلة الاستكشاف: تبدأ بتكوين علاقة مهنية مع أفراد المجتمع واكتساب ثقتهم وكذلك ثقة قيادات المجتمع وإقناعهم بأهمية التغيير لمواجهة مشكلاتهم وتلبية حاجاتهم؛

♦ مرحلة النقاش: يتم فيها توجيه السكان لمشكلاتهم المحلية حتى يتم الوصول إلى اتخاذ القرار الجماعي، على أن يراعى في هذه المرحلة إتاحة الفرصة لقيادات المجتمع المحلي للتعبير عن أفكارهم ومخاوفهم واختيار البدائل المناسبة؛

♦ مرحلة التنظيم: وذلك بتشكيل أداة لممارسة الحوار والتخطيط وغالبا ما يتم ذلك بتكوين جماعات نقاشية غير رسمية ثم تتطور لتتخذ شكل لجنة أو مجلس؛

♦ مرحلة النشاط: ويعمل فيها أعضاء المجتمع على تنفيذ قراراتهم؛

♦ مرحلة التقييم: يتم فيها تقييم ما تم انجازه، لتدعيم الجوانب الإيجابية وتجنب السلبية في المشروعات القادمة؛

♦ مرحلة الاستمرار: وهي محاولة جعل التنمية مستمرة.

ج . نموذج "رونالد لبيت": قدم "لبيت" نموذجا للعمل الإنمائي على المستوى المحلي في دراسته عن "ديناميكيات التغيير المخطط" وتتمثل خطواته في الآتي ²:

♦ استشارة الأهالي: وذلك فيما يتعلق بالحاجات والمشكلات التي يجب التغلب عليها؛

♦ إنشاء علاقات التغيير: ويقصد بها العلاقة المهنية المبنية على الثقة بين الإداريين والفنيين وقيادات المجتمع ومواطنيه؛

♦ إحداث التغيير: بعد التعرف على المشكلات لابد من وضع خطة مقبولة من قبل الأهالي لمواجهتها،

♦ تعميم التغيير وثبتيته: يتم ذلك من خلال التأكد من قدرة أهالي المجتمع المحلي على الاستمرار في تطبيق إجراءات الخطة، مع إمكانية القيام ببعض عمليات التدريب إذا تطلب الأمر؛

♦ إنهاء علاقات التغيير: تعرف هذه المرحلة بمرحلة النضج والقدرة على مواجهة المشكلات بالاعتماد على الذات.

خلاصة ما سبق عرضه، يمكننا ملاحظة أنه على الرغم من اختلاف النماذج في علاقتها بالمستوى القومي أو اختلاف خطواتها ومراحل تنفيذها فإن هناك بعض النقاط المشتركة التي يمكن ذكرها في الآتي:

¹ فيصل محمود الغرابيه، مرجع سبق ذكره، ص ص 107، 108.

² محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 62، 64.

❖ ضرورة إشراك أعضاء المجتمع المحلي في عملية التنمية من خلال التعرف على مشكلاتهم والعمل على حلها من خلال دعم قدراتهم الذاتية؛

❖ ضرورة توفر الكفاءات البشرية التي تتولى القيام بوضع برامج التنمية وتنفيذها.

2.1.3.2. برامج التنمية المحلية

هناك العديد من البرامج التي يمكن الاسترشاد بها في تحقيق التنمية المحلية بمساعدة أهالي المجتمع المحلي ومشاركتهم، ويمكن حصر معظم هذه البرامج فيما يأتي¹:

أولاً. برامج اجتماعية

وتشمل هذه البرامج الآتي:

- ♦ إنشاء المؤسسات الادخارية لتشجيع المواطن على تنمية مدخراته، والحد من السلوك الاستهلاكي؛
- ♦ إعداد برامج لتوجيه مشروعات الأسرة المنتجة لزيادة دخلها.

ثانياً. برامج صناعية وزراعية وخدمية

وتشمل ما يلي:

- ♦ توسيع شبكة التغطية بالكهرباء والغاز الطبيعي وتهيئة المناطق الصناعية؛
- ♦ برامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما من الناحية التمويلية والاستشارية؛
- ♦ العمل على توسيع المساحات الصالحة للزراعة وإنجاز قنوات السقي وتطويرها؛
- ♦ إعادة تأهيل المناطق الحضرية والمرافق ودور الشباب بما يتماشى مع التطورات العصرية.

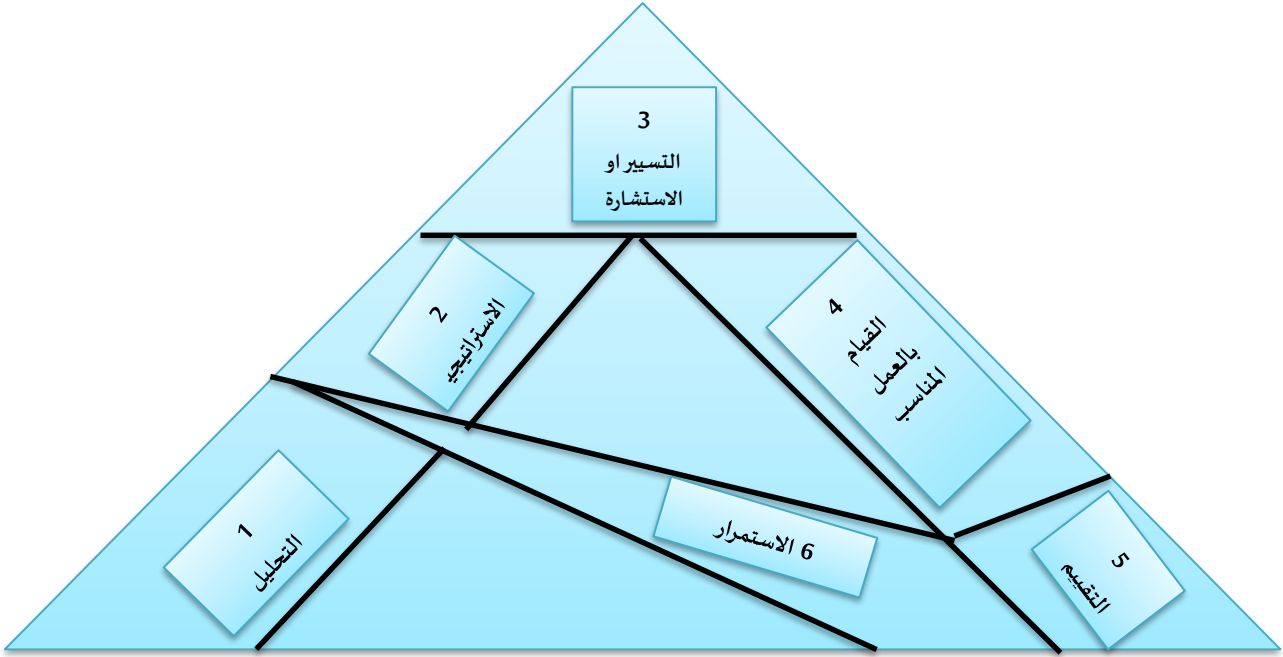
ثالثاً. برامج تعليمية وثقافية

وتشمل هذه البرامج الآتي:

- ♦ التوسع في إنشاء المدارس والجامعات وغيرها من مراكز التعليم إلى جانب العمل على إقامة المكتبات لزيادة درجة الوعي لدى فئات المجتمع؛
 - ♦ العمل على التنظيم المستمر للندوات والمحاضرات الهادفة التي تتناول قضايا تدعيم التنمية.
- مما لا شك فيه أن تنفيذ برامج التنمية المحلية السابقة تستند على أطر معرفية تستهدف تحريك المجتمع لاتخاذ التدابير المناسبة للارتقاء بمستويات التنمية المحلية داخل المجتمعات.
- ونعرض فيما يأتي تصوراً لإطار نموذج لتنفيذ برامج التنمية المحلية يجسده الشكل الآتي:

¹ محمد سيد فهد، "تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1995، ص ص 195، 196.

الشكل رقم 3.2: نموذج لمسار برامج التنمية المحلية



المصدر: أحمد مصطفى خاطر، "تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات ونماذج الممارسة"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 79.

ويمكن شرح النموذج في الآتي¹:

- التحليل: تبدأ الخطوة الأولى عادة بجمع المزيد من البيانات والمعلومات الدقيقة لتحقيق مزيد من الممارس لطبيعة المشكلة والمتأثرين بكيفية واضحة والإجراءات المناسبة لها؛
- الاستراتيجية: إن أي مجهود أو اسهام يحتاج إلى استراتيجية مناسبة تستند على التحليل والأهداف المراد تحقيقها؛
- التسيير أو الاستشارة: يتطلب تحسيس المجتمع بالمشكلة القيام بالاستشارة بغية تعبئة الجهود، وهنا لابد من القيام ببعض برامج التوعية مع تحديد نوعية المشاركين؛
- القيام بالعمل المناسب: تتطلب هذه الخطوة العمل بروح الفريق والتحرك بالسرعة المناسبة مع التأكد باستمرار من مسار البرنامج وأهدافه مع القيام بالتعديل في الوقت المناسب في حالة الانحراف؛
- التقويم: لابد أن يتم بطريقة موضوعية من خلال مقارنة النتائج النهائية بالمؤشرات التي حددت من قبل مخططي العمل في البداية؛
- الاستمرار: تأتي هذه المرحلة للحفاظ على روح الفريق، وتتطلب توفير مزيد من المعلومات والبيانات عن الأهداف الجديدة المراد تحقيقها وفق برامج التنمية المحلية.

1 أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 80. 89.

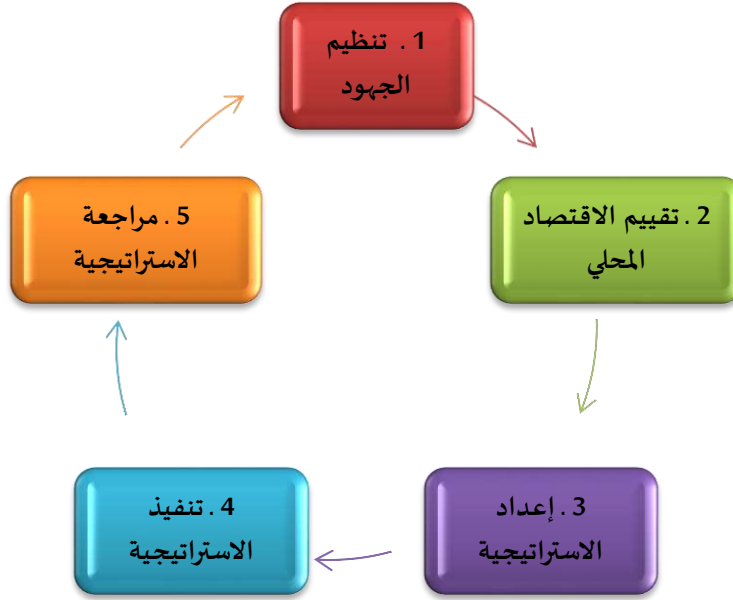
2.3.2. مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية

لا تتحقق التنمية المحلية إلا من خلال تبني استراتيجية معينة تشكل في الأساس أحد عناصر خطة أكبر للتنمية الشاملة، تشمل عناصر اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية.

وتعرف استراتيجية التنمية المحلية على أنها مجموعة من الخطط تسير على المدى الطويل إلى التحول نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذاتية بالاعتماد على تنمية القيم الإنسانية داخل المجتمع المحلي¹.

في هذا الصدد، حدد البنك الدولي - في دراسة مشتركة له مع مؤسسة بيرتلزمان ستيفتاج * قاما بها في سبتمبر 2004 - المراحل الخمس لتخطيط استراتيجية التنمية المحلية، على أن يتراوح الإطار الزمني لها بين ثلاث إلى ثماني سنوات كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 4.2: المراحل الخمس لاستراتيجية التنمية المحلية



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على:

"التنمية الاقتصادية المحلية: دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها"، دراسة مشتركة

صادرة عن البنك الدولي و بيرتلزمان ستيفتاج، سبتمبر 2004، عن الموقع:

http://siteresources.worldbank.org/INTLED/5526481107469268231/20596552/led_primer_arabic.pdf

يوم: 20 / 11 / 2014. rces.worldbank.org/INTLED/5526481107469268231/20596552/led_primer_arabic.pdf

¹ شعبان فرج، "استراتيجية التنمية المحلية من مدخل تمكين الجماعات المحلية في إطار الحكم الرشيد"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الرابع حول: "تحديات الجماعات المحلية وأساليب تطويرها"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يومي: 10 و 11 مارس 2010، ص 02.

* بيرتلزمان ستيفتاج Bertelsmann Sifting: مؤسسة ألمانية خصوصية غير ربحية أنشأها Reinhard Mohn سنة 1977.

وفيما يلي عرض للمراحل الخمس الخاصة باستراتيجية التنمية المحلية الموضحة في الشكل السابق¹:

1.2.3.2. تنظيم الجهود

لكي يتم تنظيم الجهود بشكل ناجح في إطار استراتيجية التنمية المحلية يجب الموافقة على الترتيبات المؤسسية ودور أصحاب المصالح وذلك في مرحلة مبكرة من عملية التخطيط كمل يجب تشكيل فريق العمل الخاص بالتنمية المحلية ليتولى بصفة مبدئية إدارة عملية التخطيط الاستراتيجي. ويتطلب نجاح عملية التنمية المحلية تضافر الجهود الحكومية وجهود القطاع الخاص. وتبدأ عملية التخطيط بتحديد الأفراد والمؤسسات العامة والأنشطة والصناعات والمنظمات المدنية والمهنية ومراكز البحث ومؤسسات التدريب بالإضافة إلى الفئات الأخرى التي يتكون منها أو تؤثر في الاقتصاد المحلي. حيث ستسهم المهارات والخبرات والموارد التي شاركت بها مجموعات أصحاب المصالح في عملية التخطيط الاستراتيجي، كما أن تكوين علاقات عمل قوية وهياكل تنظيمية لدعم العملية سوف يؤدي إلى تحقيق شراكة بين القطاع العام والخاص ينتج عنها فوائد عديدة على المدى الطويل.

2.2.3.2. تقييم الاقتصاد المحلي

يعد التعرف على خصائص الاقتصاد المحلي أمراً مهماً في حالة رغبة أصحاب المصالح في تحديد استراتيجية للتنمية المحلية تتسم بالواقعية والعملية والقابلية للتحقق. للحصول على البيانات الأساسية عن الاقتصاد المحلي يجب أن يتم إجراء تقييم سليم مع دراسة الروابط والعلاقات الاقتصادية القائمة. إذ يعتمد ذلك على استخدام المعلومات الكمية والنوعية المتوفرة التي تسلط الضوء على الهياكل والاتجاهات القائمة في تنمية الأنشطة والتصنيع والتوظيف وتنمية المهارات. وتستخدم عملية تقييم الاقتصاد المحلي في:

- ♦ التعرف على الموارد الحكومية والخاصة وتحديدتها؛
- ♦ تجميع المعلومات الكمية والنوعية الراهنة أو المعلومات الجديدة المهمة وتحليلها؛
- ♦ إنشاء نظم لإدارة البيانات لكي تستخدم مستقبلاً في الرقابة والتقييم.

3.2.3.2. إعداد الاستراتيجية

إن الهدف من إعداد تخطيط استراتيجي واسع النطاق لإحدى المناطق المحلية هو التوصل إلى منهج متكامل للقيام بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية، ويستلزم إعداد الاستراتيجية من قبل المختصين

¹ "التنمية الاقتصادية المحلية: دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها"، دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولي وبرتلمان ستيفتاج، سبتمبر 2004، ص. 14، 20، عن الموقع: http://siteresources.worldbank.org/INTLED/5526481107469268231/20596552/led_primer_arabic.pdf http://siteresources.worldbank.org/INTLED/5526481107469268231/20596552/led_primer_arabic.pdf ، يوم: 20 / 11 / 2014.

الفنيين في الحكومات المحلية ومجموعات أصحاب المصالح الرئيسية، تحقيق التوازن بين التنمية المحلية والمتطلبات البيئية والاجتماعية.

تتكون استراتيجية التنمية المحلية النموذجية من مجموعة العناصر الآتية:

- ♦ الرؤية: توضيح إجماع أصحاب المصالح على طبيعة المستقبل الاقتصادي المرجو للمجتمع؛
- ♦ الأهداف: تتوقف على الرؤية الكلية والنتائج المحددة المرجوة لعملية التخطيط الاقتصادي؛
- ♦ الأغراض: وضع معايير للأداء فضلاً عن الأنشطة المستهدفة لعملية التنمية لتحقيق كل هدف. مع ضرورة تحديد الإطار الزمني لها من ناحية، وضرورة قابليتها للقياس من ناحية أخرى؛
- ♦ المشروعات وخطط العمل: تنفيذ أجزاء محددة من البرنامج، يجب أن تحدد الأولويات كما يجب تقدير التكلفة على أن يكون لها إطار زمني وقابلة للقياس.

4.2.3.2. تنفيذ الاستراتيجية

استراتيجية التنمية المحلية عبارة عن خطة إجمالية ذات أهداف وإجراءات قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل، فضلاً عن أنها تحدد الأهداف التي يجب تحقيقها، كما تضع برنامج عمل لتعزيز نقاط القوة وتنميتها في اقتصاد المجتمع المحلي سواء أكانت مادية أم اجتماعية أم بيئية مع استغلال كل الفرص المتاحة ومواجهة التحديات.

ضمن هذه المرحلة لابد من مراعاة:

- خطة التنفيذ: إذ يجب أن يكون لكل استراتيجية للتنمية المحلية خطة لتنفيذها، تكون مدعومة بخطط عمل تفصيلية. تتحدد ضمنها الميزانية المطلوبة والاحتياجات من الموارد البشرية، والتجهيزات المؤسسية والإجراءات اللازمة لتنفيذ استراتيجية التنمية المحلية؛
- خطط العمل: توفر خطط العمل الخاصة بالتنمية المحلية تفصيلات محددة عن أجزاء المشروع ومكوناته التي تشمل التنظيم الهرمي للأهداف والأطراف المسؤولة، إضافة إلى تحديد الاحتياجات من الموارد المادية والمالية والبشرية إلى جانب تقديمها نظاماً لتقييم حجم الإنجاز الذي تم تحقيقه.

5.2.3.2. مراجعة الاستراتيجية

على الرغم من استراتيجية التنمية المحلية التي عادة ما يتم إعدادها لفترة تتراوح بين ثلاث وثمان سنوات، إلا أنه لابد من مراجعتها سنوياً حتى يمكن تعديلها لتتلاءم مع تطورات الظروف المحلية. كما يجب إجراء المراجعة على أوسع نطاق كل ثلاث سنوات لتتخللها عملية تقييم سنوية. وهذه المراجعة يجب أن تأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة لإعداد الاستراتيجية، كما يجب أن تتضمن مؤشرات متفصلاً عنها لمتابعة الاقتصاد المحلي وتقييمه. والهدف الأساسي من عملية المراجعة هو السماح لمتخذي القرار بتعديل

الاستراتيجية استجابة لتغير الظروف المحلية. وفي حالة ما إذا تم استكمال تنفيذ البرامج أو المشروعات أو تم اعتبارها غير ملائمة فإنه يمكن أن يتم اختيار برامج ومشروعات جديدة.

3.3.2. مقومات التنمية المحلية الفعالة

إن تجسيد النماذج والاستراتيجيات سابقة الذكر يتطلب ضرورة توفر مجموعة من المقومات والشروط لتحقيق الأهداف التنموية المسطرة. وفيما يأتي عرض لأهم هذه المقومات:

1.3.3.2. المقومات المالية

يتوقف نجاح التنمية المحلية بصورة أساسية على الموارد المالية المحلية المتوفرة بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد أيضاً، لذا لا بد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة الموارد للوصول إلى الهيكل التمويلي المحلي الأمر الذي يحقق أهداف التنمية المحلية بكفاءة وفعالية. ويقصد بالموارد المالية المحلية كل الموارد المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية على مر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة¹.

هنا لا بد من التأكيد بأن توفير الموارد المالية المحلية وحده غير كافٍ لتحقيق نجاح مشاريع التنمية المحلية، بل يتعلق نجاحها مباشرة بكفاءة الجهات الفاعلة ومدى إسهامها في ذلك، من خلال التسيير الفعال لهذه الموارد بالاعتماد على إدارة مالية ذات كفاءة على المستوى المحلي تتولى عملية التخطيط وتنظيم حركة الأموال ومراقبتها. إلى جانب ذلك لا بد من توفر نظام محاسبي كفء وتنظيم رشيد وتحليل مالي سليم وموازنة محلية دقيقة². فتوفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ومن ثم الأهداف العامة للتنمية المحلية.

2.3.3.2. المقومات البشرية

سبقت الإشارة، إلى أن المشاركة تعد أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية المحلية، فنجاح تجربة أي دولة يعود أساساً إلى اعتمادها على مواردها المحلية، وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري. فهو العقل المدبر والمسير والمخطط لعمليات التنمية لذا يجب اختيار الأفضل دائماً لإنجاح مختلف العمليات سواء تعلق الأمر بالمنتخبين أو المواطنين.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، "التمويل المحلي والتنمية المحلية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 66.

² خيضر خنفر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص 24.

وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبئا مستمرا على التنمية يتمثل في وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة من دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية¹.

لذا لابد من الاهتمام بالموارد البشري الذي يقوم بدفع عجلة العمل في أجهزة ومؤسسات التنمية المحلية، وإعطائه الأولوية عند وضع أهداف التنمية المحلية وسياساتها وخططها، لأن هذه السياسات والخطط مهما كانت دقتها فإنها بحاجة ماسة إلى المورد البشري الذي يسهر على تنفيذها إما بكونه مسيرا، منظما ومراقبا أو بكونه منتجا فعالا أو مستهلكا رشيدا يسهم في تحقيق الأهداف التنموية².

ومن ثم فتخطيط القوى البشرية وتنميتها يعد عاملا أساسا لتحقيق تنمية محلية فعالة متوازنة مما يسمح بتحقيق تنمية شاملة على مستوى الدولة.

3.3.3.2. المقومات التنظيمية

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية يتمتع باللامركزية في العمل إلى جانب إدارة مركزية، وتبرز أهمية هذا النظام في نقطتين أساسيتين هما³:

— أن نظام الإدارة المحلية الفعال يدعم المقومات المالية من خلال توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات أملاك المجالس المحلية وممتلكاتها، إلى جانب العمل على تأسيس مشروعات اقتصادية تلئم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فيها، الأمر الذي ينتج عنه تنشيط الاقتصاد الوطني بصفته نتيجة حتمية لتنشيط الاقتصاد المحلي؛

— تؤدي الإدارة المحلية دورا بارزا في إثارة اهتمام المواطنين وتحفيزهم على التعاون لإدارة شؤونهم المحلية، وهذا من شأنه أن يفجر الطاقات الفكرية والثقافية لدى السكان المحليين، ويتعدى ذلك ليخلق نوعا من التنافس لدى سكان الاقاليم المتجاورة في مجال التنمية والتطوير.

4.3.2. معوقات التنمية المحلية

إن تحقيق التنمية المحلية يبرز جليا من خلال تحقيق الأهداف المسطرة التي تساعد على تحسين مستوى المواطن بما يوسع قاعدة الانتفاع من السلع والخدمات وهو ما يترجم بزيادة الرفاهية لمواطني المجتمع المحلي، غير أن تحقيق هذه الأهداف تعترضه جملة من العقبات نوجز أهمها في الآتي:

¹ محمد غربي وآخرون، "التحولات السياسية وإشكالية التنمية"، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، الجزائر، بيروت، الطبعة الأولى، 2014، ص 96.

² عبد الخالق ناصف، "تخطيط وتنمية القوى البشرية لأغراض التنمية المحلية"، مجلة دراسات إدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد 49، مارس 1992، ص 67.

³ محمد علي الخلايلة، "الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن، بريطانيا، فرنسا ومصر: دراسة تحليلية مقارنة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2013، ص 62، 63.

1.4.3.2. المعوقات الإدارية

تتعدد المعوقات الإدارية التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من التنمية المحلية، وتختلف من منطقة محلية إلى أخرى حسب مكونات كل منطقة أو مجتمع محلي. نورد أهمها فيما يأتي¹:

أ- . تخلف الأجهزة الإدارية القائمة ينجم عنه:

- ◆ تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الرتابة وما ينتج عنه من بطء في إصدار القرارات؛
- ◆ صعوبة تقييم تكاليف الخدمات والموارد؛
- ◆ سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وانجازاته.

ب- . صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية، وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى؛

ج- . التطبيق غير الذكي للنماذج التنموية التي نجحت في مجتمعات أخرى؛

د- . عدم تكامل خطط تنمية المجتمع وبرامجها في مختلف القطاعات، وذلك لعدم وجود مفهوم شامل يوجه خطة التنمية كلها؛

هـ- . العجز في الكفايات الإدارية المؤهلة والمدرّبة القادرة على تحمل مسئوليات التنمية؛

و- . تأخر تنفيذ خطط التنمية وبرامجها، وما يترتب على ذلك من تعقيدات متعددة.

2.4.3.2. المعوقات الاقتصادية

تتحقق أهداف التنمية المحلية من خلال قدرة القائمين عليها على تجسيد المشاريع والبرامج المخطط لها التي تتناسب مع ظروف أفراد المجتمع وموارده وحاجاته. غير أن محاولة تجسيد هذه البرامج ليس بالأمر السهل، إذ تعترضه صعاب عدة ذات طابع اقتصادي منها:

أولاً. نقص رؤوس الأموال

يعد توفر الموارد المالية أحد أهم مقومات تحقيق التنمية المحلية، وفي المقابل كما أن نقصه يُعد أحد أهم المعوقات التي تؤدي إلى فشل برامج التنمية المحلية المسطرة. ويعود ذلك إلى:

- ◆ عدم الكفاءة في تحصيل الموارد المالية الضريبية؛
- ◆ انتشار التهرب الضريبي؛
- ◆ نقص البدائل التمويلية المحلية التي يمكن اللجوء إليها.

¹ محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سبق ذكره، ص 33، 34.

ثانيا. نقص الموارد المادية والفنية

لابد من الإشارة هنا إلى أن هذه الموارد ترتبط بصفة أساسية بظروف المجتمع ذاته والبيئة الطبيعية والمناخية المحيطة، كما ترتبط أيضا بالخدمات والعمليات التخطيطية والتنفيذية. إذ إن نقص المورد البشري المتخصص والكفاء الموجه إلى التنمية يعد أحد أهم العوامل المؤدية إلى عدم تحقيقها للدور المنوط بها¹.

ثالثا. عدم التحكم الجيد في سير ملفات المشاريع

يعود ذلك لضعف عمليات الرقابة والمتابعة للمشاريع المنجزة أو التي هي في طريق الإنجاز، مما يؤدي إلى ظهور ثغرات كثيرة في التسيير ينجم عنها - لا محالة - خسائر مادية². إضافة إلى ذلك فإن عدم وجود البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات في بعض المناطق يؤدي إلى تمركز النشاطات الاقتصادية في مناطق معينة دون أخرى، مما ينجم عنه هجرة السكان وهو ما يتسبب في عدم التوازن الجهوي الذي هو أحد أهم الأهداف التي تسعى التنمية المحلية لتحقيقها³.

3.4.3.2. المعوقات الاجتماعية

يواجه تحقيق التنمية المحلية بالمستويات المنشودة العديد من العقبات التي يمكن وضعها ضمن خانة المعوقات الاجتماعية، نذكر أهمها في الآتي⁴:

أولا. القيم الاجتماعية السائدة

تعد هذه القيم الإطار المرجعي للسلوك الفردي والقوى الدافعة لسلوك الجماعة، لذا إنها إذا كانت جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية المحلية عقبات متعددة في التنفيذ منها: عدم الرغبة في إنجاز المشاريع والاتكال على الغير، عدم اتقان العمل مما يتسبب في عدم القدرة على تحقيق المشاريع وأهدافها التنموية... الخ.

ثانيا. مشاكل الهجرة من الريف إلى الحضر

يحصل ذلك رغبة في تحسين مستويات المعيشة إلا أنه كثيرا ما ينعكس سلبا على مجالات التنمية الريفية التي يغلب عليها الطابع الزراعي نظرا لنقص اليد العاملة، وهجرة الإطارات المتعلمة التي لها القدرة على الارتقاء بمستويات الحياة بهذه المناطق.

¹ أحمد مصطفى خاطر، سميرة كامل محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² أحمد بوسمين، "الاستثمار في المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010، ص 122.

³ وليد صافي، "اللامركزية الإدارية ومعوقات التنمية"، (22 / 05 / 2012)، عن الموقع: anbaaonline.com/?p=11439، يوم: 2014/11/29.

⁴ محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سبق ذكره، ص 30. 33.

ثالثا. تجاهل مشاركة المواطن في تحقيق أهداف التنمية المحلية

من ركائز التنمية المحلية المشاركة الشعبية إذ لا يمكن للجهود الحكومية وحدها أن تقوم بكل متطلبات التنمية وعملياتها. ونجاح ذلك يعتمد على كفاءة القيادات المحلية وطرق الاتصال الفعالة.

4.4.3.2. المعوقات السياسية

تتميز معظم المجتمعات المحلية بخصائص سياسية تعيق عملية التنمية المحلية، نذكر أهمها في الآتي¹:
♦ تفتقر معظم المجتمعات المحلية إلى المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف مشاركتها السياسية، بسبب ضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة في إدارة مقاليد التنمية المحلية؛

♦ سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية؛

♦ تمركز القوة السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معينة، أي عدم توزيع السلطة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية المحلية (في غياب التداول السلمي على السلطة)، فالسلطة تحتكر من قبل جماعة واحدة؛

♦ ضعف المشاركة السياسية وتدني مستوى الثقافة السياسية لدى مواطني هذه المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي لدى أفرادها مما يتيح - من دون شك - الفرصة لتنفرد الطبقة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس أو منازع؛

♦ تتميز المجتمعات المحلية بالتغير السريع والفجائي الذي يترتب عليه عدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب المشاركة السياسية الفعلية، الشيء الذي يعيق التنمية المحلية بشكل مباشر؛
♦ الانسداد الحاصل في معظم المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصراعات الحزبية الضيقة، وضعف القوانين والتشريعات المنظمة لسير عمل هذه المجالس، مما أدى إلى انعدام ثقة المجتمع المحلي في هذه المجالس، ومن ثم إلى تعثر التنمية المحلية.

خلاصة لما سبق، نجد أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب توفر مجموعة متعددة من القومات الأساسية كالمشاركة الشعبية لإشراك السكان المحليين في صنع القرار وتنفيذه، واللامركزية والتخطيط الاستراتيجي وغيرها من النقاط الأساسية المساهمة في تحقيقها. غير أنها في المقابل تواجه العديد من الصعاب التي تتطلب جهود متواصلة من جميع الفاعلين لضمان تبني الاستراتيجيات والآليات المناسبة لتحقيق ذلك.

¹ عمار بن عيشي، "الإدارة المحلية ودورها في تجسيد أبعاد التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية بسكرة"، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الوطني الثاني حول: "التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المريح"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، يومي: 19 و 20 أكتوبر 2015، ص ص 982، 983.

4.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفقتها مدخلا لتحقيق التنمية المحلية

لا يمكن أن يتحقق نجاح التنمية المحلية إلا عن طريق الشراكة مع عون اقتصادي بخصائص محددة، وهنا تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المداخل التي يمكن الاعتماد عليها لدعم مستويات التنمية المحلية المنشودة وتحقيقها، وهذا نابع أساسا من غلبة الطابع المحلي لهذا النوع من المؤسسات فهي تعمل على اشباع حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك البسيط المحلي من ناحية كما أنها تستطيع التكيف مع ركائز التنمية المحلية من ناحية أخرى ولا سيما فيما يتعلق بعنصر المشاركة الشعبية في برامج التنمية.

1.4.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحريك المدخرات واستغلال الموارد المحلية

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قناة إضافية لجذب المدخرات المحلية مما يساهم في تمويل استثمارات إنتاجية وخدمية من خلال استغلال الموارد المحلية المتاحة والعمل على تشغيلها والمشاركة في أرباحها وتنميتها.

1.1.4.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تعبئة المدخرات المحلية

نظراً لصغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنها تعتمد بشكل أساسي على المدخرات الشخصية وتلك القادمة من أسرته وأصدقائه. وبدون إنشاء هذه المؤسسات، ستظل معظم المدخرات مجمدة وغير منتجة، أو ستستخدم لشراء سلع استهلاكية مختلفة أو تكديس على شكل مجوهرات غير منتجة. أصحاب هذه المدخرات يترددون في استثمارها في سندات حكومية أو في حسابات مصرفية، مما يبرز أهمية هذه المؤسسات في تحويل المدخرات غير النشطة إلى استثمارات منتجة مما يجعلها محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية المستدامة. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد - إذن - وحدات إنتاجية ومراكز استثمار تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها في الاقتصاد الوطني عامة والمحلي خاصة، كذلك قدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وتسيير رؤوس الأموال المحلية من مصادر متعددة (ادخار الأفراد والأسر والتعاونيات والهيئات الحكومية... الخ) ومن ثم تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غير المنتج، وهذا بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها¹.

وعليه، تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لاستثمار الادخارات المحلية المجمدة وتحويلها إلى رأس مال منتج يدفع عجلة التنمية المحلية قُدماً، حيث إن نقص رأس المال المنتج يعد أحد عوائق النمو والتنمية الاقتصادية.

1 سليمة غدير أحمد، سلى كحيل عائشة، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق"، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الدولي حول: "استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي: 18 و19 أبريل 2012، ص 5.

2.1.4.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في استغلال الموارد المحلية

من الخصائص الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادها على الخامات المحلية فيما يتعلق بموادها الأولية نظرا لسهولة الحصول عليها وانخفاض أسعارها وفق ما يتلاءم - عادة - مع امكاناتها. وبغرض تأمين احتياجاتها من هذه المواد بالكمية والجودة المناسبين عادة ما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين جمعيات من المنتجين الصغار لمساعدة أنفسهم عن طريق العمل الجماعي، حتى يستطيعوا مساومة موردي هذه المواد والحصول عليها من مصادرها بأسعار معقولة مستفيدين بخصم الكمية وخصم تعجيل الدفع بعد التخلص من الوسطاء هذا من ناحية¹. ومن ناحية أخرى، نظرا لعدم التكافؤ الطبيعي في توزيع الموارد (مالية، مادية وبشرية... الخ) على مستوى القطر الواحد (حيث تكون في العادة متناثرة جغرافيا وكمياتها محدودة)، يصبح من غير الممكن اقتصاديا اقامة مؤسسات كبيرة لاستغلالها، ومنه تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأنسب لاستغلال هذه الموارد². وهذا ينطبق أيضا على المنتجات الزراعية المحدودة والمتناثرة التي تتطلب تصنيعا مباشرا بعد جنبها، وهذا غير ممكن على مستوى التصنيع الكبير (كإقامة مصنع مركزي مثلا) لأن ذلك يتطلب نقل المنتجات لمسافات طويلة قد لا تلائم طبيعة هذه المنتجات.

2.4.2. إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل والتقليل من البطالة على المستوى المحلي.

قبل الخوض في الدور المنوط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال معالجة البطالة في المجتمع، لابد من تقديم صورة توضيحية مختصرة عن البطالة حتى لا تختلط علينا المفاهيم.

1.2.4.2. مدخل للبطالة

تعد البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة اقتصادية واجتماعية، الأمر الذي زاد من تعقيدها وفرض اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها وآثارها.

أولا. مفهوم البطالة

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم التي نالت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، باعتباره - أي المفهوم - موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملح.

أ. تعريف البطالة لغة: تعني البطالة التعطل والضياع والهدر والخسارة. من: بَطَلَ الشيء يَبْطُلُ بَطْلاً وَبُطُولاً وَبُطْلَاناً: ذهب ضياعا وخسرا فهو باطل، وأبطله هو. ويقال: ذهب دمه بَطْلاً أي هَدَرًا، وَبَطِلَ في

1 فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 98.

2 عدنان فضل أبو الهيجاء، مرجع سبق ذكره، ص 88.

حديثه بَطَالَة وأَبْطَل: هَزَل والاسم البَطْل الأَجِير، بالفتح، يَبْطُل بَطَالَة وبَطَالَة أي تعطل فهو بَطَال. وبَطْل: يبطل، بَطَالَة، العامل تعطل لم يجد عملا، جعله بلا عمل¹.

ب. مفهوم البطالة اقتصاديا: إن العاطل عن العمل وفق تعريف منظمة العمل الدولية OIT* هو كل إنسان قادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى². ويغطي هذا التعريف ثلاث نقاط أساسية تتمثل في³:

♦ الشخص العاطل عن العمل غير مشغول؛

♦ الشخص العاطل عن العمل متاح ومتوفر بصفة مباشرة في سوق العمل؛

♦ الشخص العاطل عن العمل يبحث بصفة دائمة، مستمرة ونشطة عن العمل.

من خلال التعريف السابق، نجد أن البطالة تعني - على العموم - التوقف الجبري لجزء من القوى العاملة في مجتمع ما بالرغم من القدرة والرغبة في العمل، وعليه فإننا نستثني بصفة مباشرة كلا من الأطفال والعجزة وكبار السن لعدم توفر شروط العمل فيهم.

ثانيا. أنواع البطالة

للبطالة أنواع وأشكال عديدة وتقسيمات مختلفة، غير أن أكثرها شيوعا ما يأتي⁴:

أ. البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن التغيرات في الاقتصاد الوطني. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، وعليه تعد ظاهرة مؤقتة.

ب. البطالة الهيكلية: تعرف البطالة الهيكلية بأنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري.

¹ جميل أحمد محمود خضر وآخرون، "البطالة: الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات/ دراسة حالة المملكة العربية السعودية" منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2013، ص 16.

* OIT: Organisation Internationale du Travail.

² فريدة زيني، نوال شيشة، "الآثار الاقتصادية للبطالة"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "استراتيجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي: 15 و16 نوفمبر 2011، ص 02.

³ «Nouvelle évolution du chômage harmonisé au sens large: Le chômage au sens large en Belgique, en Allemagne, en France et aux Pays-Bas 2014», publications du NOEM.be, (Juillet 2015), sur site : http://www.onem.be/sites/default/files/assets/publications/Etudes/2015/Chomage_au_sens_large/20150728_Etude_FR.pdf, le: 10/08/2015.

⁴ الطيب الوافي، لطيفة بهلول، "البطالة في الوطن العربي ... أسباب وتحديات"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "البطالة، أسبابها، معالجتها وآثارها على المجتمع العربي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام: 25 و27 أبريل 2006، ص 3 و6.

ج . البطالة الدورية أو الموسمية: تتعلق بانخفاض النشاط الاقتصادي في فترة ما، إذ يتقلب مستوى التوظيف والاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش والتوسع (يزيد التوظيف خلال فترة التوسع وينخفض خلال فترة الكساد) وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

د . البطالة الاختيارية: هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة.

هـ . البطالة المقنعة: تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً حيث إنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض.

ثالثاً. آثار البطالة

تتعدد آثار البطالة لتعم جميع مرافق المجتمع، ومع ذلك يمكن تقسيم هذه الآثار إلى آثار اقتصادية، اجتماعية وسياسية كالآتي¹:

أ . الآثار الاقتصادية: تتجلى آثار البطالة من هذه الناحية بصورة واضحة في انخفاض التشغيل والإنتاج والدخل القومي عامة. ومن ثم تنخفض مستويات الرعاية الصحية والاجتماعية وينخفض مستوى الرفاهية بشكل عام.

ب . الآثار الاجتماعية: تؤدي البطالة من الناحية الاجتماعية إلى تفكيك المجتمع وانحلاله وتدهوره من خلال زيادة السلوك الإجرامي في المجتمع، الناتج أساساً عن حالة الإحباط التي يعاني منها الشخص العاطل عن العمل الأمر الذي يدفعه إلى المخدرات وما يتبعها من سلوك غير سوي يضر بمختلف فئات المجتمع.

ج . الآثار السياسية: تؤدي البطالة من الناحية السياسية إلى الفوضى في المجتمع وما ينجم عنها من انعدام الأمن والاستقرار المتولد عن السخط عن الدولة التي تترك أفراد المجتمع في ضياع وبلا حلول... الخ، وهو الأمر الذي يمكن أن تستغله بعض الجهات المعارضة لإثارة المزيد من الشغب.

رابعاً. سبل علاج البطالة

يمكن - في هذا الصدد - الجمع بين ثلاثة محاور أساسية أو استخدام أحدها وفقاً لظروف كل دولة وحجم البطالة بها. وتتمثل المحاور الثلاثة في الآتي²:

أ . تنظيم معلومات سوق العمل ومتابعته من خلال برامج مؤسسية لدعم مكاتب التوظيف وتطوير خدمات التوجيه والإرشاد المهني. وبمعنى آخر، يمكن من خلال توفير معلومات دقيقة أول بأول توجيه قدر

¹ جميل أحمد محمود خضر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 22، 23.

² عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، "دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص 27، 28.

من القوى العاملة إلى فرص عمل متوفرة في أماكن أو قطاعات أخرى قد لا يكون هؤلاء الأفراد على علم بها؛

ب. التأثير في عرض العمالة من خلال برامج تدريب قصيرة تهدف إلى إعداد القوى العاملة للعمل في مجالات جديدة، ورفع مستويات المهارة والتأهيل اللازم لمواجهة احتياجات سوق العمل.

ج. التأثير في الطلب على العمالة من خلال برامج دعم أصحاب العمل لزيادة فرص التوظيف، والتشغيل الذاتي، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ برامج أشغال عامة وخدمات على المستوى المحلي.

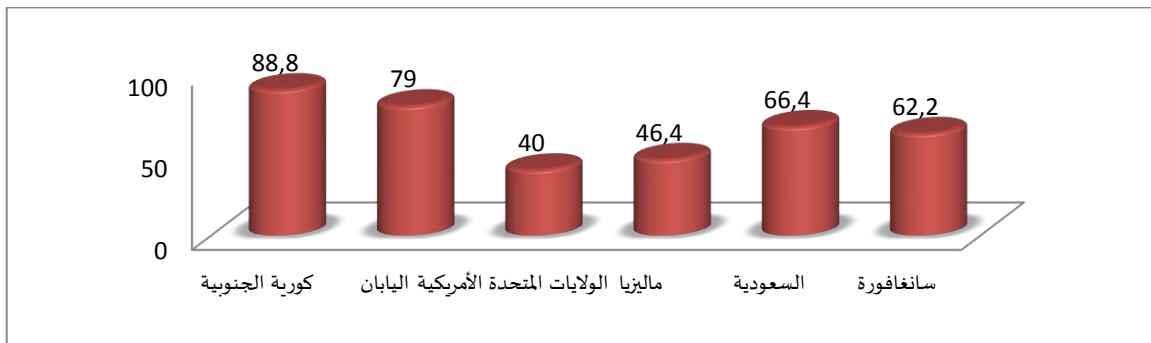
نخلص مما سبق إلى أن مشكلة البطالة أصبحت تمثل واحدة من أهم المشاكل التي تواجه جميع الدول من دون استثناء، فعلى الرغم من تفاوت حدتها وانعكاساتها من دولة إلى أخرى فإن الأمر يتطلب متابعة جادة ومستمرة. وعليه، سنحاول من خلال العنصر الآتي الوقوف عن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة.

2.2.4.2. آليات إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة

نظراً للخطورة التي تمثلها مشكلة البطالة بالنسبة إلى العديد من الاقتصادات، كونها تعد أحد أخطر المشاكل التي تهدد استقرار المجتمعات وتماسكها، عمدت الدول إلى وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج تهدف إلى القضاء على البطالة أو التقليل منها وذلك عن طريق الاستثمار الأمثل للإمكانات والطاقات البشرية، استثماراً رشيداً يعظم من المردود الاقتصادي والاجتماعي لهذا الاستثمار.

وفي هذا الصدد، تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في مواجهة مشكلة البطالة في الاقتصادات العالمية، المتقدمة والغنية منها أو النامية والفقيرة، لما تملكه من ميزات في إحداث فرص عمل جديدة وكثيفة واستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل خاصة الشباب المتعلم ذكوراً وإناثاً إلى جانب قدرتها الكبيرة على تعبئة المدخرات الوطنية. والشكل الآتي يوضح إسهام هذا النوع في توفير فرص العمل.

الشكل رقم 5.2: إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على:

"نحو تنمية اقتصادية مستدامة: تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني"، دراسات منتدى الرياض الاقتصادي السادس، الغرفة التجارية الصناعية، المملكة العربية السعودية، أيام: 9-11 ديسمبر 2013. ص 29.

إذ تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من البطالة من خلال جوانب متعددة نذكر منها:

- ♦ تعد هذه المؤسسات مصدراً مهماً لفرص العمل كونها تشكل النسبة الأكثر من المؤسسات إلى جانب اعتمادها على تكثيف العمالة عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة، وأنماطاً تكنولوجية كثيفة رأس المال وقليلة العمالة ومهارات فنية متخصصة ومتطورة لا تتوفر معظمها في سوق العمل وبخاصة في الدول النامية¹. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تشكل مستودعاً لفرص العمل الجديدة وأحد أدوات مكافحة البطالة من خلال قدرتها على احتواء الكوادر البشرية في سوق العمل وتحويلها إلى قوة عمل حقيقية ومنتجة؛

- ♦ تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور رائد تجاه تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة والإداريين، فغالبا ما تعتمد هذه المؤسسات على استخدام عمالة غير مدربة أو منخفضة المهارة، ومع مرور الوقت تتحول هذه العمالة إلى عمالة ماهرة من خلال اكتسابها خبرة في نطاق التكاليف المنخفضة للمجتمع لأن التدريب يرتبط بالإنتاج داخل المؤسسة الصغيرة إضافة إلى نمو الإدارة داخلها وارتفاع كفاءتها بشكل نسبي²؛

- ♦ تشكل المؤسسات الصغرى الفئة الأكبر في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى غالبية الدول، خاصة النامية منها، وهنا لابد من الإشارة إلى طبيعة نشاط هذا النوع. فمعظم مؤسساته وجدت في إطار التشغيل الذاتي بالإضافة إلى أن نسبة معتبرة من مؤسساته تنشط في إطار الصناعات التقليدية والحرف، وهي الصناعات التي تسعى أغلب الدول في الوقت الحالي لتشجيعها وهذا في إطار بناء القدرات السياحية كونها تمثل جزءاً مهماً من التراث الشعبي المادي وجانيا من الذاكرة الثقافية للمنطقة المحلية، الأمر الذي يعد عامل جذب بالدرجة الأولى بالنسبة إلى لوائح³، وعليه، فتشجيع هذا الصنف من المؤسسات ودعمها سيؤدي بالضرورة إلى خلق فرص عمل جديدة لدى الشباب سواء من خلال إحياء فكرة توريث المهنة في المنازل أو استقطاب أرباب الحرف ليكونوا مدربين في مراكز تدريب حرفي ذات طبيعة خاصة ؛

- ♦ يستطيع هذا النوع من المؤسسات استقطاب اليد العاملة المحلية في المناطق الريفية مما يحول دون تدفق الافراد على المدن الكبرى سعياً وراء فرص العمل حيث تقل فرص حصولهم على العمل⁴،

¹ الحاج عرابية، مبارك قرقب، "تقييم سياسات دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في إطار معالجة ظاهرة البطالة"، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، العدد 03، مارس 2009، ص ص 249، 250.

² فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، "الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 66.

³ أحمد محمد لقمان، "المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل"، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، البند الأول. القسم الأول، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة، مصر، أيام: 15، 22 ماي 2011، ص ص 29، 30.

⁴ أحمد رحموني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري"، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2011، ص 61.

نظرا لكثرة الطلب من ناحية والاعتماد على التكنولوجيا وإحلالها مكان اليد العاملة في المؤسسات الكبيرة من ناحية أخرى؛

♦ تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة أساسية بالنسبة للنساء اللائي يعمل ويمارسنا مشاريعهم الخاصة من مقر سكنهم مما يساهم بشكل فعال في بناء المجتمع جنبا إلى جنب مع الرجل.

3.2.4.2. أهم الاعتبارات التي تؤثر في إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من البطالة بناءً على ما سبق، نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تساهم بشكل واضح في التخفيف من البطالة، غير أنه عند بحث إمكانية إسهامها في توفير فرص العمل لابد من الأخذ في الحسبان الاعتبارات الآتية¹:

أ- يجب ألا يترتب على تكثيف العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإخلال باعتبارات الكفاءة حتى يكون ذلك جزيا اقتصاديا بمعنى أن الاستخدام المكثف للعمل يجب أن يكون مقترنا بالوفرة في العناصر الأخرى النادرة كرأس المال والتنظيم... وما إلى ذلك؛

ب- لابد أن تدخل في الحسبان فرص التوظيف الكلية المباشرة وغير المباشرة أي مضاعفة التشغيل الذي يبين لنا عدد العمال الذين يضافون إلى التشغيل في مقابل كل عامل تتوفر له فرصة عمل مباشرة ويقصد بفرصة العمل غير المباشرة تلك الفرص التي يتم توفيرها في منشآت صناعية أخرى كنتيجة لفرص التوظيف المباشر المترتب على استثمارها في مشروع ما؛

ج- حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإسهام بفاعلية أكبر في التخفيف من البطالة واستيعاب عدد أكبر من العمالة لابد من رفع مستوى إنتاجية العاملين بها. ويتطلب تحقيق ذلك ضرورة إعادة النظر - وبصفة مستمرة - في السياسات المتبعة في إدارة هذه المؤسسات من أجل رفع مستوى إنتاجية العاملين حسب ما يتماشى مع التغيرات المطروحة².

وعليه، فهذه المؤسسات تستطيع الإسهام بشكل كبير في التقليل من معدلات البطالة، وهنا لابد من تأكيد إيجابيات هذه النقطة إذ أن انخفاض البطالة تقابله زيادة في المداخيل وهو ما يرفع من القدرة الشرائية ومستوى العيشة، مع تأكيد العديد من الباحثين على خاصية محلية النشاط بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي سعيها للبقاء في منطقتها مع البحث عن أسواق محلية مجاورة، الأمر الذي يترتب عنه المواءمة بين المؤسسة المحلية واليد العاملة المحلية.

¹ فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 51.

3.4.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفقتها مجالا خصبا للإبداع والابتكار

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب الابتكارات والإبداعات من أفراد المجتمع المحلي لتحقيق أحلامهم في مشروع خاص بهم نظرا للخصائص السابقة الذكر.

1.3.4.2. مدخل للإبداع والابتكار

قبل التطرق إلى تعريف الإبداع والابتكار لابد أن نشير إلى أن هناك خلطا في المراجع العربية بينهما. فبعض الكتاب يستخدم لفظ الابتكار (créativité) والإبداع (innovation) بمعنى واحد، وهو ما يعني أنهما مترادفان غير أنه يوجد اختلاف بين المفهومين سنقوم بتوضيحه من خلال هذا العنصر. أولا. مفهوم الإبداع

تنوعت التعريفات التي تناولت مفهوم الإبداع، نتيجة لتعدد الاتجاهات التي تناولته وحاولت تفسيره. وكان أول من قدم تعريف دقيق للإبداع هو جوزيف شومبيتر (Schumpeter) * فعرفه على أنه " النتيجة النهائية الناجمة عن القيام بعملية الإنتاج بطريقة أو أسلوب جديد كالتغيير في أحد مكونات المنتج أو تغيير طريق تصميمه" ¹. الإبداع هو فكرة جديدة أو سلوك جديد من قبل إدارة المؤسسة أو السوق أو المحيط الذي تعمل فيه ². فالإبداع يعني تكييف فكرة جديدة في مؤسسة أو منظمة أو هيئة معينة لتحقيق نفس الأهداف ³.

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن الإبداع هو تبني أفكارا وأساليب جديدة يكون الهدف الأساسي منها إحداث التغيير في منتجات المؤسسة وخدماتها أو حتى العمليات الإدارية بها. وهنا لابد من الإشارة إلى النقاط التالية ⁴:

♦ يبدأ الإبداع دائما بالتحليل النظامي للفرص التي يتيحها التغيير والتفكير في استغلال هذه الفرص وتحويلها إلى إمكانات إبداعية؛

♦ تبدأ الإبداعات الفعالة دائما صغيرة، فالتعديلات والتغييرات الواجبة أثناء المرحلة الإبداعية تستوجب البدايات الصغيرة على أن يتطور الأمر مرحليا وفقا لنتائج التجريب والتقييم؛

* جوزيف ألويس شومبيتر Joseph Alois Schumpeter [8 فيفري 1883 / 9 جانفي 1950]: عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي. اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد.

¹ Jean Lachman, "le financement des stratégies de l'innovation", Economica, Paris, France, 1993, p22.

² Peter Drucker, "innovation and entrepreneurship", harper business editions, San Francisco, USA, 2006, P 30.

³ Mohamed Lellouchi, Nacer Charfi, "L'impact TIC sur les innovations financières", Communication présentée lors du colloque international sur: "L'économie de la connaissance et du changement", laboratoire de Recherche : l'innovation et le changement dans les Organisations et les entreprises", la Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, l'université Saad Dahlab, Blida, Algérie, le : 17 et 18 Avril 2013, P3.

⁴ خديجة عجايبي، " الإبداع ودوره في الرفع من أداء المنظمات الحديثة"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: " الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، يومي: 12 و 13 ماي 2010، ص ص 4، 5.

♦ تقود المحصلة الإبداعية الفعالة إلى موقع التميز والريادة، فإذا لم يطمح الجهد الإبداعي منذ البداية إلى موقع الصدارة فإنه في الغالب لا يصل إلى نتيجة إبداعية.

ثانياً. مفهوم الابتكار

يختلف تعريف الابتكار كذلك، حسب مناحي الباحثين واهتماماتهم العلمية ومدارسهم الفكرية. فعرف شمبتر الابتكارات على أنها " العمليات التي تؤدي إلى تغييرات عميقة في الإنتاجية، وتحفز النمو الاقتصادي وتنشئ الأعمال في قطاعات صناعية وخدمية، وتحسين الرفاهية الاجتماعية" ¹ نلاحظ أن شومبيتر عرف الابتكار بربطه بالمستوى الكلي وانعكاساته على الاقتصاد ككل. أما فيما يتعلق بالابتكار على مستوى المؤسسة فيمكن تعريفه على أنه "تقديم منتج جديد على شكل سلعة أو خدمة أو التجديد في عملية الإنتاج أو توزيع هذه السلعة أو الخدمة" ². ويعرف أيضاً بأنه "العملية التي تمتد عبر الزمن وتتميز بالأصالة وقابلية التحقيق" ³.

وعليه، نجد أن كل التعريفات السابقة تصب في الكيفية التي يتم من خلالها نقل الأفكار الجديدة إلى منتجات جديدة. ويمكن تلخيص مراحل عملية الابتكار وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم 6.2: مراحل عملية الابتكار



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على:

بشير العلاق، حميد الطائي، "تطوير المنتجات وتسعيها"، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص - ص 68 . 70.

1 نجم، عبود نجم، "إدارة الابتكار: المفاهيم والخصائص الحديثة"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 19.

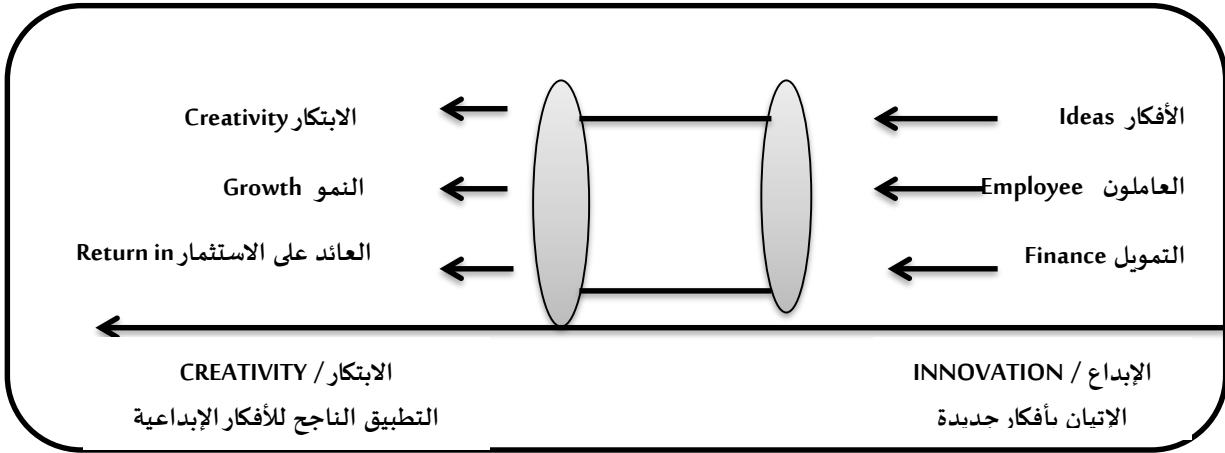
2 زيد منير عبوي، "الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 128.

3 أسامة محمد خيري، "إدارة الإبداع والابتكار"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 68.

يوضح الشكل السابق أن عملية الابتكار تقوم على عدة مراحل أساسية تركز على الفكرة الأساسية الجديدة والمبتكرة التي تختبر في السوق المستهدفة لمعرفة رد فعل الزبون ومدى تقبله لهذه الأفكار الجديدة لتحول بعد ذلك في مرحلة أخيرة إلى منتج جديد مبتكر ينتج على نطاق واسع لتقديمه في السوق المختبرة. ثالثاً. العلاقة بين الإبداع والابتكار

كما سبقت الإشارة إليه، وعلى الرغم من اعتماد البعض على مصطلحي الابتكار والإبداع والابتكار كمترادفين، ميز البعض الآخر بينهما مؤكداً العلاقة التكاملية بينهما كما هي مبينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم 7.2: العلاقة التكاملية بين الإبداع والابتكار في المؤسسة



المصدر: عاكف لطفي خصاونة، "إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 36.

يتضح من الشكل السابق العلاقة التكاملية بين الإبداع والابتكار، حيث إن هناك مدخلات للمؤسسة المبدعة تشتمل على الأفكار والعاملين والتمويل تؤدي إلى الإتيان بأفكار جديدة وغير مألوقة للمؤسسة، ومخرجات تشتمل على الابتكار والنمو العائد على الاستثمار من خلال التحسينات المستمرة في الإنتاج وتحقيق المكاسب المادية.

2.3.4.2. آليات إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة والمبتكرة في التنمية المحلية

في ظل المتغيرات المتسارعة واشتداد المنافسة كان لزاماً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبادرة في تحويل الأفكار الجديدة إلى ابتكارات تساعد على تحقيق البقاء وخدمة المجتمع المحلي الذي تنشط فيه، ويظهر ذلك من خلال:

♦ اعتماد تطور المجتمع المحلي بصورة كبيرة على ترقية العمل الحروظهور منظمين جدد يطمحون إلى تجسيد أفكارهم، وهو الأمر الذي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيده بامتياز نظراً لخصائصها ومميزاتها التي تمكن المنظمون من تحويل أفكارهم إلى إنتاج ملموس يجسد إبداعاتهم¹؛

¹ أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 66.

♦ قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والابتكار تؤثر بصفة مباشرة على تنافسيتها وأدائها الأمر الذي يمكنها من تحسين أدائها ومن ثم زيادة حصتها في السوق، مما يسهم في تنوع تشكيلة المنتجات والخدمات الإنتاجية على المستوى المحلي وتوسيعها؛

♦ حرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني عمليات الإبداع والابتكار يسهم في توفير السلع والخدمات في السوق المحلية مما يؤدي إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بإحلال الواردات من خلال عرضها لمنتجاتها في السوق المحلية بأسعار منافسة وجودة عالية.

3.3.4.2. متطلبات نجاح عمليات الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حتى تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأدية الدور المنتظر منها اتجاه التنمية المحلية عند قيامها بعمليات الإبداع والابتكار يجب أن تتوافر لديها المعرفة في مجالات متعددة تمكنها من اتخاذ القرار في تحقيق الابتكار المناسب، حيث تتمثل تلك المعرفة في الجوانب الآتية¹:

أ- المعرفة بالسوق والمنتج: إن معرفة السوق ضرورية لمعرفة الطلب المتوقع والمحتمل على المنتجات الجديدة، أما المعرفة بالمنتج فهي ضرورية لوضع الخطط المتعلقة بكيفية متابعة التحسين واستمراريتها بما يتناسب مع رغبات المستهلكين؛

ب- معرفة تطوير السلع والعمليات: تتمثل في ضرورة الإلمام بالعمليات الإنتاجية وكيفية ضبطها ومراقبتها بما يتناسب مع حاجات المستهلكين ورغباتهم؛

ج- معرفة الأنشطة الداعمة للإبداع التنظيمي: حتى يتمكن القادة بها من زرع مبدأ التحفيز والحراك الإبداعي لدى المورد البشري ليستطيع تفجير طاقاته الإبداعية.

4.4.2. إسهامات أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية.

إضافة إلى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استغلال الموارد المحلية وتعبئتها وما ينتج عن ذلك من زيادة في الطلب على السلع والخدمات في المجتمع المحلي، إلى جانب إسهامها في توفير مناصب العمل على اعتبار أنها تشكل النسيج الأكثر تعداداً من إجمالي المؤسسات في أغلب الدول النامية والمتطورة، يمكن لهذا النوع من المؤسسات الإسهام في دعم التنمية المحلية من خلال مجموعة أخرى من العناصر نوجز أهمها في النقاط الآتية:

1.4.4.2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي

في الوقت الذي نشهد فيه توطين المؤسسات الكبيرة في المدن الكبرى نظراً لوجود التسهيلات والبنى التحتية اللازمة لهذه المشاريع بشكل أكبر مما هو في المناطق الأخرى، نلاحظ في المقابل التهميش والعزلة

¹ عاكف لطفي خصاونة، "إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 59، 60.

التي تعاني منها الكثير من المناطق النائية الأقل تطوراً. وفي هذا الإطار، تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها لأنها تحتاج إلى قدر ضئيل من خدمات البنية التحتية ومن ثم إمكانية إقامتها ولو في المناطق الريفية، مما يسهم في التخفيف من الفوارق الجهوية وتحقيق التوازن التنموي وفك العزلة عن هذه المناطق النائية من ناحية، إلى جانب تحقيق التنمية المكانية وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو التعامل معها من ناحية أخرى، مما يفتح المجال ل¹:

♦ المحافظة على الأعمال التراثية (الحرفية / اليدوية) التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد خاصة في الجانب السياحي؛

♦ فتح أبواب التشغيل أمام الشباب وبخاصة فيما يتعلق بالعنصر النسوي مما يفتح المجال أمام تفعيل دورهم في التنمية المحلية؛

♦ الإسهام في إيجاد مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية، مع العمل على إعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى والتخفيف من مشكلات التلوث البيئي²؛

♦ تضيق الفجوة - في مستوى التطور الاقتصادي - بين مناطق الدولة الواحدة وتقليص التفاوت بين مركز المؤسسات الاقتصادية جغرافياً في مناطق دون أخرى، مما يحقق الترابط والتكامل بينها وينشر الرفاهية ويحسن المستوى المعيشي، ومن ثم التخفيف من حدة مشكلة الفقر في المناطق النائية والريفية وتقليل الفروق القائمة بين الريف والحضر.

2.4.4.2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة

توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص التكامل مع المؤسسات الكبيرة فيما يطلق عليه "المؤسسات المغذية" التي تعمل على إمداد المؤسسات الكبيرة بما تحتاج إليه، وبشكل يسمح بحضورها في معظم مجالات المنتجات المتطورة تكنولوجيا وصناعياً الأمر الذي يعمل على دعم التنمية بالمناطق المحلية باعتباره أحد ركائز تحقيق التنمية المحلية³.

كما تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً جديداً بصفتها مؤسسات داعمة للمؤسسات الكبيرة، فبعد نجاحها في تأدية دور المؤسسات المغذية أو المؤسسات ذات العلاقات الأمامية والخلفية مع

¹ عبد الله خبابة، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 225.

² وائل أبو دليوج، "طبيعة وأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة واستراتيجية الحكومة لرعايتها"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حول: "التمويل والاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الآفاق والتحديات"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سوريا، أيام: 25 - 27 أبريل 2006، ص 15.

³ صلاح حسن، "التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية: دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحل مشاكل البطالة والفقر"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013، ص 09.

مؤسسات أخرى (كبيرة عادة) فإن هذه الأدوار مجتمعة وضعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في موضع المؤسسات الداعمة التي لا يستغنى عنها وبخاصة في المجال الصناعي¹.

إن قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذه الأدوار يعمل على²:

♦ توسيع مجال المنافسة وتعميقه مع المؤسسات الكبيرة بسبب عددها الكبير وعدم تأثير أي منها، في حجم المبيعات ولا حتى في الأسعار بل بسبب قدرتها على تقديم خدمات متميزة، لها طابع شخصي بسبب قربها من العميل والمورد مما يزيد درجة رضا العميل والمورد معا؛

♦ إن الاعتمادية التكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة يظهر علاقة تنسيقية بين المنتج وتاجر الجملة والتجزئة وصولا إلى المستهلك إضافة إلى دور هذه المؤسسات بكونها نقطة بداية ونهاية للمؤسسات الكبيرة وهذا يختلف حسب نوع النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسات، وهو ما يعبر عن ترابط الأعمال التجارية.

من خلال ما سبق نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على استغلال الموارد وتوليد فرص العمل المحلية، إلى جانب قدرتها على تعزيز الابتكار والريادة في المجتمعات، وتعمل كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في القطاعات الناشئة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك فهي تسهم في تعزيز الهوية المحلية والحفاظ على التراث الثقافي، مما يعزز الشعور بالانتماء والولاء للمجتمع المحلي مما ينعكس إيجابا على مستويات التنمية المحلية به.

¹ صلاح حسن ، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² عبد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 46.

خلاصة الفصل الثاني

تركز التنمية المحلية على تعزيز البنية التحتية وتنمية القدرات البشرية وتطويرها، إلى جانب بناء العلاقات القوية بين القطاع العام والخاص، مما يُسهم في تحسين مستوى الحياة وتوفير فرص عمل جديدة، تعمل على الحد من البطالة والفقر. كما أنها تعزز الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والنقل، ما يعمل على رفع جودة الحياة ويسهم في استقرار المجتمع. علاوة على ذلك، تعتبر التنمية المحلية محركاً رئيسياً لتحقيق التوازن الإقليمي، حيث تضمن توزيع الموارد والمشاريع بشكل عادل بين المناطق المختلفة، مما يقلل من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينها. وبالتالي يعزز من قدرة الدول على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويساعدها على حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية. لذا نجد أن تحقيق التنمية المحلية ليس مجرد هدفاً فقط، بل هو استراتيجية أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تخدم مصلحة جميع أفراد المجتمعات المحلية.

وفي سياق المساعي الدولية لتلبية متطلبات التنمية المحلية وتحقيق الأهداف المرسومة، تم التركيز على تعزيز الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركات استثمارية رائدة تمتاز بخصائص ملائمة للتكيف مع احتياجات الأسواق المحلية، وهو ما يعزز من تنوع الاقتصاد المحلي ويزيد من كفاءته. إضافة إلى ذلك، تسهم في زيادة الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتقديم منتجات وخدمات تلبي احتياجات المجتمع بشكل مباشر، ومن ثم الإسهام في فتح آفاقاً جديدة للتنمية المحلية والتطوير في مختلف المجالات. وبهذا النهج، استطاعت هذه المؤسسات أن تصبح عنصراً أساسياً في استراتيجية التنمية المحلية.



III. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز

التنمية المحلية بالجزائر

تمهيد

1.3. التنمية المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

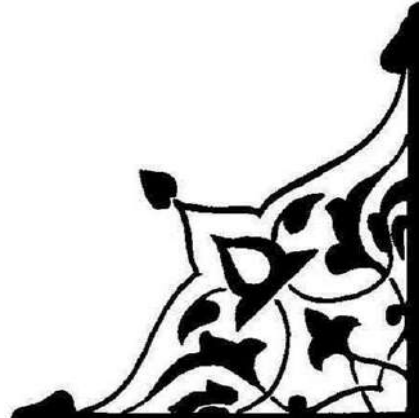
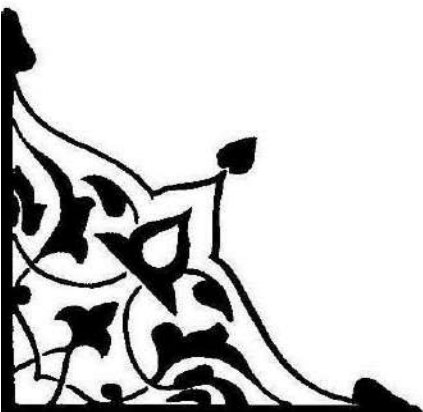
2.3. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وتطورها التاريخي

3.3. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

4.3. العوائق المؤثرة في نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر والوسائل

المسخرة للحد منها

خلاصة الفصل الثالث



تمهيد

تعد التنمية المحلية ركيزة أساسية لتحقيق التقدم والاستقرار في أي دولة، إذ تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والوطني. في الجزائر، اكتسبت التنمية المحلية أهمية خاصة نظراً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة بعد الإصلاحات التي أدت للتحويل نحو اقتصاد السوق والابتعاد تدريجياً عن التوجه الاشتراكي الذي تم تبنيه بعد الاستقلال. ويعتمد نجاح هذه التنمية على أسس متينة تشمل التخطيط الاستراتيجي، والاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز القدرات البشرية بغية تجسيد المشاريع الضرورية التي تحقق الأهداف المسطرة والمنتظرة.

ومع ذلك، تعترض مسيرة التنمية المحلية بالجزائر العديد من المعوقات، التي تعرقل سير المشاريع التنموية. كما تعاني البلاد من ضعف في التكنولوجيا والابتكار، مما يزيد من صعوبة تحقيق الأهداف التنموية. في خضم هذه التحديات، تبرز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر حيوي يمكن أن يسهم في دفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر، وتنشيط الاقتصاد المحلي نظراً لمرونتها وقدرتها على التكيف مع الأوضاع السائدة. ولتحقيق ما سبق لابد من تهيئة المحيط المناسب لها حتى تتمكن من تأدية الأدوار المنتظرة منها اتجاه التنمية المحلية.

وعليه، جاء هذا الفصل لتسليط الضوء على ما سبق، يحمل عنوان "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المحلية بالجزائر". ويقسم إلى أربعة أقسام، يدرس أولها "التنمية المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول" يوضح نظام الإدارة المحلية في الجزائر ومختلف أسس عمله وآليات تجسيدها والمعوقات التي تعترضها. أم القسم الثاني فيدرس "مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطورها"، ليتناول القسم الثالث "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري" وذلك من خلال التعرف على مدى مساهمتها في العديد من المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد الجزائري من ثم مستويات التنمية المحلية به. ليتناول الجزء الأخير "العوائق المؤثرة في نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر والوسائل المسخرة للحد منها".

1.3. التنمية المحلية في الجزائريين الواقع والمأمول

بادرت الدولة الجزائرية بعد استقلالها إلى وضع تصورا شاملا لاستراتيجية تنمية اقتصادية واجتماعية فعالة تمهيدا لوضع إطار قانوني ومؤسسي لتحقيق التنمية المحلية، من خلال العديد من البرامج والمخططات المتعاقبة التي سعت عن طريقها لتحسين الأوضاع المحلية ومن ثم الوطنية من جميع الجوانب.

1.1.3. الإدارة المحلية في الجزائر: الواقع والإصلاحات

أخذ موضوع إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر حيزه اللازم من المناقشات والقوانين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تناولته الكثير من الدراسات من الجهة القانونية والسياسية والإدارية... الخ، غير أن الإدارة المحلية ظلت رهينة الإصلاحات المتواصلة بغية تفعيل دورها بصفة متواصلة في دعم مستويات التنمية المحلية.

1.1.1.3 تطور نظام الإدارة المحلية في الجزائر

لا تختلف الإدارة المحلية في الجزائر عن الإدارات المحلية في سائر الدول الأخرى، بكونها أداة يتم بواسطتها تحقيق السياسة العام للدولة بغرض تحقيق الرفاهية العامة لكل أفراد المجتمع. وقد مرت الإدارة المحلية في الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما:

أولا. نظام الإدارة المحلية في عهد الاحتلال الفرنسي

تميزت النظرة للجزائر بعد احتلالها من طرف فرنسا سنة 1830 بأنها أرض محتلة خاضعة للحكم الفرنسي. وفيما يرتبط بدراسة الإدارة المحلية في عهد الاحتلال الفرنسي فقد أجمعت المراجع على تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل هي¹:

أ - المرحلة الأولى: كان يمثل السلطة الفرنسية الحاكم العام وهو عسكري، ويتبعه وزير الحربية، ويعاونه مجلس من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية كل في مجال تخصصه، وتتمتع هذه المجالس بالوظيفة الاستشارية.

كما عمدت السلطات الاستعمارية للاستعانة بالشخصيات صاحبة النفوذ في أوساط المواطنين، إلى جانب هذا عمل الحكم الفرنسي على الاستفادة من الأنظمة السائدة في العهد العثماني. وقد تم آنذاك تقسيم القطر الجزائري إلى ثلاثة مناطق إدارية تتمثل فيما يلي:

♦ مناطق الإدارة المدنية: يتمركز فيها الأوروبيون، وتطبق فيها نفس نظم الإدارة الفرنسية؛

¹ فائزة مجدوب، "واقع الإدارة المحلية في الجزائر ومشكلاتها"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: "آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة". دراسة تجارب بعض الدول"، جامعة لونيبي علي، البليدة 2 بالتعاون مع مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، البليدة، الجزائر، يومي: 20 و 21 أكتوبر 2014، ص 2. 4.

♦ مناطق إدارية مختلطة: تجد سكانها من الأغلبية الأوروبية والأقلية الجزائرية. لذلك يطبق فيها نوعين من النظام: نظام الإدارة المدنية وكان خاص بالأوروبيين، أما النوع الثاني فهو النظام العسكري وخضع له الجزائريون المتواجدون في المنطقة:

♦ مناطق الإدارة العسكرية: سميت كذلك لاتباعها السلوب العسكري في التسيير والمعاملة، ينتهي مسيرها إلى فئة الجنرالات ويسكنها الجزائريون. حافظ فيها المستعمر الفرنسي على أنظمة العهد العثماني، فكان يساعد الحاكم في كل وحدة إدارية شيخ البلد.

أوجدت السلطات الاستعمارية - في هذه المرحلة - من أجل تسهيل العملية الاتصالية بين الحاكم والمحكومين ما يسمى بالمكاتب العربية سنة 1844، التي اعتبرت آنذاك أهم مؤسسة في الإدارة المحلية للأهالي. ب . المرحلة الثانية: كانت بداية هذه المرحلة مع صدور قانون ضم الجزائر إلى فرنسا في مارس 1848 واعتبارها جزءاً لا تجزأ من فرنسا. كما تم تقسيم الجزائر إلى ثلاثة ولايات هي: الجزائر، وهران، قسنطينة. يرأس كل واحدة منها والي يساعده مجلس للولاية. وذلك بناء على النمط المتبع في فرنسا، ولكل منها نفس الاختصاصات الممنوحة في النظام الفرنسي.

ومباشرة بعد زيارة نابليون الثالث للجزائر سنة 1861، تم إدخال تعديلات كبيرة على نظام الإدارة في الجزائر. إذ بدأ الاهتمام بأسلوب الإدارة غير المباشرة. ونتج عن ذلك الاعتماد على القبائل التي أخذت مكان المجالس البلدية، وحددت الشروط الخاصة بانتخاب رئيس الجماعة أو الأمين بواسطة كل من يدفع ضريبة الرأس ويجدد انتخابه كل ثلاث سنوات. هذا بالإضافة إلى إيجاد منصب أمين الأمناء الذي يمثل مجموعة من القرى، وينتخبه الأمناء أنفسهم. وقد تولت الجماعة أو مجلس القبيلة عدة مهام منها: تحديد ضريبة الرأس والفصل في القضايا المدنية وكذلك تحديد الغرامات أثناء ارتكاب المخالفات الخلقية والجنح أما الجنايات فكانت من اختصاص المكاتب العربية.

ج - المرحلة الثالثة: تم تقسيم الولايات في هذه المرحلة إلى قسمين أساسيين هما: الشمال الذي يتركز فيه الأوروبيين فأنشئت فيه المجالس البلدية ذات السلطة الكاملة اهتمت هذه المجالس بالخدمات الاجتماعية والتعليمية. أما القسم الثاني فكان في المناطق التي يقل فيها العنصر الأوروبي، حيث تقرر أن يكون فيها نصف الأعضاء في المجالس البلدية من الأوروبيين، والنصف الآخر من السكان الأصليين، ولا يتم انتخاب الرئيس بل يعين من الأوروبيين، بجانب ذلك أقيمت في المناطق الأهلة بالسكان الجزائريين. البلديات المختلطة التي لم تكن كمثيلاتها الكاملة الصلاحيات الخاصة بالأوروبيين سواء من حيث تنظيمها أو اختصاصها، أو من حيث الوصايا الممارسة عليها. إذ يشرف على إدارتها أشخاص معينون من طرف الحاكم العام، وليس لسكانها أي دور في إدارتها.

وبناء على الأحداث السابقة وجدت في هذه المرحلة الوحدات البلدية الآتية:

♦ **بلديات كاملة الاختصاص:** تنتشر في الجزء الشمالي، وفي المناطق التي يقطعها الأوروبيون، تخضع في تنظيمها لنفس القانون المطبق في فرنسا؛

♦ **بلديات مختلطة:** يتولى تصريف شؤونها مدير مدني يتم تعيينه من قبل السلطات المركزية، يساعده في عمله عدة أعوان. يشرف كل واحد منهم على رأس دائرة؛

♦ **بلديات أهلية:** توجد في الجنوب أغلب سكانها جزائريون أو من المناطق الريفية الشمالية. ظلت خاضعة للحاكم العام والسلطات العسكرية. ويساعدها مجلس بلدي يتشكل من رؤساء الجماعات الموجودة. والملاحظ أن هذه المؤسسات البلدية سواء كانت مدنية أو عسكرية، ما هي إلا وسيلة لخدمة المصالح الفرنسية، وتلبية رغبات الأقلية الأوروبية. لذلك فمثل هذه البلديات لم يكن لها أي دور لخدمة مصالح الجزائريين. وكان عدد أعضاء المجلس البلدي يختلف تبعاً لاختلاف السكان.

ثانياً. نظام الإدارة المحلية بعد الاستقلال

ورثت الجزائر تركة مثقلة بالأعباء بعد الاستقلال. تجسد ذلك في انعدام الإطارات والكفاءات الجزائرية القادرة على إدارة الشؤون الإدارية، وتسيير شؤون الدولة المختلفة التي كانت تديرها الإطارات الفرنسية، والقلة القليلة من الجزائريين الذين تولوا مسؤوليات محدودة في مصالح الإدارة الفرنسية. كما عانت البلديات من عجز مالي كبير تشكل بوجود تناقض بين حجم الموارد المالية، وزيادة النفقات بسبب المساعدات الاجتماعية التي كنت تمنحها البلديات للمواطنين المتضررين في حرب التحرير الوطني. وعلاجاً لهذا الوضع الخطير تدخلت الدولة للقيام بإصلاح إداري شامل تمثل في تنظيم الدورات التدريبية، والملتقيات الخاصة بالموظفين الجدد في الوحدات المحلية (سواء بلدية أو ولاية) كما عملت على تزويدها بالتجهيزات الأساسية التي تستهدف تحسين مستويات العمل الإداري. وفي إطار الإصلاحات دائماً قامت بإعادة تقسيم البلديات والولايات، حيث تقلصت البلديات إلى النصف تقريباً، وذلك حتى يتسنى إدارتها بالوسائل المادية والبشرية والمالية المتاحة.

تبنى دستور الجزائر في مرحلة بداية الإصلاح الإداري لسنة 1963 مبدأ اللامركزية، إذ اعتبر البلدية المجموعة الإقليمية الإدارية الاقتصادية والاجتماعية القاعدية. وكانت الجماعات المحلية فيها من أولى اهتمامات النظام الجديد القائم بعد 19 جوان 1965، حيث صدر أول قانون للبلدية بالأمر 67/24 المؤرخ في 08/01/1967 وأول قانون للولاية الأمر 69/38 المؤرخ في 23/05/1969 وعمر القانونين ما يربو عن عشرين سنة، ليستبدل بهما قانونان جديان هما قانون البلدية 90/08 وقانون الولاية 90/08 الصادرين بتاريخ 07 أفريل 1990¹.

¹ فائزة مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 4، 5.

وعلى العموم، فقد سعت الإدارة المحلية بكل مستوياتها في الجزائر بعد الاستقلال لخدمة المواطنين دون أي تمييز، عكس ما كنت عليه في الفترة الاستعمارية، حيث كانت أداه للسيطرة والاضطهاد. وفي سنة 1974 كان هناك تقسيم إداري جديد رفع عدد الولايات إلى 31 ولاية، وكانت دعائم هذا التقسيم تستند إلى مراعاة الحقائق الاقتصادية والسكانية، والفوارق الجوهرية حتى تكون الولاية قاعدة للتخطيط الاقتصادي ومنطلق للتنمية. وفي أبريل عام 1984 عرفت البلاد تقسيما إداريا جديدا ارتفع من خلاله عدد الولايات إلى 48 ولاية و1541 بلدية، هدفه تقريب الإدارة من المواطن من خلال متابعة التطورات الاقتصادية والبشرية.

2.1.1.3. تنظيم الجماعات المحلية في الجزائر

الإدارة اللامركزية الإقليمية Territoriale بالجزائر أو ما يسمى أيضا بالإدارة المحلية Administration locale أو الجماعات المحلية les collectivités locales تقوم على وحدتين إداريتين أساسيتين هما الولاية والبلدية.

أولا. الولاية

حسب القانون رقم 90 . 09 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالولاية، تعرف هذه الأخيرة على "أنها جماعة عمومية اقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي عبارة عن مقاطعة إدارية للدولة" ¹.

وطبقا للمادة 08 من قانون الولاية تقوم هذه الأخيرة على هيئتين هما:

أ. المجلس الشعبي الولائي: يعد المجلس الشعبي الولائي هيئة المداولة في الولاية، من خلال أربع دورات عادية في السنة مدة كل دورة منها خمسة عشر (15) يوماً على الأكثر يمكن تمديدتها عند الاقتضاء بقرار من أغلبية أعضائه لمدة لا تتجاوز سبعة (07) أيام أو بطلب من الوالي ².

هنا لابد من الإشارة إلى أن قانون الولاية رقم 90 . 09 قد تأثر بالأسس والمبادئ الواردة بدستور 1989، وهو ما يتجلى من خلال تحديد صلاحيات واختصاصات المجلس الشعبي الولائي وذلك بعد التخلي . مذهبيا . عن الاختيار الاشتراكي الذي كان يكرسه دستور 1976 ³.

¹ المادة 01 من القانون رقم 90 . 09 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في: 11 / 04 / 1990، العدد 15، ص 504.

² المادة رقم 11 من القانون رقم 90 . 09 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالولاية، مرجع سبق ذكره، ص 505.

³ محمد الصغير بعلي، "القانون الإداري: التنظيم الإداري والنشاط الإداري"، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2002، ص 187.

وتشمل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي بصفة عامة أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة اقليم الولاية وحماية البيئة وترقية حصائلها النوعية، كما يخول له مدد المساعدة للبلديات في إطار تكامل وانسجام الأعمال التي تقوم بها الجماعات الاقليمية¹.

ب . الوالي: يعد الوالي الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، ينفذ القرارات التي تسفر عن مداولات المجلس الشعبي الولائي. ويؤدي كل أعمال إدارة الأملاك والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية، باسم الولاية وتحت مراقبة المجلس الشعبي الولائي².

كما يتمتع الوالي بصلاحيات متنوعة منها ما هو مخول له بصفته ممثل للدولة ومنها ما هو مخول له بصفته ممثل للولاية كالآتي³:

- صلاحيات الوالي كممثل للدولة: يسهر الوالي في ممارسة مهامه في حدود اختصاصه على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القانون عن طريق تنسيق ومراقبة عمل مصالح الدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية باستثناء العمل التربوي، وعاء الضريبة وتحصيلها وإدارة الجمارك والرقابة على العقارات العمومية؛

- صلاحيات الوالي كممثل للولاية: يقدم الوالي عند كل دورة عادية للمجلس الشعبي الولائي تقريراً حول حالة تنفيذ المداولات وكذا متابعة الآراء والمقترحات التي أبداهها المجلس. كما يطلع الوالي سنوياً على نشاط مصالح الدولة في الولاية.

ثانياً. البلدية

حسب القانون رقم 90 . 08 المؤرخ في 07 أفريل سنة 1990 المتعلق بالبلدية. تعد هذه الأخيرة "جماعة اقليمية أساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون، وهي ملزمة بتجسيد حدود اقليمها ميدانيا بتنفيذ كل الإجراءات التقنية والمادية المرتبطة بذلك"⁴.

وطبقاً للمادة 13 من قانون البلدية فهي تقوم على هيتين هما:

أ . المجلس الشعبي البلدي: الاصلاح البلدي الذي جاء به قانون البلدية لسنة 1990 والنصوص اللاحقة له تضمنت مختلف النقاط المتعلقة بممارسة المجلس الشعبي البلدي لنشاطه. حيث بينت المادة 85 من قانون البلدية أن المجلس يعالج من خلال مداولاته الشؤون الناجمة عن الصلاحيات المسندة له في مجالات التهيئة

¹ المواد 58، 59 من القانون رقم 90 . 09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية، مرجع سبق ذكره، ص 509.

² المادة 86 من القانون رقم 90 . 09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية، مرجع سبق ذكره، ص 511.

³ خيضر خنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 63.

⁴ المواد 01 و 05 من القانون رقم 90 . 08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 م، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة في: 11 / 04 / 1990، ص 488.

والتنمية المحلية، التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز كذلك يعمل المجلس الشعبي البلدي على توفير الدعم للتعليم الأساسي ما قبل المدرسي الخ *.

ب . رئيس المجلس الشعبي البلدي: خلافا للوضع السابق الذي كان سائدا في نظام الأحادية سواء الوارد بالقانون البلدي لسنة 1967 (المواد 33 - 78) أو قانون الانتخابات لسنة 1980. وتماشيا مع النظام التأسيسي التعددي يقوم أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد بتعيين عضو منهم رئيسا للمجلس الشعبي البلدي للمدة الانتخابية (5 سنوات)، يتم تنصيبه في مدة أقصاها ثمانية أيام من تاريخ إعلان نتائج الاقتراع، على أن يعلن للعموم ويبلغ الوالي بذلك فوراً. ويتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بالازدواجية في الاختصاص، حيث يمثل البلدية تارة ويمثل ويعمل لحساب الدولة تارة أخرى كالآتي¹:

– تمثيله للبلدية:

لما كانت البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية وتحتاج إلى من يعبر عن إرادتها، فقد أسند قانون البلدية مهمة تمثيلها إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي، فيمثلها في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وكل التظاهرات الرسمية كما يمثلها أمام الجهات القضائية. إلى جانب ذلك يتولى الرئيس إدارة اجتماعات وأشغال المجلس الشعبي البلدي، من حيث: التحضير للدورات والدعوة للانعقاد وضبط وتسيير الجلسات مع إدارة أموال البلدية والمحافظة على حقوقها.

– تمثيله للدولة:

باعتباره، ممثلاً للدولة في إقليم البلدية، يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصلاحيات واسعة، واردة بالقانون البلدي والعديد من النصوص القانونية الأخرى، منها خاصة: استلام تصريحات الولادات والزواج والوفيات... الخ بصفته ضابط للحالة المدنية، يتمتع كذلك بصفته ضابط الشرطة القضائية، يتولى كذلك المحافظة على النظام العام... الخ.

وكخلاصة لما سبق، نجد أن الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) بمختلف هيئاتها لها دور هام في مجال التنمية المحلية، حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن.

3.1.1.3. صلاحيات الإدارة المحلية وآليات دعمها للتنمية المحلية في الجزائر

تقوم الجماعات المحلية بدور أساس في التنمية المحلية والوطنية، كونها تعد الخلية الأساسية للدولة القادرة على تهيئة الظروف والشروط المناسبة للتنمية المحلية.

* للتوسع أكثر يمكن العودة إلى: المواد من 86 إلى غاية 111 من القانون رقم من القانون رقم 90. 08 المؤرخ في 07 أفريل 1990م، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة في: 11/ 04 / 1990، ص - ص 495. 497.

¹ محمد الصغير بعللي، (2004)، مرجع سبق ذكره، ص - ص 88. 91.

الأمر الذي دفع الجزائر إلى تطوير وتحسين الدور الذي تقوم به الإدارات المحلية، بمنحها مزيداً من الصلاحيات ضمن الدساتير التي تبناها. علماً أنه طيلة الخمسة سنوات التي تلت الاستقلال (1962 . 1967) ساد تطبيق النموذج الفرنسي، نظراً لعدم قدرة قانون 31 / 12 / 1967 على تعويض الفراغ القانوني باستثناء المواد التي تمس السيادة الوطنية والحريات الفردية. لتقوم الجزائر بعد ذلك بالعديد من المحاولات التي سعت من خلالها لوضع التعديلات المناسبة لتفعيل دور الجماعات المحلية في عملية التنمية. ويمكن عرض ذلك كالآتي:

أولاً. تطور دور الولاية في دعم التنمية المحلية

شهدت صلاحيات الولاية العديد من التطورات والتي يمكن عرضها من خلال مرحلتين أساسيتين هما:

أ. دور الولاية قبل قانون 90 . 09: شكل وجود الهياكل الموروثة عن النظام الفرنسي مجموعة من الحواجز والموانع التي اعترضت ترقية دور الولاية آنذاك، فكان لابد من إزالتها بكل سرعة، ما نجم عنه إصدار العديد من القوانين التي سعت لترسيخ المساهمة الفعالة للولاية في عملية التنمية. ويمكن إيضاح دور الولاية خلال هذه الفترة في النقاط الآتية:

♦ جاء الأمر رقم 69 . 38 المتضمن لقانون الولاية ليقدّم لها دوراً أولياً في البلاد بفضل قريها من البلدية ومن السلطة المركزية، إذ مُنحت لها حرية التدخل في كل المخططات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مهما كانت نوعية قطاعات النشاط الوطني. حيث نجد داخل الولاية الرغبات المحلية والمساهمة الشعبية لتجسيد اختيار السلطة والشعب في آن واحد¹؛

♦ أتى القانون 81 . 02 المتضمن تعديل الأمر 69 . 38 ليقدّم بعض الإضافات الجديدة التي من شأنها الارتقاء بدور الولاية في التنمية من خلال مواده التي منحت صلاحيات أكبر للمجلس الشعبي الولائي سواء ما تعلق منها بالصلاحيات الممنوحة له فيما يتعلق باتخاذ القرارات التي تصب في إنجاز المشاريع ذات الصالح العام أو إمكانية إشراك الولاية مع ولايات أخرى أو البلدية مع بلديات أخرى لإنجاز مشاريع مشتركة تصب في الصالح العام. أو من خلال صلاحيات وواجبات الوالي بصفته الهيئة التنفيذية للولاية التي تهتم بمختلف القضايا الهامة التي تهم الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية للولاية*.

ب. دور الولاية بعد قانون 90 . 09: ظهرت العديد من القوانين ابتداءً من سنة 1990 أي بعد إصدار القانون 90 . 09 المتعلق بالولاية، والذي سعت الجزائر من خلاله للارتقاء بدور الولاية في دعم عمليات التنمية، نوجزها في الآتي:

¹ الأمر رقم 69 . 38 المؤرخ في 22 ماي 1969 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة في: 23 / 05 / 1969، ص 516.

* للتوسع أكثر يمكن العودة إلى: القانون رقم 81 . 02 المؤرخ في 14 فيفري 1981 المعدل والمتمم للأمر رقم 69 . 38 المؤرخ في 23 ماي 1969 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، الصادرة في: 17 / 02 / 1981، ص 146 . 153.

- ♦ القانون 90 . 09: جاء هذا القانون ليجعل الولاية - من خلال هيئاتها (المجلس الشعبي الولائي والوالي) - المحرك الأساسي للتنمية المحلية، بتوسيع مجال تدخلها وصلاحياتها مقارنة بالقانون 81 . 02 حتى يستطيع المجلس الشعبي الولائي ضمان تنمية الولاية حسب القدرات والمميزات الخاصة بها.
- ويقوم المجلس الشعبي الولائي من خلال هذا القانون بالتدخل في العديد من المجالات المتمثلة في¹:
 - الفلاحة والري: لتجديد كل العمليات التي ترمي لحماية وتوسيع الأراضي الفلاحية وترقيتها؛
 - الهياكل الأساسية الاقتصادية: فهو المبادر بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها وكذا تنمية الريف خاصة في مجالي الإنارة وفك العزلة؛
 - التجهيزات التربوية وتجهيزات التكوين المهني: تتولى الولاية في إطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية والتكوين إنجاز وصيانة مؤسسات التعليم الثانوي والتقني والتكوين المهني؛
 - النشاط الاجتماعي: يسعى المجلس الشعبي الولائي إلى المبادرة وتجسيد كل المبادرات التي من شأنها دعم التنمية في الولاية عن طريق مساعدة الطفولة المسنين والمعوقين والمعوزين ودعم الشباب بالمساهمة في برامج الأنشطة الرياضية والثقافية ودعم التراث الثقافي لتشجيع ودعم القطاع السياحي؛
 - السكن: يبارد ويشارك المجلس كذلك في ترقية السكن بمشاركته في عمليات الإصلاح وإعادة البناء والتشاور مع البلديات.
- ♦ القانون رقم 12 . 07: حاولت من خلاله الجزائر تفعيل مبدأ مشاركة الافراد ومساهماتهم في تدبير الشأن العام، من خلال دعم مبدأ اللامركزية في التسيير، فجاء القانون 12 . 07 تماشيا مع القانون 11 . 10 المتعلق بالبلدية والذي تم إصداره في 22 جوان 2011. إذ عرف في مادته الأولى الولاية على أنها: "الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن"².
- ومن ثم نجد أن الولاية تعد جماعة اقليمية لا مركزية تتكفل بالمهام المحددة لها، ويمكن لها التدخل في المجالات التابعة لاختصاصات الدولة بالمساهمة في تنفيذ النشاطات المقررة في إطار السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمة المجلس الشعبي الولائي باعتباره هيئة المداولات في الولاية في إعداد مخطط تهيئة اقليم الولاية ومراقبة تنفيذه طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

¹ المواد من 66 إلى 82 من القانون رقم 90 . 09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية، مرجع سبق ذكره، ص ص 510، 511.

² المادة 01 من القانون رقم 12 . 07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة في: 29 / 02 / 2012، ص ص 8، 9.

ويمكن عرض صلاحيات الولاية وفق القانون 12 . 07 في النقاط الآتية¹:

– التنمية الاقتصادية: يتم في هذا المجال إعداد مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية. ويُعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية. حيث يتم فيه:

- تحديد المناطق الصناعية التي يتم إنشاؤها والمساهمة في إعادة تأهيل المناطق المتواجدة؛
- تسهيل الاستفادة من العقار؛
- تسهيل وتشجيع تمويل الاستثمارات في الولاية؛
- الإسهام في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية بالولاية؛
- إيجاد صيغ التعاون بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية.

– الفلاحة والري: يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيزا لتنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي. وكذا تنمية الري المتوسط والصغير، ومساعدة البلديات على التزود بالمياه الصالحة للشرب ويعمل على مكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية.

– الهياكل القاعدية الاقتصادية: في هذا الصدد، لم تتغير المهام الموكلة للولاية مقارنة بالقانون 90 . 09 المتعلق بالولاية السابقة الذكر.

– تجهيزات التربية والتكوين: تتولى الولاية في هذا المجال المهام الموكلة لها في القانون 90 . 09 إضافة إلى قيامها بتجديد التجهيزات المدرسية مع حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها.

– النشاط الاجتماعي والثقافي: بالمقارنة مع القانون 90 . 09 نجد أنه لا مهام جديدة فيما يخص النشاط الاجتماعي والثقافي بل ركز القانون 12 . 07 على ضرورة تأدية الولاية لكل الأنشطة التي تدعم الجانب الاجتماعي والثقافي المتعلق بكل ولاية.

– السكن: يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يُسهم في إنجاز برامج السكن وفي عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية مع الحفاظ على الطابع المعماري. كما يسهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربهته.

مما سبق، نجد أن المشرع الجزائري حاول من خلال القوانين الصادرة على فترات زمنية متعاقبة إعطاء الولاية حرية أكبر في اتخاذ قراراتها في خطوة لدعم الدور الذي تؤديه في عملية التنمية المحلية.

¹ المواد من 80 إلى 101 من القانون رقم 12 . 07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، مرجع سبق ذكره، ص ص 17، 18.

ثانيا: تطور دور البلدية في دعم التنمية المحلية

بعد عرض التغيرات والتطورات التي مرت بها صلاحيات الولاية نسعى من خلال هذا العنصر وعلى نفس المنهج السابق للتعرف على دور البلدية في دعم التنمية المحلية كالآتي:

أ . دور البلدية قبل قانون 90 . 08: مباشرة بعد حصول الجزائر على الاستقلال حاولت تعديل القوانين الخاصة بها ووضع أخرى تنظم سير وتأدية البلدية لمهامها. كون أن ما هو سائد آنذاك أصبح لا يتلاءم مع متطلبات النهج الاشتراكي المتبع من قبل السلطات الجزائرية بعد الاستقلال، خاصة أن البلدية كانت مجردة من كل مبادرة بناء من أجل الإسهام في إنجاز أهداف التنمية الوطنية أو من أجل تلبية الحاجات المحلية، ومحرومة من الموارد الضرورية للنفقات الناجمة عن الأعباء التي يزداد ثقلها على مر الأيام. ومن هنا بدأت مبادرات وضع القوانين الأساسية الداعمة للدور التنموي للبلدية والتي يمكن عرضها وفق التسلسل الآتي:

♦ الأمر رقم 67 . 24: وهو القانون المتضمن القانون البلدي الذي عرف البلدية على أنها: "الجماعة

الاقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأساسية".

حدد هذا القانون اختصاصات البلدية بصورة واضحة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم المجلس الشعبي البلدي لبرامج التجهيز المحلي والسهرة على وضع المخطط الوطني للتنمية وتنفيذه، إلى جانب تقديم المعونة وتشجيع كل ما من شأنه دعم التنمية الفلاحية، يجوز للمجلس تسهيل كل مبادرة تهدف لتحسين التنمية الصناعية ودعمها على مستوى دوائر البلدية. يسهل كذلك المجلس تنظيم شبكات التوزيع والتموين المتعلقة بالمنتجات الضرورية خاصة. من واجبات ومسؤوليات البلدية ضمنه السهر على تطبيق القوانين والأنشطة الرامية لتسيير الانطلاق السياحي في أرض الوطن، والعمل على وضع مخطط خاص بعمران البلدية يتماشى مع المخطط الوطني لتنظيم البلاد. في الأخير أعطى الأمر 24 . 67 المجلس الحق في إحداث وتسيير كل نشاط أو مؤسسة من شأنها الإسهام في تلبية الحاجات الثقافية والصحية والاجتماعية لسكان البلدية¹.

♦ القانون 81 . 09: وهو القانون المعدل والمتمم للقانون السابق، قام بإدخال مجموعة من التعديلات يمكن إيجازها في القاط الآتية:

— يضع المجلس البلدي مخططة الخاص بالتنمية المحلية في موارده، علما أنه يتم تحديد قوائم مخططات البلدية من قبل وزير الداخلية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية². وهو ما يدل على نوع من المركزية في التسيير التي كانت تتحكم في تسيير الجماعات المحلية؛

¹ المواد من 35 إلى 122 من الأمر رقم 24 . 67 المؤرخ في 18 / 01 / 1967 المتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادرة في: 18 / 01 / 1967 ص . 102 . 104.

² المادة 135 من القانون رقم 81 . 09 المؤرخ في 4 جويلية 1981، الذي يعدل ويتمم الأمر 24 . 67 المتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في: 7 / 07 / 1981، ص 921.

– يساعد المجلس الشعبي البلدي في إطار عمليات دعم الثروة الزراعية على إنشاء التعاونيات الخاصة بالإنتاج والتسويق والخدمات والسهر على سلامة سير الهيئات الفلاحية لضمان تحسين الإنتاج¹؛

– يشارك المجلس الشعبي البلدي مع السلطات المختصة في ضمان سلامة الأنشطة التجارية والمهنية عبر تراب البلدية من خلال مراقبة الأسعار وتنظيم أسواق البلدية للبيع².

ب. دور البلدية بعد قانون 08.90: جاءت العديد من القوانين - على غرار قوانين الولاية - بعد سنة 1990 تحاول تطوير دور البلدية تماشيا مع الصلاحيات الممنوحة للولاية والهادفة أساساً لتفعيل دور البلدية في عملية التنمية. وفيما يلي عرض لأهمها:

♦ القانون رقم 08.90:

شهدت الصلاحيات الممنوحة للبلدية توسعاً كبيراً من خلال القانون 08.90 الصادر في 07 أفريل 1990، ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية³:

– التهيئة والتنمية المحلية: المصادقة على المخطط التنموي قصير ومتوسط وطويل الأجل والسهر على تنفيذه عن طريق المبادرة بكل إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع طاقة البلدية ومخططها التنموي؛

– التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز: إذ تُشترط الموافقة القبلية للمجلس الشعبي البلدي على إنشاء أي مشروع على تراب البلدية مع الحرص على حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء ومحاولة تجنب الأضرار البيئية والسهر على حماية التراث الوطني؛

– التعليم الأساسي وما قبل المدرسي: يبادر المجلس بالمصادقة على المشاريع التي من شأنها تشجيع التعليم من خلال إنشاء مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، وحتى المشاريع التي من شأنها تشجيع التعليم ما قبل المدرسي والعمل على ترقيةها؛

– الأجهزة الاجتماعية والجماعية: يتكفل المجلس الشعبي بإنجاز المراكز والأجهزة الاجتماعية وصيانتها من مراكز صحية وسياحية وثقافية ودينية، حسب إمكانيات البلدية إلى جانب العمل على تشجيع وتطوير حركة الجمعيات في ميادين الشبيبة والثقافة؛

¹ المادة 140 من القانون رقم 09.81 المؤرخ في 4 جويلية 1981، الذي يعدل ويتمم الأمر 24.67 المتضمن القانون البلدي، مرجع سبق ذكره، ص 921.

² المادة 144 من القانون رقم 09.81 المؤرخ في 4 جويلية 1981، الذي يعدل ويتمم الأمر 24.67 المتضمن القانون البلدي، المرجع نفسه، ص 922.

³ المواد من 86 إلى 111 من القانون رقم من القانون رقم 08.90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 م، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة في: 11/04/1990، ص - ص 495. 497.

– السكن: يختص المجلس في هذا المجال بتنظيم التشاور وخلق شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة؛

– حفظ الصحة والنظافة والمحيط: يسهر المجلس البلدي على حماية التربة والموارد المائية ويُسهّم في استعمالها الأمثل إلى جانب تكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية؛

– الاستثمارات الاقتصادية: إذ يقر المجلس الشعبي البلدي بمداولة تخصيص رأس المال على شكل استثمارات تستند إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية.

♦ القانون رقم 11 . 10: صدر القانون في 22 جوان 2011 وعرف البلدية على أنها: "القاعدة الإقليمية للامركزية والمكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"¹.

تساهم البلدية مع الدولة، بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا تعمل على الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه وذلك من خلال تدخلها الفعال في العديد من المجالات كالآتي²:

– التهيئة والتنمية: في هذا المجال يُراعي المجلس الشعبي البلدي الإطار العام للمخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية عند إعداداته لعمليات تهيئة الإقليم. كما يسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء وتشجيع النشاطات الاقتصادية وتنميتها التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته؛

– التعمير والهيكل القاعدية والتجهيز: تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي. كما تبادر البلدية بتهيئة الهياكل والتجهيزات والمساحات الموجهة لاحتواء النشاط الاقتصادي أو التجاري أو الخدماتي، إلى جانب مساهمتها في التحضير والاحتفال بالأعياد الوطنية؛

– نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسليّة والسياحة: تتخذ البلدية طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما كافة الإجراءات قصد:

- ♦ انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وتسيير المطاعم المدرسية؛
- ♦ الإسهام في إنجاز الهياكل القاعدية للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة؛
- ♦ تشجيع عمليات التهيئة واستحداث مناصب الشغل؛

¹ المادة 02 من القانون 10 . 11 المؤرخ في 22 جويلية 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة في: 03/07/2011، ص 07.

² المواد من 107 إلى 124 من القانون 10 . 11 المؤرخ في 22 جويلية 2011، المتعلق بالبلدية، المرجع نفسه، ص 17 . 19.

♦ تنظيم التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية؛

– النظافة وحفظ الصحة وطرقات البلدية: تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلق بحفظ الصحة والنظافة العمومية.

عليه يتضح لنا جليا أن تمتع المجلس الشعبي البلدي بالصلاحيات أعلاه هدفه الأساسي تهيئة الظروف الملائمة للارتقاء بمستويات التنمية المحلية.

من خلال العرض السابق لما قام به المشرع الجزائري عبر الفترات الزمنية المتلاحقة ومحاولاته المستمرة لإزالة العوائق التي كانت تعيق عمل البلديات، نجد أنه يسعى إلى القضاء على الغموض وتحديد الأدوار والمهام بناءً على الحقائق والمتطلبات المحلية. ففي ظل المستجدات المحلية والعالمية، التي غيرت دور الدولة من الإشراف المباشر إلى دور الشريك في عملية التنمية، حظيت التنمية المحلية بمزيد من الاهتمام من قبل المسؤولين عن التنمية الشاملة للمجتمع والقيادات المحلية على حد سواء.

2.1.3. آليات تجسيد التنمية المحلية بالجزائر

تسعى الجزائر جاهدة للارتقاء بمستويات التنمية المحلية، من خلال سعيها المستمر إلى تطوير دور الجماعات المحلية. كما سبق الإشارة إليه. إلى جانب تجسيدها لجملة من البرامج والمخططات الداعمة للتنمية المحلية.

1.2.1.3. برامج التنمية المحلية بالجزائر

يتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج تتمثل في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والداعمة للإصلاحات الاقتصادية.

أولاً. برامج التجهيز

حسب ما جاءت به المادة 05 من المرسوم رقم 81/380 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية، إحداها يتم على مستوى البلدية PCD* أما الآخر فهو قطاعي ويتم على مستوى الولاية PSD** وفيما يلي توضيح لمضمون كل منهما¹:

أ. المخطط البلدي للتنمية: هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، ويُعد أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية. يهدف إلى توفير الحاجات الضرورية إلى المواطنين ودعم القاعدة

* PCD : Plans Communaux de Développement.

** PSD : Programme Sectoriel Décentralisé.

¹ أحمد بوسهين، مرجع سبق ذكره، ص 132، 133.

الاقتصادية، لذا نجد محتوى المخطط عادة ما يشتمل على التجهيزات الفلاحية والقاعدية، وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية. وهنا نجد المادة 86 من القانون رقم 90/08 تنص على ضرورة قيام البلدية بإعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها. كما نشير في هذا الصدد، إلى أن تسجيل المخطط البلدي يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشياً مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية.

ب . المخطط القطاعي للتنمية: هو مخطط ذو طابع وطني، فنجد أنه يتضمن كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيله أيضاً باسم الوالي ويكون هذا الأخير مسؤولاً على تنفيذه. علماً أن تحضير هذا المخطط يتم بعد دراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ليتم بعد ذلك دراسة الجوانب التقنية للمخطط من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها.

ثانياً . البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية

تستجيب هذه البرامج لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات التي تجاوزها المخطط البلدي. ومن أهم هذه البرامج نجد:

أ – برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: وهو برنامج بادر به رئيس الجمهورية السابق "عبد العزيز بوتفليقة" يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها من النشاطات ذات الصلة، إلى جانب تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

ب . برنامج صندوق الجنوب: يهدف بدوره هذا البرنامج إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن الجنوبية بالمقارنة مع الولايات الأخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية، بالإضافة إلى صناديق أخرى نذكرها مثل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق الكوارث الطبيعية... الخ.

3.2.1.2. مراحل سياسات التنمية المحلية بالجزائر ومخططاتها المرافقة

تبعا للنظام الاقتصادي الجزائري المتبع، مرت سياسة التنمية المحلية بالجزائر بمرحلتين أساسيتين، جسدت خلالهما العديد من المخططات التي تتماشى مع الظروف السائدة آنذاك، نوجزهما في كالاتي:

أولاً. مرحلة التخطيط الموجه (1967 . 1989)

تعد سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، لأنها سنة البدء في التخطيط، واختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تسمح لها ب¹:

♦ حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة؛

¹ فؤاد بن غضبان، "التنمية المحلية: ممارسات وفاعلون"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 256.

- ♦ استخدام الموارد المتوفرة أفضل استخدام ممكن؛
 - ♦ تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.
- وقد باشرت ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد كما يلي:

- المخطط الثلاثي (1967 . 1969)؛
- المخطط الرباعي الأول (1970 . 1973)؛
- المخطط الرباعي الثاني (1974 . 1977)؛
- المخطط الخماسي الأول (1980 . 1987)*؛
- المخطط الخماسي الثاني (1987 . 1989).

وانصب اهتمام المخططات الخمسة على ثلاثة قطاعات أساسية توزعت عليها استثماراتها حسب ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم 1.3: توزيع استثمارات المخططات الوطنية للفترة (1967 . 1989)

الوحدة: مليار دج

القطاع المخطط		القطاع المنتج	قطاع الخدمات	قطاع البنية الأساسية	المجموع
الثلاثي	المبلغ	07.02	0.46	01.58	09.26
	النسبة %	77.40	05.07	17.43	100
الرباعي الأول	المبلغ	17.34	07.87	08.54	27.75
	النسبة %	82.48	06.73	30.77	100
الرباعي الثاني	المبلغ	74.72	10.50	32.27	110.22
	النسبة %	58.71	09.52	29.26	100
الخماسي الأول	المبلغ	212.27	37.82	188.47	459.27
	النسبة %	46.21	08.23	41.04	100
الخماسي الثاني	المبلغ	253.22	270.05	237.05	550
	النسبة %	46.03	07.39	43.40	100

المصدر: فؤاد بن غضبان، "التنمية المحلية: ممارسات وفاعلون"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 257.

* هنا لابد من الإشارة أنه كانت هناك مرحلة تكميلية لبرنامج المخطط الرباعي الثاني خلال سنتي 1978 و 1979 سبقت المخطط الخماسي الأول.

- التمعن في معطيات الجدول السابق يوضح لنا جليا حرص الدولة الجزائرية المستمر على دعم العديد من القطاعات بدرجات متفاوتة حسب أولوية كل مرحلة ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:
- ♦ **القطاع المنتج:** إن المبالغ المخصصة لهذا القطاع على مدى فترة المخططات المبينة أعلاه تؤكد لنا الأهمية الكبيرة التي أولتها السلطات الجزائرية لدعم هذا القطاع باختلاف نشاطاته سواء زراعية أم صناعية.. الخ. ويعود هذا الاهتمام المستمر لدور هذا القطاع في دعم مستويات التنمية وتحسينها؛
 - ♦ **قطاع البنية الأساسية:** قراءة معطيات الجدول أعلاه تدل على تفتن الجهات المسؤولة للدور الكبير الذي يؤديه هذا القطاع والمتمثل أساسا في دعم القطاع المنتج من جهة وتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع من جهة أخرى، الأمر الذي أدى لزيادة المخصصات المالية له خلال فترة المدروسة الأمر الذي نتج عنه آنذاك تطور على مستوى السكن، الطرق والسكة الحديدية، الصحة، السكن ... الخ؛
 - ♦ **قطاع الخدمات:** إلى جانب القطاعين السابقين، كان لقطاع الخدمات نصيبه من الاهتمام خلال فترة المخططات نظرا لقدرته على دعم القطاع المنتج خاصة من خلال مده بالمعلومات الأساسية عن حالة السوق إلى جانب تشكيله تكامل مع القطاع المنتج الذي يُسهم بشكل فعال في دعم مستويات التنمية ومن ثم تحقيق الرفاهية للمجتمع.

وفيما يلي عرض لنصيب برامج التنمية المحلية للفترة 1967 . 1989:

الجدول رقم 2.3: المخصصات المالية لبرامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات للفترة (1967 . 1989)

الوحدة: مليار دج

القطاع المخطط	الصناعات التحويلية	السياحة	النقل	الاتصالات	التخزين والتوزيع	شبكة النقل	المناطق الصناعية
الثلاثي	0.49	0.34	-	0.12	-	0.45	-
الرباعي الأول	1.19	0.70	0.80	0.37	-	1.14	-
الرباعي الثاني	4.01	1.50	6.49	1.51	1.00	3.09	0.70
الخماسي الأول	27.08	21.77	12.72	4.74	18.19	19.66	1.97
الخماسي الثاني	58.50	1.50	1.80	15.00	08.00	43.60	1.90
القطاع المخطط	السكن	التربية والتكوين	الصحة	الهيكل الإداري	المخططات البلدية	برامج خاصة	استثمارات أخرى
الثلاثي	0.34	0.81	-	-	-	-	0.09
الرباعي الأول	1.52	3.31	1.69	0.85	600	-	0.257
الرباعي الثاني	8.30	9.95	1.90	1.40	-	-	10.32
الخماسي الأول	53.73	36.63	9.14	7.20	27.23	11.36	21.55
الخماسي الثاني	86.45	45.00	40.97	10.14	-	-	60.20

المصدر: فؤاد بن غضبان، "التنمية المحلية: ممارسات وفاعلون"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى،

2015، ص 259.

تبين المخصصات المالية المعروضة في الجدول ضخامة المبالغ المخصصة للبرامج التنموية بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني والتعافي من مخلفات الاستعمار. إلا أنه رغم ضخامتها لم تحقق سوى بعض النتائج الإيجابية نسبيا والمتمثلة أساسا في التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي واستقرار السكان، وإيجاد قاعدة مادية واسعة من الهياكل الأساسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن في المقابل واجهها العديد من الصعوبات وصاحبها الكثير من السلبيات أثناء تنفيذها حالت دون تمكّنها من تحقيق ما كان مأمولا منها على أكمل وجه، تمثلت أهم هذه الصعوبات في الآتي¹:

- المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج؛
- تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص، مما نتج عنه نقص الكفاءة والفعالية وغياب التنافسية؛
- ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين في إعداد البرامج وتحديداتها وبنائها وتنفيذها ومتابعتها، وسيطرة النظرة القطاعية المفرطة، مما أدى إلى التناقض والتكرار في العمل وتداخل الصلاحيات.

ثانيا. مرحلة الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق) (ما بعد 1990)

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينيات، باشرت من خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية، تمثلت أساسا في²:

- ♦ إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية سنة 1982؛
- ♦ إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية سنة 1984؛
- ♦ إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية سنة 1986؛
- ♦ صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989.

ومع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة كانت بداية تحول تاريخي في مسارها على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إلا أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا بل صاحبه الكثير من الصعاب التي كانت سببا مباشرا في النتائج السلبية المتحصل عليها كتدهور المحيط البيئي والإطار العمراني الناتج عن الحركة الواسعة للنزوح الريفي تجاه المدن. وهو ما تطلب ضرورة مباشرة الإجراءات اللازمة لتدارك النتائج غير المرغوب فيها، وفعلا تم ذلك من خلال البرامج التي شرعت الجزائر في تجسيدها والسهر على تنفيذها ابتداءً من سنة 2001. والتي نوجزها فيما يلي:

أ. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 . 2004): يُعد برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من الفترة 2001 إلى غاية نهاية برنامج ثلاثي خصص له غلاف مالي أولي ببلغ 525 مليار دينار، من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة ول يؤكد من جهة ثانية التزام الجزائر بتهيئة المحيط الملائم والمناسب لاندماجها

¹ فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص 260.

² المرجع نفسه، ص 260.

في الاقتصاد العالمي. ويبرز ذلك جليا من خلال الأهداف المسطرة لهذا البرنامج والمتمثلة أساس في مكافحة الفقر، خلق مناصب عمل وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي.

وعمل هذا البرنامج - في تحقيق الأهداف السابقة الذكر - على الجوانب الآتية¹:

- دعم النشاطات الإنتاجية على رأسها الفلاحة، الصيد والموارد المائية؛
 - ركز البرنامج على توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها دعامة رئيسة لتحقيقها نظرا لقدرتها على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
 - تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي من خلال غلاف مالي قدره 210,5 مليار دينار؛
 - الاهتمام بالمنشآت القاعدية، والعمل على تقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية.
- وفي هذا الصدد وزع الغلاف المالي المقدر لهذا البرنامج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 3.3: توزيع الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 . 2004)

النسبة (%)	المبلغ (مليار دينار)	
08,60	45,00	دعم الإصلاحات
12,40	65,30	دعم مسار الإنتاج: الفلاحة والصيد
21,70	114,00	التنمية المحلية
40,10	210,50	تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي
17,20	90,20	تطوير وتنمية الموارد البشرية
100,00	525,00	المجموع

المصدر: بزاوي سامية، خير الدين معطى الله، "البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001 . 2014"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001 – 2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سطيف، الجزائر، يومي: 11 و 12 مارس 2013، ص 04.

إذن يمكننا ملاحظة أن الدولة الجزائرية أولت أهمية كبيرة إلى الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي للفرد نجم عنه توجيه ما يفوق 40 % من قيمة البرنامج لهذا المحور، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للبرنامج وخاصة منها برامج التنمية المحلية التي احتلت المرتبة الثانية بنسبة تفوق 21 % من إجمالي الغلاف المالي.

وعموما يمكن القول إن برنامج الإنعاش الاقتصادي كان له الأثر الإيجابي على أغلبية المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 2001 . 2004، ويمكن إجمال ذلك من خلال الجدول الآتي:

¹ كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 07، جوان 2010، ص ص 200، 201.

الجدول رقم 4.3: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001 . 2004)

2004	2003	2002	2001	
5.2	6.8	4.1	2.1	معدل النمو (%)
17.7	23.7	25.7	27.3	معدل البطالة (%)
5,878	5,074	4,425	4,084	الناتج المحلي الخام (مليار دينار)
3,660	3,268	2,979	2,688	الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات (مليار دينار)
43,11	32,9	23,1	17,96	احتياطات الصرف (مليار دينار)

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مجموعة المصادر الآتية:

. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير صندوق النقد الدولي لشهر مارس 2011.

- rapport annuel de la banque d'Algérie 2008.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع مستمر في معدلات النمو أين انتقلت من 2,1 % سنة 2001 إلى 5,2 % سنة 2004، كما بلغت احتياطات الصرف 43,11 مليار دينار سنة 2004 بعدما كانت 17,96 مليار دينار سنة 2001. ونلاحظ أيضا الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الخام الذي بلغ 5,878 مليار دينار في نهاية البرنامج وهو الأمر الذي صاحبه زيادة مستمرة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات الذي بلغ 3,660 مليار دينار سنة 2003. كما استطاع البرنامج تحقيق هدفه الأساسي المتعلق بمكافحة الفقر وخلق مناصب عمل من خلال انخفاض معدلات البطالة التي بلغت 17,7 % سنة 2004 بعدما كانت 27,3 % سنة 2001.

ب . البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 . 2009): سعت الحكومة الجزائرية عن طريق هذا البرنامج مواصلة مجهودات إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة - في تحولها الحتمي - لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي. إذ يعد هذا البرنامج من بين البرامج الأكثر أهمية أين خصص له مبلغ 4.202,7 مليار دينار موزعة كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم 5.3: توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2004 . 2009)

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4,8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال	50	1,2
المجموع	4202.7	100

المصدر: "البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 . 2009)"، مجلس الأمة، (أفريل 2005)، ص ص 6، 7. عن الموقع:

<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf>، يوم: 28/

.2016 /02

كما تم إدراج برنامجين مكملين خلال فترة البرنامج وهما¹:

♦ برنامج تنمية جنوب الجزائر:

في 15 جانفي 2006، قرر مجلس الوزراء الجزائري زيادات معتبرة لتمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للفترة (2006 – 2009)، إذ ارتفعت المخصصات المالية من 250 إلى 377 مليار دينار. استهدف البرنامج 10 ولايات تغطي أكثر من 80% من الأراضي الجزائرية، وهي: أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، بسكرة، إيليزي، تندوف، الوادي، وغرداية. يهدف تحسين ظروف الحياة في هذه المناطق الصحراوية من خلال مجموعة متنوعة من المشاريع، منها تخصيص 110 مليار دج لبناء المنازل و80 مليار دج لتزويد المناطق بمياه الشرب. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن البرنامج تحسين البنية التحتية من خلال تطوير شبكات الطرق والمواصلات، وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية، وإنشاء مناطق صناعية جديدة لدعم التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل للسكان المحليين، مما يساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في هذه المناطق.

♦ برنامج تنمية الهضاب العليا:

تضمن برنامج تنمية الهضاب العليا لعام 2007 العديد من المشاريع التي تستهدف عدة ولايات داخلية، لا سيما سطيف، برج بوعريج، باتنة، تبسة، الجلفة، وخنشلة. تهدف هذه المشاريع بشكل أساسي إلى فك العزلة عن هذه المناطق، وتعزيز التنمية في منطقة الهضاب العليا من خلال توفير المرافق الضرورية للمواطنين.

بشكل عام، يمكننا القول إن البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005- 2009) جاء لاستمرار وتيرة الازدهار الاقتصادي الناتجة عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث تجاوزت قيمته بنحو ستة أضعاف. يعود هذا بشكل أساسي إلى الحاجة لتغطية النقائص التي ظهرت بعد تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي، وأيضاً بسبب تراكم الادخار الوطني نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة. وعليه، سار البرنامج التكميلي لدعم النمو على نفس وتيرة مخطط الإنعاش الاقتصادي من حيث التأثير إيجاباً على الكثير من المتغيرات الاقتصادية والتي نوجز بعضها منها في الجدول الآتي:

¹ سامية بزازي، خير الدين معطى الله، "البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001 . 2014"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001 – 2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سطيف، الجزائر، يومي: 11 و 12 مارس 2013، ص ص 11، 12.

الجدول رقم 6.3: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005 . 2009)

2009	2008	2007	2006	2005	
2,1	2,4	3.0	1,8	5,1	معدل النمو (%)
%10,2	%11.3	%11.8	%12.3	%15.3	معدل البطالة (%)
9.531	10.602	9.011	8.364	7.420	الناتج المحلي الخام (مليار دينار)
6572	5816	5076	4551	4130	الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات (مليار دينار)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مجموعة المصادر الآتية:

- www.ONS.dz.
- http://www.albankaldawli.org/

. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007

. الديوان الوطني للإحصاء الجزائري عن الموقع: http://www.ons.dz/

تحليل أرقام الجدول السابق تدل على الصعوبات الكثيرة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة فرغم المجهودات المبذولة والمبالغ الضخمة المخصصة لبرنامج دعم النمو إلا أننا نسجل انخفاضاً متتالياً لمعدلات النمو الاقتصادي، والذي يفسر بتراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار هذه الأخيرة، نتيجة لانخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية مع نهاية سنة 2007 ، في حين نسجل انخفاضاً مستمراً في معدلات البطالة من 15,3 % سنة 2005 إلى 10,2 % سنة 2009 والذي يفسره التحسن الملحوظ لمعدلات النمو خارج قطاع المحروقات، التي بلغت أقصاها سنة 2009 وذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

ج . برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 . 2014): يأتي هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي بدأت قبل 10 سنوات مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أطلق في عام 2001 بناءً على الموارد المتاحة في ذلك الوقت. واستمرت هذه الديناميكية خلال الفترة (2005-2009) عبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي. ويتضمن البرنامج الجديد شقين رئيسيين هم¹:

♦ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خصوصاً تلك المتعلقة بالسكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج؛

♦ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج.

ويشتمل البرنامج على ستة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ بيان مجلس الوزراء، " البرنامج الخماسي للتنمية 2010 . 2014"، المنعقد في 24 ماي 2010 ، ص 2، عن الموقع: www.el-mouradia.dz ، يوم: 2016/12 /13.

الجدول رقم 7.3: محاور برنامج التنمية الخماسي ومخصصاتها المالية للفترة (2010 . 2014)

النسب (%)	المبالغ (ملياردج)	المحاور
42.02	8914	تحسين التنمية البشرية
38.65	8200	تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية
7.07	1500	دعم وتنمية الاقتصاد الوطني
9.43	2000	التنمية الصناعية
1.65	350	إنشاء مناصب الشغل
1.18	250	تطوير اقتصاد المعرفة
100	21214	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- بيان مجلس الوزراء، " البرنامج الخماسي للتنمية 2010 . 2014"، المنعقد في 24 ماي 2010 ص - ص 2 - 4، عن الموقع: www.el-mouradia.dz ، يوم: 2016/12 /13.

نلاحظ أن ما يفوق 40 % من موارد البرنامج وجهت لتحسين التنمية والبشرية ضمن جملة من المحاور الأساسية، في حين خصص ما يقارب 40 % لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية. بينما تتوزع 20 % المتبقية بين دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير اقتصاد المعرفة * . وهو ما يؤكد استراتيجية الجزائر في مسار دعم التنمية البشرية وتحسين الخدمة العمومية لصالح المجتمع، ما يترجم بتخصيص ما يفوق 80 % من المبالغ المخصصة للبرنامج لدعم هذين المجالين، الأمر الذي ينتج عنه دعم ملحوظ للاقتصاد الوطني في حال تحقيق الأهداف المسطرة لهذا البرنامج خاصة في ظل تسخيره لمبالغ ضخمة لذلك.

وفيما يأتي عرض لبعض المتغيرات الاقتصادية خلال فترة البرنامج:

الجدول رقم 8.3: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010 . 2014)

2014	2013	2012	2011	2010	
3.8	2.8	3.4	2.9	3.6	معدل النمو (%)
10.6	9.8	11	10	10	معدل البطالة (%)
2.9	2.8	8.9	4.5	3.9	معدل التضخم (%)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: زكريا مسعودي، "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001 . 2016"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 06، جوان 2017، ص 224.

* للتوسع أكثر في تفاصيل البرنامج يمكن العودة إلى: بيان مجلس الوزراء، " البرنامج الخماسي للتنمية 2010 . 2014"، المنعقد في 24 ماي 2010 ، ص . ص 2 . 4.

المعطيات السابقة توضح لنا أنه بالرغم من ضخامة الأموال المصروفة لتجسيد أهداف هذا البرنامج إلا أننا سجلنا انخفاض في معدلات النمو خاصة سنوات 2011 و 2013 والذي مرده استمرار انخفاض أسعار المحروقات باعتباره قاطرة لنمو الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي نتج عنه استقرار نسبي في معدلات البطالة التي بلغت أقصى مستوى لها سنة 2012 بمعدل 11% ، أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم فنجد أنها نوعا ما متذبذبة إذ شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الثلاث السنوات الأولى للبرنامج ثم انخفاض معتبر خلال السنتين الأخيرتين ولم تتجاوز معدل 3 % .

د. برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015. 2019: تبنت الجزائر هذا البرنامج تكملة للبرنامج الخماسي السابق، رصدت له نحو 262 مليار دولار لتحسين ظروف المعيشة في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز... الخ كخطوة منها لدعم مستويات التنمية المحلية بها من خلال تحقيق جملة الأهداف الآتية¹:

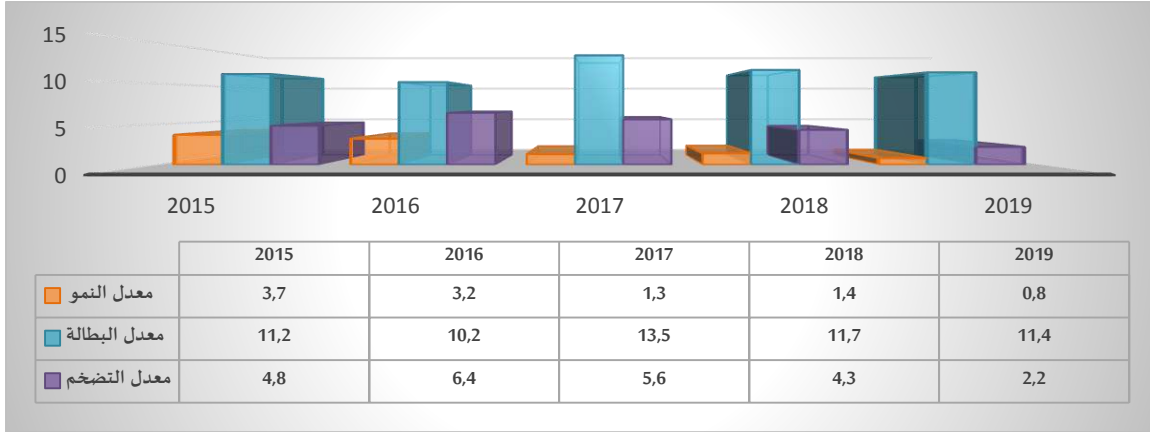
- ♦ العمل على الحد من البيروقراطية وترسيخ مبدأ اللامركزية لما له من إيجابية على عملية اتخاذ القرار؛
- ♦ تقديم تسهيلات تستهدف تحسين مناخ الأعمال بخاصة ما يتعلق بكيفية الحصول العقار والتمويل الضروري لمباشرة الأعمال في وقتها؛
- ♦ تشجيع الاستثمارات المنتجة التي تسهم في توليد للثروة؛
- ♦ استهداف نسبة نمو قدرها 7% مع الاستمرار في تطبيق السياسة الاجتماعية للحكومة من خلال ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الفئات المحرومة.
- ♦ تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص على المستوى المحلي أو الدولي؛
- ♦ العمل على تحقيق نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- ♦ توفير مناصب عمل؛
- ♦ الاهتمام بتكوين وتطوير الموارد البشرية عبر تشجيع اليد العاملة وترقيتها وتدريبها؛
- ♦ تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات خارج مجال المحروقات؛
- ♦ دعم الأنشطة الاقتصادية المبنية على المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منذ بداية تنفيذ البرنامج، واجهت تحقيق الأهداف السابقة العديد من الصعوبات، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط بدءًا من سبتمبر 2014، حيث تراجع السعر من 112 دولارًا للبرميل إلى أقل من 50 دولارًا في الأسبوع الأول من جانفي 2015. نتيجة لذلك، اضطرت الجهات المعنية إلى اتخاذ العديد من

¹ حميدة أوكيل، "دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية . دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص 269.

الإجراءات الاحترازية، منها التركيز على العمليات الضرورية فقط، وإعطاء الأولوية للقطاعات المنتجة والتنمية الاجتماعية، والمحافظة على المشاريع التي بدأت بالفعل، مع إلغاء أو تأجيل المشاريع الأخرى التي لا تحمل طابع الأولوية¹. الأمر الذي كان له الأثر الواضح على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري والتي نعرض بعضاً منها في الشكل الآتي:

الشكل رقم 1.3: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015 . 2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مجموعة المصادر الآتية:

- Chômage (% de la population active) (estimation nationale) – Algeria, sur site :
- <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SL.UEM.TOTL.NE.ZS?locations=DZ&view=chart>, le : 27/12/2019
- Taux de Chômage en Algérie, sur site : <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate>, le : 27/12/2019.
- Taux de croissance en Algérie, sur site : <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth>, le : 27/12/2019.

يبين الشكل أعلاه انخفاض معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2015 . 2019) حيث انتقل من 3.7% إلى 0.8% وتعد أدنى قيمة مسجلة خلال الفترة 2001 . 2019. ويتجسد ذلك الوضع الاقتصادي المتدهور للجزائر الناتج عن انخفاض أسعار البترول إضافة على الظروف السياسية التي عاشتها الجزائر سنة 2019. مما نتج عنه تسجيل معدلات بطالة مرتفعة فاقت 10% خلال الفترة (2015 . 2019) وبلغت أقصى معدل لها سنة 2017 قدره 13.7%.

رغم تراجع معدلات التضخم سنتي 2013 و 2014 عاودت الارتفاع سنتي 2015 و 2016 لتبلغ وتيرة 4.8% و 6.4% على التوالي. علماً أن إدارة السياسة النقدية سمحت باحتواء الضغوطات التضخمية الإضافية التي كان من الممكن أن تؤدي إلى مساوئ تضخم أكثر ارتفاعاً. علماً أن الكتلة النقدية لم تتوسع إلا بقليل

¹ عاشور حيدوشي، ميلود وعيل، "أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، العدد 05، جوان 2017، ص 337، 338.

خلال السنتين المذكورتين، كما أن انخفاض أسعار الاستيراد على مستوى الأسواق العالمية يؤكد أن هذين السببين لا يمكن أن يكونا أساس الارتفاع المسجل بل يعود إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية¹. وعلى عكس سنتي 2015 و2016 نسجل تباطؤ التضخم سنة 2017 والذي حدث في ظرف عال نسبيا للتوسع النقدي، وتفسر هذه التطورات غير النمطية إلى حد كبير بكثرة نشوء توقعات تضخمية قليلة الرشادة في ظل استمرار الاختلال في التنظيم والوضعيات المهيمنة في غالبية أسواق السلع الاستهلاكية. استمرار هذا الانخفاض ليبلغ أدنى مستوياته سنة 2019 أين وصل إلى 2.2 %.

هـ . برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020 . 2024): وُضع هذا البرنامج في ظروف سياسية واقتصادية استثنائية تواكب مرحلة جديدة للجزائر، يهدف إلى استحداث الآليات والمنظومة البيئية المناسبة لإنعاش التنمية وبعث اقتصاد متنوع ومستدام ومنشئ لمناصب الشغل والثروات ومحرر في الأخير من الأغلال البيروقراطية التي لا تكبح المؤسسات فقط، وإنما تعيق أيضا قدرة الاقتصاد على النمو بشكل مستدام. وفيما يأتي عرض لأهم الأهداف التي سطرت لتحقيق النتائج المنشدة خلال مدة هذا البرنامج²:

- ♦ تنفيذ سياسة جديدة للتنمية خارج عائدات المحروقات من خلال تثمين الإنتاج الوطني للصناعات الزراعية والصناعية والخدماتية بهدف تلبية الطلب الوطني والتقليل من الاستيراد، وكذلك العمل على تعزيز الدور الاقتصادي للجماعات المحلية في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني؛
- ♦ تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر لتنويع وتكثيف الصادرات خارج المحروقات؛
- ♦ السعي لتحديث الزراعة لضمان الأمن الغذائي وتلبية الحاجات الوطنية باتباع جملة من الإجراءات الاستعجالية كإعادة تأهيل الأراضي الزراعية وتطويرها؛
- ♦ العمل على تطوير القطاع السياحي من خلال الاعتماد على أقطاب التميز السياحي وخطة جودة السياحة في ظل تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- ♦ تجسيد لانتقال الطاقوي الذي يعتمد على النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة بشكل يستجيب إلى الاستهلاك الداخلي ويهدف إلى تصدير الطاقة كوسيلة لتنويع الصادرات خارج المحروقات؛
- ♦ إصلاح عميق للنظام الضريبي لجعله وسيلة للتوجيه الاقتصادي وتشجيع الإنتاج الوطني؛

¹ مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر حول: "التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية"، (أفريل 2017)، عن الموقع الرسمي لبنك الجزائر:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavril2017arabe.pdf يوم: 27 / 12 / 2019.

² "ملخص البرنامج الرئاسي (2020 . 2024)": عن الموقع: <file:///C:/Users/Seven/Downloads/spm-doc-1710248089.pdf> ، يوم: 23 / 12 / 2023.

♦ تحقيق التنمية البشرية وتجسيد إطار معيشي نوعي من خلال رفع القدرة الشرائية ودعمها مع توفير الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن والنقل والربط بشبكات الكهرباء والغاز لاسيما مناطق الظل التي ركز عليها كثيرا هذا البرنامج

نلاحظ أن جل الأهداف المسطرة ضمن البرنامج تستهدف في الأساس ضمان إطار معيشي نوعي يحترم متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

غير أن تنفيذ هذا البرنامج صاحبه ظروف صعبة للغاية عاشتها الجزائر على غرار باقي دول العالم والمتمثلة أساسا في جائحة كوفيد 19 التي ألقت بظلالها على الوضع منذ مارس 2020. وبالتالي كان لزاما عليها اتخاذ جملة من التدابير الوقائية والمبادرات للحفاظ على الحالة الصحية للمواطنين كهدف أولي وأساس، كما شكل توفير المنتجات الغذائية والمواد الأساسية وتسليمها للسكان تحديا آخر يتطلب تضافر الجهود والمشاركة الفعالة من السلطات ومختلف الأعوان الأخرى من المواطنين والجمعيات... الخ للتخفيف من الاضطرابات المسجلة. من جهة أخرى شكل الحفاظ على أداة الإنتاج والمؤسسات؛ مطلباً آخر للوقاية هذا من ناحية وضرورة للحفاظ على النشاط الاقتصادي ومناصب العمل لاستمرار الإنتاج وتلبية الحاجات من ناحية أخرى.

إضافة إلى ما سبق عانت الجزائر من صدمة ثانية في نفس الفترة السابقة والمتمثلة في الانخفاض الحاد في عائدات المنتجات الهيدروكربونية (المحروقات) مما صاحبه من ندرة الطلب العالمي على هذه المنتجات وهو ما أدى لتدهور حاد في أسعار النفط العالمية، أعقبه انخفاض في حصص إنتاج النفط الخام في مجموعة (أوبك +) مما تسبب في تضائل إنتاج الجزائر من المنتجات الهيدروكربونية وصادراتها إلى غاية نهاية سنة 2020 التي شهدت انتعاش الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات وارتفاع أسعارها إلى مستويات معقولة مقارنة بما كانت عليه أثناء الجائحة. ليظهر الاقتصاد الجزائري بوادر تعافيه خلال النصف الثاني من سنة 2020 بشكل تدريجي وجزئي فقط نظرا لعدم قدرة المؤسسات على التعافي من الصدمات السابقة وبخاصة الصغيرة والمتوسطة منها والتي تعمل بالقطاع غير الرسمي¹.

كل ما سبق، كان له الأثر الواضح على الكثير من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية للتنمية نعرض أهمها في:

¹ " Accelerating Reforms to protect the Algerian Economy", Economic Monitor of WORLDBANK GROUP, middle East and North Africa Region, spring 2021, P xi.

الجدول رقم 9.3: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2020 – 2022)

2022	2021	2020	
26937000	22079279	18476923	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج)
9.27	7.23	2.41	معد التضخم (%)
11.6	12.7	12.8	معدل البطالة (%)

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مجموعة المصادر الآتية:

- الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، منشورات صندوق النقد العربي، للسنوات: 2020، 2021، 2022، 2023.
- "معدل التضخم: أرشيف التضخم قاعدة الحساب (2001 . 2024)"، عن الموقع الرسمي لبنك الجزائر: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-> ، يوم: 15 / 011 / 2023.

معطيات الجدول تؤكد التحليل السابق الذي يشير إلى أن بوادر تعافي الاقتصاد الجزائري كانت مع نهاية سنة 2020، ترجمتها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي سنّي 2021 و2022، وكذلك الانخفاض الطفيف في معدلات البطالة خلال نفس الفترة. غير أننا سجلنا استمرار الارتفاع في المعدل العام للأسعار الذي تجاوز 9 % سنة 2022 ويعود أساساً إلى الإجراءات النقدية والسياسات التي تتبعها السلطات الجزائرية للتعافي من الصدمات السابقة وتحملت بذلك الآثار الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم.

من خلال ما سبق نلاحظ المحاولات المتواصلة للدولة الجزائرية من أجل تحقيق تنمية محلية وشاملة هدفها تحسين الظروف المعيشية، والتي تجسدت من خلال البرامج التنموية المسطرة خلال الفترة (2001 . 2022) والتي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة وسطرت لها أهداف متعددة تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة. وهو لا بد من الإشارة إلى أن النتائج المتحصل عليها منها ما كان إيجابياً ساهم في تحسين بعض المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية، وبعضها الآخر لم يرق إلى التطلعات المنشودة.

3.1.3. معوقات التنمية المحلية بالجزائر

تجسيد الأهداف المسطرة لبرامج ومخططات التنمية المحلية ونجاحها يعتمد كثيراً على مدى توفير جملة الركائز الضرورية الداعمة لهذه البرامج. ورغم ذلك نسجل العديد من العراقيل التي تواجه مسارها، عليه نوجز أهمها ضمن النقاط الآتية:

1.3.1.3. عدم التجسيد الفعلي للامركزية التخطيط للتنمية

من المتفق عليه أنه من أهم أسس تجسيد التنمية المحلية وعوامل نجاحها هو تطبيق مبدأ اللامركزية في تخطيطها، وذلك بإشراك الفواعل المحلية في رسم السياسات التنموية باعتبارها الأقرب لمشاكل وأولويات المجتمع المحلي. فاللامركزية تعمل على وضع البلدية كمنطلق إلى التنمية الوطنية الشاملة.

غير أن الواقع يثبت عدم قدرة الجزائر على تجسيد ذلك وبخاصة في ظل مخططات البلدية للتنمية. فالنظام الحالي متركز إذ لا تملك المجالس الشعبية أية سلطة على أموالها، فهي تملك فقط المساهمة في اقتراح المشاريع والتي في الغالب يتم إعادة النظر فيها على مستوى الوصاية، فنجد رئيس المجلس الشعبي البلدي والذي من المفروض أن يكون المسير الحقيقي لبرامج التنمية على مستوى البلدية إلا أننا في الواقع نجد الوالي ورئيس الدائرة هما المسيران الحقيقيان للتنمية المحلية، فنجد جل البرامج التنموية يتم التخطيط لها على المستوى المركزي، مما يجعل من رئيس المجلس الشعبي البلدي وسيط مكلف بتنفيذ العمليات المسجلة ضمن مخططات البلدية للتنمية.

إذن فمحتوى المخططات المحلية يتم التخطيط لها وتحديدتها على المستوى المركزي وتنفيذها على المستوى المحلي في حين نجاح التنمية المحلية يستلزم تطبيق معادلة التخطيط اللامركزي والتنفيذ اللامركزي. لذا فنحن أمام حتمية تحويل البلدية من مرفق مستهلك للاعتمادات المالية فقط إلى مرفق منتج يعتمد على إمكانياته الذاتية لرسم وتخطيط برامج التنمية وتنفيذها¹.

2.3.1.3. المعوقات المالية

نجاح مخططات التنمية المحلية يعتمد بصفة أساسية على مدى توفر الموارد المالية "فالمال قوام الأعمال" لذا فإن قياس درجة فعالية واستقلالية أي سلطة محلية يعتمد على مدى قدرتها المالية في تمويل خططها التنموية من مصادرها الذاتية وكذا تسديد نفقاتها المحلية. غير أننا نجد أن الجماعات المحلية بالجزائر في وقتنا الراهن سيما البلديات تعاني من هاجس العجز في تسديد ديونها، لما لهذه الأخيرة من تأثير مباشر على استمرارية نشاطات البلدية ومواصلة تنميتها إذ نجد أن أسلوب الاقتراض أصبح يطغى على المعاملات المالية للبلدية وهو منطق غير عادي على الإطلاق بالنظر إلى القواعد المنظمة للجماعات المحلية، والتي منحت لهذه الأخيرة عدة وسائل اقتصادية لإنشاء مؤسسات عمومية محلية ذات طابع اقتصادي وكذا مباشرة الأنشطة التجارية والصناعية المربحة بغرض خلق الثروة مما يقلل من لجوء البلديات إلى الاقتراض إلا في حالات استثنائية. غير أن الواقع المعاش أثبت عكس هذا التوجه. ويعود ذلك أساسا للنقاط التالية²:

- ♦ ضعف موارد الجماعات المحلية؛
- ♦ الزيادة المستمرة في الأسعار الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم عادة؛
- ♦ سوء تقدير الأغلفة المالية لمختلف المشاريع الاقتصادية والثقافية والدينية... الخ؛

¹ عادل إنزارن، " التخطيط المحلي: كآلية لتجسيد اللامركزية وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: " آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول-"، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة لونيبي علي، البليدة 2، البليدة، الجزائر، يومي: 20 و 21 أكتوبر 2014، ص ص 12، 13.

² خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص 141

♦ التقسيم الإداري لسنة 1984 الذي أدى لظهور بلديات جديدة ليست لها إمكانيات اقتصادية أو مالية؛

♦ تدخل الجماعات المحلية لصالح قطاعات أخرى تابعة للدولة خارجة عن مجال تدخلها القانوني. إلى جانب ذلك نجد أن العائق المالي يرتبط ارتباطا وثيقا بالعائق الذي يسبق . عدم القدرة على تجسيد اللامركزية في التسيير . وإن أردنا الاستدلال من الواقع على هذا نستدل بتجسيد الهيمنة المركزية على البلدية، وذلك بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 09-347، والمتعلق بالرقابة السابقة على النفقات ملزمة التأشير، وهو الإجراء الذي تم تحديده بالمادة رقم 2 من هذا المرسوم، وتم تأكيده بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 ماي 2010 والمحدد لبرنامج تنفيذ النفقات السابقة التي يلتزم بها والمطبقة على ميزانية البلدية، لكن وجهة النظر المؤيدة لنص هذا القانون تعتبره أداة لحماية المسير البلدي من الوقوع في أخطاء التسيير، ومراقبة الدولة لأموالها الممنوحة للجماعات المحلية التي لم تسع لتطوير مواردها المالية، إضافة إلى ذلك مشكل المديونية الذي يلزم البلديات، وأصبح على الدولة لزاما التحكم الأمثل في الإعانات المالية الممنوحة، والابتعاد ولو قليلا عن فكرة أستاذ القانون الإداري والباحث في مجال الجماعات المحلية François Benoit "بأن الجماعات المحلية تتمتع بالمظهر الخارجي للحرية المحلية، دون أن تتاح لها وسائل تحقيق هذه الحرية"¹.

3.3.1.3. محدودية الموارد البشرية لتجسيد المخططات التنموية المحلية

إن المتتبع لخريطة توزيع الموارد البشرية على المستوى المحلي يمكن عموما ملاحظة خلل واضح في جانبين أساسيين هما²:

أولا. ضعف التكوين المهني لدى الموظفين

يُعد ضعف التكوين المهني سمة سلبية على مستوى سياسة التوظيف العمومي المحلي، نظرا لانعدام سياسة تكوين مخطط وتدريب دوري لتجديد معارف المورد البشري. لغياب الاعتمادات المالية لهذا المجال، حيث يلاحظ أن الأغلبية المطلقة من الميزانيات المحلية في الجزائر، تخلو من أبواب تخصص لتحسين المستوى، باعتبار أن ذلك يعد خيارا، للبلدية أن تأخذ به أو تتغاضى عنه. من جهة ثانية، وبالرغم من مشاركة بعض العمال في دورات التكوين، التي تعلنها وزارة الداخلية من فترة لآخرى، فإن هذا التكوين لا يستقطب اهتمام أغلبية الموظفين، لأنه لا يكون مصحوبا بجزاء على الصعيد العملي.

¹ مختار رباحي، "الدولة ومسؤولية التنمية المحلية"، (24/01/2017)، عن الموقع: <http://elhiwardz.com/contributions/73764/> ، يوم: 25/05/2017.

² جمال زيدان، "إدارة التنمية المحلية في الجزائر: بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع"، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 134، 135.

ثانيا. سوء التسيير

أوضحت اللامبالاة وفقدان الضمير المهني لدى الموارد البشرية المحلية وبخاصة لدى أولئك الذين يقع على عاتقهم إعداد المخططات التنموية المحلية ومتابعة تنفيذها سمة أساسية تطبع مستويات الإدارة المحلية بالجزائر، ومرد ذلك هو تعيين بعض المسؤولين غير المؤهلين مهنيا ولا أخلاقيا، وتكليفهم بأداء مسؤوليات إدارية، في حين نجدهم لا يولون أدنى اهتمام لروح المسؤولية الملقاة على عاتقهم. فهم لا يكثرثون لما قد يصيب مصلحة المواطن أو مؤسسات الدولة على حد سواء، إذ تراهم يصدرون بين الفينة والأخرى قرارات إدارية خاطئة تكلف البلدية والولاية خسائر مالية كبيرة وكذلك الإقبال على فسخ عقود الصفقات المتعلقة بإنجاز مشاريع من غير الالتفات لجوانب قانونية وإجرائية تمنع ذلك.

إلى جانب النقطتين السابقتين لابد ألا نتغاضى عن دور المنتخبين سيما البلديين منهم، أين يبدو جليا ضعف تكوينهم العلمي المهني، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن مصير التنمية المحلية المتوازنة، وهي بين أيدي منتخبين يفتقرون لأدنى معرفة علمية تساعد على التخطيط والتسيير.

عليه، نجد أن المعوقات السابقة الذكر من شأنها أن تحول دون الوصول إلى المستويات المرجوة للتنمية المحلية على مستوى البلديات ومن ثم على الولائي مما ينعكس سلبا لا محالة على التنمية على المستوى الوطني.

من خلال ما تم التطرق إليه ضمن هذا العنصر نجد أن التنمية المحلية بالجزائر شهدت تحسنا ملحوظا بالنظر إلى الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المحققة في إطار المخططات الإنمائية، إلا أنه رغم ذلك، والصلاحيات التنموية الممنوحة قانونيا للبلديات والولايات نجد هذه الأخيرة تعترضها العديد من العوائق التي تحول دون التطبيق العقلاني للقرار التنموي المحلي ما انعكس سلبا على مستويات التنمية المحلية بالجزائر.

2.3. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وتطورها التاريخي

أولت الدولة الجزائرية اهتماما واسعا لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها. فبينما كان هذا القطاع في مراحله الأولى خلال الفترة من 1962 إلى 1982، حيث كانت السياسات الاقتصادية تركز على الصناعات الثقيلة استنادا إلى الأولويات الوطنية، تحول الاهتمام تدريجيا إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة التطورات الاقتصادية المتسارعة.

1.2.3. الإطار التنظيمي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بذلت الجزائر جهودا متعددة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدأت هذه الجهود مع التقرير المتعلق ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واستمرت المساعي لإيجاد تعريف أكثر وضوحا ودقة لهذا النوع من المؤسسات عبر العديد من المؤتمرات والندوات.

في عام 1982، تم إصدار الإطار القانوني الخاص وإطلاق الإصلاحات الاقتصادية للانتقال نحو اقتصاد السوق. ولكن الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأ مع إنشاء وزارة مختصة بهذا القطاع في عام 1994. مع انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو-متوسطي وتوقيعها على ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، توسعت صلاحيات الوزارة المعنية بموجب المرسوم 2000/190 في أوت 2000. وقد أدى ذلك إلى إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 في 12 ديسمبر 2001، الذي شمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية لهذه المؤسسات في الجزائر. وتضمنت المواد الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من هذا القانون الإطار القانوني لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، وجاء التعريف على النحو الآتي¹:

- مهما كانت الطبيعة القانونية، تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات؛

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا؛

- لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، - تستوفي معايير الاستقلالية.

ويمكن تلخيص المواد السابقة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 10.3: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق القانون رقم 18.01 لسنة

2001

الصف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية (الميزانية)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09 عمال	أصغر من 20 مليون دج	أصغر من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	أصغر من 200 مليون دج	أصغر من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 200 مليون إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على:

- المواد 5، 6، 7 من القانون 18-01 الموافق ل 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في: 2001 / 12 / 15، ص ص 5، 6.

* أنظر الملحق رقم (01): المواد من 01 حتى 11 للقانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ المادة 04، من قانون 18-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في 2001/12/12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في: 2001 / 12 / 15، ص ص 5، 6.

بناءً على المواد السابقة في القانون رقم 01 - 18 يتبين لنا أن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعتمد على ثلاثة معايير أساسية وهي: عدد العمال، رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية، بالإضافة إلى معيار الاستقلالية.

إلا أنه وفي إطار تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشجيع على إنشائها تم وضع قانون جديد ابتداءً من سنة 2017 يحدد تعريف جديد وضوابط جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتعلق الأمر بالقانون رقم 17 — 02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق ل 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. وفي هذا صدد نورد الجدول التالي للتعريف بهذا النوع من المؤسسات وفق ما جاء في مواد القانون الجديد لسنة 2017.

الجدول رقم 11.3: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق القانون رقم 17 . 02 لسنة

2017

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية (الميزانية)
مؤسسة صغيرة جدا	من 01 إلى 09 عمال	أصغر من 40 مليون دج	أصغر من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	أصغر من 400 مليون دج	أصغر من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 400 مليون إلى 4 مليار دج	من 200 إلى 01 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على:

- المواد 8، 9، 10 من القانون 17 . 02، المؤرخ في 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة في: 11 / 01 / 2017، ص 5.

إن مقارنة التعريف الحالي مع التعريف السابق الصادر في القانون رقم 01 — 18 يوضح لنا التغيير الشكلي في التسمية التي تحولت من مصغرة إلى صغيرة جدا إلى جانب رفع سقف كل من رقم الأعمال والحصيلة السنوية. علما أن هذا القانون يهدف أساساً ل¹:

- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها؛
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير؛
- ترقية ثقافة المقاول والعمل على تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

* أنظر الملحق رقم (02): المواد من 01 حتى 15 للقانون رقم 17 - 02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ المادة 2 من القانون 17 - 02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة في: 11 / 01 / 2017، ص 5.

2.2.3. التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قبل سنة 2001

شهد تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرور بالعديد من المراحل وهذا تماشيا مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر. لذا سنحاول ابراز أهم التطورات التي شهدتها كل مرحلة حتى سنة 2000.

1.2.2.3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1962 . 1979)

قبل التطرق إلى هذه المرحلة، من الضروري استعراض الظروف التي عاشتها الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي. قبل عام 1962، كانت معظم المؤسسات، إن لم يكن جميعها، مملوكة للمستوطنين الفرنسيين. وبعد الاستقلال، شهدت الجزائر هجرة جماعية للمستوطنين الفرنسيين، الذين تركوا خلفهم تلك المؤسسات التي توقفت عن النشاط الاقتصادي. هذا الوضع دفع الدولة الجزائرية إلى وضع آليات جديدة لإدارة النشاط الاقتصادي، ضمن ما عُرف بـ "نهج التسيير الذاتي" في مارس 1963.

من خلال الخطوة السابقة، يتبين بشكل واضح رغبة الجزائر في تلك الفترة في تبني النموذج الاشتراكي للتنمية، حيث تم إصدار مجموعة من الأوامر والمراسيم لدعم هذا التوجه. فيما يلي أبرز هذه الأوامر والمراسيم¹:

- الأمر رقم 62 . 20: المتعلق بحماية وتسيير الأملاك الشاغرة؛
 - المرسوم رقم 62 . 02: المتعلق بتأسيس لجان في المؤسسات الزراعية الشاغرة؛
 - المرسوم رقم 62 . 38: المتضمن تأسيس لجان التسيير في المؤسسات الصناعات التقليدية والمنجمية الشاغرة؛
 - الأمر رقم 71 . 74: المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات.
- أما بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلم يحظ باهتمام كبير خلال هذه المرحلة بسبب السياسة المتبعة آنذاك، والتي ركزت بشكل كبير على إنشاء المؤسسات الاقتصادية الكبرى وتعزيز الصناعات الثقيلة.

¹ للتوسع أكثر في محتوى الأوامر والمراسيم السابقة يمكن العودة إلى:

. الأمر رقم 62 . 20 المؤرخ في 24 أوت 1962، المتعلق بحماية وتسيير الأملاك الشاغرة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة في: 07 / 09 / 1962، ص 138.

. المرسوم رقم 62 . 02 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962، المتعلق بتأسيس لجان في المؤسسات الزراعية الشاغرة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 01، الصادرة في: 26 / 10 / 1962، ص 14.

. المرسوم رقم 62 . 38 المؤرخ في 23 نوفمبر 1962، المتضمن تأسيس لجان التسيير في المؤسسات الصناعات التقليدية والمنجمية الشاغرة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 5، الصادرة في: 23 / 11 / 1962، ص 26.

. الأمر 71 . 74 المؤرخ في 16 نوفمبر 1971، المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 101، الصادرة في: 16 / 11 / 1971، ص 136.

في هذا السياق، كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام مرتبطة ببرامج الاستثمار التي نُفذت على المستوى المحلي، وركزت بشكل كبير على القطاع الصناعي باعتبارها مكملية للمؤسسات الكبيرة. تم وضع ثلاثة مخططات خلال هذه الفترة:

– المخطط الأول (1966-1969) الذي استهدف تطوير النشاط الحرفي؛

– المخطط الثاني (1970-1973) الذي ركز على تنمية الصناعة المحلي.

– المخطط الثالث (1974-1977) الذي تعلق بتنفيذ برامج الصناعات المحلية.

وتم تنفيذ هذه المخططات ضمن برنامجين رئيسيين: "البرنامج أ" و"البرنامج ب". يوضح الجدول التالي عدد الاستثمارات المخصصة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ومجالات نشاطها المختلفة:

الجدول رقم 12.3: مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة للفترة (1967 . 1979)

التوزيع النسبي (%)	أ + ب	التوزيع النسبي (%)	البرنامج ب 1974 . 1979	التوزيع النسبي (%)	البرنامج أ 1967 . 1973	مجال النشاط
36	268	40.7	242	17.3	26	مواد البناء
11.3	84	12.8	76	5.3	8	الصناعات المعدنية
10.2	75	11	65	6.5	10	الخشب والورق
6.2	50	8.1	48	1.3	2	الخدمات الحرفية
4.3	32	1	6	17.3	26	النسيج والتفصيل
1.4	11	1.8	11	–	–	الكيمياء الصغيرة
9.6	72	3.2	14	39	58	الصناعات التقليدية
2.5	19	3.2	19	–	–	الصناعات الغذائية
17.8	133	19.1	113	13.3	20	السياحة المحلية
100	744	100	594	100	150	المجموع

المصدر: محمد بهلول، "الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي: مثال الجزائر"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 369.

تحليل أرقام الجدول أعلاه تثبت لنا الاهتمام النسبي بالمشروع الصغيرة والمتوسطة ويتضح ذلك من خلال زيادة عدد الاستثمارات المخصصة لفترة البرنامج ب مقارنة مع البرنامج أ، خاصة فيما تعلق منها بمواد البناء والصناعات المعدنية وهو ما يتماشى متطلبات ترقية الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، فكانت المحاولة الأولى لتشجيع هذا النوع من الاستثمارات بإصدار القانون رقم 63 . 277 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963. غير أن الملاحظ

أن هذا الأخير وجه بشكل أساسي لتنظيم رأس المال الأجنبي. ليأتي بعد ذلك قانون الاستثمار لسنة 1966 وبالأخص الأمر رقم 66 . 284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966. حيث حدد الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي سواء كان هذا التدخل محليا أو أجنبيا مع تفريقه بين مشاريع الاستثمار التي تعود الدولة والهيئات التابعة لها، وبين الاستثمار في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى المفتوحة أمام المستثمرين المحليين أو الأجانب. مع العلم أن الدولة لديها حق المراقبة إضافة إلى ضرورة حصول المستثمر الخاص على رخصة إما على المستوى المركزي من اللجنة الوطنية للاستثمارات أو على المستوى المحلي من اللجان المحلية¹.

عموما، ما يقال حول هذه المرحلة أنها شهدت قلة اهتمام واضحة فيما يتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتصرت دورها على الصناعات الخفيفة التي تهدف لتحقيق التوازن الجهوي.

2.2.2.3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1980 . 1989)

إن تخطي مرحلة السبعينيات سمح للدولة الجزائرية بتخطي مرحلة صعبة حُددت فيها الأولويات لتبدأ مع بداية الثمانينات مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية كانت بدايتها بإعادة الهيكلة، بعد صدور المرسوم 80 . 242 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980 المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية، ضمن العدد 41 من الجريدة الرسمية الصادرة في 7 أكتوبر 1980، وهذا رغبة في تلبية حاجات الاقتصاد والسكان المتزايدة وتحسين شروط العملية الاقتصادية، مما يساهم في القضاء على نقاط العرقلة لدى الجهات الإدارية والسياسية مع اعتماد اللامركزية في التسيير للنهوض بالاقتصاد المحلي². علما أن هناك قوانين متعددة وضعت خلال هذه الفترة للتماشي مع الأوضاع السائدة في تلك الفترة والتي كان أهمها القانون رقم 82 . 11 الذي عدل فيما بعد بالقانون رقم 88 . 25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية*.

¹ محمد براق، سمير ميموني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الرابع حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي: 13 و14 أبريل 2008، ص 6.

² ناصردادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، دارالمحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998، ص 174.

* للتوسع أكثر يمكن العودة إلى:
القانون 82 . 11: المؤرخ في 21 أوت 1982، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة في: 24 / 08 / 1982، ص 1692.

القانون رقم 88 . 25: المؤرخ في 12 جويلية 1988، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة في: 13 / 07 / 1988، ص 1031.

وفي هذا الإطار نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام لم تستطع التأقلم مع الأوضاع السائدة وهو ما يعكس قلة عددها خلال هذه المرحلة، وظل تركيزها بنسبة تفوق 60 % ضمن الاستثمارات التابعة لمواد البناء وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 13.3: عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب نوع النشاط خلال الفترة (1980 . 1984)

نوع النشاط	مواد البناء	النجارة والخشب	الصناعة المعدنية	ميكانيك عام	صناعة تقليدية	صناعة غذائية	صناعات أخرى	المجموع
العدد	146	23	16	05	04	20	20	234
النسبة %	62	10	07	02	02	09	09	100

المصدر: عثمان بوزيان، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكييف وآليات التأهيل"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي: 17 و18 أفريل 2006، ص 770.

الجدول أعلاه يؤكد التحليلات السابقة، إذ لم يتجاوز عدد هذا النوع من المؤسسات 234 مؤسسة الأمر الذي ينعكس سلبا على الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات نظرا لقلتها من جهة وتمركز أغلبها في نشاط مواد البناء.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فقد سُخرت لها العديد من القوانين والتدابير لدعمها على غرار قانون 1982 - الذي سبقت الإشارة إليه - والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني إضافة إلى إنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، وكذا القانون رقم 88 . 25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية الذي أعطى حرية أكبر للمؤسسات الاقتصادية الخاصة الوطنية بما يتماشى مع الاستراتيجية العامة للدولة ويكمل نشاط المؤسسات العمومية¹. غير أن إنشاء هذه المؤسسات وتطورها عرف العديد من العراقيل ساهمت في عدم قدرتها على البروز وتأدية دور ذو أهمية في الاقتصاد خلال هذه الفترة.

ما يمكن ملاحظته حول هذه الفترة هو بداية التفتن للدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الهيئات المسؤولة تسخير وتهيئة الظروف الملائمة لنشاط هذه المؤسسات غير أنها اصطدمت بالعديد من العوائق التي حالت دون تأديتها للدور المنتظر منها.

¹ السعيد بريش، "تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق): حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2004، ص 89.

3.2.2.3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1990 . 2000)

شهدت هذه المرحلة بداية الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتعرف العديد من المحاولات الداعمة لإنشائها وتطويرها مع توفير الظروف المواتية لذلك خاصة مع بداية التحول لاقتصاد السوق وبروز دور القطاع الخاص كضرورة حتمية لتحسين الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل تدهور الظروف الاقتصادية وخاصة السياسية والأمنية للدولة آنذاك. مما استلزم تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية للتماشي مع الأوضاع الجديدة. فكانت البداية بإصدار قانون النقد والقرض 10.90 المؤرخ في 14 أبريل 1990*، الذي حاولت السلطات الجزائرية من خلاله توحيد المعاملة بين مؤسسات القطاع العام والخاص وهذا بغية تشجيع القطاع الخاص على البروز أكثر. ولنفس الهدف السابق تم إصدار القانون 91.09 في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية ويخضع القطاعين العام والخاص فيه لنفس معايير وشروط التصدير والاستيراد.

بعد هذا توالى القوانين والقرارات المتعلقة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوجز أهمها في الآتي**:

- المرسوم 12.93: المتعلق بترقية الاستثمار؛
 - المرسوم رقم 211.94: يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - الأمر 22.95: المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية.
- شكل إصدار هذه القوانين نقطة لانطلاق الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة مع إنشاء وزارة خاصة تهتم بهذا النوع من المؤسسات عام 1994 بموجب المرسوم التنفيذي 211/94 الصادر في 18 جويلية 1994. بالإضافة إلى ذلك، ساهم المرسوم المتعلق بالخصخصة بشكل كبير في تسريع وتيرة الاستثمارات الخاصة.
- ومع انضمام الجزائر إلى المشروع الأوروبي ومتوسطي وتوقيعها على ميثاق بولونيا العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان سنة 2000، تم توسيع صلاحيات الوزارة المعنية بموجب المرسوم 2000/190 الصادر

* للتوسع أكثر في قانون النقد والقرض 10.90 يمكن العودة إلى:

. القانون 10.90: المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في: 18/04/1990، ص 520.

** للتوسع أكثر يمكن العودة إلى:

. المرسوم رقم 12.93: المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة في: 10/5/1993، ص 3.

. المرسوم رقم 211.94: المؤرخ في 18 جويلية 1994، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في: 20/7/1994، ص 14.

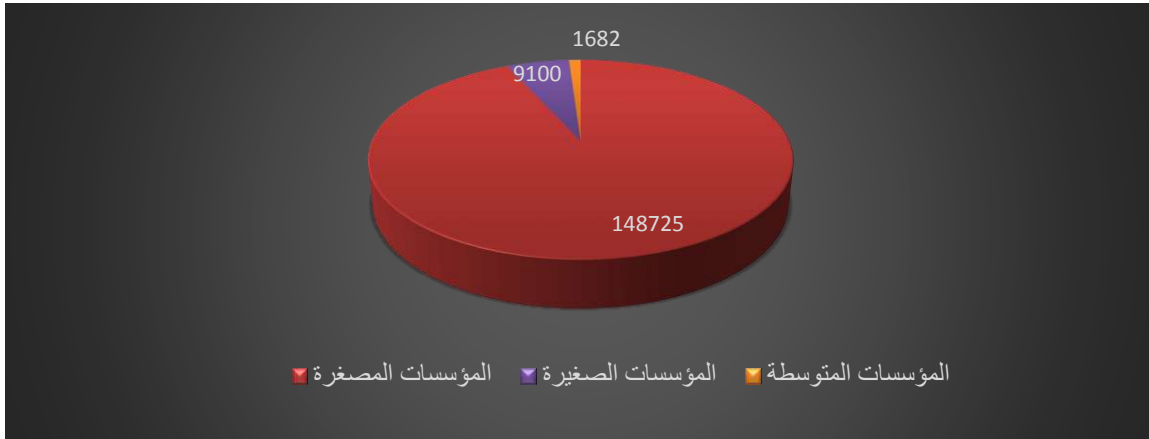
. الأمر 22.95: المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادرة في: 03/9/1995، ص 3.

في أوت 2000. هذا التطور أدى إلى إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 في 12 ديسمبر 2001.

إلا أنه ورغم التطورات السابقة نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام عانت من العديد من الصعوبات والعقبات التي كانت السبب الرئيسي في تصفية 679 مؤسسة خلال الفترة 1994 . 1998 أغلبها كانت تنشط في قطاع الصناعة¹.

وعلى عكس الاتجاه السابق، شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تطورا ملحوظاً خلال هذه الفترة، وبخاصة في ظل صدور قانون الخصوصية الذي شجع المستثمرين على التغلغل في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التكاليف المنخفضة لتصل سنة 1999 إلى 159507 مؤسسة أغلبها عبارة عن مؤسسات مصغرة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 2.3: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تصنيفها سنة 1999



المصدر: بشير بن عيشي، عبد الله غالم، "آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لمواجهة التنافسية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 16 و17 أبريل 2006، ص 1026.

الشكل أعلاه يبين أن 93 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1999 هي عبارة عن مؤسسات مصغرة تليها نسبة 6 % بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و1% فقط منها هي عبارة عن مؤسسات متوسطة.

3.2.3. التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد سنة 2001

تعتبر سنة 2001 مهمة جدا بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آنذاك، إذ شهدت إصدار القانون رقم 01.18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 والموفق لـ 12 / 12 / 2001، الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية لهذا النوع من المؤسسات.

¹ محمد براق، سمير ميموني، مرجع سبق ذكره، ص 14.

1.3.2.3. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001 . 2009)

شهدت هذه الفترة اعتماد الجزائر على برنامجين تنمويين، الأول هو برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) والثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009). وفي هذا السياق، سعت السلطات المعنية من خلال البرنامج الأخير إلى استمرار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً للنتائج الإيجابية التي تحققت خلال الفترة السابقة، على الرغم من وجودها في مرحلة البداية، من خلال التركيز على المحاور التالية¹:

- إنجاز المشاتل؛

- إعادة تأهيل وحدات إنتاج الصناعة التقليدية؛

- دراسة دور للصناعة التقليدية والعمل على إنجازها؛

- دراسة هيئات للدعم (غرف للصناعة التقليدية والحرف) وإنجازها؛

- دراسة متاحف للصناعات الحرفية التقليدية وإنجازها؛

- إنجاز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجهيزه؛

- دعم وتطوير نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

مع تسهيلات الحكومة وإقرار القانون رقم 01-18 في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي وضع خريطة طريق لتطوير هذا القطاع، شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال تلك الفترة، والجدول الآتي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام:

الجدول رقم 14.3: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2001 . 2009)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العدد	778	778	778	778	874	739	666	626	591
معدل التطور (%) (*)	--	00	00	00	12.33	(15.45)	(9.88)	(6)	(5.59)

$$* \text{ معدل التطور } = \left[\frac{\text{عدد المؤسسات للسنة } (T+1) - \text{عدد المؤسسات للسنة } (T)}{\text{عدد المؤسسات للسنة } (T)} \right] \times 100$$

Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère des PME et l'artisanat, Alger, Algérie, pour les années 2006, 2007, 2008, 2009.

¹ "البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 . 2009)", تقرير مجلس الأمة، (أفريل 2005)، ص 17. عن الموقع:

<http://www.premier->

ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf، يوم: 2022/03/29.

الجدول السابق يوضح استقرار نسبي في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2004)، بلغ عددها 778 مؤسسة ليتطور بمعدل 12.33 % سنة 2005 ثم يبدأ بالانخفاض حتى سنة 2009 ليصل عددها إلى 591 مؤسسة. ويعود ذلك أساسا لتشجيع خوصصة القطاع العام في الجزائر خلال هذه الفترة وتشجيع التوجه نحو القطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فنورد الجدول الآتي:

الجدول رقم 15.3: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001-2009)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	392013	455398
الصناعات التقليدية	64677	71523	79850	86732	96072	106222	116347	126887	169080
المجموع	244570	261075	287799	312181	341914	376028	410293	518900	624478
معدل التطور (%)	--	6.75	10.24	8.71	9.52	9.98	9.11	26.47	20.35

Source : élabore par moi-même à partir de :

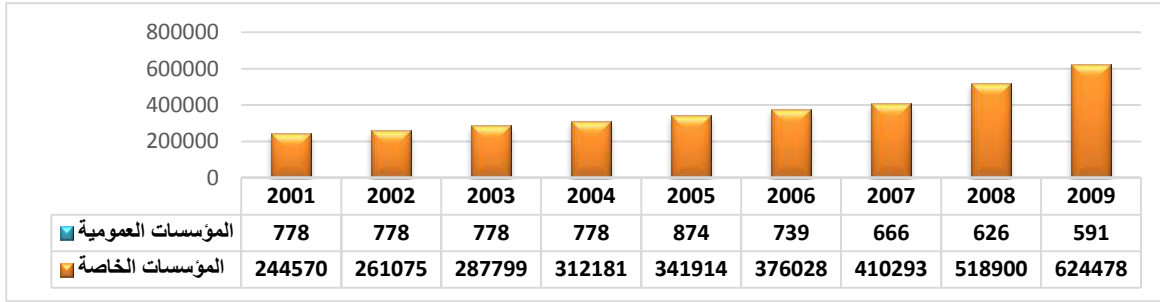
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère des PME et l'artisanat, Alger, Algérie, pour les années 2006, 2007, 2008, 2009.

تحليل معطيات الجدول أعلاه، يؤكد لنا التطور الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدل متوسط يقارب الـ 10 % خلال الفترة 2001 - 2007. ثم سجلت ارتفاعاً معتبراً يفوق 26% سنة 2008. حيث تعكس هذه النسبة مسار إدماج المهن الحرة منذ السداسي الثاني لسنة 2008، أما معدل التطور المسجل سنة 2009 فيعود أساساً للزيادة المسجلة في المهن الحرة لسنة 2009 التي قدرت بـ 109496 بمعدل تطور يقدر بـ 55.04 % مقارنة بسنة 2008 وكذا الارتفاع المسجل في الصناعات التقليدية والذي وصل إلى 169080 مؤسسة بمعدل يفوق 55 % أيضاً مقارنة بسنة 2008¹.

من خلال الجدولين السابقين يتضح لنا جلياً سيطرت مؤسسات القطاع الخاص على القطاع العام وهو ما يؤكد التمثيل البياني الآتي:

¹ **Bulletin d'information économique**, publications du ministère des PME et l'artisanat, Alger, Algérie, pour les années 2008, 2009.

الشكل رقم 3.3: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة (2001 . 2009)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدولين رقم 14.3 و 15.3.

يعكس الشكل السابق هيمنة مؤسسات القطاع الخاص خلال الفترة (2001-2009)، حيث تجاوزت نسبتها 99% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يظهر الشكل زيادة مستمرة في عدد مؤسسات القطاع الخاص، على عكس مؤسسات القطاع العام التي شهدت استقرارًا في عددها خلال الفترة (2001-2004)، ثم ارتفعت نسبيًا في عام 2005، لكنها استمرت في الانخفاض حتى عام 2009، لتشكل 0.09% فقط من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يعود هذا التراجع لأسباب تم ذكرها سابقًا.

2.3.2.3. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010 . 2022)

عرفت هذه الفترة تبني الجزائر ثلاثة مخططات تنموية تكمل سلسلة المخططات التنموية التي عرفتھا الفترة (2001 . 2009).

أولاً . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010 . 2014) تجسد اهتمام البرنامج الخماسي 2010 – 2014 بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعمها في العديد من المجالات يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 4.3: مجال اهتمام البرنامج الخماسي 2010 . 2014 بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: سامية بزازي، خير الدين معطى الله، "البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001 . 2014"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001 – 2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، يومي: 11 و 12 مارس 2013، ص 18.

إن الأهداف المسطرة خلال هذا البرنامج الخماسي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن إجمالها فيما يلي¹:

- تعزز السلطات العمومية إنشاء أكثر من 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة 2010-2014 .
- تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة؛
- إنشاء المركز الوطني للتطوير والمناولة؛
- إنشاء المرصد الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من الجهود المبذولة ضمن هذا البرنامج، إلا أن النتائج المحققة لم تصل إلى المستوى المطلوب، سواء بالنسبة للمؤسسات التابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص. وهذا ما يتضح من البيانات الموجودة في الجداول الآتية:

الجدول رقم 16.3: عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2010 . 2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
العدد	557	572	557	547	544
معدل التطور(%)	--	2.69	(2,62)	(1.79)	(0.55)

Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Alger, Algérie, pour les années 2010, 2011, 2012, 2013.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et des mines, Alger, Algérie, pour les années 2014, 2015.

الجدول أعلاه يبين انخفاض متواصل في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام خلال الفترة (2011 . 2014) أين انخفض من 572 مؤسسة سنة 2011 ليصل إلى 544 مؤسسة سنة 2014 ويرجع ذلك أساسا حسب ما هو مصرح به في النشريات الخاصة بوزارة الصناعة والمناجم إلى إعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية.

أما فيما يتعلق بتطور المؤسسات التابعة للقطاع الخاص فهي موضحة في الجدول الآتي:

¹ سامية بزازي، خير الدين معطى الله، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الجدول رقم 17.3: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2010 . 2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الأشخاص المعنويين (المؤسسات)	361368	391761	420117	459414	496989
الأشخاص الطبيعيين (المهن الحرة)	112114	120095	130394	142169	159960
نشاطات الصناعات التقليدية	133255	146881	160764	175676	194562
المجموع	606737	658737	711275	777259	851511
معدل التطور(%)	--	8,57	7,97	9,28	9,55

Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Alger, Algérie, pour les années 2010, 2011, 2012, 2013.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et des mines, Alger, Algérie, pour les années 2014, 2015.

تحليل بيانات الجدول أعلاه يظهر نمواً مستمراً في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بمختلف فئاتها خلال الفترة (2010 – 2014)، بمعدل نمو أقل من 10% خلال هذه الفترة. كما أن استعراض البيانات السابقة، يبين أن النتائج المتحققة تتماشى مع الأهداف الرئيسية التي حددها برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)، إذ كان الهدف إنشاء أكثر من 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وقد تم بالفعل إنشاء 244761 مؤسسة خلال هذه الفترة، بما في ذلك المؤسسات العامة والخاصة.

إلى جانب ذلك، تعكس هذه الزيادة التحسن في مناخ الاستثمار والإصلاحات الاقتصادية التي شجعت على نمو القطاع الخاص. كما أنها تسلط الضوء على الجهود الحكومية المبذولة لدعم ريادة الأعمال وتوفير التسهيلات اللازمة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة.

ثانيا . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015 . 2019)
إن التمعن في أهداف هذا البرنامج - كما ذكرت في الجزء الأول من هذا الفصل - يكشف عن رغبة الحكومة الواضحة في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. السعي لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمثل مؤشراً إيجابياً لتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة التحصيل الضريبي. هذا التوجه يشكل دافعاً قوياً لمرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك إشراك الجماعات المحلية في جهود التنمية، مما يسهم بشكل إيجابي في تنمية الصادرات غير النفطية.

هذا الاهتمام يأتي في سياق الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط حيث تراجعت من 112 دولاراً للبرميل إلى أقل من 50 دولاراً في الأسبوع الأول من جانفي 2015. هذا التراجع الحاد دفع الحكومة إلى التركيز بشكل أكبر على دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى وتنميتها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

وعليه، واصلت الدولة تحديث أليات دعمها لهذا القطاع فنتج عنه تطور ملحوظ في تعداد هذه المؤسسات خلال فترة هذا البرنامج كما هو موضح في الجداول الآتية:

الجدول رقم 18.3: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2015 . 2019)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	532	438	264	262	243
معدل التطور(%)	--	(17,67)	(39,73)	(0,75)	(7,25)

Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et des mines, Alger, Algérie, pour les années 2015, 2016, 2017, 2018.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, Alger, Algérie, pour l'année 2020.

يعكس تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام توجه الجزائر نحو دعم القطاع الخاص من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد. وقد أدى هذا التوجه إلى انخفاض مستمر في عدد المؤسسات العامة خلال الفترة من 2015 إلى 2019، حيث تراجع العدد من 532 مؤسسة في بداية البرنامج إلى 243 مؤسسة في عام 2019.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات التابعة للقطاع الخاص فهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 19.3: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2015 . 2019)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الأشخاص المعنويين (المؤسسات)	520875	577386	595810	628219	671267
الأشخاص الطبيعيين (المهن الحرة)	169238	202953	220516	223195	247275
نشاطات الصناعات التقليدية	206166	233298	243699	241494	274554
المجموع	896279	1013637	1060025	1092908	1193096
معدل التطور(%)	--	13,09	4,58	3,10	9,16

Source : élabore par moi-même à partir de:

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et des mines, Alger, Algérie, pour les années 2015, 2016, 2017, 2018.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, Alger, Algérie, pour l'année 2020.

على عكس المؤسسات التابعة للقطاع العام، نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في تزايد مستمر خلال الفترة (2015 . 2019) حيث تجاوز تعداد سنة 2016 عتبة المليون مؤسسة لتصل في نهاية 2019 إلى 1193096 مؤسسة بتطور ملحوظ من سنة إلى أخرى.

ثالثا . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2020 . 2022)

يسعى مخطط الإنعاش لهذه الفترة لتخفيض الواردات ورفع الصادرات خارج مجال المحروقات. وذلك بالاعتماد على مجموعة من القطاعات الواعدة التي ودب أن تكون محركا للنمو والمتمثلة تحديدا في قطاعات المناجم والزراعة الصحراوية والصناعة الصيدلانية والطاقات المتجددة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة في مجال الخدمات التكنولوجية. لذل سعت الجهات المسؤولة لضمان ظروف نجاح مسارات تنشيط القطاعات والمؤسسات باتخاذ العديد من التدابير لاسيما تلك المتعلقة بتحسين الاستثمار وعدم التمييز بين القطاع العام والخاص، وترقية آليات تمويل جديدة في ظل العمل على رقمنة جميع القطاعات.

وبالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة فقد حضي باهتمام خاص وذلك بالتركيز على إزالة جميع الحواجز التي تعترض نشاطه من أجل تسهيل المقاولاتية والاستثمار في هذا النوع من المؤسسات، بهدف تكثيف أكبر للنسيج الاقتصادي الصناعي الجزائري من خلال تحسين محيط الاستثمار ولاسيما من أجل ترقية المناولة والاقتصاد الرقمي.

وبناء على ما سبق يعرض الجدول الآتي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2020 . 2022):

الجدول رقم 20.3: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2020 . 2022)

السنة	2020	2021	2022
العدد	229	225	223
معدل التطور(%)	--	(1.75)	(0,89)

Source : élabore par moi-même à partir de:

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, Alger, Algérie, pour les années mai 2021, avril 2022.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

معطيات الجدول أعلاه تؤكد استمرار الجزائر على نفس النهج ضمن المخطط 2020.2024، فنلاحظ استمرار انخفاض تعداد المؤسسات العمومية الذي انتقل من 229 مؤسسة سنة 2020 إلى 223 مؤسسة سنة 2022. هذا الانخفاض يشير إلى استراتيجية واضحة لتقليص دور الدولة في إدارة المؤسسات الاقتصادية، وإفساح المجال للقطاع الخاص ليؤدي دوراً أكبر في تحريك عجلة النمو الاقتصادي.

وعلى عكس ما سبق، نسجل زيادة مستمرة في عدد المؤسسات الخاصة كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 21.3: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2020 . 2022)

السنة	2020	2021	2022
الأشخاص المعنويين (المؤسسات)	689383	720495	762769
الأشخاص الطبيعيين (المهن الحرة)	252737	262040	272726
نشاطات الصناعات التقليدية	288744	303605	324085
المجموع	1230844	1286140	1359580
معدل التطور(%)	---	4.49	5.71

Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, Alger, Algérie, pour les années mai 2021, avril 2022.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

يتبين لنا استمرار الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2020 . 2022)

أين وصل تعدادها إلى 1359580 مؤسسة سنة 2022 بمعدل تطور 5.71 مقارنة بسنة 2021.

وبناء على ما تم تحليله نجد أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حتى سنة 2022، شهد تطورا ملحوظا في ظل سياسات الدعم المطبقة، فمن خلال النهج المتبع، يتضح سعي الجزائر إلى خلق بيئة

أعمال أكثر تنافسية ومرونة بالتركيز على دعم القطاع الخاص، مما يسهم في تنويع مصادر الدخل القومي، ويوفر فرص عمل جديدة، ويشجع على الابتكار والاستثمار في مجالات غير تقليدية، مما يعزز استدامة النمو الاقتصادي في مواجهة التقلبات العالمية في أسعار النفط.

إلا أننا نجد أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال بعيدا كل البعد عما هو محقق في الدول التي تتخذ من هذا القطاع مصدرا لدعم اقتصادياتها، ويرجع ذلك إلى التحديات التي واجهتها في تحقيق الأهداف المنشودة، وهو ما يبرز الفجوة بين الطموحات والواقع الفعلي لتنفيذ مختلف البرامج المسطرة لذا لا بد من اتخاذ المزيد من التدابير التي تدعم هذا النوع من المؤسسات.

3.3. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد أولت الدولة الجزائرية أهمية بالغة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها حتى يستطيع تأدية الدور المنتظر منه في عملية الإنعاش الاقتصادي، رغبة منها في إعادة الديناميكية للنسيج الصناعي، باعتبارها أحد الآليات التي يمكن الاعتماد عليها في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي ودعم مستويات التنمية لقدرة هذا النوع من المؤسسات على الإسهام في العديد من المتغيرات الاقتصادية.

1.3.3. إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير اليد العاملة

إن الزيادة التي شهدتها تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رافقتها عموما زيادة في تشغيل اليد العاملة وذلك وفقا للبيانات المقدمة من طرف الوزارات المسؤولة عن هذا القطاع.

الجدول أدناه يوضح مدى إسهامها في استحداث مناصب عمل للفترة (2001 – 2009)

الجدول رقم 22.3: مناصب الشغل الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة (2001- 2009)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001		
908046	841060	771037	708136	642987	592758	-	-	-	الأجراء	المؤسسات الخاصة
455398	392013	293946	269806	245842	-	-	-	-	أرباب المؤسسات	
51635	52786	57146	61661	76283	71826	-	-	-	المؤسسات العمومية	
341885	254350	233270	213044	192744	173920	-	-	-	نشاطات الصناعة التقليدية	
1756964	1540209	1355399	1252647	1157856	838504	704999	684331	737062	المجموع	

Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère des PME et l'artisanat, Alger, Algérie, pour les années 2005, 2006, 2007, 2008, 2009.
- بلقاسم دواح، صبرينة عميروش، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة (2001- 2017)", مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمارثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 01، العدد 04، 2019، ص 218.

نلاحظ من خلال الجدول الزيادة في عدد العمال من سنة لأخرى، حيث وصل عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009 إلى 1756964 عامل بمعدل تطور وصل إلى 14.07% مقارنة بـ 2008. وهذا العدد عرف زيادة تقدر بـ 1019902 عامل مقارنة بسنة 2001 أي بمعدل تطور يقدر بـ 138.37%، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الإجراءات التحفيزية والتدابير المتبعة خلال المخططات التنموية التي رافقت هذه الفترة.

وابتداءً من التعديل الحكومي في 28 ماي 2010 الذي تغيرت من خلاله صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والتي أصبحت تنشط تحت اسم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (MIPMEPI)*، تم تغيير طريقة جمع البيانات المتعلقة بفئة الصناعات التقليدية والتي أصبحت تجمع من قبل صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)** وليس المصادر المعتادة في السنوات السابقة من طرف غرفة الصناعة التقليدية والحرف (CAM)*** مما أدى إلى إدماج عدد العمال التابعين لهذه الفئة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة¹. وتواصل نفس النهج بالنسبة لباقي الوزارات المتعاقبة: وزارة الصناعة والمناجم، ووزارة الصناعة، ووزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني على التوالي. وعليه يمكن توضيح اليد العاملة بهذا النوع من المؤسسات خلال الفترة (2010 . 2022) ضمن الجدول الآتي:

* MIPMEPI : Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement.

** CASNOS : La Caisse Nationale de Sécurité Sociale des Non-Salariés

*** CAM : Chambres de l'Artisanat et des Métiers

¹ Bulletin d'information économique, publications du ministère de l'Industrie et de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Alger, Algérie, pour l'année 2010, p10.

الجدول رقم 23.3: مناصب الشغل الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة (2010 . 2022)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الخاصة	1577030	1676111	1800742	1869363	2035219	2192068	2452216
المؤسسات العمومية	48656	48086	47375	46132	47085	46165	35698
المجموع	1625686	1724197	1848117	1915495	2082304	2238233	2487914
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
المؤسسات الخاصة	2578279	2702067	2864566	2968618	3114860	3288213	
المؤسسات العمومية	23679	22197	21085	20898	20108	19608	
المجموع	2601958	2724264	2885651	2989516	3134968	3307821	

Source : élabore par moi-même à partir de:

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Alger, Algérie, pour les années 2010, 2012, 2013.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et des mines, Alger, Algérie, pour les années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, Alger, Algérie, pour les années Avril 2020, mai 2021, avril 2022.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

يوضح الجدول أعلاه أن هناك انخفاض في اليد العاملة بالنسبة للمؤسسات التابعة للقطاع العام فقد انخفضت بـ 570، 711، 1243 عامل بين السنوات 2010 إلى 2013 ليرتفع بعد ذلك بـ 953 عامل سنة 2014 ليعود ويسجل انخفاض متواصل خلال الفترة (2015 – 2022) وهذا الانخفاض المستمر يعكس التناقص المستمر في تعداد هذا النوع من المؤسسات خلال الفترة (2010 – 2022). أما بالنسبة للقطاع الخاص فتم تسجيل زيادة في تشغيل اليد العاملة في نفس الفترة المدروسة مما أدى لزيادة إجمالية لليد العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر بـ 1711183 عامل ما بين سنتي 2010 و2022.

يمكننا كذلك من خلال الجدول السابق استنتاج النقاط التالية:

- ✓ أكثر من 97% من المناصب الموفرة تابعة للقطاع الخاص خلال الفترة (2010 . 2022) لتمثل ما نسبته 99,40% من المناصب الإجمالية سنة 2022؛
- ✓ إن مقارنة هذا الجدول مع الجداول الخاصة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكننا من استنتاج أن متوسط العمالة في المؤسسة الواحدة يمثل 2 عامل وهو ما يدل على أن أغلب المؤسسات هي مؤسسات التي تنشط في هذا القطاع هي مؤسسات صغيرة جدا توظف أقل من 10 عمال.

وللوقوف على مدى مساهمتها في التشغيل للفترة (2010 – 2020) *نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم 24.3: نسبة المساهمة الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل بالجزائر خلال

الفترة (2010 – 2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المشتغلين	11074291	11295172	11532688	12003273	11584915	11878705
مناصب الشغل التي توفرها PME	1625686	1724197	1848117	1915495	2082304	2238233
مساهمة PME في التشغيل (%) *	14.68	15.26	16.02	15.96	17.97	18.84
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
عدد المشتغلين	12178728	12464041	12589364	12716548	12231916	
مناصب الشغل التي توفرها PME	2487914	2601958	2724264	2885651	2989516	
مساهمة PME في التشغيل (%) *	20.43	20.87	21.64	22.69	21.44	

* مساهمة PME في التشغيل = (مناصب الشغل التي توفرها PME × 100) ÷ عدد المشتغلين

Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Alger, Algérie, pour les années 2010, 2011, 2012, 2013.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et des mines, Alger, Algérie, pour les années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, Alger, Algérie, pour les années Avril 2020, mai 2021.

- رزق قطوش، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2020"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص ص 138، 139.

إن تحليل بيانات الجدول رقم (24.3) تبين الزيادة المستمرة في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2010 . 2020) ما عدا الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2013 وكذا الانخفاض المسجل سنة 2020. هذا الأخير يفسر بالآثار السلبية لجائحة كوفيد 19 أين لم تستطع الكثير من المؤسسات الصمود والاستمرار مما أدى لغلق بعض منها أو اضطرابها لتسريح العمال. غير أنه لابد من الإشارة إلى أن نسبة 20 % كمساهمة فعلية في التشغيل تظل ضئيلة ولا تحقق الأهداف المسطرة المتعلقة بتخفيض معدلات البطالة.

* تم الاكتفاء بدراسة الفترة (2010 – 2020) حسب ما هو متوفر من إحصائيات للمتغيرين.

2.3.3. إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

للقوف على مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الناتج الداخلي الخام حسب آخر الاحصائيات المقدمة من قبل الوزارة الوصية نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم 25.3: إسهام القطاع العام والخاص خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2016)
الناتج الداخلي الخام: بالمليار دج

2006		2005		2004		2003		2002		2001		السنة
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	ق.النشاط
704.05	20.44	651	21.59	598.65	21.8	550.6	22.6	505	23.12	481.5	23.6	ق.عام
2740.06	79.56	2364.5	78.41	2146.75	78.2	1884.2	77.4	1679.1	76.88	1560.2	76.4	ق.خاص
3444.11	100	3015.5	100	2745.4	100	2434.8	100	2184.1	100	2041.7	100	PIB
2013		2011		2010		2009		2008		2007		السنة
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	ق.النشاط
844.02	11.06	923.34	15.23	827.53	15.02	816.8	16.41	760.92	17.55	749.86	19.2	ق.عام
6784.02	88.94	5137.46	84.77	4681.68	84.98	4162.02	83.59	3574.07	82.45	3153.77	80.80	ق.خاص
7628.04	100	6060.8	100	5509.21	100	4978.82	100	4334.99	100	3903.63	100	PIB
						2016		2015		2014		السنة
						القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	ق.النشاط
						831.32	14.37	716.10	12.67	640.39	8.92	ق.عام
						4950.72	85.63	4932.80	87.33	6393.95	91.08	ق.خاص
						5782.04	100	5648.90	100	7174.73	100	PIB

Source : élabore par moi-même à partir de:

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Alger, Algérie, pour les années 2010, 2012.

- حميد بوزيدة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، يومي: 06 و 07 ديسمبر 2017، ص 9.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام في تحقيق PIB سجلت انخفاضا من سنة لأخرى خلال الفترة (2001. 2014) بما تفوق نسبته 23% سنة 2001 لتمثل حوالي 8.92 % فقط سنة 2014 لترتفع بعد ذلك تدريجيا خلا السنتين اللاحقتين، في حين نسجل ارتفاع حصة المؤسسات الخاصة من سنة لأخرى خلال الفترة (2001. 2014)، بينما يعود التراجع المسجل في سنتي 2015 و 2016 إلى انخفاض كل من سعر برميل النفط وقيمة الدينار الجزائري مقارنة باليورو والدولار ليسجل أدنى مستوياته مقابل ارتفاع نسبة التضخم وهو ما أثر سلبا على القطاع الخاص.

3.3.3. إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

يعرض الجدول الآتي آخر الاحصائيات المقدمة من الجهات الوصية المتعلقة بمدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاعات المهمة المستقطبة لها:

الجدول رقم 26.3: تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2001 . 2021)

القيمة: مليار دينار جزائري.

2006		2005		2004		2003		2002		2001		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
85.78	2605.68	85.90	2239.56	85.53	2038.84	85.09	1784.49	84.68	1585.3	84.56	1473.73	خاص
14.22	431.86	14.1	367.54	14.47	344.87	14.91	312.47	15.32	286.79	15.44	268.98	عام
100	3037.54	100	2607.1	100	2383.71	100	2096.96	100	1872.09	100	1742.71	المجموع
2012		2011		2010		2009		2008		2007		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
87.99	5813.02	84.76	5137.46	84.98	4681.68	90.07	3921.5	88.92	3363.16	87.65	2986.07	خاص
12.01	793.38	15.24	923.34	15.02	827.53	9.93	432.05	11.08	418.9	12.35	420.86	عام
100	6606.40	100	6060.80	100	5509.21	100	4353.55	100	3782.06	100	3406.93	المجموع
2018		2017		2016		2015		2014		2013		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
87.49	9524.41	87.23	8815.62	85.77	8529.27	85.78	7924.51	86.07	7338.65	88.93	6741.19	خاص
12.51	1362.21	12.77	1291.14	14.23	1414.65	14.22	1313.36	13.93	1187.93	11.07	839.38	عام
100	10886.62	100	10106.8	100	9943.92	100	9237.87	100	8526.58	100	7580.43	المجموع
2021		2020		2019								الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
87.77	10334.13	87.77	9326.55	87.34	10001.3							خاص
12.13	1426.61	12.23	1299.91	12.66	1449.22							عام
100	11760.74	100	10626.46	100	11450.6							المجموع

Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère des PME et l'artisanat, Alger, Algérie, pour les années 2006, 2007, 2008, 2009.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Alger, Algérie, pour les années 2010, 2011, 2012, 2013.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et des mines, Alger, Algérie, pour les années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, Alger, Algérie, pour les années Avril 2020, mai 2021, avril 2022.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

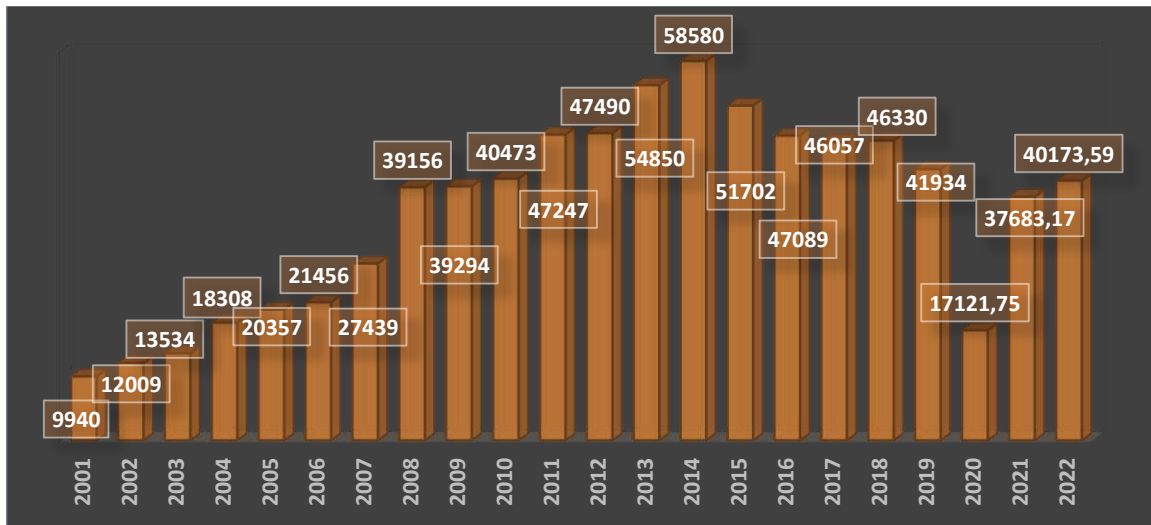
يظهر من خلال الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة، إذ لا يزال القطاع الخاص خارج مجال المحروقات هو المهيمن من حيث القيمة المضافة بمبلغ يقدر بـ 10,334.13 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل نسبة 87.87% سنة 2021، في حين سجل تراجع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ويعود هذا لانتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق ومن ثم دعمها المستمر للقطاع الخاص لتجعل منه المتعامل الأكبر في الاقتصاد الوطني.

4.3.3. إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات والواردات الجزائرية

نسعى من خلال هذا العنصر لاستعراض مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإسهام في التجارة الخارجية بالجزائر وذلك من خلال مساهمتها في الصادرات والواردات. للوقوف على مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الواردات نقوم بعرض الشكل الآتي:

الشكل رقم 5.3: تطور الواردات الجزائرية للفترة (2001 . 2022)

الوحدة: مليون دولار أمريكي



Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère des PME et l'artisanat, Alger, Algérie, pour les années 2006, 2007, 2008, 2009.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Alger, Algérie, pour les années 2010, 2011, 2012, 2013.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et des mines, Alger, Algérie, pour les années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, Alger, Algérie, pour les années Avril 2020, mai 2021, avril 2022.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

يبين لنا الشكل الزيادة المستمرة في قيمة الواردات الجزائرية خلال أغلب فترات الدراسة إذ انتقلت من 9940 مليون دولار أمريكي سنة 2001 إلى 58580 مليون دولار أمريكي سنة 2014 بزيادة تصل إلى 48640 مليون دولار أمريكي كأقصى قيمة مسجلة خلال الفترة المدروسة لتسجل انخفاضا متتاليا سنتي 2015 و2016 ثم تسجل ارتفاع نسبي سنة 2017 و2018 لتسجل انخفاض طفيف سنة 2019 وتواصل الانخفاض سنة 2020 أين تم تسجيل انخفاض ملحوظ بنسبة 59.17 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت قيمتها 17121.75 دولار أمريكي ويمكن تفسير هذا الانخفاض ناجم عن التعليمات الصارمة من رئيس الجمهورية لتخفيض فاتورة الاستيراد باعتباره يعد هدفا أساسيا ضمن أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020 – 2024) الذي أقر سياسة تجارية جديدة تركز على محورين رئيسيين، ترقية الصادرات وترشيد الواردات، دون أن يؤثر ذلك، على تلبية حاجات المواطنين. وذلك باستبدال الواردات بالإنتاج الوطني المتنوع وترقية الصادرات للقضاء على ظاهرة تضخيم فاتورة الاستيراد وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات¹.

إن الإحصائيات السابقة تدل على عدم قدرة منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اشباع رغبات وحاجات الفرد الجزائري – على اعتبار أنها تشكل ما يفوق 90 % من النسيج المؤسسي - فهي لا تزال تواجه العديد من العقبات التي تحد من قدرتها على تأدية الدور المنتظر منها اتجاه تقليص الواردات الجزائرية على الرغم من قدرتها النسبية في توفير مناصب العمل ومساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة.

أما فيما يتعلق بهيكل الصادرات الجزائرية فنلاحظ السيطرة شبه الكلية لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نظرا لعدم قدرته على التخلص من التبعية لقطاع المحروقات. قدرت صادرات المحروقات بـ 93.38 % في الأشهر الستة الأولى لسنة 2018 من الحجم الكلي للصادرات بزيادة تقدر بـ 11.19 % مقارنة بنفس الفترة لسنة 2017. أما فيما يتعلق بالصادرات خارج مجال المحروقات فيمكن القول أنها لا تزال هامشية كونها مثلت فقط ما نسبته 6.62 % خلال ذات الفترة السابقة بقيمة 1.31 مليار دولار، بزيادة تقدر بـ 36.10 % مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2017². كما واصلت صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الانخفاض سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بنسبة 33.57 % أين انخفضت من 35,82 مليار دولار أمريكي إلى 23,79 مليار دولار أمريكي سنة 2020³. لتشهد الصادرات خارج مجال المحروقات بعد ذلك زيادة معتبرة قدرت بـ 65.07 % و 53.72 % سنتي 2021 و2022 على التوالي لتبلغ قيمة 60.38 مليار دولار أمريكي سنة 2022⁴، بفعل التوصيات والتدابير المخطط (2020 – 2024).

¹ "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية"، منشورات الجمهورية الجزائرية، الجزائر، 16 فيفري 2020، ص 26.

² **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et des mines, Alger, Algérie, pour l'année 2018, p 35.

³ **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, Alger, Algérie, pour l'année 2020, p 30.

⁴ **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023, P 37.

من الاستعراض السابق للمجالات التنموية التي يمكن أن تسهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضح لنا أنها تعمل على توفير فرص العمل وعلى زيادة الدخل وتعبئة المدخرات نتيجة توجيه هذه الأخيرة نحو إنشاء هذا النوع من المؤسسات مما يسهم نوعاً ما في دعم الاقتصاد الوطني. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هذا الدور مقارنة بالإمكانيات المسخرة لدعمها والتطلعات المنتظرة للجهات الوصية لم يستطع تحقيق الدور المنتظر منه، إذ يمكنها أن تؤدي دوراً أفضل اتجاه تلبية احتياجات السوق المحلية ومن ثم فتح المزيد من مجالات التصدير لو استطاعت التقليل من العقبات التي تواجهها.

4.3. العوائق المؤثرة في نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر والوسائل المسخرة للحد منها

رغم الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أننا نجد أنها لا تزال تواجه جملة من المشاكل والمعوقات التي تحد من قدرتها في القيام بالدور المنتظر منها في تنمية الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يؤدي بنا لتسليط الضوء على أهم هذه المعوقات إلى جانب الجهود المبذولة من طرف الجهات المسؤولة للحد منها والارتقاء بدورها.

1.4.3. العوائق المؤثرة في نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتطورها

هناك العديد من العقبات التي تحول دون تأدية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للدور المنتظر منها، باعتبارها أحد أهم البدائل التي يمكن الاعتماد عليها للارتقاء بالاقتصاد الجزائري وتخليصه من تبعية لقطاع المحروقات الذي يعد المصدر الأول للمداخيل الجزائرية.

1.1.4.3. العوائق المرتبطة بالعقار الصناعي

يعد الحصول على العقار المناسب وخاصة العقار الصناعي أحد المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية في الجزائر ويرجع ذلك إلى¹:

- ♦ صعوبة الحصول على عقد الملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالقرض البنكي والامتيازات الأخرى مثلاً، بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار لحد الآن، ولغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية؛
- ♦ تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية الحصول على عقد ملكية أو عقد إيجار بالجزائر العديد من الصعوبات، على الرغم من أهميتهما الكبيرة للحصول على التراخيص اللازمة مثل القروض البنكية والامتيازات الأخرى. يعود ذلك إلى عدم تحرر سوق العقارات بشكل يشجع على الاستثمار حتى الآن،

¹ مريم لسبع، سارة أدبوب، "واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية"، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 27 و 28 نوفمبر 2017، ص 101.

بالإضافة إلى غياب جهة محددة تتولى اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي وإدارة المساحات الصناعية. هذه العوائق تحد من قدرة المستثمرين على تنفيذ مشاريعهم بكفاءة وتعطل نمو الاقتصاد المحلي؛

- ♦ توجد تفرقة واضحة بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بتمليك أو تأجير العقارات، حيث تُمنح الأولوية بشكل دائم للقطاع العام. هذا التمييز يتعارض مع النصوص التشريعية بالجزائر التي تدعو إلى تكافؤ الفرص وتعزيز بيئة استثمارية عادلة. يؤثر هذا الوضع سلبًا على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والاستثمار نظرًا لأن أغلبها ينتمي للقطاع الخاص، مما يعوق جهود التنمية الاقتصادية ويحد من تنوع مصادر الدخل الوطني؛
- ♦ غالبية العقارات المخصصة للاستثمار لا تُستخدم بشكل فعال، إذ تبقى حكرًا على مؤسسات عامة مفلسة أو ممتلكات خاصة تُحتفظ بها لأغراض المضاربة. هذا يؤدي إلى تجميد الأصول التي يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية.
- ♦ لا يوجد سعر محدد للمتر المربع أو أسعار مدعمة مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها على الحصول على العقارات. يعيق هذا النقص في التسعير المنظم بالجزائر دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق العقاري؛
- ♦ التوزيع العشوائي وغير المدروس للعقارات يعرقل جهود المستثمرين الحقيقيين في توسيع أعمالهم ونشاطاتهم، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي المحلي بالجزائر ويعوق الاستثمارات الجديدة؛
- ♦ تواجه الجماعات المحلية بالولايات الجزائرية صعوبة في تعويض المالكين الأصليين بسبب نقص الموارد المالية، مما يزيد من تعقيد إدارة الأراضي ويؤخر المشاريع التنموية؛
- ♦ لا تخضع الأراضي بالجزائر لإدارة جهة إدارية واحدة، وغالبًا ما تكون تحت إشراف أكثر من وزارة. هذا التداخل الإداري يعقد عملية تخصيص الأراضي واستخدامها بفعالية×
- ♦ هناك غياب للأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد طرق وكيفيات وأجال وشروط التنازل عن الأراضي، مما يخلق حالة من الفوضى ويعرقل استثمار الأراضي بشكل منتج؛
- ♦ تحول بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية نتيجة لعدم التخطيط المدروس، أدى إلى فقدان الأراضي القابلة للاستثمار وتفاقم مشاكل الإسكان والبنية التحتية على مستوى العديد من الولايات ذات المكانة الاستراتيجية بالجزائر.

علما أن الجهات المسؤولة عن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تدرك جيدا الآثار المترتبة عن هذا العائق وقامت بالعديد من المحاولات لتخفيف من حدته والتقليص من الآثار المترتبة عنه، إذ قامت سنة 1994 باستحداث لجنة دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI) ولكنها لم تقم بتأدية الدور

الأساسي الذي كان من المنتظر أن تقوم به، مما أدى إلى تعويضها بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) سنة 2001. وتواصلت جهود الحكومات في إطار البرامج التنموية المختلفة من خلال استحداث العديد من الهيئات وسن التشريعات الداعمة مما أسفر عن 65 منطقة صناعية في حالة نشاط بمساحة إجمالية تفوق 27 ألف هكتار موزعة على 54 ولاية، كما تم منح ما يقارب 14700 قطعة أرض وهي غير مستغلة حسب ما تم التصريح به من قبل الوزير الأول في ديسمبر 2021¹. إلا أننا نجد أن مشكلة العقار تظل مطروحة ليومنا هذا، مما صعب على المستثمرين عملية التوسع في نشاطاتهم.

2.1.4.3. العوائق المرتبطة بالإجراءات الإدارية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كثيرا من هذا العائق الناجم أساسا عن سببين رئيسيين، أولهما كثرة الإجراءات والتعقيدات المرتبطة بالمعاملات الإدارية في جل الإدارات الجزائرية أما السبب الثاني فيعود إلى عقلية الفرد الإداري الذي لا يدرك خصوصية هذا النوع من المؤسسات نظرا لضعف تأهيل المورد البشري المتعامل مع أصحابها.

3.1.4.3. العوائق المتعلقة بالعملية التمويلية

يرتبط المشكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من المتغيرات والجهات لذا نجد أن أسبابه كثيرة ومتعددة منها ما يعد خارجي ولا يمكن لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التحكم فيه، كغياب البدائل التمويلية بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات التي تجد نفسها مجبرة في أغلب الأحيان على اللجوء إلى مصدر تمويلي وحيد وهو البنوك التجارية العمومية إلى جانب مصادرها الخاصة. علما أن البنوك العمومية تعد الممول الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر حيث تم منح 711 مليار دج كدعم من الدولة للاستثمار من خلال النفقات الموجهة لتخفيف نسب فائدة القروض الاستثمارية خلال الفترة (2011 – 2020)، كما تم منح قروض لأكثر من 342.700 ملف قرض منها 44 % في قطاع الصناعة بقيمة 2.413 مليار دج قدمت بين الفترة (2019 – سبتمبر 2021)². رغم ذلك نجد أن هذه البنوك تضع العديد من الشروط المجحفة أمام تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعاملها دون مراعات خصوصياتها وبخاصة فيما يتعلق بجانب الضمانات وارتفاع أسعار الفوائد المفروضة على القروض الممنوحة وهو ما تبرره البنوك بارتفاع مخاطر تمويل هذا النوع من المؤسسات، مما يدفعها إلى جانب ذلك إلى فرض الكثير من الإجراءات والوثائق التي تعتبرها ضرورية من وجهة نظرها لضمان استرجاع القروض، وهو ما ينجم عنه ضياع الكثير من الفرص الاقتصادية على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ كلمة الوزير الأول خلال اختتام أشغال الندوة الوطنية حول: "الإنعاش الاقتصادي: لرفع العراقيل عن الاستثمارات المنتجة"، (ديسمبر 2021)، عن الموقع: <https://premier-ministre.gov.dz/ar/post/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9->، يوم:

2023 /03/26

² المرجع نفسه.

إضافة إلى ما سبق فإننا نجد الجانب الداخلي والمتعلق أساسا بسوء التسيير بها خاصة داخل الإدارة المالية الذي قد يؤدي إلى سوء التخطيط وبالتالي عدم القدرة على تحديد الحجم الحقيقي لكمية التمويل المناسبة أو عدم القدرة على التفاوض مع المؤسسات المناحة للتمويل والذي قد يكون سببا في عزوفها عن منح التمويل المناسب في الوقت المناسب. وغيرها من الأسباب التي تعوق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعد العوامل السابقة مجتمعة عقبة حقيقية في وجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

4.1.4.3. العوائق المرتبطة بالمنافسة

إن المتتبع لتركيبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يمكنه أن يدرك جيدا عدم قدرتها على مواجهة المنافسة المحيطة بها سواء كانت داخلية من قبل المؤسسات الجزائرية كبيرة الحجم التي تنتج نفس المنتج أو منتجات بديلة لها، أو كانت منافسة أجنبية نتيجة لانفتاح السوق الجزائرية على الأسواق العالمية في ظل ضعف التأهيل لهذا النوع من المؤسسات من جهة وعدم القدرة على الصمود أمام أسعار سلع المنتجات الأجنبية خاصة الصينية منها التي تغزو الأسواق الجزائرية في العديد من المجالات.

إن العقبات السابقة العرض تبين أنه من الضروري أن تتخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الإجراءات اللازمة للحد من تأثيرها. بتحسين إدارة الموارد، والبحث عن حلول تمويل مبتكرة، والاستفادة من التكنولوجيا لتبسيط العمليات، تُمكّنها من تعزيز قدرتها التنافسية والبقاء في السوق. بالإضافة إلى ذلك، فالتعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات الداعمة يمكن أن يوفر الدعم اللازم للتغلب على التحديات المشتركة، مما يساهم في خلق بيئة أعمال أكثر ملاءمة للنمو والازدهار ينعكس إيجابا على مستويات التنمية بالجزائر.

2.4.3. أهم الوسائل المسخرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

في هذا الصدد، الجزائر كغيرها من الدول سعت جاهدة لتذليل مختلف الصعاب التي تعترض نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعملت جاهدة على تهيئة الظروف الملائمة لإنشاء واستمرار وتطور هذا النوع من المؤسسات بالاستعانة بهيئات متخصصة وبرامج تأهيل متعددة لمساعدة المؤسسات وتهيئة الظروف لنجاحها.

1.2.4.3. أهم هيئات الدعم المسخرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

سخرت الهيئات والسلطات المسؤولة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الهيئات الداعمة، هيأت لها جميع الظروف المالية والبشرية حتى تتمكن من تذليل الصعاب التي تواجهها ومن ثم تمكينها من تحقيق الدور المنتظر منها.

أولا. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشأت الجزائر وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1994، بعد أن كانت عبارة عن وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991، كخطوة تدل على بداية الاهتمام الحقيقي بهذا القطاع الاستراتيجي. ليتم بعد ذلك ادراجها ضمن صلاحيات العديد من الوزارات تماشيا مع أوليات البرامج التنموية كوزارة الصناعة والصناعات التقليدية، ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ووزارة الصناعة والمناجم. ليتم بعد ذلك استحداث وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بموجب المرسوم التنفيذي 20 - 54¹ المؤرخ في 25 فيفري 2020 والذي ضم في مواده 02، 03، 04، 05، 06 كل المهام الذي تضطلع بها الوزارة والوزير مكلف بها في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والناشئة خاصة تلك المبتكرة التي تنشط في المجال التكنولوجي. كما خصص المرسوم 20 - 55² المؤرخ في 25 فيفري 2020 الذي يضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة لرسم الهياكل الضرورية التي تساعد الوزارة على تحقيق الأهداف المنوطة بها. لتعود وتندرج مرة أخرى صلاحيات دعم هذه المؤسسات وتطويرها تحت لواء "وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني". التي وضعت برامج متعددة وأحدثت أجهزة دعم ومرافقة مختلفة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والعمل على تفعيل أدائه من خلال تحسين تنافسية المؤسسات من جهة أخرى.

ثانيا. وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار

في البداية تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 - 165 المؤرخ في 03 ماي 2005³. واعتبرت أداة الدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتولت بهذه الصفة عملية تقييم فعالية تطبيق برامج التأهيل واقتراح التصحيحات الضرورية عند الاقتضاء⁴.

¹ للتوسع أكثر في مضمون المرسوم التنفيذي رقم 20 - 54 وصلاحيات الوزارة المنتدبة يمكن العودة إلى:

- المرسوم التنفيذي رقم 20 - 54 المؤرخ في 25 فيفري 2020 المتعلق بتحديد صلاحيات الوزير المكلف بوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة في: 26 / 02 / 2020، ص - ص 6 - 9.

² للتوسع أكثر في مضمون المرسوم التنفيذي رقم 20 - 55 وآليات تنظيم وتسيير الوزارة المنتدبة يمكن العودة إلى:

- المرسوم التنفيذي رقم 20 - 55 المؤرخ في 25 فيفري 2020 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية بوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة في: 26 / 02 / 2020، ص - ص 9 - 14.

³ المادة 01، 02 من المرسوم التنفيذي رقم 05 - 165 المؤرخ في 03 ماي 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32، الصادرة في: 04 / 05 / 2005، ص 28.

⁴ المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 05 - 165 المؤرخ في 03 ماي 2005، مرجع سبق ذكره، ص ص 28، 29.

وقد مستها التعديلات في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017 فبعد أن كانت تعرف على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أصبحت "هيئة عمومية ذات طابع خاص تدعى في صلب النص "الوكالة" تكلف بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". لتتخصص مهمتها في تسيير البرنامج الوطني للتأهيل.

بعد ذلك تم تعويضها بالوكالة الحالية والتي تعرف "وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 170.18 المؤرخ في 12 شوال عام 1439 الموافق لـ 26 يونيو 2018 والذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها. وأصبحت الوكالة بموجبه تتولى تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنشاء المؤسسات وإنمائها وديمومتها، بالتنسيق مع القطاعات المعنية. وتكلف بجملة من المهام نذكر منها ما يلي¹:

- ♦ التشجيع على تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة هذا النوع من المؤسسات لدى البنوك والمؤسسات المالية؛

- ♦ تنفيذ برامج عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف لتحسين تنافسيتها من خلال دعم الابتكار والبحث والتطوير بها؛

- ♦ دعم تدويل هذا النوع من المؤسسات خصوصا من خلال التصدير والتحويل التكنولوجي والشراكة.

ونظرا للدور المنتظر من الوكالة تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 20. 331* المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي السابق الذكر رقم 170. 18 المؤرخ في 26 يونيو 2018، تم من خلاله القيام بعدة تعديلات تتعلق أساسا بالهيئات المسؤولة عن الوكالة وكيفية تنصيبها من خلال المادة 2 والمادة 3 مع إضافة المادة 4 لفصل ثالث تتم فيه أحكام المرسوم السابق يتعلق بالفروع المحلية للوكالة التي تتمثل في: بمشائل ومراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. مشائل المؤسسات: تعرف بأنها عبارة عن إطار متكامل لبيئة تتوفر على المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم، مخصصة لمساعدة أصحاب الأفكار أو المؤسسات المنشأة

1 المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 170. 18 المؤرخ في 26 يونيو 2018، الذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، الصادرة في: 04 / 07 / 2018، ص 12.

* للتوسع أكثر أنظر: المرسوم التنفيذي رقم 20. 331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 170. 18 المؤرخ في 26 يونيو 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة في 25 / 11 / 2020، ص 11. 13.

حديثا في إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتولى مهمة تنفيذ نظام دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي وتقديم الخدمات الخاصة بها من خلال ¹:

♦ تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات الاحتضان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة والتسريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة أو تلك التي لديها إمكانات نمو كبيرة؛

♦ توفير إيواء ظرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات؛

♦ القيام بأعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولاتية، بالتكامل مع الأجهزة الموجودة؛

♦ تقييم الإمكانيات المحلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف النسيج الصناعي؛

♦ تحديد فرص الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة المؤسسات الكبيرة، لا سيما الصناعية، بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار.

ب. مراكز الدعم والاستشارة: تعد مراكز الدعم والتسهيل والاستشارة من بين الأجهزة الداعمة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تسهر على تنفيذ برامج الوكالة ونظرا لأهميتها وبغية الارتقاء بالدور المنتظر منها، جاء المرسوم التنفيذي رقم 20 . 331 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية يوم 25 نوفمبر 2020 ليعرض بصورة أكثر وضوحا المهام التي تقوم بها هذه المراكز والتي نذكر منها مالي ²:

♦ دراسة وتحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاتصال مع مجموع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي بهدف اقتراح التكييفات المطلوبة للبرامج والأنظمة التي تنفذها؛

♦ اقتراح مشاريع للتطوير الجماعي أو النظم البيئية؛

♦ تنفيذ البرامج وأنظمة الدعم المحددة من طرف وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار بالاتصال مع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي، في مجال:

— عصرنة ودعم الابتكار الرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

— تطوير المناولة ودعم الاندماج الصناعي الوطني؛

— دعم ديمومة هذا النوع من المؤسسات والحفاظ عليها؛

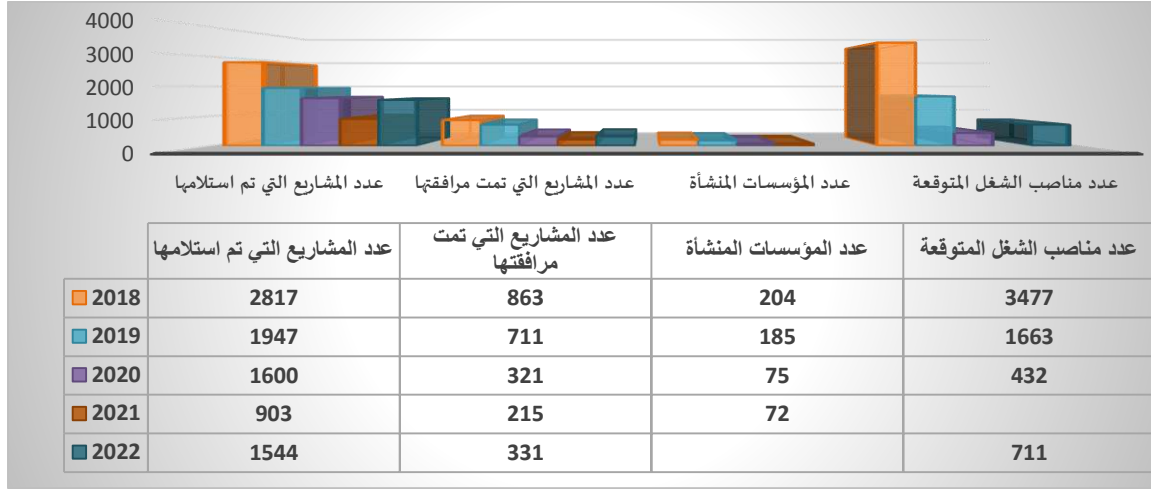
— تطوير النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ "وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار"، عن الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني: <https://www.industrie.gov.dz/adpmepi/>، يوم: 30 / 06 / 2019.

² المرسوم التنفيذي رقم 20 . 331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 18 . 170 المؤرخ في 26 يونيو 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة في: 25 / 11 / 2020، ص ص 11، 12.

حيث يمكن عرض حصيلة النشاطات الخاصة بهذه المراكز من خلال استعراض الشكل التالي:

الشكل رقم 6.3: حصيلة نشاطات مراكز الدعم والاستشارة للفترة (2018 – 2022)



Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et des mines, Alger, Algérie, pour les années 2018, 2019.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, Alger, Algérie, pour les années Avril 2020, mai 2021, avril 2022.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

إن التمعن في الشكل أعلاه يمكننا من ملاحظة تراجع مساهمة مراكز الدعم والتسهيل منذ نشأتها سنة 2018 ، إذ انخفضت مرافقتها للمشاريع بنسبة 61.64 % الأمر الذي أدى إلى تسجيل انخفاض بنسبة تفوق 79.55 % في مناصب الشغل المتوقعة وهذا الانخفاض يمكن إرجاعه أساس إلى الظروف السياسية العامة التي مرت بها الدولة الجزائرية سنة 2019 والتي تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال السنتي اللاحقتين بفعل جائحة كوفيد – 19، مما أدى إلى عزوف الشباب الجزائري وأصحاب المشاريع عن التوجه لهذه المراكز الداعمة.

إن الأرقام في الشكل أعلاه تمكننا من ملاحظة أن مراكز الدعم والتسهيل لا تسهم بشكل فعال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا ما تمت مقارنتها مع العدد الإجمالي لهذا النوع من المؤسسات خلال ذات الفترة (2018 – 2022). حيث يقدر عدد المؤسسات بـ 1359803 مؤسسة - بين عامة وخاصة - سنة 2022 في نجد أن 331 مؤسسة فقط تمت مرافقتها من قبل مراكز الدعم والاستشارة ما نسبته 0.024 % من إجمالي المؤسسات سنة 2022، ويمكن تفسير ذلك بكثرة الإجراءات المطلوبة التي تثقل كاهل المستثمر الصغير من جهة ، إلى جانب جهله بالخدمات التي توفرها هذه المراكز وعدم تواجدها في كل الولايات من جهة أخرى فهي تتواجد على مستوى 28 ولاية فقط من أصل 54 ولاية جزائرية.

ثالثا. حاضنات المؤسسات

تعد الحاضنات أحد أهم الهيئات التي يمكن أن تؤدي دورا فعالا في انجاز مخطط الأعمال التقني . اقتصادي والعمل على تأطير ودعم المشاريع المبتكرة خاصة بالنسبة لحاملي الشهادات من أجل مرافقتهم في إنشاء مؤسساتهم الخاصة. ويمكن عرض الحصيلة النهائية للفترة لها (2018 – 2022) فيما يأتي:

الجدول رقم 27.3: حصيلة نشاطات حاضنات المؤسسات للفترة (2018 – 2022)

عدد المشاريع المستقبلية	عدد المشاريع المقيمة	عدد المؤسسات المنشأة	مناصب العمل المتوقعة	
2018	-	186	93	539
2019	467	85	61	463
2020	511	77	41	169
2021	1915	135	72	423
2022	2142	278	114	634

Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et des mines, Alger, Algérie, pour l'année 2018, 2019.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, Alger, Algérie, pour les années Avril 2020, mai 2021, avril 2022.
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

إن قراءة الاحصائيات المسجلة في الجدول أعلاه والتمعن فيها يمكننا من الوقوف على تراجع مساهمة حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى سنة 2020 مقارنة بسنة 2018 والذي يعود أساسا لنفس الأسباب المذكورة سابقا فيما يتعلق بمراكز الدعم والتسهيل والاستشارة. غير أننا نسجل ارتفاعا ملحوظا سنتي 2021 و 2022 بخاصة فيما يتعلق بزيادة التوجه نحو هذه الهيئات إذ بلغ عدد الملفات التي استقبلتها 17 حاضنة على المستوى الوطني 2142 ملف سنة 2022 بزيادة في معدل الاستقبال تفوق 358 % مقارنة بسنة 2019. أسفرت عن زيادة في عدد المشاريع المحتضنة المنشأة ومناصب الشغل المتوقعة خلال سنة 2022. ويرجع ذلك أساسا لزيادة الوعي بأهمية اللجوء إلى الحاضنات على مستوى هيئات الدعم وكذا الجامعات التي لعبت دورا أساسيا في ذلك.

رابعاً. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

نظراً لعدم تمكن وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI* من تحقيق الأهداف المرجوة منها منذ نشأتها تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993، والمتمثلة أساساً في تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات. أدى ذلك إلى بروز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، وتم ذلك بهدف تركيز الجهود لترقية الاستثمار. وفي إطار تطبيق التشريع الجديد فإن وكالة ANDI تتكفل بالمستثمرين سواء كانوا محليين أم أجانب وتمكنهم من تنفيذ مشاريعهم وضمان متابعة وترقية الاستثمار¹.

تتولى الوكالة القيام بالمهام التالية²:

- ♦ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛
- ♦ تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛
- ♦ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- ♦ الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال؛
- ♦ تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

أما بالنسبة لإنجازات الخاصة بالوكالة فيمكننا تقديم الجدول الآتي والذي يوضح أهم الأرقام الخاصة بسنتي 2020 و2021:

* APSI : Agence de Promotion, de Soutien et de Suivi de l'Investissement

** ANDI : Agence Nationale de Développement de l'Investissement

¹ الأمر رقم 03.01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في: 22/08/2001، ص. 4.9.

² "مهام الوكالة الوطنية للاستثمار" عن الموقع الرسمي للوكالة : <http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi> يوم: 2019/10/15.

الجدول رقم 28.3: إنجازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لسنتي 2020 و2021

قطاع النشاط	النقل	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الزراعة	المجموع
2020	26019	11473	13587	5945	1238	1217	1437	60916
2021	16	382	980	179	94	119	107	1877
التطور سنة 2021	(99.84)	(96.67)	(92.79)	(96.99)	(92.40)	(90.22)	(92.55)	(96.92)
المشاريع المصممة								
2020	1063087	1409676	9065273	1845681	1327593	268814	341134	15321258
2021	1379	59598	275525	25073	79411	51448	33593	526027
التطور سنة 2021	(99.87)	(95.77)	(96.96)	(98.64)	(94.02)	(80.86)	(90.15)	(96.57)
المبالغ المستثمرة (مليون)								
2020	141514	238368	560065	123638	74190	28785	56905	1223465
2021	148	4862	28417	3170	4892	3709	1513	46711
التطور سنة 2021 (%)	(99.89)	(97.96)	(94.93)	(97.44)	(93.40)	(87.11)	(97.34)	(96.18)
عدد العمال								

Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, Alger, Algérie, pour les années mai 2021, avril 2022.

إن الجدول أعلاه يوضح أن عدد المشاريع المسجلة سنة 2021 بلغ 1877 مشروع بمبلغ إجمالي يقدر بـ 526027 مليون دج مع توفير 46711 فرصة عمل. تركز أساسا في قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية بنسبة 52.21 % و 20.35 % من إجمالي عدد المشاريع على التوالي. تجدر الإشارة كذلك إلى أن جميع النقاط المسجلة سنة 2021 في تراجع ملحوظ مقارنة بسنة 2020 - التي شهدا تزايدا ملحوظا للمستثمرين - وذلك كالآتي:

— (96.92%) من حيث عدد المشاريع المسجلة؛

— (96.57%) من حيث المبالغ المستثمرة؛

— (96.18%) من حيث الوظائف.

ويمكن إرجاع ذلك أساسا للظروف الاستثنائية التي تعايشتها معها الجزائر - على غرار دول العالم - أثناء فترة كوفيد - 19 التي أدخلت الاقتصاد الجزائري في حالة من الركود أدت لتعطيل العديد المشاريع وحتى عزوف الكثير من المستثمرين عن التوجه للوكالة خوفا من حالة عدم الاستقرار التي عاشتها الجزائر.

وفي إطار مواكبة التطورات والتغيرات الحالية في الاقتصاد الجزائري وبصدور القانون رقم 22.18 المتعلق بالاستثمار¹، وفي مادته 05 و 06 تم تعويض وكالة (ANDI) بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)* والتي تعرف بأنها "هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تعمل تحت وصاية الوزير الأول، تختص بدعم ومرافقة المستثمرين الوطنيين والأجانب في تجسيد مشاريعهم الاستثمارية"². والتي أوكلت إليها المهام الآتية³:

- ♦ ترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر، بالاتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج؛
- ♦ إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم؛
- ♦ ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر؛
- ♦ تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها؛
- ♦ مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره؛
- ♦ تسيير المزايا بما فيها تلك المتعلقة بحافزة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار هذا القانون؛ متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية.

خامسا. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكثير من العقبات التي تحول دون الحصول على التمويل المناسب في الوقت المناسب عند توجهها للاقتراض من البنوك التجارية، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالضمان الذي عادة ما يفتقده هذا النوع من المؤسسات. لذا تم انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)** بموجب المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002. يهدف إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ القانون رقم 22 - 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادرة في: 28 / 07 / 2022، ص - ص 5 - 10.

* AAPI : Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement.

² "التعريف بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار" عن الموقع الرسمي للوكالة: <https://aapi.dz/ar/presentation-de-laapi-ar/> ، يوم: 17 / 02 / 2023.

³ المادة 18 من القانون رقم 22 - 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 يتعلق بالاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 07.

** FGAR : Fonds de GARantie des crédits aux PME.

أن تنجزها كما هو محدد في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12/12/2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹. انطلق نشاطه بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

كما يهدف الصندوق إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك².

أما بالنسبة للإنجازات الخاصة بالصندوق فيمكننا تقديم الجدول الآتي والذي يوضح وضعية العامة للملفات المدروسة منذ 2004 إلى غاية ديسمبر 2019.

الجدول رقم 29.3: وضعية الملفات المدروسة من طرف FGAR منذ سنة 2004 إلى غاية 2019/12/31

شهادات الضمان**	عروض الضمان*	
1759	3639	عدد الضمانات الممنوحة
48294	130786.06	التكلفة الإجمالية للمشاريع (مليون دج)
89952	298648.98	قيمة القروض المطلوبة
53.69%	43.79 %	المعدل المتوسط للتمويل المطلوب

* عروض الضمان: الاتفاق المبدئي على منح الضمان.

** شهادات الضمان: منح الضمان مع اكتمال التمويل البنكي ويتحول إلى التزام نهائي بالنسبة لـ FGAR.

Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

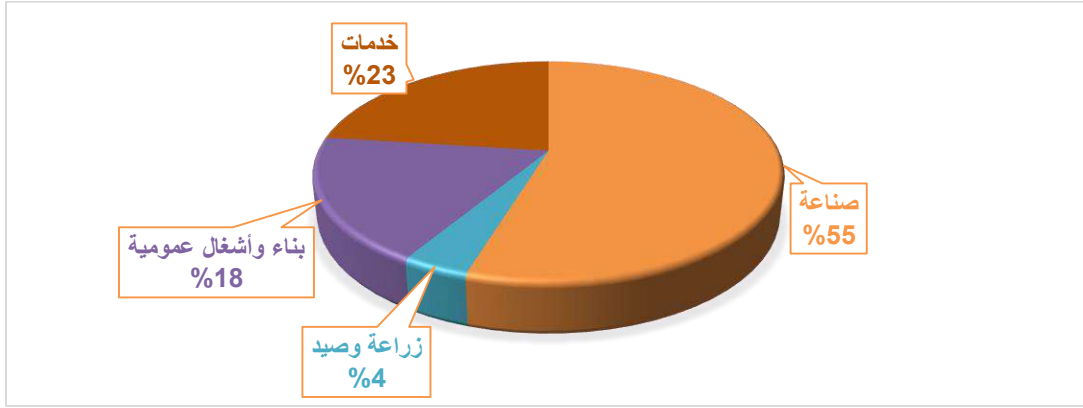
تبين معطيات الجدول أعلاه أنه رغم تحصل 3639 مشروع عن الموافقة المبدئية لمنح الضمان إلا أننا نسجل ما نسبته 48.34% فقط ممن تحصلوا على شهادات الضمان، كما أن المعدل المتوسط للضمانات الممنوحة يقدر بـ 53.69% بالنسبة لشهادات الضمان الممنوحة.

تنشط المشاريع السابقة في العديد من القطاعات كما هو موضح في الشكل الآتي:

¹ المادة 02، 03 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الموافق لـ 11/11/2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة في: 13/11/2002، ص 13.

² "أهداف صندوق الضمان"، عن الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: <https://www.fgar.dz/portal/ar/content/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86> ، يوم: 15/10/2019.

الشكل رقم 7.3: توزيع عروض الضمان المقدمة حسب قطاع النشاط من قبل صندوق FGAR إلى غاية 31 / 12 / 2022



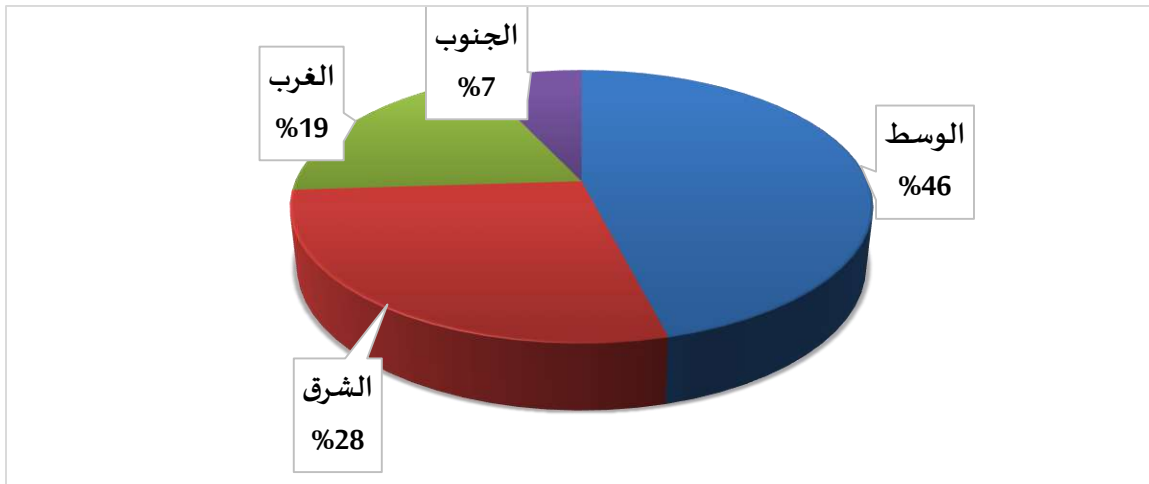
Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

يبين الشكل أعلاه أن 55 % من المشاريع التي قدمت لها الموافقة المبدئية تنشط في المجال الصناعية يليها قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية بنسب 23 % و 18 % على التوالي ، بينما نسجل فقط 4 % بالنسبة لتلك التي تنشط في مجال الزراعة والصيد.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التوزيع غير العادل للمشاريع المتحصلة على الموافقة المبدئية أو المشاريع التي تمكنت من الحصول على شهادات الضمان كما هو موضح في الشكل التالية:

الشكل رقم 8.3: توزيع عروض الضمان المقدمة حسب المنطقة من قبل صندوق FGAR إلى غاية 31 / 12 / 2022



Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

يبين الشكل أعلاه تركيز 46 % من إجمالي العروض على مستوى الوسط، تليه المنطقة الشرقية باستحواذها على 28 % ثم الغرب، ليحتل الجنوب المرتبة الأخيرة بنسبة 7%.

سادسا. صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم انشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي رقم 134-04 المؤرخ في 19/04/2004، المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME* برأسمال قدره 30 مليار دينار في شكل شركة ذات أسهم. علما أن هذا الصندوق بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006. يهدف أساسا إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات سواء المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها¹.

تجدر الإشارة أنه بموجب المادة 36 من قانون المالية التكميلي لسنة 2011 الموافق لـ 18 جويلية 2011، يؤهل CGCI-PME اعتمادات الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسيير صناديق الضمان المتخصصة الموجهة لضمان تمويل مختلف قطاعات النشاطات، لحساب الدولة ولكل هيئة أخرى ممولة. حيث يتم تسيير هذه الصناديق في إطار اتفاقية تكتب بين الصندوق والممول². أما المخاطر المغطاة من طرف CGCI-PME فقد حددت في المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 04 - 134 كما يلي:

♦ عدم تسديد القروض الممنوحة؛

♦ التسوية أو التصفية القضائية للمقترض.

وتنصب تغطية المخاطر على آجال الاستحقاق بالرأسمال وكذا الفوائد المستحقة طبقا للنسب المغطاة. ويحدد مستوى تغطية الخسائر بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند الإنشاء ونسبة 60% في حالات التوسع والتجديد. وعليه يتم إعداد مبلغ علاوة تغطية الخطر بطريقة تسمح بضمان مستوى توازن استغلال الصندوق. وتحدد العلاوة المستحقة المتعلقة بتغطية الخطر بنسبة أقصاها 0.5% من القرض المضمون المتبقي. وتسدها المؤسسة سنويا من هذا الأخير ويتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق³.

أما بالنسبة للحصيلة المقدمة من قبل الصندوق إلى غاية 31 ديسمبر 2019 فيمكن عرضها من خلال الجدول الآتي:

* CGCI-PME : Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement - PME

¹ المادة 04 من المرسوم الرئاسي 134-04، المؤرخ في 19 أبريل 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في: 28/04/2004، ص 31.

² المادة 36 من القانون رقم 11.11 المؤرخ في 18 جويلية 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 40، الصادرة في: 20/07/2011، ص 12.

³ المادة 13، 14، 15 من المرسوم الرئاسي 134-04 المؤرخ في 19 أبريل 2004، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الجدول رقم 30.3: إنجازات CGCI-PME إلى غاية 31 ديسمبر 2022

النسبة (%)	قيمة القرض	النسبة (%)	عدد الملفات	فئة الائتمان	التوزيع حسب الفئات الائتمانية
14	4 282 862 078,12	59	298	$0 \leq 30$ مليون دج	
18	5 640 222 206,82	20	103	$30 \leq 100$ مليون دج	
69	21 647 079 738,82	21	104	أكثر من 100 مليون دج	
100	31 570 164 023,76	100	505	المجموع	

Source : élabore par moi-même à partir de :

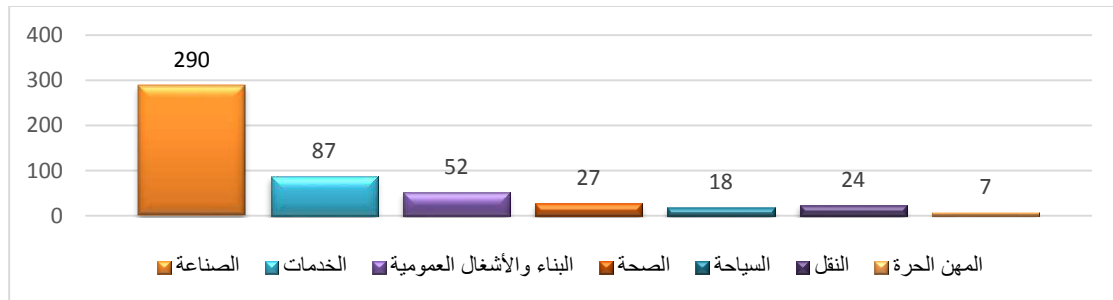
- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

يظهر الجدول أعلاه أن توزيع ضمانات القروض يتركز بنسبة عالية في فئة القروض ذات القيمة أقل من 30 مليون دج والذي يمثل ما نسبته 59 % من إجمالي عدد الملفات، أما من الناحية المالية فإنه يمثل فقط ما نسبته 14 % من إجمالي القروض المضمونة. وهذا الترتيب من حيث عدد الملفات يدعم إحصائيات وزارة الصناعة إذ نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أغلبها مؤسسات مصغرة بنسبة تفوق 98%.

في المقابل يمكن اعتبار نسبة ضمانات القروض الخاصة بفئة القروض التي تفوق أو تساوي 30 مليون دج، عالية نسبيا تمثل ما نسبته 41 % (20 + 21) من إجمالي عدد الملفات المضمونة ونسبة أكبر من الناحية المالية تصل إلى 87 % (18 + 69) من إجمالي قيمة القروض المضمونة. كما تجدر الإشارة إلى أن ضمانات القروض الممنوحة تتركز في العديد من القطاعات كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 9.3: توزيع ضمانات القروض الممنوحة المقدمة حسب قطاع النشاط من قبل CGCI-PME

إلى غاية 31 / 12 / 2022



Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

تشكل القطاعات المذكورة في الشكل السابق الجزء الأساسي من محفظة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى غرار السنوات الماضية نجد أن الصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية تمثل ما نسبته 85 من عدد الملفات المضمونة، تحل ضمنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية 57 من إجمالي القروض التي تكون استثماراتها مدعومة من قبل CGCI-PME الأمر الذي من شأنه دعم القطاع الصناعي في الجزائر في العديد من النواحي مثل الصناعة الاستخراجية، وصناعة المواد الغذائية وصناعة النسيج والأثاث وصناعة الأدوية والمستحضرات شبة الطبية ..الخ.

كما نسجل إلى غاية 31 ديسمبر 2022، التوزيع الجغرافية للاستثمارات تبرز تفاوتاً واضحاً في مستويات الاستثمار عبر المناطق الأربعة الكبرى في البلاد. تحتل منطقتا الشرق والوسط الصدارة بنسبة 39.60% و 27.72% على التوالي، بينما تسجل منطقتا الغرب والجنوب نسبتي 24.36% و 8.32% على التوالي. يلاحظ استقرار النشاط في منطقة الجنوب حول نسبة 8% مقارنة بالفترات السابقة¹.

سابعاً. الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية

الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية NESDA* أو ما يطلق عليها سابقاً بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ** ANSEJ التي استحدثت بموجب المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم الوكالة بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وتسهر على متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع إلى جانب القيام بتقديم العديد من الاستشارات، خاصة تلك المتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض، كما سعت الوكالة جاهدة لإقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية². غير أن صدور المرسوم التنفيذي رقم 20. 329 في 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 96-296³ تضمن تحديد قانونها الأساسي الجديد للوكالة وغير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. كما جاء كذلك في المادة 2 من ذات المرسوم التنفيذي تحويل المهام التي كان يشرف عليها كل من "الوزير المكلف بالتشغيل" و "الوزير المكلف بالعمل والتشغيل" إلى "الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة".

¹ Bulletin d'information économique, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023, P 22.

* NESDA : National Entrepreneurship Support and Development Agency.

** ANSEJ : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

² المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة في: 22 / 09 / 1996، ص 12.

³ المادة 01 من المرسوم التنفيذي 20. 329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي وغير تسميتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة في: 25 / 11 / 2020، ص 9.

في هذا السياق أصبحت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تضطلع بالعديد من المهام التي نذكر من بينها ما يلي¹:

- ♦ تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبى احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني؛
- ♦ تسهر على عصنة وتقيدس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛
- ♦ تعد وتطور أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشاري، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛
- ♦ تشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة.

وحتى تستجيب أكثر الوكالة للمهام المسطرة سابقا (التي كلفت بها ansej سابقا) تم استحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98 . 200 المؤرخ في 9 يونيو 1998 الذي تضمن استحداث الصندوق وتحديد قانونه الأساسي، موطنه لدى الوكالة ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، هدفه الأساسي ضمان القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع باختلاف طبيعتها، بعد حصولهم على موافقة الوكالة في حدود 70 من باقي الديون المستحقة من الأصول². غير أن التغييرات التي مست سير ANSEJ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20 . 229 سنة 2020 السابق، استوجب ادخال بعض التغييرات على مهام وكيفية تسيير صندوق الكفالة لضمان أخطار القروض الممنوحة. وتم ذلك بموجب المرسوم التنفيذي 20 . 330 سنة 2020. حيث أنه إضافة إلى الهدف السابق وبعد تعويض البنوك، يتولى الصندوق مهمة مرافقة ومتابعة الشباب ذوي المشاريع المتعثرين في تسديد قروضهم البنكية، ثم يقوم بتحصيل هذه الديون البنكية المستحقة لدى الشباب أصحاب المشاريع المتعثرين بعد تحويل الحقوق التي تحوزها البنوك إلى الصندوق ويكلف الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة بالإشراف عليه بدل الوزير المكلف بالتشغيل³.

أما بالنسبة لإنجازات الوكالة منذ نشأتها إلى غاية 31 ديسمبر 2021 وهي آخر الاحصائيات المقدمة من قبل وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني حتى ماي 2024 فيمكن عرضها من خلال الجدول الآتي:

¹ المادة 01 من المرسوم التنفيذي 20 . 329، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² المادة 1، 2، 3، 4 المرسوم التنفيذي رقم 98 . 200 المؤرخ في 9 جوان 1998، والمتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة في: 14 /06/1998، ص 8.

³ المادة 1، 2 من المرسوم التنفيذي 20 . 330 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والمتضمن احداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة في: 25 /11/2020، ص ص 10، 11.

الجدول رقم 31.3: حوصلة نشاطات NESDA منذ نشأتها إلى غاية 2021/12/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة (%)	عدد مناصب الشغل المستحدثة	مبلغ الاستثمار (دج)
الزراعة	59 894	15.13	141 567	225 231 049 937
الصناعات التقليدية	43 663	11.03	127 638	112 368 363 963
البناء والأشغال العمومية	36 162	9.14	104 505	140 807 307 625
الموارد المائية	570	0.14	2 079	3 393 895 933
الصناعة	30 348	7.68	86 216	148 335 635 733
الصيانة	11 395	2.88	26 105	32 471 485 197
الصيد البحري	1 136	0.29	5 563	7 539 558 396
المهن الحرة	13 055	3.30	29 237	37 138 891 715
الخدمات	110 355	27.888	256 992	364 077 572 304
النقل	89234	22.54	164623	228235824431
المجموع	395 812	100	944 525	1 299 599 585 235

Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

من خلال الجدول أعلاه، أنجد أن الوكالة منذ نشأتها إلى غاية 31 ديسمبر 2021 قامت بتمويل 395812 مؤسسة بنسبة تعادل 30.77 % من إجمالي عدد المؤسسات سنة 2021 وهي نسبة معتبرة نوعا ما، بقيمة تقدر بـ 1 299 599 585 235 دج مما سمح بتوفير 944525 منصب عمل بنسبة 30.13 % من إجمالي مناصب العمل المصرح بها سنة 2021.

ثامنا. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM * بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المؤرخ في 2004/01/22. تهدف إلى دعم المستفيدين من القروض من خلال تقديم الاستشارة لهم ومرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم. من خلال العمل على تحقيق ما يلي¹:
- ♦ رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة؛
 - ♦ تنمية روح المقاولاتية، لتحل محل الاتكالية، وبالتالي تساعد على الاندماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
 - ♦ دعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال؛
 - ♦ متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
 - ♦ تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات المصغرة؛
 - ♦ دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.
- ولتحقيق الأهداف السابقة تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تقديم جملة من الخدمات المالية والخدمات غير المالية وذلك وفق ما يلي:
- أ. الخدمات المالية لوكالة ANGEM: تقوم الوكالة بتسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج موجهة لخلق نشاطات التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك. حيث تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة و جلب اهتمام فئة معينة من المجتمع². والجدول الموالي يعرض مختلف الصيغ التمويلية المقدمة من قبل الوكالة:

* ANGEM : Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit.

¹ "أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، عن الموقع الرسمي للوكالة: <https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions>، يوم: 2019/12/28.

² "صيغ تمويل ANGEM"، عن الموقع الرسمي للوكالة: <https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit>، يوم: 2019/12/29.

الجدول رقم 32.3: أنماط التمويل وفق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0 %	–	100 %
لا تتجاوز 250000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0 %	–	100 %
لا تتجاوز 1000000 دج	كل الأصناف	1 %	70 %	29 %

المصدر: "صيف تمويل ANGEM"، عن الموقع الرسمي للوكالة: <https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/>، يوم: 2019/12/20.

وعليه يمكن القول أن الوكالة تؤدي دورها من خلال صيغتين تمويليتين كالآتي¹:

- ♦ **الصيغة الأولى: قرض لشراء المواد الأولية:** هذه الصيغة تتيح قروضاً بدون فوائد مباشرة من الوكالة لشراء مواد أولية (AMP) *، لا تتجاوز قيمتها 100,000 دج، مع إمكانية وصولها إلى 250,000 دج في ولايات الجنوب. تستهدف هذه القروض الأشخاص الذين يمتلكون معدات وأدوات صغيرة ولكنهم بحاجة لتمويل لشراء المواد الأولية لإعادة بعث أو إنشاء أنشطتهم. مدة التسديد بها تقدر بـ:
 - 36 شهراً للقروض بقيمة 100,000 دج؛
 - 54 شهراً للقروض بقيمة 250,000 دج.
- ♦ **الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة-بنك-مقاول) :** هذه الصيغة تتضمن قروضاً ثلاثية الأطراف، حيث يسهم البنك والوكالة والمقاول في تمويل مشاريع إنشاء الأنشطة بتكلفة تصل إلى 100,000,000 دج. وتوزيع النسب ضمنها وفق الآتي:
 - قرض بنكي: 70 %.
 - سلفة الوكالة بدون فوائد: 29 %.
 - مساهمة شخصية: 1 %.
 أما مدة التسديد بها فهي كالآتي:
 - 8 سنوات للقرض البنكي، مع فترة تأجيل تسديد تبلغ 3 سنوات.
 - 3 سنوات للقروض بدون فوائد الممنوحة من الوكالة.

¹ "الخدمات الممنوحة من طرف وكالة ANGEM"، عن الموقع الرسمي للوكالة: <https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/>، يوم: 2019/12/20.

* AMP: Achat de Matières Premières

للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400000 دج إلى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011.

ب. الخدمات غير المالية لوكالة ANGEM: إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين. والهدف هو الدعم، إلى أقصى حد ممكن، واستمرارية الأعمال، لهذا، فالوكالة توفر لهم¹:

- ♦ الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع؛
- ♦ مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط؛
- ♦ متابعة جوارية جدية، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها؛
- ♦ دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة والتربية المالية؛
- ♦ اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة؛
- ♦ وضع موقع في الأنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

أما بالنسبة للحصول على المقدمة من قبل ANGEM منذ نشأتها إلى غاية 31 ديسمبر 2022 فيمكن عرضها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 33.3: حوصلة نشاطات ANGEM منذ نشأتها في 2004 إلى غاية 2019/12/31

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	قيمة القروض الممنوحة	الحصة (%)
الفلاحة	130 686	9 324 426 360,57	13.52
الصناعات المصغرة	381 421	20 026 848 333,81	39.47
البناء والأشغال العمومية	86 120	7 948 149 128,80	8.91
الخدمات	191 098	18 169 609 984,78	19.78
الصناعات التقليدية	170 180	10 419 420 276,40	17.61
التجارة	5 799	1 463 980 480,94	0.60
الصيد البحري	998	139 609 807,40	0.10
المجموع	966 302	67 492 044 372,70	100

Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

¹ "الخدمات الممنوحة من طرف وكالة ANGEM"، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن الوكالة استطاعت منذ نشأتها تقديم 919985 قرض بقيمة 60693865766 دج، ما يقارب 40 % من هذه القروض موجه للمؤسسات التي تنتمي للصناعة المصغرة التي يقل عدد عمالها عن ثلاثة الأمر الذي يسهم بشكل مباشر في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود ذلك أساسا لخاصية الصيغتين التمويليتين التي تقدمهما الوكالة.

تاسعا. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تم إنشاء الـ CNAC * بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 - 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، حددت مهامه في مساعدة العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30 و 50 سنة) الذين فقدوا وظائفهم. علما أن الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دج مع تقديم الاستشارة والمساعدة من خلال تكوين أصحاب المشاريع عن طريق إقامة دورات تدريبية بالإضافة إلى التكفل بالبطالين أصحاب المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة 1.

علما أنه بتاريخ جانفي 2022 أسندت تسيير الجهاز للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" التابع للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة وعليه يواصل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تحصيل القروض الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و 55 سنة وذلك طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 22-45 مؤرخ في 16 جمادي الثانية عام 1443 الموافق 19 جانفي سنة 2022 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 جويلية سنة 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 2.

تستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا، على صيغتين ** :

- ♦ صيغة التمويل الثلاثي، تتألف من صاحب المشروع والبنك والصندوق، من خلال التركيبة التالية 3:
- مساهمة شخصية لصاحب المشروع: 1-2 % من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- قرض غير المكافئ ممنوح من طرف CNAC: 28-29 % من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- قرض بنكي: 70 % بفوائد مخفضة بنسبة 100 %.

* CNAC : Caisse Nationale d'Assurance Chômage.

¹ "تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة"، عن الموقع الرسمي للصندوق :

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx، يوم: 2019/12 /30.

² "دعم إحداث وتوسيع النشاطات من قبل البطالين ذوي المشاريع البالغين بين ثلاثين وخمسين سنة"، عن الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx ، يوم: 2023/03 /23.

** أنظر الملحق رقم (03): كيفية تمويل المشروع في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

³ " guide du promoteur", publication de la Caisse Nationale d'Assurance Chômage, Alger, Algérie, P P 23.

- ♦ صيغة التمويل الذاتي: يُمكن للبطلين ذوي المشاريع إحداث مؤسسة مصغرة، ممولة كلية من أموالهم الخاصة حيث يستفيدون من جميع الامتيازات الجبائية المقررة في ذات الجهاز. فيما يتعلق بحصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، فالجدول ادناه يوضح وضعية المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط كالتالي:

الجدول رقم 34.3: حوصلة نشاطات CNAC منذ نشأتها إلى غاية 2022/12/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة	مبلغ الاستثمار (مليون دج)
الفلاحة	26977	63830	113 742,15
الصناعات التقليدية	16668	43115	55 316,53
البناء والأشغال العمومية	8949	28466	37 603,67
الموارد المائية	372	1255	2 627,35
الصناعة	12950	37547	61 498,81
الصيانة	1027	2483	3 319,15
الصيد البحري	626	2231	4 211,68
المهن الحرة	1772	3822	7 940,98
الخدمات	32390	68986	118 276,43
النقل	58471	88765	150243,42
المجموع	160202	340500	554 780,18

Source : élabore par moi-même à partir de :

- **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.

الجدول السابق يوضح أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ نشأته حتى 31 ديسمبر 2022 قام بتمويل 160202 مشروع بقيمة إجمالية تفوق 554 مليار دج، تمكن من خلالها في المساهمة في استحداث 340500 منصب عمل. احتلت مشاريع النقل بنوعها (نقل البضائع ونقل الأشخاص) الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة التمويلية بنسب 36.50 % و 27.08 % على التوالي.

وعليه من خلال ما سبق يمكننا ملاحظة الاهتمام الكبير للسلطات الوصية الذي يظهر من خلال تعدد الهيئات المسخرة التي تدعم هذا النوع من المؤسسات في العديد من المجالات هدفها الأساسي الارتقاء بدورها اتجاه التنمية في الجزائر.

2.2.4.3. أهم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

تبنت الجزائر العديد من البرامج التأهيلية بعضها كان وطني بحث وبعضها الآخرأتي في إطار الشراكة الأوروبية، نذكر أهمها ضمن العنصر الآتي.

أولا. برنامج التأهيل الصناعي للفترة (2002 . 2006)

صدر قانون المالية لعام 2000 ليعلن عن إنشاء حساب خاص مخصص بشكل رئيسي لتقديم المساعدات المالية لدعم عمليات تأهيل المؤسسات الصناعية والمؤسسات المرتبطة بالصناعة، وذلك تحت إشراف "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" وبرعاية اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية. يتضمن هذا الإجراء مرحلتين أساسيتين هما¹:

- ♦ المرحلة الأولى: التشخيص الاستراتيجي للمؤسسة: يتم في هذه المرحلة إجراء تشخيص شامل ومخطط له لتحديد الموقع الاستراتيجي للمؤسسة في ظل المنافسة الداخلية والخارجية، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف. ليتم بعد ذلك وضع خطة تأهيل تهدف إلى تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسة.
- ♦ المرحلة الثانية: تنفيذ إجراءات برنامج التأهيل: تبدأ هذه المرحلة بعد أن تصادق اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية على مخطط التأهيل. تشمل هذه المرحلة العديد من الإجراءات التنفيذية الضرورية لتحسين أداء المؤسسات الصناعي. وتعد هذه المرحلة حاسمة لضمان تحقيق الأهداف المحددة في مخطط التأهيل وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية في السوقين المحلي والدولي.

علما أن المؤسسات التي تريد الاستفادة من البرامج لابد أن تتوفر بها الشروط التالية²:

- ♦ الملكية والجنسية : أن تكون المؤسسة جزائرية ولديها سجل تجاري صالح يحمل رقم تعريف ضريبي؛
- ♦ فترة النشاط : أن تكون المؤسسة قد مارست نشاطها لأكثر من 3 سنوات على الأقل؛
- ♦ القطاع : أن تنتمي المؤسسة إلى القطاع الصناعي أو تقدم خدمات مرتبطة بالصناعة؛
- ♦ عدد العمال : أن يكون لديها على الأقل 30 عاملاً، وفي حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن يكون لديها على الأقل 10 عمال؛
- ♦ الأداء المالي : أن تكون معايير الأداء المالي للمؤسسة موجبة.

¹ مليكة زغيب، حياة نجار، "إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرية والعمولة: نظرة مستقبلية"، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الوطني الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي: 22 و 23 أبريل 2003، ص 136.

² "projet dispositif de Mise à Niveau", publications du Fonds de promotion de la compétitivité industrielle, ministère de l'industrie et de la restructuration, Alger, Algérie, 2000, P21.

كما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن إجراءات التأهيل ضمن هذا البرنامج تتم وفقا لمرحلتين، وعليه فعملية التقييم ستتم وفقا لكل مرحلة كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 35.3: نتائج برنامج التأهيل الصناعي للفترة (2002 . 2006)

نوع الملفات	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	المجموع
المقبوضة	235	171	406
المعالجة	230	166	396
المحتفظ بها	155	135	290
المرفوضة	75	31	106
المقبولة	89	54	143
المعالجة	89	53	142
المستفيدة	85	52	137
المرفوضة	04	01	50

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على:

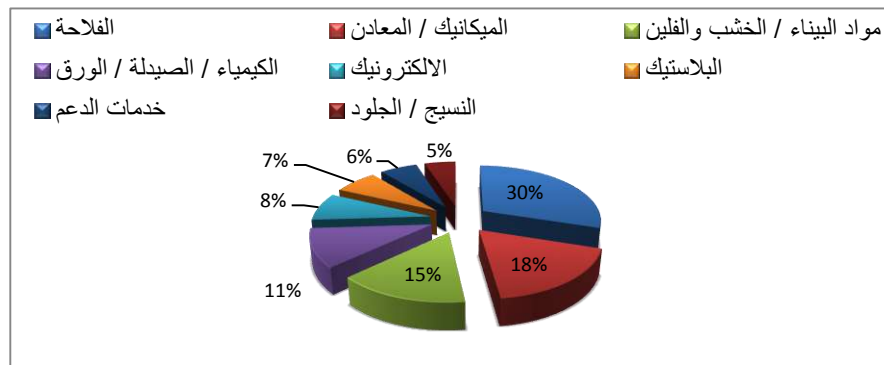
— حسين يحيى، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص - ص 225 - 227.

يمكننا تحليل نتائج الجدول أعلاه حسب كل مرحلة من مراحل برنامج التأهيل كالاتي:

— شهد برنامج التأهيل في مرحلة التشخيص إقبالا ضعيفا، حيث استقبلت اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية 406 ملفات. بعد عملية المعالجة، تم الاحتفاظ بـ 290 ملف فقط، منها 53.45% تخص المؤسسات العمومية. كما تم رفض 106 ملفات، أي بنسبة 26.76%، لعدم استيفاء هذه المؤسسات للشروط المحددة في محاور البرنامج أو لعدم انتمائها للقطاع الصناعي.

وتتوزع أنشطة الـ 290 ملف المحتفظ بها وفق ما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 10.3: توزيع ملفات المؤسسات المحتفظ بها في مرحلة التشخيص حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على:

— حسين يحيى، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012 / 2013، ص 226.

من خلال الشكل السابق، يتبين أن قطاع الفلاحة يستحوذ على أكبر حصة بنسبة تصل إلى 30%. تليه المؤسسات النشطة في مجالات الميكانيك والمعادن ومواد البناء والفلين والخشب، التي تشكل 18% و15% على التوالي. في المقابل، يحتل قطاع النسيج والجلود المرتبة الأخيرة بنسبة ضئيلة تبلغ 5%. هذا التوزيع يشير إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها قطاع النسيج والجلود في الانخراط في برنامج التأهيل، وهو ما يستدعي اهتماماً أكبر من الجهات المعنية لتعزيز قدرات هذا القطاع ودمجه بشكل فعال في البرامج التطويرية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستنتاج أن هناك ضرورة لتحفيز القطاعات الأخرى الأقل تمثيلاً، لضمان تنمية متوازنة وشاملة تغطي جميع جوانب الاقتصاد الوطني

— تظهر نتائج الجدول في مرحلة تنفيذ إجراءات برنامج التأهيل أن 142 ملفاً فقط من إجمالي 290 ملفاً قد تمت معالجتها، مما أسفر عن تقديم المساعدات إلى 137 مؤسسة فقط.

توضح التحليلات السابقة إلى قلى المؤسسات المستفيدة من هذا البرنامج، خاصة عند مقارنتها بالعدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة اعتماده، نظراً لكثرة التحديات والصعوبات التي اعترضت المؤسسات للاستفادة من برنامج التأهيل. ومن بينها المتطلبات الصارمة المتعلقة بفترة التسجيل والتي تقابلها كثرة الإجراءات والوقت الذي تحتاجه المؤسسات لتكوين ملف التسجيل وبخاصة إجبارية الحصول على موافقة البنك وما يرافقها من صعوبات في تجسيد ذلك، أو عدم توافر المعلومات الكافية حول البرنامج، أو حتى نقص الموارد والإمكانيات لدى بعض المؤسسات لتلبية الشروط المطلوبة. من هنا كان من الضرورة تحسين آليات التواصل والتوعية بالبرنامج، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات وتقديم الدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لضمان استفادة أوسع وزيادة فعالية البرنامج في تعزيز القدرات التنافسية لهذه المؤسسات.

ثانياً: برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPme I للفترة (2002 . 2007)

في إطار تفعيل الشراكة الأورو متوسطية مع الجزائر والعمل على انجاحها تم وضع برنامج EDPme I* الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين القدرة التنافسية لهذا النوع من المؤسسات من خلال تأهيلها وتأهيل المحيط الاقتصادي حولها. تم فيه تخصيص ما لا يقل عن 66.45 مليون أورو كميزانية لتطبيقه حيث يُمول الاتحاد الأوروبي 57 مليون أورو لدعم البرنامج، فيما تتحمل الجهات الجزائرية المسؤولية المبلغ المتبقي¹.

* EDPmeI : EURO Développement /PME/PMI

¹ Ahmed Maouche, "Mise à niveau de l'entreprise économique algérienne : proposition d'options", Revue maarefe, université Akli Muhand Oulhadj, Bouira, Algérie, volume 11, numéro 20, 2016, P14.

لكي تتمكن المؤسسة من الاستفادة من البرنامج، يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية¹:

- ♦ يجب أن تكون المؤسسة نشطة في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات المرتبطة مباشرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ♦ يجب أن تكون المؤسسة قد مارست نشاطها لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات؛
- ♦ يجب أن توظف المؤسسة بشكل دائم ما لا يقل عن 20 عاملاً؛
- ♦ يجب أن تكون المؤسسة متوافقة مع متطلبات الضرائب وصندوق الضمان الاجتماعي؛
- ♦ يجب أن يكون على الأقل 60% من رأس مالها الاجتماعي مملوكاً لشخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.

علماً أن عملية التأهيل تتم وفق ثلاث خطوات متتالية كالاتي²:

- **الخطوة الأولى:** تقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إجراء التشخيص الأولي وتنظيم الندوات والفعاليات التوعوية لتعريف الجمهور بالبرنامج؛
- **الخطوة الثانية:** تشمل مساهمة المؤسسات المالية والبنكية في تقديم الدعم المالي والتمويلي للمشاريع التي تستفيد من البرنامج؛
- **الخطوة الثالثة:** تتضمن تقديم الدعم للبنية التحتية والخدمات الأساسية والعامة التي تعزز القدرات التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

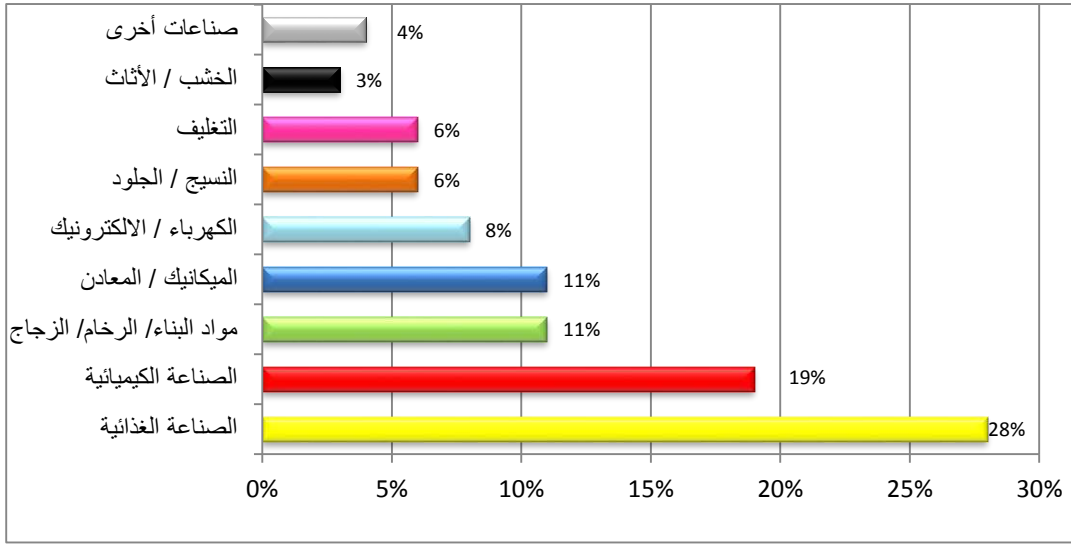
أما عن نتائج المسجلة فتم تقديم 716 طلباً للاستفادة من خدمات البرنامج، إلا أنه تمكنت في النهاية فقط 442 مؤسسة من إكمال المرحلة الأولى من عملية التأهيل.

بالنسبة لنشاط المؤسسات الـ 442 التي استفادت من عمليات التأهيل في إطار البرنامج، يمكن توضيحه كما يلي:

¹ سليمة غدير أحمد، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميد"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2011، ص 136.

² Ait Si Said, "LES DISPOSITIFS DE MISE A NIVEAU DE LA PME MAGHREBINE : TUNISIE, MAROC ET L'ALGERIE ", sur site: www.ummto.dz/IMG/pdf/Ait_sisaid.pdf , le: 17/ 12 / 2019.

الشكل رقم 11.3: توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج EDPme I حسب قطاع النشاط



Source : élabore par moi-même à partir de :

- Souhila Ghomari, "Impact des programmes du Mise à Niveau sur la compétitivité des entreprises Algériennes", thèse du doctorat, (Thèse non publiée), faculté des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales, université Abou – Baker BELKAID, Tlemcen, Algérie, 2015, p 248.

من خلال الشكل السابق نستنتج أن 28 % من المؤسسات المستفيدة أي ما يعادل 128 مؤسسة تنشط في مجال الصناعات الغذائية و 88 مؤسسة منها تنشط في الصناعة الكيماوية بينما تحتل صناعة الخشب والأثاث المرتبة الأخيرة بنسبة 3 % أي ما يعادل 13 مؤسسة فقط تنشط ضمن هذا القطاع.

ثالثاً. البرنامج الوطني للتأهيل للفترة (2006 . 2010)

وُضع هذا البرنامج كاستجابة للتحديات والنتائج غير المرضية التي شهدتها البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي للفترة (2002 - 2006)، وأيضاً كدعم إضافي للبرنامج ميداً للفترة (2002 – 2007)، وتم البدء في تنفيذه فعلياً في عام 2006، واستمر لمدة خمس سنوات. كان الهدف الأساسي لهذا البرنامج هو تأهيل 6000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتم تخصيص غطاء مالي سنوي بقيمة مليار دينار لتحقيق هذا الهدف، وفقاً لما تقرر في الاجتماع الوزاري في 8 مارس 2004.

يأتي هذا البرنامج في إطار مواصلة تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو جزء من الجهود الوطنية لدعم الاقتصاد المحلي عبر تحسين الأداء والكفاءة التشغيلية لهذه المؤسسات. كما يسعى إلى خلق بيئة أكثر دعماً وملاءمة لنموها، مما يساهم في توفير المزيد من فرص العمل ودعم مستويات

التنمية المحلية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. ويهدف لتحقيق جملة من الأهداف العامة والخاصة كالآتي¹:

♦ الأهداف العامة: وتتمثل في:

- جعل المؤسسات المؤهلة قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق بتوفير الدعم اللازم لها لتبني أحدث التقنيات والابتكارات، مما يمكنها من تحسين عملياتها وزيادة إنتاجيتها. يشمل ذلك التدريب على استخدام التقنيات الحديثة وتوفير المعدات المتطورة؛
- مساعدة المؤسسات على تحسين قدرتها التنافسية من خلال تقليل التكاليف التشغيلية، سواء عبر تحسين كفاءة العمليات أو عبر تبني ممارسات إدارية أفضل. الهدف هو تحقيق تكلفة إنتاج أقل مع الحفاظ على جودة عالية؛
- خلق بيئة محفزة للإبداع داخل المؤسسات من خلال دعم المشاريع الابتكارية وتوفير الموارد اللازمة للبحث والتطوير. إذ يسعى البرنامج إلى تحفيز المؤسسات على ابتكار منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة، بالتركيز على تطوير مهارات العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإقامة برامج تدريبية متقدمة. هدفها بناء كوادر مؤهلة قادرة على تحقيق أهداف المؤسسات والمساهمة في رفع كفاءتها وإنتاجيتها.

♦ الأهداف الخاصة: والتي تتمثل فيما يلي:

- يهدف البرنامج إلى تحديد ووضع مخطط أعمال لتطوير التنافسية من خلال إعداد استراتيجية شاملة لتحليل وتحسين التنافسية. يتضمن ذلك تحديد أهداف ومبادرات واضحة وقابلة للقياس وتنفيذ سياسة وطنية شاملة لتأهيل المؤسسات؛
- يسعى البرنامج إلى التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرامج، حيث يتم التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم وجذب الاستثمارات من الجهات المانحة، مع تنويع مصادر التمويل بين الشراكات العامة والخاصة؛
- يتضمن إنشاء بنك للمعلومات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بها، وإتاحة هذه البيانات للمؤسسات لاستخدامها في تحسين عملياتها واتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة، مما يساهم في التخطيط المستقبلي ووضع استراتيجيات تطوير جديدة.

¹ مريم والي، "إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2، الجزائر، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 269.

كما تمت الإشارة إليه، فالهدف الأساس للبرنامج يتمثل في تأهيل 6000 مؤسسة بنهاية سنة 2010، غير أن النتائج المسجلة تدل على عدم تمكن البرنامج والقائمين عليه من بلوغ ما هو مسطر. والجدول الموالي يثبت ذلك:

الجدول رقم 36.3: نتائج البرنامج الوطني للتأهيل للفترة (2006 - 2010)

نوع الملفات	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	المجموع
المقبوضة	254	245	499
المعالجة	254	237	491
المحتفظ بها	168	187	355
المرفوضة	85	50	136
المقبولة	107	97	204
المعالجة	107	97	204
المستفيدة	102	97	199
المرفوضة	05	00	13

Source : élabore par moi-même à partir du :

- Souhila Ghomari, "Impact des programmes du Mise à Niveau sur la compétitivité des entreprises Algériennes", thèse du doctorat, (Thèse non publiée), faculté des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales, université Abou – Baker BELKAID, Tlemcen, Algérie, 2015, p 243.

يظهر الجدول أعلاه أن 199 مؤسسة فقط تمكنت من إكمال مراحل البرنامج بحلول نهاية سنة 2010، بمعنى 39.88% من إجمالي الملفات المستقبلية في مرحلة التشخيص. شكلت المؤسسات العمومية نسبة 51.26% من إجمالي المؤسسات المستفيدة، بينما استفادت منه المؤسسات الخاصة بنسبة 48.74%. مما يعني أن البرنامج لم يحقق سوى 3.32% من أهدافه المسطرة، ويعود ذلك أساسا إلى العراقيل البيروقراطية الإدارية والتنظيمية التي أعاققت سرعة التقدم، حيث يتطلب التنسيق بين مختلف الهيئات والإدارات وقتًا وجهدًا كبيرين، إلى جانب التحديات في تقديم الدعم الفني والمالي اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يكفي لتجاوز العوائق التشغيلية والتنافسية.

رابعاً. برنامج EDPme II للفترة (2009 . 2012)

تم إطلاق هذا البرنامج بعد انتهاء المرحلة الأولى في عام 2008، وذلك في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي. الهدف الرئيسي هو تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل فعال. تساهم الحكومة الجزائرية بمبلغ 3 مليون يورو، بينما يمول الاتحاد الأوروبي البرنامج بـ 40 مليون يورو. يهدف البرنامج إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، مما يساعدها على استعادة حصتها في السوق المحلية وتوسيع نطاق نشاطها على المستوى الدولي، للاستفادة من الاتفاقيات التجارية وتحرير السوق¹.

ركز هذا البرنامج على ثلاثة محاور أساسية تتمثل فيما يلي²:

♦ **المحور الأول: الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يركز على تعزيز جودتها وكفاءتها من خلال تقديم الدعم المالي والفني، بالإضافة إلى تطوير استخدام التكنولوجيا في العمليات اليومية وتعزيز التواصل الإلكتروني؛

♦ **المحور الثاني: دعم تطبيق نظام الجودة في قطاعات مستهدفة:** يهدف إلى تعزيز نظام الجودة في الصناعات المقرر دعمها، من خلال تقديم الدعم الفني والمالي للهيكل والمؤسسات المسؤولة عن ضمان الجودة وتطوير العمليات.

♦ **المحور الثالث: دعم الهيئات والمؤسسات المساندة:** يتضمن تحديد الهيئات والمؤسسات التي تقدم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الوزارة المسؤولة وكل الهيكل الخاصة بتطوير القطاع الخاص والصناعي.

تم تطبيق المحاور السابقة من أجل تحقيق الأهداف التالية للبرنامج محل الدراسة³:

— تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملياتها.

— التنسيق والمرافقة من قبل الجهات المهنية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

— إنشاء نظام جودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

— دعم المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة لتحسين تنافسيتهن، وتأهيلهن لتمكن من الحفاظ على حصصهن في السوق المحلية وتطويرها على المستوى الوطني، والاستفادة القصوى من إمكانيات السوق المفتوحة.

— دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التدريب والدعم التقني المتخصص لتمكينها من دخول أسواق جديدة، وضمان تنافسيتهن في الأسواق العالمية ضمن استراتيجية الجزائر الرقمية.

¹ Jamila kansab, "l'impact de la mise à niveau sur les performances des PME algériennes", thèse du doctorat, (Thèse non publiée), faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université Mohamed Ben Ahmed, oran 2, Algérie , 2017,P 206.

² "Rapport annuel de la coopération UE-Algérie", délégation de l'Union européenne en Algérie, EL-Biar, Alger, 2009, P14.

³ مهديّة بن طيبة، "تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيبي علي، البليدة 2، الجزائر، 2019، ص 132.

وعليه، أتى برنامج EDPme II كمكمل لبرنامج EDPme I ، سعت الجهات المسؤولة من خلاله إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف. ورغم التقدم المحرز في بعض الجوانب، إلا أن هناك أهدافاً لم تتحقق بشكل كامل، كما يظهر ذلك في النتائج التالية¹:

– تم تحديد 100 مؤسسة للاستفادة من البرنامج، على الرغم من أن الهدف الأصلي كان تأهيل 500 مؤسسة في المقام الأول؛

– تم إطلاق مناقصة بتكلفة تبلغ 10.5 مليون أورو لإنشاء مركز الخبرة المخصص لها؛

– تم تخصيص 7 مليون أورو لإعداد سوق الخدمات التقنية وتقديم الدعم اللازم.

بناءً على ما سبق، يمكننا القول إن البرنامج EDPme II لم يحقق سوى 20% من الأهداف المسطرة فيما يتعلق بالمؤسسات المقرر دعمها ومساندتها، إلا أنه تمكن من تحقيق جزء من الأهداف المسطرة فيما يتعلق بدعم نظام الجودة ومحاولة وضع أسس التحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك وفق ما يلي: من خلال إعداد مشاريع خاصة لدعم الوزارة الوصية، والهيئة الجزائرية للاعتماد والمعهد للجزائري للتقييس وكذا الديوان الوطني للقياس القانوني هذا من جهة، ودعم هيئات تقييم المطابقة من جهة أخرى².

خامساً. برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة (2010 . 2014)

بكثير مخصصات البرنامج الوطني للتأهيل للفترة (2006 . 2010) والتي قدرت بـ 1 مليار دينار سنوياً في الاجتماع الوزاري المنعقد في 11 جويلية 2010، تم تحديد المحاور الرئيسية للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2010 . 2014). يُظهر هذا البرنامج التزام الحكومة بتلبية احتياجات هذا القطاع وتعزيز قدراته لمواجهة التحديات الاقتصادية. تم تخصيص ميزانية ضخمة تبلغ 386 مليار دينار جزائري، وهو مبلغ يتجاوز بكثير الميزانية المخصصة للبرنامج الوطني السابق للفترة من 2006 إلى 2010، التي كانت تقدر بمليار دينار سنوياً. يهدف البرنامج الجديد إلى تحسين البنية التحتية التكنولوجية، وتعزيز الابتكار، وزيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، بما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية في الجزائر³. تتكفل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنفيذه ومتابعته في إطار محاوره الثلاثة والمتمثلة في⁴:

¹ سامية بزازي، خير الدين معطى الله، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية بالجزائر، دراسة تحليلية لبرامج التأهيل للفترة 2001-2014"، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد العشرون، جوان 2016، ص ص 489، 490.

² أمال براهمية، "دور الشراكة الأورو جزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015، ص 221.

³ "Mise à Niveau des petites et moyennes entreprises"، publication de la ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la Promotion de l'investissement, 2012, pp 02, 03.

⁴ Ibid , P 03.

♦ عمليات التشخيص: وتشمل تقييم الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر. يتم ذلك عبر تحليل القدرات الإنتاجية وتحليل السوق إضافة إلى تقييم البنية التحتية التكنولوجية ومدى توافقها مع المتطلبات الحديثة؛

♦ الاستثمارات المادية واللامادية: يهدف هذا المحور إلى تنفيذ التحسينات المادية اللازمة كتحديث معدات الإنتاج وتطوير المرافق... الخ بناءً على نتائج عمليات التشخيص. ليتم بعد ذلك الاستثمار في العناصر غير المادية التي تسهم في تحسين أداء المؤسسات؛

♦ التدريب والمساعدة التقنية: يهدف هذا المحور إلى تحسين الكفاءات التشغيلية والتقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار تحقيق الهدف الرئيسي للبرنامج المتمثل في تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط على الأقل منذ سنتين، وتوظف من 1. 250 عاملاً يسعى البرنامج لتحقيق جملة الأهداف الآتية¹:

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمارات المادية وغير المادية: تشمل الاستثمارات المادية تحديث المعدات والآلات، وتحسين البنية التحتية، وتوسيع خطوط الإنتاج. بينما تتضمن الاستثمارات غير المادية تطوير نظم الإدارة، وتحسين مهارات العاملين من خلال التدريب، وتعزيز القدرات التسويقية؛

- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين تنافسيتهما: يتضمن هذا الهدف تحليل أداء المؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف، ووضع وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تحسين الإنتاجية، وتقليل التكاليف، وزيادة الحصة السوقية، بالعمل على دعم وضعية التسويق المحلي والخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- توجيه المؤسسات نحو تطبيق أنظمة الجودة والمعايير الدولية: يشمل ذلك تطبيق معايير الجودة الدولية مثل ISO لضمان تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية، والالتزام بالمقاييس العالمية لتسهيل دخول المنتجات إلى الأسواق الدولية وتعزيز الثقة لدى العملاء؛

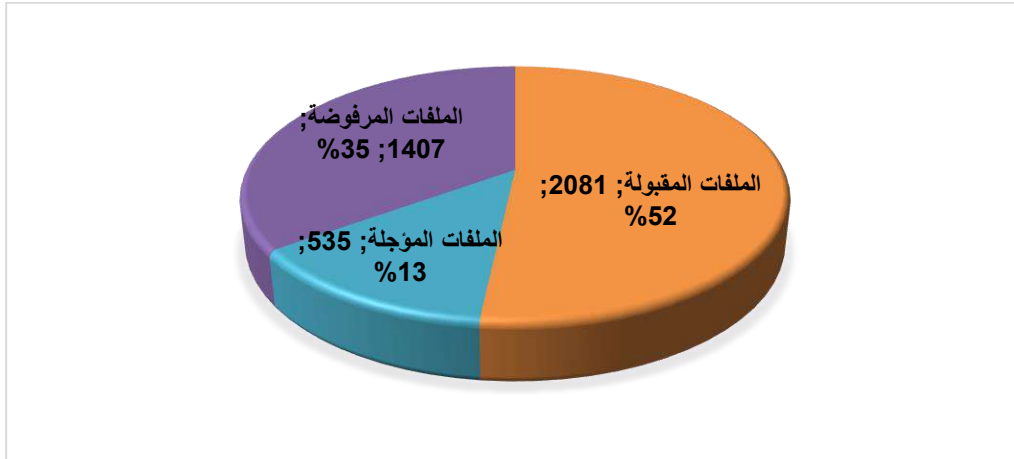
- دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يهدف إلى تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة وتحفيز الابتكار لتحسين العمليات والمنتجات، ودعم مشاريع البحث والتطوير لتطوير منتجات جديدة وتحسين المنتجات الحالية، من أجل الصمود أمام تغيرات السوق الحر. وعليه يمكننا ملاحظة أن البرنامج يسعى إلى تحقيق تحول شامل في هذه المؤسسات عبر مراحل متكاملة من التشخيص الدقيق، والاستثمار في الجوانب المادية واللامادية، بالإضافة إلى التدريب والمساعدة التقنية.

¹ محمد فودو، عبد الكريم سلوس، مريم لعيايدي، "البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تقييمية للفترة (2010 - 2014)"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، المجلد 8، العدد 16، ديسمبر 2021، ص 48.

من أجل زيادة قدرتها التنافسية وتحقيق نمو مستدام يمكنها من التكيف مع التحديات الاقتصادية والاندماج في السوقين المحلي والدولي.

أما فيما يتعلق بالنتائج المسجلة منذ انطلاق البرنامج إلى غاية 15 أكتوبر 2014 يمكن عرضها من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 12.3: نتائج برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة للفترة (2010 - 2014)

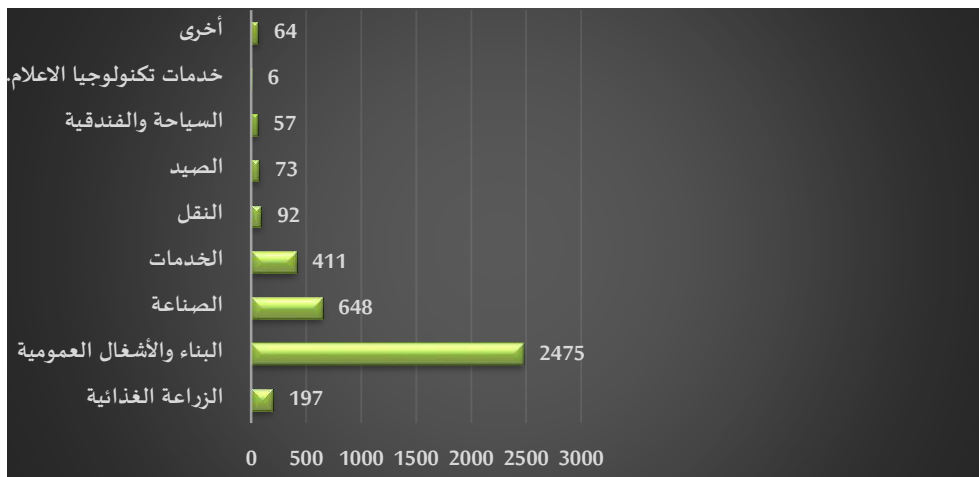


Source : "Programme nationale de mise à niveau Andpme", sur site :

<http://fr.slideshare.net/CabinetCherifiEtudes/programme-nationale-de-mise-niveau-andpme>, le : 18/ 12/ 2019.

الجدول أعلاه يثبت أن نتائج هذا البرنامج لم تختلف كثيرا عن نتائج باقي البرامج التي ظلت بعيدة عن أهدافها المسطرة أين تم قبول 2081 ملف مقابل 20000 ألف مؤسسة مؤهلة كهدف مسطر له. أما عن نشاط الملفات المودعة للاستفادة من البرنامج فكان وفق ما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 13.3: توزيع الملفات المودعة لدى ANDPME حسب قطاع النشاط



Source : "Programme nationale de mise à niveau Andpme", sur site :

<http://fr.slideshare.net/CabinetCherifiEtudes/programme-nationale-de-mise-niveau-andpme>, le : 18/ 12/ 2019.

الشكل يبين سيطرت المؤسسات التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية على الملفات المستفيدة من برنامج التأهيل بنسبة تفوق 61% يليه قطاع الصناعة، الخدمات والزراعة الغذائية بنسب 16.10%، 10.22% و 9.46% على التوالي ليحتل قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال المرتبة الأخيرة بنسبة 0.28%.

سادسا. برامج التأهيل المستحدثة لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني

عملت الوزارة الحالية على مواصلة دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون الدولي لتعزيز الشراكة والاستفادة من مختلف التجارب الدولية في مختلف الميادين. في هذا الصدد، تم تسجيل برامج تعاون متنوعة مع عدد من الشركاء الأجانب وكذا هيئات دولية متخصصة، بهدف مرافقة سياسة القطاع وتجسيد عدة محاور تهدف إلى تطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أجل تحسين تنافسياتها في ظل التحديات إن كانت على المستوى المحلي أو الدولي. من بين هذه البرامج نذكر:

أ - برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "PAD-PME": تم توقيع هذا البرنامج في أواخر عام 2015، لكنه واجه تأخيرًا كبيرًا في انطلاقه الفعلي بسبب مجموعة من المشاكل التي عرقلت تنفيذه. من المتوقع أن يتم الانتهاء من البرنامج بحلول نهاية عام 2024. يهدف برنامج PAD-PME إلى تحسين الإطار العام لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال توفير الدعم التقني الضروري لأجهزة الدعم والمرافقة بالعمل على دعم الحوار بين السلطات العمومية والقطاع الخاص. ويسعى البرنامج إلى تعزيز سياسات الدعم والمرافقة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى تحسين آليات دعم تطويرها، مما يعزز من قدرتها على النمو والتنافس في السوق¹.

ب - برنامج دعم التنوع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال "PADICA":* هو عبارة عن برنامج طموح يتماشى مع توجهات الجزائر الرامية إلى تنوع اقتصاد البلاد وتحسين مناخ الأعمال، في إطار التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يمتد لفترة 4 سنوات من ماي 2019 إلى غاية فيفري 2024، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 18.700.000 أورو منها 1.700.000 أورو من الجانب الجزائري. يهدف لتهيئة الظروف لزيادة حصة القطاع الصناعي في الاقتصاد والمساهمة في زيادة تنوع الاقتصاد الجزائري من جهة وتحسين البيئة العامة للمؤسسات والعمل على خلق مؤسسات جديدة في إطار الاستفادة من التجارب الناجحة للاقتصاديات الناجعة والناشئة من أجل تدعيم أسس الصناعة ورفع تحدي التنوع الاقتصادي الذي

¹ "برنامج PAD-PME"، عن الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني: <https://www.industrie.gov.dz/pad-pme/> ، يوم: 2023/12/30

* PADICA : Programme d'Appui à la Diversification Industrielle et amélioration du Climat des Affaires.

جعلته الحكومات الجزائرية المتعاقبة مبتغى يجب تحقيقه في ظل تحسين ظروف ومناخ أعمال المؤسسات الاقتصادية.

حدد تحقيق الأهداف السابقة وفق أربعة محاور استراتيجية تتمثل في¹:

- ♦ تحليل وتعزيز سلسلة القيم للقطاعات ذات الأولوية؛
- ♦ التقنيات الجديدة ونظام المعلومات ودعم القرار؛
- ♦ تشجيع الصادرات وإحلال الواردات من المنتجات الصناعية؛
- ♦ الجودة والقدرة التنافسية للمؤسسات.

استفادت الجزائر ضمن هذا البرنامج من مركز بيانات بقيمة تفوق 250.000 أورو وتجهيز مختبرين بقيمة تفوق 2.000.000 أورو مما يساهم في دعم التطوير الصناعي والإنتاج الوطني والبحث التطويري مع التركيز على القطاعات المنتجة للنمو الاقتصادي وتعتمد على الكفاءات الوطنية. وبخاصة الفروع الصناعية التي تحظى بالأولوية في إطار هذا البرنامج ويتعلق الأمر بالصناعة الغذائية وميكانيك السيارات والالكتروني والأجهزة الكهرومنزلية والمناجم والصيدلة والنسيج والجلود والكيمياء ومشتقاتها وكذا البتروكيميا والبلاستيك².

ج - برنامج ابتكار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "INNODEV" *: هو برنامج تعاون ثنائي مع الشريك الألماني، عبر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ" **، يهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخدمات البيع الموجهة لها من أجل أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة والمحافظة على البيئة. يقدم مشروع INNODEV الدعم لتحسين النظام البيئي من أجل بروز مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة، تنافسية ومستدامة.

يتكون الإطار المرجعي للبرنامج من اتفاقية تعاون بين الحكومة الجزائرية والحكومة الألمانية، الموقع في 20-10-2019، واتفاقية تنفيذ البرنامج بتاريخ 11-02-2020، وحددت مدى تنفيذه بثلاث سنوات³.

¹ "برنامج دعم التنوع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال PADICA"، عن الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني: <https://www.industrie.gov.dz/padica/>، يوم: 2023/12/31.

² محمد أمين، "وزير الصناعة يشرف على إنطلاق برنامج دعم التنوع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال PADICA"، عن الموقع: <https://www.lcadz.dz/موقع-إطلاق-برنامج-دعم/>، يوم: 2023/12/31.

* INNODEV: INNOvation et DEVeloppement des PME

** GIZ : Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit

³ " برنامج ابتكار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "INNODEV" ، عن الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني: <https://www.industrie.gov.dz/innodev/>، يوم: 2023/12/30.

د - برنامج دعم انتقال الجزائر إلى اقتصاد أخضر ودائري "ECOVERTEC": قامت وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني بتاريخ 18 ماي 2022 بالجزائر، على التوقيع على اتفاقية تعاون مع كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والوكالة الفرنسية للتنمية لتجسيد مشروع تعاون بعنوان "برنامج دعم انتقال الجزائر إلى اقتصاد أخضر ودائري". على أن يمول هذا الأخير من طرف مفوضية الاتحاد الأوروبي بغلاف مالي قدره 20 مليون أورو، من شأنه تحفيز العرض والطلب المتعلقين بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأيضاً الإنتاج النظيف وكفاءة الموارد، إلى جانب تعزيز الإطار المؤسسي واكتساب الخبرة الوطنية لهيئة الظروف الملائمة لتعميم هذه الأنماط¹.

مدة إنجاز هذا البرنامج تمتد لأربع سنوات من تاريخ توقيعه، عبر تنفيذ أربعة محاور أساسية شملت ما يلي²:

- ♦ تعزيز الإطار المؤسسي والأدوات لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛
- ♦ تحفيز الطلب على أدوات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، الإنتاج النظيف وكفاءة الموارد من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ♦ تطوير عرض الخدمات والأدوات المتعلقة بأدوات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، الإنتاج النظيف وكفاءة الموارد؛
- ♦ إعداد خطط تمويل تسمح بتمويل الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسات المستفيدة من البرنامج.

وبناء على برامج التأهيل التي تم عرضها يمكننا استنتاج أن الجزائر حرصت على تبني العديد من برامج التأهيل خلال فترات زمنية متعاقبة وبصفة مستمرة، يمكن القول أنها برامج جد طموحة بالنظر إلى الإمكانيات المالية الضخمة المسخرة لها وأهدافها المسطرة إلى جانب الشراكات الأوروبية التي عقدها في إطار الاستفادة من الخبرات الأجنبية. غير أنه وللأسف ظلت نتائج أغلب هذه البرامج لا ترقى إلى المستوى المرغوب لعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها الأمر الذي يتطلب مزيداً من البحث عن الأسباب الحقيقية لهذه النتائج المحتشمة والتي يمكن تفسيرها عامة بغياصة الإرادة الفعلية في إنجاح هذه البرامج وعدم ملائمتها لمناخ الاستثمار عامة وظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

¹ "برنامج ECOVERTEC"، عن الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني: <https://www.industrie.gov.dz/ecovertec/>، يوم: 2023/12/30.

² أمين بشار، "اتفاقية تعاون لدعم الاقتصاد الأخضر والدائري بالجزائر" (18/05/2022)، عن الموقع: <https://www.sahm-media.org/اتفاقية-تعاون-لدعم-الاقتصاد-الأخضر-وا>، يوم: 2023/12/31.

3.4.3. الآليات المستحدثة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في ظل الظروف الحالية، تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها مضطرة إلى دمج الابتكار في مسارها الاستراتيجي، باعتباره أداة ضرورية لتحسين تنافسيتها في بيئة دائمة التحولات. من هنا، تسعى الجهات المسؤولة عنها بصفة مستمرة لاستحداث آليات مبتكرة تهدف إلى تعزيز قدرتها على البقاء والاستمرارية ومن ثم المنافسة في الأسواق المختلفة. وفي هذا الصدد نذكر:

1.3.4.3. الجائزة الوطنية للمؤسسة الصغيرة والمبتكرة

أثبتت التجارب العالمية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على الابتكار تتمتع بقدرة على فرض نفسها في العديد من الأسواق، وتعتبر مصادر فعالة للإنتاجية والتقدم الاقتصادي. هذه المؤسسات تسهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاديات التي تدعم الابتكار التقني والتكنولوجي، بالإضافة إلى تشجيع البحث والتطوير سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

استجابة لهذه المعطيات، أصدرت وزارة الصناعة المرسوم التنفيذي رقم 18-226 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، الذي أطلق الجائزة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة. هدفها الأساسي مكافأة وتشجيع المؤسسات التي تتميز بمنتجات أو خدمات جديدة أو محسنة بشكل ملحوظ، أو أنظمة إنتاج مبتكرة، أو طرق تسويق جديدة، سواء في ممارسات المؤسسة أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية. وعليه، فإن إقرار هذه الجائزة يرمي إلى تحقيق ما يلي¹:

- دعم الابتكار واستخدام البحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين قدرتها التنافسية؛
- مكافأة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في الصناعة والخدمات ذات الصلة بالصناعة التي حققت ابتكارات في المنتجات أو الأنظمة أو التنظيم كي تبلغ درجة التميز.

تتم المشاركة عبر المنصة الرقمية: apie.industrie.gov.dz، فهي تعد دعوة للمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة التي تنشط في الصناعة و / أو الخدمات المتعلقة بالصناعة تُكَلَّلُ بمنح الميداليات وشهادات التقدير والمكافآت المالية لأفضل مؤسسة مبتكرة. تحدد مبالغ الجائزة في المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 18-226 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 وهي كالآتي²:

¹ "نبذة تعريفية عن الجائزة" عن الموقع الرسمي للمنصة الجزائرية لتبادل الابتكار :

<https://apie.industrie.gov.dz/ar/%d9%86%d8%a8%d8%b0%d8%a9-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%a7%d8%a6%d8%b2%d8%a9/> ، يوم: 2024 / 02 / 14

² المرجع نفسه.

- ♦ ستحظى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة الفائزة المتواجدة منذ أكثر من ثلاث (3) سنوات والناشطة في قطاع التنمية الاقتصادية المستدامة، بميدالية وشهادة تقدير وجائزة مالية تحدد قيمتها بـ 2 مليون دج للفائز الأول مليون و600 ألف دج للفائز الثاني ومليون و200 ألف دج للفائز الثالث؛
- ♦ ستحظى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة الفائزة المتواجدة منذ أكثر من ثلاث (3) سنوات والناشطة في قطاع الاقتصاد الأخضر، بميدالية وشهادة تقدير وجائزة مالية تساوي في مضمونها الجائزة المالية السابقة؛
- ♦ ستحظى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة الفتية الفائزة الناشطة في قطاع التنمية الاقتصادية المستدامة، بميدالية وشهادة تقدير وجائزة مالية يتم تحديد قيمتها بـ مليون دج للفائز الأول و800 ألف دج للفائز الثاني و600 ألف دج للفائز الثالث.

2.3.4.3. مسرعات الأعمال "ألجيريا فانتور"

إن توجه الجزائر نحو دعم المؤسسات الناشئة المبتكرة وما ينتج عنه من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني دفعها لإنشاء ما يعرف بمسرعات الأعمال أو ما أطلق عليه المشرع الجزائري بـ "ألجيريا فانتور"، مما ينجم عنه استفادة مباشرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بالخصائص التي تقرها مواد القانون رقم 20 – 356 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020.

حيث يعرف "ألجيريا فانتور" بأنه مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحمل التسمية المختصرة "ألجيريا فانتور" تخضع في علاقتها مع الدولة لقواعد الإدارة وتعد تاجرا في علاقتها مع الغير¹. ويضطلع مسرع الأعمال "ألجيريا فانتور" بالمهام التالية²:

- تقديم الدعم اللوجستي للمؤسسات الناشئة؛ ويتم ذلك من خلال المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال ترقية هياكل دعم المؤسسات الناشئة وتطويرها، والمشاركة في إنشاء هياكل دعم جديدة لهذه المؤسسات؛
- إعداد برامج تكوينية وتدريبية في مجال المقاولاتية لصالح أصحاب المؤسسات الناشئة: بإعداد وتنفيذ البرامج السنوية والمتعددة السنوات إلى جانب إعداد وتنفيذ مناهج التسريع؛
- تمكين الشباب من تقديم مشاريع مبتكرة ومرافقتهم في إطار استحداث مؤسساتهم الخاصة.

¹ المادة 01 من القانون 20 – 356 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 المتعلق بإنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، الصادرة في: 06 / 12 / 2020، ص 10.

² فاتح خلاف، "أثر مسرعات الأعمال على دور المؤسسات الناشئة: "ألجيريا فانتور" نموذجا – قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم 20 – 356"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 06، العدد 04، 2021، ص – ص 174 – 176.

لذا نجد أن تجسيد مثل هذه المؤسسات والبرامج من شأنه أن يسهم في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها الأولى حينما لا تزال وضعيتها تحتاج لمساعدات مالية أو تسييرية تتطلب منها الحصول على الاستشارات المناسبة من جهات ذات اختصاص في مجال نشاطها مما يسهم بشكل مباشر في تفعيل دورها التنموي المحلي والوطني الدولي. فتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد بشكل أساسي في وقتنا الراهن على تجسيد سياسة ابتكار قوية وفعالة، تهدف إلى تحسين منتجاتها وطرق الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية. هذا التطوير يتيح لها الوصول إلى الأسواق الوطنية والدولية، ويعزز قدرتها على التموقع الجيد بفضل قوتها التنافسية.

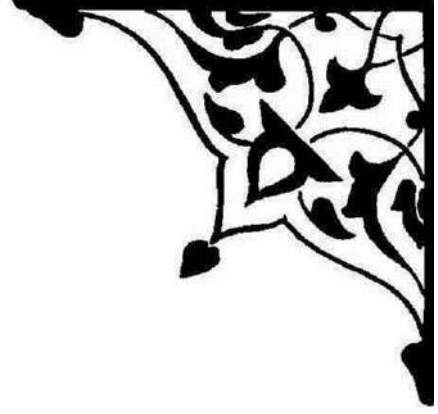
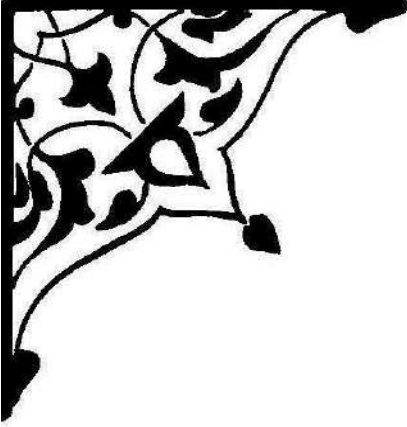
خلاصة الفصل الثالث

في ختام هذا الفصل، نجد أن التنمية المحلية في الجزائر تعتمد بشكل كبير على دور الولاية والبلدية، اللتان تشكلان الأساس في تحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي من خلال مختلف المخططات والبرامج التنموية الثلاثية أو الرباعية أو الخماسية المتعاقبة وفق احتياجات ومتطلبات كل مرحلة. ومع ذلك، ورغم الجهود المبذولة، تواجه هذه الهيئات تحديات كبيرة تشمل المعوقات المالية، وضعف القدرات في تنفيذ السياسات المركزية، ونقص تأهيل الموارد البشرية، هذه العوائق مجتمعة تعرقل تحقيق التنمية المحلية الفعالة والمتوازنة على مستوى التراب الوطني الجزائري.

وعلى الجانب الآخر، تضطلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدوراً لا يمكن التغاضي عنه في الاقتصاد الجزائري، فنجدها تسهم بشكل نسبي في الناتج المحلي الإجمالي وتوفر فرص العمل مما يساعد في التقليل من معدلات البطالة، وهو ما أثبتته إحصائيات الفترة (2001 – 2022). ورغم ذلك، لا تزال هذه المؤسسات تواجه صعوبات في تحقيق التوازن الجهوي وتقديم مساهمات قوية في الصادرات الوطنية إذ لانزال نسجل سيطرة واضحة لقطاع المحروقات من ناحية، إلى جانب عدم قدرتها على تخفيض فاتورة الواردات من ناحية أخرى. ما أدى إلى خلق العديد من التحديات أمامها تعود بصفة أساسية إلى مشكل العقار بالدرجة الأولى إلى جانب معوقات مالية وبشرية وإدارية متعددة، مما استدعى ولا يزال يستدعي تدخلاً حاسماً لتحسين بيئة عمل هذه المؤسسات.

استجابة لهذه التحديات، تم تسخير العديد من الهيئات نذكر منها وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ... الخ كل منها تحاول معالجة مشكل أو جانب معين لهذه المؤسسات. بالإضافة إلى تبني جملة من برامج التأهيل الوطنية وفي إطار الشراكات الأوروبية للاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال الدعم وتوفير التمويل المناسب لهذه البرامج. وحسب مقتضيات هذه الفترة وقفنا عند تحول التركيز على دعم الجانب التكنولوجي والمبتكر لهذه المؤسسات من أدى إلى تبني آليات جديدة لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال إنشاء مسرعات الأعمال وإطلاق الجائزة الوطنية للمؤسسة الصغيرة والمبتكرة، بهدف تعزيز قدرات هذه المؤسسات على الابتكار والتنافسية، بهدف تفعيل دورها التنموي اتجاه التنمية المحلية بالجزائر.

وعلى ضوء هذه المعطيات، نرى وجوب مضاعفة الجهودات لتمكين الجهات الوصية من التجسيد الفعلي لدورها المنتظر، مع تكثيف نشاطات الاتصال لتعريف الجمهور بمختلف وسائل الدعم وحثه على التقرب أكثر منها لتجسيد الاستفادة الفعالة.

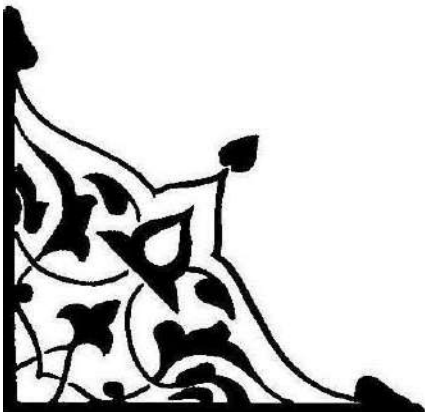


IV . مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة بين التحديات والآفاق

تمهيد

- 1.4. بطاقة تعريفية لكل من ولاية قالمة وأم البواقي وعنابة
- 2.4. نظرة عن واقع التنمية المحلية بكل من ولاية قالمة وأم البواقي وعنابة
- 3.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية بولاية قالمة وأم البواقي وعنابة
- 4.4. آليات دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قالمة، أم البواقي وعنابة بين الواقع والتحديات والآفاق

خلاصة الفصل الرابع



تمهيد

تعد ولايات قالمة وأم البواقي وعنابة في الجزائر مناطق ذات أهمية استراتيجية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. تمتاز هذه الولايات بتنوعها الجغرافي وثراء مواردها الطبيعية، والتي تشكل قاعدة هامة للاستثمارات والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن التنمية المحلية في هذه الولايات تواجه تحديات عدة، بما في ذلك البنية التحتية الضعيفة، ونقص الخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة، وقضايا الفقر والتهemis الاجتماعي.

في هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها أن تكون ذلك العنصر الحيوي الذي يدعم التنمية المحلية بها، نظرا لتعدد الأدوار التي يمكن أن تؤديها من خلال الإسهام في خلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية. كما بإمكانها أن تسهم أيضا في تعزيز التواصل الاجتماعي وبناء المجتمعات، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية.

وبغية الوقوف على النقاط السابقة، سيتم تقسيم الفصل الأخير للدراسة المعنون بـ "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة بين التحديات والآفاق" إلى أربعة أقسام، تم في الأول التعريف بالولايات محل الدراسة من موقع وتضاريس وتقسيم إداري، ليتم بعد ذلك دراسة واقع التنمية المحلية في كل ولاية في القسم الثاني من خلال عرض أهم الإمكانيات الفلاحية والصناعية والسياحية والبشرية لكل ولاية إلى جانب برامجها التنموية. ليأتي القسم الثالث ليسلط الضوء على لدور التنموي المحلي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهو ما يمثل في جوهره أبعاد التنمية المحلية، الأمر الذي مكننا في القسم الرابع لهذا الفصل من الوقوف على أهم التحديات التي تحد من تأدية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأدوار المنوطة بها اتجاه التنمية المحلية في الولايات الثالث كصعوبة التمويل ومشكل العقار... الخ، لنعرض بعد ذلك أهم الآليات المسخرة لتجاوز التحديات المعروضة سابقا، لنقوم في النهاية بتقديم بعض الآفاق المستقبلية لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، من خلال توفير توصيات عملية لتعزيز بيئة الأعمال ودعم الابتكار وتشجيع الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

1.4. بطاقة تعريفية لكل من ولاية قالمة وأم البواقي وعنابة

قبل التعمق في الدراسة لابد من تقديم تعريف موجز لولاية قالمة، وأم البواقي وعنابة كتمهيد يمكننا من دراسة المتغيرات المراد التفصيل فيها العناصر القادمة.

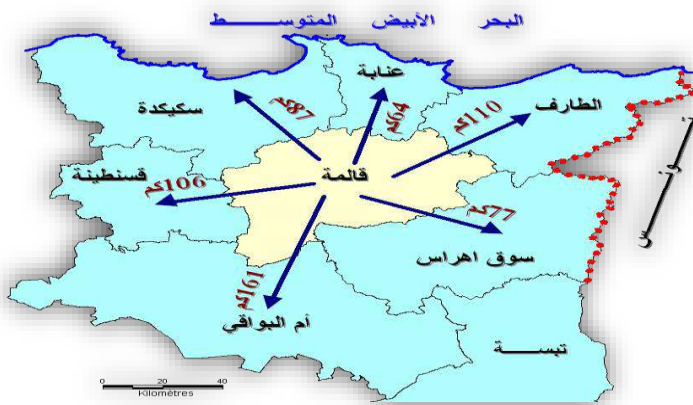
1.1.4. التعريف بولاية قالمة

نسعى من خلال هذا العنصر للتعريف بأحد ولايات الجزائر وهي الولاية رقم 24 "قالمة" ذات الموقع الاستراتيجي، التي تقع في الشمال الشرقي الجزائري.

1.1.1.4. الموقع الجغرافي لولاية قالمة

تقع ولاية قالمة في الشمال الشرقي للجزائر، تبعد عن العاصمة الجزائرية بـ 534 كلم. تتوسط القطبين الصناعيين في الشمال (عنابة وسكيكدة) والمراكز التجارية في الجنوب (أم البواقي وتبسة). لذا فهي ذات موقع استراتيجي يربط بين شمال البلاد والمرتفعات والجنوب. وتترع على مساحة إجمالية تقدر بـ 3686.84 كلم².

الشكل رقم 1.4: الموقع الجغرافي لولاية قالمة



لولاية قالمة حدود مع عدة ولايات وهي:

- . عنابة من الشمال؛
- . سوق أهراس من الشرق؛
- . الطارف من الشمال الشرقي؛
- . قسنطينة من الغرب؛
- . سكيكدة من الشمال الغربي؛
- . أم البواقي من الجنوب.

المصدر: وثائق مديرية السياحة لولاية قالمة 2022.

2.1.1.4. التقسيم الإداري لولاية قالمة

أنشئت ولاية قالمة بموجب التقسيم الإداري لسنة 1974م لتضم عشرة دوائر وأربعة وثلاثون بلدية مقسمة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1.4: التقسيم الإداري لولاية قالمة

الدوائر		البلديات	
01	قالمة	01	قالمة
		02	بن جراح
02	قلعة بو الصبع	03	قلعة بو الصبع
		04	بومهرة أحمد
		05	بنيمزليين
		06	جباله خميسي
		07	بلخير
		08	النشماية
03	بوشقوف	09	بوشقوف
		10	عين بن بيضاء
		11	واد فراغة
		12	مجاز الصفاء
04	واد زناتي	13	واد زناتي
		14	عين رقادة
		15	برج سباط
05	حمام دباغ	16	حمام دباغ
		17	الركنية
		18	بوحمدان
06	هيليوبوليس	19	هيليوبوليس
		20	بوعاتي محمود
		21	الفجوج
07	الخزارة	22	الخزارة
		23	بوحشانة
		24	عين صندل
08	عين مخلوف	25	عين مخلوف
		26	عين العربي
		27	تاملوكة
09	عين احساينية	28	عين احساينية
		29	رأس العقبة
		30	سلاوة عنونة
		31	مجاز عمار

حمام النبائل	32	حمام النبائل	10
واد الشحم	33		
الدهوارة	34		

Source : "wilaya de GUELMA", publications de l'ANDI, Alger, Algérie, 2013, p-p 4 – 6.

الجدول أعلاه يوضح أن ولاية قالمة تضم 34 بلدية، عاصمتها هي بلدية قالمة تتوسط الولاية وتضم الدائرة، مقر بلديتها الحالي يتواجد في حي 8 ماي 1945، حيث يحدها من الجهة الشمالية هليوبوليس والفجوج ومن الجهة الجنوبية بلدية بن جراح أما شرقا فيحدها بلخير وبومهرة وغربا حمام دباغ وبلدية هوارى بومدين ومن الشمال الغربي فتطل عليها بلدية مجاز عمار، وتمتد مدينة قالمة على مساحة 45 كيلومتر مربع.

3.1.1.4. التضاريس والمناخ بولاية قالمة

ولاية قالمة عبارة عن حوص شبه مغلق تتوسطه مدينة قالمة التي تبعد عن سطح البحر 279 م وتبعد عنه بـ 60 كلم. وهي تتميز بتضاريس متنوعة، إذ تسجل مساحة غابية واسعة إضافة إلى تميزها بعبور واد سيبوس الذي يعد المصدر الرئيسي للمياه.

تتوزع تضاريس الولاية كالآتي¹:

① الجبال: تمثل 37.82% من المساحة الإجمالية، أهمها:

- جبل ماونة (بن جراح): بارتفاع 1411 م؛
- جبل هواره (عين بن بيضاء): بارتفاع 1292 م؛
- جبل طاية (بومهرة أحمد): بارتفاع 1208 م؛
- جبل دباغ (حمام دباغ): بارتفاع 1049 م.

② السهول والهضاب: وتمثل 27.22% من المساحة الكلية للولاية.

③ التلال والسفوح: وتمثل 26.29% من إجمالي مساحة الولاية أهمها:

- الفج الأبيض: بارتفاع 1200؛
- رأس العقبة: بارتفاع 829 م؛
- عقبة الفج: بارتفاع 560 م.

④ تضاريس أخرى: بنسبة 8.67%.

¹ توفيق بوزناشة، "دليل الجمهورية: ولايات وبلديات"، تاكسوس للإنتاج السمعي البصري والاتصال، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص 214.

أما عن مناخ الولاية فهو مناخ شبه رطب في الوسط والشمال وشبه جاف كلما اتجهنا للجنوب. هذا المناخ معتدل ممطر شتاءً وحار صيفا. تتراوح درجات الحرارة بين 4° في فصل الشتاء و 34.5° في فصل الصيف بمتوسط 17.3° درجة. من جهة أخرى فإننا نسجل كميات معتبرة من تساقط الأمطار تقدر في المتوسط بـ :

— 654 ملم/سنة بمحطة قالمة؛

— 627 ملم/سنة بمحطة عين العربي؛

— 526 ملم/سنة بمحطة مجاز عمار.

علما أن هذه الأرقام تتراوح بين 400 . 500 ملم/سنة في الجنوب وتصل حتى 1000 ملم/سنة في شمال الولاية. علما أن ما يقارب 57% من الأمطار المتساقطة تسجل خلال الفترة (أكتوبر. ماي)¹.

كما تجدر الإشارة إلى أن ولاية قالمة تقسم إلى أربعة مناطق رئيسية نوجزها فيما يلي²:

♦ **منطقة قالمة:** هي المنطقة الأكثر اتساعا بالولاية، تشمل الجزء الأوسط بأكمله من شمال الولاية وتمتد حتى الجزء الجنوبي منها. كما تتميز أيضا بغطاء غابي مهم في الشمال والشرق، على عكس الناحية الجنوبية منها التي تعاني من غياب المساحات الغابية على الرغم من الطابع الجبلي بها. أما عن الاستخدام الحالي للأراضي في هذه المنطقة فيتركز خاصة على الزراعة المختلطة على حدود السهول المحاذية لوادي سيبوس كما تمتلك آفاق متنوعة للتنمية. أما بالنسبة للري، فهو يتزايد في الجزء المركزي بعد بدء تشغيل محيط السقي (حوالي 9600 هكتار على طول نهر سيبوس).

♦ **منطقة بوشقوف:** يغلب على المنطقة الطابع الجبلي الذي يمثل ما يقارب 75% من مساحتها، يمر بها واد سيبوس والذي تعتبر ضفافه امتدادا لسهول قالمة. جبالها تتميز بغطاء غابي كثيف، ولا سيما غابات بني صلاح وعين بن بيضاء، وتتميز المناظر الطبيعية بالمنحدرات الطويلة المنتظمة ذات المنحدرات المتوسطة وبعض الأسطح المرتفعة والمنحدرات المنخفضة، بالإضافة إلى سهول قليلة أقل أهمية من تلك الموجودة في قالمة. يتسم الاستخدام الحالي للأراضي بالزراعات المتعددة في السهول، ومحاصيل الحبوب والأعلاف في باقي الأراضي الزراعية.

♦ **منطقة واد زناتي:** تتشابه المنطقة مع الشمال والجنوب، فنجد مناخها أحيانا شبه رطب وأحيانا أخرى شبه جاف، لذا فهي تسجل كمية من الأمطار أقل نسبيا من معدل المنطقتين السابقتين. تتميز أيضا بجبالها الأقل كثافة غابية من جبال قالمة، بها سهول داخلية ذات تربة كلسية بنية اللون معروفة بزراعة الحبوب خاصة.

¹ "wilaya de GUELMA ", publication de l'ANDI, Alger, Algérie, 2013, p 8.

² "Situation géophysique de Guelma", sur site : <http://wilaya-guelma.dz/situation-geophysique/> , le : 15/09/2019.

♦ **منطقة تاملوكة:** تعتبر منطقة تاملوكة منطقة شبه قاحلة، وهي جزء من منطقة السهول العالية التي يبلغ متوسط ارتفاعها أكثر من 800 متر مع وجود بعض المنحدرات. يتميز الجزء الجنوبي من المنطقة بالسهول العالية التي يعبرها وادي مقيسبة، تشتمل في أغلبها على الأراضي المنخفضة والتي تميل إلى الاستواء كلما اتجهنا نحو الشمال. تمتاز المنطقة عموما بزراعة الحبوب وتربية الأغنام. وعليه، نجد ولاية قالة تتمتع بالعديد من الخصائص الإيجابية التي يمنحها الموقع الاستراتيجي والمناخ السائد بها.

2.1.4. التعريف بولاية أم البواقي

تحمل ولاية أم البواقي الترتيم رقم 04، تعتبر ولاية ذات موقع جغرافي وامكانيات متميزة من حيث التضاريس والمناخ التي تختلف في مضمونها عن ولاية قالة.

1.2.1.4. الموقع الجغرافي لولاية أم البواقي

تقع ولاية أم البواقي في الجهة الشمالية الشرقية بالجزائر في منطقة الهضاب العليا، انبثقت بموجب التقسيم الإداري لسنة 1974م وهي تبعد عن العاصمة بمسافة 500 كم وترتفع 800 م عن مستوى سطح البحر، وتربع الولاية على مساحة تقدر 6187.96 كلم² 1.

لولاية أم البواقي حدود مع عدة ولايات وهي 2: الشكل رقم 2.4: الموقع الجغرافي لولاية أم البواقي



. قسنطينة من الشمال؛

. قالة وسوق أهراس من الشمال الشرقي؛

. ميله من الشمال الغربي؛

. خنشلة من الجنوب؛

. تبسة من الجنوب الغربي؛

. باتنة من الجنوب الغربي.

Source: la direction du commerce de Oum El Bouagui, sur site :

<https://dcwoumelbouaghi.dz/index.php/wilaya/present-wilaya?showall=1&limitstart=> , le : 20/01/2023.

2.2.1.4. التقسيم الإداري لولاية أم البواقي

أنشئت ولاية أم البواقي كذلك بموجب التقسيم الإداري لسنة 1974م لتضم اثنا عشرة دائرة وتسعة وعشرون بلدية مقسمة كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ معلومات مديرية السياحة لولاية أم البواقي 2022.

² "Présentation de la wilaya de Oum El Bouagui", sur site :

<https://web.archive.org/web/20160823194223/http://dcwoumelbouaghi.dz/index.php/wilaya/present-wilaya?showall=&start=1> , le : 20/01/2023.

الجدول رقم 2.4: التقسيم الإداري لولاية أم البواقي

الدوائر		البلديات	
01	أم البواقي	01	أم البواقي
		02	عين الزيتون
02	عين البيضاء	03	عين البيضاء
		04	بريش
		05	الزرق
03	سوق النعمان	06	سوق النعمان
		07	أولاد زواي
		08	بئر الشهداء
04	عين ببوش	09	عين ببوش
		10	عين الديس
05	مسكيانة	11	مسكيانة
		12	الرحية
		13	بحير الشرقي
		14	بلالة
06	عين فكرون	15	عين فكرون
		16	بوغرارة السعودي
07	عين مليلة	17	عين مليلة
		18	أولاد حملة
		19	أولاد قاسم
08	عين كرشة	20	عين كرشة
		21	الحرملية
		22	هنشير تو مغني
09	قصر الصبيحي	23	قصر الصبيحي
10	الضلعة	24	الضلعة
		25	الجازية
11	فكرينة	26	فكرينة
		27	واد نيني
12	سيقوس	28	سيقوس
		29	العامرة

المصدر: وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أم البواقي 2022.

الجدول السابق يوضح التقسيم الإداري لولاية أم البواقي فهي تضم 12 دائرة و 29 بلدية، عاصمتها بلدية أم البواقي التي تتربع على مساحة 432.31 كلم²، يحدها من الشرق بريش وفكرينة، من الغرب عين فكرون وبوغرارة السعودي أم من الشمال فنجد عين ببوش وعين الديس، من الجنوب عين الزيتون.

3.2.1.4. التضاريس والمناخ بولاية أم البواقي

تتميز ولاية أم البواقي على غرار ولاية قلمة كذلك لتضاريس متنوعة تسيطر عليها السهول يتخللها عدد معتبر من الأودية كواد مسكيانة، واد عين كرشة، واد الحاسي...الخ، وهي موزعة كالآتي¹:

- ① **الجبال:** تمثل ما نسبته 17.3% من مساحة الإجمالية للولاية، تتركز أساسا في المناطق الشمالية للولاية. ومن أهمها نجد جبل سيدي رغيس، جبل الجحفة، جبل حلوفة، جبل قليف...الخ؛
- ② **السهول:** تمثل النسبة الأكبر بـ 63.8% من مساحة الولاية تتمحور فوقها أراضي فلاحية بامتياز تسهم في دعم الفلاحة في المنطقة من أشهر السهول نجد سهل البحيرة الذي يمتاز بخصوبته العالية؛
- ③ **الهضاب:** تشغل ما تبقى من نسبة المساحة بنسبة 18.9% من مساحة الولاية وتحتوي هذه الهضاب على مساحات رعوية شاسعة.

أما عن مناخ الولاية فيسود ولاية أم البواقي مناخ قاري، بارد وممطر شتاء وحار وجاف صيفا، كما تشهد تساقطا معتبرا للأمطار بحيث يتراوح معدلها بين 350 مم و 500 مم سنويا، تغطي الثلوج قمم المرتفعات وهذا خلال فصل الشتاء، وترتفع الحرارة صيفا وخاصة في شهري جويلية وأوت². وعليه، فولاية أم البواقي تعد من أهم الولايات الداخلية للوطن التي تقع في الجهة الشمالية الشرقية تزخر بالعديد من المقومات الطبيعية والسياحية التي تمكنها من اكتساب مكانة ضمن المناطق المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة للجزائر.

3.1.4. التعريف بولاية عنابة

يسلط هذا العنصر الضوء على التعريف بالولاية ذات الرمز 23 وهي ولاية عنابة جوهره الشرق الجزائري بكل ما للكلمة من معنى ودلالة من حيث الموقع والمقومات التي تتمتع بها.

1.3.1.4. الموقع الجغرافي لولاية عنابة

تقع ولاية عنابة شمال الشرق الجزائري، يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالا وقلمة جنوبا، في حين تحدها كل من سكيكدة غربا والطارف شرقا. ترتعي شواطئها على مياه الخليج المسمى بها وتمتد غربا على منحدرات جبل الإيدوغ وتنفتح شرقا وجنوبا على سهول عنابة، كما يستقبل الخليج بقرب المدينة مصب وادي سيبوس. وتربع الولاية على مساحة تقدر بـ 1393.20 كلم².

¹ معلومات مديرية السياحة لولاية أم البواقي 2022.

² المرجع نفسه.

حيث تقع عاصمة الولاية في الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، شمال شرق الجزائر على مسافة 579 كلم من العاصمة و100 كلم على الحدود التونسية. وتستلقي على شاطئ مفتوح شرقا على خليج عنابة، تطل عليها من الغرب سلسلة جبال الإيدوغ بارتفاع 1008 م¹ كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 3.4: الموقع الجغرافي لولاية عنابة



Source : " guide touristique ANNABA : source de beauté, richesse de l'histoire ", CDSP Edition, Alger, Algérie, 2013, p 6.

2.3.1.4. التقسيم الإداري لولاية عنابة

تنقسم ولاية عنابة إلى 12 بلدية و6 دوائر و1 منطقة إدارية (دراع الريش) كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 3.4: التقسيم الإداري لولاية عنابة

البلديات	الدوائر والمناطق الإدارية	البلديات	الدوائر والمناطق الإدارية
عين الباردة شرفة العلمة	عين الباردة	عنابة سراييدي	عنابة
شطبي	شطبي	البوني	البوني
واد العنب	دراع الريش	الحجار سيدي عمار	الحجار
		برحال تريعات	برحال
12		المجموع	

المصدر: وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية عنابة 2022.

¹ "دليل عنابة السياحي: عنابة بين روعة الطبيعة وعبق التاريخ"، منشورات CDSP، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2013، ص 6.

الجدول السابق يوضح أن ولاية عنابة تقسم إلى ستة دوائر أساسية إلى جانب منطقة إدارية مقسمة إلى 12 بلدية. عاصمتها بلدية عنابة في الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، شمال شرق الجزائر على مسافة 579 كلم من العاصمة و100 كلم على الحدود التونسية. وتستلقي على شاطئ مفتوح شرقا على خليج عنابة، تطل عليها من الغرب سلسلة جبال الإيدوغ بارتفاع 1008 م¹.

3.3.1.4. التضاريس والمناخ بولاية عنابة

تشكل الطبيعة تضاريس متنوعة في ولاية عنابة وتتوزع على أربعة مناطق هي الجبال، التلال والسفوح، السهول والهضاب، وتتوزع كالآتي²:

① **الجبال:** تمثل ما نسبته 52.16% من تراب الولاية، أي ما يعادل 736 كلم². وتبرز منها كتلة جبل الإيدوغ التي تصل أعلى نقطة بها إلى 1008 أمتار تحديدا بجبل بوزيزي؛

② **التلال والسفوح:** تحوز على 25.82% من المساحة الإجمالية أي ما يعادل 365 كلم²؛

③ **السهول:** تشكل نسبة 18.08% من تراب الإقليم أي ما يعادل 255 كلم² والتي تمتد من عنابة إلى القالة تجري فيها العديد من الأدوية أهمها واد سيبوس الذي يمتد على طول 255 كلم، وتتواجد بها العديد من البحيرات أهمها بحيرة طونقا، فزارة التي تغطي 18000 هكتار... الخ؛

④ **الهضاب:** وتمثل ما تبقى من المساحة الإجمالية بنسبة 3.94% أي ما يعادل 56 كلم².

أما عن مناخ الولاية فإنه بحكم الموقع الاستراتيجي المميز للولاية أكسبها المناخ المتوسطي، الحار الجاف صيفا والرطب شتاءً. تتراوح نسبة سقوط الأمطار بين 650 ملم و1000 ملم سنويا، أما معدل درجة الحرارة فيتراوح بين 14 و34 درجة³.

بناء على ما تم عرضه، يمكننا القول إن لكل ولاية مميزات الخاصة من حيث موقعها الجغرافي الذي أكسبها تضاريس ومناخ يختلف على باقي الولايات يؤهلها لتكون ولاية اقتصادية وتجارية بامتياز في حدود امكانياتها الطبيعية، الاقتصادية والاجتماعية... الخ.

2.4. نظرة عن واقع التنمية المحلية بكل من ولاية قالة وأم البواقي وعنابة

للقوف على واقع التنمية المحلية بالولايات محل الدراسة لابد من استعراض أهم الإمكانيات التي تتوفر عليها كل ولاية سواء طبيعية أو اقتصادية أو اجتماعية إلى جانب تسليط الضوء على أهم البرامج التنموية التي استفادت منها كل ولاية.

¹ "دليل عنابة السياحي: عنابة بين روعة الطبيعة وعبق التاريخ"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² "Guide touristique ANNABA : source de beauté, richesse de l'histoire", CDSP Edition, Alger, Algérie 2013, p 10.

³ Ibid, p 08.

1.2.4. التنمية المحلية بولاية قالمة

تعد ولاية قالمة منطقة استراتيجية بامتياز نظار لتموقعها وسط سلسلة جبلية خضراء وواسعة، بالإضافة إلى طابعها التضاريسي المتنوع إلى جانب تموقعها على ضفاف وادي سييوس الخصبة أين تمر المجاري المائية دون انقطاع.

وعليه، نسعى من خلال هذا العنصر لتقديم نظرة شاملة عن التنمية المحلية بولاية قالمة، وبغية الوصول لذلك نرى أنه لابد من عرض بعض مؤشرات التنمية المحلية بالولاية من خلال دراسة القدرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وتحليلها وكذا الاطلاع على برامج التنمية المحلية الخاصة بالولاية محل الدراسة.

1.1.2.4. أهم مؤشرات التنمية المحلية لولاية قالمة

تتعدد مؤشرات التنمية المحلية بولاية قالمة نوجز أهمها فيما يلي:

أولا. الإمكانيات البشرية لولاية قالمة

شهد تطور السكان بولاية قالمة تطورا ملحوظا، يعود أساسا لموقع الولاية والإمكانيات التي تتوفر عليها، مما يجعل الاستقرار بها سهلا نوعا ما، إذ قدر عدد سكان الولاية بـ 482430 نسمة حسب آخر الإحصائيات المعدة سنة 2008¹. وللوقوف على هذه الإمكانيات نوجز الجدول الآتي:

الجدول رقم 4.4: توزيع سكان ولاية قالمة حسب البلديات وفق إحصاء سنة 2008

الدوائر	البلديات	المساحة (كلم ²)	عدد السكان (نسمة)	الكثافة السكانية (ساكن / كلم ²)
قالمة	قالمة	45.00	120847	2685
	بن جراح	79.37	6553	83
قلعة بو الصبع	قلعة بو الصبع	36.25	5635	155
	بومهرة أحمد	71.25	17834	250
	بني مزلين	63.25	4883	77
	جباله خميسي	66.62	4487	67
	بلخير	94.00	17649	188
	النشماية	121.75	9964	82
	بوشقوف	193.55	25443	131
بوشقوف	عين بن بيضاء	131.25	9492	72
	واد فراغة	99.26	7152	72

¹ وثائق مديرية برمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة 2022.

54	7707	142.03	مجاز الصفاء	
234	32870	135.00	واد زناتي	واد زناتي
65	7688	118.79	عين رقادة	
51	10158	198.70	برج سباط	
279	16391	58.75	حمام الدباغ	حمام الدباغ
48	9752	201.87	الركنية	
28	4394	159.62	بوحمدان	
343	26328	76.87	هليلبوليس	هليلبوليس
109	9658	88.70	بوعاتي محمود	
138	9122	66.25	الفجوج	
146	10382	71.22	الخزارة	الخزارة
88	5596	63.62	بوحنشانة	
52	4760	91.47	عين صندل	
65	12300	190.08	عين مخلوف	عين مخلوف
45	7604	167.50	عين العربي	
62	18894	303.77	تالموكة	
142	7113	50.18	عين حساينية	عين حساينية
72	2699	37.27	رأس العقبة	
35	3244	93.55	سلاوة عنونة	
199	7703	38.67	مجاز عمار	
99	16199	164.22	حمام النبائل	حمام النبائل
143	14043	98.26	واد الشحم	
114	7886	68.90	الدهوارة	
131	482430	3686.84	المجموع	

المصدر: وثائق مديرية برمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة 2022.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه التمرکز الكبير للسكان في عاصمة الولاية التي تستحوذ على أكبر كثافة سكانية تقدر بـ 2685 ساكن/كلم² نظرا لما تحتويه عاصمة الولاية من مرافق عامة تسهل الحياة المعيشية لقاطنيها. كما أن ذات الجدول يؤكد على تفضيل السكان التموقع في البلديات الحضرية والشبه الحضرية على حساب البلديات الريفية ويبرر هذا بتوفر الإمكانيات الضرورية التي تسهل الحياة بها على عكس المناطق الريفية التي شهدت خلال فترة التسعينيات وحتى يومنا هذا استمرار النزوح الريفي نحو المدن.

ثانيا. الإمكانيات التعليمية والثقافية بولاية قلمة

تتوفر ولاية قلمة على جملة من المنشآت التعليمية الخاصة بكافة الأطوار، إلى جانب العديد من المنشآت الثقافية.

أ - الإمكانيات التعليمية: لقد ساهمت المنشآت والمؤسسات التعليمية ولا تزال تساهم في ارتفاع نسبة التمدرس وتحسين المستوى التعليمي بالولاية محل الدراسة على غرار كافة ولايات الوطن مما ينعكس إيجابا على تحسن المستويات المعيشية بها.

وفيما يلي عرض لتوزيع المؤسسات التعليمية بالولاية حسب بلدياتها وفقا للإحصائيات المقدمة من طرف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية:

الجدول رقم 5.4: توزيع المؤسسات التعليمية حسب بلديات ولاية قلمة وفق الأطوار الثلاثة إلى غاية سنة

2022

الدوائر	البلديات	الطور الابتدائي	الطور المتوسط	الطور الثانوي
قلمة	قلمة	46	20	10
	بن جراح	04	02	01
قلعة بو الصبع	قلعة بو الصبع	04	01	01
	بومهرة أحمد	11	02	02
	بني مزلين	04	02	01
	جباله خميسي	03	01	-
	بلخير	09	02	02
	النشماية	07	02	01
	بوشقوف	18	05	02
	عين بن بيضاء	07	02	01
بوشقوف	واد فراغة	06	02	-
	مجاز الصفاء	06	01	-
	واد زناتي	18	07	03
واد زناتي	عين رقادة	06	02	01
	برج سباط	06	02	01
	حمام الدباغ	08	03	02
حمام الدباغ	الركنية	07	02	01
	بوحمدان	03	01	-
	هليلبوليس	14	04	02

01	02	06	بوعاتي محمود	هيليبوليس
01	01	06	الفجوج	
01	03	08	الخزارة	الخزارة
01	01	06	بوحنشانة	
-	01	07	عين صندل	
01	03	09	عين مخلوف	عين مخلوف
01	02	06	عين العربي	
02	04	15	تالموكة	
01	02	05	عين حساينية	عين حساينية
-	01	02	رأس العقبة	
-	01	02	سلاوة عنونة	
-	02	06	مجاز عمار	
01	03	14	حمام النبائل	حمام النبائل
01	02	11	واد الشحم	
01	01	08	الدهوارة	
43	92	298	المجموع	

المصدر: وثائق مديرية برمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة 2022.

الجدول أعلاه يؤكد توفر العديد من المؤسسات التعليمية على مستوى جميع بلديات الولاية فيما يتعلق بالطورين الابتدائي والمتوسط، غير أننا نسجل غياب الثانويات على مستوى العديد من البلديات رغم ارتفاع قيمة الكثافة السكانية بها على غرار مجاز عمار، رأس العقبة، واد فراغة تفوق 70 نسمة/كلم²، مما يؤدي لإجهاد التلاميذ وضياح وقتهم في انتظار وسائل النقل التي تسمح لهم بالتنقل للبلديات المجاورة والتي تسجل بدورها نقصا في توفرها.

كما توجد بولاية قالمة جامعة 8 ماي 1945، التي كانت عبارة عن مجموعة من المعاهد الوطنية للتعليم العالي سابقا، لترتقي إلى جامعة بموجب المرسوم 01 . 273 المؤرخ في 30 سبتمبر 2001. تضم حاليا سبع كليات موزعة على 65.6 هكتار منها 42 هكتار للجامعة و 23.6 هكتار للخدمات الجامعية¹. تسعى الجامعة والقائمين عليها من إدارة عليا، أساتذة وموظفين لتسخير كل الجهود وتوجيهها نحو مصلحة الطالب ليتمكن في نهاية مشواره الجامعي من اكتساب كافة المعارف والمهارات والثقافة الضرورية التي تمكنه من الانخراط في الحياة العملية سواء على مستوى المؤسسات والشركات أو انشاء مشاريعه الخاصة التي تلي وتحقق طموحاته.

¹ "HISTOIRE du l'université", sur site:

<https://vrdpo.univ-guelma.dz/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A7%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%BA%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A9>, le 20/03/2021.

والجدول أسفله يوضح عدد الطلبة في الطورين على مستوى كل كلية بالنسبة للموسم الجامعي 2020/2021.

الجدول رقم 6.4: توزيع طلبة جامعة 8 ماي 1945 حسب الكليات للموسم 2020/2021

الكليات	طور الليسانس	طور الماستر	مجموع الطلبة
العلوم والتكنولوجيا	1206	448	1654
الرياضيات، الاعلام الآلي وعلوم المادة	652	310	962
علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض والكون	1456	988	2444
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	1637	551	2188
الحقوق والعلوم السياسية	1419	499	1918
الآداب واللغات	1880	1038	2918
العلوم الإنسانية والاجتماعية	2605	1415	4020
المجموع	10855	5249	16104

المصدر: "إحصائيات الجامعة لسنة 2021/2020"، عن الموقع:

<https://vrdpo.univ-guelma.dz/ar/content/%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-20212020> ،

يوم: 2022/03/20.

إلى جانب ما سبق، تتوفر ولاية قالمة على 13 مركز للتكوين المهني بالولاية تتوزع على 11 بلدية¹ منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، هدفها الأساسي هو تكوين المتربين وتمكينهم من حيازة شهادات ذات قيمة علمية وتطبيقية تمكنهم من مزاولة العديد من الأنشطة والوظائف التي تلي سوق العمل بالولاية بغية التقليل من شبح البطالة التي يهدد شباب الولاية من جهة والعمل على تطوير وتحسين مردود المؤسسات الاقتصادية من خلال التحيين المستمر للمعارف. ومن أهم ميادين التكوين نجد: النقل، الخدمات الحرفية، البسة وتفصيل، بنوك وتأمينات، اعلام آلي، تقنيات الإدارة والتسيير، فندقية وسياحة².

ب - الإمكانات الثقافية: تضم ولاية قالمة عبر مختلف بلدياتها العديد من دور الشباب التي تضم نشاطات علمية وتقنية وثقافية وفنية ورياضية وترويحية والتي نذكر منها: دار الشباب يوسف محمدي ودار الشباب الاخوة رحابي ببلدية قالمة، دار الثقافة عبد المجيد الشافعي التي بدأت نشاطها سنة 1997، المسرح البلدي الذي أسس سنة 1880 والذي تقام فيه مختلف التظاهرات الثقافية. إلى جانب المراكز الثقافية التي يبلغ عدد 21 مركزا ومكتبة البلدية. نجد كذلك العديد من الجمعيات التي تنشط بالولاية ذات الاهتمامات والتخصصات والتوجهات المتنوعة³.

¹ دليل مؤسسات التكوين مهني لولاية قالمة"، عن الموقع: <https://www.a-onec.com/2020/11/mfep.gov.dz-guelma.html> ، يوم: 2022/03/23.

² "ميادين التكوين المهني بولاية قالمة"، عن الموقع الرسمي لديوان مؤسسات الشباب لولاية قالمة:

<http://www.odejguelma.dz/cms3/index.php/banque-de-donnees/formation-professionnelle/2> ، يوم: 2022 /03/23.

³ توفيق بوزناشة، مرجع سبق ذكره، ص 271.

ثالثا. القاعدة الهيكلية لولاية قلمة

تسهم مختلف الهياكل القاعدية في دعم مستويات التنمية المحلية على مستوى ولاية قلمة، من خلال الدور الذي تؤديه في دعم وتحقيق مختلف البرامج التنموية الخاصة بالولاية. وفيما يلي عرض لأهم هذه الهياكل:

أ - الصحة بولاية قلمة: يعتبر القطاع الصحي بهيكله ومرافقه من أهم القطاعات التي تمكن الفرد من العيش الكريم وافتقارها يؤدي بالضرورة إلى الحالة العكسية، خاصة في المناطق الريفية والنائية. والجدول الآتي يوضح تعداد البنى التحتية المسجلة إلى غاية سنة 2022 التي تساعد على تقديم الخدمات الصحية بولاية قلمة:

الجدول رقم 7.4: تعداد الوحدات الصحية في ولاية قلمة إلى غاية 2022

المؤسسات العمومية الاستشفائية	المؤسسات الاستشفائية المتخصصة	المؤسسات العمومية للصحة الجوارية	المستوصف	قاعات العلاج	مراكز غسيل الكلية	معاهد الشبه الطبي	قسم الأمومة	مجمع الأم والطفل
5	1	4	24	138	7	1	7	1

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قلمة 2022.

نستنتج من الجدول أعلاه أن الوحدات الصحية بولاية قلمة لازالت تستدعي ضرورة الترقية وبذل المزيد من المجهودات إذا ما قورنت بمساحة الولاية وعدد بلدياتها المقدر بـ 34 بلدية إلى جانب الكثافة السكانية بها، الأمر الذي يتطلب فتح المجال وتسهيل الاستثمار أمام القطاع الخاص لتلبية احتياجات المواطنين من جهة وتقليل الضغط على الوحدات الصحية التابعة للقطاع العام من جهة أخرى، مع ضرورة ربط القطاع الخاص بقطاع الضمان الاجتماعي كوسيلة لدفع المواطنين للتوجه نحو هذه المؤسسات الخاصة.

ب - البنوك والمؤسسات المالية بولاية قلمة: تتواجد بولاية قلمة العديد من البنوك العمومية والخاصة، تسهم بشكل واضح في عملية التنمية المحلية بها من خلال دعم مختلف الاستثمارات العامة والخاصة والتي نذكر منها: BADR، BNA، BEA، BDL، CPA إلى جانب AGB. إضافة إلى البنوك السابقة تتوفر الولاية على العديد من وكالات التأمين التي نذكر منها: SAA، CAA، CAAT... الخ مما يساهم في تسهيل المعاملات الاقتصادية بالولاية.

ج - الطرق والمواصلات بولاية قلمة: نظرا للموقع الاستراتيجي لولاية قلمة الذي مكّنها من أن تكون همزة وصل بين ولاية الطارف، عنابة، سكيكدة، سوق أهراس، قسنطينة وأم البواقي كان لزاما على السلطات

المحلية أن تولي أهمية بالغة لشبكة الطرقات. لذا نجد الولاية تضم شبكة واسعة على طول 2267.14 كلم بمتوسط كثافة يقدر بـ 0.42 كلم / كلم² موزعة كالآتي¹:

- الطرق الوطنية: 293.4 كلم؛
- الطرق الولائية: 421.05 كلم؛
- الطرق البلدية: 1903.20 كلم،
- الطريق شرق / غرب: 1.9 كلم؛
- الطرق المزروجة: 32.6 كلم و 72 كلم في طريق الأشجار.

أما فيما يتعلق بالمواصلات في الولاية فنجدها تتجسد في سيارات الأجرة على مستوى عاصمة الولاية والتي تربط بين مختلف ولايات الوطن، وكذلك تلك التي تربط بين مختلف بلدياتها إلى جانب العديد من خطوط الحافلات من رقم 1 حتى الرقم 8 داخل بلدية قالمة إضافة إلى مختلف الحافلات التي تربط بين 34 بلدية التي تضمها الولاية. وفي ذات الإطار نجد الولاية تتوفر على محطة لنقل المسافرين قيد التجديد تضم محطتين واحدة تختص بالحافلات وأخرى لسيارات الأجرة تحيط بهما العديد من المحلات التجارية التي من المتوقع أن تلبي الاحتياجات الأساسية للمسافرين والزائرين لولاية قالمة.

كما تتواجد على مستوى بلدية بوشقوف خط واحد للسكة الحديدية على طول 37 كلم يختص فقط بنقل البضائع بعدما كان خاص كذلك بنقل المسافرين قبل توقيفه.

كل العناصر السابقة من شبكة الطرقات ووسائل المواصلات تعد عنصرا هاما في تحقيق التنمية المحلية، نظرا لأهميتها في تحقيق أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

د - البريد والاتصالات بولاية قالمة: من المعلوم أن دفع عجلة التنمية المحلية يتطلب توفر شبكة كافية وفعالية للاتصالات على مستوى الولاية، في هذا الصدد تلعب مديرية اتصالات الجزائر بولاية قالمة دورا مهما في تجسيد رسالة واستراتيجية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية منذ افتتاحها سنة 2001 ومباشرتها لدورها الفعلي ابتداءً من سنة 2003. في هذا الصدد تتوفر الولاية محل الدراسة على 71 مكتب بريد سمحت بربط 69 منطقة، لتوفر ما نسبته 96 % من مناطق الولاية مغطاة بشبكات الهاتف النقال.

علما أنه منذ نشأة الوكالة وهي تسعى جاهدة لمواكبة التطورات الحاصلة على مستوى المؤسسة الأم والتي يمكن عرض أهمها ضمن النقاط التالية²:

¹ معلومات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة 2022.

² معلومات قسم الموارد البشرية لمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية قالمة 2022.

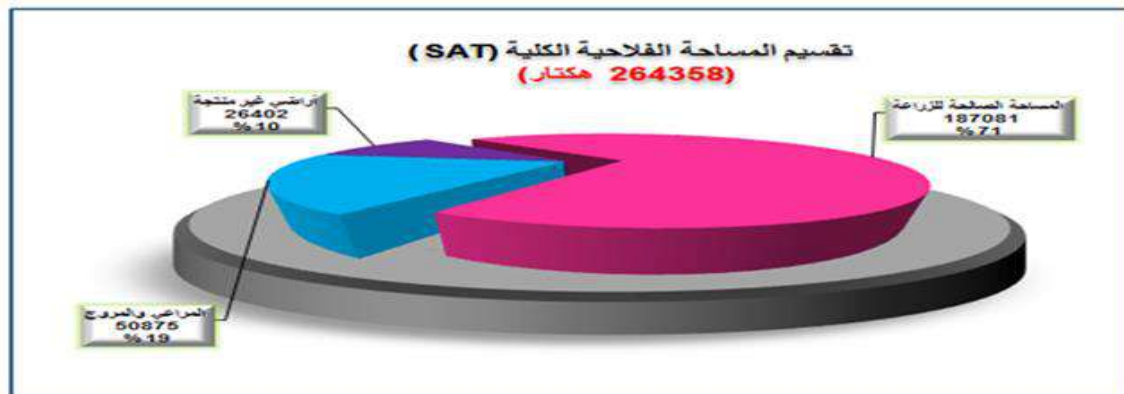
- ♦ 30 مارس 2014، أطلقت مجموعة عروض الأنترنت " ADSL Idoom " بسرعة تتراوح ما بين 1GB/8ثا؛
- ♦ 20 ماي 2014، أطلقت المؤسسة المكالمات الثابتة الغير محدودة من خلال مجموعة عروض " Idoo fix؛
- ♦ 8 سبتمبر 2014، أطلقت شبكة الجيل الرابع 4G في الوضع الثابت؛
- ♦ 20 أبريل 2015 أطلقت أول شبكة لاسلكية مجتمعية في الجزائر أطلقت عليها اسم "wici"، وهو حل مبتكر يتيح تغطية المناطق الحضرية الكبيرة بالنطاق العريض اللاسلكي؛
- ♦ 25 أبريل 2016، أطلقت الوكالة "ADSL" الجديد الغير محدود بسرعة 20MB في الثانية.
- ♦ 31 يوليو 2016 أعلنت شركة الأم عن تسويق خدمة أول صوت عبر إل تي إي (volte) في الجزائر؛
- ♦ 21 أبريل 2019، أطلقت تطبيق الدفع الالكتروني لشحن idoom ودفع فواتير الهاتف.

التطوير المستمر والتحسين المتواصل للخدمات المقدمة سيساهم مما لا شك فيه في دعم مستويات التنمية على مستوى الولاية من خلال المساهمة في تلبية احتياجات المواطنين وقدرتهم على تلبية مطالبهم ومصالحهم في أقرب الآجال على اختلاف المناطق التي يتواجدون بها حضارية كانت أم ريفية.

رابعاً. الإمكانيات الفلاحية لولاية قالمة

تسير الفلاحة بالولاية من طرف الهياكل الفلاحية الموضوعة من طرف الدولة حسب التنظيم المعمول به على المستوى الوطني وتتمثل في مديرية المصالح الفلاحة لولاية قالمة، الغرفة الفلاحية، الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، المعهد التقني للمحاصيل الكبرى والمعهد التقني المتوسط الفلاحي. تتربع على مساحة تقدر بـ 368.684 هكتار منها 264.358 هكتار مساحة فلاحية إجمالية (SAT) موزعة عبر 34 بلدية، مقسمة كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم 4.4: تقسيم المساحة الفلاحية الإجمالية لولاية قالمة لسنة 2022



المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة 2022.

إن المساحة الفلاحية الشاسعة للولاية شجعت على تواجد العديد من المستثمرات الفلاحية والتي يقدر عددها بـ 13427 مستثمرة مقسمة كما هو موضح في الجدول أسفله:

الجدول رقم 8.4: أنواع المستثمرات الفلاحية بولاية قالمة إلى غاية 2022

المستثمرة	مستثمرة فلاحية فردية	مستثمرة فلاحية جماعية	مزارع نموذجية	مستثمرات الامتياز الفلاحي في اطار الاستصلاح	مستثمرات خاصة	المجموع
العدد	2631	543	9	644	9600	13427

المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة 2022.

أ - تطور الإنتاج النباتي والحيواني لولاية قالمة: يمكن عرض أهم المنتجات النباتية لولاية قالمة والمساحات المخصصة لها ضمن الجدول الآتي:

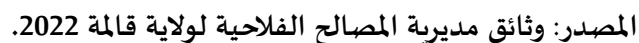
الجدول رقم 9.4: تطور المساحة والإنتاج النباتي بولاية قالمة للفترة (2015 . 2022)

تطور الإنتاج النباتي (الطننار)				تطور المساحة (الهكتار)				الشعبة
2022	2021	2020	معدل 2015-2019	2022	2021	2020	معدل 2015-2019	
1601739.3	2468285	2420680	2229260	89400.71	90888	90675	85904	الحبوب
83598	82696	81807	83823	5941	5485	5744	5879	البقول الجافة
3292097.23	2957910	3234595	2579968	11533.31	9808	10508	19797	الأعلاف
6098.1	4887	/	/	1253.25	457	/	/	السلجم الزيتي
617743.70	1696955	1570406	1766554	7040	8769	8677	10229	الخضروات
54427.70	167756	204059	319835	212.67	543	561	1137	منها البطاطا
2779419	4130183	3520992	2782466	3478	4667	4068	3768	الطماطم الصناعية
89758	45794	124335	67845	9643.6	9698	9572	9412	الزيتون
14266.80	142067	144694	136673	882	879	861	830	الحمضيات
71267	242913	262529	271711	2822	2813	2822	2717	الأشجار المثمرة ذات النواة والبذرة
60	1920	2065	2277	55.25	52.5	40	50.5	الكروم

المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة 2022.

كما يمكننا ملاحظة التراجع المسجل في بعض المساحات الخاصة بنوع معين من المنتوجات مما ساهم بصفة مباشرة في تراجع منتوجه على غرار كل الخضروات والذي يعود أساسا للظروف المناخية التي شهدت نقصان في كمية الأمطار المتساقطة على مستوى الولاية. كذلك نلاحظ تراجع إنتاج البطاطا والذي يعود أساسا حسب الجهات المختصة في مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة إلى عزوف الفلاحين عن غرسها لنقص كمية الأمطار، نقص اليد العاملة خاصة أثناء الجني، منافسة قوية للشعبة من ولايات الجنوب... الخ. كما سجلت ولاية قالمة سنة 2021 بداية تخصيص مساحة زراعية لإنتاج السلجم الزيتي وذلك تماشيا مع السياسة الفلاحية الهادفة لتقليص واردات الجزائر من الزيوت باعتباره مادة أساسية لإنتاج زيت المائدة المطلوب بقوة للاستهلاك من جهة، وباعتباره كذلك مساعدا على زيادة خصوبة التربة وتسميدها بطريقة طبيعية كونه نبتة ذات جذور طويلة.

الشكل رقم 5.4: خريطة استغلال الأراضي الفلاحية بولاية قامة لسنة 2022



أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية للولاية فقد تم إحصاء إلى غاية 31 . 07 . 2022 الحصيلة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 10.4: التعداد الحيواني بولاية قالمة للموسم 2021 . 2022

العدد	الفصيلة
105398	الأبقار(رأس)
61402	أبقار حلوب (رأس)
4604	منها BLM
509632	الأغنام (رأس)
281013	نعجة (رأس)
76670	الماعز (رأس)
50487	عنزة (رأس)
2915948	دجاج اللحم
300655	دجاج بيض الاستهلاك
76189	خلايا النحل

المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة 2022.

الثروة الحيوانية الموضحة في الجدول أعلاه نتجت عنها الحصيلة الموضحة في الجدول أسفله:

الجدول رقم 11.4: تطور الإنتاج الحيواني بولاية قالمة للفترة (2015 . 2022)

البيانات	معدل 2019-2015	2020	2021	2022
اللحوم الحمراء (قنطار)	134359	116981	122200	98993
منها لحوم الأغنام (قنطار)	51816	52683	53824	41154
منها لحوم البقر (قنطار)	75669	58708	62916	54236
لحوم الدواجن (قنطار)	120402	86353	74991	56740
البيض (1000 وحدة)	125581	105423	97296	78076
العسل (قنطار)	2274	2467	1922	890
الصوف (القنطار)	6546	7504	7214	6910
الحليب (1000 لتر)	52840	61462	62959	53505
منها حليب البقر (1000 لتر)	37668	45548	45399	38100
جمع الحليب (1000 لتر)	9203	11990	8286	3009

المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة 2022.

يدل الجدول السابق على تنوع الإنتاج الحيواني بولاية قلمة، فرغم الظروف التي مر بها القطاع الفلاحي سنة 2020 والمتعلقة بجائحة COVID-19 إلا أن الولاية سجلت نتائج مقبولة عامة بالنسبة لحصيلة الإنتاج الحيواني والذي يعود أساسا للدعم والجهود المتواصلة لتطوير القطاع الفلاحي بالولاية والسعي المتواصل للتقرب من الفلاحين والمربين من خلال تنظيم أيام تحسيسية وتظاهرات فلاحية وتدخلات على مستوى الإذاعة الجهوية لولاية قلمة. إلى جانب المجهودات المبذولة على مستوى المنشآت الفلاحية لولاية قلمة التي تشارك في تنمية القطاع الفلاحي من خلال المرافقة التقنية واللوجستية والتي تتمثل في:

الجدول رقم 12.4: المنشآت الفلاحية بولاية قلمة لسنة 2022

الهيكل	العدد	قدرة الإنتاج
غرف التبريد	20	50758 م ³
معاصر الزيتون	16	177 قنطار/ساعة
الملبئات	3	1250000 لتر/الشهر
وحدات تحويل الطماطم الصناعية	5	10600 طن/اليوم
مسالخ اللحوم الحمراء	10	752 رأس/اليوم
مذابح اللحوم الحمراء	1	145 رأس/اليوم
مسالخ اللحوم البيضاء	2	310 وحدة/اليوم
مذابح اللحوم البيضاء	4	18500 وحدة/الساعة
وحدات انتاج أعلاف الحيوانات	50	60000 قنطار/الشهر
المطاحن	20	14963 قنطار/اليوم
وحدات جمع وتخزين الحبوب (تابعة لتعاونية الحبوب والبقول الجافة)	14	850.000 قنطار

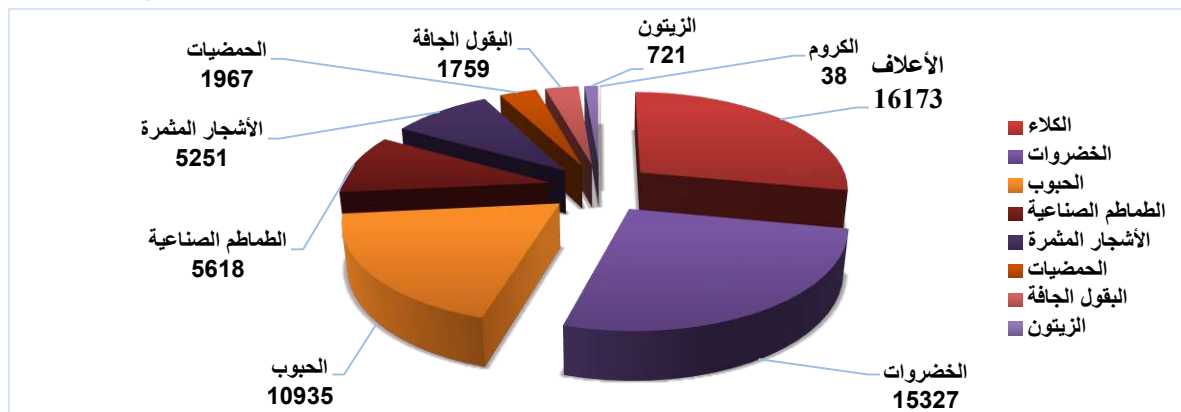
المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية قلمة 2022.

إن الدعم المقدم من قبل مختلف المنشآت السابقة ساهم في تطور القطاع الفلاحي ويتضح ذلك جليا من خلال تطور قيم الإنتاج الفلاحي للموسم 2021/2022.

ب - تطور قيمة الإنتاج النباتي والحيواني: تقدر القيمة الاجمالية للإنتاج الفلاحي بـ 82.198 مليون دج منها 57.789 مليون دج قيمة الانتاج النباتي و 24.409 مليون دج قيمة الانتاج الحيواني. والرسوم البيانية الآتية توضح تقسيم قيمة كل من الانتاج النباتي والحيواني حسب الشعب.

الشكل رقم 6.4: تقسيم قيمة الإنتاج النباتي لولاية قالمة حسب الشعب خلال الموسم الفلاحي 2021/2022

الوحدة: مليون دج



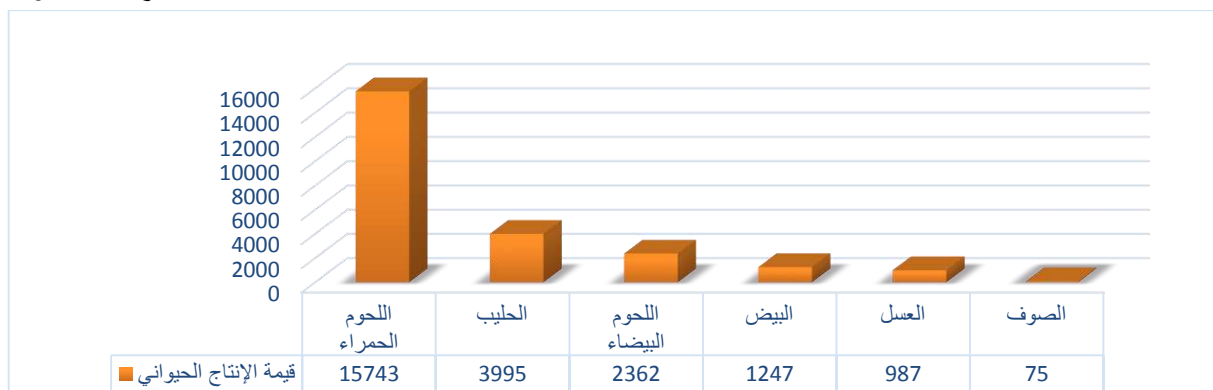
المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة 2022.

الشكل أعلاه يدل على أن أعلى قيمة محققة بالنسبة لولاية قالمة تتمثل في قيمة الأعلاف ثم الخضروات ومن ثم الحبوب بقيمة 16173 مليون دج، 15327 مليون دج ثم 10935 مليون دج ليسجل محصول الكروم أدنى قيمة بـ 38 مليون دج.

أما قيمة الإنتاج الحيواني فيمكن عرضها من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 7.4: تقسيم قيمة الإنتاج الحيواني لولاية قالمة حسب الشعب خلال الموسم الفلاحي 2021/2022

الوحدة: مليون دج



المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة 2022.

الشكل أعلاه يوضح سيطرت اللحوم الحمراء بقيمة تقدر بـ 15743 مليون دج لتحتل الصوف المرتبة الأخيرة بقيمة 75 مليون دج.

ج - الري الفلاحي بولاية قالمة. تزخر ولاية قالمة بشبكة هيدروغرافية طبيعية هامة تضم عدة أودية أهمها: واد سيبوس، واد الشارف، واد بوحمدان، واد المالح، واد الحمام وواد حلية وغيرها من الأودية بالإضافة إلى مختلف منشآت الري الفلاحي الكبرى والصغرى والتي نذكر منها¹:

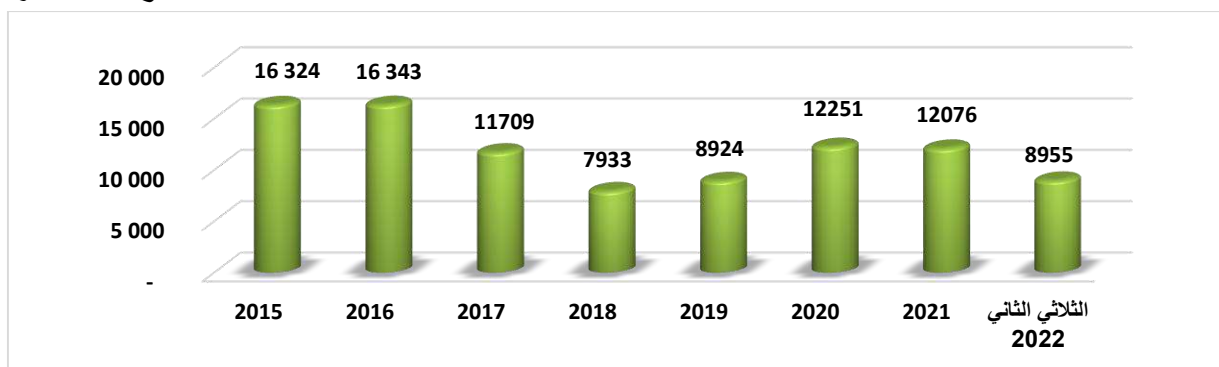
¹ وثائق مديرية المصالح الفلاحة لولاية قالمة 2022.

- محيط السقي قالمة - بوشقوف: بمساحة سقي تقدر بـ 9250 هكتار؛
 - محيط السقي مجاز البقر (بلدية عين مخلوف): بمساحة سقي تقدر بـ 317 هكتار؛
 - محيط السقي حجر قفطة (بلدية النشماية): بمساحة سقي تقدر بـ 80 هكتار.
- إضافة إلى 16 حاجز مائي مخصص للري الفلاحي، 30 بئر عميقة، ما يفوق 300 بئر سطحية ومختلف المنابع المائية الأخرى التي ساهمت في سقي مساحة تقدر بحوالي 12.251 هكتار خلال الموسم الفلاحي 2020- 2019.

والشكل الموالي يوضح تطور المساحة المسقية في ولاية قالمة:

الشكل رقم 8.4: تطور المساحة مسقية لولاية قالمة خلال الفترة (2015 . 2022)

الوحدة: هكتار



المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة 2022.

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ تراجع في المساحة المسقية بالولاية منذ سنة 2017 وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها¹:

- نقص مستوى مياه التعبئة في سد حمام دباغ الممول الرئيسي لمحيط السقي قالمة- بوشقوف خلال المواسم 2017/2016 و 2018/2017 ؛
 - قدم محيط السقي قالمة - بوشقوف (اهتراء القنوات الرئيسية، كثرة التسربات توقف المضخات وتأخر كبير في انطلاق موسم السقي إلى غاية شهر ماي)؛
 - عدم الاستفادة من محيط السقي مجاز بقر (بلدية عين مخلوف) وحجر قفطة (بلدية النشماية).
- من خلال ما سبق نجد أن ولاية قالمة تمتلك كما هائلا من الإمكانيات والقدرات الفلاحية غير أن هذا القطاع لا يزال يفتقد إلى الكثير من الركائز التي تجعل منه مصدرا حقيقيا لخلق الثروة بها، لذا لابد من العمل على إنشاء المزيد من المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية الحيوانات وتوسيع القاعدة الإنتاجية الفلاحية مع ضرورة إيجاد عوامل الجذب لاستقطاب المزيد من اليد العاملة للقطاع الفلاحي.

¹ معلومات مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة 2022.

خامسا. الإمكانيات الصناعية لولاية قالمة

تعد ولاية قالمة منطقة فلاحية بالدرجة الأولى كما سبق الإشارة له في العنصر السابق، إلا أننا نجد أنها تتوفر على مجموعة من المؤسسات الصناعية والمناطق الصناعية إلى جانب الإمكانيات الفلاحية السابقة. فتوفر هذه المؤسسات الصناعية يساعد الولاية على تحسين المستوى السائد لفنون الإنتاج وإيجاد فرص عمل جديدة لفائض القوى العاملة التي تزيد عن حاجة الزراعة. وفيما يلي عرض لأهم النشاطات التي تمارسها المؤسسات الصناعية على مستوى ولاية قالمة:

الجدول رقم 13.4: أهم فروع نشاط المؤسسات الصناعية بولاية قالمة

قطاع النشاط	فرع النشاط
الخدمات	التجارة
	الفندقة والإطعام
	خدمات للعائلات
	خدمات المرافق العمومية
الصناعة التحويلية	الصناعة الغذائية
	صناعة الجلد
	صناعة الخشب
	صناعة النسيج
	البلاستيك - المطاط - الكيمياء
	صناعة مختلفة
	مواد البناء
	الفلاحة والصيد البحري

المصدر: وثائق مديرية الصناعة لولاية قالمة 2022.

يبرز الجدول أعلاه تنوع مجال نشاط المؤسسات الصناعية لولاية قالمة، مما يسهم نسبيا في تلبية متطلبات المستهلكين ابتداء من السلع الغذائية إلى جانب توفير بعض منتجات الملابس، الغزل والنسيج والتطريز وتوفير السلع المعدنية... الخ نظرا لقلّة هذا النوع من المؤسسات على مستوى الولاية.

إن زيادة القاعدة الصناعية بالولاية يعتمد بصورة أساسية على مدى توفر العقار الصناعي الذي يعد مشكلة أساسية تواجه المستثمرين، وفي هذا الإطار قامت السلطات المحلية بتوفير 45 هكتار للمنطقة الصناعية بذراع لحرش والتي تتواجد بين بلدية قالمة وبلدية بلخير منذ سنة 1990، تتوفر بها كل وسائل التهيئة من طرق، كهرباء وماء. وكذا المنطقة الصناعية حجر مركب ببلدية عين رقادة منذ سنة 2013 بـ 140 هكتار غير أن الملاحظ والمتبع لهذه المنطقة يجد أنها غير مهيئة وغير مستغلة تماما¹.

¹ معلومات مديرية الصناعة لولاية قالمة 2022.

وعليه، نجد أنه كلما زادت الطاقة الصناعية لولاية قالمة كلما أسهم ذلك في الارتقاء بمستويات التنمية المحلية بها، كما أنه لابد من العمل على تفعيل واستغلال المناطق الصناعية الحالية واستحداث مناطق جديدة بطاقة استيعابية أكبر وتشجيع المستثمرين، مع ضرورة مراقبة الاستغلال الفعلي لها.

سادسا. الإمكانيات السياحية لولاية قالمة

النظرة الجديدة للسلطات العمومية تعتبر القطاع السياحي كقطاع خالق للثروات ومساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا أصبح من الضروري الاعتماد عليه للتنوع في الموارد التي تبقى في الوقت الحالي رهينة لمداخل المحروقات.

ولا يخف على أحد أن ولاية قالمة تزخر بمؤهلات سياحية كافية لأن تجعل منها قطبا سياحيا متكاملا، نظرا لاحتوائها على العديد من المنابع المعدنية، مناظر طبيعية، مواقع أثرية، معالم تاريخية دينية والصناعات التقليدية.

أ - الإمكانيات الطبيعية السياحية بولاية قالمة: تعد الولاية منطقة استراتيجية بوجودها على ضفاف نهر سيبوس وأراضي الخصبة، وتكمن أكبر جاذبية سياحية للولاية في تضاريسها وطبيعتها إضافة إلى ثروتها المتميزة بالمعالم الأثرية. لذا نجدها تتميز بعدة أنواع من السياحة نذكر أهمها ضمن النقاط التالية¹:

- ♦ السياحة الجبلية: تزخر ولاية قالمة بسلسلة جبلية تجعلها تتميز بمساحة غابية يلجأ إليها السائح المحب للسياحة الجبلية للتمتع بالمناظر الخلابة التي توفرها، ومن أهم جبالها نجد جبل ماونة يقع جنوب المنطقة ويرتفع عن سطح البحر بـ 1411م، جبل دباغ يقع غرب المنطقة ويرتفع عن سطح البحر بـ 1049م، جبل طاية يقع غربا ارتفاعه 1208م، جبل هواة يقع شمالا ويبلغ ارتفاع 1292م؛
- ♦ السياحة الحموية: تتوفر الولاية على العديد من المنابع الحموية، يقصدها العديد من الزوار للتمتع بمنابعها المعدنية الساخنة التي تعد مقصدا للاستجمام والراحة لمياهها الطبيعية والشلالات المعدنية الساخنة والتي تستخدم في علاج الكثير من الأمراض خاصة تلك التي لها علاقة بالعظام، والجدول الموالي يوضح أهم هذه المنابع الحموية:

¹ معلومات مديرية السياحة لولاية قالمة 2022.

الجدول رقم 14.4: المنابع الحموية بولاية قالمة

الرقم	اسم المنبع	نسبة التدفق (ل/ثا)	البلدية	الخصائص العلاجية
01	عين شداخة	08	حمام دباغ	. داء المفاصل، داء الأعصاب، اضطراب غددي، داء التنفس، أمراض النساء، أمراض الأذن، الأنف والحنجرة، الأمراض الجلدية.
02	عين بن ناجي	06		
03	عين الشفا	13		
04	منبع رقم 1 محطة رقم 1	20	حمام أولاد علي بلدية هيليو بوليس	. أمراض المفاصل، أمراض الأعصاب، أمراض التنفس، الأمراض الرئوية (الربو، الزلة الرئوية)، الأمراض الجلدية، أمراض الأنف، الحنجرة والأذن، أمراض النساء.
05	منبع رقم 2 محطة رقم 2	08		
06	منبع رقم 3 محطة رقم 3	08		
07	بئر حمام أولاد علي	25		
08	قرفة	11	عين العربي	. أمراض الروماتيزم، أمراض الشرايين، أمراض الجهاز البولي، الأمراض الجلدية، الأعصاب، أمراض النساء.
09	بلحشاني	11		
10	منبع حمام النبائل	06	حمام النبائل	. أمراض الروماتيزم، الأعصاب، الشرايين، النساء، الجلدية، التنفس.
11	منبع المينة	/		
12	منبع عباسلة	15-20	بوحشانة	. أمراض التنفس، الجهاز الهضمي، الأعصاب، الروماتيزم، الجلدية.
13	منبع رومية	20		
14	منبع بن طاهر	08 – 12		
15	منبع النخلة	02		

المصدر: رشدي بوجاهم، "السياحة بقالمة"، عن الموقع: <http://www.odejguelma.dz/cms3/index.php/homepage/tourism> ، يوم: 15/03/2022.

- ♦ السياحة الثقافية والأثرية: كما هو معروف أن ولاية قالمة شهدت الحقبة الرومانية ويتجسد ذلك من خلال الآثار المتبقية عبر تراب الولاية كالمسرح الروماني المتواجد بعاصمة الولاية وكذا الحديقة الرومانية كالاما، الحصن البيزنطي، المدينة الأثرية تبيليس ببلدية سلاوة أعنونة، مدينة الجنائز بالركنية، المسبح الروماني بحمام برادع... الخ. إضافة إلى المعالم الأثرية السابقة العرض هناك العديد من المنشآت الثقافية بولاية قالمة والتي نذكر منها: دار الثقافة عبد الجيد الشافعي، المسرح البلدي محمد التريكي والذي أنشئ سنة 1880 يحتضن عادة الفرق المسرحية وتقام فيه العديد من التظاهرات الثقافية المحلية والوطنية، كما تضم الولاية كذلك 26 مركزا ثقافيا موزعة على مختلف بلديات الولاية¹.
- ♦ سياحة تاريخية: وكما هو معروف أن مدينة قالمة مدينة ثورية حيث شهدت العديد من المعارك ضد المستعمر الفرنسي لاسيما أحداث 08 ماي 1945 حيث توجد العديد من المواقع داخل تراب الولاية

¹ معلومات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة 2022.

لاتزال شاهدة على الحقبة الاستعمارية مثل الثكنة العسكرية، موقع الكرمات التي كانت شاهدة على أحداث 08 ماي 1945، موقع سقوط الطائرة العسكرية لجيش المحتل بجبل مرمورة، منزل الرئيس الراحل هواري بومدين ببلدية مجاز عمار، كاف البمبة وفرن الجير ببلدية هيليوبوليس... إلخ.

مما سبق، نلاحظ التنوع الهائل في الإمكانيات السياحية بولاية قالمة تمنح للسائح أثناء زيارتها إمكانية التمتع بكل الأنواع السياحية التي يرغب في ممارستها والاستمتاع بها.

ب - الصناعات التقليدية بولاية قالمة: من أهم العناصر والمقومات الداعمة للسياحة بولاية قالمة نجد الصناعات التقليدية التي تزخر بها، إذ تتعدد المنتجات التقليدية للولاية وتنوع، فأول ما يجذب السائح هي تلك المنتجات المصنعة بوسائل تقليدية تعبر وترجم أصالة المنطقة، نجده يتهافت على اقتناء مختلف هذه المنتجات التي تميز المنطقة كمنتجات النسيج التي تمارسها النساء فنجدها تنتشر في معظم البيوت وتعتمد هذه الصناعة التقليدية على الصوف وشعر الماعز وبعض المستحضرات الطبيعية النباتية للتلوين كالزربية، الحايك القالمي أو الحنبل، إلى جانب اللباس والطرز التقليدي مثل قندورة المجبود والكاراكو وطرز النابل... إلخ. تشهد كذلك ولاية قالمة انتشارا واسعا لإنتاج واستعمال الحلي التقليدية المختلفة المصنوعة من الذهب والفضة فنجد المرأة القالمية تزين بارتداء مختلف الحلي في المناسبات ذات الصنع المحلي عادة كالخلخال، المحزمة، السخاب... إلخ. تشتهر الولاية كذلك بصناعة الفخار الذي يعد منتوجا جيليا يعبر عن الخصوصية الجغرافية لمنطقة قالمة ويشتهر بالصلابة والسماعة والجمال وبالبساطة في تصنيعه وزخرفته، ويوجد بها أفضل الصلصال الأبيض (kaolin) بحمام دباغ وتنتشر صناعة الفخار عبر معظم مناطق الولاية وتتركز بكثرة في كل من بلدية بن جراح قلعة بوصبع الركنية هيليوبوليس والخزارة*.

كل هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تشكل دفعا قويا لتفعيل وتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني وذلك حفاظا عليها للأجيال القادمة. وما يؤكد ذلك هو إدراج ولاية قالمة ضمن قطب امتياز السياحة شمال - شرق "عنابة" والذي يضم الطارف، عنابة، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس وتبسة، الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025، والذي يعد من الآليات التي تسعى الوزارة الوصية إلى تكريسها لترسيخ وتفعيل السياحة في التنمية المحلية.

وعليه، نجد أن ولاية قالمة تملك العديد من الإمكانيات والمقومات في مختلف المجالات الفلاحية، الصناعية والسياحة إلى جانب موقعها الاستراتيجي في الشرق الجزائري التي تؤهلها لأن تساهم في الرفع من مستويات التنمية المحلية بها.

* أنظر الملحق رقم (04): أهم الصناعات التقليدية بولاية قالمة وأم البواقي وعنابة.

2.1.2.4 برامج التنمية المحلية بولاية قالمة

استفادت ولاية قالمة على غرار باقي ولايات الوطن من أغلفة مالية معتبرة لدعم مستويات التنمية المحلية بها ابتداء من سنة 2001م ويعود ذلك أساسا لارتفاع مداخل البترول، خصصت لتحسين الأوضاع المعيشية لسكان المنطقة. وأتى ذلك في إطار كل من المخطط البلدي للتنمية (PCD)* والبرنامج القطاعي غير الممركز (PSD)**، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 15.4: المخصصات المالية للتنمية المحلية بولاية قالمة للفترة (2001 . 2024)

الوحدة: 1000 دج

البرنامج الخماسي (2020 2024 .) *	البرنامج الخماسي (2015 . 2019)	برنامج التنمية الخماسي (2010 . 2014)	البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 . 2009)	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 . 2004)	مخصصات التنمية
3700000	8933000	8048000	6209211	2197440	المخطط البلدي للتنمية (PCD)
5487652	15861000	76733000	41615000	16226000	البرنامج القطاعي غير المركز (PSD)

* البيانات خاصة فقط بسنوات 2020، 2021، 2022.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة 2022.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا التفصيل في معطياته كالآتي:

♦ بالنسبة للمخطط البلدي للتنمية: من الجدول أعلاه نلاحظ نمو وتطور في المبالغ المالية المخصصة للمخطط البلدي طيلة الفترة (2001 . 2019) مع استمرار المخصصات المالية خلال الفترة (2020 . 2022) وذلك بهدف تهيئة المحيط الولائي لتحقيق أهداف التنمية عن طريق استهداف مختلف المجالات ذات الأولوية بالنسبة لولاية قالمة. ويمكن توضيح أهم القطاعات التي وزعت من خلالها المبالغ المالية الخاصة بالمخطط البلدي خلال الفترة (2020 . 2022) كالآتي:

* المخطط البلدي للتنمية (PCD): سجل باسم الوالي غير أن رئيس المجلس الشعبي البلدي هو من يسهر على عملية تنفيذها، وهي برامج توجه أساسا لدعم التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي للارتقاء بالمستوى المعيشي للفرد. اعتمدت هذه البرامج خصيصا لتجسيد اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية.

** البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD): هي برامج تحمل النظرة القطاعية للتنمية، تعتمد على تنفيذ برامج تجهيز خاصة بنشاط كل قطاع حسب الأولوية لكل ولاية مما يتيح تقييم كل نشاط قطاعي، علما أنها تأخذ اسم الوالي كذلك الذي يتولى عملية توزيع المخصصات المالية حسب أولوية واحتياجات الولاية التي يديرها.

الجدول رقم 16.4: توزيع المخصصات المالية للمخطط البلدي للتنمية بولاية قلمة خلال الفترة (2020 . 2022)

المجموع	مباني بلدية	الرياضة	الشباب	الثقافة والتسلية	الصحة والنظافة	التهيئة الحضرية	التربية والتكوين	الطرق والمسالك	التطهير	التزويد بالمياه الصالحة للشرب	القطاع
684	08	18	01	01	14	59	72	154	179	178	عدد العمليات
3036399	49091	95586	2199	2799	28764	194508	192376	1261471	698908	510697	المبلغ (دج 1000)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قلمة 2022.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أنه تم صرف الأموال بما يخدم القواعد الهيكلية، لتهيئة المحيط العام للولاية وتشجيع الاستثمار وتحسين الظروف المعيشية حيث وجهت المخصصات المالية لفتح وتعديل الطرق والمسالك كأولوية أولى بمبلغ مالي قدر بـ 1261471 دج، تلتها كل من عمليات التطهير، التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتهيئة الحضرية على التوالي بمبالغ معتبرة. ليحتل مجال الشباب المرتبة الأخيرة بعملية واحدة بمبلغ مالي قدر بـ 2199 دج.

♦ بالنسبة للبرنامج القطاعي غير الممركز: من الجدول رقم (15.4) نلاحظ ارتفاعا في المبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج خاصة بين برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي الأول وجاء ذلك تماشيا مع تلبية متطلبات تلك الفترة لإعادة بناء الهياكل الضرورية للولاية. غير أن هذه المخصصات شهدت تراجعا ملحوظ خلال السنوات الأخيرة يعود أساسا إلى الانخفاض في البرامج القطاعية غير الممركزة خاصة ما تعلق منها بالصحة والري. وفيما يلي تفصيل لتوزيع الأغلفة المالية للبرنامج القطاعي غير الممركز للسنوات 2020، 2021 و2022.

الجدول رقم 17.4: توزيع المخصصات المالية للبرنامج القطاعي غير المراكز بولاية قالمة للسنوات 2020 و2021 و2022

2022		2021		2020	
المبالغ المخصصة (1000 دج)	القطاع	المبالغ المخصصة (1000 دج)	القطاع	المبالغ المخصصة (1000 دج)	القطاع
80000	تهيئة البنى التحتية للصحة	102263	تهيئة البنى التحتية للصحة	220000	تهيئة البنى التحتية للصحة
1337800	التربية	540000	التربية	604000	التربية
250000	الطرق	800000	الطرق	700000	الطرق
/	/	65000	الري	362500	الري
80000	التعليم العالي والبحث العلمي	/	/	20000	التعليم العالي والبحث العلمي
/	/	/	/	63000	التكوين المهني
/	/	/	/	144000	الغابات
100000	التدريب واليد العاملة	11000	التدريب واليد العاملة	/	/
/	/	8089	الشباب والرياضة	/	/
1847800	المجموع	1526352	المجموع	2113500	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة 2022.

الجدول أعلاه يوضح توزيع الأغلفة المالية على مختلف القطاعات التي تعاني نقصا في قدرتها على تلبية حاجيات ورغبات السكان على مستوى الولاية ومن ثم المساهمة في الرفع من مستويات التنمية بها. وكما هو ملاحظ استمرار دعم القطاع الصحي والذي يعاني تأخر كبير وعجز في تلبية الحاجيات كما سجل ارتفاع المخصصات المالية الموجهة لقطاع التربية والتعليم ويبرر ذلك بالزيادة السكانية والتوسع العمراني المستمر مما يتطلب ضرورة خلق وإنشاء المؤسسات التعليمية وتجهيزها، إضافة لذلك نلاحظ أن جزء معتبر يوجه لتهيئة الطرق وإنشاء وفتح مسالك جديد مما له الأثر في إيصال السلع والخدمات لمختلف بلديات الولاية وكذا فك العزلة عن المناطق النائية للولاية، إلى جانب توجيه مبالغ مالية لكل من قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين المهني، الغابات، الشباب والرياضة وكذا تدريب اليد العاملة حسب ما هو مطلوب لتجسيد الاستثمارات الضرورية للولاية.

وعليه، من خلال الأغلفة المالية المخصصة ضمن برنامجي التنمية المحلية لولاية قلمة يمكننا القول إنها مبالغ معتبرة ووجهت لدعم العديد من القطاعات على مستوى الولاية، غير أنه ورغم المجهودات المبذولة لتصريف هذه المخصصات ضمن مصارفها الضرورية إلا أننا لا نزال نسجل العديد من النقائص على مستوى المرافق في مجالات متنوعة ذات العلاقة المباشرة برفع المستوى المعيشي للأفراد. لذا فإن بذل المزيد من المجهودات والسعي المستمر لإصلاح الثغرات المسجلة على مستوى تنفيذ السياسات الداعمة لمستويات التنمية المحلية بولاية قلمة بات أمراً ضرورياً ومستعجلاً.

2.2.4. التنمية المحلية بولاية أم البواقي

تقع ولاية أم البواقي في الجهة الشمالية الشرقية بالجزائر في منطقة الهضاب العليا، انبثقت بموجب التقسيم الإداري لسنة 1974م وهي تبعد عن العاصمة بمسافة 500 كم وترتفع 800 م عن مستوى سطح البحر. وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات التنمية المحلية بها التي تتجسد أساساً في مختلف الإمكانيات التي تعتمد عليها الولاية إضافة إلى مختلف الأغلفة المالية لبرامج التنمية المحلية التي تساعد على تحقيق أهم استثمارات الولاية.

1.2.2.4. أهم مؤشرات التنمية المحلية لولاية أم البواقي

تتعدد مؤشرات التنمية المحلية بولاية أم البواقي نوجز أهمها فيما يلي:

أولاً. الإمكانيات البشرية لولاية أم البواقي

تشهد ولاية أم البواقي على غرار باقي ولايات الوطن نمواً مستمراً في عدد سكانها ويبرر ذلك بتوفرها على أهم متطلبات العيش فيها، غير أننا نلاحظ تفاوتاً في تمركزهم بالنسبة لبلدياتها وهو ما تؤكدُه إحصائيات الجدول أسفله.

الجدول رقم 18.4: توزيع سكان ولاية أم البواقي حسب البلديات وفق إحصاء سنة 2021

الرمز	البلديات	المساحة كلم ²	السكان	الكثافة السكانية ساكن/كلم ²	عدد الأسر
01	أم البواقي	414	106357	257	18992
02	عين البيضاء	52	161958	3115	28921
03	عين مليلة	239	120190	503	21463
04	بحير الشرقي	114	2518	22	450
05	العامرية	162	13744	85	2454
06	سيقوس	210	23283	111	4158
07	بلالة	179	3277	18	585

3810	111	21336	192	عين ببوش	08
4180	70	23409	336	بريش	09
3099	112	17356	155	أولاد حملة	10
2731	76	15295	200	الضلعة	11
7716	281	43210	154	عين كرشة	12
5638	310	31570	102	هنشير تومغني	13
916	26	5130	198	الجازية	14
653	28	3658	131	عين الديس	15
2937	50	16449	326	فكيرنة	16
5703	139	31936	230	سوق النعمان	17
552	16	3091	196	الزرق	18
985	18	5514	307	بوغرة السعودي	19
1180	53	6609	125	أولاد زواي	20
2169	82	12144	149	بئر الشهداء	21
2795	93	15651	169	قصر الصبيحي	22
1227	36	6871	193	واد نيني	23
6802	194	38089	196	مسكيانة	24
13345	283	74730	264	عين فكرون	25
641	22	3492	162	الرحية	26
1405	11	7870	740	عين الزيتون	27
1711	67	9583	144	أولاد قاسم	28
1936	73	10842	148	الحرملية	29
149154	135	835262	6187	المجموع	

المصدر: وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أم البواقي 2022.

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه، وخلافا لولاية قالمة التي تسجل أعلى كثافة سكانية على مستوى عاصمة الولاية، ولاية أم البواقي تسجل أعلى كثافة سكانية على مستوى بلدية عين البيضاء بـ 3115 ساكن/كلم² فالملحوظ أن أصغر البلديات مساحة هي البلدية الأكثر اكتظاظا بـ 28921 أسرة حسب آخر الإحصائيات المسجلة، وهو ما يفسره موقعها الاستراتيجي كونها نقطة تقاطع بين الطريق الوطني رقم 10 (الرابط بين قسنطينة وتبسة) والطريق الوطني رقم 80 (الرابط بين خنشلة وقالمة) هذا من جهة، كما تربط أيضا بين التل والصحراء من جهة أخرى، الأمر الذي ساهم بصفة مباشرة في ازدهار النشاط

التجاري بها مما أدى لزيادة الكثافة السكانية بها. تليها كل من بلدية عين مليلة، هنشير تومغني، عين فكرون، عين كرشة، أم البواقي ومسكيانة على الترتيب.

ثانيا. الإمكانيات التعليمية والثقافية بولاية أم البواقي

يدرك أصحاب القرار على مستوى الولاية جيدا أن تحقيق مستويات جيدة للتنمية المحلية لا يتم إلا من خلال توفر الهياكل التعليمية والثقافية التي تسهم في تطوير المورد البشري على مستوى الولاية الذي يمكنها من تحقيق المشاريع الطموحة التي تسهم في دفع عجلة التنمية بها وهو ما تؤكد الإحصائيات الخاصة بهذا المجال.

أ - الإمكانيات التعليمية: فيما يلي عرض لأهم المؤسسات التعليمية بالولاية موزعة حسب الأطوار الثلاثة:

الجدول رقم 19.4: توزيع المؤسسات التعليمية حسب بلديات ولاية أم البواقي وفق الأطوار الثلاثة إلى غاية سنة

2022

البلديات	الطور الابتدائي	الطور المتوسط	الطور الثانوي
أم البواقي	44	15	8
عين البيضاء	45	19	7
عين مليلة	42	14	7
بحير الشرق	2	1	1
العامة	10	3	1
سيقوس	13	3	2
بلالة	3	1	1
عين ببوش	11	4	2
بريش	14	3	1
أولاد حملة	8	3	1
الضلعة	13	4	1
عين كرشة	19	6	2
هنشير تومغني	17	6	2
الجازية	3	1	1
عين الديس	3	1	1
فكيرنة	12	3	1
سوق النعمان	13	4	2
الزرق	3	1	-
بوغرة السعوي	7	1	1

أولاد زواي	6	1	1
بئر الشهداء	7	2	1
قصر الصبيحي	9	3	2
واد نيني	3	1	1
مسكيانة	16	8	3
عين فكرون	31	10	5
الرحية	6	1	-
عين الزيتون	6	1	1
أولاد قاسم	10	1	1
الحرملية	5	2	1
مجموع الولاية	381	123	58

المصدر: وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أم البواقي 2022.

تبين قراءة بيانات الجدول أعلاه تواجد المؤسسات التعليمية في جل بلديات الولايات، وتُستثنى من ذلك فقط بلديتين هما الزرق والرحية فيما يتعلق بالطور الثانوي أي غياب الثانويات على مستوى هاتين البلديتان رغم أنهما يضمّان 552 و641 أسرة على التوالي مما يجبر التلاميذ على قطع مسافات طويلة نسبيا للتمدرس. كذلك فإن تحليل الإحصائيات السابقة يوضح قلة المؤسسات خاصة في الطور الثانوي في بعض البلديات ذات الكثافة السكانية العالية على غرار بلدية هنشير تومغني التي يفوق عدد سكانها 31000 نسمة مما يؤدي للاكتظاظ على مستوى الأقسام ويؤثر سلبا على جودة التعليم.

إن التحدث على المؤسسات التعليمية على مستوى الولاية محل الدراسة لابد أن يتناول جامعة العربي بن مهيدي المتواجدة في عاصمة الولاية. حيث نشأت في البداية كمدرسة عليا للأساتذة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 83-314 المؤرخ في 07/05/1983، ثم أنشئ بالموازاة المعهد الوطني للتعليم العالي للميكانيك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 84-255 المؤرخ في 18/08/1984، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-158 المؤرخ في 10/05/1997 حولت إلى مركز جامعي مكون من أربعة معاهد والذي أطلق عليه فيما بعد اسم "الشهيد العربي بن مهيدي" بموجب قرار وزاري في نوفمبر 1999.

ارتقى المركز الجامعي إلى مصاف الجامعات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-06 المؤرخ 04/01/2009، الذي عدّل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-164 المؤرخ في 15/04/2013 الذي أصبحت بموجبها جامعة أم البواقي تضم أربع نيابات مديرية الجامعة سبعة كليات وثلاث معاهد، تتوزع على خمسة أقطاب جامعية ثلاثة منها في عاصمة الولاية أم البواقي وقطب جامعي بعين البيضاء (كلية العلوم والعلوم التطبيقية) وقطب بعين مليلة (معهد التكنولوجيا). تتوفر جامعة أم البواقي على عدة تخصصات في عدة

شعب (الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، علوم الطبيعة والحياة) وأيضا في ميداني العلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم الاقتصادية والتجارية. علما أن عروض التكوين المدرسة تندرج في إطار مشترك لاستراتيجية التنمية المحلية والوطنية التي تسمح للطلبة باكتساب المعارف عبر مؤسسات التعليم العالي¹.

إضافة إلى ما سبق، وحتى تستطيع كل الفئات المساهمة في عملية التنمية المحلية، تتوفر الولاية محل الدراسة على 18 مركز للتكوين المهني موزعة عبر 11 بلدية كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 20.4: توزيع مراكز التكوين المهني حسب بلديات ولاية أم البواقي إلى غاية سنة 2022

البلدية	اسم المركز
أم البواقي	- مركز التكوين المهني والتمهين ذكور سنحصري عبد الحفيظ - مركز التكوين المهني والتمهين للبنات غقال عائشة - المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني العربي تبسي - المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني حجام عبود
عين البيضاء	- مركز التكوين المهني والتمهين قدور لعربي - مركز التكوين المهني والتمهين الإخوة صالح - المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني الإخوة بكاكرة
عين مليلة	- مركز التكوين المهني سماش السعيد - المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني
سيقوس	مركز التكوين المهني والتمهين الشهيد غول احسن
عين ببوش	مركز التكوين المهني والتمهين حناش محي الدين
بريش	مركز التكوين المهني والتمهين العمراوي محمد اقبالي
أولاد حملة	مركز التكوين المهني والتمهين غراب رمضان
عين كرشة	مركز التكوين المهني والتمهين خرشي محمد
سوق نعمان	مركز التكوين المهني والتمهين سلامة مخلوف
مسكيانة	- مركز التكوين المهني والتمهين حماني عباس - المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بوجللال محمود
عين فكرون	مركز التكوين المهني والتمهين خامج السعيد المدعو الروس

المصدر: وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أم البواقي 2022.

وعليه يمكننا القول إن الولاية تتوفر على بنية تعليمية مقبولة تسهم بطريقة مباشرة في ترسيخ الأسس العلمية النظرية والتطبيقي التي تنمي قدرات الفرد وتكسبه الأسس الضرورية للانخراط في الحياة العملية مستقبلا.

¹ "التعريف بالجامعة"، عن الموقع الرسمي لجامعة العربي بن مهيدي، عن الموقع:

<http://www.univ-oeb.dz/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%8a%d9%81->

<http://www.univ-oeb.dz/%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%a7%d9%85%d8%b9%d8%a9/>، يوم: 25 / 12 / 2022.

ب - الإمكانيات الثقافية: بغية تنمية الوعي الثقافي وبخاصة لدى الشباب، تتواجد على مستوى ولاية أم البواقي 20 دورا للشباب و19 مركزا ثقافيا موزعة على بلدياتها كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 21.4: توزيع دور الشباب والمراكز الثقافية بولاية أم البواقي إلى غاية سنة 2022

البلديات	دور الشباب	المراكز الثقافية	البلديات	دور الشباب	المراكز الثقافية
أم البواقي	02	-	فكيرنة	-	02
عين البيضاء	02	02	سوق النعمان	-	01
عين مليلة	03	01	الزرزق	-	01
بحير الشرقي	01	-	بوغرارة السعودي	01	-
العامرية	01	-	أولاد زواي	-	-
سيقوس	01	01	بئر الشهداء	01	-
بلالة	-	-	قصر الصبيحي	-	01
عين ببوش	02	01	واد نيني	-	-
بريش	-	02	مسكيانة	01	02
أولاد حملة	01	01	عين فكرون	01	-
الضلعة	01	01	الرحية	-	-
عين كرشة	01	02	عين الزيتون	-	-
هنشير تومغني	-	-	أولاد قاسم	-	-
الجازية	-	01	الحرملية	01	-
عين الديس	-	-			

المصدر: وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أم البواقي 2022.

من خلال الجدول السابق يمكننا تسجيل الغياب الواضح لدور الشباب والمراكز الثقافية في العديد من بلديات الولاية، لذا نرى أنه من الضرورة توفير المزيد منها لتحقيق المساهمة الفعالة لتنمية الفرد فكريا وثقافيا وخلق بيئة صحية تدفع الفرد لاكتشاف مواهبه وتساعد في تنمية حسه الإبداعي وما ينجم عن ذلك من إيجابيات على مستويات التنمية المحلية بالولاية.

ثالثا. القاعدة الهيكلية لولاية أم البواقي

إن تحقيق المستويات المرغوبة من عملية التنمية المحلية يتطلب قاعدة هيكلية متينة تساعد على تجسيد البرامج التنموية المحلية. وفيما يلي عرض لأهم الهياكل القاعدية لولاية أم البواقي.

أ - الصحة بولاية أم البواقي: يعد توفير المستوى المعيشي الجيد أحد أهم الأهداف التي تسعى الجهات المعنية لتحقيقه على المستوى المحلي، ولا يتحقق ذلك في غياب المنظومة الصحية الجيدة التي توفر عدد مقبول من الوحدات الصحية التي تسهر على صحة المواطن. فيما يلي تعداد لهذه الوحدات على مستوى ولاية أم البواقي.

الجدول رقم 22.4: الوحدات الصحية بولاية أم البواقي إلى غاية 2022

المستشفيات	قاعات العلاج	مراكز تصفية الدم	الصيدليات
07	139	04	199

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أم البواقي 2022.

تبين احصائيات الجدول أعلاه النقص الكبير في عدد المستشفيات على مستوى الولاية والتي تقدر بـ 07 مستشفيات فقط تتوزع على كل من بلديات أم البواقي وعين البيضاء بمستشفين لكل منها، ومستشفى واحد بكل من عين مليلة، مسكيانة وعين فكرون وهو الأمر الذي يعود سلبا على صحة المواطن الذي يبذل الكثير من الجهد والوقت في التنقل للوصول إلى المستشفيات ومن ثم الانتظار في الطوابير للاستفادة من الرعاية الصحية الضرورية، خاصة بالنسبة للبلديات ذات الكثافة السكانية على غرار كل من بلديات هنشير تومنغي، عين كرشة وسوق النعمان. كما تجدر الإشارة إلى أن تواجد 04 مراكز فقط لتصفية الدم يعد قليل جدا بالنسبة للفئة التي تحتاج العلاج بصفة مستمرة لذلك لابد من ضرورة فتح المجال للاستثمار الخاص في مجال الصحة لتقليل الضغط على القطاع العام وخدمة المواطن من جهة أخرى.

ب - البنوك والمؤسسات المالية بولاية أم البواقي: تنشط العديد من المؤسسات المالية على مستوى الولاية محل الدراسة على غرار باقي ولايات الوطن، كالبنوك التجارية الخاصة والعامة إلى جانب البنوك الإسلامية التي تتوزع على مستوى 29 بلدية وذلك من أجل توفير التمويل اللازم لأصحاب المشاريع الاستثمارية من جهة وتعبئة ادخارات المواطن من جهة أخرى. إلى جانب المؤسسات المالية التي تمارس مهام التأمين بأنواعه على مستوى الولاية.

ج - الطرق والمواصلات بولاية أم البواقي: تضم ولاية أم البواقي شبكة واسعة من الطرقات نظرا لموقعها الجغرافي الرابط بين 7 ولايات للشرق الجزائري موزعة كالتالي¹:

— الطرق الوطنية: 414.162 كلم منها 215.800 كلم مزدوجة؛

¹ وثائق مديرية برمجة ومتابعة الميزانية لولاية أم البواقي 2022.

– الطرق الولائية: 412.660 كلم؛

– الطرق البلدية: 1160.310 كلم.

إن تواجد شبكة الطرقات والعمل على توسيعها من شأنه أن يسهل الحياة الاجتماعية والاقتصادية على المواطن بولاية أم البواقي ويساعد في ازدهار التجارة مما يعمل على تلبية المزيد من الحاجيات الضرورية له.

علما أن تحقيق ذلك يتجسد من خلال وفرة وسائل النقل وتنوعها عبر إقليم الولاية من خلال الحافلات وسيارات الأجرة وكذا خط السكة الحديدية، سواء تعلق الأمر بتلك الوسائل الرابطة بين بلديات الولاية نفسها أو بين الولاية وباقي ولايات الوطن من جهة أو الوسائل المخصصة لنقل السلع والبضائع من جهة أخرى. علما أنه منذ سنة 2020 تم تدشين المحطة البرية الجديدة والعصرية لأم البواقي والتي شكلت إضافة حقيقية على صعيد النقل والتنقل للمواطنين.

د - البريد والاتصالات بولاية أم البواقي: تضطلع مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية أم البواقي بدور محوري وفعال في تلبية احتياجات المواطنين والإدارات وأصحاب القرار على مستوى الولاية نظرا لما توفره من خدمات تسهل عملية الاتصال والقيام بالعديد من الخدمات ذات العلاقة بنشاط المؤسسة. فقد باشرت مهامها الفعلية ابتداء من سنة 2003 على غرار باقي مديريات الوطن، لتحقيق الأهداف الثلاثة المسطرة من قبل المؤسسة الأم والمتمثلة في المردودية، الفعالية وجودة الخدمة، لها مقرر استراتيجي يتوسط الولاية والكائن بالحج الإداري لولاية أم البواقي. تسعى باستمرار لتوظيف المورد البشري الكفاء إذ ينشط بها ما يفوق 290 إطار عبر مختلف فروعها على مستوى عاصمة الولاية وكذا بلدياتها 29، يساعدهم على تأدية مهامهم بعض عمال المصالح التقنيين والبالغ عدد 50 عاملا¹.

وعليه فإن سعي المؤسسة المستمر لتلبية حاجيات المواطنين يدفعها للبحث الدائم عن التكنولوجيا الملائمة والمتطورة التي تساعد على تأدية المهام المنوطة بها اتجاه الأهداف التنموية المحلية للولاية.

رابعا. الإمكانيات الفلاحية لولاية أم البواقي

تملك ولاية أم البواقي بدورها إمكانيات فلاحية معتبرة تسعى للاستفادة منها وتوظيفها ووضعها في خدمة مواطنيها. إذ تربع الولاية على مساحة زراعية كلية تقدر بـ 515482 هكتار موزعة كما هو موضح في الشكل أدناه:

¹ معلومات قسم الموارد البشرية لمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية أم البواقي 2022.

الشكل رقم 9.4: تقسيم المساحة الفلاحية الكلية لولاية أم البواقي لسنة 2022



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي 2022.

إن الشكل أعلاه يبين أهمية القطاع الفلاحي في دعم مستويات التنمية المحلية كون المساحة الفلاحية الكلية تشكل ما يفوق نسبة 83 % من المساحة الإجمالية للولاية و 70 % منها هي مساحة مستغلة وصالحة للزراعة، ما نتج عنه تنوع في الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني.

أ - تطور الإنتاج النباتي والحيواني بولاية أم البواقي: الجدول أسفله يعرض أهم المنتجات النباتية والمساحات المخصصة لها بولاية أم البواقي:

الجدول رقم 23.4: تطور المساحة والإنتاج النباتي بولاية أم البواقي للفترة (2012 . 2022)

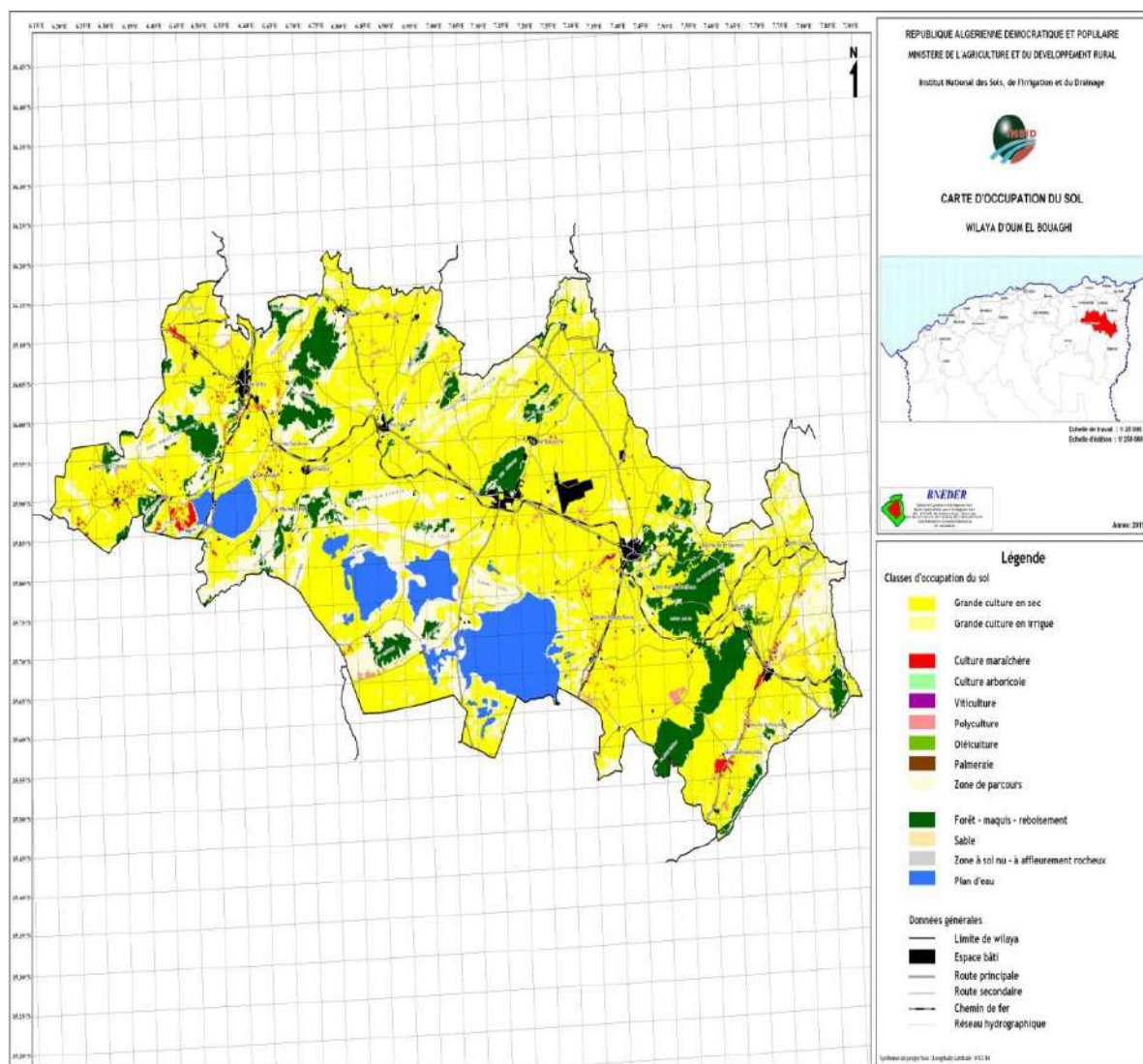
تطور الإنتاج النباتي (الطن)		تطور المساحة (الهكتار)		الشعبة
2022	معدل 2021-2012	2022	معدل 2021-2012	
489 100	1 853 856	65 300	136 633	الحبوب
1 919	1 900	464	350	البقول الجافة
1 812 375	2 073 747	37 623	57 654	الأعلاف
933 047	731 634	2 731	2 950	الخضروات
144 400	87 930	431	384	منها البطاطا
54 250	41 427	100	118	الطماطم الصناعية
24 932	8 172	2 111	1 655	الزيتون
31 237	43 300	925	980	الأشجار المثمرة ذات النواة والبذرة
157	165	5	2.4	الكروم

المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي 2022.

نلاحظ من خلال الجدول السابق تراجع في إنتاج الحبوب والذي يعود لطبيعة المناخ بالولاية محل الدراسة من جهة، والتراجع الكبير في المساحة المخصصة لهذه الشعبة. وعلى عكس ذلك نلاحظ زيادة إنتاج الأعلاف رغم التراجع المعتبر في المساحة المخصصة له، وكذلك الخضروات والطماطم الصناعية التي سجلت زيادة في الإنتاج رغم التراجع في المساحة المخصصة لها أيضا. غير أن الجهات المعنية تسعى لبذل المزيد من الجهود لزيادة الإنتاج النباتي من خلال توفير اليد العاملة المؤهلة والعمل على استصلاح المزيد من الأراضي واستغلالها تطبيقا لخارطة التنمية الفلاحية في الجزائر.

والخريطة أدناه توضح استغلال الأراضي الفلاحية بولاية أم البواقي:

الشكل رقم 10.4: خريطة استغلال الأراضي الفلاحية بولاية أم البواقي لسنة 2022



المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي 2022.

أما الشق الثاني للإنتاج الفلاحي المتمثل في الإنتاج الحيواني فيمكن عرض أهم مصادره للموسم 2021. 2022 ضمن الجدول الموالي:

الجدول رقم 24.4: التعداد الحيواني بولاية أم البواقي للموسم 2021 . 2022

العدد	الفصيلة
31 836	الأبقار(رأس)
12 522	منها أبقار حلوب (رأس)
4 148	منها BLM
644 308	الأغنام (رأس)
356 271	نعجة (رأس)
106 891	الماعز (رأس)
46 512	عنزة (رأس)
4 576 940	دجاج اللحم
625 889	دجاج بيض الاستهلاك
14 638	خلايا النحل

المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي 2022.

تبين الإحصائيات السابقة التعداد الحيواني المعتبر خاصة ما تعلق بالأغنام والدجاج وخلايا النحل، الأمر الذي نتجت عنه الحصيلة الموضحة في الجدول أدناه للثروة الحيوانية.

الجدول رقم 25.5: تطور الإنتاج الحيواني بولاية أم البواقي للفترة (2012 . 2022)

2022	معدل 2012-2021	البيانات
125 480	120 165	اللحوم الحمراء (قنطار)
72 089	69 430	منها لحوم الأغنام (قنطار)
38 915	41 842	منها لحوم البقر (قنطار)
101 244	145 835	اللحوم البيضاء (قنطار)
97 000	142 570	منها لحوم الدواجن (قنطار)
130 862	81 982	البيض (1000 وحدة)
44 311	25 900	العسل (كغ)
9 588	26 300	الصوف (القنطار)
76 182	93 420	الحليب (1000 لتر)
37 139	50 140	منها حليب البقر (1000 لتر)
16 250	12 560	جمع الحليب (1000 لتر)

المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي 2022.

تبين قراءة الجدول أعلاه، المتعلق بتطور الإنتاج الحيواني تنوعه بولاية أم البواقي وهو ما يعكس بصورة مباشرة التعداد الحيواني رغم الظروف التي مرت بها الولاية على غرار باقي ولايات الوطن

والمعلقة بجائحة COVID-19 والتي ألحقت أضرارا معتبرة استدعت تظافر الجهود لرعاية الثروة الحيوانية بالولاية. وللمحافظة على الثروة النباتية والحيوانية للولاية لابد من تفعيل دور المنشآت الفلاحية على مستوى الولاية، والموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 26.4: المنشآت الفلاحية بولاية أم البواقي إلى غاية 2022

الهيكل	العدد	قدرة الإنتاج
معاصر الزيتون	1	10 قنطار/ساعة
الملبئات	7	/
مسالخ اللحوم الحمراء	9	940 غنم و 63 بقر في اليوم
مذابح اللحوم الحمراء	1	1200 غنم و 80 بقر في اليوم
مسالخ اللحوم البيضاء	10	5000 كلغ في اليوم
مذابح اللحوم البيضاء	5	8000 كلغ في اليوم
وحدات إنتاج أعلاف الحيوانات	1	30 طن/ساعة
المطاحن	4	20 000 ق/يوم ، 168 ق/يوم ، 200 ق/يوم، 200 ق/يوم
وحدات جمع وتخزين الحبوب (تابعة لتعاونية الحبوب والبقول الجافة)	2	1 983 000 قنطار

المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي 2022.

يبين لنا الجدول أعلاه النقص المسجل على مستوى المنشآت الفلاحية بالولاية، إذ نسجل غياب تام لغرف التبريد، وقلة وحدات إنتاج أعلاف الحيوانات رغم الإنتاج الوفير لها في الولاية، كما أن تواجد أربعة مطاحن فقط على مستوى الولاية يعد عائقا لابد من تجاوزه من قبل الجهات المعنية.

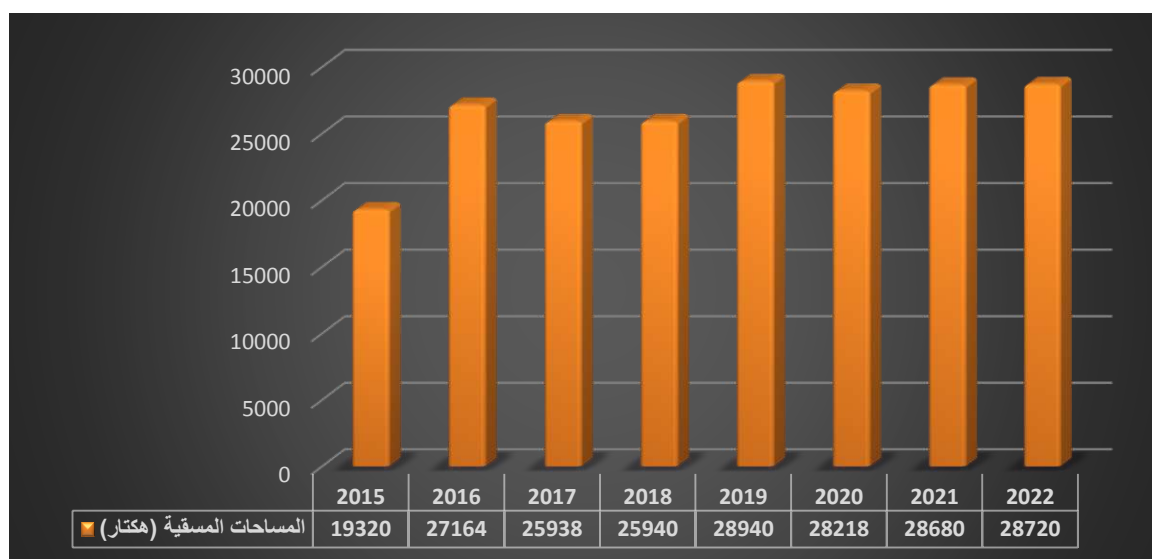
ب - الري الفلاحي بولاية أم البواقي: يعد الري أحد الأسس الضرورية لتطور ونمو القطاع الفلاحي، في هذا الصدد تتواجد بولاية أم البواقي العديد من الأودية والمجاري المائية السطحية والجوفية، ومن بينها: واد عين كرشة، واد دحمان، واد مدفون، واد مسكيانة، واد الحاسي، واد لفريس وواد معروف ... كما تعمل الجهات المعنية على تطوير محيطات السقي على مستوى الولاية بصفة مستمرة، ونذكر فيما يلي محيطات السقي على مستوى الولاية:

— محيط السقي بقصر الصبيحي: يتربع على قرابة 220 ألف هكتار؛

— محيط ولاد حملة: يتربع على مساحة تفوق 2100 هكتار.

بالإضافة إلى إنجاز المزيد من السدود، كون الموارد المائية بها غير منتظمة وهشة في انتظار تسجيل مشروع إنجاز سد الشبابة بإقليم دائرة مسكيانة وذلك لتذليل الصعوبات التي تواجه الفلاحين في سبيل توفير المياه الموجهة للسقي، لذا فالقطاع الفلاحي في تحد مستمر لتوفير المياه الكافية. ونظرا للطبيعة الطبوغرافية للولاية أين تتشكل من أرض شبه مستوية تم إنجاز 11 حازا مائيا بسعة إجمالية تصل إلى 6 ملايين متر مكعب موجهة خصيصا للسقي الفلاحي حسب إحصائيات سنة 2022، استغلت في سقي ما يقارب 400 هكتار من الأراضي الفلاحية¹. ويوضح الشكل الموالي تطور المساحات المسقية على مستوى ولاية أم البواقي.

الشكل رقم 11.4: تطور المساحة المسقية بولاية أم البواقي خلال الفترة (2015 . 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي 2022.

الشكل أعلاه يبين الاستقرار النسبي في المساحة المسقية حيث يفسر ذلك بالمجهودات المبذولة في هذا الإطار والسعي المستمر لتطويره، واقترح إنجاز المزيد من محيطات السقي على غرار محيطين بسوق نعمان وبئر الشهداء، وكذا محيط بوغرة السعودي ومحيطي عين كرشة والحرملية.

وعليه وبعد عرض الإمكانيات الفلاحية لولاية أم البواقي نجد أن بذل المزيد من الجهود وتضافرها يمكن أن يُفعل مساهمة القطاع الفلاحي اتجاه التنمية المحلية بالولاية.

¹ أحمد ذيب، "تطور الموارد المائية بولاية أم البواقي"، عن الموقع:

https://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=211978 ، يوم: 01 / 01 / 2024.

خامسا. الإمكانيات الصناعية بولاية أم البواقي

تمتلك ولاية أم البواقي جملة من الإمكانيات الصناعية الهامة التي تسهم بشكل مباشر في الارتقاء بمستويات التنمية المحلية بها، نظرا للارتباط الوثيق بين ازدهار القطاع الصناعي ونمو وتطور باقي القطاعات كالزراعة والتجارة.

وتتمثل أهم فروع النشاط الاقتصادي على مستوى ولاية أم البواقي في صناعة الخشب والأثاث، النسيج، الصناعات الغذائية، مواد الغذائية، المستلزمات الطبية، المطاحن... الخ. وهو ما يعبر عن تنوع الأنشطة الصناعية بالولاية والذي نلاحظ فيه مراعاة خصوصية كل إقليم بالمنطقة، مما ينعكس إيجابا على تنوع الإنتاج من جهة والمساهمة في استيعاب اليد العاملة ومن ثم التقليل من معدلات البطالة من جهة أخرى. ومن أهم المؤسسات الصناعية بالولاية نذكر ما يلي¹:

- ♦ المؤسسة العمومية "CABAM" لصناعة الغرف الصحراوية والشاليهات وتحويل الخشب بعين مليلة؛
 - ♦ وحدة مخابر بيوماست "BIOMEST" مختصة في إنتاج أوساط الزرع البكتيرية الجاهزة للاستعمال والكواشف البيولوجية؛
 - ♦ شركة "DEMOCEDES PHARMA" لإنتاج المواد الصيدلانية من مضادات السرطان؛
 - ♦ وحدة إنتاج "IMGSA" المختصة في إنتاج المستلزمات الطبية والمواد الصيدلانية بعين مليلة؛
 - ♦ مطاحن "سيدي أرغيس" التابعة لمجمع الصناعات الغذائية "أقروديف" ببلدية أم البواقي؛
 - ♦ مصنع "سيقوس" للإسمنت فرع مجمع "جيكا"؛
 - ♦ مجمع الصناعات المحلية "ديفاندوس" للتأثيث والنجارة وحدة عين البيضاء؛
 - ♦ مصنع النسيج ببلدية عين البيضاء.
- ويهدف دعم القطاع الصناعي على مستوى الولاية، يتواجد بها منطقتين صناعيتين تتمثلان في:

— المنطقة الصناعية بعين البيضاء؛

— المنطقة الصناعية بعين مليلة.

غير أن الملاحظ أن هذه المناطق الصناعية غير مستغلة بنسبة كبيرة نظرا لعدم جاهزيتها فيما يتعلق بالمرافق الضرورية كالغاز والكهرباء وشبكات الانترنت، الأمر الذي أكد عليه وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني أثناء زيارته للولاية في شهر أوت لسنة 2023 حتى يتسنى وضعها تحت تصرف المستثمرين الذين ينتظرون إتمام تهيئة هذه المناطق وتزويدها بمختلف الخدمات التي يحتاجونها في تجسيد مشاريعهم

¹ معلومات مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.

الاستثمارية، مع التأكيد على ضرورة الإسراع في عملية استرجاع العقارات الصناعية غير المستغلة بغية منحها للمستثمرين الحقيقيين¹.

وعليه نجد أن تهيئة المناطق الصناعية الحالية واستحداث مناطق أخرى بولاية أم البواقي وتفعيل الاستغلال الفعلي لها من قبل المستثمرين ورجال الأعمال من شأنه أن يساهم في تطوير القطاع الصناعي بها وتفعيل دوره اتجاه خدمة التنمية المحلية.

سادسا. الإمكانيات السياحية بولاية أم البواقي

تعتز ولاية أم البواقي بعمق تاريخها الذي يعود إلى 8000 سنة قبل الميلاد، وتدل على هذه الحقبة الآثار المكتشفة عبر تراب الولاية، التي جعلت منها مواقع سياحية تستدعي زياتها والتمتع بمناظرها الخلابة إلى جانب مختلف المعالم السياحية التي تتمتع بها الولاية والتي يمكن عرضها كالآتي²:

أ - حضائر الترفيه والتسلية: يوجد بالولاية حديقتان للحيوانات والتسلية، حديقة حظرية وثلاث مشاريع لحظائر تسلية مائية قيد الإنجاز. كما أن سلطات الولاية، تضع تحت تصرف المستثمرين المحتملين، كافة قدراتها ومساعدتها، من أجل إنجاز مشاريع للترفيه والتسلية؛

ب - المؤهلات الطبيعية: يتكون الوسط الطبيعي لولاية أم البواقي من سهول ومناطق جبلية بنسب الهضاب تشكل نسبة 18.9 % تنتشر بها المراعي، وتنتشر العديد من الأودية والمجاري المائية السطحية والجوفية كما أن الولاية غنية بثروة نباتية وحيوانية معتبرة. وتتمثل في البحيرات والجبال كالآتي:

- البحيرات: يقدر عددها ب 11 بحيرة بمساحة 160 ألف هكتار ولقد تم تسجيل 08 مواقع ضمن قائمة رامسار للمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية كما أنها تستقبل أسرابا هائلة من الطيور المهاجرة مثل الحمام الوردي، الكركي، أبو الساق الأبيض، البلشون الأرجواني، الهدهد، شهرمان... الخ؛

- الجبال: تنتشر بها جبال أطلسية رائعة بغطائها النباتي المتنوع وهي منفردة الجمال على غاباتها الشاسعة كما أنها توفر إطارا مناسباً للسياحة الصيدية والاستكشافية.

ج - الإرث الحضاري والثقافة: والذي يتضمن العديد من المعالم التاريخية والدينية إضافة إلى الفنون الشعبية نجد:

- المعالم التاريخية: من أهم هذه المعالم نجد آثار سيقوس: المصنفة ضمن التراث الوطني. كذلك موقع سيلا: وهو موقع جد هام يحمل في مكنوناته معطيات تاريخية قيمة، موقع عين البرج: ويتواجد بالعامرية ويتضمن آثارا من حقبة ما قبل التاريخ والفترة الإسلامية. الحديقة الأثرية لمدينة عين البيضاء التي تحمل

¹ " الوزير عون يؤكد ضرورة استرجاع العقار الصناعي غير المستغل بالمناطق الصناعية بأم البواقي"، عن الموقع: <https://alhirak.alikhbari.dz/article/DRA8MhRPdbRzSgBM> ، يوم 2024 /01/12.

² وثائق مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية أم البواقي 2022.

معطيات تاريخية حضرية وفنية قيمة. المدينة الرومانية المتواجدة بالضلعة: والتي لا تزال إلى اليوم في طور البحث والتنقيب عن آثار مدينة رومانية مدفونة؛

- المعالم الدينية: تعد كذلك من أهم المؤهلات، فهي تفتح باب السياحة الدينية واسعا وتمثل في المساجد والزوايا العلمية العريقة التي لعبت منذ القديم أدوار نبيلة في صنع مجتمع عريق وذو أشيم وأخلاق كريمة. ناهيك عن اللمسات الهندسية الراقية التي تنمقها وهي ذات أصول عربية إسلامية.

- التراث والفنون الشعبية: تعرف ولاية أم البواقي أنواعا فلكلورية تنبع من الأصالة البربرية الأوراسية وهو من الروافد الأساسية لعادات وتقاليد المنطقة كما يحمل إحياءات عن تركيبها الاجتماعية وقيمها، يصنع الفلكلور بأم البواقي ألواحاً استعراضية بألوان إيقاعية رائعة.

د - النشاطات والتظاهرات الثقافية والرياضية: تحتفل ولاية أم البواقي بمهرجان عيسى الجرמוني، والذي تحييه فرق عصرية وفلكلورية للغناء الشاوي كما تعرض فيه الصناعات التقليدية للمنطقة، بالإضافة إلى العديد من الفعاليات الثقافية والتراثية والمهرجانات من بينها المهرجان الوطني للأغنية الشاوية والمهرجان الوطني لأغنية الشباب وكذا العديد من المهرجانات الثقافية والملتقيات والصالونات المهنية، التي تنظم دوريا كل سنة.

وفيما الخريطة السياحية التي تعرض أهم المواقع السياحية على مستوى الولاية.

الشكل رقم 12.4: الخريطة السياحية لولاية أم البواقي لسنة 2022



المصدر: وثائق مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية أم البواقي 2022.

إلى جانب المعالم السياحية المتنوعة تعد الصناعات التقليدية بولاية أم البواقي * أحد أهم عناصر الجذب السياحي بالولاية والتي يعتمد عليها للتعريف بخصوصيات المواطنين وسكان المنطقة، إذ تتميز الصناعة التقليدية لولاية أم البواقي بتنوع منتجاتها، أشكالها وألوانها وذلك نظرا لتوفر المواد الأولية من صوف، الطين... من أهم هذه الصناعات¹:

♦ النسيج: تعرف زربية أم البواقي بزربية الحراكتة التي تعمل العائلات على الحفاظ عليها وكذلك الجمعيات والحرفيين، تتميز هذه الزربية بعراقتها إذ ارتبطت بالمنطقة منذ سنين طويلة، كما تزينها أشكال وألوان متنوعة ترمز إلى معان أو قيم سائدة؛

♦ اللباس التقليدي: هو لباس شاوي أوراسي، يتميز بألوانه الداكنة مثل الأسود، الأحمر البني، يعكس تقاليد وعادات سكان المنطقة بكل تفاصيلها؛

♦ صناعة الحلي الفضية: تشتهر أم البواقي بصناعة الحلي الفضية، التي تستمد أصالتها من أصالة الأوراس، وهي تنتشر بصفة كبيرة لدى حرفي المنطقة خاصة لكونها من لوازم زينة المرأة الشاوية في كل المناسبات وفي حياتها اليومية تحمل هذه الحلي أشكال وتزيينات ذات إحياءات متنوعة ومن بينها: الجبين، الخلخال، الخلالة، المقياس، البلطة، القلادة والخواتم؛

♦ الطبخ التقليدي: يتميز الطبخ التقليدي في ولاية أم البواقي بتنوع أطباقه اللذيذة والتي تفتح شهية كل زائر للمدينة أو مقيم بها، ناهيك عن القيمة الغذائية العالية لهذه الأطباق لاعتمادها على مكونات أساسية صحية.

إن عرض الإمكانيات التي تزخر بها ولاية أم البواقي يمكننا من الوقوف على الخصائص التي تتمتع بها الولاية في الجانب الثقافي، والفلاحي والصناعي والسياحي إلى جانب توفرها على الهياكل القاعدية التي تمكنها من ضمان المستوى المعيشي اللائق لسكان المنطقة علما أن ذاك لا يتحقق إلى بتوفر المشاريع التنموية التي تعمل على استغلال الإمكانيات السابقة.

2.2.2.4. برامج التنمية المحلية بولاية أم البواقي

على غرار ولاية قلمة وباقي ولايات الوطن استفادت ولاية أم البواقي من أغلفة مالية لدعم مستويات التنمية المحلية بها ومساعدة المواطنين على توفير المواد الضرورية لتلبية احتياجاتهم وتسهيل الحصول عليها وذلك في إطار المخطط البلدي للتنمية والبرنامج القطاعي غير الممركز، حيث يمكن توضيح

* أنظر الملحق رقم (04): أهم الصناعات التقليدية بولاية قلمة وأم البواقي وعنابة.

¹ وثائق مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية أم البواقي 2022.

الأغلفة المالية المتحصل عليها ضمن الجدول أدناه، علما أن المبالغ المسجلة تتضمن القيم المالية للبرامج العادية وبرامج الهضاب العليا.

الجدول رقم 27.4: المخصصات المالي للتنمية المحلية بولاية أم البواقي للفترة (2001 . 2024)

الوحدة: 1000 دج

البرنامج الخماسي (2020 2024) *	البرنامج الخماسي (2015 . 2019)	برنامج التنمية الخماسي (2010 . 2014)	البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 . 2009)	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 . 2004)	مخصصات التنمية
3970000	7617000	8374333	7780000	2954012	المخطط البلدي للتنمية (PCD)
13058826	19916266	77329851	49555246	15581066	البرنامج القطاعي غير المركز (PSD)

* المعطيات خاصة فقط بسنوات 2020، 2021، 2022.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أم البواقي 2022.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا التفصيل في معطياته كالآتي:

♦ المخطط البلدي للتنمية: من الجدول السابق نلاحظ استفادة الولاية من مبالغ مالية معتبرة تهدف لتسهيل حياة المواطنين ورفع مستوياتهم المعيشية، علما أن هذه المبالغ شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة (2001 . 2014) إلا أنه وابتداءً من سنة 2014 عرفت القيم المالية الممنوحة للبلديات تراجعاً ملحوظاً يعود سببه أساساً لسياسة التقشف التي اتبعتها الدولة بسبب تدهور أسعار البترول نسبياً، الأمر الذي دفعها لتجميد المشاريع الكبرى. استغلت المبالغ الممنوحة في تمويل القطاعات والمشاريع ذات الأولوية بالنسبة للولاية.

في هذا الصدد استفادت ولاية أم البواقي سنة 2022 ضمن المخطط PCD من قيمة إجمالية بـ 1250000000 دج وزعت حسب القطاعات الفرعية والفصول كما يلي:

الجدول رقم 28.4: توزيع المخصصات المالية للمخطط البلدي للتنمية المحلية بولاية أم البواقي لسنة 2022

الفروع	الفلاحة والري	الطاقة	البنية التحتية الاقتصادية والإدارية	التعليم والتكوين	البنية التحتية الاجتماعية والثقافية
الفصول	المياه الصالحة للشرب	التطهير	الطاقة	طرق ومساكن	مباني بلدية
عدد العمليات	31	20	16	57	02
المبالغ (1000 دج)	241481	151774	195475	422133	25088
عدد العمليات	10	03	03	08	03
المبالغ (1000 دج)	106699	12916	26542	67892	106699

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أم البواقي 2022.

إن تحليل بيانات الجدول أعلاه يبين تركيز السلطات المحلية على تهيئة الطرقات والمسالك بـ 57 عملية لما له من دور مهم في فك العزلة على المناطق النائية ومناطق الظل من جهة وتسهيل حياة المواطن من خلا توفير طرق إيصال المواد والسلع إلى جانب أهميتها على المستوى الصناعي والتجاري خاصة، كما أن التركيز على المشاريع الخاصة بتزويد المياه الصالحة للشرب والتطهير لا يقل أهمية عن سابقتها لما له من أثر بالغ على صحة المواطن. وعموما كل العمليات باختلاف فروعها تصب في الارتقاء بمستويات التنمية المحلية للولاية.

♦ البرنامج القطاعي غير الممركز: شهدت كذلك المخصصات المالية للبرنامج القطاعي غير الممركز تطورا ملحوظا في البرامج التنموية الثلاثة الأولى لتعرف تراجعا ابتداءً من سنة 2024 لنفس الأسباب المذكورة سابقا في PCD. علما أنه تم توزيع هذه المخصصات على إعادة بناء الهياكل الضرورية لولاية أم البواقي.

وفيما يلي تفصيل لتوزيع المبالغ المالية الخاصة بالبرنامج لسنة 2022.

الجدول رقم 29.4: توزيع المخصصات المالية للبرنامج القطاعي غير الممركز بولاية أم البواقي لسنة 2022

القطاع	الفلاحة والري	المنشآت الاقتصادية والإدارية	التربية والتكوين	المنشآت الاجتماعية والثقافية
عدد العمليات	03	03	14	04
المبالغ (1000 دج)	192500	1490	1083000	87700

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أم البواقي 2022.

نستنتج من خلال الجدول أن توزيع المخصصات المالية استهدف بالدرجة الأولى قطاع التربية والتعليم حيث خصص له ما يقارب 80 % من المبالغ المالية لسنة 2022 وذلك لتغطية النقص في الهياكل التعليمية على مستوى الولاية في ظل الزيادة السكانية المستمرة في المنطقة، يليه قطاع الفلاحة والري الذي استفاد خلال هذه السنة من مشاريع ضخمة تتعلق بإنجاز السدود خاصة لتغطية العجز الحاصل على مستوى سقي المحاصيل فظل تذبذب منسوب المياه وهشاشته. بينما استهدفت باقي المبالغ تجهيز المنشآت الاقتصادية، الإدارية، الاجتماعية والثقافية.

من خلال تحليل المخصصات المالية لبرامج التنمية المحلية لولاية أم البواقي ومواطن توزيعها نرى أن الجهات المعنية سعت بصفة خاصة لتذليل النقائص التي يعاني منها المواطن من خلالها سعيها المستمر لفك العزلة على المواطنين، وتقريب المدارس للتلاميذ، توسيع شبكة المياه مما يسمح بالتزود بالمياه الصالحة للشرب، علما أن جلها يساهم بدوره في توفير مناصب الشغل ومن ثم التقليل من أزمة البطالة وأثارها السلبية، لكنها رغم ذلك لا تزال تعاني الكثير من النقائص التي تستدعي ضرورة معالجتها.

3.2.4 التنمية المحلية بولاية عنابة

تختلف طبيعة ولاية عنابة عن ولايتي قالمة وأم البواقي، فهي ولاية ساحلية تتمتع بالعديد من الخصائص الاقتصادية، فتعد قطبا لصناعة الحديد والصلب، وذات طابع فلاحي وسياحي بامتياز لامتلاكها المؤهلات والمقومات اللازمة التي تساهم في دعم عملية التنمية المحلية بها.

1.3.2.4 أهم مؤشرات التنمية المحلية لولاية عنابة

نوجز أهم مؤشرات التنمية المحلية بولاية عنابة فيما يلي:

أولا. الإمكانيات البشرية لولاية عنابة

تشهد ولاية عنابة تزايدا مستمرا في عدد سكانها بوتيرة مرتفعة مما يزيد من الكثافة السكانية والضغط وبخاصة في المناطق ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحسنة وفيما يلي تفصيل لذلك وفقا لبلديات ودوائر الولاية.

الجدول رقم 30.4: تعداد سكان ولاية عنابة حسب البلديات وفقا لإحصاء سنة 2021

الدوائر والمناطق الإدارية	البلديات	المساحة الإجمالية		السكان	
		المساحة (كلم ²)	النسبة (%)	العدد (نسمة)	النسبة (%)
عنابة	عنابة	50	3.60	265 833	31.99
	سرايدي	110	7.89	12 672	1.52
البوني	البوني	95,18	6.83	209 468	25.20
الحجار	الحجار	64,74	4.64	47 608	5.73
	سيدي عمار	44,90	3.22	126 530	15.22
برحال	برحال	174,14	12.50	52 527	6.32
	تريعات	124,05	8.90	8 131	0.99
عين الباردة	عين الباردة	139,60	10.02	26 310	3.16
	شرفة	97,19	6.98	12 868	1.55
	العلمة	165,35	11.87	13 658	1.65
شطبي	شطبي	136,52	9.80	10 549	1.27
دراع الريش	واد العنب	191,53	13.75	44 916	5.40
المجموع	12	1393.20 كلم ²	%100	831 070 نسمة	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية عنابة 2022.

نسجل من خلال الجدول أعلاه التوزيع غير العادل للكثافة السكانية بولاية عنابة، إذ نجد أن ما يقارب 32 % من سكان الولاية يتركز ببلدية عنابة عاصمة الولاية التي تمثل مساحتها ما نسبته 3.6% من المساحة الإجمالية للولاية، تليها كل من بلديات البوني وسيدي عمار من حيث الكثافة كذلك، ويعود ذلك لتركز العديد من النشاطات الصناعية والتجارية وتواجد كل من المنطقتين الصناعيتين M.I.N البوني ومبعوجة.

ثانيا. الإمكانيات التعليمية والثقافية والرياضية بولاية عنابة

تؤدي المؤسسات التعليمية والثقافية دورا مهما في تكوين المورد البشري وتهيئته الفعالة في المساهمة في دعم التنمية المحلية على مستوى ولاية عنابة على غرار باقي ولايات الوطن، وهو الحافز المباشر لإنشاء المؤسسات التعليمية بأطوارها المختلفة إلى جانب الحاجة لوجود المنشآت الثقافية.

أ - الإمكانيات التعليمية: يعرض الجدول أدناه تعداد المؤسسات التعليمية حسب أطوارها الثلاثة بولاية عنابة.

الجدول رقم 31.4: توزيع المؤسسات التعليمية للأطوار الثلاثة حسب بلديات ولاية عنابة إلى غاية سنة

2022

عددا المؤسسات			
البلديات	الطور الابتدائي	الطور المتوسط	الطور الثانوي
عنابة	74	31	16
سريدي	4	1	-
الحجار	15	7	3
سيدي عمار	32	14	6
بالرحال	18	8	4
ولاد العنب	18	9	3
التريعات	3	1	-
البوني	55	19	8
شطبي	7	1	1
عين الباردة	10	4	2
العلمة	7	1	-
شرفة	4	1	1
المجموع	247	97	44

المصدر: وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية عنابة 2022.

من الجدول أعلاه نلاحظ توفر المؤسسات التعليمية على مستوى جميع البلديات تقريبا، وعدم توفر الثانويات على مستوى ثلاثة بلديات فقط وهي سريدي، التريعات، والعلمة ذات الكثافة السكانية المنخفضة، مما ينعكس إيجابا على سكان الولاية.

كما توجد بولاية عنابة جامعة باجي مختار التي أنشئت بموجب المرسوم 75/28 الصادر في 29 أفريل 1975، انطلاقا من البنية التحتية لمعهد المناجم والمعادن في عنابة. وقد شهدت الجامعة تطورا تدريجيا مع افتتاحات سنوية لشعب جديدة، وذلك من خلال إعادة هيكلة الجامعة، منذ عام 1999، إلى سبع (07) كليات تضم 39 قسما. كما تتوزع هياكلها حاليا في ثمانية مواقع تقع بسيدي عمار، والشعبة والبوني، وسيدي عاشور، وصفصاف، ومدينة عنابة¹.

¹ "Historique d'université", sur le site: <https://www.univ-annaba.dz/historique/>, le :30/03/2022.

لذا فالجامعة تعد فضاءً منفتحاً على محيطه الخارجي، يتخرج منها سنوياً ثلثة من أحسن الطلبة المزودين بالمعارف الضرورية واللازمة النظرية وحتى التطبيقية في العديد من المجالات التي تؤهلهم لخدمة المجتمع على الصعيد المحلي، الوطني وحتى الدولي. كما أن بيئتها الاجتماعية والاقتصادية تتيح لها بأن يكون لها دور رائد في التنمية المستدامة للمجتمعات والدور الحديث الذي تسعى الجامعة لتأديته بالشكل المطلوب اليوم.

إلى جانب المؤسسات السابقة تتوفر ولاية عنابة على 19 مركزاً للتكوين المهني تتوزع على 10 بلديات، بطاقة استيعاب تقدر بـ 6200 مقعد بيداغوجي. تعمل على تكوين الطلبة بهدف توجيههم للحياة العملية في المؤسسات العمومية والخاصة وكذا تحفيزهم على إنشاء أعمالهم الخاصة للخروج من دائرة البطالة. وهي موزعة كالآتي¹:

- معهد واحد (01) للتكوين والتعليم المهنيين و02 معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني؛
- 12 مركزاً للتدريب والتعلم المهني؛
- 04 ملاحق للتكوين المهني والتعلم الصناعية.

ب - الإمكانيات الثقافية والرياضية: تضم ولاية عنابة 47 منشأة ثقافية تتنوع بين متاحف، قاعات السينما، المكتبات، دور الثقافة، مراكز الثقافة، مسارح، معاهد ومدارس الموسيقى ومعاهد الفن الجميل²، تهدف في مجملها لتنمية الفكر والحس الثقافي لدى المواطنين كل حسب اختياراته وتوجهاته.

كما تتواجد على مستوى الولاية 10 منشآت للشباب منها 8 دور للشباب للتواجد 4 منها بمدينة عنابة و3 بالبوني وأخرى بسيدي عمار، ومعسكرين اثنين (02) للشباب بكل من مدينة عنابة وسريدي. إلى جانب معهدين للرياضة بسعة 3200 مقعد بيداغوجي بكل من مدينة عنابة بسعة 200 مقعد بيداغوجي وآخر بسريدي بسعة 3000 مقعد بيداغوجي³.

ثالثاً. القاعدة الهيكلية لولاية عنابة

تهدف التنمية المحلية بالمقام الأول لرفع المستوى المعيشي للمواطن من خلال تجسيد البرامج التنموية القادرة على ذلك، غير أن تحقيق هذا الهدف لا يمكن تجسيده إلا من خلال وجود هياكل قاعدية فعالة تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في ذلك، وفيما يلي استعراض لأهم الهياكل القاعدية بولاية عنابة:

¹ وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية عنابة 2022.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

أ - الصحة بولاية عنابة: صحة الفرد أحد أهم النقاط التي تُخصص لها عناية خاصة كونها تجنبه التكاليف الباهظة للعلاج والتنقلات مما يستنزف وقته الذي من المفروض أن يخصصه لتلبية احتياجاته. لذا فإن توفر الوحدات الصحية من شأنه أن يكون له الأثر الإيجابي على حياة الفرد. وفيما يأتي عرض لأهم الوحدات الصحية بولاية عنابة:

الجدول رقم 32.4: تعداد الوحدات الصحية في ولاية عنابة إلى غاية 2022

قاعات العلاج	المستوصف	المؤسسات العمومية للصحة الجوارية	المستشفيات	الصيدليات	المخابر	العيادات الخاصة	مركز الولادة	مراكز الأشعة الخاصة
96	26	3	7	467	32	19	13	14

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية عنابة 2022.

يوضح الجدول تواجد العديد من الوحدات الصحية في مقدمتها 7 مستشفيات من بينها مستشفى جامعي وهو ما يصب في مصلحة المواطنين، علما أنه إضافة إلى الوحدات السابقة هناك 19 مؤسسة استشفائية خاصة بمحيط ولاية عنابة و14 مركزا للأشعة، الأمر الذي من شأنه أن يخفف الضغط على المؤسسات الاستشفائية العمومية بها كما يعد مكسبا للولاية المجاورة لها أيضا كولاية قالمة، سوق أهراس، الطارف... الخ.

ب - البنوك والمؤسسات المالية بولاية عنابة: تنشط العديد من البنوك التجارية بولاية عنابة على غرار باقي ولايات الوطن منها ما ينتمي إلى القطاع العام مثل BADR، BNA، BEA، CNEP، CPA، BDL، بنك البركة، ومنها ما هو خاص مثل بنك الخليج AGB، بنك سوسيتي جنرال، بنك باريسا... الخ. إلى جانب وكالات التأمين مثل SAA، CAAT، CAA، الجزائر تكافل... الخ. الأمر الذي من شأنه أن يدعم مستويات التنمية المحيية بها من خلال التحفيز على الادخار وزيادة الاستثمار وما ينجم عنه من آثار إيجابية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بالولاية.

ج - الطرق والمواصلات بولاية عنابة: تشكل شبكة الطرقات دعماً اقتصادياً يربط بين الولاية إلى بقية أنحاء البلاد ، مقسمة عبر ثلاث (03) ممرات رئيسية، تتمثل في ¹:

¹ "Monographie de la wilaya d'Annaba", Documents soumis par la Direction du Tourisme et de l'Artisanat de l'Etat d'Annaba, Annaba, Algérie, P 95.

- ♦ الممر "شرق - غرب" ممثلاً بالطريق السريع RN44 الرابط بين (الطارف - عنابة - سكيكدة)، والذي تمر به 12000 مركبة / يوم في المتوسط؛
- ♦ الممر "شرق - جنوب" ممثلاً بالطريق الوطني رقم RN16 الرابط بين (عنابة - الطارف - سوق أهراس - الوادي)، يسجل في المتوسط مرور 20.000 مركبة / يوم؛
- ♦ الممر "شمال - جنوب / شمال - غرب" ممثلاً بواسطة RN21 و RN84 التي تمر من خلالها في المتوسط تقريباً 24.000 مركبة / يوم.

وتوزع شبكة الطرقات على مستوى ولايات عنابة كالآتي¹:

— الطرق الوطنية: 131 كلم؛

— الطرق الولائية: 318.6 كلم؛

— الطرق البلدية: 304.5 كلم.

إن توفر شبكة الطرقات السابقة سهل عملية تنقل الأشخاص والبضائع من خلال وسائل النقل البرية العمومية والخاصة سواء حافلات أو سيارات الأجرة. وإضافة إلى شبكة الطرقات الموضحة أعلاه تتوفر بولاية عنابة شبكة الموانئ، مطار، وشبكة للسكة الحديدية، نوجز كل منها في النقاط التالية²:

- ♦ شبكة الموانئ: تتكون شبكة الموانئ من ثلاثة (03) منافذ كالآتي:

— ميناء تجاري يقع في عنابة يمتد على رصيف خطي يقدر بـ 3.7850 مل، الميناء يوفر 20 رصيفاً ومحطة حاويات بسعة تخزينية تقدر بـ 1717 وحدة.

— علاوة على ذلك، يوجد بها محطة بحرية للمسافرين، بمساحة 4000 م²، وصومعة واحدة للحبوب بسعة 16000 طن؛

— ميناء الصيد بعنابة بمنطقة "la Grenouillère" يتضمن حمامين: ميناء للصيد بشطبي برصيف خطي 502 ملم ومحيط مائي بـ 3 أمتار يتضمن منفذين للصيد كل منهما محمي برصيف.

- ♦ المطار: المسمى بـ مطار رايح بطاط الدولي بمدرج رئيسي بطول 3 كلم، ومسار ثانوي بطول 2700 كيلومتر. ويشمل كذلك: موقف للطائرات بسعة 11 مجال، صالة صعود وطنية وأخرى دولية، صالة وصول وطنية ودولية بالإضافة إلى موقف للسيارات بسعة 536 سيارة.

- ♦ شبكة السكة الحديدية: تمتد شبكة السكك الحديدية بولاية عنابة على طول إجمالي 198 كم بما في ذلك 50 كم من المسار المزدوج، مما يضمن ربط الولاية بالشبكة الوطنية. كما يوجد هناك خط

¹ وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية عنابة 2022.

² "Monographie de la wilaya d'Annaba", Op. Cit, P P 83, 84.

مكهرب بطول 30 كيلومترا، يربط عنابة بجبل - أونك (ولاية تبسة) ويستخدم بشكل رئيسي لنقل الخام.

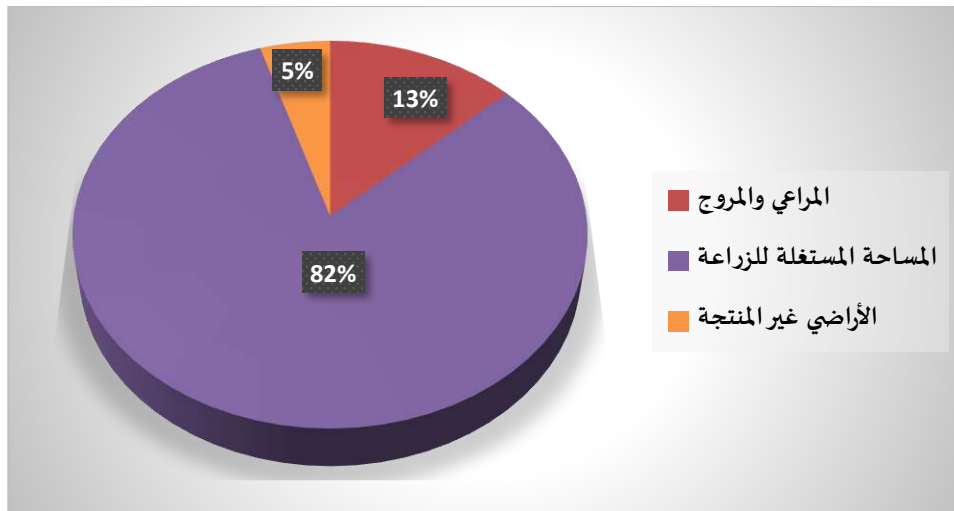
توفر الشبكة الواسعة للنقل برية كانت أم جوية وبحرية من شأنه أن يسهل ويدعم تحقيق المشاريع التنموية من جهة، ورفع المستوى المعيشي للفرد من جهة أخرى من خلال تسهيل عملية تلبية حاجاته ورغباته.

د - البريد والاتصالات بولاية عنابة: تتوفر بولاية عنابة 61 مؤسسة بريد موزعة على كامل بلديات الولاية منها 59 مكتب للبريد وملحقتين بالبوني. بمتوسط كثافة بريدية يقدر بـ 13160 شخص لكل مكتب بريدي. أما فيما يتعلق بالاتصالات بولاية عنابة فهي تتوفر على 202 مركزا هاتفيا بسعة 103.262 خط لـ 74.875 مشتركا موزعين عبر مختلف بلديات الولاية بنسب مختلفة. كما تتوفر الولاية على خمس (05) نقاط بنية تحتية للاتصالات من نوع Actel تضمن 1421 خطاً¹.

رابعاً. الإمكانيات الفلاحية لولاية عنابة

تتوفر ولاية عنابة على العديد من المقومات الفلاحية المدعومة بالمناخ والتضاريس والشريط الساحلي الذي مكّنها من ممارسة نشاط الصيد البحري مما ينعكس إيجاباً على مستويات التنمية المحلية بها. أ . الزراعة وتربية الحيوان بولاية عنابة: تربع الولاية على مساحة زراعية إجمالية تقدر بـ 57820 هكتار، منها 47449 مستغلة والشكل أسفله يوضح تقسيم المساحة الإجمالية:

الشكل رقم 13.4: تقسيم المساحة الزراعية الإجمالية لولاية عنابة لسنة 2022



Source : "Monographie de la wilaya d'Annaba", Documents soumis par la Direction du Tourisme et de l'Artisanat de l'Etat d'Annaba, Annaba, Algérie, P 66.

¹ "Monographie de la wilaya d'Annaba", Op. Cit, P – P 100 – 104.

وعليه نلاحظ من الشكل السابق أن 82 % من الأراضي الفلاحية بولاية عنابة يتم استغلالها و5 % فقط هي مساحات غير مستغلة أي ما يقارب 2786 هكتار فقط مما ينعكس إيجابا على المحاصيل الزراعية بالولاية محل الدراسة.

أ - تطور الإنتاج النباتي بولاية عنابة. للتعرف على مختلف المنتجات النباتية والمساحة المخصصة لها على مستوى ولاية عنابة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 33.4: تطور المساحة الزراعية والإنتاج النباتي بولاية عنابة للفترة (2012 . 2022)

تطور الإنتاج النباتي (القنطار)		تطور المساحة (الهكتار)		الشعبة
2022	معدل 2012 . 2021	2022	معدل 2012 . 2021	
322027	447575	12702	15368	الحبوب
18599	21914	1412,75	1406	البقول الجافة
578568,25	1465988	4 330,50	8838	الخضروات
92 996,75	88536	229,00	210	منها البطاطا
1593200	1217170	2276	2052	الطماطم الصناعية
11770	14032	983	924,25	الزيتون
80060,75	74039	764,75	604	الحمضيات
83712	91984	879,5	934	الأشجار المثمرة ذات النواة والبذرة
9597	5214	87,50	87,5	الكروم

المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية عنابة 2022.

يبين الجدول أعلاه تنوع المحاصيل الزراعية على مستوى الولاية كنتيجة لتنوع المناخ والخصائص الطبيعية للولاية غير أننا نسجل انخفاض معتبر فيما يخص المساحة المخصصة للخضروات تقريبا بنسبة 50% الأمر الذي انعكس سلبا على إنتاجها والذي سجل بدوره انخفاضا ملحوظا سنة 2022.

ب - تطور الإنتاج الحيواني بولاية عنابة: يقدم الجدول الموالي تطور الثروة الحيوانية لولاية عنابة للفترة (2017 . 2022)، أين يظهر تباين في نمو بعض الفصائل الحيوانية:

الجدول رقم 34.4: تطور التعداد الحيواني بولاية عنابة خلال الفترة (2017 . 2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	الفصيلة
33421	34323	35569	48721	47200	51400	الأبقار(رأس) منها
18062	16663	16211	19863	19238	20239	أبقار حلوب (رأس)
5104	4483	3136	2566	2462	2291	منها BLM
59386	61118	61939	51944	49650	62400	الأغنام (رأس) منها
40967	38216	42500	31476	21195	32626	نعجة (رأس)
6301	8762	10737	15819	15300	16900	الماعز (رأس) منها
4129	5378	6969	7142	6805	8241	عنزة (رأس)
1901650	2265510	2259000	2352320	2020966	2385711	دجاج اللحم
236341	113000	158370	124083	128078	140103	دجاج بيض الاستهلاك
25642	24950	24210	23 150	22500	21150	خلايا النحل

المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية عنابة 2022.

تبين قراءة بيانات الجدول أعلاه انخفاض بعض الأصناف كالأبقار ولأغنام وارتفاع البعض الآخر كدجاج بيض الاستهلاك .. الخ. كما تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض المسجل في السنوات التي شهدت جائحة كوفيد 19 يعود للظروف المرتبطة بهذه الجائحة. ونتجت عن الثروة الحيوانية السابقة الحصيلة التالية:

الجدول رقم 35.4: تطور الإنتاج الحيواني بولاية عنابة للفترة (2012 . 2022)

2022	معدل 2012 . 2021	البيانات
41192,6	38455	اللحوم الحمراء (قنطار)
43 213,60	5947	منها لحوم الأغنام (قنطار)
84 406,20	31530	منها لحوم البقر (قنطار)
37 256	44624	لحوم الدواجن (قنطار)
47091,73	38706,74	البيض (1000 وحدة)
136640	107810	العسل (كغ)
881,3	1476,77	الصوف (القنطار)
45959,33	41595	الحليب (1000 لتر)
42461,80	38600,33	منها حليب البقر (1000 لتر)
9526,48	9168,08	جمع الحليب (1000 لتر)

المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية عنابة 2022.

الجدول السابق يبين النمو الملحوظ في اللحوم الحمراء بأنواعها وانخفاض ليس بالكبير في لحوم الدواجن إذا ما قورن بالظروف التي مرت بها الجزائر وما رافقه من انخفاض في الإنتاج الفلاحي بشقيه. وفي إطار تحسين نتائج المحاصيل النباتية والحيوانية تتوفر الولاية على العديد من المنشآت الفلاحية والتي نتعرف عليها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 36.4: المنشآت الفلاحية بولاية عنابة إلى غاية 2022

الهيكل	العدد	قدرة الانتاج
غرف التبريد	63	93590 م ³
معاصر الزيتون	2	240 ق/ يوم
الملبئات	7	1272000 ل/ يوم
وحدات تحويل الطماطم الصناعية	4	2950 طن/ يوم
مسالخ اللحوم الحمراء	4	285 راس/يوم
مذابح اللحوم الحمراء	2	674 راس / يوم
مسالخ اللحوم البيضاء	2	490 سا
مذابح اللحوم البيضاء	5	3100 سا
المطاحن	6	14840 ق/يوم
وحدات جمع وتخزين الحبوب	9	بحجم 1298400 قنطار

المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية عنابة 2022.

يبين الجدول أعلاه توفر معتبر لغرف التبريد بولاية عنابة وهو ما يصب في صالح الإنتاج الفلاحي بشقيه على مستوى الولاية محل الدراسة والعمل على توفير الظروف المناسبة، غير أننا في المقابل نسجل انخفاض على مستوى المسالخ للحلوم البيضاء والحمراء وكذا المطاحن، الأمر الذي من شأنه أن يعرقل تطور الفلاحة بالولاية محل الدراسة.

ج - الري الفلاحي بولاية عنابة: إن الحديث عن مستويات الري والسقي الفلاحي يقودنا للتعرف على أهم الوديان أو الشعب المارة بولاية عنابة والتي نعرضها ضمن الجدول التالي:

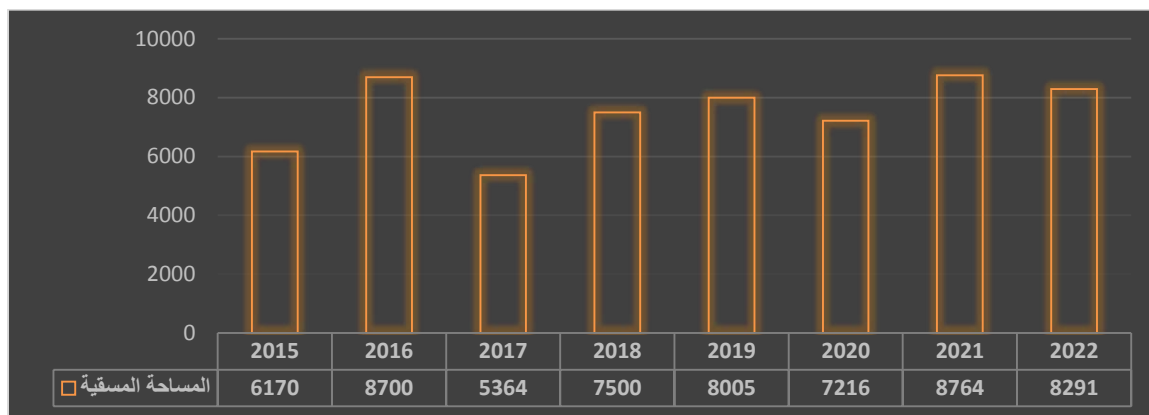
الجدول رقم 37.4: وديان وشعب ولاية عنابة

البلدية	الوديان أو الشعب
الحجار	مبعوجة . سيدي موسى . بوعتوت . سيبوس
عين الباردة	بوجلة . قيس . الضرضار . مجاز الغسول
العلمة وشرفة	سيدي موسى . واد القط

المصدر: وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية عنابة 2022.

إن الشبكة الوديان سابقة الذكر نتج عنها تطور مستمر للمساحة المسقية كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 14.4: تطور المساحة المسقية لولاية عنابة للفترة (2015 . 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية عنابة 2022.

- من خلال الشكل السابق نسجل تذبذب في المساحات المسقية من جهة، والتغطية الضعيفة إذا ما قورنت بالمساحة الإجمالية الصالحة للزراعة أو المستغلة من جهة أخرى رغم التوفر المعتبر للواديان والشعب على مستوى الولاية. ويمكن إرجاع ذلك حسب الجهات المختصة إلى¹:
- تلوث جميع الواديان المحاذية للأراضي الفلاحية بسبب استقبالها للمياه القذرة الناتجة عن مصبات الصرف الصحي ويستلزم ربط المصبات النهائية لشبكات الصرف الصحي بالشبكة الرئيسية للمياه القذرة عوض تسربها في مجاري الواديان التي تعتبر مصدر للسقي من طرف الفلاحين؛
 - يغطي محيط السقي بوناموسة مساحة 1500 هكتار بالنسبة لولاية عنابة بين بلديتي الحجار والبوني، غير أنه نظرا لاهتراء القنوات لا يغطي حاليا إلا 1000 هكتار، لذا لابد من إعادة تهيئته وصيانة قنوات محيط بوناموسة مع إمكانية توسيعه، نظرا لتوفر جميع العوامل التي تسمح بذلك من تضاريس خاصة فوق الأراضي المحاذية له الكائنة بمنطقة الكرمة ببلدية الحجار وسيدي موسى ببلدية الشرفة بمساحة قدرها 2000 هكتار؛
 - تواجد 86 حاجز مائي غير مستغلة، تتطلب ضرورة بعث عمليات جرد وتنظيف وإعادة تأهيل للحواجز المائية إلى جانب تعيين هيئة لضمان حسن تسييرها؛
 - تراكم المياه فوق الأراضي الفلاحية ببلدية الحجار وسيدي عمار نتيجة فيضان "وادي مبعوجة" وهذا راجع لإتلاف "صمام الجسر pont vanne" الواقع ببلدية سيدي عمار الذي فقد دوره كمعدل للمياه المتدفقة من بحيرة فتزارة، ويستوجب صيانة وإعادة تأهيل صمام الجسر للتحكم في كميات المياه المتدفقة من بحيرة فتزارة إلى وادي مبعوجة لتفادي ظاهرة تراكم المياه فوق الأراضي الفلاحية.

¹ معلومات مديرية المصالح الفلاحية لولاية عنابة 2022.

إن معالجة النقائص السابقة بالنسبة لعملية الري يسهم في زيادة المساحات المسقية ومن ثم الزيادة في الإنتاج النباتي على المستوى الولائي.

د - الصيد البحري: تمتع ولاية عنابة بشريط ساحلي يبلغ طوله 80 كيلومترا غني بالموارد البحرية، وتقدر الكتلة الحيوية به بين 10.000 و 12.000 طن. والجدول الموالي يبين الإنتاج على مستوى موانئ الولاية لسنة 2021:

الجدول رقم 38.4: توزيع البنية التحتية للموانئ والإنتاج السمكي لولاية عنابة حسب البلديات إلى غاية سنة 2022

البلديات	مكان الميناء	المعدات التشغيلية						الإنتاج السنوي (طن)	
		قوارب التونة	سفن الصيد	قوارب السردين	أصحاب المهن الصغيرة	السمك الأزرق	السمك الأبيض	المحار	الرخويات
عنابة	عنابة	01	47	141	367	6001,8	715,2	212,9	129,7
البوني									
سريدي									
شطبي	شطبي	00	01	15	77	657,8	10,9	1,2	0,2
المجموع		01	48	156	444	6659,6	726,1	726,1	129,9

Source : "Monographie de la wilaya d'Annaba", Documents soumis par la Direction du Tourisme et de l'Artisanat de l'Etat d'Annaba, Annaba, Algérie, P 70.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ولاية عنابة تتوفر على ميناءين واحد بالبوني والآخر ببلدية عنابة. هذا الأخير يستحوذ على أغلب المعدات التشغيلية وعليه نجد أن جل الإنتاج تقريبا يتركز على مستواه، وهو ما يستدعي ضرورة خلق ميناء جديد في أقرب وقت، كون ولاية عنابة تصنف الثانية وطنيا من حيث أهمية أسطول الصيد البحري والثالثة من حيث مردود القطاع من المنتجات الصيدلانية، فالاحتفاظ المسجل بميناء عنابة لا يخدم القطاع وينعكس سلبا على مردوده ومن ثم على الإنتاج الوطني.

خامسا. الإمكانيات الصناعية بولاية عنابة

يعتبر قطاع الصناعة والمناجم واحدا من أهم القطاعات - إن لم يكن الأهم - التي تُسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى ولاية عنابة.

تتوفر ولاية عنابة على قاعدة صناعية هامة وهياكل ومنشآت قاعدية معتبرة، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي، جعل منها أحد أهم الأقطاب الصناعية على المستوى الوطني ومنطقة جذب للمستثمرين.

ويتكون القطب الصناعي بشكل أساسي من مجمع الحجار (ARCELOR MITTAL) ومجمع الفوسفات والأزوت أسميدال (SOMIAS, KIMIAL, FERTIAL)، الذي يجذب حوله 260 مؤسسة مصغرة وصغيرة تنشط أغلبها في مجال الصناعة والصناعة الغذائية¹.

كذلك تتواجد على مستوى الولاية 19 محجرة تعمل على استغلال الموارد المحلية من خلال استخراج المعادن والشكل الموالي يوضح توزيع المحاجر حسب البلديات:

الشكل رقم 15.4: التوزيع الجغرافي للمحاجر وعددها حسب المادة المستخرجة بولاية عنابة حتى سنة 2022

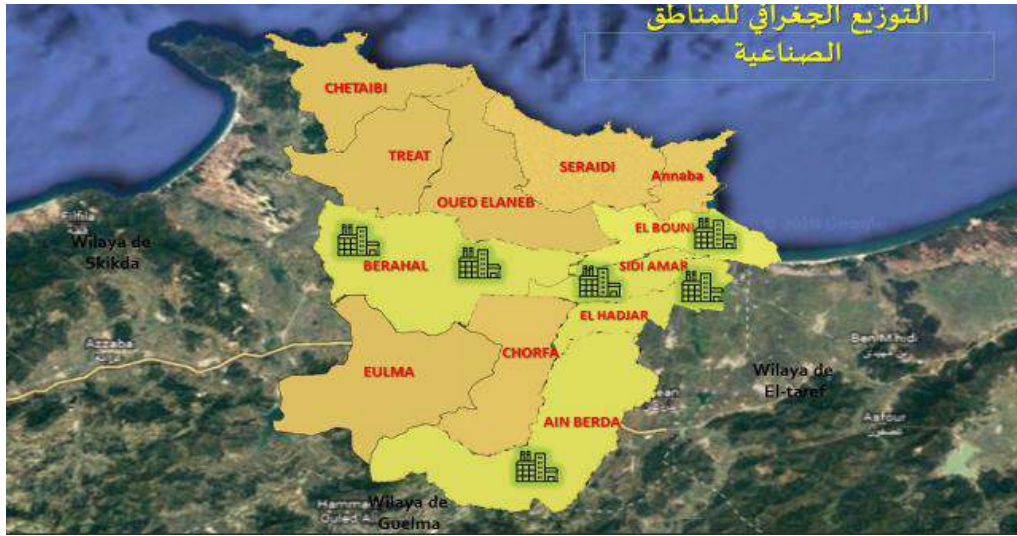


المصدر: وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

إذن، نلاحظ تنوع المعادن المستخرجة التي تنقسم إلى 5 أنواع وهي الكلس، فلديسات، الطين، الموزولان، الخث البركاني وهذا طبعا بالإضافة إلى الحصى وكما هو ملاحظ من الشكل فإن جل المحاجر تتواجد بالمنطقة الشمالية وبعض المناطق الداخلية للولاية. علما أن النشاط الصناعي بولاية عنابة تدعمه ستة مناطق صناعية، يوضح شكل التال مناطق تواجدتها.

¹ وثائق مديرية التشغيل لولاية عنابة 2022.

الشكل رقم 16.4: التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية بولاية عنابة حتى سنة 2022.



المصدر: وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

وعليه من خلال الشكل أعلاه نجد أن ولاية عنابة تتوفر على ستة مناطق صناعية بمساحة إجمالية تقدر بـ 820.5 هكتار، وذلك بتوزيع منطقة صناعية واحدة بكل من الحجار، عين الباردة، سيدي عمار والبوني ومنطقتين صناعيتين ببلدية برحال واحدة منها مستغلة وأخرى للتوسعة.

سادسا. الإمكانيات السياحية بولاية عنابة

عنابة بفضل موقعها الاستراتيجي المنفتح على المتوسط وتضاريسها الجبلية، إضافة إلى الكورنيش والشواطئ، توفر أفضل الفرص للسياحة الساحلية، فالساحل العنابي يضم خلجان صخرية رائعة وشواطئ جميلة ومتناسقة، إلى جانب الغابات الكثيفة والأودية المارة بها والمتناغمة فيما بينها. كل هذه المميزات والخصوصيات أخرى تجعل عنابة إحدى أفضل الوجهات السياحية للجزائريين والأجانب معا.

أ - أنواع السياحة بولاية عنابة ومقوماتها: نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها ولاية عنابة في المجال السياحي نجدها تتمتع بجملة متنوعة من أنواع السياحة بها، نسعى من خلال هذا العنصر للتعريف بها ضمن النقاط التالية:

♦ السياحة الساحلية: تنفتح ولاية عنابة على حوض المتوسط بساحل يفوق طوله 80 كلم، يتشكل من شواطئ صافية ونقية والتي تعد من أهم الدعائم لهذا النوع من السياحة. حيث تتوزع الشواطئ على شرق الولاية وغربها والطريق المؤدي إليها ليس بالصعب وذلك على عكس المدن الجزائرية الأخرى. أين يصادف السائح خلجانا وامتدادات صخرية حاملة على طول الساحل، وشواطئ جميلة ذات رمال ذهبية تحدها نباتات غنية ذات ألوان زاهية وشذى روائح متوسطة أصيلة ممزوجة بزقزقة العصافير. في هذا

الصدد يمكن ذكر كل من شواطئ ريزي عمور (شابوي سابقا)، بالفودار، عين عشير، عين الرمان، والخليج الغربي بشطبي، جنان الباي بسريدي، إلى جانب شاطئ سيدي سالم بالبوني الذي يعد من أجمل الشواطئ يمتد على طول 4.5 كلم وعرض 110 أمتار. رماله الذهبية ذات النوعية الاستثنائية وغيرها من الشواطئ الخلابة بالولاية. حيث تعرف هذه الشواطئ إقبالا كبيرا للمصطافين من داخل البلاد وخارجها¹؛

♦ **السياحة الخضراء:** تحتوي عنابة بفضل جغرافيتها على مؤهلات طبيعية متنوعة واستثنائية تجعلها في صف المواقع الساحرة، فهي تقع على المتوسط وتحتوي على غابات كثيفة ومتناغمة ثرية بالحيوانات والنباتات، وفيها اخضرار طبيعي يوفر مناظر أخاذة تبعث في النفس الراحة والتأمل. دون أن ننسى الأودية والمناطق الرطبة التي تستقبل أكثر من 30 ألف طير من أصل 30 نوعا سنويا، فهي بذلك تعتبر مكانا يساعد على المحافظة على التنوع البيولوجي والتوازن الإيكولوجي. ومن أهم مقومات السياحة الخضراء نجد²:

- **الجبال:** تشكل لوحة طبيعية تدعو إلى اكتشافها في حين توفر المرتفعات فرجة تحبس الأنفاس في روعتها، تتخللها الأودية والبحيرات؛
- **الغابات:** يمتد العقار الغابي على مساحة 67724 هكتارا، غني بأصناف الأشجار والنباتات أهمها: البلوط الأخضر، بلوط الفلين، الصنوبر، الكاليتوس...الخ. كما نجد أنواعا كثيرة من الحيوانات مثل الأرانب، الثعالب، القنفذ...الخ، فهي فضاء للثروات الحيوانية والنباتية؛
- **بحيرة فزارة:** تقع في الجنوب الغربي من عنابة، مساحتها تفوق 18 ألف هكتار، صنفت سنة 2003 ضمن المناطق العشر الرطبة في الجزائر في لائحة "رامسار" الدولية؛
- **وادي سيبوس:** من بين أهم المصادر المائية في الشمال الافريقي التي تصب في البحر الأبيض المتوسط وخليج عنابة، طوله يقدر بـ 225 كلم يجتاز مدينة عنابة ويمون 7 ولايات.
- ♦ **السياحة الثقافية:** الزخم الحضاري الذي يطبع المنطقة يترجم عمقا تاريخي وتراثيا ثقافي الغني، كما تقتضي المعالم التاريخية والمواقع الأثرية التي تزخر بها التوقف عندها باعتبارها حافظة للتاريخ وصونا لذاكرة الولاية. حيث خلفت الشعوب المتعاقبة على أرض بونة تراثا ماديا معتبرا يعكس مدى عمق حضارة المنطقة. من أهم هذه المواقع نذكر هيبون الأثرية، المسرح، الفروم (الساحة العمومية)، حي الأميريوم، الفيلات، الحي المسيحي، الحمامات الكبرى، متحف الآثار، المدينة القديمة أو القصبة، حصن القلعة، القلعة الحفصية...الخ، وهو ما جعل ولاية عنابة تتوج على رأس المواقع الأثرية الكبرى³.

¹ "guide touristique ANNABA: source de beauté, richesse de l'histoire", Op.Cit, P-P 54 -77.

² وثائق مديرية السياحة لولاية عنابة 2022.

³ المرجع نفسه.

♦ السياحة الدينية: تعد ولاية عنابة أيضا قطبا حضاريا وثقافيا منيرا بفضل المعالم الدينية التي تملكها، مساجد وزوايا لعبت دورا دينيا وعلميا فعلا باعتبارها أهم محاور انتشار الدين وقبله العلوم، هذا وتعددت دورها المنوط بها، إذ أنها لعبت دورا تاريخيا إبان فترة الاستعمار الفرنسي. وتقوم اليوم هذه المقامات الرفيعة بإحياء مختلف المناسبات الدينية مثل شهر رمضان، ليلة القدر، ذكرى مولد الرسول صلى الله عليه وسلم. ومن أشهر هذه المعالم نجد جامع الباي، مسجد أبو مروان، الزاوية العلوية، زاوية سيدي براهيم، دون أن ننسى كنيسة القديس أوغستين الذي هو مقصد مفضل لزوار وسياح الديانة المسيحية¹.

وعليه، بعد استعراض المقومات السابقة يمكننا القول أن ولاية عنابة قادرة على جذب عدد كبير من السياح الجزائريين والأجانب. لذا نجد الجهات المعنية بتطوير السياحة المحلية بها تسعى باستمرار لفتح الأبواب أمام الاستثمار السياحي وتعمل على تشجيعه بتقديم التسهيلات والامتيازات التي تمنحها في هذا المجال*. حيث تعد مناطق التوسع السياحي ورقة رابحة لإنجاح مختلف المشاريع السياحية التي من شأنها تنمية القطاع السياحي، والجدول الآتي يوضح هذه المناطق:

الجدول رقم 39.4: مناطق التوسع السياحي بولاية عنابة

منطقة واد بقرات		كورنيش عنابة		منطقة سيدي سالم		الخليج الغربي		منطقة شطايب	
البلدية	المساحة (هكتار)	البلدية	المساحة (هكتار)	البلدية	المساحة (هكتار)	البلدية	المساحة (هكتار)	البلدية	المساحة (هكتار)
عنابة وسرايدي	1375	عنابة	356	البوني	36	شطايبي	328	شطايبي	340

المصدر: "مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية بولاية عنابة"، ص 2، عن الموقع الرسمي لمديرية السياحة والصناعة التقليدية عنابة: <https://annaba.mta.gov.dz/> ، يوم 15 / 02 / 2022.

نلاحظ أن مناطق التوسع السياحي الخمسة المصرح بها لها خصوصيات طبيعية وثقافية مناسبة لترقية القطاع السياحي بولاية عنابة، ومؤهلة لإقامة مشاريع سياحية يمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية وهو ما سيدعم مستويات التنمية المحلية بالولاية لا محالة.

¹ دليل عنابة السياحي: عنابة بين روعة الطبيعة وعبق التاريخ"، دار نشر CDSP، الجزائر، الجزائر، 2013، ص 112.

* للتوسع أكثر أنظر:

- "الاستثمار السياحي"، عن الموقع الرسمي لمديرية السياحة والصناعة التقليدية عنابة: <https://annaba.mta.gov.dz/> ، يوم 15 / 02 / 2022.

ب - الصناعات التقليدية بولاية عنابة: تعتبر الصناعات التقليدية نتاجا حضاريا للشعوب وشكلا من أشكال ابراز الثقافة والهوية، فالصناعات التقليدية على مستوى ولاية عنابة * وعلى غرار باقي ولايات الوطن تشكل دعامة أساسية للسياحة وعاملا مهما لترقيتها، وتساعد على ترقيتها، إذ تعد عنصر جلب سياحي هام كما أنها تساهم في التنمية المحلية والاقتصادية ككل. ونذكر فيما يلي أهم الصناعات التقليدية لولاية عنابة¹:

— اللباس التقليدي: تزين النساء العنابيات بالقندورة العنابية في المناسبات والأفراح، وهي ذات صنع يدوي من قماش القطيفة أو الحرير والتي يتم تطريزها بالخياط الذهبية أو الفضية، كما أن للرجال بعنابة نصيب أيضا من اللباس التقليدي الذي يتمثل عادة في السروال الحوكي، البدعية، البرنوس والحذاء المصنوع من الجلد؛

— الطرز التقليدي: والذي يضيف بتصاميمه الدقيقة والمتناسقة لمسة جمالية على الألبسة التقليدية؛
— الحلي: تحتل عنابة مكانة مرموقة في صناعة الحلي وتلقى رواجاً وشهرة واسعة. تعتمد هذه الحرفة على الذهب والفضة كمادة أولية لتزين الملابس التقليدية؛

— الفخار التقليدي: وهو من بين الحرف اليدوية العريقة التي يتقنها المجتمع العنابي، بالاعتماد على مادة الصلصال بعد مرورها بعدة مراحل لتصل إلى الشكل المطلوب. تتعدد مجالات استخدامه وتنوع زخرفته إلا أنها تتفق جميعها في كونها مستوحاة من الثقافة المحلية لبونة؛

— المطبخ العنابي: المتميز بثناء وتنوع أطباقه التقليدية والأكلات الشعبية والحلويات التي تحضر عادة في كل المناسبات، وفي هذا الصدد نذكر: الكسكس، الجاري، البوراك العنابي... الخ.

وهنا تجدر الإشارة إلى الصناعات التقليدية بولاية عنابة تتقارب كثيرا مع الصناعات التقليدية بولاية قالمة نظرا لقرب الولايتين والعلاقات التي تربط سكان المنطقتين.

وعليه، من خلال مجمل الإمكانيات التي تم عرضها نرى أن ولاية عنابة تمتلك قدرات ومؤهلات تسهم في دعم مستويات التنمية المحلية بها وتفتح المجال أمام المستثمرين لاحتضان كبرى المشاريع والإنجازات.

2.3.2.4. برامج التنمية المحلية بولاية عنابة

إضافة إلى الإمكانيات التي تتوفر بولاية عنابة، استفادت من مخصصات مالية معتبرة لدعم برامج التنمية المحلية بها، والجدول الآتي يوضح ذلك:

* أنظر الملحق رقم (04): أهم الصناعات التقليدية بولاية قالمة وأم البواقي وعنابة.

¹ وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية عنابة.

الجدول رقم 40.4: المخصصات المالية للتنمية المحلية بولاية عنابة للفترة (2001 . 2024)

الوحدة: 1000 دج

البرنامج الخماسي (2020 2024) *	البرنامج الخماسي (2015 . 2019)	برنامج التنمية الخماسي (2010 . 2014)	البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 . 2009)	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 . 2004)	مخصصات التنمية
2800000	4800000	4373000	5717000	2743000	المخطط البلدي للتنمية (PCD)
14163000	39104000	111830000	100815000	13614000	البرنامج القطاعي غير المركز (PSD)

* المعطيات خاصة فقط بسنوات 2020، 2021، 2022.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية عنابة 2022.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة انخفاض المخصصات المالية الخاصة بالمخطط البلدي للتنمية ابتداء من البرنامج الخماسي للتنمية لسنة 2015 وذلك نظرا لنفس المذكورة بالنسبة لانخفاض مخصصات PCD لأم البواقي. علما أنها وزعت بدورها بطريقة تهدف لدعم العديد من المشاريع في العديد من المجالات كالتموين بالمياه الصالحة للشرب، التطهير، الطرقات، التربية والتكوين، البريد والمواصلات، الثقافة والشباب والرياضة.

أما بالنسبة للمخصصات المالية الخاصة بالبرنامج القطاعي غير المراكز فقد عرفت تطورا ملحوظا خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي الأول مقارنة بتلك الخاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في محاولة لدعم القطاعات الأساسية ذات الأولوية وتجسيد المشاريع التي تتطلب المبالغ الضخمة. لتعود وتنخفض ابتداء من البرنامج الخماسي لسنة 2015. وفيما يلي عرض لتوزيع الأغلفة المالية للبرنامج للفترة (2020 . 2022):

الجدول رقم 41.4: توزيع المخصصات المالية للبرنامج القطاعي غير الممركز بولاية عنابة للفترة (2020 . 2022)

الوحدة: 1000 دج

المبالغ المالية للفترة 2020 . 2022	الوزارات، القطاع، القطاع الفرعي
94 000	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
94 000	S/S 34 الغابات
12 000	وزارة الصيد البحري والثروة الحيوانية
6 023 300	وزارة الموارد المائية
2 661 000	وزارة الأشغال العمومية
2 300 000	S/S 52 البنية التحتية للطرق
105 000	S/S 53 الموانئ
256 000	S/S 54 المطارات
720 000	وزارة الداخلية والسلطات المحلية
120 000	S/S 57 البنى التحتية الإدارية
600 000	S/S 63 التدريب والقوى العاملة
120 000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
120 000	S/S 81 التخطيط والتنمية الحضرية
1 773 454	وزارة التربية الوطنية
1 773 454	S/S 62 التربية
167 000	وزارة التكوين والتعليم المهني
167 000	S/S 63 التدريب والقوى العاملة
1 295 292	وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
100 000	S/S 63 التدريب والقوى العاملة
1 195 292	S/S 73 البنى التحتية للصحة
1 196 779	وزارة الشباب والرياضة
1 196 779	S/S 74 الشباب
14 062 825	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية عنابة 2022.

نلاحظ من الجدول أعلاه حصول الولاية على مبالغ معتبرة خلال الفترة (2020 . 2022)، تم توزيعها على عدة قطاعات أساسية حسب الحاجات التنموية لها، أين استحوذت وزارة الموارد المائية على الحصة الأكبر بما يفوق 42 % من إجمالي المبالغ المخصصة، تلتها كل من وزارة الأشغال العمومية، وزارة

التربية الوطنية، وزارة الصحة ثم وزارة الشباب والرياضة نسب تفوق 18 %، 12 %، 09 % و 08 % على الترتيب. وهو ما يؤدي لزيادة المشاريع التي من شأنها تجسيد البرامج التنموية التي تصب في خدمة المجتمع المحلي وتحقيق متطلباته.

وبناء على ما سبق تزخر ولاية عنابة أو ما يطلق عليها بجوهرة الشرق الجزائري، بإمكانات فلاحية هائلة تشمل زراعة الحمضيات والحبوب والخضروات ... الخ ما يجعلها إحدى المناطق الزراعية الرائدة في البلاد. بالإضافة امتلاكها لثروة بحرية غنية تدعم قطاع الصيد البحري بشكل كبير. وعلى الصعيد الصناعي، تحتضن الولاية مجموعة من المنشآت الصناعية الكبرى، ما يعزز مكانتها الاقتصادية. كما أنها تتمتع بمؤهلات سياحية عملاقة بفضل شواطئها الخلابة، ومعالمها التاريخية والثقافية. ولتعزيز هذه الإمكانيات، تنفذ عنابة برامج تنموية بلدية وغير ممرضة تهدف مساعدتها على التنمية المحلية.

كخلاصة لما سبق نجد أن الولايات الثلاثة محل الدراسة تتمتع بإمكانات اقتصادية وبشرية وطبيعية وافرة. تُدعم هذه الإمكانيات بتوفير المخصصات المالية الضرورية لإقامة المشاريع التنموية اللازمة، بما يتناسب مع خصائص وإمكانيات كل ولاية وتركيبها. ومع ذلك، تواجه هذه الولايات عقبات متعددة تحول دون تحقيق المستويات المطلوبة من التنمية المحلية. تشمل هذه العقبات التحديات الإدارية، وضعف البنية التحتية، ونقص الكفاءات الفنية، إضافة إلى تأثيرات التقلبات الاقتصادية والسياسية. بالتالي، فإن التغلب على هذه العقبات يتطلب تخطيطاً استراتيجياً وشاملاً لضمان تحقيق تنمية محلية تلي تطلعات سكانها.

3.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية بولاية قالمة وأم البواقي وعنابة

بعد التعريف بالولايات محل الدراسة والتفصيل في أهم الإمكانيات المحلية لها، نسعى للوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم مستويات التنمية المحلية بها وترقيتها، من خلال تسليط الضوء على تعداد هذا النوع من المؤسسات، ومجالات مساهمتها في التنمية المحلية بها خلال الفترة (2015 – 2022) *.

1.3.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية بولاية قالمة

قبل الوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية على مستوى ولاية قالمة نقدم صورة موجزة عن وضعية هذا النوع من المؤسسات بالولاية من حيث العدد والحجم وكذا نمط الملكية.

* تم ضبط الفترة (2015 – 2022) نظرا لتوفر أغلب البيانات الضرورية لمتغيرات الدراسة بالنسبة للولايات الثلاثة قالمة وأم البواقي وعنابة.

1.1.3.4. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة

على غرار باقي ولايات الوطن، ينشط بولاية قالمة عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهد هذا التعداد تزييدا ملحوظا على مر السنين كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 42.4: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة خلال الفترة (2015 . 2022)

2019		2018		2017		2016		2015		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
99.92	6693	99.92	6648	99.68	6583	99.59	6097	99.56	5709	القطاع الخاص
0.08	05	0.08	05	0.32	21	0.41	25	0.44	25	القطاع العام
%100	6698	%100	6653	%100	6604	%100	6122	%100	5734	المجموع
2022		2021		2020						السنوات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
99.98	6873	99.95	6799	99.92	6725					القطاع الخاص
0.02	03	0.05	03	0.08	05					القطاع العام
%100	6874	%100	6802	%100	6730					المجموع

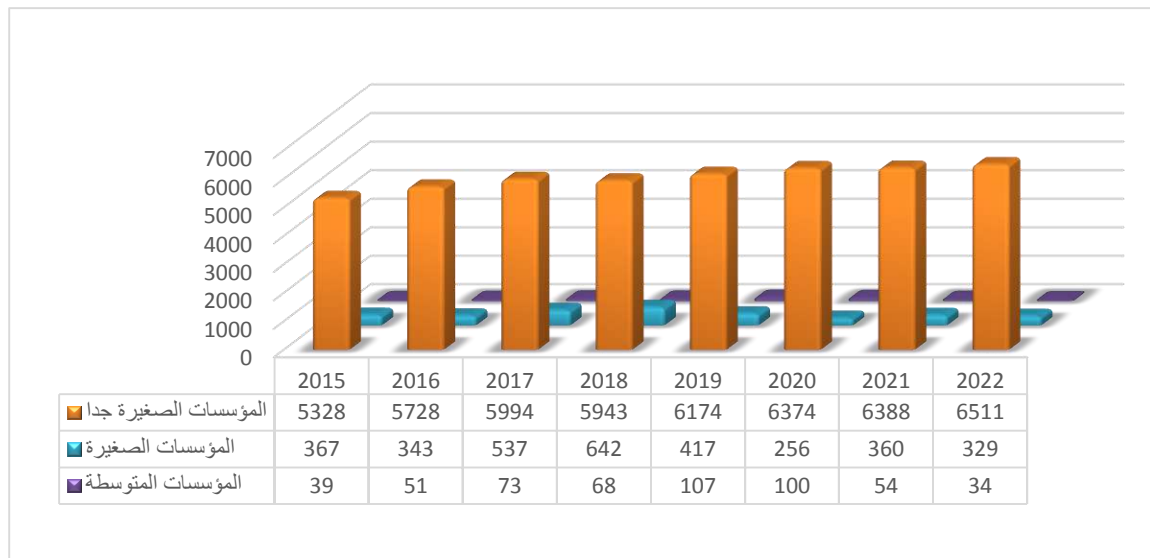
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية قالمة 2022.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا جليا التطور المستمر في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة أين انتقل عددها من 5759 مؤسسة سنة 2015 إلى 6877 مؤسسة سنة 2022. كما تؤكد البيانات السابقة سيطرة القطاع الخاص على هذا النوع من المؤسسات فنجد نسبته تفوق 99.50 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة خلال أغلب فترات الدراسة، على عكس المؤسسات التابعة للقطاع العام شهدت تراجعا من 25 مؤسسة سنة 2015 إلى 03 مؤسسات سنة 2022.

تجدر الإشارة أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة هي مؤسسات صغيرة جدا توظف أقل من 10 عمال كما هو موضح في الشكل أسفله:

الشكل رقم 17.4: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة حسب الحجم خلال الفترة (2015 . 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية قالمة 2022.

تؤكد بيانات الشكل أعلاه أن المؤسسات الصغيرة جدا هي النوع الأكثر شيوعا وتوجها من قبل صغار المدخرين والمستثمرين بولاية قالمة نظرا لسهولة وبساطة انشائه إلى جانب كونه لا يحتاج إلى إمكانيات ومؤهلات كبيرة لإنشائه ويلبي حاجات هذه الفئة.

2.1.3.4. الدور التنموي المحلي الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة

الدور التنموي المحلي الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشير إلى المساهمة التي تؤديها هذه المؤسسات في تعزيز التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي بولاية قالمة، وذلك من خلال المساس بعدة جوانب ومجالات نقوم بعرضها ضمن النقاط الآتية:

أولا. تلبية الاحتياجات اليومية للسكان

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة على تلبية الاحتياجات اليومية المتنوعة لسكان المنطقة، إذ تسهم هذه المؤسسات في استثمار المواد الأولية المتاحة على نطاق الولاية عموماً، مما يؤدي إلى إنتاج مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي يحتاجها المستهلكون. وتنوع هذه المنتجات بشكل كبير، حيث تشمل السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى التي تختلف في نوعيتها وكميتها من منطقة إلى أخرى داخل الولاية. علاوة على ذلك، فإن هذه المؤسسات تشمل أيضاً القطاعات الحرفية مثل التطريز والصباغة والنسيج، بالإضافة إلى الصناعات اليدوية والمعدنية وغيرها. ويمكن الاستشهاد في هذا الصدد بالجدول الآتي:

الجدول رقم 43.4: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة خلال الفترة (2015 . 2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	فرع النشاط
123	118	117	112	107	102	70	72	الزراعة والصيد
02	02	01	01	01	01	01	01	المياه والطاقة
00	00	00	00	00	00	00	00	المحروقات
62	53	39	26	13	01	01	01	خدمات الأشغال البترولية
23	23	23	27	31	35	34	31	المناجم والمحاجر
14	04	16	27	38	49	50	40	الحديد والصلب
39	42	49	56	63	70	71	64	مواد البناء
26	22	18	16	14	12	12	11	كيميا . مطاط . بلاستيك
40	44	91	138	185	232	227	206	الصناعة الغذائية
82	80	80	83	83	83	79	84	صناعة النسيج
00	00	00	00	00	00	13	08	صناعة الجلود والأحذية
08	08	32	56	80	104	103	97	صناعة الخشب والفلين
50	46	52	56	60	64	64	59	صناعة مختلفة
1065	1087	1316	1543	1770	1997	1950	1976	البناء والأشغال العمومية
247	236	275	301	317	343	303	234	الفندقة والإطعام
327	335	473	608	743	878	829	771	النقل والمواصلات
3811	3759	3072	2388	1704	1020	811	720	التجارة
362	377	487	645	803	945	914	812	خدمات المؤسسات
03	03	162	320	478	636	563	520	خدمات العائلات
25	24	23	22	21	21	18	20	مؤسسات مالية
23	17	14	13	12	11	09	07	أعمال عقارية
542	522	390	260	130	00	00	00	خدمات للمرافق الجماعية
6874	6802	6730	6698	6653	6604	6122	5734	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية قالمة 2022.

البيانات المسجلة ضمن الجدول أعلاه تثبت مساهمة ضعيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية احتياجات مواطني الولاية نظرا رغم انتشار نشاطها في العديد من المجالات. إذ نجد أن المستثمرون يميلون إلى الانخراط في الأعمال ذات الربح السريع، ومرد ذلك هو الخوف من التوجه نحو المؤسسات الإنتاجية التي تعد أكثر قدرة على خدمة الاقتصاد المحلي، الأمر الذي نجم عنه سيطرت الفروع الخدماتية على توجهات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة كالتجارة، البناء والأشغال، النقل والمواصلات التي احتلت المراكز الأولى بنسب تفوق 55 %، 15 % و 4 % سنة 2022 على التوالي، إلى جانب تزايد ملحوظ في المؤسسات التي تقدم خدمات للمرافق الجماعية أين كان عددها معدوم خلال

الثلاثة سنوات الأولى ليشهد تطورا ملحوظا يصل إلى 542 مؤسسة سنة 2022 والتي نجدها تنشط أساسا في المقاولات التي تعمل في مجال البناء والإنشاءات، المؤسسات التي تقدم خدمات النقل والتوزيع والتخزين، وكذا المقاولات التي تعمل في مجال جمع النفايات وتدويرها، وصيانة الحداث العامة وتنظيف الشوارع .. الخ، رغم الانعكاسات الإيجابية التي يمكن أن تنجم عن التوجه لممارسة النشاط الصناعي والإنتاجي من خلال القدرة على توليد المزيد من الإنتاج والدخل وفرص العمل، دعم وتكثيف التكاملية مع الصناعات الكبيرة والمتوسطة، إضافة إلى خلق ودعم مجالات التصدير غير التقليدية. علما أن أغلب هذه المؤسسات تزاوّل نشاطها على مستوى المنطقة الصناعية "ذراع لحرش" ومناطق النشاط التجاري.

ثانيا . استغلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للموارد المحلية بولاية قالمة

كما سبقت الإشارة إليه - ضمن القسمين الأول والثاني لهذا الفصل - أثناء التعريف بولاية قالمة وإمكانياتها التنموية اتضح لنا جليا الإمكانيات والقدرات الهائلة التي تتمتع بها الولاية خاصة على المستوى الفلاحي، الصناعي والسياحي إلى جانب الصناعات التقليدية التي تعد دعامة أساسية للقطاع السياحي. وللوقوف على مدى قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستغلال الموارد المحلية للولاية نعرض النقاط التالية:

أ - استغلال الإمكانيات الفلاحية لولاية قالمة: تملك ولاية قالمة من الإمكانيات الفلاحية ما يؤهلها لتحقيق نقلة نوعية في اقتصادها المحلي، نظرا لما تتمتع به من مساحات زراعية ممتازة إلى جانب شبكة الأودية ومختلف منشآت الري الفلاحي الكبرى والصغرى. ولتقييم مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة في استغلال الموارد الفلاحية بالولاية نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم 44.4: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بولاية قالمة خلال الفترة (2015 . 2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	فرع النشاط
123	118	117	112	107	102	70	72	الفلاحة والصيد
6874	6802	6730	6698	6653	6604	6122	5734	إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
% 1.79	%1.73	%1.74	% 1.67	% 1.61	% 1.54	% 1.14	% 1.25	نسبة PME الفلاحية / إجمالي PME

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية قالمة 2022.

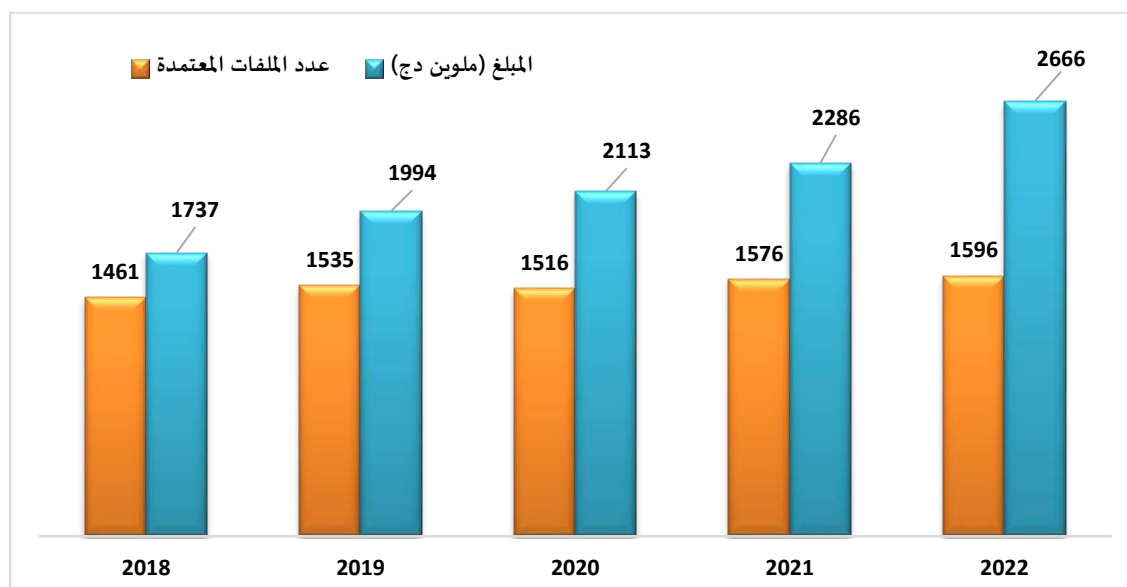
الجدول أعلاه يبين المساهمة الضعيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد الفلاحية ومن ثم دعم القطاع الفلاحي بولاية قالمة رغم الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها القطاع داخل

الولاية إذ لم تتعدى نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية نسبة 1.79 % خلال فترة الدراسة. لذا لابد من توعية المستثمرين لأهمية التوجه والاستثمار في المجال الفلاحي لما يعود عليهم من فائدة من جهة وما ينجم عنه من عائدات وفوائد للولاية والدولة من جهة أخرى من خلال استغلال القدرات الفلاحية التي تزخر بها ولاية قالمة.

في هذا الصدد يمكن توجيه الفلاحين والمستثمرين الصغار لاستغلال القروض البنكية الموجهة لدعم المجال الفلاحي التي تتمثل:

♦ **قرض الرفيق:** هو عبارة عن قرض موسمي، مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة لا توجد به فوائد، وموجه لتمويل الفلاحين و مربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم على شكل فردي، منظمين على شكل تعاونيات¹. في هذا الصدد تم اعتماد 1596 ملف بقيمة مالية تقدر ب 2666 مليون دج بولاية قالمة إلى غاية سنة 2022، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 17.4: تطور ملفات ومبالغ قرض الرفيق لصالح المستثمرين بولاية قالمة للفترة (2018 . 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة 2022.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه تم اعتماد 1596 ملف إلى غاية سنة 2022 بقيمة مالية إجمالية تقدر ب 2666 مليون دج، وتعدد هذه المعطيات محتشمة إذا ما عرفنا أن قرض الرفيق تم اعتماده منذ سنة 2008. ويعود هذا الاحتشام أساسا لنقص التوعية بهذا النوع من الدعم من جهة وتخوف الفلاحين

¹ "قرض الرفيق"، عن الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

<https://badrbank.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%a7%d8%ad%d9%8a%d9%86/> ، يوم: 2023/11/20.

من عدم القدرة على السداد خلال السنتين القانونيتين نظرا للظروف المناخية الصعبة التي عرفتها الولاية خلال السنوات الأخيرة.

♦ **قرض التحدي:** وهو قرض يختلف في مضمونه عن قرض الرفيق غير أنهما يتفقان في الهدف، فبدوره نجد أن قرض التحدي يهدف إلى دعم المستثمرين الذي يريدون إنشاء استزراعات ومزارع جديدة أو تحسين المزارع والمنشآت الحالية على الأراضي الزراعية غير المستغلة من الملكية الخاصة والملكية العامة للدولة، يستهدف جمهور الفلاحين ومربي الحيوانات بشكل فردي أو المنظمين في تعاونية أو جمعية¹. في هذا الإطار يمكن عرض حصيلة استفادة المستثمرين في ولاية قالمة من قرض التحدي وفق معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 45.4: وضعية الاستثمارات المدعمة (قرض التحدي) بولاية قالمة حسب الشعب خلال الفترة (2014 - 2019/12/31)

عدد الملفات	النشاط الممول	المبلغ المعتمد	المبلغ المستعمل	المبلغ المدعم	النسبة %
18	شعبة الأبقار الحلوب	179.757.767.94	90.888.629.82	60.121.963.34	50.56
15	شعبة العتاد الفلاحي	64.844.442.67	39.371.606.67	4.452.684.02	60.07
13	شعبة الدواجن	82.881.197.57	31.234.675.61	/	37.68
02	انشاء معاصر الزيتون	34.982.654.00	34.982.654.00	/	100
02	انشاء غرف التبريد	32.000.000.00	145.632.098.00	2.020.714.72	45.51
87	شعبة السقي	509.119.828.87	50.376.317.2	30.807.497.99	98.94

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة 2022.

تم استحداث قرض التحدي سنة 2013، ورغم ذلك فإن عدد الملفات المستفيدة إلى غاية سنة 2019 يظل ضئيلا جدا ويقدر بـ 137 ملف فقط ، موزعة على 6 شعب أساسية استحوذت فيه شعبة السقي على حصة الأسد بنسبة تقدر بـ 63.5 % من إجمالي الملفات المعتمدة.

ب . استغلال الإمكانيات الصناعية ودعم التكامل الصناعي بولاية قالمة: حتى نستطيع الوقوف على المساهمة الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الصناعي والهياكل الصناعية بولاية قالمة يمكن أن نورد الجدول التالي:

¹ "قرض التحدي"، عن الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

<https://badrbank.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%a7%d8%ad%d9%8a%d9%86/> ، يوم: 2023/11/20.

الجدول رقم 46.4: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بولاية قالمة خلال الفترة (2015 . 2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	فرع النشاط
40	44	91	138	185	232	227	206	الصناعة الغذائية
82	80	80	83	83	83	79	84	صناعة النسيج
00	00	00	00	00	00	13	08	صناعة الجلود والأحذية
08	08	32	56	80	104	103	97	صناعة الخشب والفلين
14	04	16	27	38	49	50	40	الحديد والصلب
23	23	23	27	31	35	34	31	المناجم والمحاجر
26	22	18	16	14	12	12	11	كيميااء . مطاط . بلاستيك
39	42	49	56	63	70	71	64	مواد البناء
50	46	52	56	60	64	64	59	صناعات مختلفة
64	55	40	27	14	02	02	02	خدمات ذات صلة بالصناعة (المياه والطاقة، المحروقات)
346	294	401	486	568	651	655	602	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية قالمة 2022.

الجدول أعلاه يوضح توجه المستثمرين إلى بعض الفروع الصناعية التي من شأنها تدعيم القطاع الصناعي بولاية قالمة على غرار الصناعة الغذائية مما يساهم في تغطية جزءاً معتبراً من احتياجات المواطنين بولاية قالمة من المواد الغذائية الأساسية كالسميد، العجائن، الطماطم ...الخ. إلى جانب المؤسسات الأخرى التي يتوزع أغلبها على مستوى المنطقة الصناعية "ذراع لحرش" ومناطق النشاط التجاري. كذلك تم تسجيل 82 مؤسسة تنشط في صناعة النسيج سنة 2022 مما يسمح بتلبية الحاجيات اليومية من جهة وكذلك دعم القطاع السياحي للمنطقة من جهة أخرى من خلال التعريف بالتراث القالمي فيما يتعلق خاصة باللباس التقليدي.

أما فيما يتعلق بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التكامل الصناعي بولاية قالمة فنسجل العديد من المؤسسات التي تعمل على تجسيده. فنجد بعض الصناعات الاستخراجية ممثلة بـ 23 مؤسسة سنة 2022 ناشطة في مجال المناجم والمحاجر توفر البعض من مواد البناء كالحصي والرمل بمختلف أنواعها ليتم استغلالها في مختلف عمليات البناء. إلى جانب ذلك نجد 26 مؤسسة تنشط في مجال الكيمياء والمطاط والبلاستيك تتركز خاصة على مستوى عاصمة الولاية وتقوم بتقديم خدمات

إعادة التعبئة والتغليف جزء من منتجاتها يوجه للاستهلاك المباشر والجزء الآخر يوجه لخدمة المؤسسات الأخرى. إلى جانب الصناعات في مجال الحديد والصلب، مواد البناء، الخشب والفلين، وبعض الصناعات الثانوية الأخرى. كما يوضح اجدول أعلاه تواجد 64 مؤسسة تقدم خدمات ذات صلة بالصناعة تعمل على دعم التكامل الصناعي بالولاية ويتعلق الأمر بمؤسستين في مجال المياه والطاقة و62 مؤسسة التي تنشط في مجال الخدمات البيترولية.

غير أنه لا بد من التنويه، فرغم الأرقام المسجلة إلا أن أغلبها تظل مؤسسات صغيرة جدا بإنتاج يعد ضعيفا نسبيا لا يسهم بصفة فعالة في دعم النسيج الصناعي والتكامل الصناعي بولاية قالمة، مما يستوجب العمل وبذل المزيد من الجهود لحل مختلف العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك، نظرا لما تمثله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مركز لتنمية القوى العاملة ومصدرا هاما لإمداد المؤسسات الكبيرة بما يلزمها من مهارات ومنتجات، مع ضرورة علاج عدم التجانس في تمركز هذا النوع من المؤسسات لتحقيق نوع من التوازن يعود بالمنفعة على التنمية المحلية لولاية قالمة.

ج . استغلال الإمكانيات السياحية بولاية قالمة: نتيجة للمميزات والخصائص التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن لها أن تقوم بدور أساسي في دعم القطاع السياحي بولاية قالمة التي بدورها تعد قطبا سياحيا استراتيجيا للدولة الجزائرية - نظرا للإمكانيات السياحية السالفة الذكر ضمن المبحث الثاني لهذا الفصل - وذلك من خلال دورها الترويجي لولاية قالمة كوجهة سياحية للوصول لكافة شرائح السياح من داخل الوطن ومن خارجه، ومن أجل الوقوف على ذلك نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 47.4: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداعمة للقطاع السياحي بولاية قالمة خلال الفترة (2015-2022).

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	فرع النشاط
247	236	275	301	317	343	303	234	الفندقة والإطعام
327	335	473	608	743	878	829	771	النقل والمواصلات

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية قالمة 2022.

الجدول أعلاه يؤكد قلة المؤسسات التي تدعم السياحة على مستوى ولاية قالمة حيث لم نسجل إلا 247 مؤسسة فندقية سنة 2022 رغم الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الولاية في هذا المجال نظرا لطبيعتها السياحية التي تستوجب توفير هياكل إيواء واستقبال لاستقطاب المزيد من الزوار مما يعمل على فتح المزيد من مناصب الشغل التي تساعد على التقليل من مشكلة البطالة بالمنطقة. كذلك نسجل

تراجع في المؤسسات التابعة لفرع النقل والمواصلات من 771 مؤسسة سنة 2015 إلى 327 مؤسسة فقط سنة 2022 رغم أهميتها البالغة ودورها الفعال في دعم السياحة من خلال تسهيل مهمة الزوار في استكشاف المناطق السياحية والأثرية بالولاية من جهة ودعم مخططات الوكالات السياحية ورحلاتها إلى المعالم السياحية على مستوى ولاية قلمة.

وفي ذات السياق تبرز لدينا العديد من الصناعات التقليدية والحرفية التي تدخل جملها في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قلمة تعمل على تعريف السياح بالموثوث السياحي للولاية ومختلف مناطقها خاصة تلك التي تنشط على مستوى المناطق السياحية لولاية قلمة كبلدية حمام دباغ، هيلوبوليس وسلاوة عنونة. ولتوضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحياء الصناعات التقليدية بولاية قلمة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 48.4: توزيع الحرفيين حسب طبيعة النشاط بولاية قلمة إلى غاية فيفري 2022

صناعة تقليدية فنية	صناعة تقليدية لإنتاج المواد	صناعة تقليدية لإنتاج الخدمات	المجموع
2135	2243	2721	7099
30.08	31.59	38.33	100
النسبة (%)			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية السياحة لولاية قلمة 2022.

يتوزع الحرفيين حسب طبيعة نشاطهم كما يلي: 30.08 % صناعة تقليدية فنية، 31.59 % صناعة تقليدية لإنتاج المواد، و38.33 % صناعة تقليدية لإنتاج الخدمات من مجموع الحرفيين. فبالنسبة للصناعة التقليدية الفنية، نجد أغلب الحرفيين مسجلين في نشاط صناعة اللباس التقليدي وصناعة المواد الغذائية (الطحن التقليدي، تكرير تقليدي لزيت الزيتون، صناعة العجائن الغذائية وصناعة الحلويات التقليدية). أما بالنسبة للصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد، نجد أغلب الحرفيين مسجلين في صناعة الحلي التقليدية، الصناعة والتحويل المرتبطة بقطاع الخشب، والتأثيث. وأما بالنسبة للصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج الخدمات، نجد أغلب الحرفيين مسجلين في الخدمات المرتبطة بتصليح وصيانة التجهيزات والمواد المستعملة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي والعائلات، وكذا الخدمات المرتبطة بالنظافة وصحة العائلات (كل الأشغال المتعلقة بحلاقة الرجال والنساء)¹.

¹ معلومات غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية قلمة 2022.

ثالثا. المساهمة في زيادة الإيرادات الجبائية لولاية قالمة

نعلم جيدا أن الارتقاء بمستويات التنمية المحلية يتطلب توفير مجموعة من العناصر الضرورية، يتصدر توفير الأموال قائمة هذه العناصر. لذا نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الشأن يمكن أن تلعب دورا أساسيا في توفيرها، من خلال الإيرادات الجبائية التي تحصل عليها الولاية والبلديات جراء مختلف الرسوم والضرائب المفروضة على هذه المؤسسات ومن ثم توجيهها واستغلالها لخدمة أهداف التنمية المحلية بها. للوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير الإيرادات الجبائية بولاية قالمة* نورد الشكل التالي:

الشكل رقم 18.4: تطور قيمة الإيرادات الجبائية لولاية قالمة خلال الفترة (2015 . 2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الضرائب لولاية قالمة 2022.
- وثائق مديرية الصناعة لولاية قالمة 2022.

نلاحظ من الشكل أعلاه استمرار الارتفاع في قيمة الإيرادات الجبائية خلال الفترة (2015 . 2017) أين انتقلت من 1088065515 دج إلى 1312717966 دج، لتسجل انخفاضا محسوسا سنتي 2018 و 2019 والذي يمكن إرجاعه إلى تحويل ملفان أساسيان على مستوى الولاية إلى مديرية كبريات المؤسسات ويتعلق الأمر بكل من مطاحن عمر بن عمر ومصبرات عمر بن عمر من جهة، إضافة إلى شروع في عمليات الرقمة على مستوى مديرية الضرائب والذي نتج عنه التخلف عن تحصيل بعض الضرائب والرسوم خلالي سنتي 2018، 2019¹، لتعود الحصيلة في الارتفاع بصفة تدريجية وتبلغ 1025690005 دج سنة 2021. ومن خلال تتبع منحى تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكننا القول إن لها دور مقبول في تمويل خزينة الولاية عن طريق تسديدها للضرائب والرسوم المفروضة عليها والتي تتمثل أساسا

* أنظر الملحق رقم (05): وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية بولاية قالمة وأم البواقي وعنابة للفترة (2015 - 2021).

¹ معلومات مديرية الضرائب لولاية قالمة 2022.

في: الرسم على النشاط المني، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة الجرافية، الرسم العقاري، الضريبة على أرباح الشركات... الخ، مما يسمح بتمويل وتنفيذ الخدمات الأساسية ومشاريع التنمية المحلية التي تلبي احتياجات وتطلعات المواطنين بولاية قالمة.

3.1.3.4. الدور التنموي المحلي الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة

حتى لا تتراجع مسيرة التنمية بولاية قالمة لأبد من العمل على توفير الظروف الملائمة والمساعدة على الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطنين ماديًا ومعنويًا، بما يقود لتحسين مستمر في نوعية الرفاهية لمواطنيها وتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار المشاركة الواسعة والتكامل الاقتصادي. وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى الولاية أن تؤدي دورًا هامًا في تحسين الجوانب الاجتماعية للتنمية المحلية بالولاية، نعرض أهمها في النقاط الآتية:

أولا. المساهمة في توفير مناصب العمل والتقليل من معدلات البطالة بولاية قالمة

تعد البطالة من أهم المشكلات وأكثرها خطورة على المجتمعات، كونها تورث الكثير من القضايا الإجرامية والأخلاقية والأمنية التي تؤثر على مستوى التنمية بالولاية، وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكل البطالة لأبد من عرض الوضعية العامة للتشغيل والبطالة بولاية قالمة أولا.

الجدول الموالي يوضح تعداد المشتغلين والبطالين على مستوى ولاية قالمة للفترة (2015 . 2022):

الجدول رقم 49.4: هيكل العمالة بولاية قالمة خلال الفترة (2015 . 2022)

2019	2018	2017	2016	2015	
271527	211586	193893	159865	157015	اليد العاملة الكلية
239161	186610	173270	143283	140598	عدد المشتغلين
32366	24976	20623	16582	16417	عدد البطالين
% 10.92	% 11.80	% 10.64	% 10,37	% 10.46	معدل البطالة *
					السنوات
					2020
					2021
					2022
				275308	اليد العاملة الكلية
				236829	عدد المشتغلين
				38479	عدد البطالين
				% 13.98	معدل البطالة *
				% 16.36	
				% 16.97	

* معدل البطالة = (عدد البطالين × 100) ÷ اليد العاملة الكلية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية التشغيل لولاية قالمة 2022.

من خلال الجدول السابق نسجل الزيادة المستمرة في اليد العاملة الكلية بولاية قالمة خلال فترة الدراسة، الأمر الذي صاحبه كذلك زيادة في معدلات البطالة بنسب محسوسة خلال ذات الفترة، أين وصل معدل البطالة إلى 16.97 % سنة 2022.

وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوضعية السابقة نورد الجدول التالي:
الجدول رقم 50.4: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل بولاية قالمة خلال الفترة (2022 . 2015)

2019	2018	2017	2016	2015	
239161	186610	173270	143283	140598	عدد المشتغلين
18706	19748	20813	20040	18300	مناصب الشغل التي توفرها PME
% 7.82	% 10.58	% 12.01	% 13.99	% 13.02	مساهمة PME في التشغيل*
					السنوات
					2022
					2021
					2020
					عدد المشتغلين
					235212
					233410
					236829
					مناصب الشغل التي توفرها PME
					16298
					16649
					17464
					مساهمة PME في التشغيل*
					% 6.93
					% 7.13
					% 7.37

* مساهمة PME في التشغيل = (مناصب الشغل التي توفرها PME × 100) ÷ عدد المشتغلين

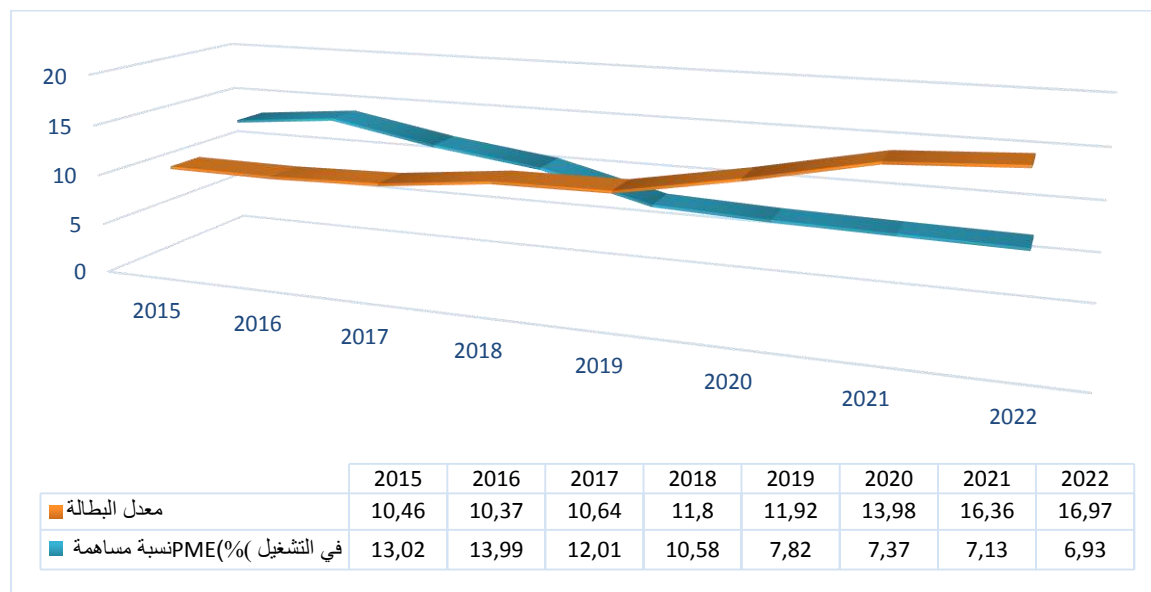
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية قالمة 2022.

- وثائق مديرية التشغيل بولاية قالمة 2022.

إن تحليل بيانات الجدول أعلاه تمكننا من استنتاج أنه ورغم التزايد المستمر لعدد المؤسسات لصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2022 . 2015) إلا أننا سجلنا انخفاض في مناصب الشغل التي توفرها وهو ما انعكس سلباً على نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل التي انتقلت من 13.02 % و 13.99 % سنتي 2015 و 2016 على التوالي إلى 6.93 % سنة 2022. أما عن مساهمتها في التقليل من معدلات البطالة فنورد الشكل الآتي:

الشكل رقم 19.4: العلاقة بين نسبة مساهمة PME في التشغيل ومعدلات البطالة بولاية قالمة للفترة (2015 . 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية قالمة 2022.

- وثائق مديرية التشغيل بولاية قالمة 2022.

إن الشكل أعلاه يبين العلاقة الوثيقة والطرديّة بين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من معدلات البطالة، حيث نجد أنه خلال سنتي 2015 و 2016 أين كانت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة معتبرة وتجاوزت 13 % انخفضت معدلات البطالة بصفة متتالية من 10.46 % إلى 10.37 %، لتشهد بعد ذلك مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تراجعاً ملحوظاً من 12% إلى 6.93 % خلال الفترة (2017 . 2022) رافقه ارتفاع مستمر في معدلات البطالة التي انتقلت من 10.64 % إلى 16.97 % خلال ذات الفترة.

ثانياً. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق توطين السكان بولاية قالمة

كما سبقت الإشارة إليه ضمن التعريف بولاية قالمة فإنها تقسم إلى 10 دوائر و34 بلدية، هذه الأخيرة تنوع بين بلديات حضرية وريفية وشبه حضرية، علماً أن لكل منها خصوصيات اقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تميزها. وكما هو معروف فإن أغلب الولايات والمدن الجزائرية وعلى غرار باقي ولايات ومدن العالم ككل تعاني من الاكتظاظ السكاني على مستوى المدن الحضرية نتيجة لنزوح سكان الريف بحثاً عن الظروف المعيشية الحسنة. وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون العامل الرئيسي في توفير فرص العمل في المناطق الريفية، حيث قد تكون البدائل محدودة في المجتمعات الريفية بالمقارنة مع المدن الكبرى. تأسيس هذه المؤسسات في المناطق الريفية لولاية قالمة يمكن

أن يحفز الاقتصاد المحلي ويوفر فرص عمل للسكان المحليين، مما يعزز الاستقرار ويقلل من الهجرة. والجدول الموالي يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تصنيف البلديات بولاية قالمة:

الجدول رقم 51.4: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة وفق تصنيف البلديات لسنة 2022

الدوائر	البلديات	نوع البلدية	عدد السكان (نسمة)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (‰)
قالمة	قالمة	حضرية	120847	3461	28.64
	بن جراح	ريفية	6553	50	7.63
قالعة بو الصبع	قلعة بو الصبع	شبه حضرية	5635	38	6.74
	بومهرة أحمد	حضرية	17834	285	15.81
	بني مزلين	ريفية	4883	13	2.66
	جباله خميسي	ريفية	4487	14	3.12
	بلخير	حضرية	17649	312	17.68
	النشماية	شبه حضرية	9964	61	6.12
	بوشقوف	حضرية	25443	433	17.02
	عين بن بيضاء	شبه حضرية	9492	23	2.42
بوشقوف	واد فراغة	ريفية	7152	23	3.21
	مجاز الصفاء	ريفية	7707	64	8.30
	واد زناتي	حضرية	32870	521	15.85
	عين رقادة	شبه حضرية	7688	24	3.12
حامام الدباغ	برج سباط	ريفية	10158	21	2.07
	حمام الدباغ	حضرية	16391	331	20.19
	الركنية	شبه حضرية	9752	82	8.41
	بوحمدان	ريفية	4394	14	3.18
هليلبوليس	هليلبوليس	حضرية	26328	288	10.94
	بوعاتي محمود	شبه حضرية	9658	34	3.52
	الفجوج	شبه حضرية	9122	99	10.85
الخزارة	الخزارة	شبه حضرية	10382	66	6.36
	بوحشانة	ريفية	5596	38	6.79
	عين صندل	ريفية	4760	07	1.47
	عين مخلوف	شبه حضرية	12300	74	6.02

5.52	42	7604	ريفية	عين العربي	عين مخلوف
5.34	101	18894	ريفية	تالموكة	
8.99	64	7113	شبه حضرية	عين حساينية	عين حساينية
4.07	11	2699	ريفية	رأس العقبة	
7.40	24	3244	ريفية	سلاوة عنونة	
5.84	45	7703	شبه حضرية	مجاز عمار	
6.79	110	16199	ريفية	حمام النبائل	حمام النبائل
5.34	75	14043	شبه حضرية	واد الشحم	
3.30	26	7886	ريفية	الدهوارة	
14.25	6874	482430	المجموع		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية قالمة 2022.

- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة 2022.

يبين الجدول أعلاه أن ولاية قالمة بها 15 بلدية ريفية و12 بلدية شبه حضرية و 7 بلديات حضرية. هذه الأخيرة هي الأكثر اكتظاظا بالسكان وبدورها الأكثر كثافة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث تأتي عاصمة الولاية بلدية قالمة في مقدمة هذه البلديات بما يفوق 28 مؤسسة لكل 1000 ساكن، تليها بلدية حمام دباغ بما يفوق أيضا 20 مؤسسة لكل 1000 ساكن، ثم تأتي كل من بلديتي بلخير وبوشقوف بما يفوق 17 مؤسسة لكل 1000 ساكن، ثم نجد كل من بلدية بومهمرة أحمد، هيليوبوليس بما يفوق 15، 10 مؤسسات لكل 1000 ساكن على التوالي. ويفسر هذا التوطن بالظروف الحسنة والمواتية لانتشار هذا النوع من المؤسسات خاصة ما تعلق منها بالبنى التحتية وقربها من الهيئات الضرورية لاستمرار نشاطها وتوفير الأسواق.

وعليه، يمكننا القول إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة ليس لها فعالية كبيرة في تحقيق التوازن الجهوي لتركزها بصورة واضحة في البلديات الحضرية دون الريفية وشبه الريفية التي تسجل تواجد محتشم لها.

ثالثا. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في والتخفيف من المشكلات الاجتماعية وتلبية احتياجات المجتمع المحلية بولاية قالمة

تعاني ولاية قالمة كغيرها من ولايات الوطن من انتشار ظواهر السلوك غير السوي والذي تنتج عنه الكثير من المشكلات الاجتماعية والانحرافات الأخلاقية التي تؤدي إلى زيادة العنف، السرقة، استهلاك الكحول والمخدرات... الخ، في هذا الصدد فإن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية

قلمة من شأنه المساهمة في تقليل هذه الظواهر السلبية من خلال قدرتها على تعزيز التضامن والاندماج المجتمعي وذلك بتوفير فرص العمل عمل محلية لتوظيف السكان المحليين والذي قدر بـ 16298 عامل، مما يساهم بصورة مباشرة في تحسين مستويات الدخل وتقليل الفجوات الطبقية من جهة، والمساهمة في تلبية الحاجيات المحلية من لباس ومأكّل... الخ من جهة أخرى نظرا لقدرتها على الانتشار في العديد من المجالات والنشاطات الاقتصادية.

رابعاً. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من الآثار السلبية لظاهرة الفقر بولاية قلمة تعد ظاهرة الفقر هي الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في عدم قدرة الأفراد أو الأسر على تلبية الاحتياجات الأساسية للحياة الكريمة، مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم وغيرها. وفي هذا الصدد يمكن أن يكون الفقر ناتجاً عن عدة عوامل متراكمة، مثل البطالة، وتقلبات الدخل، وسوء التعليم، والأمراض، والتمييز الاجتماعي والاقتصادي... الخ. وعليه نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية قلمة يمكن أن تؤدي دوراً إيجابياً للتخفيف من حدة الفقر على مستوى الولاية وذلك من خلال:

- توفير فرص العمل المحلية: إذ استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن توفر 16298 منصب عمل سنة 2022 بنسبة تقدر بـ 6.93 % من العمالة، فرغم ضآلة النسبة إلا أنها تضلّ ملجأً يساعد على تقديم فرص عمل محلية للشباب والمواطنين المحليين، مما يقلل من مستويات البطالة على مستوى الولاية ويساهم في تحسين الظروف المعيشية وتقليل معدلات الفقر والتهميش من خلال رفع معدلات الدخل اليومي والتي تعد مؤشراً هاماً يعتمد عليه البنك الدولي بصفة أساسية في تحديد مستويات الفقر؛
- تنمية القطاعات الاقتصادية المتنوعة: نظراً للخصائص التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والإمكانيات المتنوعة التي تتمتع بها بولاية قلمة، نجد أنه يمكن لهذا النوع من المؤسسات أن تكون له مساهمة فعالة تنمية القطاعات الاقتصادية المتنوعة في الولاية وهو ما يتجسد من خلال قدرتها على اختراق العديد من المجالات والتي نذكر أهمها كما سبق الإشارة إليه: الفلاحة والصيد البناء والأشغال العمومية، الصناعة الغذائية، التجارة، خدمات النقل والمواصلات... الخ، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويخفف من التبعات السلبية للتركيز الاقتصادي الضيق؛
- الاستفادة من التمويل المصغر: تعتبر وكالة تسيير القرض المصغر التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قلمة على غرار باقي ولايات الوطن، من أهم الآليات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية للتقليل من ظاهرة الفقر وذلك من خلال التمويلات المختلفة التي تمنحها لأصحاب

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبدأ مشاريعهم الصغيرة من خلال القروض الثنائية والثلاثية. حيث بلغ عدد الملفات المستفيدة 333 ملف سنة 2021 بقيمة مالية تفوق 49674529 دج¹؛

— تحسين البنية التحتية: إن توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى 34 بلدية لولاية قالمة ساعد كثيرا على تحسين البنى التحتية في المناطق التي تتواجد بها خاصة ما تعلق منها بتحسين شبكة الطرقات والمواصلات وذلك في إطار توفير مناخ العمل الملائم لها وهو ما يحقق الأثر الإيجابي لسكان الولاية خاصة ما تعلق منها بالبلديات الريفية وشبه الحضرية للولاية التي عانت كثيرا من العزلة والتهميش.

4.1.3.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الجانب البيئي بولاية قالمة

في هذا الصدد نجد أن هناك تياران متعاكسان حول مدى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة للبعد البيئي للتنمية المحلية، أولهما يؤيد أن هذا النوع من المؤسسات هو صديق للبيئة نظرا لإمكانياته البسيطة التي تطبق التكنولوجيا النظيفة ذات الآثار الضعيفة على البيئة، ما أن العديد منها تلتزم بالامتثال للمعايير البيئية المحلية والدولية في عملياتها، مما يساهم في تقليل تأثيرها البيئي وتحسين جودة البيئة، أما التيار الثاني فهو يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها مؤسسات ليست صديقة للبيئة وذلك نظرا لعدة عوامل نذكر منها:

- تكاليف الامتثال للمعايير البيئية: قد يكون تحقيق المعايير البيئية والالتزام بالتشريعات البيئية مكلفا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تحتاج إلى استثمارات كبيرة في تحسين التكنولوجيا والمعدات لتقليل الانبعاثات الضارة والحفاظ على البيئة؛
 - الموارد المالية الضيقة: فغالبا ما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع الحماية البيئية والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء؛
 - الضغوط التنافسية: قد يكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضغوط تنافسية شديدة في السوق، مما يجعلها تركز على البقاء في الأعمال وزيادة الإنتاجية بدلا من الاهتمام بالجوانب البيئية.
- ومع ذلك، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الفرص المتاحة في المجال البيئي من خلال استخدام الممارسات الخضراء التي قد تكون أكثر كفاءة من ناحية التكاليف على المدى الطويل، بالإضافة إلى تبني استراتيجيات الاستدامة التي قد تعزز من مكانتها في السوق وتحسن من صورتها العامة أمام العملاء والمستثمرين.

¹ وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالمة 2022.

أما فيما يتعلق بمدى مساهمتها في التأثير على المجال البيئي في ولاية قلمة فلا يمكن الحكم فعليا عليه لا سلبا ولا إيجابا، نظرا لقلة المؤسسات ذات العلاقة بهذا المجال. إذ نسجل غيابا تاما للمؤسسات التي تنشط في مجال المحروقات خلال طول فترة الدراسة، وقلة المؤسسات التي تنشط في مجال الكيمياء، المطاط والبلاستيك والتي قدر عددها بـ 26 مؤسسة سنة 2022 وهو أعلى تعداد طوال فترة الدراسة، إضافة إلى ذلك نسجل 23 مؤسسة تنشط في مجال المناجم والمحاجر والتي يعتبر نشاطها ملوثا للمحيط البيئي بشكل نسبي، غير أنه تجدر الإشارة أن منح أي ترخيص لنشاط هذه المؤسسات يمر أولا عبر دراسات لأثر وخطر النشاط المنجمي على البيئة، الموافق عليها قانونا من طرف السلطات المختصة طبقا لأحكام المادة 126 من القانون 14 . 05 المؤرخ في 24 فيفري 2014¹، على اعتبار أن باقي المؤسسات يمكن اعتبارها صديقة للبيئة لا تساهم بشكل كبير في التلوث البيئي.

وعليه، نجد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قلمة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى البيئي لاتزال بعيدة بعض الشيء وفي العديد من النواحي عن المساهمة الفعالة في الرفع من مستويات التنمية المحلية بولاية قلمة الأمر الذي يستدعي الوقوف على المعوقات التي تحول دون ذلك.

2.3.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية بولاية أم البواقي

نسعى من خلال هذا العنصر لعرض النقاط الأساسية التي توضح مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية المحلية على مستوى ولاية أم البواقي خلال الفترة (2015 . 2022)، مروراً بتطورها خلال الفترة المحددة وآلية مساهمتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق ودعم التنمية المحلية بالولاية محل الدراسة.

1.2.3.4 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي

للقوف على مدى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي نورد الجدول الآتي:

¹ المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 18-202 المؤرخ في 5 أوت 2018 يحدد كفاءات وإجراءات منح التراخيص المنجمية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، الصادرة في: 08 / 08 / 2018، ص 08.

الجدول رقم 52.4: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي خلال الفترة (2015 . 2022)

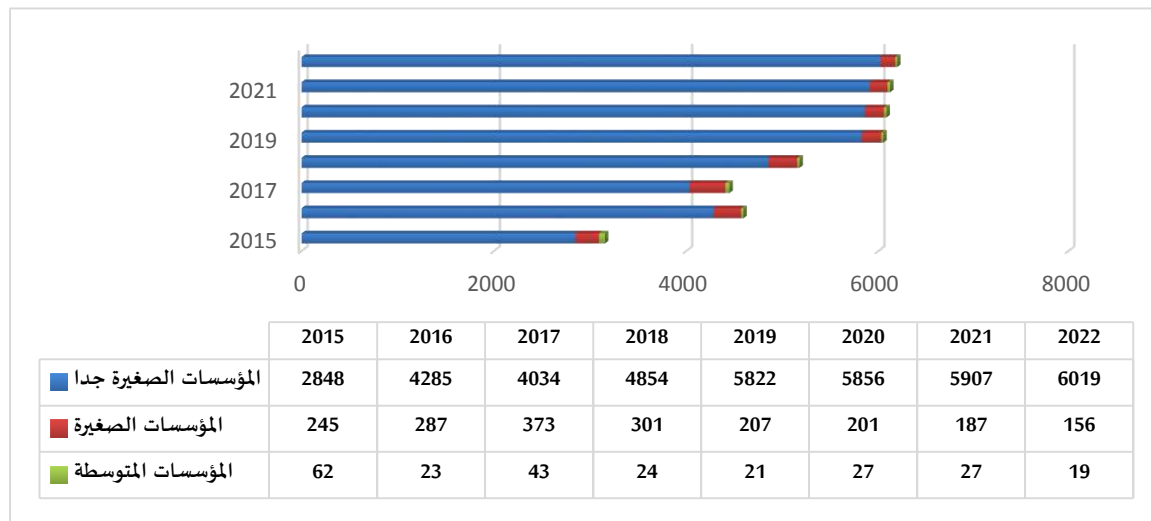
2019		2018		2017		2016		2015		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
99.85	6041	99.69	5163	99.37	4422	99.39	4567	99.05	3125	القطاع الخاص
0.15	09	0.31	16	0.63	28	0.61	28	0.95	30	القطاع العام
%100	6050	%100	5179	%100	4450	%100	4595	%100	3155	المجموع
				2022		2021		2020		السنوات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
99.98	6190	99.91	6116	99.91	6076	99.91	6076	99.91	6076	القطاع الخاص
0.02	04	0.09	05	0.09	08	0.09	08	0.09	08	القطاع العام
%100	6194	%100	6121	%100	6084	%100	6084	%100	6084	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.

إن بيانات الجدول أعلاه تظهر بالفعل التطور الملحوظ لهذا النوع من المؤسسات حيث انتقل عددها من 3155 مؤسسة سنة 2015 إلى 6194 مؤسسة سنة 2022. كما تؤكد بدورها السيطرة التامة للقطاع الخاص على تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي وتراجع مؤسسات القطاع العام ويفسر ذلك بكون القطاع الخاص أصبح يشكل عاملا محوريا في تعزيز الاقتصاد وتحقيق الاستدامة من خلال استثماراته ومؤسساته التي تعمل على توفير فرص العمل وتحسين الإنتاجية. وبدورها تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي طابع المؤسسات الصغيرة جدا وذلك حسب معطيات الشكل أدناه:

الشكل رقم 20.4: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي حسب الحجم خلال الفترة (2015 . 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.

تفيد الإحصائيات المقدمة في الشكل أعلاه بأن المؤسسات الصغيرة جدًا هي الأكثر جذبًا وتوجيهًا من قبل صغار المدخرين والمستثمرين بولاية أم البواقي حيث مثلت طيلة فترة الدراسة ما يفوق 90 % من العدد الإجمالي لها، ويعود ذلك إلى عدة عوامل تأتي في مقدمتها سهولة وبساطة إنشاءها، حيث لا تتطلب عمليات تأسيس معقدة أو رأس مال كبير. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المؤسسات غالبًا ما تكون ذات متطلبات قليلة للغاية من ناحية الموارد والمؤهلات الفنية، مما يجعلها جذابة للأفراد الذين يبحثون عن فرصة لبدء عملهم الخاص بسرعة وبتكلفة منخفضة. وبالتالي، يعتبر هذا النوع من المؤسسات خيارًا شائعًا للمبتدئين والمستثمرين ذوي الخبرة المحدودة الذين يسعون إلى بدء مشاريعهم الخاصة.

2.2.3.4. الدور التنموي المحلي الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي

تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي مختلف الجوانب الاقتصادية للتنمية المحلية من خلال العمل على إنماء العديد من النقاط والتي نحاول عرض أهمها فيما يأتي:

أولاً. تلبية الاحتياجات اليومية لسكان ولاية أم البواقي

تهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي لتلبية حاجات ورغبات السكان المحليين بالدرجة الأولى وهو ما يفسر تنوع نشاطها وتفرعه. غير أننا نجد أن هذه المؤسسات يقل نشاطها في الميادين الصناعية والإنتاجية رغم دورها الفعال في عمليات التنمية المحلية، ويكثر في المؤسسات الخدمية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 53.4: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي خلال الفترة (2020 . 2022) *

2022	2021	2020	فرع النشاط
51	53	48	الزراعة والصيد
19	16	16	المياه والطاقة
01	01	01	المحروقات
06	05	02	خدمات الأشغال البترولية
64	57	57	المناجم والمحاجر
104	84	84	الحديد والصلب
79	62	62	مواد البناء
667	634	631	كيماويات . مطاط . بلاستيك
255	241	241	الصناعة الغذائية
38	37	37	صناعة النسيج
07	04	04	صناعة الجلود والأحذية
137	122	121	صناعة الخشب والفلين
30	15	10	صناعة مختلفة
1469	1460	1437	البناء والأشغال العمومية
386	316	315	الفندقة والإطعام
352	293	293	النقل والمواصلات
1322	1270	1270	التجارة
438	418	418	خدمات المؤسسات
659	598	598	خدمات العائلات
48	50	43	مؤسسات مالية
62	52	49	أعمال عقارية
6194	6121	6084	المجموع

* عدم توفر الإحصائيات على مستوى مديرية الصناعة بولاية أم البواقي . قسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخاصة بالفترة

(2015 . 2019) دفعنا للاكتفاء بدراسة الفترة (2020 . 2022)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.

تثبت الإحصائيات في الجدول أعلاه توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي على 21 فرع لمختلف فروع النشاط، بدرجة متفاوتة فيما بينها نسبة لخصوصية المواطن من جهة ورغبته وتفضيله للمؤسسات التي تنشط في مجال التجارة والبناء والأشغال العمومية من جهة أخرى على اعتبارهما من المشاريع التي تناسب المستثمرين الصغار أصحاب المدخرات الصغيرة وذوي الخبرة الضئيلة وتدرّجاً سريعاً في فترة قصيرة إذا تم نجاحها واستمرارها، وهو نفس السبب الذي يبرر نفور الشباب والمستثمرين من التوجه نحو المؤسسات التابعة للقطاع الصناعي والفلاحي التي تتطلب وقتاً أطولاً لتحصيل الأرباح.

ثانيا. استغلال الموارد المحلية بولاية أم البواقي

إن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي يستهدف بالدرجة الأولى استغلال الموارد المحلية للولاية ومحاولة توظيفها واستغلالها استغلالا أمثلا للارتقاء بمستويات التنمية المحلية بها. وعليه نسعى من خلال هذا العنصر لتسليط الضوء على مختلف الميادين التي يمكن أن تحقق الهدف السابق.

أ . استغلال الإمكانيات الفلاحية لولاية أم البواقي: للوقوف على مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الإمكانيات الفلاحية ومن ثم دعمها للتنمية الفلاحية بولاية أم البواقي نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 54.4: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بولاية أم البواقي خلال الفترة (2015 . 2022)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النشاط								
الفلاحة والصيد	227	215	167	103	68	51	53	48
إجمالي عدد PME	3155	4595	4450	5179	6050	6084	6121	6194
نسبة PME الفلاحية/ إجمالي PME	% 7.19	% 4.68	% 3.75	% 1.99	% 1.12	% 0.84	% 0.86	% 0.77

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

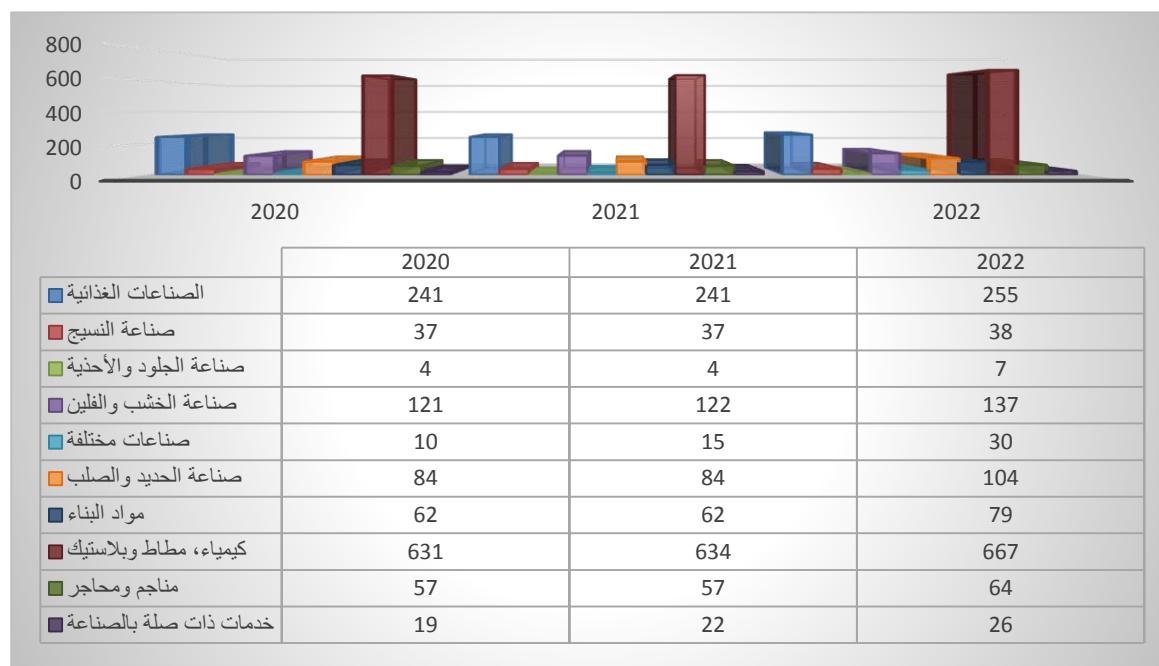
- وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.
- وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي 2022.

إن تحليل بيانات الجدول أعلاه تبين تراجع كبير في استغلال الإمكانيات الفلاحية لولاية أم البواقي من قبل المستثمرين الصغار أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين مثلت نسبتها أقل من 1% خلال الفترة (2020 . 2021) بعدما كانت تمثل نسبة 7.19 % في بداية الفترة المدروسة. ويعود ذلك أساسا لعزوف الشباب وخريجي الجامعات خاصة نحو التوجه إلى القطاع الفلاحي نظرا لجملة الأسباب التالية:

- يتطلب الاستثمار في القطاعي الفلاحي استثمارات طويلة المدى وتحمل مخاطر مالية مرتفعة، مما يتعين على المستثمرين انتظار فترات زمنية طويلة لتحقيق عوائد ملموسة؛
- نقص في البنى التحتية نظرا لخصائص الولاية محل الدراسة مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويجعل الاستثمار فيه أقل جاذبية.

ب . استغلال الإمكانيات الصناعية ودعم التكامل الصناعي بولاية أم البواقي: نظرا لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات السوق المحلية وتوظيف القوى العاملة المحلية. وللوقوف على مدى مساهمتها في عدم واستغلال الإمكانيات الصناعية بالولاية محل الدراسة نعرض الشكل التالي:

الشكل رقم 21.4: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بولاية أم البواقي خلال الفترة (2020 . 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.

يمكننا الشكل أعلاه من الوقوف على النقاط التالية:

- تطور مستمر في تعداد المؤسسات الصناعية خلال الفترة (2020 . 2022) انتقل من 1247 سنة 2020 إلى 1381 سنة 2022؛

- تمركز المؤسسات الصناعية في 9 مجالات رئيسة تستحوذ فيها صناعة الكيمياء، المطاط والبلاستيك على حصة الأسد بنسبة تفوق 48 % خلال سنة 2022، الصناعات الغذائية بنسبة تفوق 18 %، صناعة الخشب والفلين بنسبة تقارب 10 %، ثم تأتي المؤسسات التي تنشط في صناعة الحديد والصلب بنسبة 7.5 % بينما تشكل باقي الصناعات الأخرى نسبة 15.78 % خلال ذات السنة.

وفي هذا الإطار، تتوفر ولاية أم البواقي على العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي يعول عليها في دعم الإنتاج الصناعي المحلي والوطني والتي نذكر منها: مطاحن سيدي أرغيس التابعة لمجمع

الصناعات الغذائية "أقروديف" ببلدية أم البواقي، المؤسسة العمومية CABAM لصناعة الغرف الصحراوية والشاليهات وتحويل الخشب بعين مليلة¹.

إلى جانب ذلك تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي بشكل نسبي في تعزيز التكامل الصناعي، بوجود 64 مؤسسة تنشط في مجال المناجم والمحاجر تلي مختلف متطلبات البناء المحلية للولاية والمناطق المجاورة. بالإضافة إلى ذلك تنشط على مستوى ولاية أم البواقي 667 مؤسسة في مجال الكيمياء، المطاط والبلاستيك مما يساهم بصفة كبيرة في تلبية احتياجات عدة قطاعات نذكر منها:

- مجموعة واسعة من المنتجات البلاستيكية مثل الأنابيب والألواح والأغطية والحاويات والأواني والأدوات المنزلية والمنتجات التعبئة والتغليف؛
- مجموعة متنوعة من المواد الكيميائية مثل الأسمدة والمبيدات الزراعية والمواد الخام للصناعات الأخرى والمواد الكيميائية للتنظيف والصناعات الدوائية والمستحضرات الصناعية؛
- تشمل منتجات المطاط الإطارات والسيور والأحزمة والخراطيم والأختام والأغطية والمنتجات الصناعية المختلف.

وإنتاج هذه المؤسسات يتم حسب احتياجات السوق ومتطلبات الصناعة ذاتها، ومعظمها يساهم في منتجات صناعية أخرى تلي احتياجات المجتمع المحلي بولاية أم البواقي. كما تتوفر الولاية على 26 مؤسسة تنشط في مجال المياه والطاقة، المحروقات وخدمات الأشغال البترولية والتي تقدم خدمات مباشرة ذات صلة في دعم القطاع الصناعي بها الأمر الذي يساهم في زيادة التكامل الصناعي بالولاية.

ج . استغلال الإمكانيات السياحية بولاية أم البواقي: للوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال وتنشيط الجانب السياحي بولاية أم البواقي نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم 55.4: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداعمة للقطاع السياحي بولاية أم البواقي خلال الفترة

(2020 . 2022)

فرع النشاط	2020	2021	2022
الفندقة والإطعام	315	316	386
النقل والمواصلات	293	293	352

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.

¹ معلومات مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.

من خلال معطيات الجدول السابق يتبين لنا تطور مستمر وإن كان بنسب منخفضة لجميع المؤسسات التي تعمل على دعم المناخ السياحي بولاية أم البواقي سواء من حيث هياكل الإيواء والفنادق التي انتقلت من 315 مؤسسة سنة 2020 إلى 386 مؤسسة سنة 2022 الأمر الذي من شأنه الإسهام في ضمان الإقامة والراحة للسياح وذلك من خلال إتاحة مجموعة من الخيارات بدءًا بالفنادق الفاخرة وحتى النزل البسيط، إضافة إلى ذلك يعتبر هذا النوع من المؤسسات مصدرا مهما للدخل في المناطق السياحية، فنجدها توفر فرص العمل للسكان المحليين وتساهم في تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال استهلاك السياح للخدمات والمنتجات المحلية، فهي بذلك جزءًا أساسيًا من البنية التحتية للسياحة تجذب السياح وتحفزهم على زيارة أم البواقي. إلى جانب المؤسسات الفندقية نلاحظ تطورًا في مؤسسات النقل المواصلات التي بلغ عدد 352 مؤسسة سنة 2022 وهو ما يزيد من رضا السياح بالمنطقة ويجعل تجربتهم السياحة أكثر متعة وراحة.

إلى جانب وسائل الجذب السياحي السابقة تنشط على مستوى الولاية محل الدراسة العديد من المؤسسات التي تخصص في الصناعات التقليدية والحرفية التي تدعم بصفة مباشرة القطاع السياحي بولاية أم البواقي، والجدول الموالي يوضح أصنافها حسب إحصائيات 2022.

الجدول رقم 56.4: توزيع الحرفيين بولاية أم البواقي حسب طبيعة النشاط إلى غاية 2022

طبيعة النشاط	الحرفيين الفرديين	التعاونيات الحرفية	المقاولات الحرفية	المجموع	النسبة (%)
صناعة تقليدية فنية	6911	00	02	6913	55.5
صناعة تقليدية لإنتاج المواد	1654	09	01	1664	13.4
صناعة تقليدية لإنتاج الخدمات	3873	01	01	3875	31.1
المجموع	12438	10	04	12452	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية السياحة لولاية أم البواقي 2022.

الجدول أعلاه يبين تركيز الصناعات التقليدية على مستوى الحرفيين الفرديين وهي الفئة التي تمثل الأغلبية مقارنة بالتعاونيات والمقاولات الحرفية، إلى جانب ذلك نجدها تنقسم إلى ثلاثة أقسام حسب طبيعة النشاط كالآتي¹:

♦ صناعة تقليدية فنية: تركز هذه الصناعات على الإبداع الفني والحرفي وتصنيع المنتجات ذات القيمة الجمالية والثقافية. تشمل هذه الصناعات صناعة السجاد، النسيج التقليدي، الفخار، الزجاج

¹ معلومات مديرية السياحة لولاية أم البواقي 2022.

المنحوت، النحت، النسيج، الأعمال الخشبية اليدوية، الفضة والمجوهرات التقليدية، وغيرها. وتعتمد على المهارات اليدوية التقليدية والتقنيات الفنية التراثية؛

♦ صناعة تقليدية لإنتاج المواد: تشمل هذه الصناعات تصنيع المواد والمنتجات اليدوية التقليدية المستخدمة في الحياة اليومية. وتتضمن صناعة السيراميك، والأواني الفخارية، والسجاد، والأدوات الخشبية التقليدية، والعربات الخشبية التقليدية، وغيرها. تهدف إلى تلبية احتياجات السوق المحلية والإقليمية للمواد اليدوية التقليدية؛

♦ صناعة تقليدية لإنتاج الخدمات: تتمثل هذه الصناعات في تقديم الخدمات التقليدية التي تلبى احتياجات المجتمع والسوق، مثل الخياطة التقليدية، والنجارة، والتعليم اليدوي، والفنون الشعبية، والحفلات التقليدية والفنون الاستعراضية التراثية، وغيرها. تقدم هذه الصناعات خدمات ترفيهية وتعليمية وثقافية واجتماعية تعكس التراث الثقافي والتقاليد الشعبية.

حيث تمثل الصناعات التقليدية الفنية الأغلبية بنسبة 55.5 % تليها الصناعات التقليدية لإنتاج الخدمات بنسبة 31.1% لتحتل الصناعة التقليدية لإنتاج المواد المرتبة الثالثة بنسبة 13.4 % من إجمالي الصناعات التقليدية الأمر الذي من شأنه المساهمة في الحفاظ على التراث الثقافي والفني للولاية وجذب السياح الذين يبحثون عن تجارب أصيلة ومميزة.

ثالثا. المساهمة في زيادة الإيرادات الجبائية لولاية أم البواقي

بناءً على الأنشطة التجارية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي، فهي مجبرة على دفع الضرائب والرسوم المحلية والوطنية، والتي تسهم في توليد الإيرادات الجبائية* التي يمكن استخدامها لتمويل المشاريع التنموية المحلية وللوقوف على هذه المساهمة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 57.4: تطور قيمة الإيرادات الجبائية لبلديات ولاية أم البواقي خلال الفترة (2016 . 2021)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	
375786234,6	436699377,68	383991479,78	397575810,28	283867972,71	285589484,57	أم البواقي
11711061,24	8678255,64	7826383,48	8375487,81	11392173,70	13463644,68	عين بوش
382330,94	8741388,00	8565847,78	9251400,45	8919033,46	10369331,54	قصر الصبيحي
5289115,24	2854093,10	2869878,06	1675047,84	1669973,30	1840065,4	عين الديس

* أنظر الملحق رقم (05): وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية بولاية قالة وأم البواقي وعنابة للفترة (2015 - 2021).

10485704,64	4060904,52	3469158,25	3785328,66	2493339,47	5505059	عين الزيتون
147015878,35	140670490,19	142320247,05	131292281,22	147309902,27	127327825,34	عين البيضاء
4536705,73	4054007,93	6164188,02	3716158,97	4795210,33	5711038,63	بريش
12974080,63	92660516,83	7946778,89	4685639,06	5552146,97	2691402,35	فكيرينة
32988153,41	51674706,36	5988694,05	2273489,01	2260745,83	5711038,63	الزرق
1410891,80	1204889,46	876763,67	1398873,98	1411875,24	5315915,52	واد نيني
128306137,34	21891009,58	23332728,12	19907869,83	20493849,85	26688710,64	مسكريانة
18284808,22	3628241,64	3228778,61	2003956,55	832477,99	1551671,8	بلالة
15125278,68	3664016,22	7544339,94	2297981,38	2767189,25	3816528,42	الرحية
4840431,44	108704,19	447637,24	573916,35	326558,36	495168,15	بحير الشرقي
653290,38	5348856,59	6117013,39	3529784,17	3186298,97	4769891,10	الضلعة
1724412,31	1205205,97	622759,03	2271386,59	913494,95	718605,54	الجازية
1098202840,14	1188502566,52	1054833138,41	1046735439,39	930707822,42	788830247,63	عين أمليلة
5577674,76	5616879,89	2908927,25	1131966,69	960681,83	1506927,43	أولاد قاسم
24386859,03	24401086,59	23801005,44	28206888,84	30938101,35	33095786,88	أولاد حملة
46428697,05	20639097,05	25636563,61	23933637,32	22922847,22	17978837,50	سوق نعمان
1305485,69	3891958,56	4278568,97	3740920,33	3558623,38	3853628,33	بئر الشهداء
6080269,7	5294985,99	5763099,07	6762388,14	8592423,39	7458029,41	أولاد زواي
19221878,61	121974426,77	142090554,28	159523913,23	140767035,17	185258910,91	عين فكرون
4847493,65	27352023,27	26718564,36	27053802,28	25907902,13	26048680,23	عين كرشة
3679090,85	204202,02	515554,44	954198,75	496315,50	1942160,32	بوغراة اسعودي
1710892,15	2106279,14	1583314,19	1361519,36	1333963,56	932321,82	العامرة
3214682,54	78437097,98	58238994,18	63326827,57	24537717,33	25607614,51	سيقوس
1305993,54	865540,13	3656165,86	4817583,97	4482740,84	848083,40	احرملية
1305993,54	9709342,90	7186277,56	8171602,65	10200735,28	7316581,56	هنشير تومغني
1988782366,20	2276140150,71	1968523402,98	1970335100,67	1703599152,05	1602243191,24	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الضرائب لولاية أم البواقي 2022.

نلاحظ من خلال الجدول السابق التزايد المستمر في قيمة الإيرادات الجبائية لبلديات ولاية أم البواقي خلال الفترة (2016 . 2020) لتشهد انخفاضاً سنة 2021 بقيمة 287357784,51 دج. يمكننا أيضاً ملاحظة ارتفاع هذه الإيرادات بشكل ملحوظ على مستوى بعض البلديات ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للولاية محل الدراسة ويتعلق الأمر بكل من عاصمة الولاية بلدية أم البواقي، عين البيضاء، عين فكرون، عين مليلة وهي البلديات التي تشهد بدورها تعدداً مرتفعاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما هو مصرح به من قبل مديرية الصناعة مما ينعكس إيجاباً على إيراداتها الجبائية من خلال تسديد هذه المؤسسات للضرائب والرسوم، وكذا فإن إنتاجها وتسويق منتجاتها وخدماتها داخل الولاية، يعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، وعلى تعزيز مناخ الاستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمارات إلى الولاية وبالتالي زيادة الإيرادات الجبائية.

3.2.3.4. الدور التنموي المحلي الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية أم البواقي

إضافة إلى أهمية الدور الاقتصادي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي بولاية أم البواقي، لها دور اجتماعي مهم لا يقل أهمية عن سابقه نظراً للخصائص التي تتمتع بها في هذا المجال. وفيما يلي عرض لأهم نقاط إسهامها في تحسين ودعم الجانب الاجتماعي لولاية أم البواقي:

أولاً. المساهمة في توفير مناصب العمل والتقليل من معدلات البطالة بولاية أم البواقي

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالباً ما تكون مرنة وقادرة على التكيف مع احتياجات السوق بسرعة أكبر من المؤسسات الكبيرة. وبفضل هذه المرونة، يمكنها خلق فرص عمل جديدة بسرعة أكبر، وبالتالي تُسهم في توفير فرص العمل للعديد من الأشخاص الذين يعانون من البطالة. في هذا الصدد، يجب أولاً إلقاء نظرة على الوضع العام للتوظيف والبطالة في ولاية أم البواقي، لفهم مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مشكلة البطالة.

الجدول رقم 58.4: هيكل العمالة بولاية أم البواقي خلال الفترة (2015 . 2022)

2019	2018	2017	2016	2015	
242396	235921	239771	229894	219201	اليد العاملة الكلية
216089	214225	218521	209328	199067	عدد المشتغلين
26307	21696	21250	20566	20134	عدد البطالين
% 10,85	% 9,19	% 8,86	% 8,94	% 9,18	معدل البطالة
					السنوات
2022	2021	2020			
251112	251141	242454			
201267	204715	213846			
49845	46426	28608			
% 19,85	% 18,48	% 11,80			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية التشغيل لولاية أم البواقي 2022.

خلال فترة الدراسة، نلاحظ زيادة مستمرة في عدد العمالة الكلية في ولاية أم البواقي، وقد ترافقت هذه الزيادة مع ارتفاع واضح في معدلات البطالة، وخاصة في السنتين 2021 و 2022، حيث بلغت نسبة البطالة 18.48% و 19.85% على التوالي، ويعود هذا الارتفاع المخصوص حسب الجهات المعنية على مستوى الولاية إلى بداية ظهور الآثار السلبية لجائحة على مجموع المؤسسات التي لم تستطع الصمود في ظل تراجع أرباحها مما دفعها لتسريح العمال أو الغلق النهائي.

وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوضعية السابقة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 59.4: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل بولاية أم البواقي خلال الفترة (2015 . 2022)

2019	2018	2017	2016	2015	
216089	214225	218521	209328	199067	عدد المشتغلين
23217	29773	32587	31696	30357	مناصب الشغل التي توفرها PME
% 10,74	% 13,90	% 14,91	% 15,14	% 15,25	مساهمة PME في التشغيل
					السنوات
2022	2021	2020			
201267	204715	213846			
14983	16898	17554			
% 7,44	% 8,25	% 8,20			

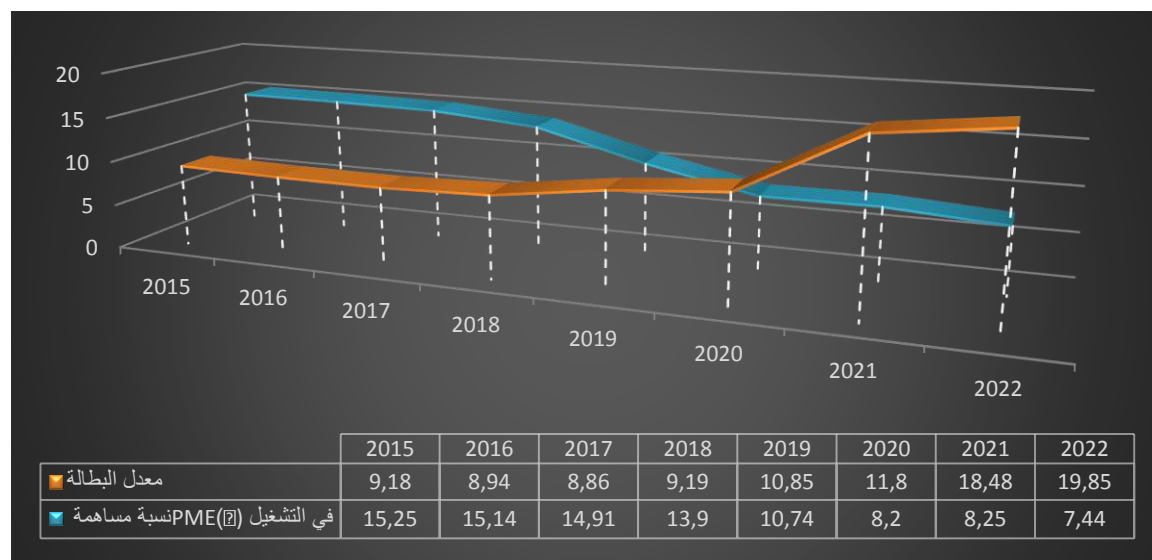
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.

- وثائق مديرية التشغيل لولاية أم البواقي 2022.

رغم ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل متواصل خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 و2022، إلا أن تحليل البيانات المقدمة في الجدول أعلاه يكشف عن انخفاض في عدد فرص العمل التي توفرها هذه المؤسسات. ويرجع ذلك إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وإغلاق العديد من الأعمال بسبب جائحة كوفيد . 19، مما أدى إلى تقليل فرص العمل المتاحة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من القطاعات على مستوى لولاية أم البواقي. وفي هذا الصدد نورد الشكل التالي:

الشكل رقم 22.4: العلاقة بين نسبة مساهمة PME في التشغيل ومعدلات البطالة بولاية أم البواقي للفترة (2015 . 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.

- وثائق مديرية التشغيل لولاية أم البواقي 2022.

تُظهر بيانات الشكل أعلاه العلاقة الطردية بين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليل معدلات البطالة بولاية أم البواقي، فقد انخفضت معدلات البطالة بشكل مستمر خلال الفترة (2015 . 2017) حيث كانت المساهمة مرتفعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إلا أننا نلاحظ انخفاضاً ملحوظاً في مساهمتها بعد ذلك خلال الفترة (2018 - 2022) انتقل من 13,9 % إلى 7,44 % أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل متزايد خلال نفس الفترة من 9,19 % إلى 19,85 %.

ثانياً. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق توطين السكان بولاية أم البواقي

نسعى من خلال هذا العنصر لمعرفة مدى تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى بلديات الولاية للوقوف على مدى مساهمتها في تحقيق استقرار سكان الولاية وفي هذا الصدد نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 60.4: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي حسب البلديات لسنة 2022

الرمز	البلديات	المساحة (كلم ²)	السكان	الكثافة السكانية (ساكن / كلم ²)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (‰)
01	أم البواقي	414	106357	257	2259	21.24
02	عين البيضاء	52	161958	3115	1185	7.32
03	عين مليلة	239	120190	503	1083	9.01
04	بحير الشرقي	114	2518	22	1	0.40
05	العامرية	162	13744	85	16	1.16
06	سيقوس	210	23283	111	93	4.00
07	بلالة	179	3277	18	1	0.30
08	عين ببولش	192	21336	111	104	4.87
09	بريش	336	23409	70	35	1.49
10	أولاد حملة	155	17356	112	58	0.33
11	الضلعة	200	15295	76	42	2.74
12	عين كرشة	154	43210	281	125	2.89
13	هنشير تومغني	102	31570	310	41	1.30
14	الجازية	198	5130	26	2	0.39
15	عين الديس	131	3658	28	1	0.27
16	فكيرنة	326	16449	50	20	1.21
17	سوق النعمان	230	31936	139	104	3.26
18	الزرق	196	3091	16	4	1.29
19	بوغرارة السعودي	307	5514	18	4	0.72
20	أولاد زواي	125	6609	53	68	10.29
21	بئر الشهداء	149	12144	82	22	1.81
22	قصر الصبيحي	169	15651	93	61	3.90
23	واد نيني	193	6871	36	1	0.14
24	مسكيانة	196	38089	194	149	3.91
25	عين فكرون	264	74730	283	661	9.21
26	الرحية	162	3492	22	1	0.29
27	عين الزيتون	740	7870	11	5	0.63
28	أولاد قاسم	144	9583	67	38	3.96
29	الحرملية	148	10842	73	10	0.92
المجموع	المجموع	6187	835262	135	6194	7.41

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.
- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لأم البواقي 2022.

يمكننا الجدول السابق من ملاحظة التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بلديات ولاية أم البواقي حيث تتركز أكثر من 73 % من مجموع المؤسسات على مستوى ثلاثة بلديات فقط تتمثل في كل من عاصمة الولاية بلدية أم البواقي، عين البيضاء وعين مليلة ويعود ذلك أساسا إلى الموقع الاستراتيجي لهذه البلديات باعتبارها ملتقى لعدة طرق وطنية، إضافة لكونها مناطق صناعية وتجارية بامتياز. كما يبين الجدول أن بعض البلديات تشهد كثافة مرتفعة لها على حساب بلديات أخرى التي تقل بها كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الواحد بمعنى أنه يوجد أكثر من 1000 ساكن ولا تقابله حتى مؤسسة واحدة. ويمكن تفسير ذلك بهجرة المستثمرين الصغار إلى البلديات الحضرية الأكثر توسعا لاستغلال الإمكانات الفلاحية والصناعية والتجارية لها، ذات الكثافة السكانية المرتفعة بحثا عن الربح الوفير بدل التوجه للبلديات الريفية والشبه الحضرية التي يقل بها عدد السكان، وهو ما يقلل من فعالية هذا النوع من المؤسسات في دعم التوازن الجهوي.

ثالثا. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية احتياجات المجتمع المحلية والتخفيف من المشكلات الاجتماعية بولاية أم البواقي

تشهد ولاية أم البواقي تحديات اجتماعية متنوعة، من بينها انتشار الجريمة والعنف وتدهور القيم الاجتماعية، مما يسفر عن زيادة في معدلات العنف والجريمة، وتفشي الإدمان على المخدرات والكحول... الخ، وفي هذا الصدد تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البالغ عددها 6194 مؤسسة سنة 2022، رغم محدودية تواجدها على مستوى بعض البلديات كما تمت الإشارة إليه في العنصر أعلاه، من الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها في مكافحة هذه الظواهر السلبية وتقليل تأثيرها على المجتمع المحلي، عن طريق تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للولاية.

فالإضافة إلى قدرتها على توظيف السكان المحليين إذ استطاعت توفير 14983 منصب عمل سنة 2022، ودفعهم لتبني مشاريع خاصة بهم توفر لهم دخلا دائما يخرجهم من محيط البطالة وما يرافقه من سلوكات غير سوية، فإنها تساهم في إحداث تغييرات إيجابية في البنية الاجتماعية من خلال تعزيز التضامن والتكافل المجتمعي مما يعمل على تقوية الروابط بين أفراد المجتمع المحلي الذي يساهم في التخفيف من المشكلات الاجتماعية.

رابعاً. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من الآثار السلبية لظاهرة الفقر بولاية أم البواقي

يعتبر الفقر من الظواهر الاجتماعية ذات الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتي تعاني منها ولاية أم البواقي غرار الكثير من ولايات الوطن الجزائري، وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي أحد الحلول التي يمكن اعتمادها للتقليل من الآثار السلبية للفقر من خلال الآليات التالية:

- تعمل هذه المؤسسات على خلق فرص عمل محلية للسكان المحليين وتوظيفهم، إذ يعتبر هذا العمل الذي قدمته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير 14983 فرصة عمل سنة 2022 بنسبة تزيد عن 7.44٪ من العمالة، نقطة انطلاق هامة للحد من مستويات البطالة وتحسين الظروف المعيشية للسكان؛

- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية قطاعات الفلاحة، والبناء، والصناعة الغذائية، وغيرها، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويحد من الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الضيقة بولاية أم البواقي؛

- إن انتشارها وزيادة عددها يدفع الجهات المعنية إلى تطوير شبكة الطرق والمواصلات وتحسينها، مما يسهم في تعزيز البنية التحتية الأساسية وتوفير بيئة عمل ملائمة للنشاط التجاري.

- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تسهم في تعزيز روح ريادة الأعمال والابتكار بولاية أم البواقي، إذ أن تمكن هذه المؤسسات من تطبيق أفكار جديدة وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، يعمل على تعزيز النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وخلق المزيد من الفرص الوظيفية؛

- تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمولية الاجتماعية بولاية أم البواقي من خلال توفير فرص العمل لفئات متنوعة من المجتمع، بما في ذلك الشباب، والنساء، وذوي الإعاقة، والمجتمعات الأقل حظاً. وبالتالي، يتم تعزيز العدالة الاجتماعية والفرص المتساوية للجميع الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في تقليل مستويات الفقر لدى هذه الفئات؛

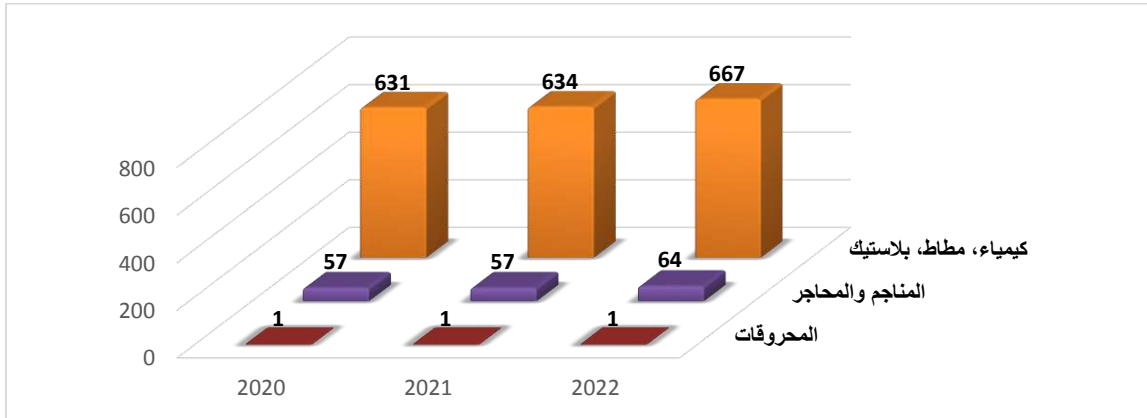
- إن توفير المناخ الملائم لنشاط هذه المؤسسات يسهم في تعزيز الابتكار الاجتماعي من خلال تطوير حلول جديدة للتحديات الاجتماعية والبيئية. وبالتالي، يتم تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية المحلية بولاية أم البواقي.

من خلال النقاط السابقة نجد ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم بشكل نسبي في التقليل من الآثار الناجمة عن ظاهرة الفقر بولاية أم البواقي.

4.2.3.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الجانب البيئي بولاية أم البواقي

بغرض دراسة مدى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى تراب ولاية أم البواقي للبعد البيئي للتنمية المحلية بها نعرض الشكل التالي:

الشكل رقم 23.4: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة المباشرة بالمجال البيئي بولاية أم البواقي للفترة (2020 . 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الناشطة في مجال المحروقات والمناجم والمحاجر محدود وقليل نسبيا وبالتالي لن يكون له الأثر الكبير على البيئة، غير أننا نسجل نشاط 667 مؤسسة في مجال الكيمياء، المطاط والبلاستيك على مستوى إقليم ولاية أم البواقي والتي قد يكون لها أثر سلبي على البيئة نظراً لعمليات الإنتاج والتصنيع التي تستهلك كميات كبيرة من الموارد الطبيعية وتسبب في تلوث بيئي. على سبيل المثال، يمكن أن تحدث عمليات التصنيع للكيمياويات والبلاستيك تلوثاً بالمياه والهواء بسبب الانبعاثات السامة والملوثات العضوية الثابتة التي تطلقها. كما يمكن أن يتسبب التخلص من النفايات الكيميائية والبلاستيكية بتلوث الأراضي والمساحات المائية. كما أن مصانع البلاستيك قد تنتج نفايات بلاستيكية تسهم في التلوث البصري وتعتبر مصدراً للتلوث، كما يمكن لمواد التغليف البلاستيكية الواحدة استخدامه مرة واحدة أن تتراكم في المحيطات لعقود من الزمن وتشكل مشكلة بيئية خطيرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنتج عمليات تصنيع المطاط والبلاستيك ملوثات عضوية ثابتة * (POPs) ومركبات عضوية طاردة للحرارة ** (OCPs) وهي مواد كيميائية سامة تتراكم في البيئة وتتسرب إلى الغذاء والمياه، مما يشكل خطراً على الصحة العامة والبيئة¹.

لذا، يجب على هذه المؤسسات اتخاذ إجراءات للتخفيف من تأثيرها البيئي، مثل استخدام تقنيات التصنيع النظيفة والاستثمار في تطوير مواد بديلة صديقة للبيئة وتعزيز إعادة التدوير وإعادة الاستخدام للمواد البلاستيكية والكيميائية.

* POP: Persistent Organic Pollutants

** OCPs : OrganoChlorine Pesticides

¹ معلومات مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.

بعد العرض السابق لإسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المحلية بولاية أم البواقي فإننا نقيم ذلك بالمساهمة غير الكافية والفعالة والتي تتطلب بذل المزيد من الجهود وتأسيس الأرضية الملائمة والداعمة لها لتحقيق الأهداف المنوطة بها اتجاه مستويات التنمية المحلية بولاية أم البواقي.

3.3.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية بولاية عنابة

نسعى من خلال هذا العنصر لتبسيط الضوء على النقاط الأساسية التي تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا فعالا في المساهمة في تحقيق ودعم التنمية المحلية بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2022).

1.3.3.4. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة تطورا ملحوظا خلال الفترة (2015 . 2022) وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم 61.4: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2022)

2019		2018		2017		2016		2015		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
98.51	8295	97.69	7749	97.44	7377	96.88	7532	96.52	6946	القطاع الخاص
01.49	125	02.31	183	02.56	194	03.12	242	3.48	250	القطاع العام
%100	8420	%100	7932	%100	7571	%100	7774	%100	7196	المجموع
				2022		2021		2020		السنوات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
99.02	7925	98.89	7222	98.33	6760					القطاع الخاص
00.78	62	01.11	81	01.67	115					القطاع العام
%100	7987	%100	7303	%100	6875					المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

يوضح الجدول السابق نشاط عدد معتبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص بنسبة 96 % خلال فترة الدراسة على عكس المؤسسات التابعة للقطاع العام التي شهدت تراجعا مستمرا من 250 مؤسسة سنة 2015 إلى 62 مؤسسة سنة 2022 ، أكثر من 95 % منها مؤسسات صغيرة جدا.

2.3.3.4. الدور التنموي المحلي الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة

تُساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة في دعم مختلف الجوانب الاقتصادية للتنمية المحلية، كونها تتوفر على العديد من المقومات التي تسهل نجاح هذا النوع من المؤسسات، فيما يلي عرض لأهم النقاط التي تسلط الضوء على هذا الدور:

أولا. تلبية الاحتياجات اليومية لسكان ولاية عنابة

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبط بمدى قدرتها على الاستمرار في البيئة التي تنشط فيها، وهذا يرتبط أساسا بقدرتها على تلبية حاجيات المجتمع التي تقدم إليه مخرجاتها. وبناء عليه فهي تعمل على توفير البعض من المنتجات في مختلف المجالات بولاية عنابة وهو ما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 62.4: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	فرع النشاط
1551	1341	1329	1638	1543	1375	1750	1820	البناء والأشغال العمومية
438	401	363	418	400	388	359	284	صناعة المواد الغذائية
888	743	690	1023	970	948	979	994	خدمات مقدمة إلى المؤسسات
757	721	711	844	789	773	756	804	النقل والمواصلات
51	47	44	33	27	25	22	17	كيميا، مطاط وبلاستيك
164	158	156	168	158	153	148	139	صناعة الخشب، الورق والفلين
196	163	147	156	146	147	156	142	صناعة الحديد والصلب، الميكانيك والكهرباء
576	529	526	604	556	540	496	394	فندقة، مطاعم ومقاهي
88	60	57	99	100	86	104	82	مواد البناء
408	351	311	480	467	458	464	512	فلاحة والصيد البحري
94	72	71	106	91	88	97	65	صناعة النسيج والملابس الجاهزة
40	39	39	16	16	15	9	7	خدمات مقدمة إلى المجموعات
239	204	194	241	227	218	214	187	خدمات مقدمة إلى الأشخاص
0	0	0	2	2	2	2	1	صناعة الجلد والأحذية
2232	2217	2065	2436	2295	2210	2093	1643	التجارة
19	9	2	22	22	22	22	22	المقالع والمناجم
2	3	7	1	1	1	1	1	المحروقات
10	10	10	4	4	4	5	5	المياه والطاقة
169	161	153	129	118	118	97	77	المصالح العقارية
75	74	0	0	0	0	0	0	صناعات أخرى
7987	7303	6875	8420	7932	7571	7774	7196	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

الجدول السابق يؤكد تشعب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة ومساهمتها في تلبية جزء من حاجيات المجتمع المحلي بها، وعلى غرار كل من ولايتي قلمة، وأم البواقي نجد أيضا التجارة والبناء والاشغال العمومية هو التوجه المسيطر لأصحاب هذا النوع من المؤسسات وذلك لنفس الأسباب المذكورة سابقا، كذلك نسجل اتجاها محتشما نحو قطاع الفلاحة والصيد البحري رغم الإمكانيات المعتبرة التي تتوفر عليها ولاية عنابة في هذا المجال، وهو ما ينطبق كذلك على فرع الفنادق، المقاهي والإطعام بالرغم من اعتبار عنابة جوهرة الشرق السياحية مما يتطلب بذلك بذل المزيد من الجهود لتوعية المستثمرين بالتوجه نحو الفروع التي تستغل إمكانيات الولاية وتستهدف تطوير مستويات التنمية المحلية بها.

ثانيا. استغلال الموارد المحلية

تهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة بشكل رئيسي إلى استثمار الموارد المحلية وتعزيز استغلالها، نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها، بهدف تعزيز مستويات التنمية المحلية بها وتلبية حاجات المجتمع المحلي والوطني. ولتحقيق ذلك لابد من استغلال الموارد المحلية بكفاءة لتعظيم فوائدها. وعليه نهدف إلى تسليط الضوء على مختلف المجالات التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

أ. استغلال الإمكانيات الفلاحية لولاية عنابة: لتقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستفادة من إمكانيات القطاع الزراعي وتعزيزها لتحقيق التنمية الفلاحية في ولاية عنابة، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 63.4: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2022)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النشاط								
الفلاحة والصيد البحري	408	351	311	480	467	458	464	512
إجمالي عدد PME	7987	7303	6875	8420	7932	7571	7774	7196
نسبة PME الفلاحية/ إجمالي PME	% 5.11	% 4.81	% 4.52	% 5.70	% 5.88	% 6.05	% 5.97	% 7.11

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

إن قراءة معطيات الجدول السابق يبين أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الامكانيات الفلاحية تظل محتشمة بولاية عنابة تجاوزت 7 % سنة 2022 ورغم هذا تبقى من أحسن مثيلتها لولايي قلمة وأم البواقي التي كانت 1.79 % و 0.77 % على التوالي، فنظرا للإمكانيات الفلاحية التي تتمتع بها ولاية عنابة جعل القطاع الفلاحي مجالا جذابا للاستثمار بالولاية.

وفي هذا الصدد يستفيد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة من القروض البنكية المدعمة من قبل الدولة وذلك وفق قرض الرفيق وقرض التحدي:

♦ قرض الرفيق: للوقوف على مدى استفادة المستثمرين بولاية عنابة من قرض الرفيق نورد ما يلي:

الجدول رقم 64.4: تطور ملفات ومبالغ قرض الرفيق لصالح المستثمرين بولاية عنابة للفترة (2015 . 2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
229	279	328	327	297	308	310	340	عدد الملفات المودعة
220	266	324	322	273	282	294	299	عدد الملفات المقبولة
249997210	208512063	307865908	235604666	196957685	212691575	164615407	153338253	قيمة الاستفادة (دج)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية المصالح الفلاحية 2022.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن في أغلب سنوات الدراسة تمت الموافقة على استفادات أغلبية المستثمرين من قرض الرفيق بنسبة تفوق 90 %، غير أننا نسجل انخفاض شديد في توجه المستثمرين للاستفادة من هذا النوع من القروض وهو ما يفسر انخفاض في القيمة المالية المقدمة في هذا الصدد والتي قدرت سنة 2022 بـ 249997210 دج.

♦ قرض التحدي: يمكن عرض حصيلة استفادة المستثمرين في ولاية عنابة من قرض التحدي وفق معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 65.4: وضعية الاستثمارات المدعمة (قرض التحدي) بولاية عنابة حسب الشعب خلال الفترة (2015 - 2019/12/31)

عدد الملفات	النشاط الممول	المبلغ المعتمد	المبلغ المستعمل	النسبة %
05	شعبة الأبقار الحلوب	91875326.86	77225152.56	84.95
10	شعبة العتاد الفلاحي	1039329184.92	40311377.72	3.87
10	شعبة الدواجن	179660014.05	157670611.80	87,76
03	انشاء معاصر الزيتون	1025793641.85	820120250.02	80
02	انشاء غرف التبريد	208786548.86	167025239.09	80
02	شعبة السقي	7886844.00	1922312.15	24.37

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية عنابة 2022.

تبين احصائيات الجدول أن عدد قليل من المستثمرين فقط ذ استفاد من قرض التحدي بولاية عنابة، رغم المجالات الواسعة التي يمكن أن يساهم قرض التحدي في دعمها كاستحداث مستثمرات فلاحية جديدة، تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية غير المستغلة، انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تسهم في تكتيف المنتجات الزراعية والحيوانية التي تتطلب تمويلات متوسطة الأجل... الخ، حيث بلغ عدد الملفات المستفيدة 32 ملف فقط تتوزع على 6 شعب أساسية.

ب . استغلال الإمكانيات الصناعية ودعم التكامل الصناعي بولاية عنابة: تتمتع ولاية عنابة بالعديد من الإمكانيات والمقومات الخاصة بالمجال الصناعي والتي سبقت الإشارة إليها، كالبنية التحتية الصناعية والموقع الاستراتيجي على الساحل الشرقي للبلاد إضافة إلى القاعدة اللوجستية، أين يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تستفيد من هذه الإمكانيات وتعزز دورها في دعم التكامل الصناعي بالولاية. وللوقوف على هذا الدور نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم 66.4: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	فرع النشاط
438	401	363	418	400	388	359	284	صناعة المواد الغذائية
164	158	156	168	158	153	148	139	صناعة الخشب، الورق والفلين
196	163	147	156	146	147	156	142	صناعة الحديد والصلب، الميكانيك والكهرباء
94	72	71	106	91	88	97	65	صناعة النسيج والملابس الجاهزة
0	0	0	2	2	2	2	1	صناعة الجلد والأحذية
51	47	44	33	27	25	22	17	كيميا، مطاط وبلاستيك
19	9	2	22	22	22	22	22	المقالع والمناجم
88	60	57	99	100	86	104	82	مواد البناء
75	74	0	0	0	0	0	0	صناعات أخرى
12	13	17	5	5	5	6	6	خدمات ذات صلة بالصناعة
1137	997	857	1009	951	916	916	758	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

الجدول أعلاه يبين لنا توجه المستثمرين نحو القطاع الصناعي وهو ما تترجمه الزيادة المستمرة في تعداد المؤسسات التي تنشط في هذا القطاع أين انتقل تعدادها من 758 مؤسسة سنة 2015 إلى 1137 مؤسسة سنة 2022. تتوزع على 8 مجالات رئيسية، تشكل المؤسسات الصناعية الغذائية الأغلبية بـ 438 مؤسسة سنة 2022، تليها المؤسسات التي تعمل في مجال صناعة الحديد والصلب، الميكانيك والكهرباء بـ 196 مؤسسة ويعود توجه المستثمرين لهذا المجال كون ولاية عنابة تشكل قطبا صناعيا هاما في هذا المجال على المستوى الوطني، ثم نجد 196 مؤسسة تنشط فيما صناعة الخشب والورق والفلين و94 مؤسسة في صناعة النسيج والملابس الجاهزة الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تلبية مختلف حاجات المجتمع المحلي بولاية عنابة. وفيما يلي بعض أهم المؤسسات الصناعية بولاية عنابة:

الجدول رقم 67.4: بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بولاية عنابة

	تنشط المؤسسة بالمؤسسة الصناعية مبعوجة تقوم بإنتاج السدادات البلاستيكية، تلعب دورا أساسيا في سيد الاحتياجات المحلية من السدادات البلاستيكية بطاقة إنتاجي تقدر بـ 350 مليون سداة سنويا.	مؤسسة Sarl novoplast
	تتواجد بالمنطقة الصناعية عين الباردة، تقوم بحويل الزجاج والألمنيوم والمعادن غير الحديدية. توفر 109 منصب عمل وتلبي جزء من الاحتياجات المحلية لولاية عنابة.	مؤسسة Immokal
	من أهم المؤسسات التي تنشط في صناعة المواد الغذائية بمنطقة النشاط تربية بولاية عنابة توظف 122 عامل وهي بصدد توسعت المشروع لزيادة طاقتها الإنتاجية مما ينعكس إيجابا على تلبية احتياجات ولاية عنابة من المادة المنتجة.	مؤسسة حليب بلادي

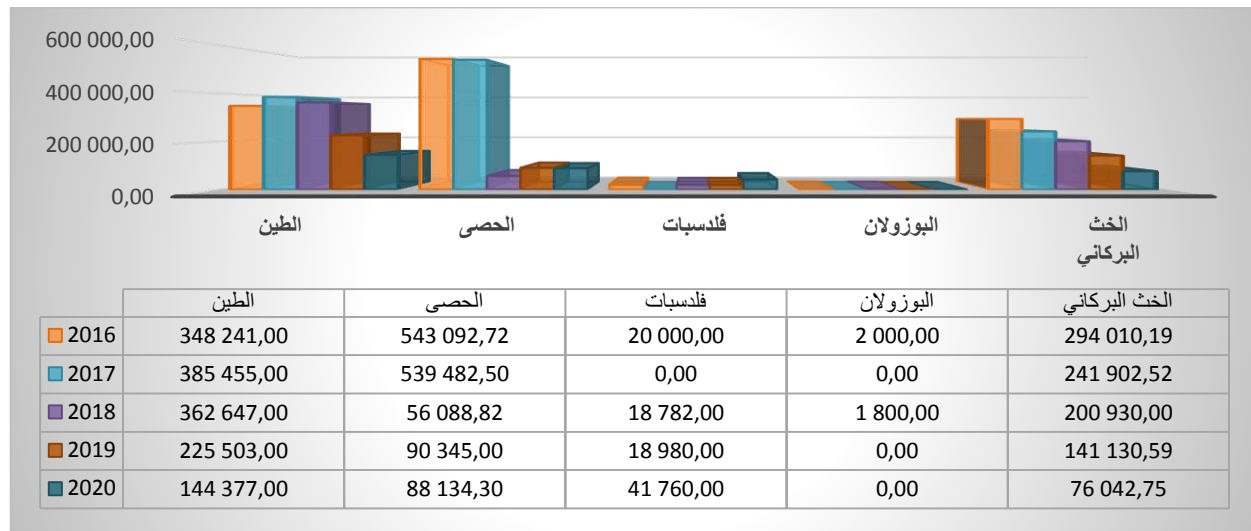
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- معلومات ووثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

أما فيما يتعلق بإمكانية التكامل الصناعي فنسجل بعض الفروع الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها: من بينها 19 محجرة تعمل على استخراج المعادن المحلية كما سبقت الإشارة إليه في عنصر التعريف بالإمكانات الصناعية بولاية عنابة، والشكل الآتي يوضح إنتاج هذه المحاجر:

الشكل رقم 24.4: استغلال المواد المنجمية بولاية عنابة للفترة (2016 - 2020)

الوحدة: طن



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

يبين الشكل أعلاه احتلال إنتاج الطين المرتبة الأولى يليه الحصى والخث البركاني على التوالي ويعود ذلك أساسا لطبيعة المادة المستخرجة ومدى سهولة استخراجها من جهة إلى جانب عدد المحاجر المتوفرة من جهة أخرى. كما تجدر الإشارة إلى الانخفاض الملحوظ وبخاصة سنة يعود إلى الظروف التي مرت بها الجزائر خلال مرحلة كوفيد 19.

بالإضافة إلى ذلك تنشط على مستوى ولاية عنابة 51 مؤسسة في مجال الكيمياء، المطاط والبلاستيك مما يساهم بصفة كبيرة في تلبية احتياجات عدة قطاعات من منتجات التعبئة والتغليف والأنابيب البلاستيكية، والمادة الأولية للمنتجات التنظيف ... الخ، و88 مؤسسة لمواد البناء كما نجد 12 مؤسسة تقدم خدمات ذات صلة بالصناعة تنشط في مجالي المياه والطاقة والمحروقات.

ج . استغلال الإمكانات السياحية بولاية عنابة: تملك ولاية عنابة مؤهلات وقدرات ضخمة، كما سبق الإشارة إليها سابق، وتفتح آفاق واسعة في المجال السياحي، تتوج عنابة لاستقبال السياح من داخل الوطن وخارجه من جهة، ومن جهة أخرى تدعو المستثمرين وتفتح لهم آفاقا لاحتضان العديد من المشاريع والإنجازات كما تضمن إنجازها في ظل توافر كل الإمكانات. وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال وتنشيط الجانب السياحي بولاية عنابة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 68.4: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداعمة للقطاع السياحي بولاية عنابة
خلال الفترة (2015 . 2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	فرع النشاط
576	529	526	604	556	540	496	394	فندقة، مطاعم ومقاهي
757	721	711	844	789	773	756	804	النقل والمواصلات

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

بيانات الجدول أعلاه تبين توجه المستثمرين المعتبر نحو الاستثمار في المؤسسات التي تخدم المجال السياحي بولاية عنابة، فهي تفوق بكثير تلك التي تنشط على مستوى ولاية قلمة التي تنشط في ذات المجال كما سبقت الإشارة إليه. إذ سجل 576 مؤسسة فندقية ومطاعم ومقاهي سنة 2022، التي يؤدي توفرها دورًا بارزًا في دعم الجانب السياحي بولاية عنابة. فهي ليست مجرد أماكن للإقامة وتناول الطعام، بل تمثل نقطة انطلاق لتجربة السياح واستكشافهم للمنطقة. توفر هذه المؤسسات الفرصة للسياح للاستمتاع بالمأكولات الشهية والمشروبات المحلية، مما يعزز التفاعل الثقافي ويثري تجربة الزوار. بالإضافة إلى ذلك، تشكل هذه المؤسسات مصدرًا للدخل والوظائف للمجتمع المحلي، وبالتالي تعزز الاستقرار الاقتصادي ومن ثم العمل على تعزيز مستويات التنمية المحلية. من خلال توفير الخدمات السياحية وخلق أجواء استقبال مريحة ومرحبة، تسهم في تعزيز سمعة وجاذبية المنطقة كوجهة سياحية مميزة.

كما تمتلك ولاية عنابة بنية تحتية أساسية تعمل على تسهيل وصول السياح والمسافرين وتنقلهم في أحسن الظروف. فهي تمتلك محطة للسكة الحديدية ذات هندسة إسلامية مغربية، ومطار دولي "رابع بطا" يضمن رحلات داخلية وخارجية، ميناء ذو طابع وطني يشكل محطة لمنظمي الرحلات البحرية السياحية، شبكة مهمة من الطرقات تربطها بمختلف ولايات الوطن. كل ذلك ساعد على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التوجه نحو الاستثمار في مجال النقل والمواصلات حيث تم تسجيل 757 مؤسسة في هذا المجال وهو ما يصب بصورة مباشرة في دعم القطاعي لولاية عنابة.

إن الحديث عن مقومات دعم القطاعي السياحي بولاية عنابة يدفعنا بالضرورة للتحدث عن الصناعات التقليدية بأنواعها التي تنشط على مستوى الولاية، والتي تنتمي في الأساس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى المنطقة وتسهم بكل كبير في الحفاظ على الهوية الثقافية للمنطقة من جهة، ومن جهة أخرى يمكن استخدام الصناعات التقليدية كجزء من التسويق للسياحة المحلية في ولاية عنابة، من خلال تنظيم جولات سياحية خاصة بالحرف اليدوية وورش العمل، وتقديم تجارب تفاعلية للسياح لتجربة عملية صنع هذه المنتجات بأنفسهم. وفيما يلي عرض لتعداد الحرفيين بها:

الجدول رقم 69.4: توزيع الحرفيين بولاية عنابة حسب طبيعة النشاط إلى غاية 2022

النسبة (%)	المجموع	التعاونيات الحرفية	الحرفيين الفرديين	طبيعة النشاط
31.28	3300	03	3297	صناعة تقليدية فنية
19.98	2106	06	2100	صناعة تقليدية لإنتاج المواد
48,74	5138	14	5124	صناعة تقليدية لإنتاج الخدمات
%100	10544	23	10521	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية السياحة لولاية عنابة 2022.

الجدول أعلاه يبين تركيز الصناعات التقليدية على مستوى الحرفيين الفرديين وهي الفئة التي تمثل الأغلبية بنسبة 99.78 % مقارنة بالتعاونيات الحرفية التي تشكل 0.22 %، ويُعزى ارتفاع عدد الحرفيين الفرديين مقارنة بالتعاونيات الحرفية إلى عوامل عدة منها أن العمل الفردي يتيح لأصحابه حرية تنظيم أعمالهم واتخاذ القرارات بمفردهم دون الحاجة للتوافق مع الآخرين، بينما تتطلب التعاونيات الحرفية التوافق والتعاون بين أعضائها. علاوة على ذلك، يمكن للحرفيين الفرديين بدء عملهم بتكاليف منخفضة وبدون الحاجة إلى استثمارات كبيرة، في حين يتطلب تأسيس التعاونيات الحرفية استثمارات أكبر لتأسيس بنية تحتية مشتركة. وفيما يتعلق بالتسويق والمبيعات، يحتاج الحرفي الفردي إلى الترويج لمنتجاته بشكل مستقل، بينما يمكن للتعاونيات الحرفية الاستفادة من استراتيجيات التسويق المشترك لزيادة فرص البيع. إضافة لذلك نجد أن الصناعات التقليدية لإنتاج الخدمات تشكل التوجه الأكبر للحرفيين بنسبة 48.74% والتي ينشط أغلبها في الخياطة التقليدية، والنجارة، والتعليم اليدوي، والفنون الشعبية، التي تعكس التراث الثقافي والتقاليد الشعبية لولاية عنابة. تليها الصناعات التقليدية الفنية ثم في المرتبة الأخيرة الصناعة التقليدية لإنتاج المواد.

ثالثا. المساهمة في زيادة الإيرادات الجبائية لولاية عنابة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة، التي يبلغ عددها حوالي 7987 مؤسسة سنة 2022، عنصراً حيوياً في دعم الإيرادات الجبائية بالولاية. إذ تساعد في تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي وتوفير فرص العمل للمواطنين، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية المستحقة على الدخل. بالإضافة إلى ذلك، تسهم في تعزيز الاستهلاك والإنفاق المحلي، مما ينعكس إيجاباً على الضرائب المباشرة وغير

المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة وضرائب الدخل والضرائب المحلية. وللوقوف على مدى مساهمتها في تعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة الإيرادات الجبائية في ولاية عنابة * نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 70.4: تطور قيمة الإيرادات الجبائية لبلديات ولاية أم البواقي خلال الفترة (2016 . 2021)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
1.600.113.430	1.579.091.783	1.863.104.371	1.728.057.740	1.619.780.528	1.609.775.323	1.692.645.330	عنابة
8.009.832	5.570.184	6.654.812	10.965.740	12.401.183	10.702.297	14.774.364	سرايدي
688.934.520	642.485.611	727.264.968	733.186.989	770.659.578	879.720.403	952.169.981	البوني
213.885.168	190.536.158	340.584.216	338.056.990	314.497.985	280.710.083	220.987.741	الحجار
448.740.652	338.326.379	340.977.897	425.612.178	323.030.539	295.908.492	337.890.988	سيدي عمار
36.437.560	40.929.188	59.792.456	64.248.739	56.994.841	62.323.907	63.935.383	عين الباردة
7.912.893	6.282.082	7.868.735	8.292.834	10.921.912	6.425.566	6.243.055	الشرفة
9.427.335	5.586.204	4.797.802	9.266.155	13.973.107	9.919.042	8.713.415	العلمة
440.562.387	2.715.455	5.085.479	422.225.626	425.118.089	448.620.752	357.966.091	برحال
87.408.973	384.618.773	373.248.221	58.390.779	53.355.968	67.253.791	55.145.810	واد العنب
3.926.739	4.315.656	8.701.745	5.348.514	6.599.209	5.744.201	5.837.691	شطايي
6.845.989	56.612.009	58.952.050	12.898.824	15.504.449	13.829.212	13.651.038	التريعات
3.552.205.478	3.257.069.482	3.797.032.752	3.816.551.108	3.622.837.388	3.690.933.069	3.729.960.887	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

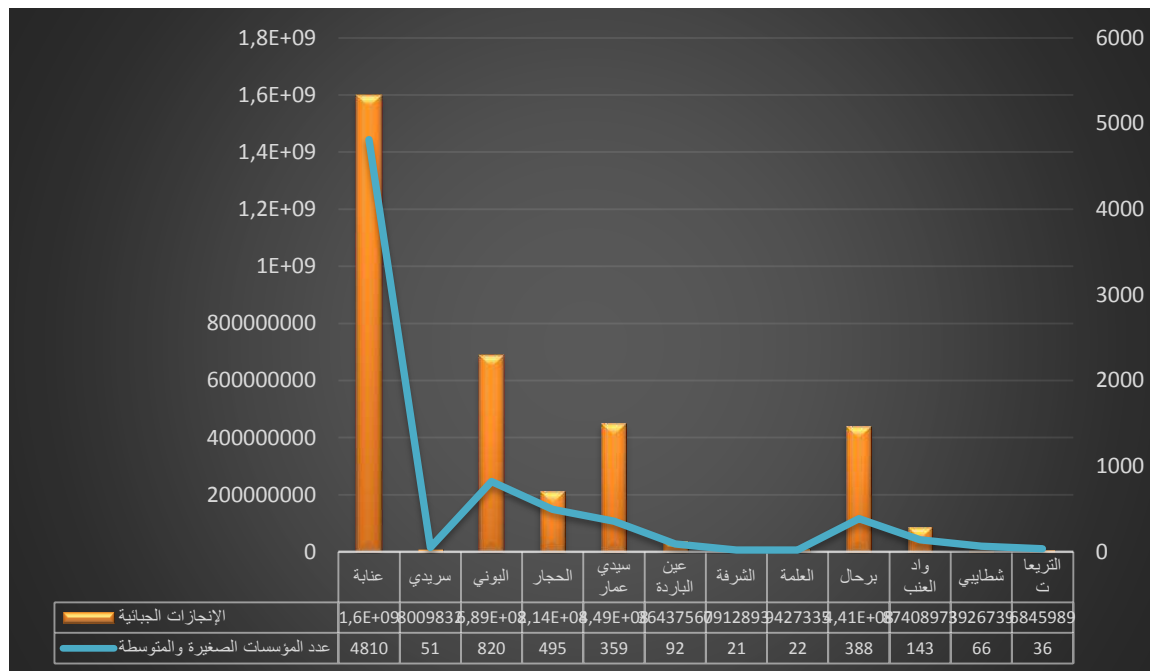
- وثائق مديرية الضرائب لولاية عنابة 2022.

يبين الجدول أعلاه تذبذب في الإيرادات الجبائية لولاية عنابة حيث شهدت انخفاضا خلال الفترة (2015 . 2017) بقيمة 107.123.499 دج لتهدر ارتفاعا طفيفا سنة 2018 وتعود للانخفاض سنتي 2019 و2020 ثم تعود وتشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2021.

يمكننا أيضا الملاحظة بوضوح ارتفاع الحصيلة الجبائية لـ 05 بلديات التالية: بلدية عنابة، البوني، الحجار، سيدي عمار وبرحال والتي يشكل مجموعها ما نسبته 95.50 % من إجمالي إيرادات الولاية. وللوقوف على مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم هذه الإيرادات الجبائية نورد الشكل التالي:

* أنظر الملحق رقم (05): وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية بولاية قلمة وأم البواقي وعنابة للفترة (2015 - 2021).

الشكل رقم 25.4: العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإيرادات الجبائية لبلديات ولاية عنابة لسنة 2021



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الضرائب لولاية عنابة 2022.

- وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن ارتفاع الحصيلة الجبائية في كل من بلدية عنابة، البوني، الحجار، سيدي عمار وبرحال يرافقه بدوره ارتفاع في مختلف الاستثمارات والتي من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بها في مختلف المجالات كما هو موضح بالمنحنى الأزرق، وذلك من خلال دفعها للضرائب والرسوم من جهة وزيادة الاستثمار المحلي من جهة ثانية. أما باقي البلديات ذات الحصيلة المنخفضة فتسجل تعداد منخفض للاستثمارات المختلفة وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.3.3.4. الدور التنموي المحلي الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة

تحقيق التنمية المحلية لا يقتصر فقط على النواحي الاقتصادية والبنية التحتية، بل يشمل أيضًا الجوانب الاجتماعية التي تسهم في تحسين جودة حياة السكان المحليين. إذ يعزز دعم الجوانب الاجتماعية في التنمية المحلية التضامن الاجتماعي والمشاركة المجتمعية، ويعمل على تعزيز الشعور بالانتماء والمسؤولية لدى الأفراد تجاه مجتمعهم. في هذا العنصر نسعى للوقوف على الدور التنموي المحلي الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة من خلال النقاط التالية:

أولاً. المساهمة في توفير مناصب العمل والتقليل من معدلات البطالة بولاية عنابة

تعاني ولاية عنابة كباقي ولاية الوطن من تفشي ظاهرة البطالة فيها، وذلك نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتعددة، التي تؤدي إلى نقص الفرص الوظيفية وارتفاع معدلات البطالة.

في هذا الإطار، تشهد القطاعات الاقتصادية بولاية عنابة تبايناً واضحاً في قدرتها على توفير فرص العمل وذلك وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم 71.4: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بولاية عنابة للفترة (2015 . 2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	فرع النشاط
35131	29809	25603	25758	21650	21158	23331	25829	الفلاحة
55878	53839	52738	53793	55311	56111	63489	65311	صناعة
37256	38681	41572	43090	46858	47313	40831	39981	البناء والأشغال العمومية
131087	131129	136648	138448	136655	120697	118351	117079	التجارة والخدمات
47988	45623	44523	44330	46945	42158	42249	42141	الإدارة
307340	299084	301084	305419	307419	287437	288251	290341	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية التشغيل لولاية عنابة 2022.

إن تصفح الجدول أعلاه يبين استحواذ قطاع التجارة على عدد كبير من اليد العاملة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى وذلك بسنبة تقدر بـ 42.65 % . يعود هذا التفاوت جزئياً إلى الطبيعة الخدمية لقطاع التجارة والتي تستوعب أعداداً كبيرة من العمال في مجالات متنوعة مثل التجزئة والبيع بالتجزئة والتوزيع. على الجانب الآخر، تشهد القطاعات الصناعية والزراعية والبناء تحديات في خلق فرص العمل نظراً لتأثيرات الاقتصاد والتشريعات والبنية التحتية. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن توجه الحكومة نحو تعزيز تنوع الاقتصاد ساهم بشكل نسبي في زيادة الاستثمارات خاصة في القطاع الفلاحي مما أدى إلى توفير 9302 منصب عمل سنة 2022 مقارنة بسنة 2015. ومع ذلك لا بد من بذل المزيد من الجهود لتحقيق توازن أكبر في فرص العمل بين القطاعات المختلفة، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. والجدول الموالي يوضح الوضع العام للتوظيف والبطالة في ولاية عنابة:

الجدول رقم 72.4: هيكل العمالة بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2022)

2019	2018	2017	2016	2015	
334501	334943	309983	309167	313166	اليد العاملة الكلية
305419	307419	287437	288251	290341	عدد المشتغلين
29082	27524	22546	20916	22825	عدد البطالين
% 8,69	% 8,22	% 7,09	% 6,76	% 7,28	معدل البطالة *
					السنوات
2022	2021	2020			
368231	356830	324022			
307340	299084	301084			
60891	57746	22938			
% 16,54	% 16,18	% 7,07			

* معدل البطالة = (عدد البطالين × 100) ÷ اليد العاملة الكلية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية التشغيل لولاية عنابة 2022.

تحليل بيانات الجدول أعلاه تبين الزيادة المستمرة في تعداد اليد العاملة الكلية والتي رافقها ارتفاع في معدلات البطالة خلال أغلب فترات الدراسة، مع تسجيل معدلات جد مرتفعة سنتي 2021 و 2022 تجاوزت 16% ، وهذا لم يكن خلافا لكل من ولايتي قلمة وأم البواقي حيث شهد الاقتصاد الجزائري عموما تحديات كبيرة نتيجة تأثير جائحة كوفيد-19 وتراجع أسعار النفط ونقص الاستثمارات.. مما انعكس سلبا على سوق العمل بشكل كبير، حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل حاد بسبب إغلاق العديد من المؤسسات وتقليص الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، عانى القطاع الخاص من نقص الاستثمارات وتحديات البنية التحتية، مما أثر على قدرته على خلق فرص العمل.

وللوقوف على مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوضعية السابقة نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم 73.4: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2022)

2019	2018	2017	2016	2015	
305419	307419	287437	288251	290341	عدد المشتغلين
51465	50111	49259	46377	49186	مناصب الشغل التي توفرها PME
16.85	16.30	17.14	16.09	16.94	مساهمة PME في التشغيل (%)
					السنوات
		2022	2021	2020	
		307340	299084	301084	عدد المشتغلين
		46482	45830	44783	مناصب الشغل التي توفرها PME
		15.12	15.32	14.87	مساهمة PME في التشغيل (%)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية التشغيل لولاية عنابة 2022.

- وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

رغم ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل متواصل خلال فترة الدراسة باستثناء الانخفاض المسجل سنة 2020، إلا أن تحليل البيانات أعلاه يكشف عن انخفاض في عدد فرص العمل التي توفرها هذه المؤسسات خلال الثلاثة سنوات الأخيرة مما أدى لتراجع نسبة مساهمتها في التشغيل من 16.85 % سنة 2019 إلى 15.12 % سنة 2022. ولا تختلف أسباب هذا التراجع عن تلك المفسرة لانخفاض ذات المساهمة في ولايتي قالمة وأم البواقي والتي مردها الآثار السلبية لجائحة كوفيد 19، وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصمود في ظل المحيط الاقتصادي السائد. وللوقوف أكثر عن العلاقة بين التشغيل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة نورد الشكل الآتي:

الشكل رقم 26.4: العلاقة بين نسبة مساهمة PME في التشغيل ومعدلات البطالة بولاية عنابة للفترة (2015 . 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية التشغيل لولاية عنابة 2022.

- وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

تبين منحنيات الشكل السابقة أنه لا يمكن ربط مستوى التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة بانخفاض أو ارتفاع معدلات البطالة بها، إذ نلاحظ أنه ورغم ارتفاع معدل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل سنة 2017 ، 2019 و سنة 2021 إلا أننا سجلنا أيضا ارتفاع في معدلات البطالة خاصة سنة 2021 الذي بلغ 16.18 %. فرغم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير 45830 منصب عمل سنة 2022 فهي تظل غير كافية للتقليل من معدلات البطالة ويعود ذلك أساسا لتداعيات جائحة كوفيد 19 التي أدت إلى تعطيل العمليات الإنتاجية والتجارية مما أدى لفقدان الكثير من الوظائف من جهة، وانخفاض القدرة التنافسية للصناعات المحلية بمختلف أحجامها وزيادة الضغط على الموارد المالية الحكومية نتيجة انخفاض أسعار النفط، وزيادة معدلات التضخم التي أدت إلى زيادة التكاليف والتوتر في الاقتصاد، مما نتج عنه في النهاية تقليل الاستثمارات وخفض فرص العمل، وبالتالي زيادة معدلات البطالة.

ثانيا. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق توطين السكان بولاية عنابة

إن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يُسهم في زيادة النشاط التجاري والاقتصادي من حولها، مما يساعد على استقرار السكان، خاصة في المناطق الريفية والنائية مما ينعكس إيجابا على زيادة استغلال الموارد المحلية لهذه المناطق وتفعيل دورها اتجاه التنمية المحلية بالولاية محل الدراسة وتقليل الضغط على المناطق الحضرية بها. ويهدف هذا العنصر لمعرفة مدى تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى بلديات ولاية عنابة للوقوف على مدى مساهمتها في تحقيق استقرار وتوازن سكانها وفي هذا الصدد نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 74.4: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة حسب البلديات لسنة 2021*

كثافة pme (‰)	توزيع PME		توزيع السكان حسب نوع المنطقة				البلديات	الدوائر
	النسبة (%)	عدد PME	المجموع	النسبة (%)	الريفية	النسبة (%)	الحضرية	
17,46	65,86	4810	275422	0,4	1102	99,6	274320	عنابة
6,09	0,70	51	8362	31	2592	69	5770	سرايدي
3,82	11,23	820	214170	24	51401	76	162769	البوني
10,23	6,78	495	48368	34	16445	66	31923	الحجار
3,06	4,91	359	117267	45	52770	55	64497	سيدي عمار
7,60	5,31	388	51028	22	11226	78	39802	برحال
0,43	0,49	36	8411	12	1009	88	7402	تريعات
3,43	1,26	92	26779	63	16871	37	9908	عين الباردة
1,60	0,29	21	13098	78	10217	22	2881	شرفة
1,58	0,31	22	13879	51	7078	49	6801	العلمة
5,69	0,90	66	11602	31	3597	69	8005	شطبي
3,35	1,96	143	42684	87	37135	13	5549	دراع الریش
8,78	100	7303	831070	25,44	211443	74,56	619627	المجموع الولاية

* تم الاكتفاء بسنة 2021 نظرا لعدم توفر المعلومات الخاصة بتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات ولاية عنابة لسنة 2022 من قبل مديرية الصناعة لولاية عنابة.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية عنابة 2022.

- وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

إن تحليل بيانات الجدول أعلاه يمكننا من ملاحظة جملة النقاط التالية:

- تنشط بلدية عنابة عاصمة الولاية ما يفوق نسبته 65 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تستحوذ الخمسة بلديات التالية: عنابة ، البوني، الحجار، برحال وسيدي عمار على ما تفوق نسبته 94% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية عنابة ككل؛

- البلديات الخمسة السابق هي البلديات الأكثر كثافة من حيث السكان أغلب سكانها يتمركزون بالمناطق الحضرية.

من خلال النقاط السابقة يمكننا أن نستنتج أن ارتفاع كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلديات الخمسة السابقة يبرره بحث أصحاب هذه المؤسسات على المحيط الملائم لتأدية نشاطها وتقليل

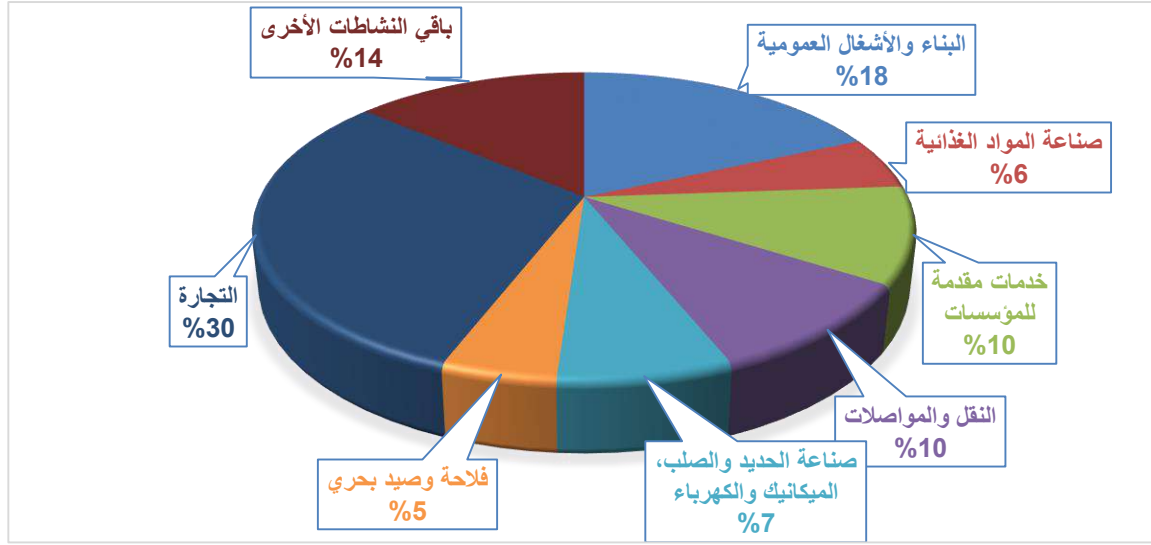
التكاليف وهو ما تفتقر إليه باقي المناطق الريفية. كما تجدر الإشارة أن بلدية واد لعنب تنشط بها 143 مؤسسة بكثافة تقدر بـ 3.35 % تتركز أغلبها في منطقة النشاط ذراع الريش والتي تضم 23 قطعة نشطة من أصل 44 قطعة¹. وعليه يمكننا استنتاج أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة لا يسهم في دعم التنمية المحلية بها من حيث تحقيق التوازن الجهوي وبالتالي عدم المساهمة في ترقية المناطق الريفية والنائية وهو ما يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهود لتطويع محيط هذه المناطق خاصة ما تعلق بالبنى التحتية التي تدعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية احتياجات المجتمع المحلية والتخفيف من المشكلات الاجتماعية بولاية عنابة

تعد ولاية عنابة من أكبر الولايات الجزائرية التي تستقطب السكان، نظرا لتوفر العديد من المؤهلات الاقتصادية والاجتماعية بها، غير أنها في المقابل ونتيجة لهذا الاكتظاظ السكاني تواجه تحديات اجتماعية متنوعة تشمل انتشار الجريمة والعنف وتدهور القيم الاجتماعية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات العنف والجريمة، وانتشار الإدمان على المخدرات والكحول وسلوكيات غير سوية والتي تعد تحديا رئيسيا لقوات الأمن بها. وفي هذا السياق، نجد أن توفير الوسائل والهيكل الضرورية لتوفير الظروف الملائمة ومحاولة تقليل معدلات البطالة التي بلغت ذروتها ودقت ناقوس الخطر بمعدل 16,54 % سنة 2022، يعد ضرورة حتمية لتقليل هذه الظواهر السلبية والتخفيف من آثارها. إن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التي بلغ عددها 7987 مؤسسة سنة 2022- يشكل عاملا مهما في مواجهة هذه التحديات يمكن الاعتماد عليه لمكافحة الظواهر السلبية وتقليل تأثيرها على المجتمع المحلي، من خلال تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للولاية وذلك عن طريق تلبية احتياجات المجتمع المحلي بشكل أفضل، سواء كانت في مجال البيع بالتجزئة، أو تقديم الخدمات العامة مثل البنية التحتية والبناء والتشييد، وكذلك تلبية احتياجات الزراعة والصيد البحري المحلية، إضافة إلى قدرتها على توفير 46482 منصب عمل حسب احصائيات سنة 2022، موزعة حسب الشكل التالي:

¹ وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

الشكل رقم 27.4: توزيع مناصب العمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط بولاية عنابة لسنة 2022



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن النشاط التجاري يستقطب الفئة الأكبر من اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لسهولة دخول هذا المجال من قبل الفئات الشبابية خاصة ذات المستوى التعليمي المنخفض، إلى جانب البناء والأشغال العمومية نظرا لاستمرار المشاريع في هذا المجال لدعم مستويات التنمية المحلية بالولاية.

وعليه فبفضل توفير فرص العمل وتلبية احتياجات المجتمع المحلي، تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة بيئة اقتصادية مستقرة وفرص تنموية متنوعة، مما يعمل على تحفيز النشاط التجاري والاقتصادي في المنطقة. ومن خلال هذه الأنشطة الاقتصادية، تتمكن هذه المؤسسات من توفير فرص عمل محلية للسكان، مما يقلل من مستوى البطالة ويخرجهم من دائرة الفقر والتميش الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم التنمية الاقتصادية المحلية التي تقودها هذه المؤسسات في تقديم بيئة حياتية مستقرة للسكان، مما يقلل من الظروف القاسية التي قد تدفع بعض الأفراد نحو سلوكيات غير سوية مثل الجريمة والعنف. فعندما يجد الأفراد فرص عمل محلية ويتمتعون بمستوى معيشي مقبول، يكونون أكثر رضا واستقراراً، مما يقلل من الإلحاق بالجريمة والانحرافات الاجتماعية.

بالتالي، يمكن القول بأن تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لولاية عنابة من خلال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له تأثير إيجابي مباشر على تقليل مستوى السلوكيات غير السوية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي في المنطقة.

رابعاً. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من الآثار السلبية لظاهرة الفقر بولاية عنابة

بفضل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة، يمكن للمجتمع أن يستفيد من عدة جوانب إيجابية تساهم في تقليل آثار ظاهرة الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان. تُظهر التحليلات العالمية أن الفقر ليس مجرد نقص في الدخل فحسب، بل هو حالة تضم العديد من الجوانب مثل الحرمان من الخدمات الأساسية كال التعليم والرعاية الصحية، وعدم الوصول إلى فرص العمل المناسبة، والاستبعاد الاجتماعي والانفصال عن الشبكات الاجتماعية.

بناءً على هذه المفاهيم، يظهر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستويات الفقر بولاية عنابة. فعلى سبيل المثال، توفير فرص العمل المحلية بها من خلال هذه المؤسسات يعني توفير مصادر دخل مستقرة للسكان المحليين، مما يساهم في تحسين مستويات المعيشة وتقليل الاستبعاد الاجتماعي. كما تعمل هذه المؤسسات على تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي من خلال توفير المنتجات والخدمات، مما يزيد من الطلب المحلي على السلع والخدمات وبالتالي يحفز الاقتصاد المحلي ويزيد من فرص العمل.

علاوة على ذلك، يعزز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التضامن والتكافل المجتمعي بولاية عنابة، حيث تقوم بدعم الأنشطة والمبادرات المجتمعية والخدمات الاجتماعية المحلية. ومن خلال هذا الدعم، يتم تعزيز الروابط الاجتماعية وتقوية المجتمع المحلي، مما يساهم في تحسين الظروف الاجتماعية والتخفيف من التمييز الاجتماعي والانفصال الاجتماعي.

وعليه يمكن القول إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تؤدي دوراً فعالاً في مكافحة ظاهرة الفقر على المستوى المحلي من خلال توفير فرص العمل، تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي، وتعزيز التضامن والتكافل المجتمعي، وهذه الجوانب الثلاثة تعتبر أساسية للحد من مستويات الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان في ولاية عنابة.

4.3.3.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الجانب البيئي بولاية عنابة

بالعودة إلى جدول نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة، يمكننا ملاحظة قلة المؤسسات التي ذات العلاقة بالجانب البيئي، وعليه يصبح الحكم على مدى تأثيرها الإيجابي أو السلبي على البعد البيئي للتنمية المحلية غير موضوعي نوعاً ما أين نسجل 47 مؤسسة في مجال الكيمياء، المطاط والبلاستيك، ومؤسستين فقط في مجال المحروقات، و 19 مؤسسة تنشط في مجال المحاجر والمناجم، ورغم أن هذا يمكن أن يُفسر إيجاباً كتقليل لتأثير الصناعات الملوثة على البيئة، إلا أنه في الوقت نفسه يكشف عن فجوة في التطور الصناعي في هذه المجالات. ومع ذلك، يبقى من المهم التأكيد على أهمية تعزيز

ممارسات الصناعات البيئية النظيفة وتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة، بما في ذلك تحسين إدارة المخلفات واعتماد تقنيات الإنتاج الأكثر استدامة، للمساهمة في بناء بيئة صحية ومستدامة في ولاية عنابة.

إن التقييم السابق لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية بولاية عنابة يُظهر بوضوح عدم قدرتها على تأدية الدور المنتظر منها في هذا المجال، لذا ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لتطوير هذه المؤسسات وتوفير البيئة المناسبة لها، لتمكينها من القيام بدورها بفعالية في تعزيز التنمية المحلية بولاية عنابة.

بعد العرض السابق لمدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المحلية بالولايات الثلاث محل الدراسة، يظهر لنا جليا أهمية مساهمتها في توفير فرص العمل، وزيادة الدخل وتعبئة المدخرات وكذلك قدرتها على تدعيم الصناعات الكبيرة، فهي مكملة لها مما يساعد على تلبية احتياجات السوق. غير أن هذه المساهمة تعتبر محدودة وتحتاج إلى جهود إضافية لتعزيز تأثيرها وتحقيق الأهداف المنشودة بشكل كامل.

4.4. آليات دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قلمة، أم البواقي وعنابة بين الواقع والتحديات والآفاق

تحظى ولايات قلمة وأم البواقي، وعنابة بإمكانيات اقتصادية واعدة سبق الإشارة إليها ضمن العناصر السابقة، بالإضافة إلى أنها تعتبر موطناً لعدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات متعددة تعيق قدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة اتجاه التنمية المحلية. لذا فإن تعزيز بيئة الأعمال وتوفير الدعم المالي والتقني والتشريعات الملائمة من بين الإجراءات الرئيسية التي يمكن اتخاذها لدعم نمو هذه المؤسسات. وفي هذا الصدد، يحمل المبحث محتوى تفصيلي يستعرض التحديات الموجودة، والآفاق المستقبلية لدعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولايات قلمة، أم البواقي، وعنابة التي من شأنها النهوض بدورها التنموي المحلي.

1.4.4. التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قلمة وأم البواقي وعنابة

بعد الدراسة التحليلية السابقة، والتي مكنتنا من الوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المحلية في الولايات الثلاثة محل الدراسة نرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها باختلاف أحجامها وتوجهاتها لا تزال تواجهها العديد من التحديات والصعوبات التي تضعف من فعاليتها في تأدية الدور المنتظر منها اتجاه التنمية المحلية بتلك المناطق. وفيما يلي عرض لأهم هذه التحديات كالآتي:

1.1.4.4. العقار

يعد الوصول إلى العقارات المناسبة تحديًا كبيرًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولايات الثلاثة محل الدراسة، إذ يصادف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان شروط الإيجار غير المرنة والمتطلبات الصارمة من الملاك، مما يزيد من معاناتها. علاوة على ذلك، فإن عدم وجود خيارات تمويل مخصصة لاقتناء العقارات يزيد من هذا التعقيد، فنجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكافح للحصول على تمويل كافٍ دون الإضرار بمواردها المالية التي يمكن وصفها بالمحدودة.

ومن خلال دراسة تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولايات الثلاثة تم الوقوف على تركيز أكثر من 81 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة في 7 بلديات فقط من أصل 34 بلدية وكلها ذات الطابع الحضري ويتعلق الأمر بكل من بلدية قالمة، واد زناتي، بوشقوف، حمام دباغ، بلخير، هيليوبوليس وبومهرة أحمد، أما بولاية أم البواقي ف سجلنا 73 % من مجموع المؤسسات يتمركز على مستوى ثلاثة بلديات فقط هي بلدية أم البواقي، عين البيضاء وعين مليلة وبدورها تشكل بلديات ذات طابع حضري بامتياز، وهو مالا يختلف عما تم تسجيله بولاية عنابة إذ تنشط ببلدية عنابة عاصمة الولاية لوحدها ما تفوق نسبته 65 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتستحوذ الخمسة بلديات التالية: عنابة، البوني، الحجار، برحال وسيدي عمار على ما تفوق نسبته 94 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية عنابة ككل. وهو ما يزيد من حدة تفاقم مشكلة العقار بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات، حيث سجل ارتفاع رهيب لأسعار العقارات في المناطق الحضرية من جهة، وكذا القلة في توافر المساحات التجارية المعقولة الثمن مما يقيد احتمالات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها، ويعيق قدرتها على توسيع عملياتها أو إنشاء فروع جديدة لها.

يتطلب معالجة هذا التحدي نهجًا متعدد الجوانب يشمل التعاون بين الحكومات والمؤسسات المالية ومالكي العقارات والمستثمرين أنفسهم، لتطوير حلول مبتكرة تلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص وتعزز بيئة ملائمة لنموها وتطويرها المستدام.

2.1.4.4. التمويل

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات الثلاثة تحدي حقيقي يتعلق بتوفير الأموال الضرورية لممارسة نشاطها وهو ما تعاني منه أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولايات الوطن، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لخصوصية هذا النوع من المؤسسات بصفة عامة. وأساس ذلك نقص الضمانات أو الأصول التي يمكنها استخدامها لتأمين القروض المصرفية التقليدية. على عكس المؤسسات الكبيرة التي قد تمتلك أصولاً ملموسة كبيرة، مثل العقارات أو المعدات، فإن المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة غالباً ما تعمل على نطاق أصغر وقد لا تمتلك مثل هذه الأصول لتقديمها كضمانات. ونتيجة لذلك، غالباً ما يُعتبرون مخاطراً كبيرة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، مما يجعل من الصعب عليهم التأهل للحصول على القروض أو خطوط الائتمان. وحتى لو تخطت عقبة الحصول على التمويل وتحصلت عليه، تواجه عقبة أخرى تتمثل في معدلات الفائدة العالية وشروط السداد الصارمة. فيمكن أن تكون تكاليف الاقتراض باهظة الثمن بشكل لا يُطاق لهذا النوع من المؤسسات خاصة تلك التي تنتمي لفئة المؤسسات الصغيرة جداً والصغيرة وهي تشكل نسبة الأغلبية في الولايات الثلاثة محل الدراسة، مما ينخر في أرباحها ويعيق قدرتها على إعادة استثمار أرباحها في عملياتها أو استغلال فرص النمو. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تضع الجداول الزمنية الصارمة للسداد التي تفرضها الجهات الدائنة ضغطاً على التدفقات النقدية لها، مما يجعل من الصعب عليها تلبية التزاماتها المالية والحفاظ على عملياتها اليومية. بالإضافة إلى ما سبق، وفي ذات السياق تظهر لدينا التحديات الآتية:

— القيود البيروقراطية: يواجه أصحاب المشاريع الصغيرة جداً خاصة على مساوى ولايات الوطن عامة والولايات محل الدراسة خاصة العديد من التحديات البيروقراطية المتعلقة بالإجراءات المالية والمصرفية، مما يؤدي إلى تأخيرات في معالجة طلبات التمويل وتقليل فرص الحصول على الدعم المالي الضروري؛

— نقص الخبرة الإدارية: قد يفتقر بعض أصحاب هذه المؤسسات إلى الخبرة الإدارية الكافية لإدارة العمليات المالية بكفاءة وفعالية، مما يؤثر على استقرار المؤسسات وقدرتها على تحقيق الأرباح المستدامة، ومن ثمة قدرتها على توفير التمويل الذاتي بها، ويصعب من جهة أخرى قدرتها التفاوضية مع المؤسسات التمويلية؛

— ضعف البنية التحتية المالية: يفتقر القطاع المصرفي والمؤسسات المالية في هذه الولايات إلى البنية التحتية الكافية لتقديم الخدمات المالية الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل من الصعب عليها الحصول على المزيج التمويلي اللازم لتنمية أعمالها؛

— الضغوط الاقتصادية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضغوطاً اقتصادية تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج نظراً لاضطرارها لتحمل معدلات التضخم السائدة في الجزائر، والتحديات التسويقية، والتنافس مع المؤسسات الكبيرة وكذا السلع الأجنبية ذات الأسعار المنخفضة، مما يؤثر سلباً على قدرتها على تحقيق الأهداف المالية والمحلية المرجوة منها.

لتجاوز هذه التحديات، يجب على الجهات المسؤولة والمؤسسات المالية والقطاع الخاص العمل معاً على وضع استراتيجيات وحلول مبتكرة تهدف إلى تيسير وتعزيز حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم والكافي، بما يساهم في دعمها وتعزيز دورها في التنمية المحلية وتعزيز الاقتصاد المحلي.

3.1.4.4. عدم القدرة على الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المحلية

يعتبر الانخراط في القطاعات الفلاحية والصناعية والسياحية ذو أهمية بالغة في تحقيق التنمية المحلية في ولايات قالمة وأم البواقي وعنابة. فالقطاع الفلاحي يشكل مصدراً أساسياً للعيش للكثير من السكان ويسهم في توفير الغذاء والعمل، بالإضافة إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية المحلية بشكل مستدام. أما القطاع الصناعي، فيوفر فرص عمل ويسهم في تنويع الاقتصاد وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية. أما القطاع السياحي، فيعزز النشاط الاقتصادي ويسهم في جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل في القطاعات الخدمية المرتبطة به. ورغم ما سبق نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولايات قالمة وأم البواقي وعنابة تعاني من تحديات عديدة تحول دون قدرتها على استغلال الإمكانيات الفلاحية، الصناعية والسياحية المتاحة. يعود ذلك جزئياً إلى عوامل متعددة نذكر منها:

— **قلة الموارد المالية والتقنية:** تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الموارد المالية والتقنية الضرورية للاستثمار في القطاعات الفلاحية والصناعية والسياحية رغم ما تمتاز به كل من ولاية قالمة، أم البواقي وعنابة من إمكانيات كبيرة في هاته المجالات لا تزال غير مستغلة بعد، فنجد في هذا الصدد التكاليف العالية للتشغيل والصيانة في هذه القطاعات تجعلها غير مجدية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يدفعها إلى الاستثمار في القطاع التجاري الذي يتطلب موارد أقل؛

— **البنية التحتية الضعيفة:** تعاني الولايات محل الدراسة من نقص في البنية التحتية اللازمة لدعم القطاعات الفلاحية والصناعية والسياحية، مما يجعل من الصعب بناء وتشغيل المؤسسات في هذه القطاعات بشكل فعال نظراً لارتفاع تكاليف الاستغلال بها مما يحد من قدرتها التنافسية مقارنة مع المنتجات الأجنبية خاصة تلك المستوردة من الصين ذات الأسعار المنخفضة في العديد من الصناعات ذات الأهمية كصناعة النسيج والملابس الجاهزة، والجلد والأحذية.... الخ؛

— **قلة الخبرة والمهارات:** يفتقر أصحاب المشاريع في هذه الولايات إلى الخبرة والمهارات اللازمة لإدارة الأنشطة الفلاحية والصناعية والسياحية بفعالية. ومرد ذلك هو نقص التدريب والتعليم المناسب في هذه المجالات، مما يجعلهم يفضلون الاستثمار في القطاع التجاري الذي يتطلب مهارات أقل.

وعلى العكس من ذلك، سجلنا انحيازاً واضحاً نحو قطاع التجارة والنقل اللذان يحققان ربحاً سريعاً، على حساب استغلال الإمكانيات المحلية الأخرى مما يشكل تحدياً رئيسياً بهته المناطق. علماً أن هذا الأمر يعود إلى عدة عوامل، منها غالباً ما تكون التجارة هي الطريقة الأسهل للبدء في الأعمال التجارية دون الحاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية أو الموارد البشرية المتخصصة. علاوة على ذلك، قد يكون التركيز على التجارة مغرياً لأنه يمكن أن يوفر عوائد مالية سريعة بالمقارنة مع الاستثمار في قطاعات أخرى تتطلب وقتاً أطول لتحقيق العائد المالي.

ومع ذلك، فإن هذا الانحياز يقلل من فرص التنمية المحلية بولايات قالمة، أم البواقي وعنابة، حيث يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على قطاع التجارة إلى تجاهل الفرص الأخرى المتاحة في المنطقة، مثل قطاع الصناعة أو الزراعة أو السياحة. بالتالي، يتطلب تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توجيه الاهتمام والدعم نحو تطوير وتحفيز قطاعات أخرى من الاقتصاد المحلي وتوفير الحوافز والتشجيع للمشاريع التي تسهم في تنمية المجتمع المحلي.

إلى جانب التحديات السابقة تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولايات قالمة، أم البواقي، وعنابة من عدة تحديات عامة إدارية وتنظيمية. تتمثل في صعوبة الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة لتشغيل أعمالها بشكل قانوني ومنظم، إلى جانب نقص المهارات والتدريب الملائمين للعمال. كما تواجه تحديات في مجال التحول الرقمي والتكنولوجي، مما يتطلب استثمارات كبيرة لتحديث التقنيات والبنية التحتية بها.

هذه التحديات الإدارية والتنظيمية والمهارية والتكنولوجية تشكل عقبة أمام نمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقلل من قدرتها على المنافسة في السوق المحلي والدولي. من ثم، يتبين أن هذه التحديات تتطلب استراتيجيات متكاملة لتعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية، وتوفير التدريب المناسب للعمال، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار. لذا، ينبغي أن تكون السياسات الحكومية والبرامج التنموية موجهة نحو دعم وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة هذه التحديات، وتوفير البيئة المناسبة لتطويرها وتحسين أدائها، وبالتالي المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المحلية في مناطق الدراسة.

2.4.4. آليات دعم بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة

من خلال ما سبق، نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد المحلي بولايات قالمة، أم البواقي وعنابة، حيث تسهم في خلق فرص العمل وتعزيز التنافسية وتنويع مصادر الدخل. ومع ذلك، نجدها تواجه تحديات متعددة تعيق قدرتها على النمو والتطور الأمر الذي يؤثر سلباً على قدرتها في الرفع من مستويات التنمية المحلية. في هذا السياق، يأتي دور تحسين بيئة العمل وتوفير الدعم والتشجيع المناسب لهذه المؤسسات كمحور أساسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، لذا يُعد دعم بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولايات قالمة وأم البواقي وعنابة أمراً حيوياً لتعزيز دورها التنموي المحلي في هذه الولايات.

1.2.4.4. آليات دعم الجانب العقاري بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة

كما سبق الإشارة إليه ضمن عنصر التحديات، نجد أن مشكل العقار كان ولا يزال يشكل تحديا كبيرا للسلطات والجهات القائمة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لتأثيره المباشر على تمركزها من جهة وقدرتها على البقاء والاستمرارية من جهة أخرى. في هذا السياق قامت السلطات المحلية بالولايات الثلاثة محل الدراسة بالعديد من المبادرات لتوفير العقار الصناعي، في محاولة منها لدعم المستثمرين وتوفير الوعاء العقاري المناسب لهم من خلال تخصيص مناطق صناعية ومناطق النشاط* من أجل تسهيل عملية الاستثمار وتذليل بعض الصعوبات خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بها.

أولا. وضعية المناطق الصناعية بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة

يقدم الشكل الموالي نظرة عن عدد وتمركز المناطق الصناعية على مستوى الولايات الثلاثة قالمة وأم البواقي وعنابة:

* أنظر الملحق رقم (06): وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية قالمة وأم البواقي وعنابة إلى غاية 2022

الشكل رقم 28.4: المناطق الصناعية بولاية قلمة وأم البواقي وعنابة إلى غاية سنة 2022

المناطق الصناعية لولاية قلمة

- . منطقة ذراع الأحرش: تم إنشاؤها في 26 ديسمبر 1990 ببلدية بخير.
- . منطقة حجر مركب: أنشئت في 03 نوفمبر 2013 بعين رقادة.

المناطق الصناعية لولاية أم البواقي

- . المنطقة الصناعية عين البيضاء: تم انشاؤها سنة 1976 ببلدية عين البيضاء.
- . المنطقة الصناعية عين مليلة: تم إنشاؤها سنة 1975 ببلدية عين مليلة.

المناطق الصناعية بولاية عنابة

- . منطقة جسر بوشني: المتواجدة على مستوى بلدية الحجار.
- . منطقة مبعوجة: التي تم إنشاؤها ببلدية سيدي عمار.
- . منطقة برحال: المتواجدة على مستوى بلدية برحال.
- . منطقة M.I. N البوني: المتواجدة ببلدية البوني.
- . منطقة عين الباردة: التي تم إنشاؤها في 22 فيفري 2011.
- . منطقة برحال توسعة: أنشئت في 14 مارس 2016 ببلدية برحال.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية قلمة 2022.
- وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.
- وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

من الشكل أعلاه نلاحظ امتلاك الولايات الثلاثة لمناطق صناعية مما يسهم بصفة مباشرة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نسجل كذلك امتلاك كل من ولايتي قلمة وأم البواقي لمنطقتين صناعيتين فقط بالمقارنة مع ولاية عنابة التي تمتلك 6 مناطق صناعية. غير أن وجود هذه المناطق لا يعني بالضرورة أنها توفر بيئة مثالية للنمو والتطور، وذلك ما لم تكن مهيئة بالشكل المناسب الذي يسمح لها بتوفير بنية تحتية متكاملة تشمل الطرقات، الكهرباء، المياه... الخ، مما يعمل على تقليل التكاليف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يلي عرض لمدى تهيئة المناطق الصناعية السابقة:

الجدول رقم 75.4: نسبة تهيئة المناطق الصناعية بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة لغاية سنة 2022

الولاية	المنطقة	نسبة التهيئة (%)			
		الطرق	المياه	التطهير	الكهرباء
قالمة	ذراع الأحرش (بلخير)	100	00	100	100
	حجر مركب (عين رقادة)	00	00	00	00
أم البواقي	المنطقة الصناعية عين البيضاء (عين البيضاء)	-	-	-	-
	المنطقة الصناعية عين مليلة (عين مليلة)	-	-	-	-
عنابة	جسر بوشي (الحجار)	100	100	100	100
	مبعوجة (سيدي عمار)	100	100	100	100
	M.I.N البوني (البوني)	100	100	100	100
	برحال (برحال)	100	100	100	100
	عين الباردة (عين الباردة)	50	-	40	40
	برحال توسعة (برحال)	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مديرية الصناعة لولاية قالمة 2022.
- وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.
- وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

إن تحليل بيانات الجدول أعلاه تمكننا من الوقوف على النقاط التالية:

- بالنسبة لولاية قالمة: منطقة ذراع الأحرش مهيئة بنسبة 100% فيما يتعلق بالطرق، المياه، التطهير، الكهرباء والإنارة العمومية على عكس حجر مركب بعين رقادة فهي غير مهيئة تمام وبالتالي عدم قابلية ممارسة النشاط بها رغم أنه تم استحداثها سنة 2013 وبالتالي وبعد مرور 9 سنوات كاملة تظل خارج الخدمة ولا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة الاستفادة منها.
- بالنسبة لولاية أم البواقي: لا يمكننا تحليل مدى فعالية المناطق الصناعية بولاية أم البواقي اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بها نظرا لغياب كلي للمعلومات حول نسبة تهيئة هذه المناطق لدى القسم المسؤول عنها بمديرية الصناعة لأم البواقي.

– بالنسبة لولاية عنابة: نلاحظ أن المناطق الصناعية المهيئة بنسبة 100% من حيث توفر المياه، التطهير، الطرقات والكهرباء هي المناطق المستغلة في انتظار استكمال تهيئة كل منطقتي عين الباردة وبرحال توسعة للدفع بالتنمية الصناعية على مستوى الولاية ومن ثم تفعيل أكبر لدور القطاع الصناعي في دعم مستويات التنمية المحلية بها.

وبناء على نسب التهيئة السابقة يتضح لنا مدى استغلال المناطق الصناعية بالولايات الثلاثة كما هو موضح وفق النقاط التالية:

أ - استغلال المناطق الصناعية بولاية قلمة: للوقوف على مدى استغلال المنطقتين الصناعيتين بولاية قلمة نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم 76.4: مدى استغلال المناطق الصناعية بولاية قلمة حتى سنة 2022

الخصائص المناطق	المساحة (هكتار)	عدد القطع الإجمالية	عدد القطع الممنوحة	القطع النشطة	قطع قيد الإنجاز	قطع شاغرة غير مستغلة
ذراع الأحرش (بلخير)	45	70	70	19	43	08
حجر مركب (عين رقادة)	140	118	00	00	00	118

المصدر: وثائق مديرية الصناعة لولاية قلمة 2022.

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه رغم توزيع جميع القطع بالمنطقة الصناعية ذراع الأحرش غير أن القطع التي يمارس بها النشاط فعليا لم تتجاوز ما نسبته 27.14 % من إجمالي القطع المنشأة، 61.43 % قيد الإنجاز رغم أن المنطقة تم إنجازها وتوزيع القطع كاملة منذ سنة 1990، كذلك نجد نسبة القطع غير المستغلة تقدر بـ 11.43 % وتعد نسبة مرتفعة تستدعي ضرورة المراجعة والمتابعة من قبل السلطات المحلية المسؤولة. أما فيما يتعلق بالمنطقة الصناعية الثانية بعين رقادة والتي تتوفر على مساحة أكبر ومهمة تقدر بـ 140 هكتار فإننا نلاحظ أن نسبة النشاط بها تقدر بصفر بالمئة نظرا لمعطيات الجدول السابق الذي يوضح أن نسبة التهيئة بها منعدمة من حيث الإنارة والكهرباء والماء والغاز وذلك رغم إنشاءها منذ سنة 2013 وهو ما يستدعي ضرورة الوقوف الفعلي من قبل السلطات المحلية لتفعيل وتحريك نشاط هذه المنطقة والذي سيصاحبه فوائد جمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قلمة.

ب - استغلال المناطق الصناعية بولاية أم البواقي: للوقوف على مدى استغلال المنطقتين الصناعيتين بولاية أم البواقي نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 77.4: مدى استغلال المناطق الصناعية بولاية أم البواقي حتى سنة 2022

المنطقة	الخصائص	المساحة (هكتار)	عدد القطع الإجمالية	عدد القطع الممنوحة	قطع قيد الإنجاز	قطع شاغرة غير مستغلة
المنطقة الصناعية عين البيضاء (عين البيضاء)		121.04	151	144	41	07
المنطقة الصناعية عين مليلة (عين مليلة)		171.44	143	143	08	00

المصدر: وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.

إن أول ما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه هو المساحة المعتبرة للمنطقتين الصناعيتين بولاية أم البواقي وكذا توزيع كل القطع بالنسبة لمنطقة عين مليلة وما يفوق 95 % من إجمالي القطع بمنطقة عين البيضاء، غير أننا نسجل بالمقابل 41 قطعة قيد الإنجاز و 07 قطع شاغرة على مستوى هذه الأخيرة مما يمكن اعتباره تقصيرا من قبل السلطات المعنية كون المنطقة تم إنشاؤها سنة 1976، وهو ما يتطلب ضرورة المتابعة والمراقبة بصفة مستمرة للوقوف على الاستغلال الفعلي للقطع الممنوحة.

ج - استغلال المناطق الصناعية بولاية عنابة: للوقوف على مدى استغلال المناطق الصناعية بولاية عنابة نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم 78.4: مدى استغلال المناطق الصناعية بولاية عنابة إلى غاية 2022

التسمية	المساحة (هكتار)	عدد القطع	مساحة القطع (هك)	عدد القطع الممنوحة	المساحة الممنوحة (هك)	عدد القطع الشاغرة	المساحة الشاغرة (هك)	وضعية التهيئة	عدد المشاريع	عدد العمال
جسر بوشي	117,4	63	101,6	63	4101,6	00	00	مهيئة	61	3363
مبعوجة	62,59	57	55,8	57	55,8	00	00	مهيئة	50	1707
برحال	121,8	86	116,8	85	116,29	01	0,52	مهيئة	63	3746
البوني MIN	50,68	62	40,05	62	40,05	00	00	مهيئة	50	1179
عين الباردة	101	140	79,1	109	63,69	31	15,42	جارية	83	متوقع 4018
برحال توسعة	367	23	356,6	17	205,42	06	151,2	غير مهيئة	10	متوقع 2627
المجموع	820,5	431	750	393	582,89	38	167,14	/	317	حقيقي 9995
										16640

المصدر: وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

وعليه من خلال الجدول أعلاه نجد أن ولاية عنابة تتوفر على 6 مناطق صناعية بمساحة إجمالية تقدر بـ 820.5 هكتار ، منها 4 مناطق مهيئة ويتعلق الأمر بالمنطقة الصناعية جسر بوشي، مبعوجة، برحال، البوني أما منطقة عين الباردة في طور التهيئة ومستغلة بنسبة 50 % فقط، بينما تظل منطقة

بحال توسعة غير مهيأة فهي مستغلة بنسبة 10 % فقط في انتظار تهيئتها واستغلالها، للدفع بالتنمية الصناعية على مستوى الولاية وفتح المجال أمام توفير أكبر لمناصب الشغل، ومن ثم تفعيل أكبر لدور القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم مستويات التنمية المحلية بولاية عنابة.

لذا فلتوفر المناطق الصناعية المهيئة دوراً حاسماً في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير بيئة مناسبة لتطوير الصناعات والخدمات المحلية. وذلك من خلال توفير البنية التحتية اللازمة والتسهيلات المالية والتنظيمية التي تساعد على تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف. وبفضل هذه البيئة المواتية، تجذب المناطق الصناعية استثمارات جديدة وتعزز تنافسيتها في السوق المحلي والدولي.

ثانياً. وضعية مناطق النشاط بولايات قالمة، أم البواقي وعنابة

إن توفّر مناطق النشاط إلى جانب المناطق الصناعية يشكل دعماً إضافياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل نشاطها ومن ثم مساهمتها في دعم التنمية المحلية على مستوى الولايات محل الدراسة وفيما يلي تفصيل لمدى توفر هذه المناطق بها:

أ - مدى استغلال مناطق النشاط بولاية قالمة: للوقوف على مدى استغلال مناطق النشاط بولاية قالمة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 79.4: وضعية مناطق النشاط بولاية قالمة إلى غاية 2022

المنطقة	البلدية	تاريخ الإنشاء	المساحة (هكتار)	إجمالي القطع	القطع الممنوحة	القطع النشطة	قطع قيد الإنجاز	قطع غير مستغلة
النشماية	النشماية	1999/07/05	8.82	15	15	01	08	06
واد الزناتي	واد الزناتي	1993/05/18	3.38	18	18	06	07	05
واد الزناتي الحرفية			1.9	29	27	08	17	02
قلعة بوصبع	قلعة بوصبع	2000/04/30	4.13	08	08	04	02	02
عين بن بيضاء	عين بن بيضاء	1984/10/10	24.12	52	52	06	14	32
بلخير	بلخير	1995/07/09	8.24	36	36	06	24	06
تاملوكة	تاملوكة	1990/08/18	8.24	58	58	11	23	24
الفجوج	الفجوج	2004/04/01	3.71	06	06	06	00	00
باجي مختار	مجاز الصفاء	2015/01/09	20.81	15	15	00	04	11
مقسيمة			31.6	26	00	00	00	26
المجموع								
			114.95	263	235	48	99	114

المصدر: وثائق مديرية الصناعة لولاية قالمة 2022.

إن قراءة بيانات الجدول السابق تبين لنا أن مناطق النشاط بولاية قالمة تتوزع على 08 بلديات فقط من أصل 34 بلدية، وهو ما ساهم بصورة مباشرة في قلة تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العديد من البلديات بالولاية. كما ن سجل أيضا توفر 263 قطعة تم منح ما يفوق 89 % منها وهو أمر كان يمكن اعتباره إيجابيا لو تمت عملية الاستغلال الفعلي لها، غير أن بيانات الجدول أعلاه تؤكد نشاط 48 قطعة فقط أي ما نسبته 20.42 % من إجمالي القطع الممنوحة و 114 غير مستغلة أي ما نسبته 48.51 % من مجموع القطع الممنوحة الأمر الذي يتطلب من السلطات المحلية المسؤولة مراجعة الوضع الحالي والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لاستغلال مناطق النشاط الممنوحة.

ب - مدى استغلال مناطق النشاط بولاية أم البواقي: للوقوف على مدى استغلال مناطق النشاط بولاية أم البواقي نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 80.4: وضعية مناطق النشاط بولاية أم البواقي إلى غاية 2022

المنطقة	البلدية	تاريخ الإنشاء	المساحة (هكتار)	إجمالي القطع	القطع الممنوحة	القطع النشطة	قطع قيد الإنجاز	قطع غير مستغلة
م.ن.ت قصر الصبيحي	قصر الصبيحي	1988	40.65	33	33	/	01	/
م.ن.ت الضلعة	الضلعة	1993	95.90	54	51	/	04	03
م.ن.ت عين فكرون	عين فكرون	1992	124.50	84	84	/	/	/
م.ن.ت عين مليلة	عين مليلة	1989	234.50	316	316	/	/	/
م.ن.ت أولاد قاسم	أولاد قاسم	1988	76.46	55	55	/	/	/
م.ن.ت أولاد قاسم توسيع		2008	201.57	83	79	/	54	04
م.ن.ت أولاد حملة	أولاد حملة	1988	98.88	73	71	/	49	02
م.ن.ت بئر الشهداء	بئر الشهداء	1985	86.45	64	64	/	/	/
م.ن.ت فكيرينة	فكيرينة	1980	61.90	50	50	/	/	/
م.ن.ت بئر رقعة		1984	00.32	24	24	/	/	/
م.ن.ت مسكيانة القطعة أ	مسكيانة	1983	27.73	20	20	/	/	/
م.ن.ت مسكيانة القطعة ب		1983	14.28	7	7	/	/	/
م.ن.ت مسكيانة القطعة ج		1983	14.40	9	9	/	/	/
م.ن.ت سوق نعمان	سوق نعمان	1991	22.26	88	00	/	/	88
المجموع			1099,80	960	863	/	108	97

المصدر: وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي 2022.

إن تحليل بيانات الجدول السابق تبين تواجد مناطق النشاط على مستوى 10 بلديات فقط من أصل 29 بلدية بأم البواقي، إلا أنها تتربع على مساحة واسعة تقدر بـ 1099.80 هكتار، مما سمح بتوفير 960 قطعة منها 89.89 % قطع ممنوحة. من بين القطع الممنوحة نجد 12.51 % قيد الإنجاز و 11.24 % غير مستغلة تماما. غير أنه لا يمكننا الحكم على مدى مساهمتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأم البواقي نظرا لغياب المعلومات المتعلقة بعدد القطع النشطة أو المستغلة فعليا من قبل الجهات المختصة على مستوى مديرية الصناعة بولاية أم البواقي، وبرغم هذا تبقى الملاحظات الخاصة بمناطق النشاط في ولاية قالمة تنطبق على مناطق النشاط بولاية أم البواقي خاصة الشاغرة منها فمثلا ببلدية سوق نعمان نجد منطقة النشاط تعمل منذ 1991 وتحتوي على 88 قطعة وكلها قطع شاغرة.

ج - مدى استغلال مناطق النشاط بولاية عنابة: للوقوف على مدى استغلال مناطق النشاط بولاية عنابة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 81.4: وضعية مناطق النشاط بولاية عنابة إلى غاية 2022

المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة (هكتار)	إجمالي القطع	القطع الممنوحة	القطع النشطة	قطع قيد الإنجاز	قطع غير مستغلة
سيدي سالم (البوني)	1990/03/03	11.75	81	81	60	00	21
ذراع الريش (واد العنب)	1990/03/03	09.25	44	42	35	05	02
مجاز الغسول (عين الباردة)	1990/03/03	15	176	173	145	22	06
الحجار (الحجار)	1990/03/03	1.8	27	27	25	00	02
دراحي ارجم (سيدي عمار)	2001/03/27	11.4	01	01	01	00	00
العلمة (العلمة)	2001/12/12	50	01	01	01	00	00
التريعات 1 (التريعات)	2015/10/25	30	19	19	18	01	00
العلاليق (البوني)	2018/01/03	4.28	41	40	34	02	01
سرايدي (سرايدي)	2018/06/12	0.36	04	00	00	00	04
المجموع		133,84	394	384	319	30	36

المصدر: وثائق مديرية الصناعة لولاية عنابة 2022.

على عكس ولايتي قالمة وأم البواقي نجد أن مناطق النشاط حسب الجدول أعلاه تتوزع على 8 بلديات من أصل 12 بلدية لولاية عنابة وهو ما ينعكس إيجابا على التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة بها. ما يفوق 97 من إجمالي القطع تم توزيعها وينشط بها 319 مشروع، ونض 36 قطعة شاغرة و 30 أخرى قيد الإنجاز.

وعليه، بناء على المعطيات السابقة وتحليلها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوفير مناطق صناعية ومناطق نشاط على مستوى الولايات الثلاثة محل الدراسة، نرى أن استمرارية الجهود أمر لا مفر منه، مع ضرورة العمل على تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط بتطوير البنية التحتية في هذه المناطق، بما في ذلك الطرق والشبكات اللوجستية، وتوفير الاتصالات، والطاقة، والمياه، وغيرها من الخدمات الأساسية التي تحتاجها المؤسسات لتشغيل أعمالها بكفاءة، والعمل على تنظيم الأسواق والفعاليات التجارية المحلية والدولية في هذه المناطق، مما يسهم في زيادة الوعي بالمنتجات المحلية وتعزيز فرص التسويق والتصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها توفر بيئة مناسبة لتبادل الخبرات والتعاون بين الشركات المتماثلة بفضل وجود العديد من المؤسسات في نفس المنطقة، وتتيح الفرصة للتوسع في السوق المحلي وتحقيق الاقتصادات من حيث تكاليف النقل والتوزيع، مما يسهم في تعزيز نمو الأعمال وتنشيط الاقتصاد المحلي.

2.2.4.4. آليات تنظيم وتحفيز الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قلمة وأم البواقي وعنابة

عملت الجزائر بمختلف هيئاتها وسلطاتها جاهدة لدعم المحيط الاستثماري كخطوة إيجابية نحو تعزيز الاستثمار بصفة عامة والاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، حيث يمكن للبيئة الاستثمارية المناسبة أن تسهم بشكل كبير في دفع عجلة الاقتصاد المحلي ومن ثم الوطني. وكما سبق الإشارة إليه في الفصل الثالث، تم إنشاء العديد من الهيئات في هذا المجال، تأتي في مقدمتها وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) التي مارست نشاطها خلال الفترة (1993 . 2001) ثم عوضتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 03-01 في 20 أوت 2001، والتي كان لها دور أساسي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال شبابيكها اللامركزية على مستوى جميع الولايات الجزائرية.

وانطلاقا مما سبق استطاعت وكالة ANDI أن تقوم بدورها في دعم الاستثمار بالولايات قلمة وأم البواقي وعنابة من خلال شبابيكها اللامركزية، وفيما يلي عرض لحصيلة الوكالة* في كل ولاية:

* أنظر الملحق رقم (07): حوصلة نشاطات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية قلمة وعنابة للفترة (01- 01- 2012 إلى 03-30-

الجدول رقم 82.4: حصيلة نشاطات وكالة ANDI في ولايات قلمة وأم البواقي وعنابة خلال الفترة (01 . 01 . 2012 إلى 30 . 03 . 2022)

القطاعات	الولايات	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب العمل	النسبة (%)	قيمة المشاريع (مليون دج)	النسبة (%)
الفلاحة	قلمة	21	3.78	363	3.78	2059	2.14
	أم البواقي	38	7.10	692	6.95	8384	5.32
	عنابة	33	2.58	720	2.38	5993	1.71
بناء وأشغال عمومية	قلمة	63	11.35	543	5.65	6694	6.97
	أم البواقي	64	11.96	325	3.27	2025	1.28
	عنابة	182	14.22	2690	8.89	14764	4.23
الصناعة	قلمة	168	30.27	6375	66.30	69880	72.80
	أم البواقي	264	49.34	7209	72.45	129868	82.38
	عنابة	374	29.22	13911	45.95	175346	50.29
الصحة	قلمة	12	2.16	168	1.75	1594	1.66
	أم البواقي	24	4.48	555	5.58	4726	2.99
	عنابة	59	4.61	2803	9.26	23805	6.82
النقل	قلمة	242	43.60	747	7.77	5196	5.41
	أم البواقي	112	20.93	517	5.19	3237	2.05
	عنابة	380	29.68	2487	8.21	16465	4.72
السياحة	قلمة	26	4.68	1086	11.29	8257	8.60
	أم البواقي	14	2.62	547	5.50	8925	5.66
	عنابة	91	7.11	4178	13.80	80393	23.05
الخدمات	قلمة	23	4.14	333	3.46	2301	2.39
	أم البواقي	19	3.55	105	1.05	481	0.30
	عنابة	161	12.58	3484	11.51	31874	9.14
المجموع	قلمة	555	100	9615	100	95982	100
	أم البواقي	535	100	9950	100	157646	100
	عنابة	1280	100	30273	100	348640	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قلمة 2022.
- وثائق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية أم البواقي 2022.
- وثائق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية عنابة 2022.

يمكننا تحليل بيانات الجدول أعلاه ضمن النقاط التالية:

– بالنسبة لولاية قالمة: سجل استفادة 555 مشروع من الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بقيمة مالية تقدر بـ 95982 مليون دج، سمح لها بتوفير 9615 منصب عمل. علما أن المشاريع المستفادة تشكل ما نسبته 8.07 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية قالمة، وما نسبته 58.99 % من إجمالي مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يبين كذلك الجدول أعلاه أن قطاع النقل هو القطاع الأكثر استقطابا لأصحاب المشاريع، إذ سجل ما نسبته 43.60 % من المؤسسات تنشيط ضمنه تتوزع على 29 بلدية لولاية قالمة، و 34.71 % من مشاريع النقل تتركز بعاصمة الولاية ببلدية قالمة، غير أن الملاحظ أن هذه المؤسسات توظف فقط ما نسبته 7.77 % من إجمالي مناصب الشغل الموفرة، على عكس قطاع الصناعة الذي استقطب ما نسبته 30.27 % من إجمالي المشاريع ويوظف في المقابل ما نسبته 66.30 % من مناصب الشغل، علما أن 55.18 % من هذه المناصب توفره المؤسسات التي تنشيط في مجال الصناعات الغذائية والتبغ¹، و تبلغ القيمة المالية الإجمالية للمشاريع الصناعية عامة 69880 مليون دج وتمثل ما نسبته 72.8 % من إجمالي الاستفادة المقدمة من قبل الوكالة. إضافة إلى ما سبق نلاحظ قلة المشاريع التي تدعمها الوكالة المنتمية لقطاعي الفلاحة والسياحة إذ تمثلان ما نسبته 3.78 % و 4.68 % على التوالي الأمر الذي يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهود وتقديم امتيازات إضافية لجذب المستثمرين نحو هذين القطاعين، باعتبار الولاية تتوفر على إمكانيات وموارد هائلة يمكن الاستفادة منها لدعم التنمية المحلية بالولاية.

– بالنسبة لولاية أم البواقي: تم استفادة 535 مشروعاً من الامتيازات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بقيمة مالية تبلغ 157646 مليون دينار جزائري، مما أدى إلى توفير 9950 فرصة عمل. يُلاحظ أن هذه المشاريع المستفادة تشكل نسبة 8.63 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في ولاية أم البواقي، وتُسهم في توفير 66.40 % من إجمالي فرص العمل التي تُقدمها هذه المؤسسات. يعتبر قطاع الصناعة القطاع الأكثر استقطاباً للمشاريع بنسبة 49.34 % تتوزع على 18 بلدية من أصل 29 بلدية، تشكل 28.03 % منها مشاريع تنشيط في مجال الصناعة الغذائية، التبغ والكبريت و 15.53 % منها في الكيمياء، المطاط والبلاستيك². كما تعتبر المشاريع الصناعية الأكثر توفيراً لمناصب العمل بنسبة 72.45 %، وهو ما يفسر استحواذها على 82.38 % من القيمة المالية المقدمة من قبل الوكالة بولاية أم البواقي.

¹ وثائق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة 2022.

² وثائق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية أم البواقي 2022.

– بالنسبة لولاية عنابة: يتضح من معطيات الجدول أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قدمت دعمًا مهمًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية، حيث استفاد 1280 مشروعًا من الامتيازات المالية بقيمة تصل إلى 348640 مليون دينار جزائري، مما أدى إلى إنشاء 30273 فرصة عمل جديدة، الأمر الذي يؤكد استفادة 17.53 % من المؤسسات الصغيرة بولاية عنابة من الامتيازات التي تمنحها الوكالة، و 65.13 % من مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت في إطار المشاريع المدعمة من قبل الوكالة. نلاحظ تنوع هذه المشاريع في القطاعات التي تعمل فيها، إذ يشهد قطاع النقل أكبر نسبة استقطاب للمشاريع تقدر بـ 29.68 % يليه القطاع الصناعي بـ 29.22 % ثم الأشغال العمومية والخدمات بنسبة 14.22 % و 12.58 % على التوالي، غير أننا نسجل عزوف للمستثمرين الذي ينشطون في القطاع الفلاحي والسياحي للاستفادة من امتيازات الوكالة رغم الفرص المتاحة في هذين القطاعين بولاية عنابة نظرًا لما تتوفر عليه من إمكانيات كبيرة سواء تعلق الأمر بالقطاع الفلاحي أو السياحي وهو ما يساهم بصفة مباشرة في دعم التنمية المحلية لو وجهت الجهود نحو الاستثمار بصورة أكبر ضمنهما. ورغم ذلك فإن المعطيات السابقة في الجدول تبين أن القطاع الصناعي هو الأكثر توفيرًا لمناصب العمل بـ 45.95 % من إجمالي المشاريع المستفيدة من امتيازات الوكالة و يليه القطاع السياحي بنسبة 13.80 % من إجمالي مناصب العمل الموفرة، بينما يوفر قطاع النقل ما نسبته 7.77 % فقط من إجمالي مناصب العمل. الأمر الذي يستدعي ضرورة تكاثف المزيد من المجهودات التوعوية لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية لولاية عنابة.

وبعد تعويض الوكالة السابقة بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) – كما سبقت الإشارة إليه – في جويلية 2022 بموجب القانون 22 - 18 تواصلت الجهود لترقية الاستثمار فتم تحديد جملة من المواقع التي توليها الدولة اهتماما خاصا في مجال الاستثمار ضمن المرسوم التنفيذي رقم 22 . 301 المؤرخ في 11 صفر 1444هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 2022 الصادر ضمن العدد 60 للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الموافق لـ 18 سبتمبر 2022، والمناطق الخاصة بولايات قالمة، أم البواقي وعنابة تم تحديدها كما هو موضح فيما يلي¹:

♦ الملحق الأول للمرسوم التنفيذي 22 - 301: قائمة المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب الكبير:

– ولاية أم البواقي: تضم البلديات التالية: عين البيضاء، عين الزيتون، بحير الشرقي، بريش، الضلعة، البلالة، الجازية، الفجوج بوغرة السعودي، فكيرينة، مسكيانة، واد نيني، الرحية والزرق.

¹ "النشرة الرسمية لوزارة الصناعة الإنتاج الصيدلاني لسنة 2022"، عن الموقع: <https://www.industrie.gov.dz/bulletin-officiel/>

♦ الملحق الثاني للمرسوم التنفيذي 22 . 301: قائمة المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة:

- ولاية قالمة: تضم البلديات التالية: جباله خميسي، عين رقادة، برج صباط، الركنية، بوعاتي محمود، حمام النبائل، الدهوارة، عين مخلوف، عين العربي، رأس العقبة، سلاوة عنونة وبن جراح؛
- ولاية أم البواقي: تضم البلديات التالية: عين الديس، أولاد قاسم، العامرية، بئر الشهداء، عين كرشة، هنشير تومغني والحرملية؛
- ولاية عنابة: وتضم البلديات التالية: وادي العنب والعلمة.

♦ الملحق الثالث للمرسوم التنفيذي 22 . 301: قائمة المواقع التي تمتلك إمكانات من الموارد الطبيعية القابلة للثمين:

- ولاية قالمة: وتضم البلديات التالية: عين البيضاء، عين العربي، عين صندل، بن جراح، بني مزلين، بوحشانة، بوحمدان، الدهوارة، الفجوج، حمام دباغ، حمام النبائل، هيليوبوليس، خزارة، مجاز الصفاء، وادي الشحم، الركنية، سلاوة عنونة وتاملوكة؛
- ولاية أم البواقي: وتضم البلديات التالية: عين الديس، أولاد قاسم، العامرية، بئر الشهداء، عين كرشة، هنشير تومغني والحرملية؛
- ولاية عنابة: وتضم البلديات التالية: عنابة، برحال، شطايب، الشرفاء، البوني، العلمة، وادي العنب، سرايدي، سيدي عمار والتريعات.

وعليه فإن تحديد الدولة الجزائرية للمواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة والتي تمتلك موارد طبيعية قابلة للثمين في قانون الاستثمار لعام 2022 يعد خطوة هامة نحو تعزيز التنمية المحلية وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فعندما تركز الدولة على تطوير هذه المواقع، فإنها تخلق بيئة استثمارية مواتية تجذب رؤوس الأموال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:

- تطوير المرافق اللازمة في هذه المواقع، مما يتيح فرصاً جديدة للمستثمرين، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للاستفادة من البنية التحتية المتطورة والخدمات المساندة. على سبيل المثال، تطوير البنية التحتية في مناطق الطاقة المتجددة يمكن أن يشجع على تأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجال الطاقة المتجددة، مما يعزز الاستدامة البيئية ويوفر فرص عمل جديدة بالولايات محل الدراسة كل حسب خصوصياته؛

- تحديد المواقع التي تمتلك موارد طبيعية قابلة للثمين، يعزز فرص الاستثمار في العديد من القطاعات، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل. فعلى سبيل المثال، تطوير الموارد الطبيعية مثل الزراعة والصناعات التحويلية المرتبطة بها في المناطق الريفية يمكن أن يخلق فرص عمل

جديدة ويعزز الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة في تلك المناطق مما يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بها توفر الاحتياجات ومناصب الشغل للمجتمع المحلي.

بهذه الطريقة، يساهم تحديد الدولة للمواقع المستهدفة في دفع عجلة التنمية المحلية، ويعمل على تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الفرص المناسبة والبيئة الاستثمارية الملائمة وهو ما يرفع من قدرة هذه المؤسسات على تأدية الدور المنوط بها اتجاه التنمية المحلية بالولايات محل الدراسة.

إضافة إلى الوكالة السابقة تتوفر ولاية عنابة على مشتلة المؤسسات التي تعبر أحد آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها. الكائن مقرها بمديرية الصناعة والمناجم لولاية عنابة، تسعى لاحتضان المشاريع في مختلف المجالات منذ نشأتها. وللوقوف على مدى مساهمة المشتلة في دعم الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 83.4: حصيلة مشتلة المؤسسات بولاية عنابة خلال الفترة (2011 . 2021)

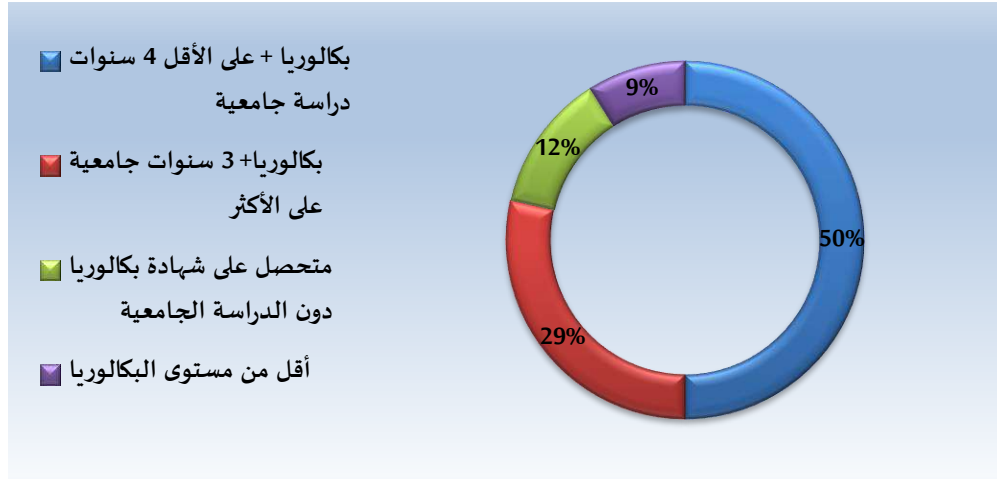
النشاط	الصناعة	الخدمات	البناء والأشغال العمومية	المجموع
عدد المؤسسات المقيمة	06	38	12	56
النسبة (%)	10.71	67.86	21.43	100
مناصب العمل الفعلية	43	135	42	220
النسبة (%)	19.55	61.36	19.09	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مشتلة المؤسسات لولاية عنابة 2022.

الجدول أعلاه يبين عدد المؤسسات المقيمة التي قامت المشتلة بإيوائها طوال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2021 هي 56 مؤسسة لمدة سنة قابلة للتجديد لسنتين وهو رقم يعتبر ضئيل نوعا ما والسبب الرئيسي هو قلة مكاتب الإيواء على مستوى المشتلة والمقدر عددهم بـ 10 مكاتب فقط. إلى جانب احتضان 500 مؤسسة بمعدل 5 مشاريع في الشهر. كما نلاحظ أن ما يفوق 67 % من إجمالي المؤسسات المقيمة تنشط في قطاع الخدمات، ويفسر ذلك بسهولة الدخول في مجال الخدمات كونه لا يتطلب إمكانيات كبيرة، إضافة إلى قصر مدة البقاء في المشتلة وانفصال المؤسسة عنها. وعليه استطاعت المشتلة توفير 220 منصب عمل خلال ذات الفترة، علما أن فئة خريجي الجامعات هي المسيطرة والمستحوذة على المؤسسات المقيمة في المشتلة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 29.4: توزيع المشاريع المقيمة حسب المستوى التعليمي بمشتلة المؤسسات بولاية عنابة خلال الفترة (2011 . 2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق مشتلة المؤسسات لولاية عنابة 2022.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن 51 مؤسسة من أصل 56 مؤسسة يحوز أصحابها على الأقل على شهادة بكالوريا، 28 منهم يفوق تكوينهم الجامعي الأربعة سنوات، 16 مؤسسة على أقل يمتلك أصحابها 3 سنوات أول أقل رصيد جامعي. ويعود ذلك أساسا حسب مسؤول المشتلة لأهمية الأيام التحسيسية التي تقوم بها المشتلة للتعريف بخدمات وتقريبها أكثر للشباب الجامعي لولاية عنابة. عليه من خلال البيانات والمعلومات المقدمة الخاصة بالمشتلة نلاحظ أنه رغم التسهيلات التي توفر لهذا النوع من المؤسسات خاصة ما تعلق منها بمرافقة المشاريع الحاضرة أو المقيمة بها قبل وبعد المشروع من ناحية الاستشارات القانونية، المالية، الاقتصادية... الخ، غير أن عدد مكاتب الإقامة بها تتطلب توفير عدد أكبر لزيادة قدرتها على مرافقة المشاريع الصغيرة والناشئة بولاية عنابة.

3.2.4.4. آليات دعم القدرة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قلمة وأم البواقي وعنابة

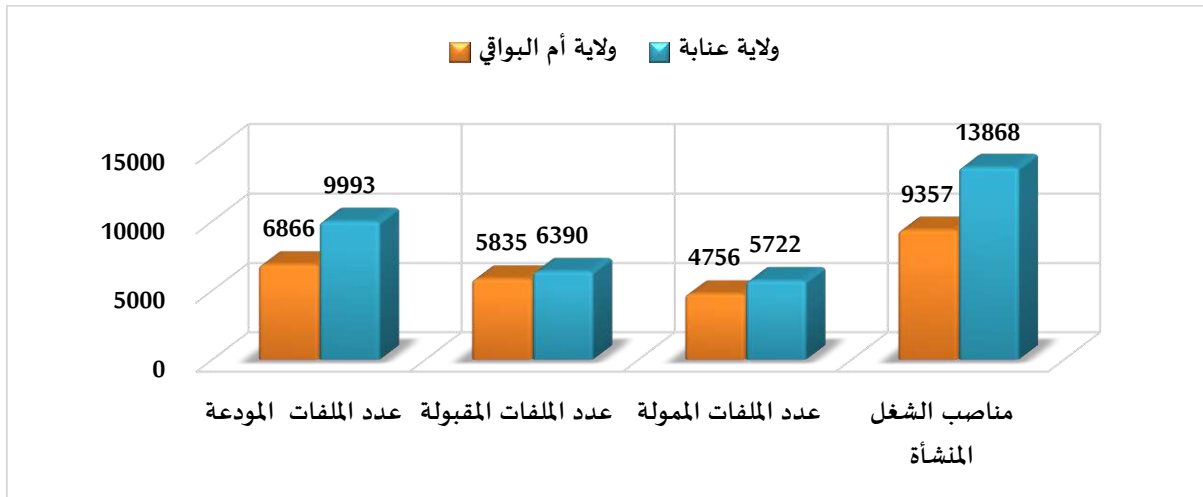
نظرا للصعوبات والتحديات الكبيرة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء توجيهها للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة للحصول على مصادر التمويل الخارجية التي تكفي لسد احتياجاتها المالية لقلة مدخرات أصحابها في كثير من الأحيان، لبرزت العديد من الهيئات والوكالات التي تقدم دعماً مالياً وتلعب دوراً حيوياً في توفير القروض والضمانات والمساعدات المالية الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فهذه الهيئات والوكالات تقدم برامج ومبادرات متنوعة تهدف إلى تعزيز الوصول إلى التمويل وتخفيف العبء المالي عن هذه المؤسسات في جميع ولايات الوطن من خلال فروعها وشبائكمها لتسهيل

وصول واستفادة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها. وفيما يلي عرض لأهم إنجازات هذه الوكالات على مستوى الولايات الثلاثة محل الدراسة:

أولا. دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم المؤسسات المصغرة لولايي أم البواقي وعنابة*

يعد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من بين الآليات التي كان لها دور واضح في دعم المشاريع المصغرة منذ نشأته حتى سنة 2021، فرغم تغير أهدافه التي حددت في البداية بصفته جهاز تمويل واستحداث نشاطات سنة 2006 وتحوله لجهاز دعم إحداث النشاطات وتوسيعها لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر بي 30 و50 سنة إلا أنه حافظ على خاصية تقديم الدعم المالي للمؤسسات المصغرة. في هذا الصدد وبغرض تقييم مدى إسهامه في دعم المؤسسات المصغرة بولايات أم البواقي وعنابة نورد الشكل الآتي:

الشكل رقم 30.4: حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولايي أم البواقي وعنابة خلال الفترة (2015 . 2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية عنابة 2022.
- وثائق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية أم البواقي 2022.

من خلال تحليل بيانات الشكل أعلاه يمكننا استنتاج ما يلي:

- نلاحظ أن عدد الملفات المودعة لأمانة الصندوق بولاية عنابة تفوق تلك المودعة على مستوى ولاية أم البواقي، ويعود ذلك أساسا لكبر حجم الولاية والتعدد السكاني، إلى جانب خصوصية ولاية عنابة التي تعتبر ولاية ساحلية وقطب من أقطاب الصناعة والسياحة في الجزائر؛

* بالنسبة لمدى مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية قلمة في دعم المؤسسات المصغرة فإننا لم نستطع تقييمها نظرا لرفض مدير الصندوق منحنا الموافقة للحصول على البيانات اللازمة بحجة سرية المعلومات وتعليمات الوكالة الأم في هذا الصدد.

– نلاحظ أن الملفات المقبولة بولاية عنابة تمثل ما نسبته 63.94 % من إجمالي الملفات المودعة وهي نسبة متوسطة نوعا ما ويعود ذلك أساسا حسب مدير الصندوق لولاية عنابة يعود أساسا إلى الملفات التي لا تستوف الشروط الأساسية للاستفادة من خدمات الصندوق أو التي تحمل بيانات ووثائق غير مكتملة، بينما تمثل الملفات الممولة ما نسبته 89.55 % من إجمالي الملفات المقبولة، وهنا تجدر الإشارة أن تمويل 5722 ملف يمثل 78.35 % من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة 7303 لسنة 2021 وهذا يؤكد أن أغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة بولاية عنابة وكذلك يمكن اعتبار أن مرافقة الصندوق والامتيازات الممنوحة في نطاق جهازه بالمهمة نظرا للنسبة السابقة، ما نتج عنه توفير 13868 منص للعمل تمثل ما نسبته 30.26 % من إجمالي مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية عنابة؛

– على عكس ولاية عنابة نسجل نسبة مرتفعة للملفات المقبولة على مستوى وكالة أم البواقي أين مثلت ما نسبته 84.98 % من إجمالي الملفات المودعة، وتم تمويل ما نسبته 81.50 % من إجمالي الملفات المقبولة وهو ما يمثل نسبة 77.70 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 6121 لسنة 2021 بولاية أم البواقي، تم من خلالها توفير 9357 منصب عمل بنسبة تقدر بـ 55.55 % من إجمالي مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية أم البواقي.

علما أن قيمة المشاريع التي تم تمويلها بلغت 18828229486 دج و 21967120326,45 دج بكل من أم البواقي وعنابة على الترتيب، هذه القيم ساهمت فيها 5 بنوك عمومية كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 84.4: تمويل البنوك العمومية للمؤسسات المصغرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن

البطالة بولايي أم البواقي وعنابة خلال الفترة (2015 . 2021)

ولاية عنابة		ولاية أم البواقي		البنوك
عدد المشاريع الممولة	قيمة المشاريع الممولة (دج)	عدد المشاريع الممولة	قيمة المشاريع الممولة (دج)	
3929548504,86	955	10909385616	2487	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
4825145064,68	1298	1518468237	465	بنك التنمية المحلية BDL
3406501908,26	935	988268579	303	بنك الجزائر الخارجي BEA
4572041673,75	1196	2931638541	833	البنك الوطني الجزائري BNA
5233883174,90	1338	2480468513	668	القرض الشعبي الجزائري CPA
21967120326,45	5722	18828229486	4756	المجموع

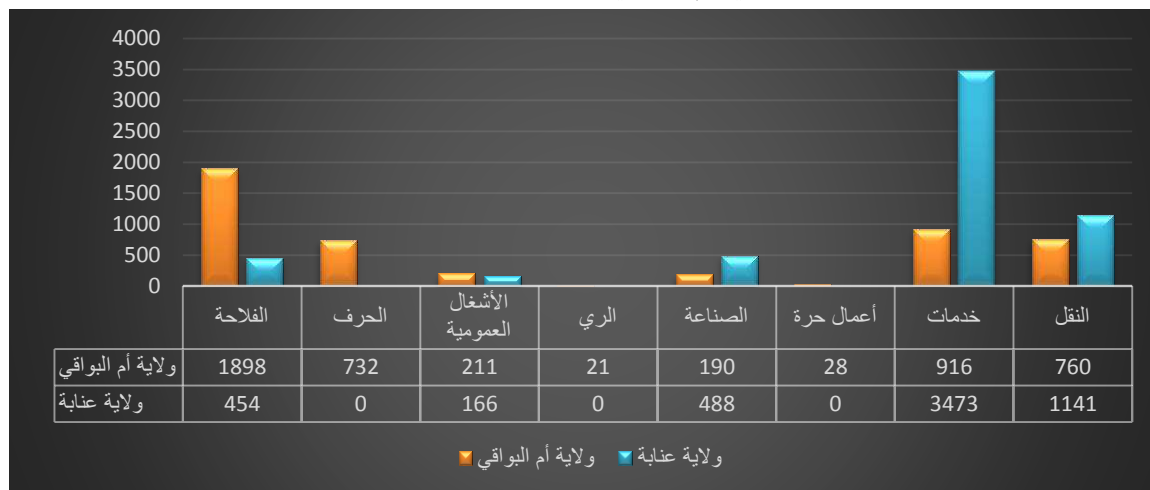
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية عنابة 2022.

- وثائق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية أم البواقي 2022.

نلاحظ من الجدول السابق مساهمة 5 بنوك عمومية في عملية التمويل الثلاثي للصندوق على مستوى الولايتين أم البواقي وعنابة وذلك بنسب متفاوتة يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حصة الأسد بولاية أم البواقي بنسبة 52.29 % من إجمالي المشاريع الممولة، والقرض الشعبي الجزائري بولاية عنابة بنسبة 23.38 % من إجمالي المشاريع الممولة. نسب مساهمة البنوك العمومية تعكس توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط كما هو موضح في الجدول أدناه:

الشكل رقم 31.4: توزيع تعداد المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط بولايي أم البواقي وعنابة للفترة (2015 . 2021)



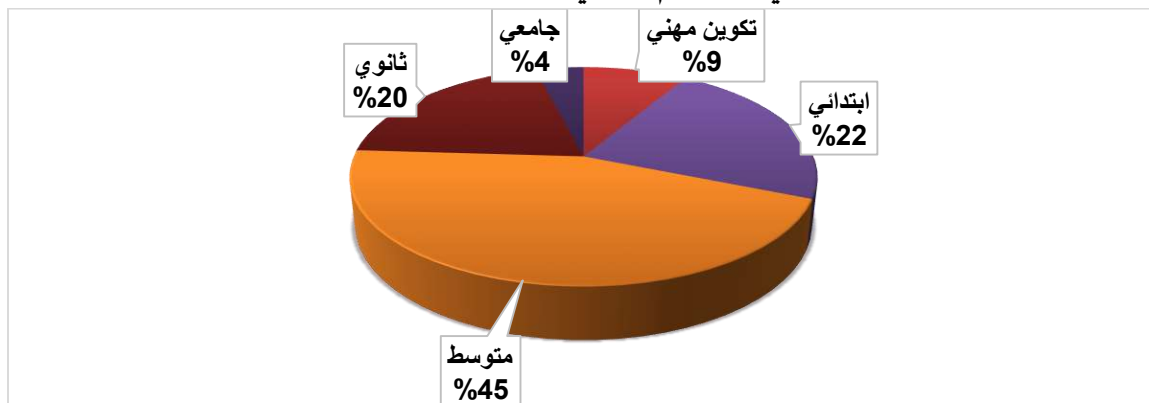
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية عنابة 2022.
- وثائق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية أم البواقي 2022.

يمكن تفسير الشكل السابق وفق ما يلي:

♦ توجه أغلب المستثمرين المستفيدين من تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية أم البواقي كان نحو القطاع الفلاحي بنسبة 39.90 % وهو ما يُسهم بصفة مباشرة في استغلال الموارد الفلاحية المحلية للولاية، يليه قطاع الخدمات، النقل والنشاطات الحرفية ليأتي بعد ذلك قطاع الصناعة بنسبة ضئيلة تقدر بـ 3.99 % رغم الإمكانيات التي تتمتع بها الولاية في هذا الصدد وحسب مدير الصندوق فإن ذلك يفسر بأن أغلبية أصحاب المشاريع الممولة لها مستوى تعليمي متوسط وابتدائي كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 32.4: توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب المستوى العلمي بولاية أم البواقي للفترة (2015 . 2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية أم البواقي 2022.

♦ أما بالنسبة لولاية عنابة، حسب الشكل رقم 31.4. فنجد أن أغلب المشاريع الممولة تنتمي لقطاع الخدمات والنقل بنسبة 60.71 % و 19.94 % على التوالي ويعود ذلك أساسا لتركز أغلبها في البلديات الحضرية للولاية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 85.4: توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب البلديات بولاية عنابة خلال الفترة (2015 . 2021)

البلديات	عدد المشاريع الممولة	البلديات	عدد المشاريع الممولة
البوني	977	سرايدي	74
الحجار	329	سيدي عمار	887
الشرفة	195	شطايي	27
العلمة	169	عنابة	2217
برحال	236	عين الباردة	416
تريعات	32	وادي العنب	143
المجموع			5722

المصدر: وثائق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية عنابة 2022.

الجدول أعلاه يوضح تركيز 71.67 % من إجمالي المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية عنابة على مستوى 3 بلديات فقط من بين 12 بلدية ويتعلق الأمر بكل من بلدية عنابة، البوني وسيدي عمار وتعد بلديات حضرية بامتياز وهو ما دفعها لاستقطاب هذا العدد من المشاريع. وعليه من خلال ما سبق يمكن القول إن الصندوق لعب دورا مهما في دعم المؤسسات الصغيرة على مستوى ولايتي أم ابواقي وعنابة إلى غاية سنة 2021 قبل أن يتم تحويل ملفاته للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

ثانيا. دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قلمة وأم البواقي وعنابة

تعد وكالة NESDA من بين الوكالات التي لعبت دور أساسا في نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية نشأتها تحت مسمى ANSEJ وكانت من بين أكثر الوكالات قصدا من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة ذوي المدخرات الضئيلة. وفي إطار مواكبة دورها للتغيرات الطارئة وكما تمت الإشارة إليه سابقا، تم تغيير اسم ومضمون مهام الوكالة رغبة من السلطات الوصية في توفير المحيط المناسب لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة من الجانب التمويلي، وذلك من خلال الإعانات المالية والامتيازات الجبائية التي توفره الوكالة خلال مرحلة انجاز المشروع أو مرحلة استغلاله من خلال صيغها التمويلية الثلاثة سواء كانت في إطار التمويل الذاتي، التمويل الثنائي أو التمويل الذاتي.

وللوقوف على حصيلة الوكالة في ولايات قلمة، أم البواقي وعنابة* نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 86.4: الحصيلة النهائية لوكالة NESDA بولايات قلمة وأم البواقي وعنابة للفترة (2015 . 2022)

الولاية	عدد الملفات الممولة حسب نوع التمويل			مناصب العمل
	التمويل الذاتي	التمويل الثنائي	التمويل الثلاثي	
قلمة	00	40	4767	10237
المجموع	4807			
أم البواقي	03	17	6127	6742
المجموع	6147			
عنابة	00	21	4510	11208
المجموع	4531			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية قلمة 2022.
- وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية أم البواقي 2022.
- وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية عنابة 2022.

من خلال بيانات الجدول السابق نستطيع أن نلاحظ شبه انعدام لتوجه المستثمرين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من التمويل الذاتي ما عدا 03 مشاريع بولاية أم البواقي نظرا لاعتماد هذه الصيغة على تقديم كامل المبلغ من طرف المستثمر واستفادته فقط من المرافقة والامتيازات

* أنظر الملحق رقم (08): حوصلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية قلمة وأم البواقي وعنابة للفترة (2015 – 2022).

الجبائية، في المقابل نجد أن أغلب المتوجهين للوكالة استفادوا من التمويل الثلاثي وذلك رغبة في الاستفادة من القروض التي تمنحها البنوك التجارية، والجدول الموالي يوضح مساهمة البنوك في هذه العملية:

الجدول رقم 87.4: تمويل البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار وكالة NESDA بولايات قلمة وأم البواقي وعناية خلال الفترة (2015 . 2022)

ولاية قلمة		ولاية أم البواقي		ولاية عناية	
البنك	عدد المؤسسات الممولة	البنك	عدد المؤسسات الممولة	البنك	عدد المؤسسات الممولة
BADR	1172	BADR	2785	BADR	704
BDL	935	BDL	628	BDL	889
BEA	789	BEA	395	BEA	945
BNA	1057	BNA	1337	BNA	984
CPA	814	CPA	982	CPA	988
المجموع	4767	المجموع	6127	المجموع	4510

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات لولاية قلمة 2022.
- وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات لولاية أم البواقي 2022.
- وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات لولاية عناية 2022.

الجدول أعلاه يؤكد مساهمة 6 بنوك عمومية بنسب متفاوتة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال صيغة التمويل الثلاثي التي توفرها الوكالة أين يقدم حامل المشروع مبلغا ماليا يتراوح بين (5 - 15) % من قيمة الاستثمار، وتقدم الوكالة من 15 إلى 25 % من المبلغ، ويتكفل البنك بـ 70 % من مبلغ الاستثمار الكلي.

علما أن المشاريع الممولة تنشط في مجالات متعددة وتسهم بطريقة مباشرة في تلبية حاجيات المجتمع المحلي بالدرجة الأولى كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 88.4: توزيع المشاريع الممولة في إطار NESDA حسب قطاع النشاط بولايات قلمة وأم البواقي وعناية للفترة (2015 . 2022)

النشاط الولاية	الفلاحة	الصناعات التقليدية	البناء والأشغال العمومية	الري	الصناعة	الصيانة	الصيد	المهن الحرة	الخدمات	النقل	المجموع
قلمة	469	267	528	00	543	221	06	190	1085	1498	4807
أم البواقي	2255	296	528	06	697	227	00	183	1117	838	6147
عناية	556	131	733	00	554	152	24	235	1392	754	4531

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية قلمة 2022.
- وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية أم البواقي 2022.
- وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية عناية 2022.

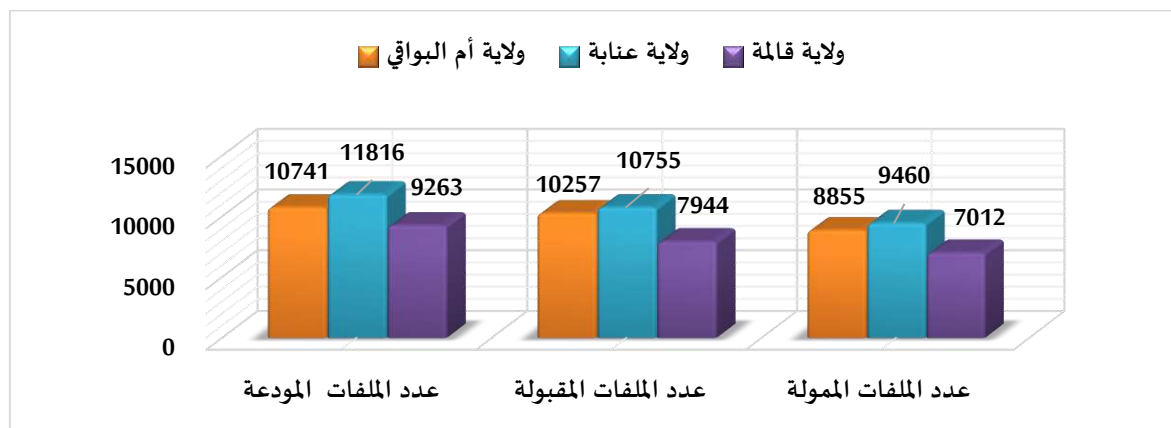
يبين الجدول أعلاه دعم الوكالة لجميع المؤسسات بمختلف نشاطاتها على مستوى الولايات الثلاثة محل الدراسة، كما نسجل أن قطاع النقل يحتل المرتبة الأولى في القطاعات الأكثر استقطابا بالنسبة لقلمة وبولاية أم البواقي يحتل القطاع الفلاحي المرتبة الأولى وهو ما يعكس التوجه العام لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بها، يلي هذا قطاع النقل الذي عرف سيطرة كبيرة في السنوات الأولى لفترة الدراسة 2015 و 2016. أما بالنسبة لولاية عناية فشهدت سيطرة قطاع الخدمات يليه قطاع النقل في المرتبة الثانية حيث ارتفعت نسبة الاستثمار فيه بشكل كبير ضمن وكالة ANSE سابقا، إذ شهدت هذه الفترة سيطرة ملحوظة لمختلف فروع النقل، بما في ذلك نقل البضائع ونقل الأشخاص، بالإضافة إلى مشاريع مركبات التبريد، ويعزى هذا الارتفاع إلى بساطة هذه المشاريع وقلة الجهد المطلوبة لتشغيلها بالإضافة إلى العوائد السريعة التي تحققها. ونتيجة لذلك، رأينا اتجاهاً متزايداً للشباب نحو الاستثمار في مثل هذه المشاريع.

من هنا، تبرز أهمية وجود صيغ تشجيعية تستهدف جذب المستثمرين الشباب نحو المشاريع الإنتاجية ذات القيمة المضافة للاقتصاد المحلي، ويجب على السلطات المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحفيز الاستثمار في هذه المشاريع من خلال توفير برامج دعم مالي، توفير الدورات التدريبية وورش العمل المخصصة للشباب المهتمين بالقطاعات الإنتاجية، مما يساهم في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المحلية ومن ثم العمل على تحقيق التنمية المحلية وتعزيز النمو الاقتصادي في الولايات محل الدراسة.

ثالثا. دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة

من خلال ما تم عرضه في الفصل الثالث، ن سجل أن الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة في جميع الولايات الجزائرية تقوم بتقديم جملة من الخدمات غير المالية إلى جانب تبني صيغتين متباينتين في تمويل المؤسسات الصغيرة جدا. الأولى هي الصيغة المخصصة لشراء المواد الأولية بمبالغ صغيرة نسبيا مقارنة بالصيغة الثانية، المعروفة بالصيغة الثلاثية، التي تعتمد بشكل كبير على تمويل البنك. مع ضرورة توفر الشروط المناسبة والضرورية لتأهيل ملف المقاول في كلا الصيغتين. وفيما يلي عرض لحصيلة الوكالة في الولايات الثالثة * محل الدراسة:

الشكل رقم 33.4: حصيلة الوكالة الوطنية في تسيير القرض المصغر بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة خلال الفترة (2015 . 2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالمة 2022.
- وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية أم البواقي 2022.
- وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية عنابة 2022.

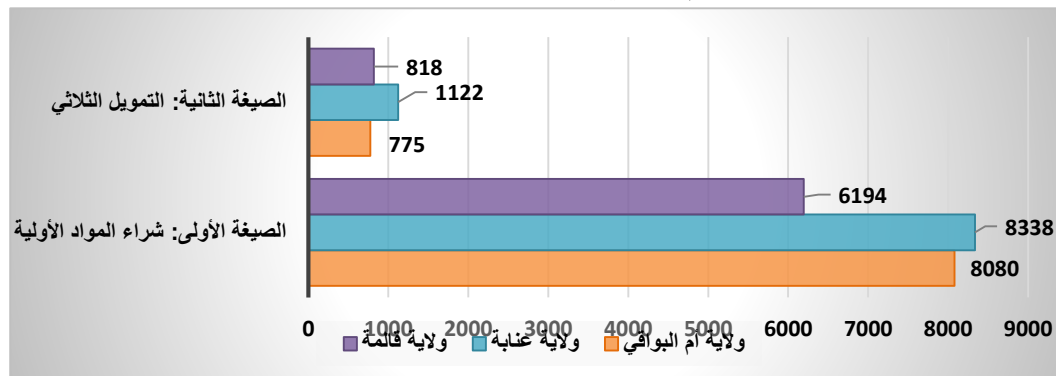
الشكل أعلاه يبين توجه العديد من أصحاب المشاريع المصغرة للاستفادة من الخدمات المالية التي تقدمها الوكالة، أين يتجاوز عدد الملفات الممولة نسبة 86 % من الإجمالي الملفات المؤهلة بالنسبة للولايات الثلاثة محل الدراسة بقيمة مالية معتبرة تتمثل في 431095446,48 دج، 745964595,64 دج و 888525186,02 دج بكل من وكالة قالمة، أم البواقي وعنابة على التوالي وذلك خلال الفترة (2015 . 2021).¹

* أنظر الملحق رقم (09): حوصلة نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالمة وأم البواقي وعنابة للفترة (2015 - 2021).

¹ وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولايات قالمة وأم البواقي وعنابة 2022.

ويمكن عرض توجهات المستثمرين حسب الصيغ التمويلية للوكالة وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم 34.4: توزيع الملفات الممولة حسب الصيغ التمويلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولايات قالة وأم البواقي وعنابة خلال الفترة (2015 . 2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالة 2022.

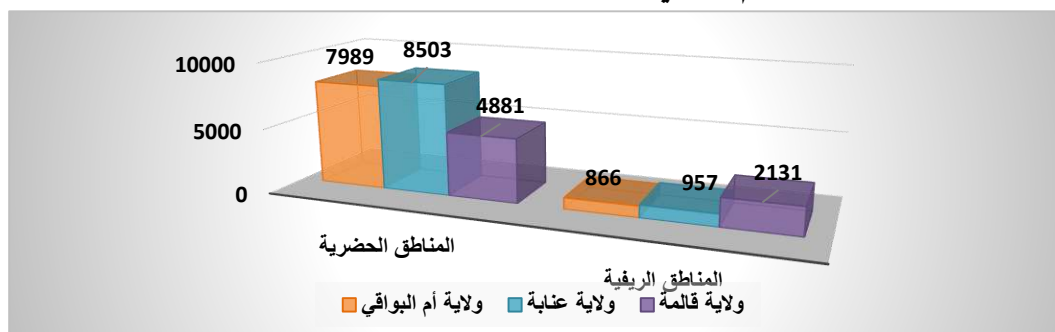
- وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية أم البواقي 2022.

- وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية عنابة 2022.

يؤكد الشكل أعلاه السيطرة الواضحة للصيغة الأولى الخاصة بشراء المواد الأولية على حساب الصيغة الثانية بجميع الولايات محل الدراسة، ويعود ذلك لتخوف المستثمر الصغير من التوجه للبنوك والارتباط بديونها خاصة في بداية نشاط هذا النوع من المؤسسات الذي من خصائصه عدم القدرة على مواصلة المشوار خاصة في السنوات الخمس الأولى.

إلى جانب ذلك نجد أن أغلب لمشاريع المصغرة تنشط في الإقليم الحضري على حساب الإقليم الريفي وفق ما هو موضح أدناه:

الشكل رقم 35.4: توزيع الملفات الممولة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع المنطقة لولايات قالة وأم البواقي وعنابة خلال الفترة (2015 . 2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالة 2022.

- وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية أم البواقي 2022.

- وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية عنابة 2022.

يمكننا من خلال الشكل السابق ملاحظة التركيز الكبير للمشاريع المدعمة من قبل الوكالة في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية في كل الولايات محل الدراسة ويفسر ذلك بتوفر البيئة المناسبة للاستثمار من طرقات، أسواق، وسائل النقل، شبكات المياه والكهرباء... الخ والتي من شأنها تخفيف التكاليف من جهة وتسهيل عملية إيصال المنتجات النهائية للأسواق المراد الاستثمار بها.

أما عن نشاط المؤسسات المستفيدة من الوكالة فهي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 89.4: توزيع الملفات الممولة حسب قطاع النشاط للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولايات قالة وأم البواقي وعنابة خلال الفترة (2015 . 2021)

النشاط الولاية	الفلاحة	الصناعات الصغيرة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعات التقليدية	التجارة	الصيد البحري	المجموع
قالة	413	2770	619	830	2245	135	00	7012
أم البواقي	136	6473	2700	619	696	31	00	8855
عنابة	488	3417	747	646	3806	306	53	9460

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالة 2022.
- وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية أم البواقي 2022.
- وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية عنابة 2022.

يمكننا تحليل معطيات الجدول أعلاه وفق النقاط التالية:

♦ بالنسبة لولاية قالة: نسجل سيطرة واضحة للصناعات الصغيرة بنسبة 39.50 % تليها الصناعات التقليدية بنسبة 32.02 % لتأتي بعد ذلك المؤسسات التي تنشط في مجال الخدمات، الفلاحة، البناء والأشغال العمومية والتجارة على التوالي، وعليه نسجل تركيز أكثر من 71 % من المؤسسات المستفيدة من خدمات الوكالة ضمن قطاعين فقط على حساب باقي القطاعات الأمر الذي ينعكس سلبا على الأسواق المحلية:

♦ بالنسبة لولاية أم البواقي: على خلاف ولاية قالة نسجل أن ما يفوق 73 % من إجمالي المؤسسات الممولة تنشط في مجال الصناعات الصغيرة وهو ما يخدم التنمية المحلية بالولاية من خلال استغلال القدرات والمواد الأول المتوفرة بالجزائر، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 30.49 % وهما القطاعان الأكثر استقطابا للمؤسسات المصغرة بولاية أم البواقي:

♦ بالنسبة لولاية عنابة: نسجل سيطرة قطاعين أساسيين بولاية عنابة هما الصناعات التقليدية والتي تعد عنصرا أساسيا في التعريف بالموروث الجزائري، و الصناعات الصغيرة بنسب 40.23% و 36.12% على التوالي.

من خلال ما تم عرضه نجد أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تلعب دورًا حيويًا في تمويل المشاريع الصغيرة من خلال توفير صيغ متعددة تناسب مع احتياجات المقاولين. وتعكس هذه الصيغ تفاوتًا في المبالغ الممنوحة وآليات التمويل، مما يساعد على تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل.

رابعًا. دور صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعمها بولاية عنابة وقالمة وأم البواقي

إضافة إلى الآليات الثلاثة السابقة يساهم الفرع الجهوي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يضمن تغطية كل من ولايات عنابة، تبسة، سوق أهراس، الطارف، سكيكدة، قسنطينة، ميلة وقالمة. والجدول الموالي يوضح حصيلة الصندوق خلال الفترة (2016 . 2018) * :

الجدول رقم 90.4: توزيع المشاريع في إطار الفرع الجهوي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة خلال الفترة (2016 . 2018)

السنة	2016	2017	2018	المجموع
عدد المشروعات	27	40	55	122
النسبة (%)	11.49	13.16	14.43	13.26
مبلغ الضمان (دج)	614736267	1507158829	3010853297	5132748393
النسبة (%)	9.51	13.63	17.49	14.78

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

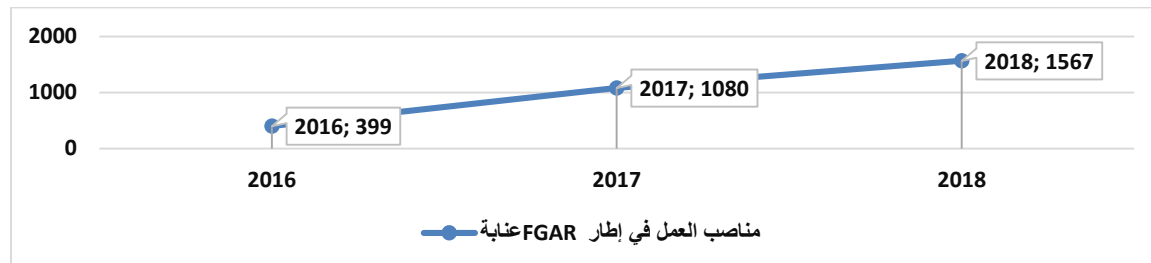
- وثائق الفرع الجهوي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة 2022.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا الزيادة المستمرة لعدد المشاريع ومبالغ الضمان في إطار الفرع الجهوي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة خلال الفترة (2016 . 2018)، غير أنه يمكن ملاحظة محدودية هذه المساهمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

* تمت دراسة الفترة (2016 . 2018) بالنسبة لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفرع الجهوي لولاية عنابة كونها الفترة الوحيدة التي تتوفر بها الإحصائيات على مستوى الصندوق محل الدراسة.

الولايات التي يغطيها الصندوق نظرا لقلّة المشاريع المتحصلة على الضمان مقارنة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها. ورغم هذا نجد أن المشاريع التي تحصلت على الضمانات استطاعت توفير العديد من مناصب الشغل وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 36.4: مناصب الشغل الموفرة من قبل المشاريع المتحصلة على الضمانات من طرف الفرع الجهوي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة خلال الفترة (2016 . 2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق الفرع الجهوي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة 2022.

إن الشكل أعلاه يبين التطور المستمر في منصب الشغل الموفرة والذي انتقل من 399 منصب عمل إلى 1567 منصب خلال الفترة (2016 . 2018)، وعليه فإنه ورغم القلة المسجلة في عدد المشاريع المستفيدة من الضمانات المقدمة من الفرع الجهوي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة، إلا أننا نسجل توفير معتبر لمناصب العمل على مستوى المشاريع المستفيدة. ويهدف معرفة مدى دعمه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قالمة وأم البواقي * وعنابة (الولايات محل الدراسة) نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم 91.4: حصيلة الفرع الجهوي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة الخاصة بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة خلال الفترة (2016 . 2018)

السنة	قالمة	أم البواقي	عنابة
عدد المشروعات	09	04	13
النسبة (%)	7.38	6.56	10.65
مبلغ الضمان (دج)	215540360	119939342	467299191
النسبة (%)	4.20	7.74	9.10
مناصب العمل	119	53	292
النسبة (%)	3.91	3.56	9.59

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- وثائق الفرع الجهوي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة 2022.

* بالنسبة للإحصائيات الخاصة بولاية أم البواقي توفرت لدينا من خلال الفرع الجهوي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة رغم أنها تابعة للفرع التابع لولاية بسكرة الذي يضم ولايات: بسكرة، باتنة، خنشلة، أم البواقي، الجلفة والمسيلية، وعليه فحساب النسب الخاصة بها يكون وفق المجاميع المسجلة على مستوى فرع ولاية بسكرة.

تبين لنا بيانات الجدول السابق المساهمة الضعيفة لصندوق FGAR في دعم النسيج المؤسسي بولايي قالمة وأم البواقي حيث لم تتعد نسبة عدد المشاريع المستفيدة من الضمانات الممنوحة 7.38 % و6.56 % على الترتيب، بينما قاربت ذات النسبة حدود 10 % بولاية عنابة. الأمر الذي ينعكس وبنفس التحليل بالنسبة للمبالغ المضمومة ومناصب العمل الموفرة، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن المشروعات المضمونة استطاعت توفير عدد مقبول من مناصب العمل وبخاصة في لولايي قالمة وعنابة.

وبالرغم من أهمية الخدمات التي يقدمها الصندوق لتذليل الصعوبات التمويلية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة له، نجد أن نسبة استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لمحيط الصندوق جد ضئيلة إذا ما قورنت بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، لذا لابد من العمل على لفت انتباه المدخرين الصغار خاصة ذوي المؤسسات الصغيرة جدا والتي تعاني كثيرا من الناحية المالية، والسعي المستمر للتعريف بخدمات الصندوق وتشجيعهم على الاستفادة من الخدمات المقدمة.

وبناء على الآليات المجسدة لتذليل الصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نلاحظ تواجد العديد من الهيئات التي توفر تسهيلات متنوعة، غير أننا في المقابل نجد أن الكثير من أصحاب المشاريع عانوا ولا زالوا يعانون من صعوبة الحصول على التمويل المناسب حسب احتياجاتهم التمويلية، الأمر الذي يتطلب ضرورة إيجاد الصيغ المناسبة لتخطي هذا التحدي الذي يحول دون زيادة فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المساهمة في ترقية مستويات التنمية المحلية على مستوى الولايات محل الدراسة.

3.4.4. آفاق تطوير الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة

بعد دراسة واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولايات قالمة، أم البواقي، وعنابة والوقوف على أهم التحديات التي تقف ضد مسعاها للمساهمة بفعالية في التنمية المحلية بالولايات محل الدراسة. نرى أنه ومع ذلك، تظل هناك آفاق وفرص كبيرة لهذه المؤسسات لتعزيز دورها التنموي في البيئة المحلية. وذلك وفق ما يلي:

1 . أحد أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قدرتها على تحقيق التكامل الاقتصادي لذا يمكنها ان تستفيد من تعزيز التعاون والشراكات مع القطاع العام والمؤسسات الكبيرة. من خلال إقامة شراكات مع السلطات المحلية والمؤسسات الكبرى، حتى تستطيع الاستفادة من الدعم والموارد المتاحة، بما

في ذلك التمويل والتدريب والمساعدة الفنية. هذه الشراكات يمكن أن تسهم في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والنمو، وبالتالي تعزيز دورها في التنمية المحلية؛

2 . يمكن أن تكون أحد هذه الآفاق هو تعزيز التوجه نحو الابتكار وتبني التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج والتسويق. بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسين جودة منتجاتها وتعزيز كفاءة العمليات، مما يجعلها تنافسية على الصعيدين المحلي والعالمي؛

3 . يمكن لهذه المؤسسات الاستفادة من التوجه نحو الاقتصاد الرقمي وتبني الحلول الرقمية في إدارة الأعمال وتسويق المنتجات. من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية، مما يُمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعزيز فعالية عملياتها الإدارية وتوسيع نطاق عملياتها التسويقية، ما يساعدها على الوصول إلى مزيد من العملاء والأسواق الجديدة خارج ولايات نشاطها؛

4 . تشهد الجزائر تحولاً ملحوظاً في اهتمامها بالمؤسسات الناشئة، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل ولاية، بما يتناسب مع الاحتياجات الفريدة والخصائص المحلية. إذ يمكن تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستغلال الموارد المحلية وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات السوق المحلية والعالمية. من جانبها، تستطيع المؤسسات الناشئة أن تلعب دوراً محورياً في تعزيز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير بيئة داعمة ومشاركة المعرفة والخبرات. يمكن تشجيع التعاون بين هذين النوعين من المؤسسات من خلال برامج التدريب المشترك والشراكات في المشاريع الابتكارية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن اتخاذ إجراءات تشجيعية وتنظيمية من قبل الحكومة والسلطات المحلية لدعم هذه الجهود، من خلال تقديم تسهيلات في التمويل والضرائب، وتوفير مساحات عمل ومرافق للإنتاج، وتبسيط الإجراءات الإدارية لإنشاء الشركات وتشغيل الأعمال.

وفي هذا الصدد يمكن الاعتماد على قراءة التجارب الدولية الناجحة ومحاولة محاكاة الإجراءات المتبعة من قبلها وبلورتها وفق خصائص كل ولاية. ومن بين التجارب اللافتة في هذا الصدد نذكر التجربة الهندية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة البطة "MSME Champions Scheme" الذي يعد أحد أهم البرامج التي اعتمدها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند لترقية الجانب التكنولوجي وتعزيز تنافسية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة. تم تشكيل البرنامج من خلال اللجنة المالية الدائمة مدته 5 سنوات، أي من 2021-22 إلى 2025-26. يعتبر نهج شامل لتوحيد وتنسيق وتحديد التلاقي بين مختلف البرامج الداعمة لهذا النوع من المؤسسات بهدف واحد ونهائي هو اختيار العناقيد والمشاريع وتحديث عملياتها، وتقليل الهدر، وتحسين تنافسياتها التجارية، وتسهيل وصولها وتميزها على الصعيدين الوطني

والعالمي. هناك ثلاثة مكونات تحت برنامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة البطللة الجديد، تفاصيلها كما يلي¹:

① المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستدامة (ZED): شهادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستدامة (ZED) تمثل مبادرة شاملة لزيادة الوعي بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول ممارسات صفر العيوب وصفر التأثير (ZED)، وتحفيزها وتشجيعها على الحصول على شهادة ZED وبالتالي تحفيزها أيضاً لتكون بطللة في مجالها. من خلال مسار الحصول على شهادة ZED، يمكن لهذه المشاريع تقليل الهدر بشكل كبير، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز الوعي البيئي، وتوفير الطاقة، واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مثالي، وتوسيع نطاق أسواقها، وغير ذلك. كما سيتم تحفيز المشاريع لاعتماد أفضل الممارسات في ثقافة العمل وتوحيد المنتجات والعمليات والأنظمة، وذلك من أجل تعزيز تنافسيتها العالمية واستدامتها. يهدف برنامج شهادة ZED إلى تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال التقييم والدعم الإداري والتكنولوجي وغيرها. وعلى الرغم من حداثة البرنامج إلا أن نتائجه كانت جد إيجابية خلال سنة 2022 . 2023 تمثل أهمها فيما يلي:

- تم تسجيل أكثر من 26000 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج الشهادة المستدامة (ZED) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- تم منح 1381 شهادة برونزية، و42 شهادة فضية، و41 شهادة ذهبية حتى الآن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهناك المزيد من المشاريع المسجلة في انتظار المصادقة عليها؛
- قامت 17 ولاية / إقليم اتحادي بتضمين ZED في سياساتها الصناعية الخاصة وتقديم حوافز إضافية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المعتمدة من ZED ؛
- عرض 15 بنكاً حوافز للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المعتمدة من ZED في شكل تخفيضات في رسوم المعالجة ومعدل الفائدة؛
- تم صرف 13.99 مليون روبية هندية للسنة المالية 2022-23.

② المشاريع الصغيرة والمتوسطة الابتكارية: (الحضانة، التصميم، حقوق الملكية الفكرية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الرقمية): هو مفهوم جديد يعتمد على مزيج من الابتكار في التحضير، والتدخل في التصميم، وحماية الملكية الفكرية بنهج واحد لخلق الوعي بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول الابتكار في الهند وتحفيزهم ليصبحوا أبطال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. سيعمل هذا كمركز لأنشطة الابتكار

¹ “Annual Report 2022-23”, ministry of Micro, Small and Medium enterprises, Government of India, New Delhi, India, 2023, P-P 118 – 126.

التي تسهل وتوجه تطوير الأفكار إلى اقتراحات تجارية قابلة للتنفيذ يمكن أن تعود بالفائدة على المجتمع مباشرة ويمكن تسويقها بنجاح. يحتوي البرنامج على أربعة مكونات فرعية تتمثل فيما يلي:

– **الحضانة:** تمت الموافقة على 632 مؤسسة كمعاهد مضيضة معتمدة، قامت بالموافقة على 257 فكرة. وتم إطلاق مسابقة "هاكاثون للأفكار2.0" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الفترة من 2 أكتوبر 2022 إلى 14 نوفمبر 2022 استنادًا إلى 15 موضوعًا مختلفًا. وقد تم استلام 13764 فكرة من جميع أنحاء الهند. تم صرف مبلغ مالي قدره 20.57 مليون روبية هندية لتنفيذ 257 فكرة معتمدة في مسابقة "هاكاثون الأفكار" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2022؛

– **التصميم:** يهدف هذا الجزء، إلى جمع قطاع التصنيع الهندي وخبراء التصميم على منصة مشتركة، بهدف توفير حلول تصميمية فعالة ونصائح خبيرة بتكلفة معقولة لمشاكل التصميم في تطوير المنتجات الجديدة وتحسينها المستمر، وإضافة القيمة في المنتجات الحالية والجديدة. وقد تم توقيع مذكرة تفاهم مع العديد من المعاهد الهندية البارزة في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك المعهد الهندي للعلوم في بنغالور، بالإضافة إلى 6 معاهد تكنولوجية هندية و11 معهد تكنولوجيا وطني، وتمت الموافقة على تنفيذ 22 مشروعًا تصميميًا مهنيًا وطلابيًا، تم من خلالها صرف مبلغ قدره 3.59 مليون روبية هندية إلى مركز تكنولوجيا التدريب الصناعي في بوبانيشور لتنظيم 77 برنامج توعية في 6 ورش عمل على المستوى الوطني بالهند؛

– **حقوق الملكية الفكرية:** يهدف إلى تعزيز ثقافة الملكية الفكرية في الهند، وبناء عليه تم استحداث عدة مراكز للتسهيل في مجال الملكية الفكرية وتم تسجيل العديد من النجاحات في مجالات البراءات وعلامات التجارة والتصميم. وتضمنت هذه الإنجازات: استحداث 88 مركزًا للتسهيل للملكية الفكرية وتقديم تعويضات لـ 108 براءات اختراع و 863 علامة تجارية، بالإضافة إلى 37 تعويضًا للتصميم. ولا تقتصر الجهود على ذلك فقط، بل شملت أيضًا إقامة 67 برنامج توعية، وورش عمل على المستوى الوطني، وخمس جلسات تدريبية رسمية، بينما بلغت الإعانات المالية المصروفة 4.43 مليون روبية هندية؛

– **المشاريع الصغيرة والمتوسطة الرقمية:** يهدف المشروع إلى إدخال التحول الرقمي وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها على اعتماد الأدوات والتطبيقات والتقنيات الرقمية في عمليات إنتاجها وأعمالها التجارية بهدف تحسين تنافسيتها في الأسواق المحلية والعالمية. تمت الموافقة على مشروع المشاريع الرقمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل الوزير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في 12 أكتوبر 2022.

③ المشاريع الصغيرة والمتوسطة التنافسية: هو مبادرة شاملة من وزارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالهند لتعزيز التنافسية في قطاعها، من خلال تبني وتطبيق أدوات وتقنيات الإنقاذ وتحسين الكفاءة. تعتبر هذه الأدوات والتقنيات منهجية فعالة ومجربة لتحسين التنافسية. تمت الموافقة على إرشادات برنامج الإنقاذ من قبل الوزير، وسيتم إطلاق البرنامج في وقت قريب. وقد بلغت النفقات المصروفة حتى 31 ديسمبر 2022 مبلغ 2.25 مليون روبية هندية.

علما أنه سيتم ربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة الرقمية بجميع المكونات الأخرى لبرنامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة البطة.

5 . تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمودًا فقريًا في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل الأغلبية من إجمالي المؤسسات، وتسهم بشكل كبير في إيجاد فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. إلا أنها تواجه تحديات كبيرة في السوق المحلية نتيجة القيود والتحديات الهيكلية والإجرائية، مما يجعل توجيه الانتباه نحو الأسواق الخارجية ضروريًا لتعزيز فرص النمو والازدهار. ومن الجدير بالذكر أن الاعتماد المفرط على صادرات النفط والغاز زاد من هشاشة الاقتصاد الجزائري، وجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية. لذا، يأتي تحويل الانتباه نحو التصدير من خلال تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتحقيق التنوع الاقتصادي وخروج الاقتصاد من دائرة الاعتماد على المحروقات. ولتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدخول إلى مجال التصدير، يجب تبني استراتيجيات شاملة تشمل:

- توفير التمويل المناسب والدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين جودة منتجاتها وتطوير قدراتها التصديرية؛
- تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتزويد أصحاب المشاريع بالمهارات والمعرفة اللازمة للتعامل مع أسواق التصدير؛
- دعم المؤسسات في تطوير استراتيجيات التسويق الدولي والمشاركة في المعارض والفعاليات الدولية للترويج لمنتجاتها؛
- تبسيط الإجراءات اللوجستية وتقليل التكاليف المرتبطة بالتصدير، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الجمركية وتحسين البنية التحتية اللوجستية؛
- الاستفادة من الاتفاقيات التجارية المبرمة مع دول أخرى لتيسير عمليات التصدير وتقليل الرسوم الجمركية والعوائق التجارية الأخرى؛
- الاستثمار في تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم عمليات التصدير، مثل تحسين شبكات النقل والموانئ ومرافق التخزين؛

– تعزيز الابتكار في منتجاتها وعملياتها والالتزام بأعلى معايير الجودة الدولية لتلبية متطلبات الأسواق الدولية؛

– تشكيل شراكات وتعاون مع شركات ومؤسسات دولية للوصول إلى أسواق جديدة وتبادل الخبرات والمعرفة.

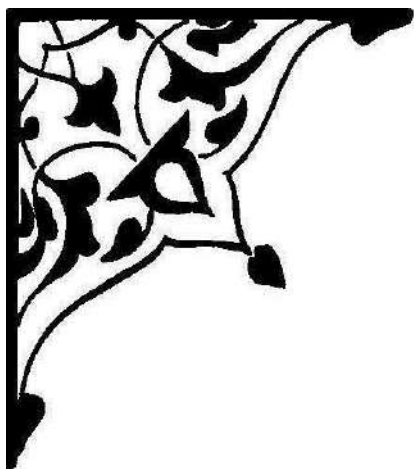
هذه الخطوات يمكن أن تُسهم بشكل كبير في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الدخول إلى سوق التصدير، وبالتالي تعزيز مساهمتها في التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب جهوداً مشتركة من الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص.

في الختام، يمكننا القول أن هناك آفاقاً وفرصاً واسعة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتعزيز دورها التنموي المحلي. من خلال التركيز على التحديث التكنولوجي، وتعزيز التعاون والشراكات، وتطوير الموارد البشرية، واستغلال الفرص الدولية، بهذه الطريقة، يمكن أن تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً فعالاً في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المحلية في الجزائر، مع التركيز على التكامل مع المؤسسات الناشئة لتحقيق أقصى استفادة من إمكانيات السوق والموارد المحلية.

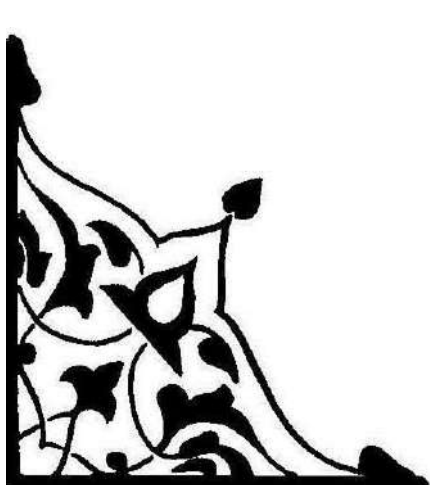
خلاصة الفصل الرابع

بعد تحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولايات قالة، أم البواقي، وعنابة في تعزيز التنمية المحلية، يتضح أن هذه المؤسسات تواجه العديد من التحديات التي تعيق تحقيقها للنمو المطلوب والمساهمة الفعّالة في النهوض بالاقتصاد المحلي. رغم قدرتها على خلق العديد من فرص العمل وتنوع المجالات التي تنشط فيها نسبة للخصائص التي تتميز بها، إلا أن مساهمتها في تعزيز التنمية المحلية ما زالت محدودة نسبياً.

إذ يتطلب التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية تكثيف الجهود وتوفير المزيد من الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك توفير الخدمات المالية والتقنية والاستشارية، وتوفير التدريب والتأهيل لأصحاب المشاريع والعاملين بها. علاوة على ذلك، ينبغي خلق بيئة أكثر تحفيزاً ودعماً لريادة الأعمال وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لذا يجب على السلطات المحلية والجهات ذات الصلة تكثيف الجهود في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية والتي تسهم في خلق فرص عمل وتعزيز التنمية المحلية وفقاً لإمكانيات ومقومات وخصوصيات كل ولاية مع مراعاة تركيبها البشرية. هذه الجهود المتكاملة ستساهم في تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك رئيسي للتنمية المحلية، وعنصر فعال في دعم الاقتصاد الجزائري على المستوى الوطني وحتى الدولي.



الخلاصة



انطلاقاً من إشكالية الدراسة التي شملها التساؤل الرئيسي المطروح حول مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية ودعمها بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة، اتضح لنا أن الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي المحلي تزامن مع مواكبة الاستراتيجيات التنموية التي تبنتها الجزائر للخروج من النهج الاشتراكي الذي تبنته غداة الاستقلال - القائم على الصناعات الثقيلة - والتوجه نحو اقتصاد السوق مع بداية الثمانينيات بغية البحث عن الفعالية الاقتصادية المفقودة في الفترة السابقة. باتباع سياسة تنموية جديدة مست أدوار الجماعات المحلية (البلدية والولاية) وهيكلية الاستثمار من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والإدارية خلال الفترة (1984 - 1989) التي كانت نقطة تحول في المسيرة التنموية بالجزائر داعمة بذلك التوجه القائم على أن التنمية المحلية هي محور التنمية الشاملة، ورغم الصعوبات التي شهدتها هذه الفترة، غير أنه مع نهاية التسعينيات عرفت الجزائر نوعاً من الاستقرار أسهم في تبني مجموعة متتالية ومستمرة من البرامج التنموية بمبالغ مالية ضخمة منذ سنة 2001 إلى وقتنا الحالي. تمت عبرها برمجة عدد من المشاريع الخاصة والوطنية كان هدفها رفع مستويات النمو للجماعات المحلية وخلق محيط يسمح باستقطاب المشاريع الخاصة.

ومن هنا كانت الانطلاقة لدعم الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيزه بصفته خطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية المحلية وتحقيق الأهداف التنموية على المستوى الوطني والتي تجسدت من خلال القانون رقم 01 - 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والذي تم تعديله فيما بعد وفق القانون رقم 17 - 02 المؤرخ في 10 جانفي 2017. فهو يمثل محوراً رئيسياً في استراتيجيات التنمية المحلية، ويشكل أساساً صلباً لبناء اقتصاد متنوع ومستدام على المستوى المحلي والوطني. غير أنه وبناء على ما تم تحليله من خلال هذه الدراسة تمكنا من الوقوف على واقع الدور التنموي الوطني والمحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي استطعنا من خلاله الوصول إلى نتيجة أساسية مفادها أنه وبرغم ارتفاع وتيرة نمو تعداد هذه المؤسسات - خلال فترة الدراسة (2001 - 2022) على المستوى الوطني والفترة (2015 - 2022) على المستوى المحلي من خلال دراسة هذا الدور بولايات قالمة وأم البواقي وعنابة - إلا أن إسهامها في التنمية المحلية لا يزال متواضعاً ولا يرقى إلى التطلعات المنشودة. ويظهر ذلك جلياً من خلال عدم قدرتها على استغلال الإمكانيات المحلية بالولايات محل الدراسة خاصة ما تعلق منها بالإمكانيات الفلاحية، الصناعية والسياحية بغرض تلبية حاجيات المجتمعات المحلية. إلى جانب المساهمة الضئيلة في التشغيل كون أغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات صغيرة جداً لا يتجاوز عدد عمالها 10 العمال رغم تعدادها المعبر الذي تجاوز 6000 مؤسسة في كل من ولاية قالمة وأم البواقي وقارب 8000 مؤسسة بولاية عنابة مما

انعكس سلباً على معدلات البطالة التي شهدت ارتفاعاً مستمراً خاصة في الثلاثة سنوات الأخيرة للدراسة. ضف إلى ذلك تركيز أكثر من 65 % منها في المناطق الحضرية بحثاً عن البنية التحتية الملائمة وتوفير المناطق الصناعية ومناطق النشاط مما انعكس سلباً على مساهمتها في تحقيق التوازن الجهوي رغم امتلاكها للخصائص والأسس الكفيلة بتحقيق هذا التوازن. جميع ما سبق يثبت الاستنتاج المتوصل إليه، ويعود ذلك إلى جملة التحديات التي تعرقل الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم الإجراءات والسياسات التي تبنتها الدولة الجزائرية لدعم هذا النوع من المؤسسات وتعزيز قدرته التنافسية حتى يتمكن من الصمود في السوق المحلي أمام الانفتاح التدريجي للجزائر على السوق العالمية. الأمر الذي أدى إلى استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات (النفط والغاز الطبيعي)، الذي يمثل النسبة الأكبر من الإيرادات الحكومية والصادرات، هذه السيطرة المطلقة لقطاع المحروقات تشكل من جهة تحدياً كبيراً للاقتصاد الوطني، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية ومن جهة أخرى تحدياً خاصاً أمام الجهات الوصية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوضع الاستراتيجيات والوسائل والامكانيات اللازمة للارتقاء بدورها التنموي المحلي والوطني للخروج من دائرة التبعية النفطية.

1. النتائج

سمحت لنا عملية اختبار مختلف الفرضيات بالتوصل إلى مجموعة من النتائج نقدمها بشكل نتأكد معه من مدى صحة تلك الفرضيات كالاتي:

♦ نتائج الدراسة النظرية:

مكننا دراسة الجانب النظري بفصليه الأول والثاني من الوقوف على مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يأتي:

(1) يصعب وضع تعريف موحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب تفاوت مستويات النمو الاقتصادي بين الدول، واختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات داخل الدولة الواحدة. للتغلب على صعوبة تحديد تعريف دقيق لهذه المؤسسات، تعتمد الدول على مجموعة من المعايير الكمية المرتبطة بالحجم، والمعايير النوعية المرتبطة بخصائص المؤسسات. ومع ذلك، يُفضل استخدام معايير مزدوجة تجمع بين الكمية والنوعية لتحقيق تعريف أكثر شمولاً؛

(2) تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي، إذ تكتسب أهمية خاصة في البلدان النامية بفضل قدرتها على تقليل معدلات البطالة من خلال توفير فرص عمل متعددة، مما يساعد على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه المؤسسات في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتعزيز التنمية المحلية. في البلدان المتقدمة، تبرز قيمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها الكبيرة في مجال الإبداع والابتكار، حيث تعمل على تطوير منتجات

وخدمات جديدة وتعزيز التنافسية. علاوة على ذلك، تلعب هذه المؤسسات دوراً رئيسياً في سلاسل القيمة العالمية، بفضل العلاقات الوثيقة والتكامل مع الشركات الكبرى، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام؛

(3) مصطلح التنمية المحلية يشير إلى الجهود التنموية الموجهة نحو منطقة جغرافية معينة ضمن الدولة. يمكن التمييز بين مستويين لهذه التنمية: المستوى الإقليمي الواسع والمستوى المحلي الضيق، يشمل المستوى الواسع مناطق إدارية أكبر، مثل الأقاليم أو المحافظات، أو الولايات ويعتمد على التقسيمات الإدارية المعتمدة في الدولة. في المقابل، يركز المستوى المحلي الضيق على مناطق أصغر مثل القرى أو التجمعات السكانية الصغيرة؛

(4) تقوم التنمية المحلية على مجموعة من الركائز تتمثل في:

- الإدارة المحلية: فهي المسؤولة عن توعية الجماهير والمجتمعات المحلية في مجا التنمية وتمنحهم كل الوسائل والحماسة الفعلية لتحقيقها؛
- اللامركزية: وتبرز أهميتها من خلال قدرتها على تحديد أهداف التنمية المحلية التي تعكس خصوصية كل منطقة قيد التخطيط على ألا تتعارض مع أهداف التنمية الشاملة وتكون مكملتها مما يسمح بتمكين المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة في تجسيد الأهداف المسطرة؛
- التخطيط التنموي: والذي عادة ما يتم إعداده بالاعتماد على نوع من المركزية ليتوافق مع الأهداف التنموية العامة، غير أن تنفيذه يعتمد على اللامركزية لضمان تحقيق تنمية محلية سريعة ومنظمة لجميع فروع النشاط الاقتصادي وفق متطلبات وخصائص كل منطقة؛
- تكامل المشروعات: الذي يعمل على التنسيق بين المشاريع مما يعود بالمنفعة على المنطقة والاقتصاد ككل من خلال العمل على تقليل التكاليف ومنع التداخل والتكرار بين مختلف الجهود التنموية حتى تبدو جهداً واحداً ومتوازناً.

(5) تُعزز التنمية المحلية قدرات الأفراد على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية الشاملة. تُعد البنية التحتية المحسنة، والخدمات العامة المتوفرة، والفرص الاقتصادية المتنوعة، من النتائج المباشرة لهذه الجهود المشتركة. في النهاية، تهدف التنمية المحلية إلى خلق بيئة محلية قوية وداعمة، تحقق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، وتعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الإقليم؛

(6) في المقابل ورغم أهمية تحقيق التنمية المحلية غير أنها تواجه العديد من المعوقات، منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى البيئية، مما يشكل عائقاً فعلياً أمام تحقيقها لأهدافها المنشودة. فعلى الصعيد السياسي، يمكن أن تؤدي البيروقراطية وعدم الاستقرار السياسي إلى تعطيل المشاريع التنموية وتأخير تنفيذها. من الناحية الاجتماعية، قد تتسبب الفوارق الاجتماعية والثقافية في تحديات تتعلق بالمشاركة المجتمعية وتقبل التغيير. اقتصادياً، تشمل العوائق نقص التمويل وضعف البنية التحتية

الاقتصادية، بالإضافة إلى التحديات البيئية مثل التغير المناخي وتدهور الموارد الطبيعية، كل ما سبق عبارة عن معوقات تعرقل الجهود التنموية. للتغلب على هذه المعوقات، من الضروري تبني استراتيجيات شاملة وتعاونية، تشمل مشاركة فعالة من المجتمع المحلي، ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وتوفير البيئة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر محركاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار المحلي؛

(7) أظهرت العديد من الدراسات السابقة إلى جانب دراستنا الحالية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً حاسماً في تحقيق التنمية المحلية من خلال عدة مداخل رئيسية. أولاً، تمتلك هذه المؤسسات القدرة على تعبئة المدخرات المحلية، مما يعزز الاستثمارات الداخلية ويقوي الاقتصاد المحلي. ثانياً، من خلال استغلال الموارد المحلية بشكل فعال، تساهم هذه المؤسسات في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية. ثالثاً، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيسياً في خلق فرص عمل جديدة، مما يساعد في الحد من البطالة وتحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه المؤسسات في تحقيق التوازن الجهوي، من خلال توزيع الأنشطة الاقتصادية بشكل أكثر توازناً بين المناطق المختلفة، مما يقلل الفوارق التنموية بين المناطق الحضرية والريفية. وأخيراً، تعزز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكار وريادة الأعمال، مما يساهم في تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبى احتياجات المجتمع المحلي وتدعم النمو المستدام.

♦ نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال اختبار فرضيات البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

❖ النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

- (1) في سعيها لتحقيق أهداف التنمية، تعتمد الجزائر على الإدارة المحلية، المعروفة أيضاً بالجماعات المحلية، التي تتكون من وحدتين إداريتين أساسيتين: الولاية والبلدية؛
- (2) تطورت صلاحيات الولاية بشكل كبير بعد صدور قانون 90 - 09، الذي حاول توسيع نطاق تدخلها وسلطاتها في مختلف المجالات. بعد ذلك، جاء القانون 12 - 07 الذي ركز على تعزيز مشاركة الأفراد ودورهم في إدارة الشؤون العامة، بدعم من مبدأ اللامركزية في التسيير؛
- (3) المشرع الجزائري عمل من خلال سلسلة القوانين على منح الولاية حرية أكبر في اتخاذ القرارات، التي يتولى المجلس الشعبي الولائي والوالي - بصفتهم الممثلين للولاية - ممارستها. هذه القرارات تشمل مجالات متعددة مثل التنمية الاقتصادية، الزراعة والري، البنية التحتية، التكوين والتعليم والتدريب،

والأنشطة الاجتماعية والثقافية والسكنية...الخ، وتعكس هذه الخطوة التزامًا بتعزيز دور الولاية اتجاه التنمية المحلية؛

(4) بالمثل مع التطورات التي شهدتها صلاحيات الولاية، شهدت صلاحيات البلدية - من خلال هيئاتها - توسعًا كبيرًا بفضل القوانين المتعاقبة مثل القانون 08-90 والقانون 10-11 المتعلق بالبلدية. يعتبر القانون الأخير البلدية شريكًا أساسيًا في تنظيم وتطوير الإقليم، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. تسهم البلدية أيضًا في الحفاظ على جودة حياة المواطنين وتحسينها من خلال تدخلاتها الفعالة في مجالات متعددة مثل التخطيط العمراني والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية والنظافة والصحة والطرق وغيرها؛

(5) لتحقيق مبدأ اللامركزية في الإدارة وضمان تحقيق نتائج أفضل لدعم التنمية المحلية في ولايات الجزائر، اعتمدت نهجين رئيسيين من المخططات. يتمثل الأول في المخطط البلدي للتنمية (PCD)، الذي يُنفذ على مستوى البلديات. أما الثاني، فيتعلق بالمخطط القطاعي للتنمية (PSD)، الذي يُنفذ على مستوى الولاية؛

(6) باشرت الجماعات المحلية الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والإدارية مع بداية الثمانينيات توافقا مع التحول نحو اقتصاد السوق، تلاها الشروع في مباشرة وتجسيد العديد من البرامج التنموية المسطرة خلال الفترة (2001 – 2024)، غير أن نتائجها كانت محدودة رغم الإمكانيات المالية المسخرة نسبة للعديد من المعوقات والتي نجد في مقدمتها المعوقات المالية والتسييرية للجماعات المحلية. وبناء على النتائج السابقة يمكننا اثبات صحة الفرضية الأولى.

❖ النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

(7) بدأت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تبرز بوضوح مع نهاية الثمانينيات، أين تم دمج القطاع الخاص في استراتيجية التنمية نتيجة لتراجع نتائج القطاع العام؛

(8) تمت تهيئة إطار قانوني لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتأسيس وزارة مخصصة له سنة 1994، وتلا ذلك إصدار القانون التوجيهي رقم 18-01 في عام 2001، الذي خضع لتعديلات بموجب القانون رقم 02-17 سنة 2017 لضمان توافقه مع متطلبات التطورات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر؛

(9) سخرت الهيئات والسلطات المسؤولة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الهيئات الداعمة، هيأت لها جميع الظروف المالية والبشرية حتى تتمكن من تذليل الصعاب التي تواجهها ومن ثم تمكينها من تحقيق الدور المنتظر منها من بينها: وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية...الخ، إلى جانب

تسليطها لجملة من برامج التأهيل الوطنية أو في إطار الشراكة الأوروبية لتحسين المحيط العام لها التنافسي والتكنولوجي أو تقديم الخدمات المالية أو الاستشارات الضرورية. وعليه، تؤكد النتائج السابقة اهتمام الجزائر الجدي بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهو ما دفعها للقيام بالعديد من الخطوات التي تؤكد مكانتها الأساسية ضمن استراتيجياتها التنموية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

❖ النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

(10) شهدت تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا انتقل فيه من 245348 مؤسسة سنة 2001 إلى 1359803 مؤسسة سنة 2022، تشكل المؤسسات الصغيرة جدا التي عدد عمالها أقل من 10 الأغلبية منها، وتتوزع على مجموعة من القطاعات يحتل قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية الصدارة فيها؛

(11) استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن توفر 2989516 منصب عمل سنة 2020 بتطور ملحوظ مقارنة مع سنة 2010 أين وفرت 1625686 منصب فقط، وها ما يمثل ما نسبته 21.44 % من إجمالي عدد المشتغلين لسنة 2022، وهذه الأخيرة تعد نسبة ضئيلة نوعا ما إذا ما قورنت بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2022؛

(12) يمكن وصف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام بالضئيلة، مع سيطرة واضحة هذا الصدد للقطاع الخاص بنسبة 85.63 % مقارنة بالقطاع العالم لسنة 2016 حسب آخر الإحصائيات المتوفرة من قبل الوزارة الوصية؛

(13) بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة 11760.74 مليار دج سنة 2021، أسهم فيها القطاع الخاص بنسبة 87.77 %، علما أن القيمة السابقة شهدت تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2001 أين بلغت ما قيمته 1742.77 مليار دج فقط ويعود ذلك أساسا لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لتشجيع الجهات الوصية على التوجه نحو القطاع الخاص وإنشاء المشاريع الخاصة في ظل تقديم العديد من التسهيلات غير أنها تبقى دون جدوى إذا ما قورنت بالإمكانات المسخرة لدعم هذا القطاع؛

(14) على اعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما يقارب 90 % من النسيج المؤسساتي غير أننا نجدها تساهم بشكل ضئيل في تلبية حاجيات المواطنين نظرا لاستمرار ارتفاع فاتورة الواردات

الجزائرية التي بلغت سنة 2022 ما قيمته 40173.59 مليون دولار أمريكي، رغم اتباع العديد من الاستراتيجيات خاصة ما تعلق بترشيد الواردات وترقية الصادرات دون أن يؤثر ذلك على تلبية الحاجيات؛ (15) لم تستطع منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تخلص الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات رغم التدابير المتخذة للرفع من تنافسية منتجاتها من جهة، ومحاولة اخراج الاقتصاد الجزائري من سيطرة قطاع المحروقات من جهة أخرى، إذ بلغت قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات 60.38 مليار دولار أمريكي فقط سنة 2022.

وبناء عليه يمكننا نفي صحة الفرضية الثالثة رغم أن الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يرتقي بعد للمستوى المطلوب رغم التطور الملاحظ به، نتيجة للعديد من العقبات التي تواجهها وتتطلب تضافر المزيد من الجهود لتذليلها.

❖ النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

(16) تتربع ولايات قلمة وأم البواقي وعنابة على مساحات إجمالية واسعة تقدر بـ 3686.84 كلم²، 6187.96 كلم² و 1393.20 كلم². على التوالي مقسمة إلى دوائر بدورها مقسمة إلى مجموعة من البلديات. أسهم اتساع مساحتها في تنوع تضاريسها بين مناطق جبلية وسهول وسفوح وهضاب. تتمتع الولاية قلمة بمناخ شبه رطب في الوسط والشمال وشبه جاف كلما اتجهنا نحو الجنوب، بينما يسود ولاية أم البواقي مناخ قاري، بارد وممطر شتاء وحار وجاف صيفا، أما الموقع الاستراتيجي المميز لولاية عنابة فأكسبها المناخ المتوسطي، الحار الجاف صيفا والرطب شتاء؛

(17) تمتلك الولايات الثلاثة مجموعة واسعة من المؤسسات التعليمية على مختلف المستويات، بالإضافة إلى دور الشباب والمراكز الثقافية التي تسهم في تحسين المستوى التعليمي للسكان. إلى جانب ذلك، فهي مزودة بكافة الهياكل الأساسية الضرورية في مجال الصحة، بما في ذلك المستشفيات والمراكز الصحية. كما تحتوي على مؤسسات مالية مثل البنوك، وشبكة طرقات ومواصلات متطورة، ومؤسسات بريد فعالة. تساهم هذه البنية التحتية المتكاملة في تعزيز القدرة على تحسين مستوى المعيشة في هذه الولايات، من خلال توفير خدمات تعليمية وصحية ومالية ونقل فعالة ومتكاملة؛

(18) تتميز الولايات الثلاث بإمكانيات فلاحية، صناعية، وسياحية كبيرة نظراً لمواقعها الجغرافية المميزة، مما يسمح لها بدعم التنمية المحلية، غير أن هذا الدعم يظل نسبيا فقط إذ أن هناك العديد من الإمكانيات غير المستغلة بشكل فعلي، مما يحد من تحقيق هذا الدور بالكامل. فإذا تم استغلال هذه الإمكانيات بشكل استراتيجي، فإنها ستصبح نقاط قوة رئيسية، تسهم في اغتنام العديد من الفرص الاستثمارية وتعزيز التنمية المحلية بشكل فعال؛

19 استفادت ولايات قالمة وأم البواقي وعنابة من مبالغ مالية هامة لدعم مشاريع التنمية ضمن البرامج البلدية (PCD) والقطاعية (PSD) ومع ذلك، لم تحقق هذه البرامج الأهداف المرجوة. فعند تقسيم هذه المبالغ على البلديات، تصبح ضئيلة ولا تلبى التوقعات المنتظرة. إضافة إلى ذلك، تأتي هذه المبالغ مقيدة بجوانب محددة، مما يقيد قدرة الهيئات المحلية على التصرف فيها بحرية. هذا الوضع يتنافى مع مبدأ اللامركزية الذي تسعى الجزائر إلى تحقيقه، حيث تعتبر الهيئات المحلية الأقدر على تحديد احتياجات الولايات بشكل عام ومتطلبات البلديات بشكل خاص. لذا، يجب منح هذه الهيئات المزيد من الصلاحيات والمرونة في إدارة هذه الأموال لضمان تحقيق التنمية المحلية بشكل فعال.

النتائج السابقة تدفعنا لرفض الفرضية الرابعة.

❖ النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

20 شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايداً ملحوظاً على مستوى الولايات الثلاثة قالمة وأم البواقي وعنابة خلال الفترة (2015 – 2022) إذ انتقل في ولاية قالمة من 5734 مؤسسة سنة 2015 إلى 6874 مؤسسة سنة 2022، بينما انتقل من 3155 مؤسسة إلى 6194 مؤسسة بولاية أم البواقي من بداية إلى نهاية الفترة المدروسة، لينتقل من 7196 مؤسسة إلى 7987 مؤسسة بولاية عنابة. وتتميز هذه المؤسسات على غرار باقي الولايات الجزائرية بسيطرة المؤسسات الصغيرة جداً التي يقل عدد عمالها عن 10، علماً أن ما يفوق 99 % منها هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص.

21 تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات محل الدراسة على تلبية الاحتياجات اليومية المتنوعة لسكان المنطقة، فهي تعمل على استثمار المواد الأولية المتاحة على مستوى كل ولاية، مما يؤدي إلى إنتاج مجموعة من المنتجات والخدمات التي يحتاجها المستهلكون. تتنوع هذه المنتجات لتشمل السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى التي تختلف في نوعيتها وكميتها من منطقة إلى أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تشمل هذه المؤسسات القطاعات الحرفية مثل التطريز والصباغة والنسيج، وكذلك الصناعات اليدوية والمعدنية وغيرها. تجدر الإشارة إلى أن أغلب هذه المؤسسات تتركز في المناطق الصناعية ومناطق النشاط، بحثاً منها على توفر الهياكل القاعدية التي تسهل عليها عملية الإنتاج والتوزيع بشكل أكثر فعالية. هذا التمرکز يسهم في خلق فرص عمل محلية وتحسين الاقتصاد المحلي من خلال تلبية احتياجات السكان اليومية. غير أننا نسجل التوجه الكبير نحو التجارة والبناء والاشغال العمومية لأصحاب هذا النوع من المؤسسات بينما يقل نشاطها في الميادين الصناعية والإنتاجية رغم دورها الفعال في عمليات التنمية المحلية وهو ما يفسر المساهمة المحتملة في تلبية الاحتياجات الضرورية لسكان هذه الولايات؛

(22) تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد المحلية المتوفرة في ولايات قلمة وأم البواقي وعنابة ضعيفة جدًا ولا ترقى إلى المستوى المتوقع منها. رغم امتلاك هذه الولايات لإمكانيات فلاحية، صناعية، وسياحية كبيرة، إلا أن عزوف المستثمرين الصغار عن الاستثمار في هذه المجالات يشكل عائقًا. إذ يفضل المستثمرون التوجه نحو قطاع الخدمات نظرًا لقدرته على تحقيق الأرباح بشكل أسرع. هذا الاتجاه يحرم الولايات من تحقيق الاستفادة القصوى من مواردها المحلية، مما يؤثر سلبيًا على التنمية المحلية بها؛

(23) رغم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإيرادات الجبائية للولايات محل الدراسة، غير أنها تظل ضعيفة ولا تسمح بتمويل برامج التنمية المحلية بها كون أن الكثير من هذه المؤسسات تبحث عن الاستفادة من الامتيازات الجبائية التي تقدمها الدولة الجزائرية أو يقوم الكثير منها بالتهرب الضريبي لكثرة الأعباء التي يتحملها والناجمة عادة عن سوء تسيير الحسابات بها؛

(24) محدودية مساهمة هذا النوع من المؤسسات في الولايات الثلاثة محل الدراسة في التشغيل إذ سجلنا خلال فترة الدراسة (2015 – 2022) نسب ضعيفة لمساهمتها في التشغيل تتراوح بين (6.93 – 13.99) % بولاية قلمة، و (7.44 – 15.25) % بولاية أم البواقي و (14.87 – 17.14) % بولاية عنابة. مما نتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة من بداية فترة الدراسة إلى نهايتها إذ ارتفع من 10.46% إلى 16.97% بولاية قلمة و من 9.18% إلى 19.85% بولاية أم البواقي ومن 7.25% إلى 16.54% بولاية عنابة؛

(25) في ولاية قلمة تتركز 81.91% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 7 بلديات حضرية فقط من أصل 34 بلدية. في ولاية أم البواقي، نجد أن 73% من المؤسسات تتركز في ثلاث بلديات فقط، وهي أم البواقي، عين البيضاء، وعين مليلة. وبالمثل، في ولاية عنابة، تتركز 94% من هذه المؤسسات في 5 بلديات حضرية. هذا التوزيع غير المتوازن يمكن تفسيره بتوجه المستثمرين الصغار نحو البلديات الحضرية الأكثر توسعًا، حيث يستغلون الإمكانيات الفلاحية والصناعية والتجارية الكبيرة والكثافة السكانية العالية، بحثًا عن أرباح وفيرة. في المقابل، يعزف هؤلاء المستثمرون عن الاستثمار في البلديات الريفية والشبه الحضرية التي تعاني من قلة عدد السكان. نتيجة لذلك، يقلل هذا التوجه من فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التوازن الجهوي وتحقيق التنمية المحلية المتكاملة في مختلف مناطق الولايات محل الدراسة.

(26) رغم المميزات والقدرات التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الثلاثة محل الدراسة، وتطور عددها من سنة لأخرى مما أدى لتوفير مناصب عمل مما يؤهلها نظريًا للمساهمة في محاربة السلوكيات غير السوية والانحرافات الأخلاقية مثل العنف، السرقة، استهلاك الكحول

والمخدرات، إلا أن هذه الولايات لا تزال تعاني من هذه الظواهر السلبية. هذا الواقع يثبت أن هذه المؤسسات لم تتمكن من تأدية الدور المنتظر منها في تقليل هذه الظواهر السلبية بشكل فعال.

(27) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الجانب البيئي من عدمه لا يمكن الحكم عليها بشكل فعال على مستوى ولاية قالمه، أم البواقي وعنابة نظرا لقلّة تعداد المؤسسات الناشطة في هذا الاتجاه؛

(28) يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقوم بدور ملموس في الاقتصاد المحلي بولايات قالمه، أم البواقي، وعنابة، إذ نجدها تسهم في توفير فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل... الخ، وبالرغم من ذلك، تواجه هذه المؤسسات العديد من العقبات التي تحول دون نموها وتطورها، وفي مقدمتها نجد مشكل العقار ونقص التمويل، الإجراءات البيروقراطية المعقدة، وضعف البنية التحتية. هذه التحديات تعوق قدرتها على المساهمة بفعالية في التنمية المحلية. لذا، يعد تحسين بيئة الأعمال وتوفير الدعم والتشجيع اللازمين لهذه المؤسسات أساسياً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. وبذلك، يصبح دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولايات قالمه وأم البواقي وعنابة ضرورة لتعزيز دورها في التنمية المحلية؛

(29) يعد مشكل العقار من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للولايات الثلاثة محل الدراسة، لذا تبرز أهمية توفر المناطق الصناعية بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات فرغم تواجدها على مستوى الولايات محل الدراسة غير أننا استطعنا الوقوف على التقصير الكبير من قبل السلطات المعنية بها في تهيئة هذه المناطق من جهة أو من ناحية المتابعة والمراقبة بصفة مستمرة للوقوف على الاستغلال الفعلي للقطع الممنوحة من جهة أخرى. إذ أنه ورغم قدم مدة إنشائها لا تزال العديد من القطع غير مستغلة تماما. وفيما يلي عرض لأهم النقاط في هذا السياق:

– ولاية قالمه: المنطقة الصناعية حجر مركب بعين رقادة تم إنشاؤها سنة 2013 بمساحة 140 هكتار و118 قطعة غير أن نسبة التهيئة بها تبلغ 00 % فهي خارج الخدمة تماما إلى غاية جوان 2024. إضافة إلى ذلك نجد أن المنطقة الصناعية ذراع الأحرش ببلخير والتي تم إنشاؤها منذ سنة 1990 القطع التي يمارس بها النشاط فعليا لم تتجاوز ما نسبته 27.14 % من إجمالي القطع المنشأة و 61.43 % قيد الإنجاز؛

– ولاية أم البواقي: تتوفر الولاية على منطقتين صناعيتين واحدة بعين مليلة والأخرى بعين البيضاء بمساحة معتبرة تقدر بـ 171.44 هكتار و 121.04 هكتار على التوالي. تم توزيع كل القطع بالمنطقة الأولى والمقدر بـ 143 قطعة، 08 منها قيد الإنجاز. بينما تم توزيع 144 قطعة من أصل 151 قطعة

بالمنطقة الثانية 44 منها تظل قيد الإنجاز و7 قطع شاغرة رغم أن المنطقة تم إنشاؤها سنة 1976. غير أننا لم نستطع الحكم على مدى مساهمتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لغياب البيانات المتعلقة بنسب تهيئة المناطق الصناعية بالولاية لدى الجهات المسؤولة؛

— ولاية عنابة: تتوفر على 6 مناطق صناعية بمساحة إجمالية تقدر بـ 820.5 هكتار ، منها 4 مناطق مهيئة وتتمثل في المنطقة الصناعية جسر بوشي، مبعوجة، برحال، البوني بينما منطقة عين الباردة فهي في طور التهيئة ومستغلة بنسبة 50 % فقط، ومنطقة برحال توسعة غير مهيأة فهي مستغلة بنسبة 10 % فقط.

(30) رغم تعدد الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات محل الدراسة وتنوع مجالات دعمها وصيغها والتي نذكر منها ANDI، CNAC، NESDA، ANGEM... الخ، غير أننا نسجل في كثير من الأحيان عزوف المستثمرين عن التوجه لها رغم التسهيلات المقدمة أو عدم القدرة على استكمال مراحل الاستفادة من الامتيازات المقدمة وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

— تمركز هيئات الدعم في عواصم الولايات وبالتالي بعدها عن باقي البلديات خاصة الريفية شبه الحضرية، مما ينجم عنه جهل الكثير من المستثمرين بأهمية التوجه لهذه الهيئات والامتيازات التي تقدمها؛

— عدم رغبة المستثمرين في بداية مشوارهم بالارتباط مع البنوك خوفا من الارتباط بديونها خاصة في بداية نشاط هذا النوع من المؤسسات الذي من خصائصه عدم القدرة على مواصلة المشوار خاصة في السنوات الخمس الأولى؛

— طول فترة دراسة الملفات وكثرة الإجراءات التي تؤدي إلى عدم استكمال كل المراحل للاستفادة من الصيغ المتوفرة؛

— عزوف البنوك في الكثير من الأحيان عن منح التمويلات اللازمة مما يؤدي إلى توقف المستثمر في المراحل الأولى دون القدرة على استكمال باقي المراحل نتيجة لعدم توفر الضمانات الكافية أو لعدم خبرة المستثمرين على تقديم ملف متكامل يدعم مشاريعهم لنقص الخبرة في هذا المجال؛

— عدم قدرة الهيئات على تأدية الدور المنوط بها نتيجة لضعف إمكانياتها وضعف تكوين مواردها البشرية رغم التحسن الملحوظ في هذا المجال في السنوات الأخيرة نتيجة لمحاولة تفعيل دورها وربطها بمختلف الحاضنات الجامعية؛

- أغلب الهيئات السابقة ركزت على الجانب التمويلي دون المرافقة الفعلية للمستثمر، بمعناه لم تولي أهمية لمتابعة العملية التمويلية ولمواقع صرف الأموال من قبل المستفيد كما لم تؤدي دورها فيما يتعلق بإرشاد وتوجيه وتدريب المستفيدين من خدماتها.

وعليه، بناء على النتائج السابقة نجد أنه رغم الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولايات الثلاثة محل الدراسة خلال الفترة (2015 - 2022) لم تستطع تحقيق المساهمة الفعالة والملموسة اتجاه التنمية المحلية بهذه المناطق سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية وهو ما ينفي صحة الفرضية الخامسة.

2. الاقتراحات

لتوسيع نطاق دراستنا لتتجاوز الإسهام العلمي البحث وتصبح أداة عملية فعالة يمكن استخدامها لتوجيه الجهود نحو تحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بشكل عام، وفي الولايات التي شملتها الدراسة بشكل خاص، نقدم ضمن هذا العنصر مجموعة من الاقتراحات - التي تستند إلى النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها - التي يمكن أن تسهم في تهيئة الأرضية اللازمة لتعزيز الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ونأمل من خلالها إلى تسليط الضوء على مجموعة من الآليات التي تؤدي إلى دعم بناء اقتصاد قوي ومتنوع قادر على مواجهة التحديات وتحقيق رفاهية المواطنين. تتمثل هذه الاقتراحات في الآتي:

✍ من أبرز التحديات التي واجهتنا أثناء إعداد هذه الأطروحة هو نقص المعلومات والبيانات الضرورية لدى الجهات الرسمية، مما أعاق استكمالها بالشكل الأمثل. لذا، فإن أول اقتراح نقدمه هو العمل على "إنشاء بنك للمعلومات" على المستوى المحلي (الولائي والبلدي). يجب أن يشمل هذا البنك على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالتنمية المحلية على مختلف الأصعدة. فتحديد الإمكانيات التي تتمتع بها كل ولاية وكل بلدية، مع النظر إليها كفرص يمكن الاستفادة منها لتحقيق مردودية وقيمة مضافة، سيساعد بشكل كبير في رسم التوجهات الاقتصادية ذات الأولوية لكل منطقة. من خلال هذا، يمكن تحديد آليات النهوض بالتنمية المحلية في المجالات التي تتمتع فيها كل منطقة بميزة تنافسية. وعليه سيسهم هذا البنك بشكل كبير في توفير قاعدة بيانات موثوقة وشاملة، مما يسهل عملية التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات الفعالة لتحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية مما يعمل على تعزيز التنمية المحلية، وتحقيق التنمية على المستوى الوطني؛

يعد إدماج الجماعات المحلية في الجزائر (الولاية والبلدية)، ضمن آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمراً حيوياً لتحقيق التنمية المحلية وتعزيز النمو المحلي. إذ تعد الجماعات المحلية الأقرب إلى احتياجات المواطنين والمتطلبات الفعلية للمجتمعات المحلية، مما يجعلها الأقدر على تحديد الفرص والتحديات التي تواجه هذه المؤسسات. فإدماج الجماعات المحلية يمكن أن يساهم في توفير بيئة داعمة أكثر فعالية، حيث يمكن لها تقديم الدعم الإداري والفني واللوجستي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من خلال تعاون وثيق بين السلطات المحلية ورواد الأعمال، يمكن تحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات، مثل التمويل، التدريب، والاستشارات، مما يعزز من قدرة هذه المؤسسات على النمو والابتكار. علاوة على ذلك، يمكن للجماعات المحلية أن تلعب دوراً محورياً في تهيئة البنية التحتية اللازمة وتوفير المرافق الأساسية التي تسهل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يمكنها المساعدة في تذليل العقبات البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الإدارية، مما يقلل من التكاليف والوقت المستغرق في تأسيس وتشغيل المشاريع. بهذا النهج، يتم تعزيز التكامل بين الاستراتيجيات الوطنية والمحلية، ويساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة للمجتمعات المحلية. إن إشراك الجماعات المحلية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط ضرورياً، بل هو أيضاً خطوة استراتيجية نحو بناء اقتصاد قوي ومستدام يحقق رفاهية شاملة لجميع المواطنين؛

العمل على اتباع الإجراءات القانونية لاسترجاع الأراضي من المستثمرين الذين تحصلوا عليها في المناطق الصناعية ومناطق النشاط دون تجسيد مشاريعهم. هذا الإجراء يهدف إلى ضمان الاستفادة الأمثل من الأراضي، ومنع تراكم الأراضي غير المستغلة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن توجيه هذه الأراضي إلى مستثمرين جدد يكون لديهم خطط واضحة ومشاريع قابلة للتنفيذ، مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية في تلك المناطق. من المهم أيضاً وضع آليات رقابية فعالة لضمان تنفيذ المشاريع في الوقت المحدد وتجنب أي تأخير أو تعثر قد يعيق استغلال هذه الأراضي بشكل أمثل؛

ضرورة الإسراع في تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الولايات محل الدراسة، عبر تبني إجراءات سريعة وفعالة لضمان جاهزيتها لاستقبال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذلك، من الضروري تشكيل لجنة خاصة تتولى الإشراف على هذه العملية بكافة مراحلها. هذه اللجنة ستكون مسؤولة عن التخطيط والتنفيذ، بالإضافة إلى تقييم النتائج وتحديثها بشكل مستمر وفق ما يلي:

- أحد المهام الرئيسية لهذه اللجنة هو تحديد الاحتياجات الأساسية لكل بلدية وضمان توفير البنية التحتية اللازمة، مثل الطرق، والمرافق الخدمية، وشبكات الاتصالات والطاقة. كما يتوجب عليها مراقبة تقدم العمل في تهيئة المناطق وتقديم تقارير دورية عن الإنجازات والتحديات؛

- إضافة إلى ذلك، يجب على اللجنة أن تتبنى نظاماً ديناميكياً لتحسين البيانات وتقييم النتائج بشكل دوري. هذا سيمكنها من إجراء التعديلات اللازمة في الوقت المناسب وتوجيه الموارد بفعالية لضمان تحقيق الأهداف المنشودة. وبناءً على هذه التقييمات المستمرة، يمكن إعادة توزيع الأراضي والمرافق على المستثمرين الذين لديهم خطط واضحة ومشاريع قابلة للتنفيذ، مما يعزز من فرص نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويسهم في تحقيق التنمية المحلية في الولايات المعنية؛

- إلى جانب ذلك، ينبغي على اللجنة العمل على تذليل العقبات الإدارية وتقديم الدعم الفني واللوجستي للمستثمرين الصغار، مما يسهم في تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع وتحقيق النتائج المرجوة في أقرب وقت ممكن. تحقيق هذه الأهداف سيؤدي إلى خلق بيئة استثمارية جذابة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تدفع بعجلة التنمية المحلية وتوفر فرص عمل جديدة، وبالتالي رفع مستوى المعيشة في تلك الولايات.

✍ لا بد للجماعات المحلية العمل على تحقيق التوازن في توزيع المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع بلديات كل ولاية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء آليات فعالة تستند إلى تحليل دقيق لاحتياجات كل بلدية وميزاتها الفريدة، مثل البنية التحتية، والموارد البشرية، والسياق الاقتصادي المحلي. وكذا تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لدعم الاستثمار في المناطق النائية والأقل تطوراً. هذا يشمل توفير الدعم اللوجستي والفني للمستثمرين، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية والتراخيص، مما يسهم في تحقيق العدالة في تمتع عدد أكبر من سكان الولايات بثمار التنمية وتقليل الفجوة بين البلديات وحتى الولايات، كما تساعد على توظيف العمالة والقضاء على مشكلات الهجرة من البلديات الريفية إلى الحضرية. مما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد المحلي؛

✍ ضرورة توفير مناخ الاستثمار الملائم الذي يضمن تقديم التسهيلات الضرورية لرفع العراقيل البيروقراطية وتسهيل شروط منح القروض لمعالجة المشكل التمويلي الذي يعد أحد أهم التحديات التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال فتح بابيك قروض دون فوائد أو فتح المجال أمام بنوك أو هيئات متخصصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات تراعي خصوصياته مما يساعد على تقليص العراقيل التي تواجهها في هذا الجانب؛

✍ لا بد من وضع خطة مستعجلة تضمن حماية المنتجات المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقلل من عدم قدرتها على مواجهة السلع المستوردة، من خلال الاهتمام بترشيد الاستيراد وخاصة بالنسبة للمنتجات التي يتولاها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بما يكفل عدم الاستيراد لأية سلعة يتولى إنتاجها هذا القطاع تشجيعاً له وحماية للصناعة الوطنية من جهة وتوفير العملة الصعبة التي تنفق

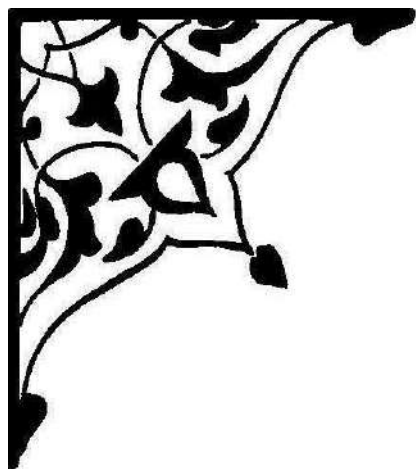
على استيراد هذه السلع من الخارج من جهة أخرى. على أن تتضمن هذه الخطة آليات الارتقاء بجودة المنتجات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع المستهلك الجزائري على اقتنائها؛ أظهرت التجربة في جميع أنحاء العالم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة تفرض نفسها في العديد من الأسواق وهي مصادر ملموسة للإنتاجية والتقدم والموارد للاقتصاديات التي تشجع الابتكار التقني والتكنولوجي وترقية البحث والتطوير بصفة جماعية أو فردية لصالح هذه المؤسسات. لذا لا بد من وضع استراتيجية واضحة المعالم تشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التوجه إلى خلق المنتجات المبتكرة التي تسهم في تلبية متطلبات المجتمع المحلي ومن ثم الوطني، وهو ما يتطلب تدعيم الجهود الحالية وبذل المزيد لتقديم الحافز التي يشجع المستثمرين على التوجه نحو حاضنات الأعمال مع استهداف أكثر لفئة خرجي الجامعات وحثهم على التقرب نحوها على مستوى الجامعات للتعرف أكثر على طريقة عملها وآليات الاستفادة من خدماتها المقدمة.

3. الآفاق

بعد الانتهاء من معالجة إشكالية بحثنا، نرى أنه من الضروري التنويه بأن موضوعنا يمثل أحد الحلول التي يمكن الاعتماد عليها لتفعيل الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي والوطني. إلى جانب ذلك، هناك مجموعة متنوعة من الدراسات ذات الصلة التي نعتقد أنها تستحق البحث والدراسة، والتي تظل مفتوحة لإثارة إشكاليات جديدة تحتاج إلى إجابات من خلال دراسات وأبحاث مستقبلية. نعرض فيما يلي بعضا منها ضمن النقاط الآتية:

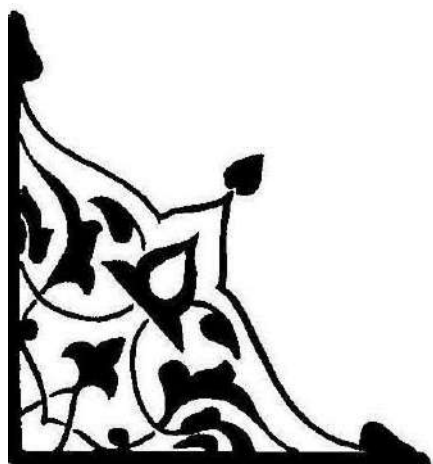
- دراسة تقييمية لصلاحيات الجماعات المحلية في دعم النسيج المؤسسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات الاقتصادية الراهنة؛
- أثر التحول الرقمي على كفاءة وفعالية الدور التنموي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والهندية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه النقاط تمثل مجالات بحثية يمكن أن تسهم في تعزيز وفهم وتحسين السياسات والممارسات المتعلقة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يرفع من قدرتها على المساهمة الفعالة في التنمية المحلية ومن ثم الوطنية.



قائمة

المراجع



1. المراجع باللغة العربية

أولا. الكتب

1. إبراهيم جلال، "التحليل المالي والأعمال التجارية"، الموسوعة الاقتصادية الإدارية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2009.
2. أبو السندس جهاد، العوامل خالد، مارتن بك، "اللامركزية والتنمية المحلية: بناء مجتمعات محلية فاعلة في الأردن"، مركز الرؤى للدراسات التنموية والاستراتيجية، عمان، الأردن، 2011.
3. أبو سيد أحمد فتحي السيد عبده، "الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005.
4. أبو علي محمد سلطان، "نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها"، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006.
5. أحمد إرشد محمود عبد الكريم، "الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية"، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
6. أحمد مروة، برهم نسيم، "الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
7. الأفندي عبلة، "نظم المعلومات وأثرها في التخطيط بتنمية المجتمعات المحلية (دراسة ميدانية)"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1995.
8. أمين عبد الوهاب، "التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسة المقترحة"، دار حافظ، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000.
9. بدران أحمد جابر، "التنمية الاقتصادية المستدامة"، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية: سلسلة كتب اقتصادية جامعية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014.
10. البرغ عزت عبد الحميد، "استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مركز المحروسة والخدمات الصحفية، القاهرة، مصر، 2004.
11. برونوطي سعاد نائف، "إدارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة (أبعاد الريادة)"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
12. برونوطي سعاد نائف، "الأعمال والخصائص والوظائف الإدارية"، دار وائل، عمان، الأردن، 2001.
13. بشارات هيا جميل، "التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
14. بعلبكي أحمد، "التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية: مفاهيم وتجارب"، منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا WSCWA، الأمم المتحدة، نيويورك، 1998.
15. بعلي محمد الصغير، "القانون الإداري: التنظيم الإداري والنشاط الإداري"، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2002.
16. بعلي محمد الصغير، "قانون الإدارة المحلية بالجزائر"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
17. بن غضبان فؤاد، "التنمية المحلية: ممارسات وفاعلون"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

18. بن قانة اسماعيل محمد، "اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج، استراتيجيات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
19. بهلول محمد، "الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي: مثال الجزائر"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
20. بوزناشة توفيق، "دليل الجمهورية: ولايات وبلديات"، تاكسوس للإنتاج السمعي البصري والاتصال، الجزائر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.
21. بوكروح مخلوف وآخرون، "الدليل إلى الإدارة الثقافية"، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2009.
22. تودارو ميشال، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة: محمد حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
23. الجندي مصطفى، "الإدارة المحلية واستراتيجياتها"، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، دون سنة.
24. جواد نبيل، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجزائرية للكتاب، الجزائر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.
25. حامد سهير، "إشكالية التنمية في الوطن العربي"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
26. الحبيب فايز إبراهيم، "التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية"، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1985.
27. حسن صلاح، "التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية: دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحل مشاكل البطالة والفقر"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013.
28. حلاوة جمال، علي صالح، "مدخل إلى علم التنمية"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
29. حمادة إبراهيم عبد الحليم، "مؤشرات الأداء"، دار النفائس، عمان، الأردن، 2008.
30. الحمصي محمود، "خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة لآراء التكامل الاقتصادي العربي 1960 . 1980"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1980.
31. خاطر أحمد مصطفى، "تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، نماذج الممارسة"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2000.
32. خاطر أحمد مصطفى، "تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار قافة المجتمع"، المكتبة العامة لأمانة عمان الكبرى، عمان، الأردن، 1998.
33. خاطر أحمد مصطفى، سميرة كامل محمد علي، "التنمية الاجتماعية: الأطر النظرية ونموذج المشاركة"، المكتبة العامة لأمانة عمان، الأردن، 1993.
34. خبابة عبد الله، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
35. خصاونة عاكف لطفي، "إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

36. خصاونة عاكف لطفي، "إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
37. خضر جميل أحمد محمود وآخرون، "البطالة: الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات/ دراسة حالة المملكة العربية السعودية" منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2013.
38. الخلايلة محمد علي، "الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن، بريطانيا، فرنسا ومصر: دراسة تحليلية مقارنة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2013.
39. خلف فليح حسن، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
40. خوني راجح، حساني رقية، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، إيتراك، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
41. خيرى أسامة محمد، "إدارة الإبداع والابتكار"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
42. دادي عدون ناصر، "اقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998.
43. الدخيل محمد حسين، "إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
44. الربابعة أحمد، "مقومات التنمية ومعوقاتها (دراسة تطبيقية في الريف الأردني)"، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
45. رحموني أحمد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري"، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2011.
46. الزيات السيد عبد الحليم، "التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي"، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 2002.
47. زيدان جمال، "إدارة التنمية المحلية في الجزائر: بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع"، دار الأمة، الجزائر، 2014.
48. سبنسرهل جالين، "منشأة الأعمال الصغيرة"، ترجمة صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998.
49. سفر أحمد، "المصارف الإسلامية: العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005.
50. سلطاني محمد رشدي، "الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة"، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
51. سلمان ميساء حبيب، العبادي سمير، "المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
52. سلمى علي، "المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة"، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999.
53. الشخيلي عبد الرزاق إبراهيم، "الإدارة المحلية: دراسة مقارنة" دار المسيرة، عمان، الأردن، 2001.

54. صالح النجار فايز جمعة، محمد العلي عبد الستار، "الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة"، دار حامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
55. صالح صالح، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006.
56. الصيرفي محمد، "البرنامج التأهيلي لإعداد أصحاب المشروعات الصغيرة"، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2009.
57. طشطوش هائل عبد المولى، "المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية"، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
58. عبد الباسط وفاء، "مؤسسات رأس مال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.
59. عبد العزيز سمير محمد، "التأجير التمويلي ومداخله: المالية، المحاسبية، الاقتصادية، التشريعية والتطبيقية"، مكتبة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2001.
60. عبد الغفور عبد السلام وآخرون، «إدارة المشروعات الصغيرة»، دار الصفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
61. عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
62. عبد المطلب عبد الحميد، "التمويل المحلي والتنمية المحلية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001.
63. عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997.
64. عبد المعطي عبد الباسط، الديب محمد أبو مندور، "تنمية المجتمعات المحلية والريفية في الوطن العربي"، سلسلة الدراسات الاجتماعية في التدريب الاجتماعي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1989.
65. عبده عبير شعبان، القفاس سحر عبد الرؤوف، "التنمية الاقتصادية ومشكلاتها"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013.
66. عبوي زيد منير، "الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
67. عثمان عبد اللطيف سوسن، "دراسات في التنمية المحلية الريفية والحضرية والمستحدثة والصحراوية"، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، مصر، 1989.
68. العجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، "التنمية الاقتصادية: مفاهيمها، نظرياتها، سياساتها"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.
69. عربيات وائل، "المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية: أساليب الاستثمار، الاستصناع، المشاركة المتناقصة (النظرية والتطبيق)"، دار الثقافة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
70. العساف أحمد عارف وآخرون، "الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
71. العسل إبراهيم حسين، "التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
72. عطية ماجدة، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

73. العلاق بشير، الطائي حميد، "تطوير المنتجات وتسعيورها"، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008.
74. علام أحمد عبد السميع، "علم الاقتصاد السياسي"، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2008.
75. علام سمير، "إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة"، مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1993.
76. العواملة نائل عبد الحافظ، "إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
77. العيسوي إبراهيم، "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، دار الشروق للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2001.
78. الغرابية فيصل محمود، "أبعاد التنمية الاجتماعية العربية: في ضوء التجربة الأردنية"، يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
79. غربي محمد وآخرون، "التحولات السياسية وإشكالية التنمية"، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، الجزائر، بيروت، الطبعة الأولى، 2014.
80. غنيم عثمان محمد، أحمد أبو زنت ماجدة، "التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
81. فهي محمد سيد، "تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1995.
82. فوضيل نادية، "أحكام الشركة طبقاً للقانون التجاري الجزائري"، دار هومة، الجزائر، 1997.
83. فوضيل نادية، "شركات الأموال في القانون الجزائري"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008.
84. فياض محمود أحمد وآخرون، "إدارة المشروعات الصغيرة: اقتصاديات المشروعات الصغيرة"، دار الشروق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
85. القريشي محمد صالح تركي، "علم اقتصاد التنمية"، دار إثراء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
86. القريشي مدحت، "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل، عمان، الأردن، 2007.
87. القلاب بسام هلال مسلم، "التأجير التمويلي (دراسة مقارنة)"، درا الراية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
88. القهيوي ليث عبد الله، الوادي بلال محمود، "المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"، دار حامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
89. قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.
90. كاظم جواد كمال، كاظم أحمد البطاط، "الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها"، دار الأيام، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
91. كافي مصطفى يوسف، "بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2014.
92. اللوزي موسى، "التنمية الإدارية"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

93. محمد عبد الفتاح، "تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 1991.
94. محيو أحمد، "محاضرات في المؤسسة الإدارية"، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2006.
95. مخيمر عبد العزيز جميل، عبد الحليم أحمد عبد الفتاح، "دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005.
96. مدحت محمد وآخرون، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، مصر، 1999.
97. مشروب إبراهيم، "التخلف والتنمية: دراسات اقتصادية"، دار المنهل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002.
98. المعاني أيمن عودة، "الإدارة المحلية"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2013.
99. مندور عصام عمر، "التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
100. منصور الغالي طاهر محسن، "إدارة واستراتيجية: منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
101. المنصور كاسر ناصر، ناجي شوقي، «إدارة المشروعات الصغيرة»، دار حامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
102. ناصف عبد الخالق، "تخطيط وتنمية القوى البشرية لأغراض التنمية المحلية"، مجلة دراسات إدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد 49، مارس 1992.
103. نجم عبود نجم، "إدارة الابتكار: المفاهيم والخصائص الحديثة"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
104. نشوان يعقوب حسين، "التربية التنموية"، دار الفرقان للنشر، عمان، الأردن، 2004.
105. نصيب الياس، "الشركة ذات المسؤولية المحدودة"، موسوعة الشركات التجارية، مكتبة الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الجزء السادس، 1998.
106. نصيب إلياس، "شركة الشخص الواحد"، موسوعة الشركات التجارية، مكتبة الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الجزء الخامس، 1996.
107. هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
108. يسري أحمد عبد الرحمان، "تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1996.
109. يوسف توفيق عبد الرحيم، "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
110. دليل عنابة السياحي: عنابة بين روعة الطبيعة وعبق التاريخ"، منشورات CDSP، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2013.
111. القانون التجاري Code de commerce، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ONTE، الجزائر، الجزائر، 2003.

ثانيا. الأطروحات

1. أوكيل حميدة، "دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية . دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.
2. براهيمية أمال، "دور الشراكة الأورو جزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015.
3. بربيش السعيد، "تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق): حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2004.
4. بن طيبة مهدية، "تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيبي علي، البليدة 2، البليدة، الجزائر، 2019.
5. بوسممن أحمد، "الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2010.
6. خنفري خيضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2011.
7. علوني عمار، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية: حالة ولاية سطيف"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، سطيف، الجزائر، 2010.
8. مكاحلية مي الدين، "تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015.
9. يحي حسين، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

ثالثا. الملتقيات والمؤتمرات والندوات

أ. الملتقيات

♦ الملتقيات الدولية:

1. الملتقى الدولي الثاني حول: " آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول-"، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة لونيبي علي، البليدة 2، البليدة، الجزائر، يومي: 20 و 21 أكتوبر 2014.

2. الملتقى الدولي حول: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001 – 2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سطيف، الجزائر، يومي: 11 و 12 مارس 2013.
 3. الملتقى الدولي حول: "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي: 18 و 19 أبريل 2012.
 4. الملتقى الدولي حول: "استراتيجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي: 15 و 16 نوفمبر 2011.
 5. الملتقى الدولي حول: "الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي: 12 و 13 ماي 2010.
 6. الملتقى الدولي الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حول: "التمويل والاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الآفاق والتحديات"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سوريا، أيام: 25 و 27 أبريل 2006.
 7. الملتقى الدولي حول: "البطالة، أسبابها، معالجتها وآثارها على المجتمع العربي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام: 25 و 27 أبريل 2006.
 8. الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعليد، الشلف، الجزائر، يومي: 16 و 17 أبريل 2006.
 9. الملتقى الدولي حول: "تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 29 و 30 أكتوبر 2001.
- ♦ الملتقيات الوطنية:
1. الملتقى الوطني حول: "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، يومي: 06 و 07 ديسمبر 2017.
 2. الملتقى الوطني حول: "تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية"، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 27 و 28 نوفمبر 2017.
 3. الملتقى الوطني الثاني حول: "التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المريح"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، يومي: 19 و 20 أكتوبر 2015.
 4. الملتقى الوطني حول: "التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 09 و 10 ديسمبر 2014.
 5. الملتقى الوطني حول: "دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسياتها محليا ودوليا"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 29 و 30 ماي 2013.

6. الملتقى الوطني الأول حول: "أثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية بالجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمين العقال الحاج موسى آق أخاموك، تامنغست، الجزائر، يومي: 13 و 14 جوان، 2012.
7. الملتقى الوطني الرابع حول: "تحديات الجماعات المحلية وأساليب تطويرها"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يومي: 10 و 11 مارس 2010.
8. الملتقى الوطني حول: "قراءات حديثة في التنمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، يومي: 12 و 13 ديسمبر 2009.
9. الملتقى الوطني حول: "سبل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 12 و 13 ماي 2009.
10. الملتقى الوطني الرابع حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي: 13 و 14 أبريل 2008.
11. الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي: 22 و 23 أبريل 2003.
12. الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، الجزائر، يومي: 08 و 09 أبريل 2002.

ب. المؤتمرات

1. مؤتمر حول: "العمل العربي"، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة، مصر، أيام: 15 . 22 ماي 2011.
2. المؤتمر العلمي الثالث حول: "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، أيام: 27 . 29 أبريل 2009
3. المؤتمر العربي الاقليمي حول: "تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة"، القاهرة، مصر، أيام: 15 . 18 ديسمبر 2003.

ج. الندوات

♦ الندوات الدولية:

1. الندوة الدولية حول: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكالية والآفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، يومي: 18 و 19 جانفي 2004.
2. الدورة العلمية التدريبية الدولية حول: "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، بالتعاون مع المعهد الإسلامي، جدة، بسطيف، المملكة العربية السعودية، الجزائر، أيام: 25 - 28 ماي 2003.
3. ندوة علمية دولية حول: "التنمية الريفية المتكاملة"، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الرباط، المغرب، يومي: 23 و 24 ماي 1983.

♦ الندوات الوطنية:

1. الندوة الوطنية حول: "الملكية الصناعية من أجل ريادة الأعمال والتجارة والبحث والتطوير"، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، دمشق، سوريا، يومي: 11 و12 ماي 2014.
2. الندوة الوطنية حول: "التنمية المحلية الريفية والمحلية: وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر"، القاهرة، مصر، أيام: 6 - 10 ماي 2007.

رابعاً. المجلات

1. مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 06، العدد 04، 2021.
2. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، المجلد 8، العدد 16، ديسمبر 2021.
3. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 06، جوان 2017.
4. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة الجزائر، العدد 05، جوان 2017.
5. مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد 20، جوان 2016.
6. مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد 20، جوان 2016.
7. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 13، جانفي 2015.
8. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2، الجزائر، العدد 19، ديسمبر 2014.
9. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2011.
10. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 23، نوفمبر 2011.
11. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 07، جوان 2010.
12. مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 01، جوان 2009.
13. مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، العدد 03، مارس 2009.
14. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، سطيف، الجزائر، العدد 07، 2007.
15. المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد السابع، العدد 02، ماي 2000.
16. مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 12، العدد 31، 1990.

خامساً. التقارير

1. "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، منشورات صندوق النقد العربي، للسنوات: 2020، 2021، 2022، 2023.
2. "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية"، منشورات الجمهورية الجزائرية، الجزائر، 16 فيفري 2020.

3. محمد لقمان أحمد، "المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل"، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، البند الأول. القسم الأول، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة، مصر، أيام: 15. 22 ماي 2011.
4. "التقرير السنوي لسنة 2003 للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، الأمم المتحدة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2004.
5. "تقرير منتدى الرياض الاقتصادي، تنمية اقتصادية مستدامة، دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منسود"، الغرفة التجارية بالرياض، الرياض، السعودية، أكتوبر 2003.
6. "حاضنات الأعمال التكنولوجية"، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 1995.

سابعا. الجرائد الرسمية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادرة في: 28 / 07 / 2022.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، الصادرة في: 06 / 12 / 2020.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادر في: 25 / 11 / 2020.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة في: 26 / 02 / 2020.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، الصادرة في: 08 / 08 / 2018.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، الصادرة في: 04 / 07 / 2018.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة في: 11 / 01 / 2017.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة في: 29 / 02 / 2012.
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 40، الصادرة في: 20 / 07 / 2011.
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة في: 03 / 07 / 2011.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32، الصادر في: 04 / 05 / 2005.
12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في: 28 / 04 / 2004.
13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة في: 13 / 11 / 2002.
14. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في: 15 / 12 / 2001.
15. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في: 22 / 08 / 2001.
16. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة في: 14 / 06 / 1998.
17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة في: 22 / 09 / 1996.
18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادرة في: 03 / 09 / 1995.
19. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في: 20 / 07 / 1994.
20. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة في: 05 / 10 / 1993.
21. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في: 18 / 04 / 1990.

22. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة في: 11 / 04 / 1990.
23. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة في: 13 / 07 / 1988.
24. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة في: 24 / 08 / 1982.
25. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في: 07 / 07 / 1981.
26. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، الصادرة في: 17 / 02 / 1981.
27. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 101، الصادرة في: 16 / 11 / 1971.
28. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة في: 23 / 05 / 1969.
29. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادرة في: 18 / 01 / 1967.
30. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، الصادرة في: 23 / 11 / 1962.
31. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 01، الصادرة في: 26 / 10 / 1962.
32. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة في: 07 / 09 / 1962.

ثامنا. الوثائق

1. وثائق مديرية المصالح الفلاحة لولاية قالمه، أم البواقي، عنابة 2022.
2. وثائق مديرية الصناعة لولاية قالمه، أم البواقي، عنابة 2022.
3. وثائق مديرية برمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمه، أم البواقي، عنابة 2022.
4. وثائق مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمه، أم البواقي، عنابة 2022.
5. وثائق مديرية التشغيل لولاية قالمه، أم البواقي، عنابة 2022.
6. وثائق مديرية الضرائب لولاية قالمه، أم البواقي، عنابة 2022.
7. وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالمه، أم البواقي، عنابة 2022.
8. وثائق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمه، أم البواقي، عنابة 2022.
9. وثائق مشتلة المؤسسات لولاية عنابة 2022.
10. وثائق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية أم البواقي، عنابة 2022.
11. وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات لولاية قالمه، أم البواقي، عنابة 2022.
12. وثائق الفرع الجهوي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة 2022.

تاسعا. مواقع الأنترنت

1. www.angem.dz
2. www.cnac.dz
3. www.megaupload.com
4. www.dipmepi-biskra.com
5. www.fptetouan.tk

6. www.arsco.org
7. groups.google.com
8. www.arabapi.org
9. sciencesjuridiques.blogspot.com
10. www.almaany.com
11. www.minshawi.com
12. siteresources.worldbank.org
13. anbaaonline.com
14. www.el-mouradia.dz
15. www.bank-of-algeria.dz
16. elhiwardz.com
17. www.premier-ministre.gov.dz
18. www.industrie.gov.dz
19. www.andi.dz
20. aapi.dz
21. www.fgar.dz
22. www.lcadz.dz
23. www.sahm-media.dz
24. apie.industrie.gov.dz
25. www.a-onec.com
26. www.odejguelma.dz
27. www.univ-oeb.dz
28. www.annasronline.com
29. alhirak-alikhbari.dz
30. annaba.mta.gov.dz
31. badrbank.dz
32. www.sme.gov.om
33. www.ONS.dz
34. www.albankaldawli.org
35. vrdpo.univ-guelma.dz
36. www.odejguelma.dz

2. المراجع باللغة الأجنبية

1. les livres

1. B.Clinard Marchall, **"Slums and Community Development : Experiments in SELF-HELP"**, Free Press, New York, 1966.
2. Angeon Valérie, Callois Jean-Marc, **"Fondements théoriques du développement local : quels apports du capital social et de l'économie de proximité ?"**, Association Économie et Institutions, en ligne, 2019.
3. BAGNERIES J-C. et autres, **"introduction à la finance d'entreprise"**, Vuibert, Bruxelles, Belgique, 2004.

4. Barrelier. A et autres, "**pratique du commerce international**", Foucher, Paris, France, 9^{ème} édition, 1992.
5. BELATTAF Matouk, "**Economie Du Développement** ", OPU, Alger, Algérie, 2010.
6. Bressy Gilles, "**Economie d'entreprise**", éditions Sirey, Paris, France, 1990.
7. DEGOS S. GREIFFTHS., "**Gestion financière : Analyse à la stratégie**", Organisation, Paris, France, 1997.
8. DELAHAYE Jacqueline, DELAHAYE Florence, "**Finance d'entreprise, Manuel et Applications**", Dunod, Paris, France, 2007.
9. Drucker Peter, "**innovation and entrepreneurship**", harper business editions, San Francisco, USA, 2006.
10. Duranton G, Alii, "**Les pôles de compétitivité : que peut-on en attendre ?**" , édition ENS, Paris, France, 2008.
11. Fillion Louis Jacques, "**Management des pme: de la création à la croissance**", Edition Pearson Education, Paris, France, 2007.
12. Gervais Jean François, "**les clés du leasing**", Organisation, Paris, France, 2004.
13. Goutcharoff Geordes et autre, "**Vous avez dit développement local ?**", Edition la librairie des territoires, Toulouse, France, Tome 2, 2019.
14. Gravagna Nicole, K.Adams Peter, "**Venture Capital for dummies** ", JOHN Wiley & sons, New Jersey, Unites States of America, 2013.
15. Greffe Xavier, "**les PME créent –elles des emplois ?**" , Economica, Paris, France, 1984.
16. Greffe Xavier, "**Territoires en France**", Economica, Paris, France, 1984.
17. GUERRIN Bernard, "**la théorie économique néoclassique : macroéconomie et théorie de jeux**", la Découverte, Paris, France, 1999.
18. Habib Syeda Fahmida, "**Fundamentals of Islamic Finance and Banking**", Wiley, Cornwall, UK, first edition, 2018.
19. Hanudin Amin, Abdul Rahim Abdul Rahman, " **Islamic Banking An Introduction to Islamic Accounting** ", Universiti Malaysia Sabah Press, Malaysia, 2016.
20. Hull G.S, "**la petite entreprise à l'ordre du jour**", édition L'Hermatten, Paris, France, 1987.
21. Julien P.A., "**les PME bilan et perspectives**", édition Economica, Paris, France, 1997.
22. kahn Michel, "**franchise et partenariat : développer ou intégrer un réseau d'enseigne en commerce organisé indépendant**", Dunod, Paris, France, 6^{ème} édition, 2014.
23. Lachman Jean, "**le financement des stratégies de l'innovation**", Economica, Paris, France, 1993.
24. Levratto Nadine, "**Les PME : Définition, rôle économique et politiques publiques**", édition de Boeck, Bruxelles, Belgique, 2009.
25. Mahar Abdul Rauf and others, "**Financial Reporting for Islamic Financial Institutions**", Poutledge, London, Great Britain, 2024.

26. Mokhtar Kheladi, "**le développement local**", OPU, Alger, Algérie, 2012.
27. Paveau Jaques et autres, "**Technique du commerce international**", Economica, Paris, France, 7^{ème} édition, 2001.
28. Pierre – Noël Denieuil, Houda Laroussi, "**le développement social local et la question des territoires**", Edition Harmattan, Paris, France, 2005.
29. Rangeon François, "**Le Gouvernement local**", in Jacque Chevalier (dir), la gouvernabilité, presses universitaire de France PUF, France, 1996.
30. SALAMI. A, "**Petite et moyenne entreprise et développement économique**", ENAL, Alger, Algérie, 1985.
31. Silem Ahmed, "**Encyclopédie de l'économie et de la gestion**", Hachette édition, Paris, France, 1994.
32. simon Yve, Manai Samir, "**pratique de commerce international**", Foucher, Paris, France, 19^{ème} édition, 2005.
33. Visser Hans, "**Islamic Finance: principles and practice**", Esward Elgar publishing limited, Cheltenham, UK, Second Edition, 2013.
34. Wtterwulge Robert, "**la PME une entreprise humaine**", édition De Boeck, Paris, France, 1998.
35. "**guide du promoteur**", publication de la Caisse Nationale d'Assurance Chômage, Alger, Algérie, 2014.
36. "**Guide touristique ANNABA : source de beauté, richesse de l'histoire**", CDSP Edition, Alger, Algérie, 2013.
37. "**Développement durable et entreprise: un défi pour les managers**", Afnor édition, Saint-Denis, France, 2^{ème} édition, 2008.
38. "**Rapport mondial sur le développement humaine 1990**", Economica, Paris, France, 1990.

2. Les Thèses de doctorat

1. Ghomari Souhila, "**Impact des programmes du Mise à Niveau sur la compétitivité des entreprises Algériennes**", thèse du doctorat, (Thèse non publiée), faculté des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales, université Abou – Baker BELKAID, Tlemcen, Algérie, 2015.
2. kansab Jamila, "**l'impact de la mise à niveau sur les performances des PME algériennes**", thèse du doctorat, (Thèse non publiée), faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université Mohamed Ben Ahmed, oran 2, Algérie , 2017.

3. Les Colloques

A - Les colloques internationaux

1. Colloque international : **"L'économie de la connaissance et du changement", laboratoire de Recherche : l'innovation et le changement dans les Organisations et les entreprises"**, la Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, l'université Saad Dahlab, Blida, Algérie, le : 17 et 18 Avril 2013.
2. Colloque international : **"les acteurs du développement local durable en Algérie : comparaison méditerranéenne"**, le centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle (CRASC) en partenariat avec Chaire UNESCO, Oran, Algérie, le : 12 - 14 Mai 2003.
3. Colloque international : **"Gouvernance locale et développement territorial : le cas des pays du sud"**, la Faculté des sciences économiques et sciences de gestion, Université Mentouri, Constantine, en collaboration avec l'université Pierre Mendès, Grenoble 02, France, à Constantine, Algérie, le : 26 et 27 avril 2003.

B - Les colloques nationaux

1. Colloque national : **"la décentralisation et le développement local en Mauritanie"**, le centre Maghrébin d'études stratégiques, Nouakchott, Mauritanie, le : 13 et 14 décembre 2014.
2. Colloque national : **"Le rôle des regroupements et clusters industriels dans le développement des petites et moyennes entreprises et dans leur soutien à la compétitivité locale et internationale"**, la Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, Laboratoire d'Auto Développement et Bonne Gouvernance , l'Université du 8 Mai 1945, Guelma, Algérie, le: 29 et 30 mai 2013.
3. Colloque national : **"Les mots du développement : genèse, usages et trajectoires"**, la Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, université de Paris – Dauphine, Paris, France, le : 13et 14 Novembre 2008.

4. Les revues

1. **La Revue française de gestion** , Association de Recherches et Publications en Management, Paris, France, Volume 15, N 02, 1998.
2. **International Journal of Commerce and Finance**, Istanbul commerce university, Istanbul, Turkey, Vol. 5, Issue 1, 2019.
3. **Revue économie & management**, faculté des sciences économiques & gestion, université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algérie, N 09, Octobre 2009.
4. **Revue maarefe**, université Akli Muhand Oulhadj, Bouira, Algérie, volume 11, numéro 20, 2016.

5. Les rapports et les Publications

A – Les rapports

1. **"Annual Report 2022-23"**, ministry of Micro, Small and Medium enterprises, Government of India, New Delhi, India, 2023.
2. **"Accelerating Reforms to protect the Algerian Economy"**, Economic Monitor of WORLD BANK GROUP, middle East and North Africa Region, spring 2021.
3. **"Clarification des rôles et responsabilités des acteurs de la décentralisation"**, Rapport final de la Ministère de l'aménagement du territoire et des collectivités locales, Direction de la décentralisation, programme national de développement local (PNDL), République du Sénégal, Janvier 2011.
4. **Rapport annuel de la coopération UE-Algérie**", délégation de l'Union européenne en Algérie, EL-Biar, Alger, 2009.
5. Le guide des services bancaires aux PME (services conseil de l'IFC/accès au financement), **rapport de la société Financière internationale (IFC)**, groupe de la banque mondiale, en collaboration avec le Japon, Hollande, et le Norvège, éditions IFC, 2009.
6. **"Rapport annuel de la banque d'Algérie"**, Alger, Algérie, 2008.
7. Gro Harlem Brundtland, **"Notre avenir à tous"**, rapport Brundtland, Also, Norvège, 20/03/1987.
8. **Assistance to the needy in less-developed Areas: A survey of methods of administering assistance in various countries**", report of department of Economic and social affairs, United Nations, New York, 1956.

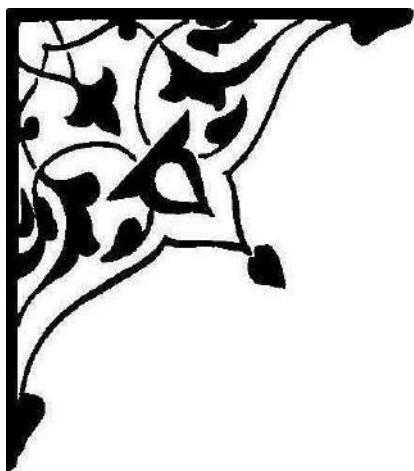
B - Les publications

1. **Bulletin d'information économique**, publications du ministère des PME et l'artisanat, Alger, Algérie, pour les années 2006, 2007, 2008, 2009.
2. **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Alger, Algérie, pour les années 2010, 2011, 2012, 2013.
3. **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et des mines, Alger, Algérie, pour les années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019.
4. **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie, Alger, Algérie, pour les années 2020, 2021, 2022.
5. **Bulletin d'information économique**, publications du ministère de l'Industrie et de la production pharmaceutique, Alger, Algérie, pour l'année avril 2023.
6. **"wilaya de GUELMA "**, publication de l'ANDI, Alger, Algérie, 2013.
7. **"Mise à Niveau des petites et moyennes entreprises"**, publication de la ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la Promotion de l'investissement, 2012.

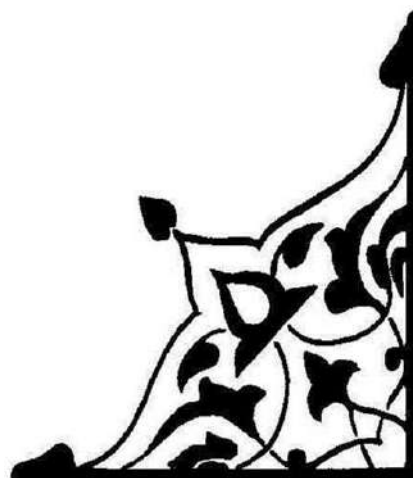
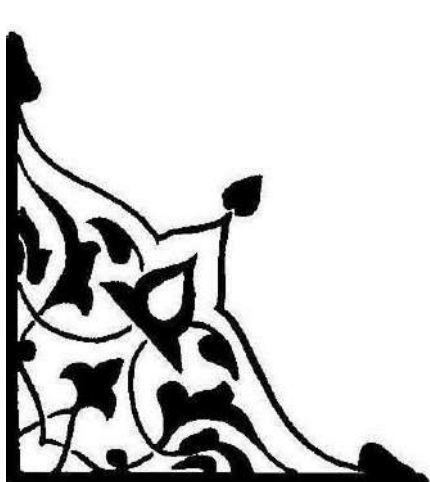
8. Alexandre NSHUE Mbo Mokime, "**Théorie de la croissance et des fluctuation économiques : partie I. La croissance économique**", publication du département des sciences économiques, faculté d'admiration des affaires et des sciences économiques, université Protestante au Congo, Kinshasa, Congo, 2011/2012.
9. Anwar Shah, "**local governance in developing countries**", the world bank publications, Washington, New work, USA, 2006.
10. "**projet dispositif de Mise à Niveau** ", publications du Fonds de promotion de la compétitivité industrielle, ministère de l'industrie et de la restructuration, Alger, Algérie, 2000.
11. R. Hamlish, "**Méthodologie et directive pour la planification du développement des pêches avec examen particulier des pays en développement de la région Afrique**", FAO document technique sur les pêches, N 297, FAO, Rome, Italie, 1989.
12. "**Monographie de la wilaya d'Annaba**", Documents soumis par la Direction du Tourisme et de l'Artisanat de l'Etat d'Annaba, Annaba, Algérie.

6. Les Sites internet

1. www.ummtto.dz
2. www.gralon.net
3. www.univ-annaba.dz
4. www.univ-guelma.dz
5. www.alsaeco.com
6. www.oeconomia.net
7. www.un.org
8. www.onem.be
9. www.wilaya-guelma.dz
10. www.web.archive.org
11. www.ar.tradingeconomics.com
12. www.donnees.banquemondiale.org
13. www.fr.slideshare.net
14. www.dcwoumelbouaghi.dz
15. www.hermet.org



الملحق



الملحق رقم (01): المواد من 01 حتى 11 القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 02 المؤرخ في أول رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك،

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 23 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1410 الموافق 19 ديسمبر سنة 1989 والمتعلق بالتقييس، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 25 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 36 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991، لاسيما المادتين 38 و65 منه،

قانون رقم 01 - 18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 37 و 83 و 119 و 122 و 126 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 76 - 105 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون التسجيل، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلق بحماية البيئة،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

المادة 2 : تركز سياسات وتدابير المساعدة والدعم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسات ملائمة تهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسات.

تسخر السلطات العمومية الوسائل الضرورية لذلك.

المادة 3 : يجب على الجماعات الإقليمية في إطار التنمية المحلية أن تبادر، طبقاً لمهامها وصلاحياتها، باتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحدد كميّات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني

تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

المادة 4 : تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات :

- تشغل من 1 إلى 250 شخصاً،

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار ،

- تستوفي معايير الاستقلالية.

يقصد، في مفهوم هذا القانون، بالمصطلحات الآتية :

1 - الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة. أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.

السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل،

2 - الحدود المعتمدة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة : هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهراً،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94 - 01 المؤرخ في 3 شعبان عام 1414 الموافق 15 يناير سنة 1994 والمتعلق بالمنظومة الإحصائية،

- وبمقتضى الأمر رقم 95 - 06 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالمنافسة،

- وبمقتضى الأمر رقم 95 - 07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات،

- وبمقتضى الأمر رقم 96 - 01 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف،

- وبمقتضى الأمر رقم 96 - 09 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 والمتعلق بالاعتماد الإجاري،

- وبمقتضى الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار،

- وبمقتضى الأمر رقم 01 - 04 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها،

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

مبادئ عامة

المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها.

يجب على المنظومة الإحصائية الوطنية إعداد تقارير دورية ظرفية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هي محددة أعلاه.

الباب الثاني

تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المادة 11 : تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون، إلى ما يأتي :

- إنعاش النمو الاقتصادي،
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي،
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها،
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وثقافة التقاؤل،
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية اللازمة لاحتياجاتها،
- تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

3 - المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 ٪ فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المادة 5 : تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون وملياري (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.

المادة 6 : تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.

المادة 7 : تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار.

المادة 8 : عندما تبتعد مؤسسة، عند تاريخ قفل حصيلتها، عن الحدود المذكورة أعلاه، فإن هذه الحالة لا تكسبها، كما لا تفقدها ، صفة المؤسسة طبقا للمواد 5 و6 و7 أعلاه، إلا إذا تكررت هذه الوضعية خلال سنتين ماليتين متتاليتين.

المادة 9 : يمكن، وبصفة استثنائية ، مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية حسب التغيرات المالية والاقتصادية ذات الأثر المباشر على سعر الصرف.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 10 : يشكل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليه في هذا القانون مرجعا في :

- كل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات،
- إعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بالقطاع.

الملحق رقم (02): الموارد من 01 حتى 15 القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4	الجمهورية التونسية / العدد 02	12 ربيع الثاني عام 1438 هـ 11 يناير سنة 2017 م
قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	إن رئيس الجمهورية، بناء على الدستور، لا سيما المواد 43 و 136 و 138 و 140 و 143 و 144 منه، وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم، وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، وبمقتضى الأمر رقم 76-105 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976، والتضمن قانون التسجيل، المعدل والمتمم، وبمقتضى القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والتضمن قانون المصارف، المعدل والمتمم، وبمقتضى القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل والمتمم، وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، وبمقتضى القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم، وبمقتضى القانون رقم 90-22 المؤرخ في 27 محرم عام 1411 الموافق 18 غشت سنة 1990 والمتعلق بالسجل التجاري، المعدل والمتمم، وبمقتضى القانون رقم 90-30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والتضمن قانون الأملاك الوطنية، المعدل والمتمم،	- وبمقتضى الرسوم التشريعي رقم 94-01 المؤرخ في 3 شعبان عام 1414 الموافق 15 يناير سنة 1994 والمتعلق بالنظومة الإحصائية، - وبمقتضى الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات، المعدل والمتمم، - وبمقتضى الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والعرف، - وبمقتضى الأمر رقم 01-04 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصخصتها، المتمم، - وبمقتضى القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، - وبمقتضى القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، - وبمقتضى الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالنافسة، المعدل والمتمم، - وبمقتضى القانون رقم 04-06 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة النشاطات التجارية، المعدل والمتمم، - وبمقتضى القانون رقم 06-11 المؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 24 يونيو سنة 2006 والمتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، - وبمقتضى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 30 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية، - وبمقتضى القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالجمعيات.

الدراسات الثلاثية، مما تثيرت عليه برامج وتدابير وهيكل دعم ومراقبة.

تسخر الدولة الوسائل الضرورية لذلك.

المادة 4: تبادر الحكومات المعنية بالتعاون التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما من خلال تسهيل الحصول على العقار اللازم لنشاطاتها، وتخصيص جزء من مناطق النشاطات والمناطق الصناعية.

تعدد كليات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، من طريق التنظيم.

الفصل الثاني

تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

المادة 5: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع وأ/أو الخدمات:

- تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصاً.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصصها السنوية مليار (1) دينار جزائري.

- تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 أدناه.

يلصد، في مفهوم هذا القانون، بما يأتي:

1- الأشخاص المعتمدون: عدد الأشخاص الموافق للعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بحصة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.

السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشأ، هي تلك المتعلقة بأنشطتها محاسبية مطلق.

2- الحدود المعتمدة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصص: هي تلك المتعلقة بأنشطتها مطلق مدة اثني عشر (12) شهراً.

- ويمقتضى القانون رقم 12-107 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 والمتعلق بالولاية.

- ويمقتضى القانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، لا سيما المادة 118 منه.

- ويمقتضى القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار،

- ويعد رأي مجلس الدولة،

- ويعد مصالحة البرلمان.

بمصر القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المصممة لها فيما يتعلق بالإنتاج والائتماء والديمومة.

الباب الأول

الحكم عامة

الفصل الأول

مبادئ عامة

المادة 2: يحدد هذا القانون الأهداف العامة الآتية:

- تعزيز النمو الاقتصادي.

- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما المتكثرة منها، والحفاظ على ديمومتها.

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير.

- ترقية ثقافة المقولة.

- تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المقولة.

المادة 3: تستند سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التطوير والتشجيع مع العاملين العموميين والشباب المعنيين، وكذا

المادة 13 : يمكن مراجعة العدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع المصيلة السنوية، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادة 14 : يشكل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو منصوص عليه في هذا القانون مرجعا .

- لمنح كل أشكال الدعم والمساعدة المنصوص عليها في هذا القانون لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومراقبتها.

- لجمع البيانات ومعالجة الإحصائيات .

يخضع على المنظومة الإحصائية الوطنية إعداد تقارير دورية ووظيفية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هي معرفة أعلاه.

الباب الثاني

تدابير المساعدة والدعم لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المادة 15 : تهدف تدابير مساعدة ودعم ترفقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون، إلى :

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والتقني والاقتصادي والمالي، والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على القمار،

- العمل على وضع أنظمة جبرائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع وتمهيز ثقافة المداولة، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الائتات والتمويلات المالية اللازمة لاحتياجاتها.

- تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المداولة والتجمعات،

3- المؤسسة المستقلة : كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادة 6 : تستفيد من أحكام هذا القانون، المؤسسة الناشئة أو المزمع إنشاؤها، التي تعثرم العدود السابقة الذكر على أساس تصريح يحدد نمولجه بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادة 7 : تستفيد من تدابير الدعم المنصوص عليها في هذا القانون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمتلك رأسمالها الاجتماعي في حدود 49 % من قبل شركة أو مجموعة شركات الرأسمال الاستثماري.

المادة 8 : تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربع مائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري.

المادة 9 : تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربع مائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

المادة 10 : تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

المادة 11 : إذا صنفّت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد أعمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية للقياس رقم الأعمال أو مجموع المصيلة لتصنيفها.

المادة 12 : عندما تسجل مؤسسة، عند تاريخ إطلاق حصيلتها المالية فارفا أو فوارق بالنسبة للعدد أو العدود المذكورة أعلاه، فإن هذا لا يكتسبها أو يقللها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة طبقا للمواد 8 و9 و10 أعلاه، إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة سنتين (2) مائتين متتاليتين.

الملحق رقم (03): كيفية تمويل المشروع في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

promoter's guide

Who is CNAC scheme for ?

This scheme is open to every person who fulfils the following requirements :

- To be between 30 and 50 years old
- To be of Algerian nationality
- Not to occupy a paid activity by the time of application
- To be registered in the National Employment Agency (ANEN) as a job seeker, or to be a CNAC beneficiary
- To enjoy a professional qualification with the intended activity
- To be able to mobilize sufficient funding capacities to participate in financing the project
- Not having already an activity
- Not having benefited from these help

How the project is funded ?

The funding structures are done according to two modes

1- TRIANGULAR FUNDING

The triangular funding intends :

- A personal contribution ;
- An interest free loan from CNAC
- A loan granted by the bank, with 100% interest rate subsidized

promoter's guide

Funding structures with triangular financing mode :

Level	Investment amount	CNAC Interest free-loan	Personal contribution	Bank credit
Level I	Up to DZD 5,000,000	29%	01%	70%
Level II	Between DZD 5,000,000 and DZD 10,000,000	28%	02%	70%

2- AUTO-FUNDING MODE

Unemployed promoters can create a small business funded entirely from their own funds, still, they benefit from all the tax advantages provided by the scheme.

What are the benefits package granted under the scheme « triangular funding » ?

- An interest free-loan
- A subsidized bank interest rate at 100%
- Total loan repayment term up to 13 years (08 years for bank loan and 5 years for CNAC loan)
- A supplementary interest free loan five hundred thousand dinars (DZD 500,000) is granted if necessary to graduates of vocational training dedicated to acquire a mobile workshop vehicle in the implementation stage practicing in the following non-sedentary activities: Plumbing, Electricity Building, Heating, Air Conditioning, Glazing, Painting-Building, Automotive Mechanics.
- A supplementary interest free loan five hundred thousand dinars (DZD 500,000) is granted if necessary to cover renting expenses meant shelter

الملحق رقم (04): أهم الصناعات التقليدية بولاية قالمة وأم البواقي وعنابة

❖ ولاية قالمة:

وزارة السياحة و الصناعة التقليدية

غرفة الصناعة التقليدية و الحرف قالمة

الصناعة التقليدية
أقالمة

أقالمة





نشأت غرفة الصناعة التقليدية و الحرف قالمة:

أنشأت غرفة الصناعة التقليدية و الحرف قالمة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09/323 المؤرخ في 11 أكتوبر 2009، المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 97 - 100 المؤرخ في 29 مارس 1997، الذي يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية و الحرف و عملها.

مهام غرفة الصناعة التقليدية و الحرف قالمة:

- مسك سجل الصناعة التقليدية و الحرف و تسييره.
- ترقية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف و تطويره.
- تمثيل و تزود السلطات العمومية و الهيئات الولائية و الوطنية بالمعلومات و المقترحات التي تتعلق بالصناعة التقليدية و الحرف.
- تنظيم و تشارك في و المعارض.
- تكوين و تأهيل الحرفيين لبعث الصناعة التقليدية و الحفاظ عليها، خاصة الحرف التي تكاد أن تنقرض.

CHAMBRE DE L'ARTISANAT ET DES METIERS - GUELMA
ADRESSE: 13 PLACE DES MARIYRS - GUELMA
TEL / FAX: 0371 26 16 - 50
E-Mail: camguelma@yahoo.fr

غرفة الصناعة التقليدية و الحرف بولاية قالمة
العنوان: 13 ساحة الشهداء - قالمة
هاتف / فاكس: 0371 26 16 - 50
البريد الإلكتروني: camguelma@yahoo.fr

البطرس التقليدي:

تشتهر قالمة باللباس التقليدي الذي يتميز بالطرز على القفطية الذي يأخذ أشكالاً فنية و جمالية باستعمال الخيط الذهبي برسم زهور و عصفير كفرخ الطاووس مثلاً و تجسدها المرأة القالمية في (فندورة المجوهر الكاركو... إلخ) معظم هذه الصناعات تقوم بها النساء في البيوت أو في ورشات.



الطرز التقليدي:

يعد الطرز التقليدي من النشاطات العريقة في قالمة و يكون على الأقمشة و القفطية بوضوح أشكال و رسومات متنوعة باستخدام الحرير و الكتان و يستعمل تزيين مختلف أثاث المنزل، كقطع الفراش السرير و طقم الطاولة، و من أنواع الطرز على القماش: الحجاب، طرز السابل.

القشيشة:

و هي لباس يرتديه الرجال نعلمه النساء من الصوف يكون غالباً من اللون البني

صناعة الفخار:

إن الفخار يعتبر منتجاً جلياً، فهو يحمل الخصوصية الجغرافية لمنطقة قالمة و يشتهر بالصلابة و السماكة و الجمال و بالبساطة في تصليعه و زخرفته. و يوجد بها أفضل الصلصال الأبيض (KAOLIN) بحمام دباغ. و تنتشر صناعة الفخار عبر معظم مناطق الولاية و تتركز بكثرة في كل من: بلدية بن جراج، قلعة بوعصب، الركبة، هيلوبوليس و الخازرة.



الحلي التقليدي:

إن الصناعة التقليدية للحلي يعرف انتشاراً واسعاً على مستوى الولاية إذ يمارسها عدد كبير من الحرفيين، و تعتمد هذه الصناعة على الذهب و الفضة و بأشكال مختلفة تتمثل في:

الحقاس، الفخزمة الذهبية، الخخال، السخاب، الطرطرين.

أهم الصناعات التقليدية بولاية قالمة:

من أهم الصناعات التقليدية و الحرف بالولاية نجد ما يلي:

صناعة النسيج:

يعتبر النسيج من أهم الحرف التقليدية التي تمارسها النساء حيث نجدها تنتشر في معظم البيوت و تعتمد هذه الصناعة التقليدية على الصوف و شعر الماعز، و بعض المستحضرات الطبيعية النباتية للتلوين و من هذه الصناعات النسيجية نجد:

الحلي القالمي أو الخليل:

ينسج من الصوف الذي يحضر ثم يلون بمستحضرات طبيعية نباتية للحصول على أنواع معينة من الألوان المستوحاة من البيئة المحلية، كاللون الأزرق الذي يستخرج من التينة.

الزربية:

تعتبر صناعة الزربية من أهم الصناعات التقليدية في المنطقة و لا تزال تمارس خاصة بمركز الزرابي و الطرز المتواجدة بعاصمة الولاية (التعاونية الفلاحية la cassap)، و هي ذات جودة عالية و سمعة وطنية، و تستعمل لجعلها عدة أدوات كالسدادة، الخلالة، المفص... و من أهم أنواع الزربية المعروفة بالمنطقة (زربية القامرة، تامل، زربية كروشي توريداد... إلخ).




❖ ولاية أم البواقي:

◆ النسيج:



◆ اللباس التقليدي النسائي:



◆ اللباس التقليدي الرجالي:



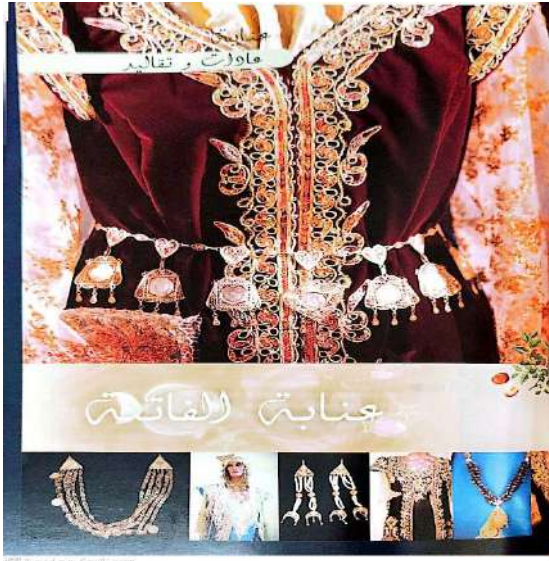
♦ صناعة الحلي الفضية:



♦ الطبخ التقليدي:



المصدر: وثائق مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية أم البواقي 2022.



الملحق رقم (05): وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية بولاية قالمة وأم البواقي وعنابة
للفترة (2015 - 2021)

❖ ولاية قالمة:

République Algérienne Démocratique Et Populaire								
Direction régionale des impôts de Annaba				مديرية الجهوية للضرائب عنابة				
Direction des impôts de la wilaya de Guelma				مديرية الضرائب لولاية قالمة				
وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية لسنة 2015								
Situation des réalisations budgétaire des collectivités locale pour l'année 2015								
En DA								
الهيئات Organismes	الإنجازات réalisations	رقم TAP	رقم - رقم TF/TEOM	رقم TVA	ض ج و IFU	ض د / د ع IRG/R F (50%)	الإنجازات الأخرى AUTRES (ex VF,.....)	المجموع
APW Guelma		251.418.132	/	10.507.537	/	/	/	261.925.669
APC Guelma		236.474.224	5.286.443	21.267.674	56.820.425	8.993.228	/	328.841.994
APC Bendjerrah		10.279.285	/	4.306.390	462.393	11.647	/	15.059.715
APC Héliopolis		23.253.369	1.053.884	2.087.060	5.066.137	603.149	/	32.063.599
APC Bouati Mahmoud		44.655.980	102.845	66.357.200	945.463	94.815	/	112.156.303
APC El Fedjoudj		60.209.013	323.375	26.433.828	2.013.616	192.447	/	89.172.279
APC Guelmat Bou Sbaâ		8.671.988	23.990	531.079	996.465	205.637	/	10.429.159
APC Nechmaya		10.751.634	76.241	1.639.609	1.152.305	19.669	/	13.639.458
APC BELKHEIR		20.455.684	423.732	7.464.656	2.744.753	272.422	/	31.361.247
APC Boumahra Ahmed		10.199.518	1.101.553	6.389.542	1.872.860	65.985	/	19.629.458
APC Beni Mazline		1.539.609	10.805	39.205	566.443	90.010	/	2.246.072
APC Djeballah Khemici		1.538.287	14.669	547.660	214.762	7.017	/	2.322.395
APC Oued Zenati		17.045.010	1.660.624	1.242.866	8.012.837	758.903	/	28.720.240
APC Bordj Sabath		2.916.675	/	1.346.218	894.109	68.686	/	5.225.688
APC Ain Regada		2.258.437	17.582	176.983	667.906	63.740	/	3.184.648
APC H.Boumedienne		2.893.814	161.798	273.014	389.850	52.125	/	3.770.601
APC Ras El Agba		934.105	126.607	12.890	368.520	29.546	/	1.471.668
APC Sellaoua Anouna		1.051.548	115.680	165.674	678.255	70.769	/	2.081.926
APC Medjez Amar		2.721.650	174.263	440.111	816.530	5.906	/	4.158.510
APC Bouchegouf		30.045.008	508.296	1.234.104	6.136.871	644.738	/	38.569.017
APC Ain Ben Beida		3.563.812	/	614.703	1.018.234	163.659	/	5.360.408
APC Oued Fragha		6.835.175	34.908	223.568	794.215	68.809	/	7.956.675
APC Medjez Sfa		3.199.805	22.408	107.530	605.885	39.450	/	3.975.078
APC Khezaras		3.708.298	63.914	104.275	921.369	127.893	/	4.925.749
APC Bouhachana		1.811.052	7.155	262.323	466.422	14.370	/	2.561.322
APC Ain Sandel		617.284	523	10.232	110.315	5.950	/	744.304
APC Ain Makhlof		6.343.434	78.321	393.990	1.381.686	357.671	/	8.555.102
APC Tamlouka		4.600.658	268.485	337.201	2.231.102	835.930	/	8.273.376
APC Ain Larbi		1.134.704	100.507	81.202	475.760	10.875	/	1.803.048
APC El N'Bails		4.552.811	236.249	190.320	1.337.342	87.206	/	6.403.928
APC Oued Cheham		4.624.314	479.686	1.017.678	1.504.546	67.550	/	7.693.774
APC Dahouara		1.304.733	159.239	5.080	424.302	66.612	/	1.959.966
APC El Debagh		11.391.399	494.788	2.506.854	2.690.903	154.752	/	17.238.696
APC Roknia		1.690.608	90.448	145.973	504.373	58.007	/	2.489.409
APC Bouhamdane		1.642.340	90.944	174.830	173.139	13.781	/	2.095.034
المجموع OTAL		796.333.397	13.309.962	158.639.059	105.460.143	14.322.954	/	1.088.065.515

وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية لسنة 2016
Situation des réalisations budgétaire des collectivités locale pour l'année 2016

En DA

الهيأة Organismes	الإنجازات réalisations	رقم TAP	رقم - رقم TF/TEOM	رقم TVA	ض ج و IFU	ض د / د ع IRG/R IF (50%)	إنجازات أخرى AUTRES (ex VF,.....)	المجموع
APW Guelma	250.417.844	/	/	/	12.597.886	/	/	263.015.730
APC Guelma	251.912.448	15.941.310	19.024.308	64.960.410	10.469.250	/	/	362.307.726
APC Bendjerrah	6.840.222	709.317	1.426.527	919.300	40.659	/	/	9.936.025
APC Héliopolis	16.338.780	1.789.872	815.878	6.761.997	542.047	/	/	26.248.574
APC Bounti Mahmoud	42.322.066	383.353	119.857.218	1.086.517	39.243	/	/	163.688.397
APC El Fedjoudj	62.827.218	577.165	18.653.444	2.422.030	107.738	/	/	84.587.595
APC Guelat Bou Sbaâ	7.302.344	341.731	171.323	704.241	217.362	/	/	8.737.001
APC Nechmaya	6.783.459	646.818	967.025	1.130.075	165.147	/	/	9.692.524
APC BELKHEIR	22.225.077	4.967.170	8.560.418	4.909.070	26.449.646	/	/	67.111.381
APC Boumahra Ahmed	11.714.226	2.175.591	4.406.956	4.666.035	83.875	/	/	23.046.683
APC Beni Mazline	1.227.329	31.906	13.877	473.322	38.470	/	/	1.784.904
APC Djeballah Khemici	1.795.098	59.209	474.190	676.603	200.897	/	/	3.205.997
APC Oued Zenati	18.897.612	5.038.122	799.959	11.048.427	776.454	/	/	36.560.574
APC Bordj Sabath	2.187.067	1.016.691	1.656.898	985.062	28.616	/	/	5.874.334
APC Ain Regada	2.316.066	560.940	120.693	872.603	27.788	/	/	3.898.090
APC H.Boumediène	2.331.411	444.158	77.582	818.638	8.104	/	/	3.679.893
APC Ras El Agba	221.635	239.822	5.450	415.454	11.671	/	/	894.032
APC Sellaoua Anouna	1.132.813	304.693	94.715	481.092	66.647	/	/	2.079.960
APC Medjez Amar	2.409.232	761.785	178.128	1.453.370	247.185	/	/	5.049.700
APC Bouchegouf	31.443.913	1.798.497	2.060.639	7.753.337	460.774	/	/	43.517.160
APC Ain Ben Beida	3.139.040	557.226	427.597	1.145.280	41.620	/	/	5.310.763
APC Oued Fragha	10.094.589	554.572	555.267	1.047.883	65.019	/	/	12.317.330
APC Medjez Sfa	2.507.239	168.914	232.889	896.740	10.162	/	/	3.815.944
APC Khezaras	2.420.614	668.048	27.296	1.206.810	139.883	/	/	4.462.651
APC Bouhachana	940.123	277.165	168.430	842.922	16.438	/	/	2.245.078
PC Ain Sandel	552.629	13.197	196.955	339.922	8.990	/	/	1.111.693
PC Ain Makhlouf	6.465.665	647.570	87.888	2.117.360	275.841	/	/	9.594.324
PC Tamlouka	7.206.115	2.191.691	324.340	3.655.670	442.606	/	/	13.820.422
PC Ain Larbi	883.388	262.573	6.865	903.761	2.175	/	/	2.058.762
PC H. N'Bails	4.348.677	1.291.615	179.322	3.723.836	108.210	/	/	9.651.660
PC Oued Chehoun	4.073.520	1.037.961	753.311	2.430.342	81.670	/	/	8.376.804
PC Dahouma	2.771.605	264.486	8.518	551.230	42.858	/	/	3.638.697
PC H. Debagh	15.201.623	1.615.078	2.841.733	4.595.506	226.800	/	/	24.480.740
PC Roknia	1.566.060	938.994	66.715	1.296.147	46.174	/	/	3.914.090
PC Bouhamedane	2.433.630	379.987	91.191	315.293	5.300	/	/	3.225.401
المجموع TOTAL	807.250.377	48.657.227	185.333.545	150.204.171	41.495.319	/	/	1.232.940.639

وضعية الإنجازات الجبائية للجماعات المحلية لسنة 2017
Situation des réalisations budgétaire des collectivités locale pour l'année 2017

En DA

الإنجازات الهيئة Organismes	رقم TAP	رقم - رقم TF/TEOM	رقم TVA	ض ج و IFU	ض د / د ع IRG/R F (50%)	الإنجازات الأخرى AUTRES (ex VF,.....)	المجموع
APW Guelma	267 534 665	0	0	14 632 815	0	0	282 167 480
APC Guelma	256 274 044	16 769 144	22 486 213	74 123 950	13 025 914	0	382 679 265
APC Bendjerrah	10 738 614	409 124	2 438 757	743 776	7 875	0	14 338 146
APC Héliopolis	15 462 595	4 027 870	1 262 958	7 674 286	1 150 533	0	29 578 242
APC Bouati Mahmoud	58 817 890	527 101	135 279 395	1 475 698	52 106	0	196 152 190
APC El Fedjoudj	83 930 616	1 759 207	25 579 738	3 301 568	264 266	0	114 835 395
APC Guelat Bou Sbaâ	5 440 356	968 940	487 621	1 349 965	406 940	0	8 653 822
APC Nechmaya	7 489 757	550 139	1 345 510	1 508 201	467 631	0	11 361 238
APC BELKHEIR	15 499 891	5 320 003	5 162 169	5 246 222	913 216	0	32 141 501
APC Boumahra Ahmed	11 804 571	5 576 093	3 729 891	5 143 327	212 374	0	26 466 256
APC Beni Mazline	1 636 486	12 162	3 118	425 861	26 763	0	2 104 390
APC Djeballah Khemici	1 374 359	68 690	141 351	696 580	18 000	0	2 298 980
APC Oued Zenati	17 669 165	7 854 625	631 853	12 957 469	892 416	0	40 005 528
APC Bordj Sabath	1 435 070	4 025 031	568 296	1 805 890	42 544	0	7 876 831
APC Ain Regada	1 408 600	4 018 659	132 245	999 261	65 113	0	6 623 878
APC H. Boumediène	2 434 243	645 418	101 921	853 076	10 762	0	4 045 420
APC Ras El Agba	260 577	247 027	10 760	712 068	5 100	0	1 235 532
APC Sellaoua Anouna	1 094 886	369 916	22 072	319 551	44 618	0	1 851 043
APC Medjez Amar	3 728 440	936 068	44 110	813 116	196 651	0	5 718 385
APC Boucheouf	31 194 627	491 139	626 579	11 373 773	399 620	0	44 085 738
APC Ain Ben Beida	8 221 230	677 926	860 266	2 302 897	28 416	0	12 090 735
APC Oued Fragha	4 963 750	472 369	471 218	1 522 303	4 895	0	7 434 535
APC Medjez Sfa	2 339 933	317 522	110 865	1 106 103	14 400	0	3 888 823
APC Khezaras	2 233 186	629 836	76 994	1 951 446	67 488	0	4 958 950
PC Bouhachana	1 008 651	259 011	29 140	1 100 400	12 907	0	2 410 109
PC Ain Sandel	251 855	2 802	24 422	369 409	5 721	0	654 209
PC Ain Makhlouf	4 274 122	1 988 553	432 327	2 495 312	331 848	0	9 522 162
PC Tamlouka	4 203 914	1 746 499	311 942	3 412 195	232 522	0	9 907 072
PC Ain Larbi	661 690	410 131	12 748	1 369 535	9 300	0	2 463 404
PC H. N'Baïls	4 397 966	1 666 729	183 883	3 689 839	34 788	0	9 973 205
PC Oued Chehama	2 190 895	894 094	164 506	2 347 387	408 219	0	6 005 101
PC Dahouara	1 292 462	303 751	17 274	708 329	47 475	0	2 369 291
PC H. Delagh	9 584 056	1 853 056	3 029 928	4 534 248	344 416	0	19 345 704
PC Roknia	1 422 588	1 863 018	14 190	1 226 487	70 258	0	4 596 541
PC Bouhamdane	1 995 334	374 219	17 545	486 792	4 975	0	2 878 865
المجموع TOTAL	844 271 084	68 035 872	205 811 805	174 779 135	19 820 070	0	1 312 717 966

31/12/2018										31/12/2018										31/12/2018										31/12/2018									
المجموع										المجموع										المجموع										المجموع									
TA(100%)	IRG F (50%)	IFU D (100%)	IFU C (100%)	IFU A+B(40,25%)	VF(30%)	TV/A(10%)	TAP (66%)	TAP DGE	التبعية	TA(100%)	IRG F (50%)	IFU D (100%)	IFU C (100%)	IFU A+B(40,25%)	VF(30%)	TV/A(10%)	TAP (66%)	TAP DGE	التبعية	TA(100%)	IRG F (50%)	IFU D (100%)	IFU C (100%)	IFU A+B(40,25%)	VF(30%)	TV/A(10%)	TAP (66%)	TAP DGE	التبعية										
287992398,3	0	11576322,81	1088437	12002141	72250949,46	0	21498483,27	169576064,7	0	287992398,3	0	11576322,81	1088437	12002141	72250949,46	0	21498483,27	169576064,7	0	قائمة	287992398,3	0	11576322,81	1088437	12002141	72250949,46	0	21498483,27	169576064,7	0	قائمة								
287992398,3	0	11576322,81	1088437	12002141	72250949,46	0	21498483,27	169576064,7	0	287992398,3	0	11576322,81	1088437	12002141	72250949,46	0	21498483,27	169576064,7	0	المجموع	287992398,3	0	11576322,81	1088437	12002141	72250949,46	0	21498483,27	169576064,7	0	المجموع								
6997886,27	0	162757	83200	342800	516189,76	0	1485758,7	4401180,81	0	6997886,27	0	162757	83200	342800	516189,76	0	1485758,7	4401180,81	0	بن حراش	6997886,27	0	162757	83200	342800	516189,76	0	1485758,7	4401180,81	0	بن حراش								
22688153,36	0	1122935,19	108000	2120282	4122450,17	0	1485778,2	13746707,8	0	22688153,36	0	1122935,19	108000	2120282	4122450,17	0	1485778,2	13746707,8	0	طريق بولس	22688153,36	0	1122935,19	108000	2120282	4122450,17	0	1485778,2	13746707,8	0	طريق بولس								
14176926,65	0	62606,5	25000	544000	1135549,21	0	66577,3	12343193,64	0	14176926,65	0	62606,5	25000	544000	1135549,21	0	66577,3	12343193,64	0	بو عتيق محمودة	14176926,65	0	62606,5	25000	544000	1135549,21	0	66577,3	12343193,64	0	بو عتيق محمودة								
35875609,26	0	382529,1	42500	702500	2484611,83	0	7553976,5	24709491,83	0	35875609,26	0	382529,1	42500	702500	2484611,83	0	7553976,5	24709491,83	0	الفرج	35875609,26	0	382529,1	42500	702500	2484611,83	0	7553976,5	24709491,83	0	الفرج								
6630268,33	0	99155,5	35000	312333	2176521,43	0	46787,19	3960471,21	0	6630268,33	0	99155,5	35000	312333	2176521,43	0	46787,19	3960471,21	0	المنيرة	6630268,33	0	99155,5	35000	312333	2176521,43	0	46787,19	3960471,21	0	المنيرة								
35305984,19	0	694453,21	211250	1058000	4488008,79	0	5543200,82	23312071,37	0	35305984,19	0	694453,21	211250	1058000	4488008,79	0	5543200,82	23312071,37	0	المنيرة	35305984,19	0	694453,21	211250	1058000	4488008,79	0	5543200,82	23312071,37	0	المنيرة								
1491312,83	0	596317,5	35000	488000	1924759,25	0	1368808,7	10499247,38	0	1491312,83	0	596317,5	35000	488000	1924759,25	0	1368808,7	10499247,38	0	المنيرة	1491312,83	0	596317,5	35000	488000	1924759,25	0	1368808,7	10499247,38	0	المنيرة								
17888570,47	0	521059	66250	2731000	3993657,72	0	3320595,96	7256007,79	0	17888570,47	0	521059	66250	2731000	3993657,72	0	3320595,96	7256007,79	0	المنيرة	17888570,47	0	521059	66250	2731000	3993657,72	0	3320595,96	7256007,79	0	المنيرة								
1957417,08	0	72937,5	0	307500	134314,27	107703	62620,8	1272341,51	0	1957417,08	0	72937,5	0	307500	134314,27	107703	62620,8	1272341,51	0	المنيرة	1957417,08	0	72937,5	0	307500	134314,27	107703	62620,8	1272341,51	0	المنيرة								
3261575,01	0	35827,5	55000	781000	908482,74	0	85454,9	1395809,87	0	3261575,01	0	35827,5	55000	781000	908482,74	0	85454,9	1395809,87	0	المنيرة	3261575,01	0	35827,5	55000	781000	908482,74	0	85454,9	1395809,87	0	المنيرة								
2316028,92	0	42375	20000	279800	618552,8	0	47761,82	1307539,3	0	2316028,92	0	42375	20000	279800	618552,8	0	47761,82	1307539,3	0	المنيرة	2316028,92	0	42375	20000	279800	618552,8	0	47761,82	1307539,3	0	المنيرة								
557989,57	0	22978,5	15000	202500	137636,08	0	224,4	179653,99	0	557989,57	0	22978,5	15000	202500	137636,08	0	224,4	179653,99	0	المنيرة	557989,57	0	22978,5	15000	202500	137636,08	0	224,4	179653,99	0	المنيرة								
162565541,9	0	381928,5	696200	9870715	22640734,05	107703	21050545,29	104383716,1	0	162565541,9	0	381928,5	696200	9870715	22640734,05	107703	21050545,29	104383716,1	0	المنيرة	162565541,9	0	381928,5	696200	9870715	22640734,05	107703	21050545,29	104383716,1	0	المنيرة								
1782336,63	0	12525	20000	222540	326856,19	0	124961,8	1075443,64	0	1782336,63	0	12525	20000	222540	326856,19	0	124961,8	1075443,64	0	المنيرة	1782336,63	0	12525	20000	222540	326856,19	0	124961,8	1075443,64	0	المنيرة								
1221411,31	0	57475	20000	55000	185512,26	0	18012,4	885411,65	0	1221411,31	0	57475	20000	55000	185512,26	0	18012,4	885411,65	0	المنيرة	1221411,31	0	57475	20000	55000	185512,26	0	18012,4	885411,65	0	المنيرة								
3579387,32	0	87650	60000	415400	993375,62	0	15184,8	2007776,9	0	3579387,32	0	87650	60000	415400	993375,62	0	15184,8	2007776,9	0	المنيرة	3579387,32	0	87650	60000	415400	993375,62	0	15184,8	2007776,9	0	المنيرة								
18584221,58	0	441410	86750	1352800	4125701,3	0	2913424,78	9664185,5	0	18584221,58	0	441410	86750	1352800	4125701,3	0	2913424,78	9664185,5	0	المنيرة	18584221,58	0	441410	86750	1352800	4125701,3	0	2913424,78	9664185,5	0	المنيرة								
3189905,91	0	65464	80000	362645	893949,88	0	135487,3	1652359,73	0	3189905,91	0	65464	80000	362645	893949,88	0	135487,3	1652359,73	0	المنيرة	3189905,91	0	65464	80000	362645	893949,88	0	135487,3	1652359,73	0	المنيرة								
2581718,21	0	30000	65500	24406,06	24406,06	0	1988	2238824,15	0	2581718,21	0	30000	65500	24406,06	24406,06	0	1988	2238824,15	0	المنيرة	2581718,21	0	30000	65500	24406,06	24406,06	0	1988	2238824,15	0	المنيرة								
30939020,96	0	664524	296750	2474885	6769801,31	0	3209059,08	17524001,57	0	30939020,96	0	664524	296750	2474885	6769801,31	0	3209059,08	17524001,57	0	المنيرة	30939020,96	0	664524	296750	2474885	6769801,31	0	3209059,08	17524001,57	0	المنيرة								
27055596,05	0	1104016,1	59852	4990376	6604462,01	0	731421,08	13565468,86	0	27055596,05	0	1104016,1	59852	4990376	6604462,01	0	731421,08	13565468,86	0	المنيرة	27055596,05	0	1104016,1	59852	4990376	6604462,01	0	731421,08	13565468,86	0	المنيرة								
7428010,12	0	48764,73	22500	962500	805143,25	0	789727,5	4799374,64	0	7428010,12	0	48764,73	22500	962500	805143,25	0	789727,5	4799374,64	0	المنيرة	7428010,12	0	48764,73	22500	962500	805143,25	0	789727,5	4799374,64	0	المنيرة								
5818566,76	0	20355,5	2500	726375	641392,72	0	200600,2	2277343,34	0	5818566,76	0	20355,5	2500	726375	641392,72	0	200600,2	2277343,34	0	المنيرة	5818566,76	0	20355,5	2500	726375	641392,72	0	200600,2	2277343,34	0	المنيرة								
4551529,54	0	12300	2500	926080	593005,44	0	278763,7	3278880,4	0	4551529,54	0	12300	2500	926080	593005,44	0	278763,7	3278880,4	0	المنيرة	4551529,54	0	12300	2500	926080	593005,44	0	278763,7	3278880,4	0	المنيرة								
6818264,06	0	60912,5	0	1369900	1332283,46	0	154490,8	3900677,3	0	6818264,06	0	60912,5	0	1369900	1332283,46	0	154490,8	3900677,3	0	المنيرة	6818264,06	0	60912,5	0	1369900	1332283,46	0	154490,8	3900677,3	0	المنيرة								
4749563,06	0	62615	5000	1184200	1370392,27	0	140850,7	1986505,09	0	4749563,06	0	62615	5000	1184200	1370392,27	0	140850,7	1986505,09	0	المنيرة	4749563,06	0	62615	5000	1184200	1370392,27	0	140850,7	1986505,09	0	المنيرة								
4808762,84	0	40358,13	5000	480000	474011,88	0	57265,3	425723,94	0	4808762,84	0	40358,13	5000	480000	474011,88	0	57265,3	425723,94	0	المنيرة	4808762,84	0	40358,13	5000	480000	474011,88	0	57265,3	425723,94	0	المنيرة								
886545,9	0	21797,5	10000	300000	123014,46	0	6010	425723,94	0	886545,9	0	21797,5	10000	300000	123014,46	0	6010	425723,94	0	المنيرة	886545,9	0	21797,5	10000	300000	123014,46	0	6010	425723,94	0	المنيرة								
62116838,33	0	1371119,46	107352	10939431	113943705,49	0	2359129,28	35396101,1	0	62116838,33	0	1371119,46	107352	10939431	113943705,49	0	2359129,28	35396101,1	0	المنيرة	62116838,33	0	1371119,46	107352	10939431	113943705,49	0	2359129,28	35396101,1	0	المنيرة								
315328296,17	0	669818	0	7387400	9336695,34	0	660693,72	13478289,11	0	315328296,17	0	669818	0	7387400	9336695,34	0	660693,72	13478289,11	0	المنيرة	315328296,17	0	669818	0	7387400	9336695,34	0	660693,72	13478289,11	0	المنيرة								
3971479,06	0	81487,5	0	857600	1060318,23	0	487021,3	1485052,03	0	3971479,06	0	81487,5	0	857600	1060318,23	0	487021,3	1485052,03	0	المنيرة	3971479,06	0	81487,5	0	857600	1060318,23	0	487021,3	1485052,03	0	المنيرة								
2939624,38	0	42694	0	1017500	672486,18	0	75992,3	1130951,9	0	2939624,38	0	42694	0	1017500	672486,18	0	75992,3	1130951,9	0	المنيرة	2939624,38	0	42694	0	1017500	672486,18	0	75992,3	1130951,9	0	المنيرة								
706073,43	0	0	0	430000	12																																		

31/12/2019									
القطاع	TA(100%)	IRG + (50%)	IFU D (100%)	IFU C (100%)	IFU A+B(40,25%)	VF(50%)	TVA(10%)	TAP (66%)	TAP DGE
المجموع	17066156,9	0	0	0	14919173,14	0	0	15742353,7	0
289238565,1	0	13688439,91	1056250	1733314,61	64993966,69	0	21300056,49	170866537,4	0
289238565,1	0	13688439,91	1056250	1733314,61	64993966,69	0	21300056,49	170866537,4	0
11614243,77	0	33625	55000	380000	690889,53	0	4981594	5473135,24	0
19742729,67	0	699967,5	72500	1787750	5434198,98	0	1618760,9	10134102,79	0
498069,68	0	108359,5	58750	347500	650330,47	0	13826	380184,51	0
36505340,96	0	137529	20000	773000	2013487,56	0	9452052,8	24109271,6	0
6786307,31	0	449874,49	40000	367920	1014156,3	0	321783,9	4592572,92	0
47286570,56	0	600464,59	106250	1299755	4709016,71	0	6632491,3	33978592,96	0
16237049,59	0	296231,5	12500	210000	1639165,95	0	2800411,68	11278740,46	0
15653159,9	0	1012090,06	12500	2647400	3167961,96	0	2573371,76	6439886,12	0
3373100,33	0	34474	12000	255000	619681,36	0	166297,5	2287647,47	0
3179042,81	0	82013,5	25000	628000	689079,67	0	63664,8	1693284,84	0
2016480	0	26307,5	12500	240000	624084,29	0	64248,95	1049339,26	0
1651802,97	0	693181	5000	115000	149417,67	0	0	1313204,3	0
169230987,6	0	3550117,64	432000	9009325	21401470,45	0	28688503,59	10615170,9	0
1826653,37	0	17025	15000	212500	453618,93	0	91553	1036996,44	0
1503823,84	0	73687	15000	117500	194706,32	0	1233	1101682,52	0
466474,72	0	119812,5	20000	3779900	1664515	0	4966,7	2459280,52	0
19341526,56	0	307820,5	50000	1153334	3128403,6	0	2945999,2	11755969,26	0
340775,19	0	8100	47500	400000	823285,57	0	66600	2062289,62	0
2970068,02	0	0	10000	244970	274718,34	0	3880	2436499,68	0
33969326,7	0	526445	157500	2506204	6539247,76	0	3114251,9	20852678,04	0
2700806,97	0	727377,45	5000	4718250	6095685,21	0	922521,11	14531973,2	0
9661672,74	0	110900,7	0	990400	815188,5	0	631975,65	7113207,89	0
4555138,35	0	77440,02	5000	574500	698955,87	0	186764	3012478,46	0
3887846,07	0	7502,5	5000	542500	454380,25	0	193482,1	2684981,22	0
6838579,43	0	95093,5	0	1353750	1752272,23	0	19710,5	3457753,2	0
4210381,12	0	45502,5	12500	1130000	1384686,92	0	124562,1	1531329,6	0
1633201,38	0	4110	0	234167	240695	0	26700	1127529,38	0
531394,84	0	26690,5	5000	235000	99861,06	0	0	164843,28	0
58319020,9	0	1094617,17	32500	9778567	115411725,04	0	2265715,46	33608986,23	0
29533856,3	0	1476459,7	0	6781500	9606690,03	0	557727,8	11111478,77	0
2541754,33	0	34020	0	637917	1033879,61	0	156124,2	673813,52	0
2208966,14	0	72150	0	575000	651090,38	0	39627,2	871100,56	0
105835,66	0	57300	0	420000	171149,44	0	0	407386,22	0
638531,19	0	345723,5	0	1179500	1091112,71	0	224227,32	3679429,16	0
10226631,86	0	28575,5	0	1682500	2714968,21	0	272008,85	5211491,3	0
1715564,23	0	28575,5	0	315000	354043,43	0	7152	1010793,3	0
53667927,71	0	2225276,7	0	11591417	15622933,81	0	1256867,37	22971493,83	0
604152827,93	0,00	21084896,42	1676250,00	50218827,61	120099343,75	0,00	56625394,81	354448116,39	0

CS Scanné avec CamScanner

البيان	TA(100%)	TF(100%)	IRG F (50%)	IFU D (100%)	IFU C (100%)	IFU A+B(40,25%)	IFU A+B+C(40,25%)	TFVA(100%)	TAP (66%)	TAP DGE	البيان
المجموع	314 434 095,00	0,00	0,00	19 487,00	2 786 818,00	12 060 536,00	14 866 841,00	0,00	149 926 820,00	149 640 434,00	المجموع
393 484 316,37	3 563 215,10	5 470 711,98	11 667 213,66	116 221,88	8 440 055,91	50 888 841,04	59 445 118,83	18 509 668,45	166 343 167,36	128 485 221,00	المجموع
393 484 316,37	3 563 215,10	5 470 711,98	11 667 213,66	116 221,88	8 440 055,91	50 888 841,04	59 445 118,83	18 509 668,45	166 343 167,36	128 485 221,00	المجموع
11 747 592,73	180 800,00	437 603,00	15 787,50	0,00	0,00	384 244,71	384 244,71	3 957 111,00	5 635 217,52	1 136 829,00	المجموع
25 634 315,05	1 301 296,00	581 151,85	830 005,00	0,00	0,00	6 541 585,70	6 541 585,70	2 549 422,90	12 845 791,60	985 062,00	المجموع
47 928 699,28	260 900,00	1 117 732,00	253 669,00	0,00	0,00	479 405,68	479 405,68	198 503,00	1 001 141,60	44 617 048,00	المجموع
111 344 174,55	485 264,00	1 939 964,50	159 424,50	0,00	0,00	2 121 566,23	2 121 566,23	7 285 971,00	20 444 380,32	78 907 604,00	المجموع
4 908 996,36	110 000,00	520 058,00	89 984,00	0,00	0,00	599 096,30	599 096,30	135 671,40	3 339 767,66	114 419,00	المجموع
97 522 278,02	508 500,00	2 929 943,58	487 140,90	0,00	0,00	3 511 872,30	3 511 872,30	14 720 785,00	40 453 143,24	34 510 893,00	المجموع
10 745 868,05	121 500,00	162 706,00	218 829,75	0,00	0,00	955 871,50	955 871,50	3 298 467,00	5 935 967,80	52 526,00	المجموع
16 167 345,57	435 632,00	2 619 127,42	667 415,84	0,00	287 937,04	2 238 724,24	2 526 661,28	999 543,94	7 598 027,09	1 320 938,00	المجموع
2 188 967,68	48 500,00	52 472,00	6 592,00	0,00	140 000,00	125 243,72	265 243,72	138 361,60	1 579 232,36	98 566,00	المجموع
5 308 120,13	75 300,00	79 297,00	271 303,25	0,00	0,00	933 545,63	933 545,63	130 121,00	1 773 768,25	2 044 785,00	المجموع
3 075 834,88	152 600,00	323 141,80	9 875,00	0,00	0,00	1 426 447,50	1 426 447,50	11 866,50	1 001 230,08	150 674,00	المجموع
535 710,68	0,00	2 706,00	16 312,00	0,00	0,00	162 481,60	162 481,60	0,00	52 391,08	301 820,00	المجموع
337 107 902,96	3 680 292,00	10 765 903,15	3 026 638,74	0,00	427 937,04	19 480 085,11	19 908 022,15	33 425 824,34	101 660 058,60	164 641 164,00	المجموع
3 821 596,50	94 500,00	276 871,00	58 750,00	0,00	0,00	387 929,50	387 929,50	48 740,00	1 860 625,00	1 094 183,00	المجموع
1 590 350,00	48 000,00	59 124,00	15 420,00	0,00	0,00	157 635,10	157 635,10	3 740,00	891 903,90	414 527,00	المجموع
6 218 892,23	203 000,00	475 275,00	193 972,00	0,00	0,00	1 907 650,15	1 907 650,15	224 801,00	2 945 764,08	268 430,00	المجموع
20 865 786,81	621 000,00	653 956,00	220 057,00	0,00	0,00	2 725 171,59	2 725 171,59	2 502 162,30	13 485 949,92	657 490,00	المجموع
5 631 309,17	583 057,00	796 238,00	117 799,50	0,00	0,00	1 361 333,07	1 361 333,07	118 241,80	2 588 560,80	66 079,00	المجموع
2 057 890,70	131 216,00	125 420,00	0,00	0,00	0,00	451 620,30	451 620,30	9 002,00	916 681,40	423 951,00	المجموع
40 185 827,41	1 680 773,00	2 386 884,00	605 998,50	0,00	0,00	6 991 339,71	6 991 339,71	2 906 687,10	22 689 485,10	2 924 680,00	المجموع
43 367 760,16	342 536,08	322 885,24	598 482,15	0,00	1 560 000,00	5 384 799,73	6 944 799,73	929 525,50	13 974 835,06	20 254 696,00	المجموع
7 258 216,86	386 200,00	406 530,00	55 161,30	0,00	619 900,00	1 866 082,99	2 485 982,99	353 710,63	3 476 171,94	94 460,00	المجموع
6 783 365,26	28 000,00	65 529,00	14 180,73	0,00	380 000,00	444 936,35	824 996,35	130 815,00	1 579 278,18	4 140 566,00	المجموع
3 507 193,66	96 000,00	108 766,50	16 098,50	0,00	385 000,00	194 201,78	579 201,78	236 736,90	2 184 293,98	286 096,00	المجموع
7 178 846,72	639 257,32	597 756,39	120 331,99	0,00	695 000,00	1 581 474,64	2 276 474,64	143 094,20	3 010 022,18	391 910,00	المجموع
5 365 605,16	988 071,93	836 379,07	112 837,00	0,00	652 500,00	1 308 152,38	1 960 652,38	31 688,00	1 336 785,78	99 191,00	المجموع
1 333 964,13	56 500,00	37 396,00	0,00	0,00	180 000,00	271 058,01	451 058,01	14 053,00	736 213,12	38 744,00	المجموع
1 942 281,66	1 000,00	1 345,00	30 080,50	0,00	225 000,00	128 907,68	353 807,68	10 116,50	535 726,98	1 010 105,00	المجموع
76 737 233,61	2 537 565,33	2 376 587,20	947 172,17	0,00	4 697 400,00	11 179 673,56	15 871 073,56	1 849 740,13	26 833 327,22	26 315 768,00	المجموع
36 198 204,40	1 366 600,00	3 079 830,60	1 560 359,01	0,00	2 363 964,21	6 229 998,60	8 593 962,81	1 505 388,80	14 667 952,18	5 424 211,00	المجموع
6 505 895,66	25 500,00	9 293,00	75 191,00	0,00	362 250,00	808 606,80	1 170 856,80	257 026,00	834 142,86	4 133 886,00	المجموع
3 193 276,02	148 000,00	191 242,00	155 942,50	0,00	278 731,25	659 852,61	968 583,86	69 994,40	816 346,26	843 167,00	المجموع
484 150,67	101 100,00	109 858,00	21 525,00	0,00	112 700,00	38 718,09	151 418,09	0,00	60 695,58	39 554,00	المجموع
8 280 041,16	405 442,48	603 150,00	283 977,87	0,00	510 973,75	1 113 719,64	1 624 693,39	359 544,00	2 637 386,42	2 365 847,00	المجموع
12 450 214,12	263 500,00	438 871,00	252 496,50	0,00	607 696,11	3 798 980,09	4 406 676,20	259 783,30	3 877 741,12	2 951 146,00	المجموع
3 948 588,29	66 500,00	86 354,32	18 914,50	0,00	101 631,25	438 695,22	540 326,47	7 577,00	792 460,00	2 436 456,00	المجموع
71 060 370,32	2 376 642,48	4 518 98,92	2 368 406,38	0,00	4 337 946,57	13 118 571,05	17 455 517,62	2 459 313,50	23 686 724,42	18 194 167,00	المجموع
918 575 650,69	13 838 487,91	25 518 685,25	18 615 429,45	116 221,88	17 903 339,52	101 658 510,47	119 678 071,87	59 151 233,52	341 212 762,70	340 560 980,00	المجموع

31/12/2020 في نهاية السنة المالية 2020

رئيسة المجلس

رؤية المحسن المعلقة من الولاية و البديت من مختلف الضرائب و الرسوم لولاية قلمة الى غاية 31 ديسمبر 2021

المجموعة	T/TE(100%)	IRG F (50%)	IFU(a+b+c+d)(40,25%)	TVA(10%)	TAP (66%)	TAP DGE	التيمة
المجموع	344 375 375,45	0,00	0,00	20 007 913,30	0,00	175 404 076,70	148 963 385,45
421 685 833,33	0,00	9 294 547,93	17 221 738,12	22 216 618,28	190 766 621,16	107 893 902,86	قلمة
421 685 833,33	0,00	9 294 547,93	17 221 738,12	22 216 618,28	190 766 621,16	107 893 902,86	المجموع
16 302 080,80	0,00	115 574,00	87 674,99	1 298 078,69	3 807 067,30	8 336 750,56	من جرائع
29 147 696,68	0,00	2 794 252,87	1 044 132,02	7 423 449,27	1 675 454,01	15 384 951,14	طوبى و بديت
62 116 477,83	0,00	1 219 294,37	203 879,00	45 024,66	2 009 279,32	57 062 454,20	الجموع
120 134 377,08	0,00	2 784 392,52	357 071,56	2 795 695,02	9 816 177,30	21 423 038,30	قلمة بوسميت
5 517 762,93	0,00	633 189,00	285 519,57	1 455 331,62	50 979,98	2 965 417,04	التيمة
113 786 728,97	0,00	2 630 754,88	640 007,17	4 348 235,84	10 223 407,90	55 126 225,22	التيمة
8 766 952,84	0,00	106 387,00	723 102,00	701 265,68	1 955 125,80	5 237 527,64	التيمة
22 276 073,28	0,00	3 605 508,50	622 995,48	6 620 101,11	811 304,12	9 348 292,30	التيمة
2 008 054,80	0,00	120 360,00	17 681,00	928 669,74	23 886,66	864 541,32	التيمة
5 178 721,21	0,00	235 722,00	257 936,50	1 597 227,36	51 348,64	1 205 507,16	التيمة
3 153 277,56	0,00	890,00	110 652,50	1 726 528,54	22 304,30	1 168 223,89	التيمة
880 303,81	0,00	0,00	40 133,50	600 712,33	11 184,20	210 712,80	التيمة
389 268 507,79	0,00	14 246 325,14	4 390 785,29	31 071 841,48	28 493 264,87	123 280 466,69	التيمة
6 853 559,58	0,00	767 648,69	149 824,50	663 334,11	181 623,32	4 134 358,74	التيمة
2 936 468,47	0,00	365 137,31	82 629,60	1 188 267,34	0,00	677 653,66	التيمة
9 281 153,83	0,00	665 122,00	41 837,50	1 828 025,41	597 885,00	5 411 780,62	التيمة
23 835 591,80	0,00	1 718 949,50	327 342,50	4 567 281,70	1 028 388,54	14 659 912,66	التيمة
7 928 155,96	0,00	1 455 401,00	41 335,00	2 060 508,29	228 335,31	4 093 640,24	التيمة
3 159 325,89	0,00	273 839,00	24 769,50	552 780,22	38 595,66	1 797 670,06	التيمة
53 994 255,53	0,00	5 246 097,50	667 738,60	10 860 197,07	2 074 827,83	30 775 015,98	التيمة
56 313 295,55	0,00	873 967,02	2 239 026,88	13 125 416,67	1 219 446,70	17 785 398,62	التيمة
5 172 538,01	0,00	490 920,00	66 487,50	1 435 760,40	534 535,07	2 562 482,88	التيمة
4 838 335,57	0,00	52 975,00	112 762,78	1 301 994,04	16 320,00	3 233 974,82	التيمة
3 345 898,74	0,00	52 253,00	220 544,37	817 374,10	221 894,80	1 812 575,89	التيمة
8 315 805,48	0,00	1 245 131,75	258 771,40	2 807 781,18	117 396,17	3 806 274,68	التيمة
6 007 639,85	0,00	1 356 135,59	205 345,00	2 342 157,88	95 638,74	1 920 177,14	التيمة
2 108 878,32	0,00	119 950,00	22 505,10	720 400,09	54 154,65	1 160 769,22	التيمة
2 009 076,89	0,00	62 726,00	157 943,50	226 981,91	37 165,56	931 909,22	التيمة
88 111 468,41	0,00	4 254 058,36	3 283 386,53	22 777 866,27	2 296 551,69	30 303 562,47	التيمة
37 011 974,52	0,00	3 723 660,00	1 738 506,55	11 225 679,11	2 381 670,91	14 205 417,34	التيمة
4 499 786,88	0,00	5 534,00	106 019,90	1 509 933,15	142 118,30	582 430,23	التيمة
4 525 964,39	0,00	367 460,00	87 420,80	1 134 335,64	35 935,02	2 214 835,44	التيمة
685 426,74	0,00	186 928,00	28 237,50	353 342,68	4 905,70	86 680,44	التيمة
9 308 338,61	0,00	904 182,98	690 906,58	2 986 738,57	130 895,14	2 415 631,14	التيمة
11 636 687,39	0,00	794 550,31	786 771,50	3 784 709,30	387 017,20	3 357 380,23	التيمة
4 961 763,96	0,00	136 516,54	81 489,00	1 066 653,25	4 111,55	1 207 344,46	التيمة
72 629 942,49	0,00	6 118 831,83	3 519 351,83	22 061 391,70	3 086 653,82	24 069 819,28	التيمة
						13 773 894,03	التيمة

المصدر: وثائق مديرية الضرائب لولاية قلمة.

❖ ولاية أم البواقي:

الملاحق

P2

1 Jan. 2009 21:00

FAX NO. : 032551225

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA D'OU M EL BOUAGI
SOUS DIRECTION DU RECouvreMENT

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
SITUATION DES REALISATION FISCALES DES COLLECTIVITES LOCALES
ANNEE 2016

COMMUNES	TAP	TVA	IFU	IRG FONCIER	TF/TA	VF	AUTRES PRD	TOTAL
OUIM / BOUAGHI	232 660 615,45	31 310 253,18	18 925 324,87	2 306 359,66	317 758,00	69 173,41	0,00	285 589 484,57
AIN ZITOUN	4 149 310,61	1 254 741,10	101 008,13	0,00	0,00	0,00	0,00	5 505 059,84
AIN BABOUCH	11 187 784,62	3 75 954,70	1 887 124,86	8 650,50	4 130,00	0,00	0,00	13 463 644,66
KSAR SGHAI	7 152 701,45	1 223 314,04	1 927 254,55	4 206,50	61 855,00	0,00	0,00	10 369 331,54
AIN DISS	1 782 245,60	7 838,80	41 820,00	2 250,00	5 911,00	0,00	0,00	1 840 065,40
AIN BEIDA	79 995 376,39	7 292 135,10	34 558 090,25	2 095 061,00	3 373 364,00	12 252,60	1 546,00	127 327 825,34
BERRICHE	4 128 433,93	133 918,40	1 401 543,57	0,00	38 744,00	0,00	8 398,73	5 711 038,63
ZORG	1 777 660,21	628 753,22	275 038,92	0,00	9 950,00	0,00	0,00	2 691 402,35
FKERINA	4 141 994,56	15 913,50	1 100 083,96	5 695,50	52 228,00	0,00	0,00	5 315 915,52
OUED NINI	620 259,01	16 940,41	400 946,36	0,00	0,00	0,00	0,00	1 038 145,76
AIN FAKROUN	160 115 895,77	11 884 605,04	12 386 852,60	683 023,50	188 534,00	0,00	0,00	185 258 910,91
L. BOUG SAOUDI	1 881 278,20	0,00	54 000,12	2 250,00	4 632,00	0,00	0,00	1 942 160,34
SIGUS	21 294 306,89	1 675 093,50	2 176 478,12	163 500,00	298 236,00	0,00	0,00	25 607 614,51
EL AMIRIA	687 651,40	1 826,00	205 820,42	31 500,00	5 524,00	0,00	0,00	932 321,34
AIN KERCHA	19 850 150,41	1 014 012,36	4 759 258,46	384 819,00	27 492,00	12 948,00	0,00	26 048 680,24
HA TOUMGHANI	4 424 750,05	182 496,02	2 625 998,49	72 376,00	10 961,00	0,00	0,00	7 316 581,54
EL HARMALIA	8 203 525,35	16 843,80	245 744,75	13 969,50	0,00	0,00	0,00	8 480 083,44
AIN MTLIA	670 404 051,95	46 156 721,00	56 924 824,93	6 776 246,75	8 568 403,00	0,00	0,00	798 830 247,64
OUED HAMLA	28 852 761,15	1 264 914,40	1 754 611,33	53 500,00	1 170 000,00	0,00	0,00	33 095 786,84
OUED GACEM	1 268 233,60	17 885,40	214 558,43	2 250,00	4 000,00	0,00	0,00	1 505 927,44
MESKANA	15 692 685,58	333 426,79	9 425 143,56	534 914,67	702 540,00	0,00	0,00	26 638 710,64
BEHIR CHERGUI	346 687,95	586,60	95 572,60	13 500,00	38 821,00	0,00	0,00	495 168,14
REHIA	3 703 934,20	1 450,60	82 156,26	26 987,34	2 000,00	0,00	0,00	3 816 528,44
BELLALA	1 432 309,05	0,00	42 318,75	2 700,00	74 344,00	0,00	0,00	1 551 671,84
DHALAA	3 240 585,14	68 049,31	1 451 865,65	8 100,00	1 291,00	0,00	0,00	4 769 891,14
EL DIAZIA	574 762,00	0,00	140 504,50	844,00	2 495,00	0,00	0,00	718 605,54
SOUK-NAAMANE	9 731 100,36	423 792,65	6 900 825,60	284 644,90	638 444,00	0,00	0,00	17 978 837,54
BIR CHOUHADA	1 607 583,25	31 169,43	1 976 924,15	55 245,50	182 706,00	0,00	0,00	3 853 628,34
OUED ZOUAI	3 563 648,41	530 636,37	3 363 744,70	0,00	0,00	0,00	0,00	7 458 029,44
WILAYA	621 792 298,47	0,00	18 311 134,99	0,00	0,00	0,00	0,00	640 106 582,94
TOTAL GENERAL	1 926 264 581,01	105 863 271,72	183 756 573,88	13 532 624,32	15 784 363,00	94 374,01	13 094,25	2 245 308 882,14

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA D'OUUM EL BOUAGHI
SITUATION DES REALISATION FISCALES DES COLLECTIVITES LOCALES
SOUS DIRECTION DU RECOURS
ANNEE 2017

COMMUNES	TAP	TVA	IFU	IRG FONCIER	TF/TA	VF	AUTRES PRODS	TOTAL
OUUM / BOUAGHI	233 273 062,44	24 712 097,06	23 827 668,45	1 669 692,93	379 623,00	5 828,83	0,00	283 867 972,71
AIN ZITOUN	2 341 690,35	18 246,00	115 523,12	0,00	17 880,00	0,00	0,00	2 493 339,47
AIN BASOUCHE	9 293 406,49	280 943,60	1 785 107,61	12 890,00	19 826,00	0,00	0,00	11 392 173,70
KSAR SAHI	6 158 088,88	984 478,30	1 612 838,28	32 326,00	131 302,00	0,00	0,00	8 919 033,46
AIN DISS	1 549 248,70	7 420,10	112 799,00	238,50	267,00	0,00	0,00	1 669 973,30
AIN BEIDA	91 914 022,67	3 133 196,87	45 230 145,23	2 706 819,50	4 325 718,00	0,00	0,00	147 309 902,27
BE RICHE	2 747 676,46	61 927,27	1 913 749,60	0,00	71 857,00	0,00	0,00	4 795 210,33
ZOERG	1 704 394,53	39 385,80	516 569,50	0,00	396,00	0,00	0,00	2 260 745,83
FKI RINA	4 046 628,22	47 053,00	1 399 432,75	16 324,00	42 709,00	0,00	0,00	5 552 146,97
OU ED NINI	1 055 839,01	1 874,80	354 161,43	0,00	0,00	0,00	0,00	1 411 875,24
AIN FAKROUN	116 785 539,35	9 342 842,32	13 754 520,05	672 500,45	211 633,00	0,00	0,00	140 767 035,17
L. BOUG SAUDI	435 850,20	3 362,30	47 075,00	4 219,00	5 809,00	0,00	0,00	496 315,50
SIG RUS	20 122 073,65	1 132 198,80	2 711 431,48	120 122,00	451 891,40	0,00	0,00	24 537 717,31
EL AMIRIA	890 075,02	14 245,40	416 776,69	4 545,45	8 321,00	0,00	0,00	1 333 963,56
AIN KERCHA	15 722 540,15	632 330,05	8 381 875,43	100 972,50	1 060 392,00	0,00	0,00	25 907 902,13
H.T. OUMHANI	7 270 912,33	109 279,40	2 785 542,15	33 469,00	222,00	1 310,40	0,00	10 200 735,28
EL FARMALA	4 112 843,30	529,90	367 305,14	2 062,50	0,00	0,00	0,00	4 482 740,84
AIN MILA	771 688 198,06	79 777 698,08	65 479 274,18	7 873 585,50	5 826 099,00	7 290,00	55 677,60	930 707 822,42
OU ED HAMLA	26 215 894,60	667 988,50	2 240 789,25	35 250,00	1 778 179,00	0,00	0,00	30 938 101,35
OU ED GACEM	703 515,35	44 684,60	209 781,88	2 700,00	0,00	0,00	0,00	960 681,83
ME SKIANA	9 845 063,17	905 048,64	8 684 151,88	675 445,16	384 140,00	0,00	0,00	20 493 848,85
BE RIR CHERGUI	194 062,50	5 597,36	70 505,00	20 812,50	35 581,00	0,00	0,00	326 558,36
BE RIR	2 649 372,65	1 254,10	107 877,50	0,00	16 185,00	0,00	0,00	2 767 189,25
BEL ALA	762 386,74	0,00	53 906,25	0,00	119 968,00	0,00	0,00	832 477,95
DH ALA	1 486 315,45	64 479,82	1 454 210,70	61 325,00	5 043,00	0,00	0,00	3 186 298,5
EL ALA	686 792,30	58 878,40	162 781,25	0,00	186 419,66	0,00	0,00	913 494,9
SOUK-NAAMANE	14 147 518,30	355 617,17	7 993 906,18	240 385,91	84 030,00	0,00	0,00	22 922 847,2
BIR CHOUHADA	1 416 354,30	35 778,60	1 991 885,48	30 575,00	0,00	0,00	0,00	3 558 623,1
OU ED ZOUAI	5 830 087,25	225 459,80	2 534 438,34	2 438,00	0,00	0,00	0,00	8 592 423,1
WILAYA	613 633 238,46	0,00	20 133 697,37	0,00	0,00	0,00	0,00	633 766 935,1
TOTAL GENERAL	1 968 682 690,88	122 663 896,04	216 448 726,17	14 318 698,90	15 172 176,06	24 221,23	55 677,60	2 337 366 086,1

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA D'OUJDA EL BOUAGI
SITUATION DES REALISATIONS FISCALES DES COLLECTIVITES LOCALES
SOUS DIRECTION DU RECOURS ENMONT
DECEMBRE 2018

COMMUNES	TAP	TVA	IFU	IRG FONCIER	TF/TA	VF	AUTRES PRODS	TOTAL
OUJDA / BOUAGI	340 848 433,98	24 983 554,68	30 190 896,97	1 522 843,85	5 881,00	24 199,80	0,00	397 575 210,78
AIN ZITOUN	3 376 064,23	227 724,43	181 540,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 785 328,66
AIN BABOUICHE	5 673 705,81	211 181,79	2 458 212,71	32 387,50	0,00	0,00	0,00	8 375 487,81
KSAR SBAHI	6 893 374,72	357 480,04	1 974 462,19	23 026,50	3 057,00	0,00	0,00	9 251 400,45
AIN DISS	1 599 723,44	6 967,40	68 363,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 675 047,84
AIN BEIDA	87 143 830,32	5 980 671,34	35 466 805,56	2 638 266,00	62 708,00	0,00	0,00	131 292 281,22
BERRICHE	1 847 952,85	61 886,20	1 780 831,92	21 600,00	3 888,00	0,00	0,00	3 716 158,97
ZORG	1 974 573,46	44 867,80	248 143,75	0,00	5 904,00	0,00	0,00	2 273 489,01
FKIRINA	3 624 190,18	34 631,90	1 018 776,98	8 040,00	0,00	0,00	0,00	4 685 639,06
OUJDA NINI	759 810,37	3 241,30	620 711,31	10 575,00	4 536,00	0,00	0,00	1 398 873,98
AIN FARROUN	131 430 973,84	11 395 756,46	15 892 412,33	754 460,60	50 310,00	0,00	0,00	159 523 913,23
L. BOUG SAOUDI	868 711,84	48 086,91	19 025,00	18 375,00	0,00	0,00	0,00	954 198,75
SIGUS	59 277 549,23	1 319 650,71	2 583 127,53	116 265,50	22 074,00	8 160,60	0,00	63 325 827,57
EL AMIRIA	843 818,11	6 770,00	344 431,25	166 500,00	0,00	0,00	0,00	1 361 519,36
AIN KERCHA	15 641 137,41	980 272,98	10 074 616,47	351 286,42	6 489,00	0,00	0,00	27 053 802,28
H. TOUMGHANI	3 963 726,65	94 983,86	4 037 518,14	75 374,00	0,00	0,00	0,00	8 171 602,65
EL HARMALIA	4 202 538,81	475,50	599 945,16	14 624,50	0,00	0,00	0,00	4 817 583,97
AIN MTLIA	893 759 037,54	77 449 700,85	69 600 140,10	5 440 679,50	449 967,00	0,00	0,00	1 046 735 439,39
OUJDA HAMLA	23 082 187,50	1 677 187,80	3 232 438,04	204 275,50	10 800,00	0,00	0,00	28 206 888,84
OUJDA GACEM	846 526,56	8 451,50	267 988,63	0,00	9 000,00	0,00	0,00	1 131 966,69
MESKIANA	9 707 785,64	516 449,17	9 017 676,02	485 720,00	180 239,00	0,00	0,00	19 907 869,83
BEHIR CHERGUI	452 210,10	59,40	114 999,85	0,00	6 647,00	0,00	0,00	573 916,35
REHIA	2 171 953,09	700,70	120 529,59	4 500,00	298,00	0,00	0,00	2 297 981,38
BELLALA	1 904 969,05	0,00	92 282,50	5 100,00	1 605,00	0,00	0,00	2 003 956,55
DHALADA	2 122 531,31	78 956,90	1 276 088,96	19 125,00	33 082,00	0,00	0,00	3 529 784,17
EL DIAZIA	850 516,33	0,00	1 420 870,26	0,00	0,00	0,00	0,00	2 271 386,59
SOUK-MAAMANE	12 707 232,33	3 130 944,10	7 711 482,39	284 313,50	99 665,00	0,00	0,00	23 933 637,32
BIR CHOUHADA	1 496 022,59	11 027,20	2 124 331,54	43 269,00	66 270,00	0,00	0,00	3 740 920,33
OUJDA ZOUI	4 679 716,48	180 632,80	1 241 944,86	94,00	660 000,00	0,00	0,00	6 762 388,14
WILAYA	713 453 363,49	0,00	19 954 311,13	0,00	0,00	0,00	0,00	733 407 674,62
TOTAL GENERAL	2 337 204 167,26	128 812 307,72	223 734 904,14	12 240 701,37	1 682 420,00	32 360,40	35 914,40	2 703 742 775,29

MINISTRE DES FINANCES

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA D'OUAM EL BOUAGHI
SOUS DIRECTION DU RECouvreMENT

SITUATION DES REALISATION FISCALES DES COLLECTIVITES LOCALES
DECEMBRE 2019

COMMUNES	TAP	TVA	IFU	IRG FONCIER	TF/TA	ISP	AUTRES PRODS
OUAM / BOUAGHI	328 897 423,47	22 053 957,08	30 202 341,69	2 499 476,33	178 879,00	0,00	159 401,21
AIN ZITOUN	3 324 991,65	42 502,60	87 500,00	12 375,00	1 789,00	0,00	0,00
AIN BABOUCHE	4 862 877,56	220 978,80	2 696 496,62	39 728,50	6 302,00	0,00	0,00
KSAR SBAHI	4 987 659,46	405 842,16	3 084 774,16	22 950,00	64 622,00	0,00	0,00
AIN DISS	2 820 375,06	1 140,00	48 363,00	0,00	0,00	0,00	0,00
AIN BEIDA	91 809 632,56	9 435 882,75	35 608 444,84	1 884 889,30	3 570 363,60	0,00	11 034,01
BERRICHE	3 225 178,68	146 991,90	2 777 435,44	2 700,00	11 882,00	0,00	0,00
ZORG	5 670 180,10	12 936,20	278 173,75	0,00	27 404,00	0,00	0,00
FKIRINA	6 918 925,20	57 159,90	910 861,79	32 400,00	27 432,00	0,00	0,00
OUED NINI	327 223,30	4 414,99	521 749,38	2 700,00	20 676,00	0,00	0,00
AIN FAKROUN	111 616 376,83	11 454 891,09	17 871 931,28	956 599,08	190 756,00	0,00	0,00
L. BOUG SAOUDI	389 179,84	13 919,10	110 062,50	0,00	2 393,00	0,00	0,00
SIGUS	55 054 582,76	1 074 116,60	1 985 612,82	16 050,00	108 632,00	0,00	0,00
EL AMIRIA	1 032 509,68	40 939,20	509 865,31	0,00	0,00	0,00	0,00
AIN KERCHA	13 521 209,66	998 220,02	11 636 547,68	117 795,00	440 022,00	0,00	4 770,00
H.TOUUMGHANI	2 307 690,26	91 816,40	4 777 720,90	9 050,00	0,00	0,00	0,00
EL HARMALLA	3 200 105,80	1 869,10	432 394,96	21 796,00	0,00	0,00	0,00
AIN M'LILA	919 285 448,21	58 412 919,00	70 605 325,19	5 786 488,91	727 976,00	0,00	14 981,11
OULED HAMLA	19 149 479,70	975 290,80	3 354 458,94	256 500,00	65 276,00	0,00	0,00
OULED GACEM	2 360 366,30	66 190,70	471 970,25	5 400,00	5 000,00	0,00	0,00
MESKIANA	12 688 515,66	284 747,88	9 722 486,58	490 770,00	146 208,00	0,00	0,00
BEHIR CHERGUI	337 542,40	4 614,50	100 515,34	0,00	4 965,00	0,00	0,00
REHIA	7 337 155,24	2 680,20	180 532,50	10 125,00	13 847,00	0,00	0,00
BELALA	3 109 269,86	0,00	116 658,75	2 850,00	0,00	0,00	0,00
DHALAA	4 179 403,32	72 529,24	1 812 646,73	44 771,10	7 663,00	0,00	0,00
EL DIAZIA	286 058,36	55 801,00	274 249,67	0,00	6 650,00	0,00	0,00
SOUK-NAAMANE	15 352 467,96	2 780 817,16	7 285 517,99	162 241,50	55 519,00	0,00	0,00
BIR CHOUGHADA	1 831 036,10	123 634,60	2 249 262,77	24 661,50	49 974,00	0,00	0,00
OULED ZOUL	4 578 684,74	10 022,80	1 006 592,03	2 062,50	165 737,00	0,00	0,00
WILAYA	716 477 691,02	0,00	20 625 030,29	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL GENERAL	2 346 939 240,74	108 846 825,77	231 345 523,15	12 404 379,72	5 899 967,60	0,00	190 186,31

الانجازات الجارية للمجموعات المحاسبة لولاية ام البواقي سنة 2020

البيان	الرسم على النشاط T AP المعنى	الرسم العقاري / T F / T A	القيمة المضافة TVA	الضريبة الجارية IFU	الضريبة العقارية IRG / 50 %	مداخيل اخرى AUTRES
ام البواقي	397 862 550,35	390 080,00	16 931 582,47	19 712 974,55	1 802 190,31	0,00
عبرين بوش	6 329 482,02	0,00	249 642,21	2 076 901,41	22 230,00	0,00
قصر الصياد	5 281 184,07	1 120,00	1 684 303,80	1 742 073,13	32 707,00	0,00
عين الدريسن	2 831 643,70	0,00	2 324,40	20 125,00	0,00	0,00
عين الزرقون	3 989 424,79	1 789,00	35 119,40	34 571,33	0,00	0,00
عين البيضا	101 263 292,75	1 584 692,00	8 001 821,74	28 546 673,25	1 269 083,40	4 927,05
بروينا	2 465 318,48	50 924,00	51 283,62	1 458 356,83	28 125,00	0,00
فكيو رينا	91 379 108,60	14 204,00	316 244,00	945 236,23	5 724,00	0,00
الزرق	51 568 964,66	19 500,00	58 066,70	28 175,00	0,00	0,00
وان لونا	916 386,84	0,00	862,00	284 940,62	2 700,00	0,00
مسك يالينا	14 274 003,15	163 669,00	287 402,44	6 711 962,99	453 972,00	0,00
بلالينا	3 492 279,40	792,00	80 441,50	53 828,74	900,00	0,00
التردين	3 387 589,27	6 588,00	2 634,20	258 606,25	8 598,50	0,00
بحير الشرق	63 110,44	0,00	5 897,50	31 596,25	8 100,00	0,00
انضاعة	3 844 266,57	143 167,00	63 511,07	1 230 438,86	67 473,09	0,00
الجارينا	343 549,28	100,00	1 520,00	855 986,69	4 050,00	0,00
عين المارينا	1 067 367 995,00	5 329 955,00	60 456 572,85	48 372 745,35	6 975 298,32	0,00
اولاد قاسم	4 802 926,26	0,00	134 736,30	652 667,33	26 550,00	0,00
اولاد حمادة	21 164 575,66	0,00	1 661 202,60	1 147 154,83	428 153,50	0,00
مسوق نعيمان	15 453 138,04	114 934,00	323 317,50	4 577 672,51	170 035,00	0,00
بلر الشحاد	2 147 918,04	25 028,00	46 928,50	1 664 903,02	7 181,00	0,00
اولاد زواي	4 753 680,10	165 000,00	15 890,40	359 515,49	900,00	0,00
عين فكيرون	96 021 566,72	88 727,00	10 723 537,02	14 700 894,78	439 701,25	0,00
عين كرشنة	13 121 776,84	453 823,00	1 266 762,80	12 408 166,63	101 494,00	0,00
الجوج بوجراة السعدوي	174 877,72	0,00	199,30	20 125,00	9 000,00	0,00
السنارينا	1 798 900,14	257,00	40 150,00	199 237,50	67 734,50	0,00
مسكوس	64 503 874,42	33 284,00	11 577 180,70	2 256 458,86	66 300,00	0,00
الحورينا	545 880,08	0,00	716,30	229 787,25	89 156,50	0,00
فندير تومغني	4 110 850,80	0,00	180 340,30	5 289 561,00	128 590,80	0,00
حصلة الولاية	872 311 248,75	0,00	0,00	20 043 898,76	0,00	0,00
المجموع	2 857 571 362,94	8 587 633,00	114 200 191,62	175 915 235,44	12 215 948,17	4 927,05

البيانات الجبائية للمصاحبات لولاية أم البواقي للسنة المالية 2021

ملاحظات	مجموع الاجزات سنة 2021	مداخيل اخرى AUTRES	الضريبة العقارية R 6/50 %	الضريبة الجرافية IFU الوحدة	الرسوم على القيمة TVA المنطقة	الرسوم العقارية / اذات T F / T A	الرسوم على النشاط TAP المهن
	375 786 234,60	10 152,92	2 548 878,75	25 236 020,70	18 017 843,94	190 111,00	329 723 227,00
	10 485 704,64	0,00	64 085,28	1 589 653,94	266 692,97	0,00	8 565 272,00
	11 711 061,24	0,00	28 669,72	4 560 233,09	687 297,10	74 114,00	6 360 747,00
	382 330,94	0,00	0,00	64 400,00	2 336,00	0,00	315 594,00
	5 289 115,24	0,00	34 750,00	124 775,00	68 555,10	0,00	5 061 035,00
	147 015 878,35	3 240,00	2 134 324,24	24 055 093,70	8 121 013,14	4 473 176,00	108 229 037,00
	4 536 705,73	0,00	26 550,00	957 996,44	80 733,36	12 505,00	3 458 920,00
	32 988 153,41	0,00	360,00	1 036 505,11	35 205,04	76 971,00	31 839 112,00
	12 974 080,63	0,00	0,00	24 150,00	94 773,40	31 369,00	12 823 788,00
	1 410 891,80	0,00	3 170,00	493 287,88	5 314,00	0,00	909 119,00
	19 221 878,61	0,00	727 239,30	6 392 810,63	422 525,39	128 323,00	11 550 980,00
	3 679 090,85	0,00	2 400,00	64 241,01	126 732,20	0,00	3 485 717,00
	3 214 682,54	0,00	48 775,00	318 981,25	12 379,10	2 384,00	2 832 163,00
	1 710 892,15	0,00	2 700,00	125 719,83	0,00	0,00	1 582 472,00
	4 847 493,65	0,00	94 006,40	1 885 361,81	143 821,03	95 424,00	2 628 880,00
	1 305 993,54	0,00	10 350,00	418 840,45	28 045,60	18 661,00	830 096,00
	1 098 202 840,14	2 084,10	8 405 062,90	50 576 593,58	75 905 650,52	9 583 941,00	953 729 508,00
	3 683 176,00	0,00	9 150,00	973 603,23	111 713,30	3 000,00	2 585 709,00
	24 386 859,03	0,00	143 544,00	1 546 494,36	937 363,20	142 704,00	21 616 753,00
	15 125 278,86	0,00	295 109,50	3 623 101,23	948 176,44	379 520,00	9 879 371,00
	4 840 431,44	0,00	64 939,50	1 164 226,04	185 718,50	939 598,00	2 485 949,00
	5 577 674,76	0,00	13 331,50	631 727,72	54 448,40	165 000,00	4 713 167,00
	128 306 137,34	0,00	945 826,37	10 951 968,81	9 435 301,46	82 078,00	106 890 962,00
	18 284 808,22	0,00	923 297,25	3 041 375,32	1 067 226,57	574 232,00	12 678 677,00
	653 290,38	0,00	101 562,50	120 926,10	58 697,00	2 393,00	369 711,00
	1 724 412,31	0,00	87 233,50	1 102 044,61	19 749,10	0,00	515 385,00
	46 428 697,05	0,00	37 687,50	3 064 498,15	29 947 725,10	76 979,00	13 301 807,00
	1 305 485,69	0,00	44 275,00	572 683,81	118,80	3 396,00	685 012,00
	6 080 269,70	0,00	88 641,00	1 372 078,12	473 441,30	2 803,00	4 143 306,00
	749 052 301,95	0,00	0,00	18 148 750,55	0,00	0,00	730 903 551,00
	2 740 211 850,79	15 477,02	16 885 919,21	164 238 142,47	147 258 597,06	17 058 676,00	2 394 755 039,00

المصدر: وثائق مديرية الضرائب لولاية أم البواقي.

❖ ولاية عنابة:

البلديات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عنابة	1.692.645.330	1.609.775.323	1.619.780.528	1.728.057.740	1.863.104.371	1.579.091.783	1.600.113.430
سرلاوي	14.774.364	10.702.297	12.401.183	10.965.740	6.654.812	5.570.184	8.009.832
البوني	952.169.981	879.720.403	770.659.578	733.186.989	727.264.968	642.485.611	688.934.520
الحجار	220.987.741	280.710.083	314.497.985	338.056.990	340.584.216	190.536.158	213.885.168
سيدي عمار	337.890.988	295.908.492	323.030.539	425.612.178	340.977.897	338.326.379	448.740.652
عين الباردة	63.935.383	62.323.907	56.994.841	64.248.739	59.792.456	40.929.188	36.437.560
الشرفية	6.243.055	6.425.566	10.921.912	8.292.834	7.868.735	6.282.082	7.912.893
الطمية	8.713.415	9.919.042	13.973.107	9.266.155	4.797.802	5.586.204	9.427.335
برحال	357.966.091	448.620.752	425.118.089	422.225.626	5.085.479	2.715.455	440.562.387
واد الغيب	55.145.810	67.253.791	53.355.968	58.390.779	373.248.221	384.618.773	87.408.973
شطائبي	5.837.691	5.744.201	6.599.209	5.348.514	8.701.745	4.315.656	3.926.739
التريعات	13.651.038	13.829.212	15.504.449	12.898.824	58.952.050	56.612.009	6.845.989

المصدر: وثائق مديرية الضرائب لولاية عنابة.

الملحق رقم (06): وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية قالمة وأم البواقي
وعنابة إلى غاية 2022

❖ قالمة:

عدد المؤسسات المصنعة في إقليم الإقليم	فرع النشاط	قطاع النشاط
16	التجارة	الخدمات
14	النقل والإعلام	
11	خدمات المرافق	
07	خدمات المرافق العمومية	
29	الصناعة الغذائية	
01	صناعة الجلود	الصناعة التحويلية
02	صناعة النسيج	
01	صناعة النسيج	
15	البلاستيك والمطاط والكيماويات	
39	صناعة مطاطية	
18	مواد البناء	الملاحة
15	الزراعة والصيد البحري	
168		المجموع

الرقم	منطقة النشاط	البلدية	الهيئة المالكة	تاريخ الإنشاء	عدد القطع الاجمالية	عدد القطع التي بها ارتفاعات	عدد القطع بعد حذف الارتفاعات	المساحة (هكتار)	عدد القطع المنقحة	عدد القطع المنقحة	عدد قطع قيد الاجاز	قطع شاقرة (غير مستغلة)
1	الندماية	الندماية	الوكالة العقارية	1999/07/05	15	00	15	8,82	15	0	08	06
2	وادي الرناتي	وادي الرناتي	الوكالة العقارية	1993/05/18	18	00	18	3,38	18	0	07	05
3	قلمة بوضيغ	قلمة بوضيغ	الوكالة العقارية	2000/04/30	8	00	8	4,13	8	0	02	02
4	عين بن بيضاء	عين بن بيضاء	الوكالة العقارية	1984/10/10	52	00	52	24,12	52	0	14	32
5	وادي الرناتي الحرفية	وادي الرناتي	الوكالة العقارية	1993/05/18	29	02	27	1,9	27	0	17	02
6	بغير	بغير	URBAN عناية	1995/07/09	36	00	36	8,24	36	0	24	06
7	تاموكية	تاموكية	الوكالة العقارية	1990/08/18	58	00	58	8,24	58	0	23	24
8	الفوج	الفوج	الوكالة العقارية	2004/04/01	6	00	6	3,71	6	0	00	00
9	باحي مختار	مجاز	املاك الدولة	09/01/2015	15	00	15	20,81	15	0	04	01
10	مقسمية	الصفاء	املاك الدولة	09/01/2015	26	00	26	31,6	0	26	00	26

الرقم	المنطقة الصناعية	البلدية	الهيئة المالكة	تاريخ الانشاء	عدد القطع الاجمالية	عدد القطع التي بها ارتفاعات	عدد القطع بعد حذف الارتفاعات	المساحة (هكتار)	عدد القطع الممتوحة	عدد القطع المتوفرة	قطع نشطة	قطع قيد الانجاز	قطع شاغرة (غير مستغلة)
1	زراع لعروش	قائمة بـ لاغير	URBAN	1990/12/26	70	00	70	45	70	0	19	43	08
2	حجر مركب	عين رقادة	وزارة الصناعة	2013/11/03	118	00	118	140	00	118	00	00	118

الرقم	منطقة النشاط	البلدية	الهيئة المالكة	تاريخ الانشاء	الطرق	% المياه	% التطوير	الكهرباء %	الغاز %	الاتارة العمومية %
1	الشمالية	الشمالية	الوكالة العقارية	1999/07/05	10	00	10	00	00	00
2	وادي الزباني	وادي الزباني	الوكالة العقارية	1993/05/18	90	100	100	00	100	100
3	قلمة بوضيع	قلمة بوضيع	الوكالة العقارية	2000/04/30	00	00	00	00	00	00
4	عين بن بيضاء	عين بن بيضاء	الوكالة العقارية	1984/10/10	10	00	00	00	00	00

100	100	00	100	100	80	1993/05/18	الوكالة العقارية	وادي الزباني	وادي الزباني	5
/	/	/	100	/	100	1995/07/09	عناية URBAN	باجور	باجور	6
/	/	100	100	100	80	1990/08/18	الوكالة العقارية	تاملوك	تاملوك	7
100	00	100	100	100	100	2004/04/01	الوكالة العقارية	الفجوج	الفجوج	8
00	00	00	00	00	00	09/01/2015	أملات الدورية	مجاز	باجي مختار	9
00	00	00	00	00	00	09/01/2015	أملات الدورية	المصفاة	مقسمة	10

الطرق	البنية التحتية	الغاز	الكهرباء	التصريف	المياه	الطرق	تاريخ الإنشاء	البيئة الملائكة	البلدية	المنطقة الصناعية	الرقم
100	100	00	100	100	00	100	1990/12/26	URBAN	قائمة باجور	فراغ لعرض	1
00	00	00	00	00	00	00	2013/11/03	قائمة الصناعة	عين رقادة	حجر مركب	2

المصدر: وثائق مديرية الصناعة لولاية قالة.

توزيع مناطق النشاط التجاري بولاية ام البواقي:

المنطقة	تاريخ الإنشاء	عدد القطع	المساحة (م ²)
المنطقة الصناعية عين البيضاء	1976	151	1210400
المنطقة الصناعية عين مليلة	1975	143	1714444
م.ن.ت.(شرق)	1977	189	2008922
م.ن.ت.(أ)	1986	170	192600
م.ن.ت.(ب)	1986	130	198300
م.ن.ت. قصر الصبيحي	1988	33	40659
م.ن.ت. الضلعة	1993	54	95900
م.ن.ت. عين فكرون	1992	84	124499
م.ن.ت. عين مليلة	1989	316	234500
م.ن.ت. أولاد قاسم	1988	55	76462
م.ن.ت. أولاد قاسم توسيع	2008	83	201569
م.ن.ت. أولاد حملة	1988	73	98880
م.ن.ت. بئر الشهداء	1985	64	86455
م.ن.ت. فكيرينة	1980	50	61900
م.ن.ت. بئر رقعة	1984	24	00326
م.ن.ت. مسكيانة القطعة أ	1983	20	27735
م.ن.ت. مسكيانة القطعة ب	1983	7	14280
م.ن.ت. مسكيانة القطعة ج	1983	9	14400
م.ن.ت. سوق نعمان	1991	88	222625

استغلال مناطق النشاط بولاية ام البواقي:

المنطقة	قطع النشاط	قطع بها اتفاقات	قطع ممنوحة	قطع نشطة	قطع بها مشاريع طور الانجاز (في إطار الامتياز)	قطع شاغرة
المنطقة الصناعية عين البيضاء		/	144		41	07
المنطقة الصناعية عين مليلة		/	143		08	00
م.ن.ت.(شرق)		/	181		48	08
م.ن.ت.(أ)		/	170		/	/
م.ن.ت.(ب)		/	130		03	/
م.ن.ت. قصر الصبيحي		/	33		01	/
م.ن.ت. الضلعة		/	51		04	03

الملاحق

/	/		84	/		م.ن.ت عين فكرون
/	/		316	/		م.ن.ت عين مليلة
/	/		55	/		م.ن.ت أولاد قاسم
04	54		79	/		م.ن.ت أولاد قاسم توسيع
02	49		71	/		م.ن.ت أولاد حملة
/	/		64	/		م.ن.ت بئر الشهداء
/	/		50	/		م.ن.ت فكيرينة
/	/		24	/		م.ن.ت بئر رقعة
/	/		20	/		م.ن.ت مسكيانة القطعة أ
/	/		7	/		م.ن.ت مسكيانة القطعة ب
/	/		9	/		م.ن.ت مسكيانة القطعة ج
88	/	/	/	/	/	م.ن.ت سوق نعمان

نسبة تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط التجاري بولاية أم البواقي:

المنطقة	الطرق	المياه	التطهير	الكهرباء
المنطقة الصناعية عين البيضاء				
المنطقة الصناعية عين مليلة				
م.ن.ت. (شرق)				
م.ن.ت. (أ)	00	00	00	00
م.ن.ت. (ب)	00	00	00	00
م.ن.ت قصر الصبيحي	00	00	00	00
م.ن.ت الضلعة	100	100	100	100
م.ن.ت عين فكرون	00	00	00	00
م.ن.ت عين مليلة	00	00	00	00
م.ن.ت أولاد قاسم	100	100	100	100
م.ن.ت أولاد قاسم توسيع	100	100	100	100
م.ن.ت أولاد حملة	100	100	100	100
م.ن.ت بئر الشهداء	00	00	00	00
م.ن.ت فكيرينة	00	00	00	00
م.ن.ت بئر رقعة	100	100	100	100
م.ن.ت مسكيانة القطعة أ	100	100	100	100
م.ن.ت مسكيانة القطعة ب	100	100	100	100
م.ن.ت مسكيانة القطعة ج	100	100	100	100
م.ن.ت سوق نعمان	00	00	00	00

المصدر: وثائق مديرية الصناعة لولاية أم البواقي.

❖ ولاية عنابة:

قطع غير مستقرة	القطع ذات مشاريع في طور الإحترار	القطع الموزعة	القطع المنشأة	مدى استغلالها	مساحتها	مكان تواجدها	المناطق الصناعية
0	0	63	63	100%	117,4	الحجل	جسر بوشني
0	0	57	57	100%	62,59	سيني عمار	ميدوية
0	0	86	86	90%	121,8	برحال	برحال
0	0	62	62	100%	50,68	البورني	البورني
13	105	107	140	50%	101	عين الباردة	عين الباردة
3	19	19	22	10%	367	برحال	برحال توسعة

المناطق الصناعية على مستوى الولاية + مكان تواجدها + مساحتها + مدى استغلالها
الجول رقم 2 توزيع و استغلال القطع بولاية عنابة

توزيع مناطق النشاط التجاري

المناطق	تاريخ الإنشاء	عدد القطع	المساحة (م2)
سيني مسلم	03/03/1990	81	11,58
فراخ الريش	03/03/1990	44	9,25
مجلة الفضول	03/03/1990	176	15
الحجل	03/03/1990	27	1,8
براجي أرجم	27/03/2001	10	11,4
الطعة	12/12/2001	10	50
الترينت 1	25/10/2015	19	30
العلاق	03/01/2018	41	4,28
سرايدي	12/06/2018	40	0,36

استغلال مناطق النشاط

المنطقة	عدد قطع	قطع بها العلاقات	قطع منزوعة	قطع بها قطع شاذة	قطع بها مشاريع طر	قطع شاذة
مدينة سلم	81	/	81	0	0	0
قراغ الزين	44	/	42	2	17	2
مجال القبول	176	/	173	30	22	30
الحجار	27	/	27	0	0	0
براجي لرجم	10	/	1	0	0	0
الطمة	10	/	10	0	0	0
التريعات 1	19	/	19	0	17	0
العلايق	41	/	39	20	34	20
سرايدي	40	/	0	40	0	40

نسبة توبة المناطق الصناعية و مناطق النشاط

نسبة التوبة	المياه	الطرق	المناطق الصناعية	التطوير	الكهرباء
جسر بوش	100%	100%	100%	100%	100%
مبوعة	100%	100%	100%	100%	100%
برجال	100%	100%	100%	100%	100%
MLN البوني	100%	100%	100%	100%	100%
عين الباردة	50%	50%	40%	40%	40%
برجال توسعة					
مدينة سلم	100%	100%	100%	100%	100%
قراغ الزين	100%	100%	100%	100%	100%
مجال القبول	/	/	/	/	/
الحجار	100%	100%	100%	100%	100%
براجي لرجم	100%	100%	100%	100%	100%
الطمة	100%	100%	100%	100%	100%

95%	95%	95%	95%	95%
50%	50%	50%	50%	50%
0%	0%	0%	0%	0%

الملحق رقم (07): حوصلة نشاطات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية قالة
وعنابة للفترة (01-01-2012 إلى 30-03-2022)

❖ ولاية قالة:



Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets d'investissement déclarés par secteur d'activité Regroupé

DU 01/01/2012 AU 31/12/2021

Secteur d'activité	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Agriculture	21	3,78	363	3,78	2 059	2,14
BTHP	63	11,35	543	5,65	6 694	6,97
Industrie	168	30,27	6375	66,30	69 880	72,8
Santé	12	2,16	168	1,75	1 594	1,66
Transport	242	43,60	747	7,77	5 196	5,41
Tourisme	26	4,68	1086	11,29	8 257	8,6
Services	23	4,14	333	3,46	2 301	2,39
Hydrocarbures	0	0,00	0	0,00	0	0
Commerces	0	0,00	0	0,00	0	0
Télécommunications	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	555	100	9615	100	95 982	100

MDA : Millions DA

16/03/2022

1

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالة.



Guichet Unique Décentralisé de Annaba

Répartition des projets déclarés par secteur d'activité

DU 01/01/2012 AU 23/03/2022

Secteur d'activité	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	33	2,58	720	2,38	5 993	1,72
Bâtiment et travaux publics	182	14,22	2 690	8,89	14 764	4,23
Chimie, caoutchouc, plastique	38	2,97	1 654	5,46	9 814	2,81
Commerces	1	0,08	4	0,01	34	0,01
Eau, énergie	1	0,08	14	0,05	539	0,15
Hydrocarbures	3	0,23	18	0,06	158	0,05
Industrie des cuirs et chaussures	2	0,16	95	0,31	104	0,03
Industries agroalimentaire, tabacs, allumettes	67	5,23	1 970	6,51	21 687	6,22
Industries diverses	85	6,64	3 705	12,24	27 080	7,77
Industries du bois, liège, papier, imprimerie	35	2,73	968	3,20	8 890	2,55
Industries sidérurgique, métallique, mécanique, électronique	56	4,38	2 985	9,86	86 410	24,78
Industries textiles, bonneterie, confection	5	0,39	129	0,43	422	0,12
Matériaux de construction, céramique, verre	79	6,17	2 127	7,03	15 642	4,49
Mines, carrières	6	0,47	264	0,87	4 758	1,36

23/03/2022

1

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Annaba

Répartition des projets déclarés par secteur d'activité

DU 01/01/2012 AU 23/03/2022

Secteur d'activité	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Santé	59	4,61	2 803	9,26	23 805	6,83
Services et travaux publics pétroliers	14	1,09	305	1,01	2 367	0,68
Services fournis aux entreprises	144	11,25	3 113	10,28	29 465	8,45
Télécommunications	2	0,16	62	0,20	8	0,00
Tourisme	91	7,11	4 178	13,80	80 393	23,06
Transports et auxiliaires des transports	377	29,45	2 469	8,16	16 307	4,68
Total	1280	100	30 273	100	348 640	100

MDA : Millions DA

23/03/2022

2

الملحق رقم (08): حوصلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية قالة
وأم البواقي وعناية للفترة (2015 – 2022)

❖ ولاية قالة:

1/5

حصولة التركة : الفترة 2015-2022

السن	عدد المقاولات المدعمة	عدد المقاولات المدعمة	قيمة الاستثمار	عدد المقاولات المدعمة
2015	862	734	2 662 465 684,00	766
2016	1220	957	3 155 329 335,00	1326
2017	779	890	1 681 680 093,00	949
2018	173	156	774 584 057,00	164
2019	180	147	287 613 445,00	80
2020	455	588	641 607 769,00	704
2021	386	253	719 651 624,00	709
2022	556	146	511 495 076,00	109
المجموع	4611	3871	10 434 427 083,00	4807

السن	التمويل الذاتي	التمويل الذاتي	التمويل الذاتي	المجموع
2015	2224	15	0	2239
2016	757	9	0	766
2017	798	8	0	806
2018	387	2	0	389
2019	163	1	0	164
2020	181	4	0	185
2021	148	1	0	149
2022	109	0	0	109

تمويل البنوك العمومية للشركات الصغيرة والمتوسطة

السن	إسم البنك	عدد المشاريع	قيمة المشاريع
2015	BADR	40	231 433 358,00
	BEA	15	52 859 505,00
	BNA	33	117 395 617,00
	CPA	27	104 105 489,00
	BDL	29	127 355 225,00
2016	BADR	482	1 042 469 808,00
	BEA	371	1 067 444 930,38
	BNA	481	1 379 216 449,38
	CPA	379	1 155 403 721,00
	BDL	442	1 211 456 814,00
2017	BADR	143	527 918 308,00
	BEA	122	406 080 855,00
	BNA	171	599 581 561,00
	CPA	134	475 027 599,00
	BDL	168	549 113 949,00
2018	BADR	206	1 055 615 880,00
	BEA	116	442 105 472,31
	BNA	155	570 109 561,47
	CPA	106	450 165 077,00
	BDL	158	531 173 587,00
2019	BADR	99	520 794 130,75
	BEA	58	204 614 100
	BNA	86	358 246 328,1
	CPA	59	248 290 977
	BDL	52	187 594 738,00
2020	BADR	44	258 705 063,00
	BEA	24	80 826 907,00
	BNA	35	158 523 516,81
	CPA	27	119 748 171,00
	BDL	28	129 288 057,00
2021	BADR	20	93 385 437,50
	BEA	16	45 334 701,00
	BNA	23	84 274 035,00
	CPA	10	32 425 522,00
	BDL	10	22 309 697,00
2022	BADR	21	142 401 124,50
	BEA	13	59 008 970,00
	BNA	22	113 771 786,25
	CPA	21	77 550 989,00
	BDL	28	106 046 830,00

توزيع المشاريع المدعمة حسب قطاع النشاط

2015

secteur	nombre de projets financés

AGRICULTURE	52
ARTISANAT	49
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	110
INDUSTRIE	103
MAINTENANCE	22
PROFESSIONS LIBERALES	35
SERVICES	209
TRANSPORT DE MARCHANDISES	142
TRANSPORT DE VOYAGEURS	6
TRANSPORT FRIGORIFIQUE	10

2017	
secteur	nombre de projets financés
AGRICULTURE	68
ARTISANAT	38
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	60
INDUSTRIE	80
MAINTENANCE	23
PECHE	1
PROFESSIONS LIBERALES	21
SERVICES	63

2016	
secteur	nombre de projets financés
AGRICULTURE	141
ARTISANAT	47
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	120
INDUSTRIE	161
MAINTENANCE	42
PECHE	2
PROFESSIONS LIBERALES	37
SERVICES	191

2019	
secteur	nombre de projets financés
AGRICULTURE	15
ARTISANAT	20
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	4
INDUSTRIE	21
MAINTENANCE	7
PROFESSIONS LIBERALES	3
SERVICES	9

2018	
secteur	nombre de projets financés
AGRICULTURE	28
ARTISANAT	21
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	23
INDUSTRIE	42
MAINTENANCE	12
PROFESSIONS LIBERALES	10
SERVICES	22

2021	
secteur	nombre de projets financés
AGRICULTURE	37
ARTISANAT	11
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	28
INDUSTRIE	6
MAINTENANCE	19
PROFESSIONS LIBERALES	14
SERVICES	32

2020	
secteur	nombre de projets financés
AGRICULTURE	39
ARTISANAT	31
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	17
INDUSTRIE	6
MAINTENANCE	23
PROFESSIONS LIBERALES	13
SERVICES	15

2022	
secteur	nombre de projets financés
AGRICULTURE	15
ARTISANAT	15
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	23
INDUSTRIE	7
MAINTENANCE	18
PROFESSIONS LIBERALES	6
SERVICES	21

توزيع المشاريع الممولة حسب البلديات

2015	
nom commune	projet finances
AIN BEN BEIDA	18
AIN LARBI	4
AIN MAKHLOUF	17
AIN REGGADA	8
AIN SANDEL	10
BELKHIR	24
BEN DJARAH	7
BENI MEZLINE	9
BORDJ SABAT	5
BOU HACHANA	4
BOU HAMDANE	5

BOUATI MAHMOUD	11
BOUCHEGOUF	46
BOUMAHRA AHMED	21
DAHOUARA	3
DIEBALLAH KHEMISS	3
EL FEDJOUDJ	16
GUELAAT BOU SBAA	13
GUELMA	313
HAMMAM DEBAGH	18
HAMMAM N'BAIL	11
HELIOPOLIS	53
HOUARI BOUMEDIENE	8
KHEZARA	9
MEDJEZ AMAR	17
MEDJEZ SFA	9
NECHMAYA	12
OUED CHEHAM	7
OUED FRAGHA	16
OUED ZENATI	28
RAS EL AGBA	2
ROKNIA	18
SALAOUA ANNOUNA	6
TAMLOUKA	19

nom_commune	projet finances
AIN BEN BEIDA	7
AIN LARBI	5
AIN MAKHLOUF	7
AIN REGGADA	4
AIN SANDEL	5
BELKHIR	24
BEN DJARAH	5
BENI MEZLINE	5
BORDJ SABAT	1
BOU HACHANA	3
BOU HAMDANE	4
BOUATI MAHMOUD	5
BOUCHEGOUF	25
BOUMAHRA AHMED	10
DAHOUARA	2
DIEBALLAH KHEMISS	1
EL FEDJOUDJ	9
GUELAAT BOU SBAA	5
GUELMA	150
HAMMAM DEBAGH	7
HAMMAM N'BAIL	3
HELIOPOLIS	35
HOUARI BOUMEDIENE	6
KHEZARA	10
MEDJEZ SFA	5
NECHMAYA	6
OUED CHEHAM	2
OUED FRAGHA	4
OUED ZENATI	9
RAS EL AGBA	1
ROKNIA	5
SALAOUA ANNOUNA	3
TAMLOUKA	15

nom_commune	projet finances
AIN BEN BEIDA	8
AIN LARBI	17
AIN MAKHLOUF	8
AIN REGGADA	8
AIN SANDEL	10
BELKHIR	33
BEN DJARAH	13
BENI MEZLINE	7
BORDJ SABAT	2
BOU HACHANA	3
BOU HAMDANE	6
BOUATI MAHMOUD	8
BOUCHEGOUF	50
BOUMAHRA AHMED	27
DAHOUARA	6
DIEBALLAH KHEMISS	1
EL FEDJOUDJ	29
GUELAAT BOU SBAA	15
GUELMA	282
HAMMAM DEBAGH	16
HAMMAM N'BAIL	10
HELIOPOLIS	58
HOUARI BOUMEDIENE	7
KHEZARA	11
MEDJEZ AMAR	6
MEDJEZ SFA	9
NECHMAYA	18
OUED CHEHAM	3
OUED FRAGHA	10
OUED ZENATI	33
RAS EL AGBA	1
ROKNIA	12
SALAOUA ANNOUNA	8
TAMLOUKA	30

nom_commune	projet finances
AIN BEN BEIDA	1
AIN MAKHLOUF	2
BELKHIR	6
BEN DJARAH	1
BENI MEZLINE	1
BOU HACHANA	1
BOUCHEGOUF	3
BOUMAHRA AHMED	6
EL FEDJOUDJ	1
GUELMA	36
HAMMAM DEBAGH	3

nom_commune	projet finances
AIN BEN BEIDA	7
AIN LARBI	1
AIN MAKHLOUF	4
AIN REGGADA	1
AIN SANDEL	1
BELKHIR	12
BEN DJARAH	2
BENI MEZLINE	2
BOUATI MAHMOUD	1
BOUCHEGOUF	8
BOUMAHRA AHMED	7

HAMMAM N'BAIL	1
HELIOPOLIS	5
HOUARI BOUMEDIENE	1
KHEZARA	1
MEDJEZ SFA	1
OUED CHEHAM	1
OUED ZENATI	3
RAS EL AGBA	1
ROKNIA	3
TAMLOUKA	2

DJEBALLAH KHEMISSI	2
EL FEDJOUDI	4
GUELAAT BOU SBAA	4
GUELMA	55
HAMMAM DEBAGH	1
HELIOPOLIS	17
HOUARI BOUMEDIENE	1
KHEZARA	1
MEDJEZ AMAR	1
MEDJEZ SFA	2
NECHMAYA	4
OUED CHEHAM	2
OUED FRAGHA	1
OUED ZENATI	9
RAS EL AGBA	1
SALAOUA ANNOUNA	2
TAMLOUKA	11

2021	
nom commune	projet finances
AIN LARBI	3
AIN MAKHLOUF	5
AIN REGGADA	1
AIN SANDEL	4
BELKHIR	14
BEN DJARAH	5
BENI MEZLINE	5
BOUATI MAHMOUD	3
BOUCHEGOUF	7
BOUMAHRA AHMED	5
DJEBALLAH KHEMISSI	2
EL FEDJOUDI	1
GUELAAT BOU SBAA	1
GUELMA	66
HAMMAM DEBAGH	1
HAMMAM N'BAIL	3
HELIOPOLIS	8
HOUARI BOUMEDIENE	1
KHEZARA	2
MEDJEZ AMAR	1
MEDJEZ SFA	1
NECHMAYA	1
OUED ZENATI	5
RAS EL AGBA	1
ROKNIA	1
SALAOUA ANNOUNA	1
TAMLOUKA	1

2020	
nom commune	projet finances
AIN BEN BEIDA	3
AIN LARBI	2
AIN MAKHLOUF	2
AIN SANDEL	2
BELKHIR	9
BEN DJARAH	3
BENI MEZLINE	1
BORDJ SABAT	1
BOU HACHANA	1
BOU HAMDANE	2
BOUATI MAHMOUD	1
BOUCHEGOUF	1
BOUMAHRA AHMED	3
DJEBALLAH KHEMISSI	1
EL FEDJOUDI	1
GUELAAT BOU SBAA	2
GUELMA	55
HAMMAM DEBAGH	4
HAMMAM N'BAIL	2
HELIOPOLIS	23
HOUARI BOUMEDIENE	5
KHEZARA	3
MEDJEZ SFA	8
OUED ZENATI	3
RAS EL AGBA	2
ROKNIA	1
SALAOUA ANNOUNA	2
TAMLOUKA	2

2022	
nom commune	projet finances
AIN BEN BEIDA	1
AIN LARBI	1
AIN MAKHLOUF	3
BELKHIR	12
BEN DJARAH	1
BENI MEZLINE	2
BOU HACHANA	1
BOU HAMDANE	1
BOUATI MAHMOUD	1
BOUCHEGOUF	5
BOUMAHRA AHMED	9
DAHOUARA	2
DJEBALLAH KHEMISSI	1
EL FEDJOUDI	2
GUELMA	43
HAMMAM DEBAGH	1
HAMMAM N'BAIL	3
HELIOPOLIS	6
HOUARI BOUMEDIENE	2
KHEZARA	3
NECHMAYA	1
OUED CHEHAM	2
OUED FRAGHA	1
OUED ZENATI	2

ROKNIA	1
TAMLOUKA	2

Secteur d'Activité

Étiquettes de lignes	Somme de Nombre	Somme de Nb_Emplois
AGRICULTURE	2255	2441
ARTISANAT	296	325
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	528	576
HYDRAULIQUE	6	13
INDUSTRIE	697	823
MAINTENANCE	227	252
PROFESSIONS LIBERALES	183	226
SERVICES	1117	1231
TRANSPORT DE MARCHANDISES	616	627
TRANSPORT DE VOYAGEURS	15	18
TRANSPORT FRIGORIFIQUE	207	210
Total général	6147	6742

Étiquettes de lignes	Somme de Nombre
Féminin	301
AGRICULTURE	29
ARTISANAT	75
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	11
HYDRAULIQUE	2
INDUSTRIE	37
MAINTENANCE	1
PROFESSIONS LIBERALES	64
SERVICES	80
TRANSPORT FRIGORIFIQUE	2
Masculin	5846
AGRICULTURE	2226
ARTISANAT	221
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	517
HYDRAULIQUE	4
INDUSTRIE	660
MAINTENANCE	226
PROFESSIONS LIBERALES	119
SERVICES	1037
TRANSPORT DE MARCHANDISES	616
TRANSPORT DE VOYAGEURS	15
TRANSPORT FRIGORIFIQUE	205
Total général	6147

Étiquettes de lignes	Somme de Nombre
AUTO-FINANCEMENT	3
MIXTE	17
TRIANGULAIRE	6127
Total général	6147

Secteur d'Activite

Étiquettes de lignes	Somme de Nombre	Somme de Nb_Emplois
AGRICULTURE	2255	2441
ARTISANAT	296	325
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	528	576
HYDRAULIQUE	6	13
INDUSTRIE	697	823
MAINTENANCE	227	252
PROFESSIONS LIBERALES	183	226
SERVICES	1117	1231
TRANSPORT DE MARCHANDISES	616	627
TRANSPORT DE VOYAGEURS	15	18
TRANSPORT FRIGORIFIQUE	207	210
Total général	6147	6742

Étiquettes de lignes	Somme de Nombre
Féminin	301
AGRICULTURE	29
ARTISANAT	75
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	11
HYDRAULIQUE	2
INDUSTRIE	37
MAINTENANCE	1
PROFESSIONS LIBERALES	64
SERVICES	80
TRANSPORT FRIGORIFIQUE	2
Masculin	5846
AGRICULTURE	2226
ARTISANAT	221
BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	517
HYDRAULIQUE	4
INDUSTRIE	660
MAINTENANCE	226
PROFESSIONS LIBERALES	119
SERVICES	1037
TRANSPORT DE MARCHANDISES	616
TRANSPORT DE VOYAGEURS	15
TRANSPORT FRIGORIFIQUE	205
Total général	6147

PAR COMMUNE

Étiquettes de lignes	Somme de Nombre
AIN BABOUCHE	57
AIN BEIDA	638
AIN DISS	17
AIN FAKROUN	1327
AIN KERCHA	250
AIN M'LILA	704
AIN ZITOUN	237
BEHIR CHERGUI	7
BERRICHE	140
BIR CHOUHADA	53
DHALA	113
EL AMIRIA	100
EL BELALA	12
EL DJAZIA	18
EL FEDJOUJ.B.S	415
EL HARMILIA	40
FKIRINA	66
HANCHIR	198
TOUMGHANI	58
KSAR SBAHI	140
MESKIANA	28
Oued NINI	93
OULED GACEM	59
OULED HAMLIA	26
OULED ZOUAI	1128
OUM.EL.BOUAGHI	29
RAHIA	46
SIGUS	132
SOUK NAAMANE	16
ZORG	6147
Total général	

Banque

Étiquettes de lignes	Somme de Nombre
BADR	2785
BDL	628
BEA	395
BNA	1337
CPA	982
Total général	6147

6147

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية أم البواقي.

1- Finances repartis par annee

Finances repartis par annee	NBRE FINANCES	EMPLOI PREVU	NOMBRE DE DOSSIERS DEPOSES	NOMBRE DE DOSSIERS ELIGIBLES
2015	1180	2889	1070	1006
2016	1182	3269	1146	886
2017	780	2276	1554	1187
2018	488	785	485	336
2019	306	461	65	64
2020	200	501	463	363
2021	286	676	555	334
2022	106	351	292	193
TOTAL	4531	11208	5630	4369

2- FINANCES REPARTIS PAR SECTEUR

SECTEUR D'ACTIVITE	NBRE DE DOSSIERS FINANCES	EMPLOIS PREVUS
AGRICULTURE	556	1353
ARTISANAT	131	323
BTP	733	2404
INDUSTRIE	554	1710
MAINTENANCE	152	335
PECHE	24	57
PROFESSIONS LIBERALES	235	527
SERVICES	1392	2985
TRANSPORT DE MARCHANDISES	624	1217
TRANSPORT DE VOYAGEURS	24	84
TRANSPORT FRIGORIFIQUE	106	213
Total général	4531	11208

3. FINNCES REPARTIS PAR SECTEUR

ANNEE DE FINANCEMENT	MIXTE	TRIANGULAIRE	TOTAL GENERAL
2015	5	1239	1246
2016	6	1176	1182
2017	2	778	780
2018	4	485	488
2019	1	305	306
2020	2	169	170
2021		253	253
2022		106	106
TOTAL	21	4510	4531

4- FINANCES REPARTIS PAR COMMUNES

COMMUNES	NBRE DES FINANCES	EMPLOIS PREVUS
AIN BERDA	180	462
ANNABA	1444	3621
BERRAHEL	200	482
CHETAIBI	26	70
CHEURFA	210	513
EL BOUNI	774	1875
EL HADJAR	358	906
EULMA	376	940
OUED EL ANEB	210	485
SERAIDI	37	98
SIDI AMMAR	682	1682
TREAT	34	74
Total général	4531	11208

5-FINANCES REPRITIS PAR BANQUE

BANQUE	NBRE DE DOSSIERS FINANCES
BADR	704
BDL	889
BEA	1
BEA	944
BNA	984
CPA	1
CPA	987
Total général	4510

الملحق رقم (09): حوصلة نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية قالة وأم البواقي وعناية للفترة (2015 – 2021)

❖ ولاية قالة:

III. BILAN DES FINANCEMENTS

2015

1. PNR AMP jusqu'à 40 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	18	53	71	2 840 000,00
- Très Petite Industrie	478	5	483	19 320 000,00
- B.T.P	0	24	24	960 000,00
- Services	61	29	90	3 600 000,00
- Artisan	457	1	458	18 320 000,00
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	1014	112	1126	45 040 000,00

2. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	1	17	18	1 800 000,00
- Très Petite Industrie	243	15	258	25 800 000,00
- B.T.P	0	77	77	7 700 000,00
- Services	15	10	25	2 500 000,00
- Artisan	603	5	608	60 800 000,00
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	862	124	986	98 600 000,00

3. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA - CYCMA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	0	0	0	-

4. PNR Projet jusqu'à 1 000 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	1	1	275 293,89
- Très Petite Industrie	13	10	23	5 757 145,67
- B.T.P	0	64	64	16 759 880,39
- Services	8	40	48	12 112 452,38
- Artisan	2	6	8	2 095 525,54
- Commerce	6	77	83	22 475 407,76
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	29	198	227	59 475 705,63

LAN GLOBAL DES DOSSIERS TRAITÉS	Programme de financement				Total
	Jusqu'à 40.000 DA	40.001 - 100.000 DA	Jusqu'à 100.000 DA	Triangulaire jusqu'à	
Nombre de dossiers déposés	1088	1188	0	628	2904
Nombre de dossiers éligibles	1017	1136	0	571	2724

Secteur d'activité	Total / secteur
- Agriculture	87
- Très Petite Industrie	866
- B.T.P	276
- Services	291
- Artisan	1025
- Commerce	179
- Pêche	0
Total / programme	2724

III. BILAN DES FINANCEMENTS

2016

1. PNR AMP jusqu'à 40 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	2	2	80 000,00
- Très Petite Industrie	17	0	17	680 000,00
- B.T.P	0	1	1	40 000,00
- Services	3	0	3	120 000,00
- Artisan	20	0	20	800 000,00
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	40	3	43	1 720 000,00

2. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	1	1	100 000,00
- Très Petite Industrie	52	6	58	5 800 000,00
- B.T.P	0	39	39	3 900 000,00
- Services	3	1	4	400 000,00
- Artisan	115	1	116	11 600 000,00
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	170	48	218	21 800 000,00

3. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA - CYCMA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	0	0	0	-

4. PNR Projet jusqu'à 1 000 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	1	1	329 284,02
- Très Petite Industrie	12	13	25	6 475 771,78
- B.T.P	0	56	56	15 569 385,43
- Services	8	16	24	5 931 094,01
- Artisan	1	4	5	1 387 753,66
- Commerce	5	18	23	6 340 933,08
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	26	108	134	36 034 221,98

LAN GLOBAL DES DOSSIERS TRAITÉS	Programme de financement				Total
	Jusqu'à 40.000 DA	40.001 - 100.000 DA	Jusqu'à 100.000 DA -	Triangulaire jusqu'à	
Nombre de dossiers déposé	184	397	0	145	726
Nombre de dossiers éligibles	96	199	0	74	369

Secteur d'activité	Total / secteur
- Agriculture	7
- Très Petite Industrie	112
- B.T.P	40
- Services	40
- Artisan	161
- Commerce	9
- Pêche	0
Total / programme	369

III. BILAN DES FINANCEMENTS

2017

1. PNR AMP jusqu'à 40 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	18	18	720 000,00
- Très Petite Industrie	169	1	170	6 800 000,00
- B.T.P	0	6	6	240 000,00
- Services	21	9	30	1 200 000,00
- Artisan	119	1	120	4 800 000,00
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	309	35	344	13 760 000,00

2. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	1	1	2	199 999,99
- Très Petite Industrie	46	3	49	4 895 608,85
- B.T.P	0	23	23	2 297 999,26
- Services	1	5	6	599 999,99
- Artisan	105	1	106	10 599 272,10
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	153	33	186	18 592 880,19

3. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA - CYCMA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	0	0	0	-

4. PNR Projet jusqu'à 1 000 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	0	0	-
- Très Petite Industrie	3	3	6	1 678 606,97
- B.T.P	0	7	7	1 964 962,48
- Services	4	6	10	2 643 640,83
- Artisan	1	2	3	754 784,14
- Commerce	0	6	6	1 397 483,25
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	8	24	32	8 439 477,67

LAN GLOBAL DES DOSSIERS TRAITÉS	Programme de financement				Total
	Jusqu'à 40.000 DA	40.001 - 100.000 DA	Jusqu'à 100.000 DA	Triangulaire jusqu'à	
Nombre de dossiers déposé	319	61	0	200	580
Nombre de dossiers éligibles	285	40	0	171	496

Secteur d'activité	Total / secteur
- Agriculture	15
- Très Petite Industrie	199
- B.T.P	66
- Services	74
- Artisan	112
- Commerce	30
- Pêche	0
Total / programme	496

III. BILAN DES FINANCEMENTS

2018

1. PNR AMP jusqu'à 40 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	8	84	92	3 680 000,00
- Très Petite Industrie	747	10	757	30 280 000,00
- B.T.P	0	17	17	680 000,00
- Services	65	21	86	3 440 000,00
- Artisan	407	4	411	16 440 000,00
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	1227	136	1363	54 520 000,00

2. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	2	2	185 072,49
- Très Petite Industrie	10	0	10	950 304,55
- B.T.P	0	1	1	99 723,06
- Services	1	2	3	296 052,49
- Artisan	34	0	34	3 353 300,75
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	45	5	50	4 884 453,34

3. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA - CYCMA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	0	0	0	-

4. PNR Projet jusqu'à 1 000 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	0	0	-
- Très Petite Industrie	27	7	34	9 473 220,36
- B.T.P	0	47	47	12 948 231,03
- Services	4	31	35	9 654 477,19
- Artisan	0	4	4	1 139 997,12
- Commerce	2	22	24	6 484 655,31
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	33	111	144	39 700 581,01

LAN GLOBAL DES DOSSIERS TRAITÉS	Programme de financement				Total
	Jusqu'à 40.000 DA	40.001 - 100.000 DA	Jusqu'à 100.000 DA	Triangulaire jusqu'à	
Nombre de dossiers déposé	1466	84	0	299	1849
Nombre de dossiers éligibles	1329	61	0	232	1622

Secteur d'activité	Total / secteur
- Agriculture	94
- Très Petite Industrie	796
- B.T.P	100
- Services	162
- Artisan	442
- Commerce	28
- Pêche	0
Total / programme	1622

III. BILAN DES FINANCEMENTS

2019

1. PNR AMP jusqu'à 40 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	10	74	84	3 360 000,00
- Très Petite Industrie	484	4	488	19 520 000,00
- B.T.P	0	26	26	1 040 000,00
- Services	59	11	70	2 800 000,00
- Artisan	408	8	416	16 640 000,00
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	961	123	1084	43 360 000,00

2. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	5	5	491 445,01
- Très Petite Industrie	13	3	16	1 595 452,12
- B.T.P	0	4	4	398 378,36
- Services	4	5	9	897 890,70
- Artisan	51	2	53	5 299 407,48
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	68	19	87	8 682 573,67

3. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA - CYCMA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	0	0	0	-

4. PNR Projet jusqu'à 1 000 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	0	0	-
- Très Petite Industrie	23	9	32	8 841 708,00
- B.T.P	0	47	47	13 076 719,95
- Services	7	29	36	9 738 727,24
- Artisan	1	1	2	576 371,66
- Commerce	3	8	11	2 732 025,86
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	34	94	128	34 965 552,71

LAN GLOBAL DES DOSSIERS TRAITÉS	Programme de financement				Total
	Jusqu'à 40.000 DA	40.001 - 100.000 DA	Jusqu'à 100.000 DA -	Triangulaire jusqu'à	
Nombre de dossiers déposés	1185	120	0	301	1606
Nombre de dossiers éligibles	1085	98	0	256	1439

Secteur d'activité	Total / secteur
- Agriculture	92
- Très Petite Industrie	552
- B.T.P	102
- Services	164
- Artisan	486
- Commerce	43
- Pêche	0
Total / programme	1439

III. BILAN DES FINANCEMENTS

2020

1. PNR AMP jusqu'à 40 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	3	10	13	520 000,00
- Très Petite Industrie	181	3	184	7 360 000,00
- B.T.P	0	8	8	320 000,00
- Services	24	2	26	1 040 000,00
- Artisan	133	1	134	5 360 000,00
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	341	24	365	14 600 000,00

2. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	1	0	1	98 591,50
- Très Petite Industrie	12	5	17	1 698 480,74
- B.T.P	0	13	13	1 299 383,99
- Services	6	7	13	1 298 992,60
- Artisan	34	3	37	3 698 362,18
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	53	28	81	8 093 811,01

3. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA - CYCMA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	0	0	0	-

4. PNR Projet jusqu'à 1 000 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	1	1	287 225,04
- Très Petite Industrie	7	10	17	4 762 937,21
- B.T.P	0	17	17	4 663 442,07
- Services	3	21	24	6 620 533,29
- Artisan	2	1	3	859 955,71
- Commerce	8	11	19	5 251 479,19
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	20	61	81	22 445 572,51

LAN GLOBAL DES DOSSIERS TRAITÉS	Programme de financement				Total
	Jusqu'à 40.000 DA	40.001 - 100.000 DA	Jusqu'à 100.000 DA -	Triangulaire jusqu'à	
Nombre de dossiers déposé	490	99	0	168	757
Nombre de dossiers éligibles	366	87	0	136	589

Secteur d'activité	Total / secteur
- Agriculture	14
- Très Petite Industrie	230
- B.T.P	54
- Services	94
- Artisan	172
- Commerce	25
- Pêche	0
Total / programme	589

III. BILAN DES FINANCEMENTS

2021

1. PNR AMP jusqu'à 40 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	0	0	-
- Très Petite Industrie	0	0	0	-
- B.T.P	0	0	0	-
- Services	0	0	0	-
- Artisan	0	0	0	-
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	0	0	0	-

2. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	2	12	14	1 399 822,49
- Très Petite Industrie	36	9	45	4 498 785,93
- B.T.P	0	49	49	4 898 196,25
- Services	8	35	43	4 299 416,34
- Artisan	83	7	90	8 999 504,51
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	129	112	241	24 095 725,52

3. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA - CYCMA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	0	0	0	-

4. PNR Projet jusqu'à 1 000 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	0	0	-
- Très Petite Industrie	6	6	12	3 326 232,44
- B.T.P	0	37	37	10 449 913,60
- Services	5	21	26	7 031 321,86
- Artisan	0	0	0	-
- Commerce	5	12	17	4 771 336,22
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	16	76	92	25 578 804,12

LAN GLOBAL DES DOSSIERS TRAITÉS	Programme de financement				Total
	Jusqu'à 40.000 DA	40.001 - 100.000 DA	Jusqu'à 100.000 DA -	Triangulaire jusqu'à	
Nombre de dossiers déposé	0	494	0	297	791
Nombre de dossiers éligibles	0	460	0	258	718

Secteur d'activité	Total / secteur
- Agriculture	31
- Très Petite Industrie	135
- B.T.P	186
- Services	165
- Artisan	171
- Commerce	30
- Pêche	0
Total / programme	718

[illegible]

Country	Year	Population (millions)	GDP (billions of \$)	Per capita GDP (\$)	Life expectancy (years)	Infant mortality (per 1,000 live births)
USA	2000	265	10,000	37,736	77.1	12.0
	2005	270	12,000	44,444	77.5	11.5
	2010	275	14,000	50,909	77.8	11.0
	2015	280	16,000	57,143	78.1	10.5
	2020	285	18,000	63,158	78.4	10.0
	2025	290	20,000	68,966	78.7	9.5
	2030	295	22,000	74,575	79.0	9.0
	2035	300	24,000	80,000	79.3	8.5
	2040	305	26,000	85,246	79.6	8.0
	2045	310	28,000	90,323	79.9	7.5
China	2000	1,210	10,000	8,264	71.4	23.0
	2005	1,260	20,000	15,873	73.0	16.0
	2010	1,310	30,000	22,901	74.4	12.0
	2015	1,360	40,000	29,412	75.8	9.0
	2020	1,410	50,000	35,461	77.3	6.0
	2025	1,460	60,000	41,103	78.8	4.0
	2030	1,510	70,000	46,358	80.3	3.0
	2035	1,560	80,000	51,282	81.8	2.0
	2040	1,610	90,000	56,522	83.3	1.0
	2045	1,660	100,000	60,241	84.8	0.5
India	2000	980	5,000	5,102	64.6	28.0
	2005	1,020	8,000	7,843	66.0	22.0
	2010	1,060	12,000	11,321	67.4	17.0
	2015	1,100	18,000	16,364	68.8	12.0
	2020	1,150	25,000	21,739	70.2	8.0
	2025	1,200	35,000	29,167	71.6	5.0
	2030	1,250	45,000	36,720	73.0	3.0
	2035	1,300	55,000	42,308	74.4	2.0
	2040	1,350	65,000	48,148	75.8	1.0
	2045	1,400	75,000	53,571	77.3	0.5

[illegible][illegible]

الملاحق

السنوات	عدد القروض المستحقة	القيمة الإجمالية	عدد القروض التي تم قرضها	عدد القروض التي تم قرضها (إلى البنك)	القيمة الإجمالية
2012	2192	125 777 090,00	1048	58	2 120 000,00
2013	1908	113 646 716,36	1562	53	2 120 000,00
2014	1342	134 132 172,30	2142	27	1 080 000,00
2015	1355	87 714 244,90	2529	9	360 000,00
2016	531	20 926 756,38	1637	6	240 000,00
2017	983	47 519 589,84	3397	8	320 000,00
2018	1106	72 259 304,96	2790	10	400 000,00
2019	1044	67 019 970,00	2205	36	1 440 000,00
2020	827	40 980 000,00	1715	14	560 000,00
2021	512	51 200 000,00	1708	0	0,00

الجدول رقم 15: المتاحات المستحقة لتسوية المؤسسات المستحقة بولاية أم البواقي بصيغة التمويل الثلاثي خلال الفترة 2012 - 2021

السنوات	عدد القروض المستحقة	عدد القروض المستحقة %30	عدد القروض المستحقة %70
2012	2192	27	21
2013	1908	145	91
2014	1338	238	153
2015	1359	189	157
2016	61	60	75
2017	49	44	38
2018	57	46	36
2019	76	56	39
2020	66	54	36
2021	68	70	34

الجدول رقم 17: عدد وقيمة المبالغ المستحقة بالقروض المستحقة لتسوية المؤسسات المستحقة بولاية أم البواقي خلال الفترة 2012-2021

السنوات	الحد				المبلغ			
	عدد القروض المستحقة	القيمة الإجمالية المستحقة	عدد القروض المستحقة	القيمة الإجمالية المستحقة	عدد القروض المستحقة	القيمة الإجمالية المستحقة	عدد القروض المستحقة	القيمة الإجمالية المستحقة
2012	2192	2895	27032	9,66	141 508 586,77	14 648 979,46	156 157 566,23	9,38
2013	1908	1292	25432	17,13	145 872 109,48	34 059 921,36	179 932 030,84	18,95
2014	1342	8247	26948	28,43	149 835 632,19	53 470 863,30	203 306 495,49	26,30
2015	1355	12248	32151	27,59	192 176 006,52	76 940 089,73	269 116 096,25	28,40
2016	531	44,896	34883	32,97	213 351 997,60	105 443 741,32	318 795 738,92	33,04
2017	983	9610	3587	64,29	27 908 274,05	36 855 438,12	64 763 712,17	56,77
2018	1106	61942	38520	37,89	241 260 212,25	142 475 226,62	383 735 438,87	37,13
2019	1044	7036	5838	4,86	25 054 142,46	20 607 530,70	45 661 673,16	46,85
2020	827	3520	1679	33,89	9 137 479,33	15 580 948,63	24 718 427,96	66,38
2021	4452	2284	2228	49,08	12 122 804,94	18 189 102,36	30 311 907,30	58,80

الجدول رقم 17: عدد وقيمة المبالغ المستحقة بالقروض المستحقة لتسوية المؤسسات المستحقة بولاية أم البواقي خلال الفترة 2012-2021

السنوات	الحد				المبلغ			
	عدد القروض المستحقة	القيمة الإجمالية المستحقة	عدد القروض المستحقة	القيمة الإجمالية المستحقة	عدد القروض المستحقة	القيمة الإجمالية المستحقة	عدد القروض المستحقة	القيمة الإجمالية المستحقة
2012	32	24	8	75	30 721,85	280 546,15	301 268,00	90,11
2013	30	43	2	86	178 730,27	320 000,00	498 730,27	64,18
2014	113	37	95	32,74	302 106,75	182 028,89	484 135,64	65,83
2015	167	122	249	33,24	2 357 814,45	593 471,18	2 951 285,63	20,11
2016	353	218	225	61,76	1 941 214,96	2 110 024,97	2 847 331,63	74,11

2017	551	104	247	29,63	2 847 547,59	660 170,04	2 187 377,55	29,18
2018	588	57	25	151,02	4 526 110,86	9 177 596,57	565 028,73	202,77
2019	151	57	181	37,75	1 173 912,63	1 648 465,59	1 016 456,26	140,42
2020	196	89	127	53,61	1 641 662,54	1 900 407,47	967 890,06	115,76
2021	356	145	166	40,73	4 622 616,05	2 708 266,84	1 291 109,05	58,59

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية أم البواقي.

BILAN DES RÉALISATIONS AU NIVEAU DE LA WILAYA D'ANNABA

1. Bilan des financements par programme

Exercice	Nombre de Prêts Non Rémunérés accordés			Montants
	Financement AMP	Financements Projet	Nombre total des crédits octroyés	
2006	157	00	157	4 212 214,63
2007	166	02	168	4 587 133,97
2008	256	66	322	12 796 073,00
2009	1029	114	1143	37 679 081,91
2010	724	99	823	27 363 876,22
2011	861	103	964	32 188 695,79
2012	1 358	74	1 432	64 111 796,98
2013	2 209	177	2 386	143 623 371,27
2014	2 188	136	2 324	127 640 513,72
2015	2 207	370	2 577	210 854 460,27
2016	1 974	205	2 179	152646001,58
2017	623	131	754	73 356 112,50
2018	742	63	805	50 639 617,79
2019	1184	103	1287	82 276 225,14
2020	1017	118	1135	78 582 669,52
2021	484	75	559	46 279 433.76
Total	17 179	1836	19 015	1 070 254 608.53

2. Bilan des financements par genre

2.1 Financement AMP :

Exercice	Genre		
	Femme	Homme	Total Financements
2006	82	75	157
2007	113	53	166
2008	162	94	256
2009	622	407	1029
2010	483	241	724
2011	688	173	861
2012	1185	173	1358
2013	2028	181	2209
2014	2074	114	2188
2015	2102	105	2207
2016	1918	56	1974
2017	571	52	623
2018	724	18	742
2019	1148	36	1184
2020	992	25	1017
2021	453	31	484
Total	15 345	1834	17179

2.2 Financement projet :

Exercice	Genre		
	Femme	Homme	Total Financements
2006	00	00	00
2007	00	02	02
2008	17	49	66
2009	22	92	114
2010	33	66	99
2011	37	66	103
2012	27	47	74
2013	35	142	177
2014	33	103	136
2015	30	340	370
2016	24	181	205
2017	30	101	131
2018	16	47	63
2019	34	69	103
2020	38	80	118
2021	25	50	75
Total	401	1435	1836

3. Bilan des financements par secteur d'activité

3.1 Financement AMP :

Exercice	Financements par secteur d'activité							Total
	Agriculture	TPI	BTP	Services	Artisanat	Commerce	Pêche	
2006	45	11	09	13	79	00	00	157
2007	25	32	02	16	91	00	00	166
2008	34	51	12	58	101	00	00	256
2009	228	145	47	147	461	00	01	1029
2010	84	89	28	129	394	00	00	724
2011	81	160	20	139	461	00	00	861
2012	78	280	40	231	728	00	01	1358
2013	56	1263	58	339	493	00	00	2209
2014	16	1077	46	262	754	00	33	2188
2015	12	1418	45	231	481	00	20	2207
2016	07	1328	33	131	475	00	00	1974
2017	00	370	42	49	162	00	00	623
2018	00	510	12	59	161	00	00	742
2019	02	815	22	82	263	00	00	1184
2020	02	697	17	65	236	00	00	1017
2021	03	233	10	124	113	00	01	484
Total	673	8479	443	2075	5453	00	56	17179

3.2 Financement projet :

Exercice	Financements par secteur d'activité							Total
	Agriculture	TPI	BTP	Services	Artisanat	Commerce	Pêche	
2006	00	00	00	00	00	00	00	00
2007	00	00	01	01	00	00	00	02
2008	09	01	16	06	25	00	09	66
2009	11	00	34	11	33	00	25	114
2010	06	00	22	16	55	00	00	99
2011	19	01	20	16	46	00	01	103

الملاحق

2012	06	01	08	25	32	00	02	74
2013	31	14	24	84	17	01	06	177
2014	09	14	21	68	16	04	04	136
2015	05	12	23	297	13	15	05	370
2016	07	11	23	125	07	19	13	205
2017	04	15	38	44	07	23	00	131
2018	02	05	20	23	03	09	01	63
2019	03	20	25	36	07	10	02	103
2020	5	23	23	50	2	12	03	118
2021	1	15	7	32	4	15	1	75
Total	118	132	305	834	267	108	72	1836

4. Bilan des financements par nombre d'emplois créés.

Exercice	Nombre de Prêts Non Rémunérés accordés			
	Financement AMP	Nombre d'emplois créés	Financements Projet	Nombre d'emplois créés
2006	157	157	-	-
2007	166	166	02	03
2008	256	256	66	99
2009	1029	1029	114	171
2010	724	724	99	149
2011	861	861	103	155
2012	1 358	1 358	74	111
2013	2 209	2 209	177	265
2014	2 188	2 188	136	204
2015	2 207	2 207	370	555

الملاحق

2016	1 974	1 974	205	307
2017	623	623	131	197
2018	742	742	63	95
2019	1184	1184	103	155
2020	1017	1017	118	177
2021	484	484	75	113
Total	17179	17179	1836	2466

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية عنابة.

